المنظمة العربية للترجمة

إريك هوبْزْباوْم

عصر الإمبراطورية

(1875 ـ 1914)

THE AGE OF Empire

"Eric Hobsbawm is one of the few genuinely great historians of our century."
—The New Republic

1875–1914



ERIC HOBSBAWM

المنظمة العربية للترجمة

إريك هوبْزْباوْم

عصر الإمبراطورية

(1875 ـ 1914)

ترجمة

فايز الصُيّـــاغ

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
هوبْزْباوْم، إريك
عصر الإمبراطورية (1875 ـ 1914)/ إريك هوبْزْباوْم؛ ترجمة فايز الصُيّاغ.
767 ص. ـ (علوم إنسانية واجتماعية)
بيبليوغرافيا: ص 725 ـ 743.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-0-1836-2
1. التاريخ الحديث ـ القرن التاسع عشر. 2. الحضارة الحديثة. أ. العنوان. ب. الصُيّاغ، فايز (مترجم). ج. السلسلة.
909.81

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»

Hobsbawm, Eric
The Age of Empire, 1875-1914

المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 ـ 113
الحمراء ـ بيروت 2090 1103 ـ لبنان
هاتف: 753031 ـ 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - http://www.aot.org.lb

يصدر هذا الكتاب بدعم من البنك الأردني الكويتي وشركة أرامكس

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 ـ 113
الحمراء ـ بيروت 2407 2034 ـ لبنان
تلفون: 750084 ـ 750085 ـ 750086 (9611)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، آذار (مارس) 2011

المحتويات

تصدير خاص للطبعة العربية

عصر الثورة، عصر رأس المال، عصر الإمبراطورية

إريك هوبْزْباوْم

وَضعتُ هذه المؤلفات الثلاثة، التي استكملتها بكتاب رابع عن تاريخ العالم منذ الحرب العالمية الأولى حتى سقوط الاتحاد السوفياتي، ليقرأها، كما تقول مقدمة الكتاب الأول، «المواطن الذكي المتعلم الذي لا يسعى إلى إشباع فضوله لمعرفة الماضي فحسب، بل يريد أيضاً أن يفهم كيف ولماذا أصبح العالم على ما هو عليه الآن، وإلام سيؤول». وتعالج هذه المؤلفات الأربعة كلها أكثر الفترات أهمية في تطور البشرية منذ ما اصطلح على تسميته «ثورة العصر الحجري الحديث»، قبل نحو عشرة آلاف سنة، التي شهدت بدايات الزراعة، واستخدام المعادن، ونشوء المدن، والسجلات المدونة للنشاط والفكر الإنسانيين. إن التقسيم الزمني لمراحل التاريخ البشري عملية مختصرة بمعايير علوم الإحاثة، والآثار، وطبقات الأرض. بيْد أن الفترة التي تتناولها هذه المؤلفات، على مدى قرنين ونصف القرن تقريباً، تغطي أجيالاً بشرية قليلة، وهي مدة قصيرة على نحو كافٍ لأن تستوعبها ذاكرة عائلة واحدة.

وقد لا تكون ثمة حاجة إلى إيضاح التحول المثير الذي طرأ

على الحياة الإنسانية خلال هذه الحقبة، حتى قبل أن تتسارع خطوات التغيرات التاريخية العالمية في التعبير عن السرعة، خلال نصف القرن الماضي، إلا أن بوسعنا أن ندلل على ذلك بواحد من أقدم الأنشطة التقليدية في العالم الإسلامي، هو الحج إلى مكة، فقد كان، قروناً عديدة، يتم بصورة أساسية بَرّاً بالقوافل أو سيراً على الأقدام. غير أن تقانة القرن التاسع عشر ـ الممثلة في قناة السويس، والسفن البخارية والسكة الحديد، وافتتاح سكة الحجاز عام 1908 (بالتقويم الزمني الغربي) التي بنيت أساساً لتيسير أداء فريضة الحج، قد تضافرت جميعها لإنهاء عهد القوافل. ذلك أن آخر القوافل المهمة غادر القاهرة عام 1883 (بالتقويم الغربي). كما إنها يسّرت لمسلمي جنوب شرقي آسيا أن يشاركوا في الحج مشاركة فاعلة مهمة من الوجهة السياسية. وبحلول العام 1900، كان عدد الحجيج قد وصل إلى ما يتراوح بين ثمانين ألفاً ومئة ألف في السنة، وهو رقم لم يكن ممكناً تصوره حتى ذلك الحين. وبعد الحرب العالمية الثانية، كانت الآثار التي تركتها تقانة القرن العشرين على المواصلات البرية، وبصورة خاصة الخطوط الجوية، أكثر ثورية؛ إذ ارتفع عدد الحجيج إلى ما يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين حاج في السنة.

ليس ثمة نشاط بشري خارج نطاق الابتكار. ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يسّرت الطباعة والانتشار السريع للكلمة المطبوعة في أرجاء الشرق الأوسط عملية تطوير لغة حديثة نموذجية للمتعلمين الناطقين بالعربية، مقابل اللغة الفصحى من جهة، واللهجات المحلية المتعددة التي يصعب التواصل بها من جهة ثانية، وحيث إن الأفلام والتلفاز ينبغي أن يكونا مفهومين في أوساط الملايين من الناس على امتداد بلدان عديدة، فإنهما قد خلقا، ربما للمرة الأولى في التاريخ، لغةً محكيةً مفهومةً عموماً في أرجاء بلدان المغرب والشرق الأوسط.

وبما أن التغيّر والتحول قد أصبحا من الخصائص المميزة لهذه البلدان، فليس من المستغرب أن تكون حتى الحركات المنادية بحماية التراث أو العودة إليه تطورات تاريخية مستجدة. ومن الخطأ الاعتقاد أن السبب في اختلاف بلدان العالم الإسلامي كثيراً عن الديمقراطيات الدستورية في الاتحاد الأوروبي، مع استثناءات هامشية، هو أن هذه البلدان لم تتغير. وقد كان «الإخوان المسلمون» في مصر، وسيظلون، «حزباً سياسياً حديثاً»، له شكل من التنظيم السياسي ونهج في اجتذاب الأنصار، وبرنامج سياسي حافل بالفرضيات المستقاة من ميدان العمل السياسي الوطني، خلافاً لكل ما قام في العالم الإسلامي منذ قرنين، حتى وإن كانت أهدافه تتمثل في إقامة نظام اجتماعي قوامه الشريعة الإسلامية. وقد رأى بعضهم أن نهجاً تقليدياً في ظاهرة مثل «الحكومة الإسلامية» التي اختطّها آية الله الخميني، قد غدت قابلة للتصديق والتصور «بفعل شروط الدولة والعمل السياسي» التي لم تكن موجودة في العالم الإسلامي قبل الثورة الفرنسية[1].

إن هذه المؤلفات تصف مرحلة حرجة في تحول هذا الكوكب، بفعل النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي المستجد، تاريخياً، الذي سماه كارل ماركس «المجتمع البورجوازي»، وكان أول من أدرك مُنْطوَياتِه الثورية على الصعيد العالمي. ويبدأ التاريخ الذي أتناوله هنا بالاختراق المزدوج الحاسم الذي وقع في أواخر القرن الثامن عشر، والمسمّى «الثورة الصناعية» في بريطانيا. وهي التي مهدت الطريق للنمو

[إن الهوامش المشار إليها بأرقام تسلسلية هي من وضع المؤلف، أما تلك المشار إليها بـ(*) فهي من وضع المترجم].

(1) Sami Zubaida, *Islam, the People and the State: Essays on Political Ideas and Movements in the Middle East* (London; New York: Routledge, 1989), pp. 16-19.

الاقتصادي الرأسمالي، وللتغلغل العالمي، وللثورة السياسية الفرنسية ـ الأميركية التي طرحت نموذجاً مثالياً متقدماً لمؤسسات المجتمع البورجوازي. وقد تحددت الملامح العامة لتاريخ المئتين والخمسين سنة الماضية جراء الآثار العالمية المتزايدة لهذا النسق، وبنمطه المتميز بالتنمية من خلال عدم الاستقرار، وبفترات متتالية من النمو السريع الذي يؤدي إلى وقوع الأزمات، وإلى إعادة الهيكلة، وإلى الثورة في بعض الأحيان. وقد كان حجم النمو العالمي لهذا النسق متواضعاً في القرن التاسع عشر، ولم تعترضه، بالمقارنة مع مقاييس لاحقة، أي تحديات. والحقبة التي تلت العام 1914 هي التي أثبتت إمكانية خلق التصدُّع والزعزعة في العالم. وهذه المرحلة من الأزمات، والانهيارات، وإعادة الهيكلة، هي موضوع كتاب التاريخ الرابع الذي وضعته بعنوان **عصر التطرف**.

لم يكن ممكناً قيام نظام عالمي، بالمعنى الحرفي للكلمة، إلا في فترة كولومبوس وماجلان، عندما قام التجار وقادة الحملات الوافدة من «العالم القديم» في أوراسيا وأفريقيا باكتشاف ما يسمى «العالم الجديد» في نصف الكرة الغربي، وغزوه. وعندما تم الدوران حول الأرض بحراً. وعلى مدى أربعة قرون ونصف القرن منذئذٍ، هيمنت على التاريخ تطورات اقتصادية وسياسية وثقافية وفكرية نابعة من أوروبا. وترابط التغلغلُ الاقتصادي والغزو السياسي اللذان مارستهما حفنة من الأقطار الأوروبية، ثم مارسته، بعد سقوط تلك البلدان، الولايات المتحدة الأميركية، وهي دولة أقامها المستوطنون الأوروبيون، واستلهمت التراث الأوروبي. وخلال القرن العشرين، انتهت الحقبة الأوروبية في تاريخ العالم. ويبدو، في مستهل القرن الحادي والعشرين، أن استمرار هذه الحقبة، برعاية الولايات المتحدة، لن يدوم طويلاً.

إذ إن هذه المؤلفات تقدم صورة عامة لتاريخ العالم منذ «الثورة

المزدوجة»، فإن تغطية المناطق المختلفة في العالم كانت متفاوتة جداً. وقد أوضحتُ أسباب ذلك في مقدمة **عصر الثورة**. ومع ذلك، فإن من المحبذ أن نتحدث في هذه الإصدارة لجمهرة الناطقين بالعربية، بشكل محدد، عن دور منطقتي المغرب والشرق الأوسط، والعالم الإسلامي بصورة عامة، في الفترة التي تبدأ بأواخر القرن الثامن عشر. وقد استشرفنا عدداً من هذه الموضوعات في عدة مواضع من **عصر الثورة**.

لقد ارتبطت المنطقة الوسطى من العالم الإسلامي، وهي التي احتلتها الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن، بشبكة من الوشائج مع أوروبا، سواء عن طريق التجارة أم عن طريق الغزو. وكان محتماً أن تمر التجارة بين الغرب والشرق الأقصى عبر هذه المنطقة. وعلى مدى ألف عام، كان الغزاة يأتون من الشرق، لا من الغرب. كانوا، منذ القرن السابع، ينتسبون إلى شعوب وحكام ممن اعتنقوا الإسلام. وبحلول أواخر القرن الثامن عشر، كانت آخر تلك القوى الشرقية الغازية، وهي الإمبراطورية العثمانية، تعاني ضعفاً واضحاً، داخلياً وخارجياً، تحت وطأة الضغوط التي مارستها عليها الإمبراطوريتان الروسية والنمساوية، وكانت تتراجع في أوروبا وشمال البحر الأسود، لكن المناطق غير الأوروبية التي يقطنها سكان مسلمون أساساً لم تتعرض قط للاحتلال من جانب حكام غير مسلمين، باستثناء الغزوات الصليبية القصيرة نسبياً.

وقد اصطدم توسع الأوروبيين الاقتصادي والعسكري بعالم إسلامي كان لا يزال يمر بمرحلة من التوسع المستمر، ولاسيما في أفريقيا والمناطق الوسطى والجنوبية الشرقية من آسيا. إلا أن هذا العالم كان يعاني نزاعات داخلية. ومن الوجهة السياسية، كانت القوى المركزية للإمبراطوريات العثمانية والفارسية والمغولية، قد اندثرت أو أوشكت على الاندثار. وراحت حركات إصلاحية دينية في الهوامش

الخارجية للحضارة الإسلامية، مثل الوهابية في الجزيرة العربية، والسنوسية في ليبيا، والمريدية في القوقاز، والحركة الجهادية بزعامة عثمان دون فوايو في شمال نيجيريا، تدعو إلى العودة إلى الإسلام النقي، وسرعان ما أخذت تذكي المقاومة ضد الاعتداءات الأجنبية.

كان للتحولات المثيرة في أوروبا أثر مزدوج على العالم الإسلامي؛ إذ إنها أذكت روح المقاومة والإصلاح في آن معاً. وقد أصبح الإسلام، من جهة، قوة لحشد المقاومة ضد غير المؤمنين الذين غدوا الآن في موقع يمكنهم من غزو أراضي المسلمين واحتلالها، سواء من الروس شمال البحر الأسود وشرقه، أو من جيوش فرنسا الثورية التي وصلت إلى مصر وسوريا، واستعادت النظام الملكي الفرنسي الذي سيطر على الجزائر. (وفي تلك الأثناء، كانت الصيغة البريطانية التي جمعت بين التجارة والرفاه والدبلوماسية تؤسس وتوسع الحكم البريطاني في الإقليم، على أنقاض إمبراطورية المغول المتهافتة). ومن جهة أخرى، أظهر التفوق الغربي قوة الأفكار وأساليب العمل الغربية والحاجة إلى التعلم منها. وقد تجسد ذلك، لحسن الحظ، في الثورة الفرنسية، وهي النهضة الأعظم الأكثر تأثيراً على الصعيد العالمي في ذلك العصر، كما إنها، بالتأكيد، أول حركة للأفكار الأوروبية تترك آثارها على العالم الإسلامي، لأنها لم تعد تمثل نزعات دينية في المسيحية الغربية.

وفي القرن التاسع عشر، كانت تأثيرات الإصلاح هي الأعمق وقعاً في مصر التي حققت ما يشبه الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية في عهد محمد علي (انظر الفصل التاسع من **عصر الثورة**، والفصل السابع من **عصر رأس المال**، والفصل الثاني عشر من هذا الكتاب). وفي عهده، ومن خلال الاستعانة بمستشاريه الفرنسيين والإيطاليين الذين استوحوا اتجاهاتهم من الدعاة الثوريين حتى من أوائل الاشتراكيين، أصبحت مصر أول دولة إسلامية تدخل مرحلة

التحديث بصورة منظمة، وأول دولة غير أوروبية تسعى إلى سلوك سبيل التحديث للخروج من التخلف الاقتصادي. وقد احتفى محمد علي بالتصنيع، وبالتقانة الغربية، وبالإنتاج الذي يستهدف التصدير إلى أسواق (غربية)، وعكف على إعادة تنظيم الإدارة والتعليم والاقتصاد، وفرض سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية في بلاده، وتصدى إلى مساعي الوهابيين للسيطرة على مكة والمدينة. واكتسبت مصر، في واقع الأمر، البنية التحتية للمجتمعات الحديثة، وعناصر النخبة الاقتصادية الجديدة العازمة على التحديث، بمن فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، والوافدون من أنحاء العالم. وقدمت هذه النخبة، في ما بعد، الدعم لأوائل الدعاة الذين نادوا بتحديث الإسلام في الشرق الأوسط، مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وطَرحت، في وقت لاحق، مفهوماً عَلْمانياً لمجتمع مصري مستقل. وقد ظلت مصر، في أكثر من ناحية، تحتل مكان الصدارة في مساعي التحديث، منذ انتفاضة الضباط التقدميين بزعامة عرابي عام 1881 لإقامة حكومة دستورية، وحتى بعد ثورة الضباط الأحرار وجمال عبد الناصر عام 1952. وبما أن مصر، بثروتها الزراعية وموقعها الاستراتيجي، وقعت ضحية للقوة الاستعمارية الاقتصادية العسكرية المتفوقة، فقد اتخذت موقع الريادة في معاداة الاستعمار، وأصبحت (هي وإيرلندا) أول دولتين تابعتين تُرغِمان الإمبراطوريةَ البريطانية على التراجع عام 1922. إن نظرة استرجاعية لأحداث الماضي تدلنا على أن الأثر الإصلاحي لعصر الثورة في الأجزاء الرئيسة للإمبراطورية العثمانية كان أكثر عمقاً. غير أن ذلك لم يكن ظاهراً على هذا النحو في القرن التاسع عشر؛ فقد بدأ الإصلاح مبكراً في عهد السلطان سليم الثالث (1789 ـ 1807)، الذي أدرك الضعف الواضح الذي كانت الدولة العثمانية تعانيه في وجه التوسع الأوروبي، على الرغم من أن التحالف بين هيئة العلماء والقوات الانكشارية وضع نهاية لحكمه. وقد أحيا محمود الثاني (1807 ـ

1839) هذا البرنامج الإصلاحي الذي طرح، في عدة صور، قضية إعادة التنظيم، أو ما سمي «التنظيمات» التي انتشرت بعده في أوساط البيروقراطيين والمفكرين الساعين إلى التحديث حتى العام 1876، مع أنها لم تترك غير أثر قليل على الناس. وعلى الرغم من ذلك، استمر التفكك في الإمبراطورية العثمانية، بفعل آثار التمرد في الأقاليم، والقوة العسكرية الأجنبية. ومع نهاية القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية العثمانية قد فقدت جميع توابعها الأفريقية، وأكثر توابعها الأوروبية، وقدراً كبيراً من سيطرتها على الشرق الأوسط الذي ظل عثمانياً بالاسم فحسب. كما انخفض عدد سكانها بأكثر من الثلث في مرحلة تميزت بالنمو الديموغرافي. وفي عهد السلطان الطاغية الذي أخذت سلطته بالتضاؤل، مع أنه اعتمد على الدعم الإسلامي، قامت حركة الاتحاد والترقي (التي عرفت باسم «تركيا الفتاة») بحشد تحالف بين الساخطين في أوساط العسكريين والمدنيين، وتولت، في أعقاب الثورة الروسية الأولى، زمام الحكم عام 1908. (انظر الفصل الثاني، القسم الرابع، من هذا الكتاب)؛ ومن نتائج ذلك أن حركة «تركيا الفتاة» كانت، خلافاً لمحاولات الإصلاح الإسلامية السابقة، عَلْمانية بصورة لا هوادة فيها. وواقع الأمر أن الثورة التركية بزعامة مصطفى كمال (أتاتورك) استطاعت، تحت تأثير الحرب العالمية وبعدها الثورة الروسية، أن تحول ما تبقى من الأراضي العثمانية إلى دولة قومية حديثة عَلْمانية فعالة اتحد سكانها بعد ذلك، لا بوصفهم مسلمين يحكمون مجموعة من الملل من ديانات أخرى، ويتسامحون معها، بل باعتبارهم أتراكاً يتمتعون بالوعي القومي (غير المتسامح قومياً). وفي عهد أتاتورك كانت تركيا، ومثلها الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي آنذاك، تمثل نموذجاً متطرفاً لنخبة من المصلحين الذين فرضوا في العالم الإسلامي التحديث العنيف المغاير للتقاليد وللإسلام. وليس واضحاً إطلاقاً ما إذا كان شكل التحديث الذي انتهجه أتاتورك سيحالفه النجاح، أو أنه سيكون مثالاً يُحتذى

في البلدان الأخرى ذات الأغلبية المسلمة. بيد أن هذه التساؤلات، شأنها شأن عهد أتاتورك نفسه، تتصل بتاريخ القرن العشرين.

ولابدّ من أن نتطرق، باختصار، إلى تيار تحديثي ثالث في الشرق الأوسط، هو حركة الإحياء الثقافي في المناطق الواقعة إلى الشرق من سواحل البحر الأبيض المتوسط، ولاسيما لبنان وما حوله. وحيث إن المنطقة كانت تضم جماعات دينية متعددة، وأنها شهدت، بالمصادفة، تدخلاً كبيراً في المجالات الدبلوماسية والتعليمية من جانب القوى الأوروبية التي تذرعت بمزاعم دينية، فإن اللغة العربية، لا الإسلام، هي الوسيلة التي جمعت ووحّدت الصفوةَ المحدِّثة التي كانت تضم النخب التجارية الديناميّة. وربما كان لبنان هو البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي هاجر أبناؤه بأعداد كبيرة ناجحة جداً من الوجهة الاقتصادية في العهد العثماني إلى مختلف القارات: إلى الولايات المتحدة اعتباراً من خمسينيات القرن التاسع عشر، والبرازيل من العام 1880، وغربي أفريقيا من العام 1892. ومازال يطلق عليهم اسم «توركوس = الأتراك» في أميركا اللاتينية[2]. وفي هذه المنطقة، ولدت القومية العربية، بل القومية الجامعة لكل العرب، والتي ينتسب إليها كل من المسلمين والمسيحيين ومن لا شأن لهم بالدين. وقد تصدت، أول الأمر، إلى الحكام العثمانيين، ولكنها، خلال فترة السيطرة البريطانية ـ الفرنسية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، أبدت مقاومة متزايدة ضد القوى الإمبريالية الأوروبية. وقد داخلتها، عند تعاظمها في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، بعض الأفكار الاشتراكية، غير أن إسهامها الرئيس، قبل العام 1914، كان في الميدان الثقافي.

كيف نستطيع أن نلخص الآثار التي خلفتها تطورات القرن

---

(2) Elie Safa, *L'émigration libanaise* (Beyrouth: Université St. Joseph, 1960).

التاسع عشر على العالم الإسلامي؟ لقد أصبح الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط غايةً في الأهمية في زمن الثورة الفرنسية، وبقي كذلك منذ ذلك الحين. وقد تجلى ذلك في دوره خلال الحربين العالميتين. وقد تعزز هذا الدور بأهمية النفط المركزية للاقتصادات الصناعية الحديثة، وأدى ذلك، بالإضافة إلى انهيار الإمبراطوريات العثمانية والإسلامية القديمة الأخرى، إلى مواجهة مباشرة بين عالم إسلامي واثقٍ في نفسه، متزايدِ الاتساع من جهة، والإمبراطوريات الأوروبية المتعدّية التي سبقت ما حدث لأجزاء أخرى من العالم غير الأوروبي. وعلى الرغم من ذلك، فإن أغلبية العالم الإسلامي، الواقعة غربي الهند على الأقل، بقيت خارج مجال الحكم الاستعماري الغربي حتى القرن العشرين، مع أن المناطق التي ظلت مستقلة، من الوجهة الفنية، كانت إما ضعيفة أو خارج نطاق تيار التطورات الرئيسة في القرن التاسع عشر، أو كليهما. ومن جهة أخرى، فإن الهيمنة أو السيطرة الأوروبية خلال تلك المرحلة المبكرة من العولمة الاقتصادية لم تترك أي آثار ملموسة على أكثرية سكان (الأرياف) في تلك المناطق، عدا القمع الذي يمارسه حكامهم المحليون. وكان الحكام الغربيون يميلون إلى معاملة الدين الإسلامي باحترام، بسبب قدرته الواضحة على تعبئة الجماهير وإذكاء الروح القتالية فيها. وباستثناء بعض الظروف الخاصة (مثل الغزو العسكري المباشر، كما حدث في الجزائر)، فإن الحوافز لمقاومة التوسع الأوروبي كانت ضعيفة، وقد خفف منها شعور الأقليات السياسية التي يمثلها البيروقراطيون المستنيرون، من نخب الضباط والمدنيين على السواء، بأن المقاومة ستبوء بالفشل، ما لم يكن ثمة تحديث مسبق لمجتمعاتهم التي كانت تغطّ في سبات عميق. وقد اكتسب التحديث صفة الاستعجال والإلحاح بفعل تزايد العولمة في عصر الإمبراطورية، وتعاظم ضغوط الأوروبيين الاستعمارية، والأزمة الختامية للإمبراطورية العثمانية. وفي تلك المرحلة التي تميزت بروح

الإسلام المحافظة، والافتقار إلى الوعي السياسي في أوساط الجماهير الورعة، أخلى دعاة تحديث الإسلام السبيلَ لدعاة الإصلاح الراديكالي على النهج الغربي من جانب الأقليات المستنيرة التي كانت تتعامل بصورة فوقيّة مع شعوبها المتشبثة بالتقاليد. ولم يكن من قبيل المصادفة أن أيديولوجيات التحديث الغربية التي تبنتها الطلائع المستنيرة، وفرضتها من أعلى، أصبح لها نفوذها في العالم الإسلامي، مثلما كان لها تأثيرها على أنظمة الحكم غير الأوروبية التي كانت تسعى إلى التخلص من التخلف الاقتصادي. ومن هذه الأيديولوجيات فلسفة أوغست كونت الوضعية (التي كانت لها أصداء في البرازيل والمكسيك، وكذلك في الإمبراطورية العثمانية)، وتراث السان سيمونيين في مصر. وقد استبدلت هذه التيارات في العشرينيات بنوع جديد من الأيديولوجيات الطليعية المستوحاة من الثورة الروسية. وقد استحدث القرن العشرون عنصرين أساسيين جديدين في تاريخ العالم الإسلامي هما: انهيار القوى والإمبراطوريات الأوروبية، والتعبئة السياسية للجماهير المسلمة الآخذة بمزيد من التحضر. ويقع هذان العنصران خارج النطاق الزمني لهذه المؤلفات الثلاثة: **عصر الثورة**، و**عصر رأس المال**، و**عصر الإمبراطورية**. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، لم يكن هذان العنصران ظاهرين للعيان.

إريك هوبْزْباوْم

لندن 2006

تصدير

مع أن هذا الكتاب من وضع مؤرخ محترف، فإنه ليس موجهاً إلى الأكاديميين الآخرين، بل إلى كل من يريد أن يفهم العالم، ومن يعتقدون بأن التاريخ عنصر مهم لتحقيق هذه الغاية: ولا يستهدف هذا الكتاب إبلاغ القراء بما حدث بالضبط خلال العقود الأربعة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، مع أنني آمل أن يعطيهم فكرة عن تلك الفترة. وإذا أرادوا المزيد، فإن بوسعهم أن يفعلوا ذلك بالرجوع إلى الحجم الهائل من الأدبيات، الممتازة غالباً، مما يتيسر الوصول إليها باللغة الإنجليزية لكل من يهمه التاريخ. وقد أشرت إلى بعضها في الملحق المرفق عن المراجع المساندة.

إن ما حاولت أن أفعله في هذا المجلد، وفي المجلدين اللذين سبقاه، **عصر الثورة، أوروبا (1789 ـ 1848)**(*) **عصر رأس المال (1848 ـ 1875)**(**)، هو أن نفهم ونفسر القرن التاسع عشر ومكانته في التاريخ، وأن نفهم ونفسر عالماً في طور التحول الثوري، ونتتبع جذور حاضرنا في منابت الماضي، وربما الأهم من هذا وذاك، أن

(*) إريك هوبْزْباوْم، **عصر الثورة، أوروبا (1789- 1848)**، ترجمة فايز الصُيّاغ؛ تقديم مصطفى الحمارنة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة/ مؤسسة ترجمان، 2007).

(**) إريك هوبْزْباوْم، **عصر رأس المال (1848 ـ 1875)**، ترجمة فايز الصُيّاغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة/ مؤسسة ترجمان، 2007).

نظر إلى الماضي بوصفه كلاًّ متماسكاً وليس (كما يرغمنا التخصص التاريخي على النظر إليه في أغلب الأحيان) كطائفة من الموضوعات المقطعة الأوصال: أي كتاريخ لمختلف الدول، أو للسياسة، أو للاقتصاد، أو للثقافة أو غير ذلك. ومنذ أن بدأ اهتمامي بالتاريخ، سعيت على الدوام إلى أن أفهم كيف ولماذا تتداخل جوانب الحياة الماضية (أو الحاضرة) جميعاً ويترابط بعضها ببعض.

من هنا، فإن هذا الكتاب ليس (إلا في ما ندر)، سرداً، أو عرضاً منهجياً، بل إنه أبعد ما يكون عن استعراض التبحّر في العلم. فهو، في أفضل الحالات، طرح لمُحاجَّة نقاشية، أو متابعة لموضوعةٍ رئيسة واحدة في تضاعيف فصول الكتاب المختلفة. وعلى القراء أن يحكموا على ما إذا أقنعتهم هذه المحاولة، مع أنني بذلت قصارى الجهد في تيسير إيصالها إلى غير المؤرخين.

وليس ثمة من سبيل أمامي للإقرار بفضل الكثير من المؤلفين الذين استقيت من أعمالهم، حتى وإن كنت أخالفهم الرأي في أغلب الأحيان، أو بفضل الأفكار التي اكتسبتها على مدى السنين خلال مناقشاتي مع الزملاء والطلبة. وإذا ما تبينوا أفكارهم وملاحظاتهم في هذا الكتاب، فإن بوسعهم، على الأقل، أن ينحوا علي باللائمة لأنني أخطأت في فهم أفكارهم أو في تفسير الحقائق، وذلك ما أفعله بين حين وآخر. غير أني مدينٌ لمن مكّنوني من تركيز اهتمامي الطويل بتلك الفترة الزمنية ووضعه في كتاب واحد. وقد أتاحت لي الكوليج دو فرانس (Collège de France) الفرصة لوضع مسوَّدة أولية لهذا الكتاب عبر ثلاث عشرة محاضرة ألقيتها هناك عام 1982؛ وأنا ممتن لهذا الصرح العلمي الشامخ، ولإمانويل لو روي لادوري (Emmanuel Le Roy Ladurie) الذي وجه لي هذه الدعوة. وقد منحني مُسْتحفظ لفرهولم (Leverhulme Trust) زمالة فخرية ممتازة بين الأعوام 1983 و1985 تمكنت من خلالها من الحصول على

مساعدة بحثية؛ كما إن (Maison des Sciences de l'Homme)، وكليمنس هيللر (Clemens Heller) في باريس، وكذلك المعهد العالمي لدراسات الاقتصاد التنموي التابع لجامعة الأمم المتحدة (World Institute for Development Economics Research of the United Nations University) ومؤسسة مكدونّل (Macdonnel Foundation) قد منحوني عام 1886 عدة أسابيع هادئة استكملت خلالها نص هذا الكتاب. ومن جملة من ساعدوني في مجال البحث، فإنني مدين على نحو خاص لسوزان هاسكينز، فانيسا مارشال، والدكتور جينا بارك. وقد قام فرانسيس هاسكل بقراءة الفصل عن الآداب والفنون، وألان ماكي الفصل عن العلوم، ويات ثين عن عتق المرأة، وقد جنبتني بعض الأخطاء، ولكنني أخشى من أنني لم أتخلص منها كلها. كما قرأ أندريه شيفرين مخطوطة الكتاب بأكملها بوصفه الصديق والنموذج للمثقف غير الخبير الذي يتوجه إلى أمثاله هذا الكتاب. وقد أمضيت سنوات عديدة أحاضر فيها عن التاريخ الأوروبي لطلبة كلية بيركبيك (Birkbeck) في جامعة لندن (University of London). وأشك في أنه كان بوسعي بغير تلك التجربة أن أكتب تاريخ القرن التاسع عشر في سياق التاريخ العالمي. ومن ثم فإنني أقدم هذا الكتاب هدية لهم.

مقدمة

الذكرى هي الحياة. تحملها دائماً جماعات من البشر الأحياء، فهي، من ثَمَّ، في حالة تطور دائم. إنها تخضع إلى جدلية التذكر والنسيان، غير واعية لما يطرأ عليها من تحولات متعاقبة، ومفتوحة لأنواع الاستعمال والتلاعب كافة. وقد تخمد في بعض الأحيان فترات طويلة، ثم تنتعش فجأة. إن التاريخ يمثل، على الدوام، إعادة تشكيل إشكالية وغير مكتملة لما لم يعد موجوداً بيننا. أما الذاكرة فتنتسب دائماً إلى زماننا الراهن، وتمثل رابطاً مُعاشاً مع الحاضر الأبدي؛ إن التاريخ هو إعادة تمثُّل للماضي.

بيار نورا (Pierre Nora)، 1984[1]

إن الاقتصار على سرد مسيرة الأحداث، حتى على الصعيد العالمي، لن يفضي على الأغلب إلى فهم أفضل للقوى المؤثرة في العالم اليوم، إلا إذا كنا، في الوقت نفسه، ندرك التغيرات البنيوية الكامنة وراءها. والمطلوب، في المقام الأول، إطار جديد ومرتكزات مرجعية جديدة. وذلك هو ما يسعى هذا الكتاب إلى طرحه.

جيفري باراكلوف (Geoffrey Barraclough)، 1964[2]

(1) Pierre Nora, ed., *Les Lieux de mémoire*, bibliothèque illustrée des histoires, ISSN 0757-7486; 3 ([Paris]: Gallimard, 1984), vol. 1: *La république*, p. xix.

(2) Geoffrey Barraclough, *An Introduction to Contemporary History* (New York: Basic Books, 1964), p. 1.

I

في صيف عام 1913، تخرجت إحدى الصبايا من مدرسة ثانوية في فيينا، عاصمة الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية. وكان هذا الحدث، بحد ذاته، إنجازاً غير عادي نسبياً للبنات في أوروبا الوسطى. وللاحتفال بتلك المناسبة قرر والداها تكريمها برحلة إلى الخارج. وحيث إنه لم يكن من اللائق تعريض امرأة شابة محترمة في الثامنة عشرة من العمر إلى المخاطر والغواية بمفردها، فقد سعى الأهل إلى العثور على أحد الأقرباء المناسبين. ومن حسن الحظ، فإن العم ألبرت (Albert) كان الأوفر حظاً بصورة غير عادية بين جمهرة العائلات المختلفة المترابطة التي حققت قدراً من الازدهار والتعليم بعد ارتحالها غرباً من شتى البلدات الصغيرة في بولندا وهنغاريا لعدة أجيال خلت. وقد أفلح العم ألبرت في تأسيس سلسلة من المحلات التجارية في الشرق ـ في القسطنطينية، وسميرْنا، وحلب، والإسكندرية. وفي أوائل القرن العشرين، كانت ثمة وفرة من الأعمال التجارية في الإمبراطورية العثمانية والشرق الأوسط، وكانت النمسا، منذ عهد بعيد، هي بمثابة النافذة التجارية التي تطل منها أوروبا الوسطى على الشرق. وكانت مصر، في آنٍ معاً، متحفاً حياً يصلح للتثقيف الذاتي، ومجتمعاً ذوّاقةً من الطبقة الوسطى الأوروبية المتمدينة يمكن التواصل معها بيسر عبر اللغة الفرنسية التي كانت تلك الفتاة وأخواتها قد ملكن ناصيتها في مدرسة داخلية في ضواحي بروكسل. كما إنها كانت تضم العرب بالطبع. وقد رحب العم ألبرت بقريبته التي وفدت إلى مصر على متن باخرة تابعة لشركة لويد تريستينو قادمة من تريست التي كانت آنذاك الميناء البحري الرئيس لإمبراطورية هابسبيرغ، والمكان الذي كان يقيم فيه [الروائي الإيرلندي] جيمس جويس (James Joyce). وتلك الفتاة الشابة هي التي غدت والدة مؤلف هذا الكتاب.

قبل ذلك لسنوات، كان أحد الشباب قد سافر إلى مصر، ولكن من لندن. كان وضعه العائلي أكثر تواضعاً إلى حد كبير، فوالده الذي هاجر من بولندا الروسية في سبعينيات القرن التاسع عشر كان نجاراً يصنع الخزائن، ويتنقل بين لندن الشرقية ومانشستر، ويرعى قدر المستطاع ابنة واحدة من زوجته الأولى، وثمانية أطفال آخرين من زوجته الثانية، ولد أكثرهم في إنجلترا. وباستثناء ولد واحد، لم يكن أي منهم موهوباً في المجال التجاري أو ميالاً إليه. ولم يواصلوا تحصيلهم الدراسي، ما عدا واحداً منهم أصبح مهندس مناجم في أميركا الجنوبية التي كانت آنذاك جزءاً غير رسمي من الإمبراطورية البريطانية. ومع ذلك، كان هؤلاء جميعاً شغوفين كل الشغف باللغة والثقافة الإنجليزية، وتشبعوا بهما بحماس، فأصبح أحدهم ممثلاً مسرحياً، والتحق اثنان بالخدمة المدنية الآخذة بالتوسع كموظفين في دائرة البريد. وكانت بريطانيا آنذاك (1882) قد احتلت مصر، فوجد أحد الأبناء نفسه يمثل جانباً صغيراً من الإمبراطورية البريطانية كمشرف على دائرة البريد والتلغراف المصرية في دلتا النيل. وارتأى أن تكون مصر بلداً مناسباً لواحد من إخوته كانت مؤهلاته البارزة لبدء حياته العملية تغنيه بصورة ممتازة عن طلب الرزق في بلاده: كان ذكياً، وودوداً، وموسيقياً، وذا شخصية رياضية متكاملة، وملاكماً حصل على البطولة للوزن الخفيف. وكان، في واقع الأمر، نموذجاً للإنجليزي المناسب للوظيفة التي تولاها في ما بعد مشرفاً على الشحن البحري، وفي بلد أقرب بكثير من «المستعمرات» الأخرى النائية. هذا الشاب هو الذي غدا، بعد حين، والد المؤلف. وقد التقى زوجته المقبلة عندما جمع بينهما العاملان الاقتصادي والسياسي لعصر الإمبراطورية. ويعتقد أنهما التقيا في النادي الرياضي في ضواحي مدينة الإسكندرية التي سكنا أول بيت لهما على مقربة منها. ومن المستحيل تماماً أن مثل هذا اللقاء بين هذين الشخصين كان سيحدث أو سيفضي إلى الزواج في مثل ذلك المكان في أي

فترة تاريخية قبل تلك التي نتناولها في هذا الكتاب. وسيكون بوسع القراء أن يكتشفوا السبب.

غير أن ثمة سبباً آخر أكثر جدية لبدء هذا المجلد بحكاية تتصل بسيرة المؤلف الشخصية، فبالنسبة إلينا جميعاً، ثمة منطقة غسقية بين التاريخ والذكرى؛ بين الماضي بوصفه سجلاً عاماً مفتوحاً للكشف المحايد نسبياً من جهة، والماضي الذي يتم تذكره كجانب من حياة المرء الشخصية أو كخلفية لها. إن هذه المنطقة، بالنسبة إلى الإنسان الفرد، تمتد من النقطة التي تبدأ فيها التقاليد العائلية الحية أي، على سبيل المثال، منذ أقدم صورة عائلية يستطيع الأكبر سناً بين أفراد العائلة الأحياء تعريفها أو تفسيرها ـ حتى نهاية مرحلة الرضاعة، أي عندما يجري التعرف إلى المصائر العامة والخاصة ككل واحد لا يتجزأ، وكطرفين يعرف كل منهما الآخر بصورة متبادلة. («التقيته قبيل نهاية الحرب»؛ «لابدّ أن كنيدي (Kennedy) قد توفي عام 1963، لأن ذلك حدث عندما كنت في بوسطن»). وقد يتفاوت طول هذه المنطقة، مثلما تتفاوت درجة الغموض والإبهام التي تميزها. غير أن ثمة ما يشبه الأرض الحرام من الوجهة الزمنية. وتلك هي الجزء من التاريخ الذي يستعصي فهمه على المؤرخين، وعلى كل شخص آخر. وبالنسبة إلى مؤلف هذا الكتاب الذي ولد قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى لوالدين في الخامسة والثلاثين والتاسعة عشرة من العمر، فإن «عصر الإمبراطورية» يقع في تلك المنطقة الغسقية.

بيد أن ذلك لا يصدق على الأفراد فحسب، بل كذلك على المجتمعات. والعالم الذي نعيشه الآن إنما هو عالم صنعه، في المقام الأول، رجال ونساء نشأوا في تلك الفترة التي يعالجها هذا الكتاب، أو في ظلها مباشرة. وربما كانت هذه الظاهرة آخذة بالتناقص مع اقتراب نهاية القرن العشرين ـ ومن يدري على وجه اليقين؟ ـ غير أن ذلك كان يصدق بالتأكيد على الثلثين الأوليْن من القرن [المنصرم].

انظر، على سبيل المثال، إلى قائمة أسماء السياسيين الذين يتعين إدخالهم في عداد القوى المحركة التي شكلت القرن العشرين، ففي عام 1914، كان فلاديمير إيليتش أوليانوف (Vladimir Ilyich Ulyanov) (لينين) (Lenin) في الرابعة والأربعين من العمر، وجوزيف فيساريونوفيتش من دزوغاشفيلي (Joseph Vissarionovich Dzhugashvili) (ستالين) (Stalin) في الخامسة والثلاثين، وفرانكلين ديلانو روزفلت (Franklin Delano Roosevelt) في الثلاثين، وكونراد أديناور (Konrad Adenauer) (صانع جمهورية ألمانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية) في الثامنة والثلاثين. وكان ونستون تشرتشل (Winston Churchill) في الأربعين، والمهاتما غاندي (Mahatma Ghandi) في الخامسة والأربعين، وجواهرلال نهرو (Jawaharlal Nehru) في الخامسة والعشرين، وماو تسي تونغ (Mao Tse-tung) في الحادية والعشرين، وهو تشي منه (Ho Chi-minh)، ومثله يوسب بروز (Josip Broz) (تيتو)، في الثانية والعشرين، وفرانشسكو فرانكو باهاموندي (Francisco Franco Bahamonde) (الجنرال فرانكو في إسبانيا) أصغر بسنتين من شارل ديغول (Charles de Gaulle) وأكبر بتسع سنين من بينيتو موسوليني (Benito Mussolini). وانظر كذلك إلى الشخصيات البارزة في عالم الثقافة. إن دراسة عينة مختارة من **معجم الفكر الحديث** (*Dictionary of Modern Thought*) المنشور عام 1977، ستفضي بنا إلى النتائج الآتية:

أشخاص ولدوا عام 1914 وبعده	23 في المئة
أشخاص نشيطون بين عامي 1880 و1914	
أو بلغوا سن الرشد عام 1914	45 في المئة
أشخاص ولدوا بين عام 1900 و1914	17 في المئة
أشخاص نشيطون قبل عام 1880	15 في المئة

ولا مراء في أن الرجال والنساء الذين قاموا بجمع هذه القوائم الموجزة في مطلع الربع الأخير من القرن العشرين كانوا يرون أن عصر الإمبراطورية هو أكثر العوامل أهمية في تشكيل الفكر الحديث الذي كان سائداً آنذاك. وسواء كنا نتفق مع هذا الرأي أو نختلف، فإن أحكامهم تلك مهمة من الوجهة التاريخية.

من هنا، فإن الأفراد الأحياء القلائل نسبياً ممن كانت لهم صلة مباشرة بالأعوام التي سبقت عام 1914 ليسوا هم وحدهم الذين يواجهون مشكلة النظر إلى مشهد الفسق الشخصي الخاص بحياتهم، بل إن هذه المسألة، بعيداً عن الجانب الشخصي، تواجه كل من يعيش في عالم الثمانينيات من القرن العشرين الذي شكلته المرحلة التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. ولا يعني ذلك أنه لا أهمية للماضي البعيد بالنسبة إلينا، بل أرى أن لعلاقته بنا أهمية مختلفة. وعندما نتعامل مع فترات نائية، فإننا ندرك أننا نواجهها كغرباء أجانب في الأساس، شأننا شأن الأنثروبولوجيين الغربيين الذين يعكفون على استقصاء أحوال مجتمعات بابوا الجبلية. وإذا كانت مثل هذه الفترات نائية بما فيه الكفاية، جغرافياً أو زمنياً أو عاطفياً، فإنها قد تظل حية ومجسدة حصراً في مخلفات الموتى وآثارهم الساكنة الباقية: من كلمات ورموز مكتوبة أو مطبوعة أو منقوشة، والأشياء المادية، والصور. وإضافة إلى ذلك، فإننا، إذا كنا مؤرخين، نعلم أن ما نكتبه قد يكون عرضة للتقويم والتصحيح من جانب غرباء آخرين ممن «يمثل الماضي بلاداً أخرى» بالنسبة إليهم كذلك. ونحن ننطلق بالتأكيد من الافتراضات السائدة في زماننا، ومكاننا، وأوضاعنا، بما فيها نزوعنا إلى إعادة هيكلة الماضي وفقاً لشروطنا الراهنة، لنرى ما أريد لنا أن نراه ببصر حاد، وعبر ما يسمح لنا موقفنا بإدراكه فحسب. ومع ذلك، فإننا نعكف على ذلك باستخدام الأدوات والمواد المتوفرة في مجالنا المهني، ونشغل أنفسنا بالمراجع الأرشيفية والأولية الأخرى، ونطلع على كم هائل من

الأدبيات الثانوية، ونتابع مسيرتنا عبر ما خلفته أجيال من أسلافنا من مناقشات وخلافات متراكمة، والأنماط والمراحل التي ميزت مختلف التأويلات والمصالح المتغيرة. ونظل على الدوام نهباً للفضول، ونظل (كما نأمل) نطرح الأسئلة. غير أن لا شيء يقف في طريقنا إلاّ معاصرونا الذين يتحاجّون، كغرباء أيضاً، حول ماضٍ لم يعد جزءاً من عالم الذكريات. بل إننا حتى في ما نعتقد أننا نتذّكره عن فرنسا عام 1789 أو إنجلترا جورج الثالث، إنما عرفناه منقولاً عبر مرحلتين أو خمس مراحل من خلال معلمين ملقنين، رسميين أو غير رسميين.

عندما يحاول المؤرخون فهم فترة تاريخية مازال شهودها على قيد الحياة، يبرز مفهومان للتاريخ مختلفان ومتعارضان أو، في أحسن الحالات، يكمل أحدهما الآخر: الذاكرة البحثية الدراسية، والذاكرة الوجودية، أي الأرشيفية والشخصية. ذلك أن كل إنسان (رجلٌ كان أو امرأة) مؤرخ لحياته المعاشة بوعي، بقدر ما يتذكرها ويتعايش معها ذهنياً ـ وهو أو هي مؤرخ لا يمكن الركون إليه من جانب أكثر الأطراف، وذلك ما يعرفه كل من مارس «التأريخ الشفوي». غير أن مساهمة هذا الشخص تظل أساسية. والبحاثة الدارسون الذين يجرون المقابلات مع قدامى الجنود والسياسيين قد اكتسبوا معرفة عما حدث من خلال المطبوعات والوثائق أكثر موثوقية مما يعرفه الشهود من خلال ما يستحضرونه من الذاكرة، غير أنهم قد يسيئون فهمه. وخلافاً لما يفعله مؤرخ الحروب الصليبية على سبيل المثال، فإن مؤرخ الحرب العالمية الثانية قد يصار إلى تصحيح ما يكتب من جانب من يسترجعون ذكرياتهم عن تلك المرحلة، ويهزون رؤوسهم أمام المؤرخ/ المؤرخة قائلين: «مهلاً. . . إن الأمر لم يكن كذلك على الإطلاق». وعلى الرغم من ذلك، فإن نسخَتَيْ التاريخ المتعارضتين كلتيهما تمثلان، بأكثر من معنى بنائين متماسكين للماضي، شُيِّدا بصورة واعية على هذا النحو، ومن الممكن تعريفهما بهذه الصورة.

إلا أن تاريخ المنطقة الغسقية مغاير لذلك. إنه، بحد ذاته، صورة للماضي غير متماسكة وغير مُدْرَكَة إدراكاً كاملاً، وقد تكون في بعض الأحيان أكثر إلهاماً، وفي أحيان أخرى دقيقة في ظاهرها، وتنتقل دائماً عبر مزيج من التعلم والتذكر المتداول الذي تؤثر فيه التقاليد العامة والخاصة. ذلك أن هذا التاريخ هو جزء منا، مع أنه لم يعد في متناول أيدينا. إنه يمثل شيئاً شبيهاً بالخرائط العتيقة البُلْق المليئة بالخطوط العريضة المبهمة والمساحات البيض، والمؤطرة بالوحوش والرموز. وتتولى وسائل الإعلام الحديثة تضخيم هذه الوحوش وتلك الرموز لأن أهميتها بالنسبة إلينا تضعها في صلب الاهتمامات الإعلامية كذلك. وبفضلها غدت هذه الصور المجزأة الرمزية عنصراً باقياً دائم الحضور، وبخاصة في العالم الغربي: إن الباخرة «التايتانيك» التي حافظت على قدرتها كعنوان رئيس مثير للمشاعر بعد غرقها لثلاثة أرباع القرن، تشكل مثالاً صارخاً على ذلك. وعندما نستحضر الفترة التي انتهت مع بداية الحرب العالمية الأولى، فإن الفصل بين هذه الصور التي تلتمع في أذهاننا والتأويلات السائدة في تلك المرحلة يظل، لسبب أو لآخر أكثر استقصاءً من فصل تلك الصور والحكايات المزعومة التي تجعل غير المؤرخين على صلة مفترضة، مثلاً، بماضٍ أكثر نأياً مثل: انهماك [الأدميرال الإنجليزي فرانسيس] دريك بلعِبة الكريكيت فيما كان [الأسطول الإسباني] الأرمادا ينقض على شواطئ بريطانيا؛ أو عقد اللؤلؤ الذي كانت تعبث به ماري أنطوانيت وهي تنصح جماهير الجياع المطالبة بالخبر: «فليأكلوا الكعك»، وعبور جورج واشنطن المزعوم لنهر ديلاوير خلال الثورة الأميركية. وتلك لن يكون لها أثر على المؤرخ الجاد إطلاقاً. إنها خارج نطاق اهتمامنا. ولكن، هل نستطيع، حتى بوصفنا مؤرخين محترفين، أن نضرب عرض الحائط بهذه الصور المؤسطرة لمشاهد من عصر الإمبراطورية: التايتانيك، زلزال سان فرانسيسكو، ألفريد دريفوس؟ المؤكد أننا لا نستطيع ذلك، لاسيما

إذا تذكرنا الاحتفال المئوي [عام 1986] بإهداء الفرنسيين تمثال الحرية للولايات المتحدة.

إن عصر الإمبراطورية، أكثر من أي عصر آخر، يهيب بنا أن نكشف عنه النقاب ونرفع الغشاوة لأننا، بمن فينا المؤرخين، لم نعش فيه، ولكننا لا نعلم كم من هذا العصر لا يزال يعيش فينا. ولا يعني ذلك أنه يدعو إلى كشف المفاضح أو التشهير (فذلك هو النشاط الذي كان له دور الريادة فيه).

II

لقد غدت الحاجة إلى نوع من المنظور التاريخي أكثر إلحاحاً لأن الناس ظلوا حتى أواخر القرن العشرين مشدودي المشاعر إلى الفترة التي انتهت عام 1914، ربما لأن شهر آب/ أغسطس عام 1914 يمثل من دون شك على الإطلاق واحداً من «المنعطفات الطبيعية» البارزة عبر التاريخ العشري. وقد كان الشعور السائد آنذاك هو أنها تمثل نهاية فترة محددة، وربما كان ذلك هو الشعور السائد حتى الآن. وقد يتمكن المرء من تحاشي ذلك الإحساس والإصرار على خصائص الاستمرار والتقطع في سنوات الحرب العالمية الثانية. ذلك أن التاريخ ليس سكة تغير القاطرة عليها ركابها وطاقمها ومع ذلك، فإذا كانت ثمة تواريخ تمثل إشارات مناسبة لأغراض التحقيب التاريخي، فإن آب/ أغسطس 1914 هو واحد منها؛ إذ اعتبر مؤشراً على نهاية القرن التاسع عشر الطويل الذي درج المؤرخون على الانشغال به، وكان الموضوع الذي عالجناه في ثلاثة مجلدات، آخرها هذا الكتاب.

ولا شك في أن ذلك هو السبب في أن ذلك القرن قد استهوى أعداداً مدهشة من المؤرخين ـ الهواة والمحترفين على حد سواء ـ والكتاب المعنيين بالثقافة والآداب والفنون، وكذلك كتاب السير

ومنتجي الأفلام والبرامج التلفزيونية، وحتى مصممي الأزياء. وفي تقديري أن عنواناً مهماً واحداً على الأقل ـ لكتاب أو مقالة ـ قد صدر كل شهر عن السنين الممتدة بين عامي 1880 و1914، خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. وكان أكثرها موجهاً إلى المؤرخين أو المتخصصين الآخرين. فإن تلك الفترة ليست، كما رأينا، حاسمة في تطور الثقافة الحديثة فحسب، بل إنها تمثل الإطار الذي تجري فيه مساجلات حامية الوطيس حول التاريخ ـ الوطني والعالمي ـ بدأ أكثرها في السنوات التي سبقت عام 1914: حول الإمبريالية، وتطور الحركات العمالية والاشتراكية، ومشكلات انهيار الاقتصاد البريطاني، وطبيعة الثورة الروسية وأصولها، وقضايا أخرى عديدة. وتمحورت أبرز هذه الاهتمامات، لأسباب واضحة، حول مسألة جذور الحرب العالمية الأولى، وأسفرت حتى الآن، عن صدور آلاف المؤلفات ومازالت تنتج الأعمال الأدبية بمعدلات مدهشة. لقد ظلت قضية حية، لأن المسائل المتصلة بأصول الحروب العالمية مازالت، مع الأسف، نصب أعيننا منذ عام 1914. والواقع أن الصلة بين هموم الماضي والحاضر تتجلى، في أبرز مظاهرها، في عصر الإمبراطورية.

إذا ما وضعنا جانباً المصنفات الأدبية المتخصصة، فإن أغلبية الكتاب الذين تناولوا هذه الفترة يتوزعون بين فئتين: من يسترجعون الماضي، ومن يستشرفون المستقبل. وتميل كل من الفئتين إلى التركيز على واحد أو اثنين من أبرز ملامح تلك الفترة التي تبدو، بما لا يقاس، نائية ولا يمكن العودة منها إذا نظرنا إليها عبر فج آب/أغسطس 1914 العميق الذي لا يمكن اختراقه. ومن المفارقات، في الوقت نفسه، أن كثيراً مما لا يزال يعتبر حتى الآن من خصائص أواخر القرن العشرين إنما يعود في أصوله الأولى إلى العقود الثلاثة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. ويمكن اعتبار كتاب باربارا توكمان (Barbara Tuchman) **البرج الفخور** (*The Proud Tower*)، وهو كتاب رائع يطرح صورة للعالم قبل الحرب (1890 ـ 1914)،

من النماذج المألوفة أكثر من غيرها على الفئة الأولى، بينما تمثل دراسة ألفريد تشاندلر (Alfred Chandler) **اليد المرئية** (*The Visible Hand*)، نموذجاً للفئة الثانية.

من ناحية الكم، والتوزيع، فإن مسترجعي الماضي يحققون الغلبة النسبية بالتأكيد، فالماضي الذي لا يمكن استعادته يطرح نوعاً من التحدي أمام المؤرخين الجادين الذين يعرفون أنه لا يمكن فهمه وفق مصطلحات تحتوي على مفارقات تاريخية وزمنية. غير أنه ينطوي على مغريات قوية تثير الحنين. والأشخاص الأقل إدراكاً والأكثر نزوعاً إلى العواطف الوجدانية وذكريات الطبقة العليا والوسطى يحاولون، على الدوام، النظر من خلال غشاوة ذهبية إلى اقتناص المباهج التي يحفل بها «الزمن الجميل» أو Belle époque. ومن الطبيعي أن هذا النهج كان يناسب نجوم الترفيه والمنتجين الإعلاميين الآخرين، وكذلك مصممي الأزياء وغيرهم ممن يهمهم إرضاء الاستمرارية الكبرى، ألا وهو أن كثيراً مما يعتبر من خصائص زماننا هذا إنما يعود، بصورة مفاجئة أحياناً، إلى العقود السابقة على عام 1914. وهم يسعون إلى تبيّن جذور زمننا هذا، والتوقعات بشأنها، وهي كلها واضحة كل الوضوح. وفي المجال السياسي، فإن الأحزاب العمالية والاشتراكية التي كانت تشكل الحكومات أو حتى تقف موقف المعارضة في أغلب الدول في أوروبا الغربية، إنما كانت من ثمار تلك الحقبة الممتدة بين الأعوام 1875 و1914، ومثلها فرع آخر من فروع تلك العائلة، وهي الأحزاب الشيوعية التي تولت الحكم في أوروبا الشرقية[3]. وكذلك الأحزاب الجماهيرية الحديثة، والنقابات العمالية المنتخبة وطنياً، ومثلها تشريعات الرفاهية الحديثة، أذواق القادمين على الإنفاق الباذخ. وربما كانت هذه هي صورة تلك

(3) شكلت الأحزاب الشيوعية التي تولت الحكم في البلدان الغربية وفق النموذج نفسه، ولكن بعد تلك الفترة.

الفترة التي ألفها الجمهور من خلال السينما والتلفاز. وهي غير مرضية على الإطلاق. إلا أنها تجسد، من دون شك، واحداً من أبرز الجوانب لتلك الفترة التي حملت معها مصطلحات مثل «حكم الأغنياء» و«الطبقة المرفهة» لتصبح عنصراً من عناصر الخطاب العام. وقد يتساءل المرء عما إذا كان ذلك أكثر جدوى، على نحو ما، من أكثر الكتاب نزوعاً إلى الحنين إلى الماضي، والأكثر تقدماً من الناحية الفكرية، الذين كانوا يسعون إلى أن يثبتوا أن الفردوس المفقود لم يكن ليفقد لولا بعض الأخطاء التي لم يكن تحاشيها، والظروف غير المتوقعة التي أسفرت عن وقوع الحرب العالمية، أو الثورة الروسية، أو أي حدث آخر يمكن اعتباره مسؤولاً عن ضياع العالم قبل عام 1914.

وثمة مؤرخون آخرون أكثر اهتماماً بالجانب الآخر المقابل وتحت ظلال «الحداثة»، استحوذت الطليعة (Avant Garde) في تلك الفترة على أغلب الإنتاج الثقافي الراقي. بل إن بعض أفراد هذه الطليعة مازالوا، حتى اليوم، لا يوافقون على هذه التقاليد، ويعرفون أنفسهم بما يرفضونه (أي بمفاهيم ما بعد الحداثة). وفي تلك الأثناء، هيمنت على ثقافة الحياة اليومية في تلك الفترة ثلاثة ابتكارات: صناعة الدعاية بشكلها الحديث، والصحيفة أو المطبوعة الدورية الحديثة المتداولة جماهيرياً، والصور أو الأفلام المتحركة (مباشرة أو عبر التلفاز). وربما كانت العلوم والتقانة قد قطعت أشواطاً من التقدم منذ الفترة الممتدة بين الأعوام 1875 و1914، غير أن ثمة استمرارية واضحة في العلوم بين عصر بلانك (Planck) وإينشتاين (Einstein) والشاب نيلز بوهر (Niels Bohr) من جهة، والحاضر الراهن من جهة أخرى. أما في ما يتصل بالتقانة، فإن العربات المسيّرة بالبترول التي تزرع الطرق، ومثلها الآلات الطائرة التي ظهرت في تلك الفترة للمرة الأولى في التاريخ، فإنها مازالت تسيطر على مشاهد الطبيعة وأجواء المدن على السواء. وقد تحسنت الاتصالات الهاتفية واللاسلكية التي

اخترعت في ذلك الزمان، غير أنها لم تندثر في وجه ما تلاها. ومن المحتمل أن العقود الأخيرة من القرن العشرين، عندما ينظر إليها في المستقبل نظرة استرجاعية، فقد لا يكون من المناسب إدخالها في الإطار الذي أُسِّس قبل عام 1914، غير أنها قد تكون وافية بالغرض من أجل تحديد الاتجاهات العامة.

غير أن عرض تاريخ الماضي على هذا النحو لا يكفي. ولا مراء في أن قضايا الديمومة والتقطع في الفترة الممتدة بين عصر الإمبراطورية والزمن الراهن تظل على قدر من الأهمية، لأن عواطفنا مازالت مشدودة مباشرة إلى هذا الجانب من الماضي التاريخي. وعلى الرغم من ذلك، فإن نقاط التقطع، في نظر المؤرخ، وإذا ما أخذت بصورة منفصلة، هي أمور عديمة الأهمية. ولكن أنّى لنا أن نُموْضع هذه الفترة؟ إننا ندرك أن العلاقة بين الماضي والحاضر هي في صلب اهتمامات من يكتبون التاريخ ومن يقرأونه على حد سواء. وكلاهما يريد، أو ينبغي أن يريد، فَهمَ كيف أصبح الماضي حاضراً، وكل منهما يريد أن يفهم الماضي، غير أن العقبة الكأداء في ذلك هي أن الماضي لا يشبه الحاضر.

إن «عصر النهضة»، مع أنه يمثل كتاباً مستقلاً بحد ذاته، هو المجلد الثالث والأخير في ما أصبح بمثابة مسح شامل للقرن التاسع عشر في سياق تاريخ العالم ـ أي إنه، في نظر المؤرخ، «القرن التاسع عشر الطويل» الذي يمتد، عموماً، بين عام 1776 وعام 1914. ولم تكن نية المؤلف الأصلية أن يتصدى إلى هذه المهمة المهووسة الطَّموح. ولكن حيث إن المؤلفات الثلاثة كتبت على فترات متفاوتة وعلى مدى سنوات، من دون أن يقصد منها، باستثناء الكتاب الأخير، أن تكون أجزاءً من مشروع واحد، فقد تبين أنها تحتفظ بقدر من التماسك، لأنها تعبر عن تصور مشترك لماهية القرن التاسع عشر. وحيث إن هذا المفهوم المشترك قد أفلح في ربط **عصر الثورة**

بـِ **عصر رأس المال**، وربط كليهما، من ثم، بـِ **عصر الإمبراطورية** ـ وذلك ما أرجوه ـ فإنه سيساعد كذلك على ربط **عصر الإمبراطورية** بما سيليه.

إن المحور الجوهري الذي حاولت أن أدير حوله تاريخ ذلك القرن هو، أساساً، انتصار الرأسمالية وتحولها إلى شكل محدد تاريخياً من المجتمع البورجوازي في نمطه الليبرالي. ويبدأ ذلك التاريخ الاختراق الثنائي الحاسم للثورة الصناعية الأولى في بريطانيا، التي أفسحت لنظام الإنتاج الذي دشنته الرأسمالية ثم الثورة السياسية مجالاً لا حدود له للتوسع الاقتصادي والانتشار العالمي، والثورة الفرنسية ـ الأميركية التي أسست النماذج المتقدمة للمؤسسات العامة للمجتمع البورجوازي، ورفدتها، في الوقت نفسه تقريباً، بالأنساق النظرية المتميزة المنسجمة مع منطلقاتها: الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، والفلسفة المنفعية. ويدور السفر الأول من هذا التاريخ، وهو **عصر الثورة (1789 ـ 1848)** حول مفهوم «الثورة المزدوجة» ذلك.

لقد أفضت هذه الثورة إلى النصر المؤزر الواثق الذي حققه الاقتصاد الرأسمالي على العالم، وحققته طبقته المتميزة، «البورجوازية»، وارتفعت راياته بشعارها الفكري المميز، الأيديولوجية الليبرالية. وذلك هو الموضوع الرئيس للكتاب الثاني الذي يغطي الفترة القصيرة بين ثورات عام 1848 وبوادر الكساد الاقتصادي في مطلع السبعينيات من القرن التاسع عشر، عندما لم يكن يبدو أن مستقبل المجتمع البورجوازي ينذر بأي إشكالات، تقريباً، لأنه كان حتى ذلك الحين قد حقق انتصارات مشهودة. فإما أنه قد انهارت آنذاك أشكال المقاومة التي أبدتها «الأنظمة البائدة» التي قامت ضدها الثورة الفرنسية، أو أن أنظمة الحكم هذه قد بدأت تتقبل الهيمنة الاقتصادية والمؤسسية والثقافية للتقدم البورجوازي الظاهر. ومن

الوجهة الاقتصادية، كان قد تم التغلب على مصاعب التصنيع والنمو الاقتصادي الناجمة عن ضيق القاعدة الريادية لهما، عن طريق زيادة التحول الاقتصادي، والتوسع الهائل في الأسواق العالمية. أما من الوجهة الاجتماعية، فقد تمت في ما بعد، تهدئة أوضاع التذمر المتفجرة في أوساط الفقراء خلال عصر الثورة. وباختصار، فقد أزيلت، على ما يبدو، العقبات الكبرى التي كانت تقف في طريق التقدم البورجوازي المستمر الذي يُفترض أن لا تحده حدود. والمشكلات التي يحتمل ظهورها جراء التناقضات الداخلية لهذا التقدم لم تكن مدعاة للقلق في تلك الآونة. وفي أوروبا، كان عدد الاشتراكيين والثوريين الاجتماعيين في تلك الفترة أقل منه في أي وقت مضى.

ومن جهة أخرى، فإن هذه التناقضات قد اخترقت وهيمنت على عصر الإمبراطورية. وكان هذا العصر فترة سلام لا مثيل لها في التاريخ الغربي، وأعقبته فترة حروب عالمية طاحنة لا مثيل لها كذلك. وعلى الرغم من كل المظاهر، فإنها كانت مرحلة استقرار اجتماعي متزايد في نطاق الاقتصاديات الصناعية المتقدمة التي أبرزت فئات ضئيلة من الرجال الذين استطاعوا، بخفة وازدراء، أن يقهروا ويحكموا قبضاتهم على إمبراطوريات شاسعة، ولكنها ولّدت، في أطرافها البعيدة، قوى متمردة وثورية متضافرة أجهزت عليها. ومنذ عام 1914، مازال العالم يتنازعه الخوف من الحرب الكونية، بل من معاناتها أحياناً، والخوف من الثورة (أو التوق إليها)، وهاتان الحالتان تنطلقان من أوضاع تاريخية تمخض عنها، بصورة مباشرة، عصر الإمبراطورية.

إنها الفترة التي برزت فيها، على نحو مفاجئ، الحركات الجماهيرية المنظمة من طبقة العمال المأجورين الذين ترعرعوا في أحضان الرأسمالية الصناعية وراحوا يطالبون بالقضاء على الرأسمالية. غير أنهم نشأوا في اقتصاديات متنامية وعلى قدر عالٍ من الازدهار،

وفي البلدان التي كانوا الأقوى شكيمة فيها، ظهروا يوم كانت الرأسمالية تفرض شروطاً معيشية قد تكون أقل بؤساً مما كانت تفعل في الماضي. لقد كانت فترة اتسعت فيها، أو أوشكت على الاتساع، المؤسسات السياسية والثقافية لليبرالية البورجوازية، لتشمل جمهرة العاملين الذين يعيشون في المجتمعات البورجوازية، بمن فيهم النساء (للمرة الأولى في التاريخ). غير أن ذلك إنما تَمّ مقابل إرغام الطبقة المركزية، وهي البورجوازية الليبرالية، على الوصول إلى هوامش السلطة السياسية. فقد قامت الديمقراطيات الانتخابية، وهي الحصيلة الحتمية للتقدم الليبرالي، بتصفية الليبرالية البورجوازية كقوة سياسية في أغلبية الدول. وتميزت هذه الحقبة بأزمة هوية وتحول عميقة الجذور للبورجوازيين الذين شهدوا انهيار الأسس الأخلاقية التقليدية التي يرتكز إليها وجودهم تحت وطأة الثروة المتراكمة والرفاهية. كما إن التحولات التي طرأت على النظام الاقتصادي قد قوضت وجود البورجوازية كطبقة من السادة. كما إن الهيئات الاعتبارية، (أي المؤسسات والشركات التجارية) التي يملكها حملة الأسهم، وتستخدم مديرين ومشرفين تنفيذيين مدفوعي الأجر، بدأت بالاستعاضة عن الأشخاص الحقيقيين الذين يملكون ويديرون عائلاتهم ومشروعاتهم التجارية الخاصة.

ولا نهاية لهذه السلسلة من التناقضات والمفارقات، فتاريخ عصر الإمبراطورية حافل بها. بل إن صيغتها الأساسية التي تتجلى أمامنا في هذا الكتاب هي صورة المجتمع وعالم ليبرالي بورجوازي يمضي قدماً إلى ما وصف بأنه «حتفه الغريب» حالما يصل الذروة، لأنه يقع ضحية للتناقضات الكامنة في مسيرته.

والأهم من ذلك أننا نتلمس في الثقافة والحياة الفكرية لتلك الفترة وعياً غريباً لهذا النمط النُّكوصي، واستشفافاً للموت الوشيك لعالم ما، والنزوع إلى عالم آخر. غير أن ما أسبغ على هذه الفترة طابعاً ونكهة لافتيْن هو أن النوازل المدلهمة المقبلة كانت، في آن

معاً، متوقعة وملتبسة ومستبعدة، فالحرب العالمية آتية لا ريب فيها، بيد أن أحداً من الناس، وحتى من أصدق المتنبئين، لم يتكهن بنوع هذه الحرب. وعندما وقف العالم على شفا جُرُفٍ هارٍ، اندفع صناع القرار إلى الهاوية غير مصدقين. لقد كانت الحركات الاشتراكية الجديدة ثورية الطابع؛ بيد أن الثورة بالنسبة إلى أكثرها كانت، بمعنى من المعاني، هي الحصيلة المنطقية الضرورية للديمقراطية البورجوازية، مما أعطى للكثرة الكاثرة الغلبة على القلة القليلة الآخذة بالتناقص. وبالنسبة إلى من كان منهم يتوقع الانتفاضة الفعلية، كان الأمر معركة تهدف، في المقام الأول، إلى ترسيخ الديمقراطية البورجوازية بوصفها خطوة تمهيدية ضرورية لمرحلة أكثر تقدماً. من هنا، ظل الثوريون يدورون في نطاق عصر الإمبراطورية، حتى عندما بدأوا يستعدون لتخطّيه.

وفي ميدان العلوم والآداب والفنون، بدأت تتهاوى التقاليد التي كانت راسخة على مدى القرن التاسع عشر، غير أن الرجال والنساء، الحديثي الثقافة والواعين فكرياً، لم يكونوا، في أي وقت مضى، أعمق إيماناً بما كانت الفئة «الطليعية» تدعو إليه. ولو أن خبراء استطلاعات الرأي العام في العالم المتقدم قد أحصوا أعداد الآملين مقابل المتوجسين، والمتفائلين مقابل المتشائمين، لكانت الغلبة للأمل والتفاؤل. ومن المفارقات أن مثل هذه الاستطلاعات ربما كانت ستجمع في القرن الجديد، عندما كان العالم الغربي يقترب من عام 1914، أصواتاً أكثر مما كانت ستفعل في العقود الأخيرة من القرن المنصرم. غير أن هذا التفاؤل لم يقتصر بالطبع على من كانوا يؤمنون بمستقبل الرأسمالية، بل على من كانوا يتطلعون إلى انهيارها أيضاً.

إن نمط النكوص التاريخي، أو التنمية التي تتولى، بنفسها، تقويض الأسس التي قامت عليها، لا تتسم بحد ذاتها بشيء من

الجدّة أو الغرابة تميز هذه الفترة عن غيرها. وذلك هو الأسلوب الذي تعمل به التحولات التاريخية الباطنية، وهو الذي مازالت تعمل به الآن. إن وجه الغرابة في القرن التاسع عشر الطويل يكمن في أن القوى الثورية الجبارة التي غيّرت وجه العالم كلياً في تلك الفترة قد كانت محمولة على عربة هشة، محددة، غريبة تاريخياً. ومثلما أن تحوّل الاقتصاد العالمي كان، ولفترة حاسمة ولكنها وجيزة بالضرورة، ـ هنا بمقادير دولة وحيدة متوسطة الحجم ـ بريطانيا العظمى ـ فإن تطور العالم المعاصر ارتبط، مؤقتاً، بتطور مجتمع القرن التاسع عشر البورجوازي الليبرالي. وإن مقدار الانتصار الذي حققته الأفكار والقيم والافتراضات والمؤسسات المرتبطة بها في عصر رأس المال إنما يكشف لنا الطبيعة الانتقالية العابرة تاريخياً لهذا الانتصار.

وهذا الكتاب يستعرض اللحظة التاريخية التي اتضح فيها أن المجتمع والحضارة اللذين خلقا من جانب البورجوازية الغربية، ولصالحها، لا يمثلان الشكل الدائم للعالم الصناعي الحديث، بل مرحلة واحدة من مراحل تطوره المبكرة. والبُنى الاقتصادية التي يرتكز عليها عالم القرن العشرين، حتى لو كانت رأسمالية، لم تعد وقفاً على «المشروع التجاري الخاص» بالمعنى الذي تقبله رجال الأعمال عام 1870. والثورة التي مازالت تستحوذ على ذاكرة العالم منذ الحرب العالمية الأولى لم تعد الثورة الفرنسية في عام 1789. والثقافة التي تهيمن على العالم لم تعد الثقافة البورجوازية كما كانت مفهومة قبل عام 1914. والقارة التي كانت آنذاك تمثل قوة العالم الاقتصادية، والفكرية والعسكرية آنذاك لم تعد كذلك الآن. ولا التاريخ على العموم، ولا تاريخ الرأسمالية على وجه الخصوص، انتهيا عام 1914، مع أن جانباً عظيماً من العالم نهج، عن طريق الثورة نهجاً اقتصادياً مختلفاً كل الاختلاف. إن عصر الإمبراطورية، أو كما أسماه لينين «الإمبريالية» لم يكن «المرحلة الأخيرة»

للرأسمالية؛ بل إن لينين لم يزعم أنه كان كذلك إطلاقاً. وهو، في الطبعة المبكرة من كراسته المؤثرة، أسماه «آخر» مراحل الرأسمالية. غير أن بوسع المرء أن يفهم لماذا يشعر المراقبون عموماً ـ لا المراقبون المعادون للمجتمع البورجوازي فحسب ـ أن الحقبة التي عاشوها من تاريخ العالم خلال العقود القليلة السابقة على الحرب العالمية الأولى كانت أكثر من مجرد مرحلة أخرى من التطور. لقد بدا، بطريقة أو بأخرى، أنها تستشرف وتمهد لظهور عالم يختلف في طبيعته عن سابقه. وذلك هو ما آل إليه العالم منذ عام 1914. حتى وإن كان ذلك قد جرى على نحو مغاير لما توقعه أو تكهن به أكثر المتنبئين، فلا عودة إلى عالم المجتمع البورجوازي الليبرالي. وتشهد وتتأكد استحالة ذلك عند استعراضنا للدعوات التي ارتفعت في أواخر القرن العشرين لبعث رأسمالية القرن التاسع عشر. وسواء اعتبرنا مسار الأمور متجهاً إلى الأفضل أو الأسوأ، فإن قرن البورجوازية منذ عام 1914 أصبح جزءاً من التاريخ.

الفصل الأول

الثورة المئوية

«إن هوغان نبيّ. . . والنبيّ، يا هينيسي، هو الرجل الذي يتنبأ بالمتاعب. . . إن هوغان أسعد إنسان في الأرض اليوم، غير أن شيئاً ما سيحدث غداً».

فلسفة السيد دولي، 1910[1]

I

تمثل المئويات واحداً من مبتكرات أواخر القرن التاسع عشر. وفي لحظة ما بين مئوية الثورة الأميركية (1876) ومئوية الثورة الفرنسية (1889) ـ اللتين تم الاحتفال بهما باستعراضات عالمية مشهودة ـ بدأ المواطنون المتعلمون في العالم الغربي يدركون أن هذا العالم الذي ولد بين «إعلان الاستقلال»، وبناء أول جسر حديدي، واجتياح الباستيل قد بلغ عمره الآن مئة سنة. ترى، كيف يمكن مقارنة عالم الثمانينيات من القرن التاسع عشر، بعالم

(1) Finlay Peter Dunne, *Mr Dooley Says* (New York: C. Scribner's Sons, 1910), pp. 46-47.

الثمانينيات من القرن الثامن عشر[2]؟

يتجلى الفرق، بادئ ذي بدء، في أن العالم الجديد قد غدا عالمياً بالفعل، فأرجاء المعمورة كلها تقريباً قد غدت معروفة، أو واضحة المعالم بصورة تقريبية أو على نحو وافٍ بالغرض. وباستثناءات لا يؤبه لها، لم يعد الاستكشاف يعني «الاكتشاف»، بل غدا شكلاً من أشكال المجهود الرياضي، وغالباً ما ينطوي على عناصر المنافسة الشخصية أو الوطنية. ويتجلى ذلك في محاولة السيطرة على أكثر البيئات الطبيعية قسوة وشظفاً في القطبين الشمالي والجنوبي. وفي السباق للوصول إلى القطب الشمالي حقق بيري الأميركي الفوز على منافسيه البريطانيين والاسكندنافيين عام 1909؛ ووصل النرويجي أمندسون إلى القطب الجنوبي عام 1911، وذلك قبل شهر كامل من وصول الكابتن سكوت البريطاني السيء الحظ. (وهذه الإنجازات لم تترك، ولم يكن مقصوداً منها أن تخلّف أي آثار عملية على الإطلاق). وجعلت السكة الحديد والسفينة البخارية السفر القاري أو عبر القاري مسألة أسابيع لا أشهر، ما عدا عبور أغلب البقاع الشاسعة في أفريقيا، وفي القارة الآسيوية، وأجزاء من أميركا الجنوبية. وستتحول هذه الفترة بعيد ذلك إلى أيام: فمع استكمال خط السكة الحديد العابر لسيبيريا عام 1904، سيستغرق السفر من باريس إلى فلاديفوستوك خمسة عشر أو ستة عشر يوماً. وبفضل التلغراف الكهربائي، أصبح الاتصال وإيصال المعلومات عبر المعمورة بأكملها يستغرق ساعات قلائل. وكان من نتائج ذلك أن أصبح بوسع الرجال والنساء من الغرب ـ ومن بقاع أخرى ـ الترحل والتواصل عبر مسافات طويلة بيسر غير معهود وأعداد غير مسبوقة. ولنأخذ، ببساطة، مثالاً توضيحياً واحداً كان في عهد بنيامين فرانكلين

---

(2) Eric Hobsbawm, *The Age of Revolution, Europe (1789-1848)*, chapter I.

يستعرض الفصل الأول من **عالم الثورة** ملامح هذا العالم القديم.

يعتبر ضرباً من السفاهة الواهمة. وفي عام 1879، زار سويسرا نحو مليون سائح. وكان بينهم مئتا ألف أميركي: ويعادل ذلك واحداً من كل عشرين من سكان الولايات المتحدة كافة حسب تعداد السكان الأول (1790)[3].

في الوقت نفسه، كان ذلك العالم مأهولاً بكثافة سكانية أعلى بكثير. والأرقام الديموغرافية في هذا المجال لا تخرج عن نطاق التخمين، حتى أن توخي الدقة العددية سيكون أمراً عديم الجدوى، وخطيراً في الوقت نفسه. إلا أننا لن نجانب الصواب إذا افترضنا أن من كانوا، ربما، على قيد الحياة في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وعددهم 1500 مليون نسمة أو نحو ذلك، كانوا يمثلون ضعف عدد سكان العالم في ثمانينيات القرن الثامن عشر. وكان الجانب الأعظم منهم كعهدهم دائماً آسيويين، ولكن بينما كانوا عام 1800 يمثلون نحو ثلثي البشر (وفقاً لتخمينات متأخرة)، فإنهم ربما كانوا يشكلون 55 في المئة من السكان عام 1900، وكانت الكتلة البشرية الثانية من حيث الحجم تضم الأوروبيين (بمن فيهم أهل روسيا الآسيوية الشحيحة السكان). وقد ازداد عددهم بمعدل يزيد على الضعف بالتأكيد، وارتفع من نحو 200 مليون عام 1800 إلى نحو 430 مليوناً عام 1900. والأهم من ذلك أن هجرتهم الجماعية ما وراء البحار كانت هي المسؤولة، في المقام الأول، عن التغير الأكثر حدة في التركيبة السكانية في العالم، ففي الفترة بين عام 1800 وعام 1900، ارتفع عدد السكان في الأميركتين من نحو 30 مليوناً إلى 160 مليوناً؛ وفي أميركا الشمالية بخاصة من 7 ملايين إلى 80 مليوناً. أما القارة الأفريقية المنهوبة التي ينبغي الإقرار بأننا لا نعرف عن طبيعتها

---

(3) للتوسع في تحليل سيرورة العولمة هذه، انظر الفصلين الثالث والحادي عشر من **عصر رأس المال**، انظر: Michael G. Mulhall, *The Dictionary of Statistics* (London; New York: G. Routledge and Sons, 1892), p. 573.

الديموغرافية إلا القليل، فكان النمو السكاني فيها أكثر بطئاً مما كان في غيرها، وربما لم يزد عدد سكانها بأكثر من الثلث. وفيما كان عدد الأفارقة في نهاية القرن الثامن عشر ربما ثلاثة أضعاف عدد الأميركيين (في أميركا الشمالية واللاتينية)، فإن عدد الأميركيين في نهاية القرن التاسع عشر ربما كان أكثر بكثير من عدد الأفارقة. ولم يكن ثمة وزن ديموغرافي ذو بال لأعداد السكان الضئيلة في جزر المحيط الهادي، بما فيها أستراليا، على الرغم من تضخمها بفعل الهجرة الأوروبية، لترتفع، على سبيل الافتراض، من نحو مليونين إلى ما يعادل ستة ملايين نسمة.

على الرغم من ذلك، فإن العالم، بمعنى من المعاني، كان آخذاً بالتوسع ديموغرافياً، والتقارب جغرافياً، والتعاظم من الوجهة العَوْلمية ـ لقد أصبح عالماً تشد أواصره وشائج وحركة السلع والبشر، ورؤوس الأموال، والاتصالات والمنتجات المادية والأفكار. غير أن هذا العالم، من جهة أخرى، كان موطناً لفئات شتى. وفي ثمانينيات القرن الثامن عشر، كما هي الحال في جميع عصور التاريخ المدونة، كانت ثمة بقاع غنية وأخرى فقيرة، واقتصادات ومجتمعات متقدمة ومتخلفة، وكيانات قوية وضعيفة من التنظيم السياسي والقوة العسكرية. ولا يمكن الإنكار أن شقة واسعة امتدت منذئذ لتفصل بين طرفين. الأول هو الحزام العظيم لعالم كان هو الموطن التقليدي للمجتمعات الطبقية والدول والمدن الدائمة نسبياً التي تدير شؤونها أقليات متعلمة، وتخلِّف وثائق مكتوبة ـ وذلك ما يسعد المؤرخين، أما الطرف الثاني، فهو المناطق الواقعة شمالها وجنوبها، والتي ركز الإثنوغرافيون والأنثروبولوجيون جل اهتمامهم عليها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومع ذلك، ففي داخل هذا الحزام العريض، الممتد من اليابان شرقاً إلى شواطئ الأطلسي الوسطى والشمالية وعبر الغزو الأوروبي للأميركتين، لم يكن يبدو أن هذه الشقة، على اتساعها، مستعصية الحل.

في ميادين الإنتاج والثروة، ناهيك بالثقافة، كانت الفروق بين المناطق قبل ـ الصناعة الرئيسة، غاية في الضآلة بالمقاييس الحديثة؛ وتتراوح بين 1 و1,8. بل إن أحد التقديرات الحديثة يرى أنه، في الفترة بين العامين 1750 و1800، كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في ما يعرف الآن بـِ «البلدان المتقدمة»، في جوهره مشابهاً لنصيب الفرد في ما يعرف بـِ «العالم الثالث»، مع أن ذلك قد يعود، في المقام الأول، إلى الضخامة الهائلة والثقل النسبي للإمبراطورية الصينية (التي تضم ثلث سكان المعمورة) والتي ربما كان مستوى المعيشة فيها في تلك المرحلة أرقى مما كان لدى الأوروبيين[4].

وكانت التقانة سبباً أساسياً في هذه الفجوة، وفي تعزيزها، لا من الوجهة الاقتصادية فحسب، بل في المجال السياسي كذلك. وقد بدا واضحاً كل الوضوح، بعد مضي قرن على الثورة الفرنسية، أن الدول المتخلفة الأفقر يمكن أن تتعرض بسهولة إلى الهزيمة (وإذا لم تكن فسيحة الأرجاء)، إلى الغزو، جراء تدني المستوى التقني للسلاح لديها. وكان ذلك أمراً جديداً نسبياً. وإن غزو نابليون لمصر عام 1798 كان مواجهة بين الجيشين الفرنسي والمملوكي المتعادلين من حيث العدة والعتاد. ولم تحقق غزوات القوات الكولونيالية الأوروبية ما حققته بفعل معدات عسكرية خارقة للعادة، بل بفضل الروح العدائية العارمة، والشراسة، وفوق هذا وذاك، بفعل الانضباط التنظيمي[5]. بيد أن الثورة الصناعية التي تغلغلت في العتاد الحربي

(4) P. Bairoch, «Les grandes tendances des disparités économiques nationales depuis la révolution industrielle,» papier présenté à: *Seventh International Economic History Congress, Edinburgh 1978: Four «A» Themes* (Edinburgh: [n. pb.], 1978), pp. 175-186.

(5) V. G. Kiernan, *European Empires from Conquest to Collapse, 1815-1960* (Leicester: Leicester University Press, 1982), pp. 34-36, and Daniel R. Headrick, *The Tools of Empire: Technology and European Imperialism in the Nineteenth Century* (New York: Oxford University Press, 1981), passim.

في العقود الوسطى من ذلك القرن (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الثالث) هي التي زادت من ترجيح الكلفة لصالح العالم «المتقدم» بما وفرته له من متفجرات بالغة الشدة، والمدافع، وخدمات النقل البحري البخاري (انظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب). وكان نصف القرن الممتد بين العامين 1880 و1930 يمثل العصر الذهبي، بل الحديدي، لدبلوماسية المدفعية البحرية لهذا السبب.

من هنا، فإننا في عام 1880 لا نتعامل مع عالم واحد مفرد، بل مع قطاعين التحما سوياً في نسق عالمي واحد: المتقدم والمتخلف، المعيل والمعال، والغني والفقير. بل إن هذا الوصف مضلل بحد ذاته. وفيما كان العالم الأول (الأصغر)، على الرغم مما كان فيه من تفاوت داخلي ملموس، يوحّده التاريخ بوصفه حامل لواء التنمية الرأسمالية، فإن العالم الثاني (الأكبر كثيراً) لم يكن يوحده شيء غير علاقاته بالأول، أي تبعيته المحتملة أو الفعلية له. فإذا استثنينا الانتماء المشترك للجنس البشري، ما الذي يجمع بين الإمبراطورية الصينية والسنغال، والبرازيل وجزر الهيبريد الجديدة، ومراكش ونيكاراغوا؟ والعالم الثاني لم يوحده التاريخ، ولا الثقافة، ولا البنية الاجتماعية، ولا المؤسسات، ولا حتى ما نعتبره اليوم واحداً من أبرز خصائص العالم التابع، ألا وهو الفقر الجماهيري. ذلك أن الثروة والفقر، بوصفهما تصنيفين اجتماعيين، إنما يصدقان على المجتمعات التي تتكون من تراتبات طبقية محددة، وعلى الاقتصادات المدنية بصورة محددة كذلك. وذلك ما لم تكن عليه أجزاء من العالم التابع آنذاك. صحيح أن جميع المجتمعات المعروفة في التاريخ تتميز بقدر من اللامساواة الاجتماعية (علاوة على ما هو قائم بين الجنسين)، ولكن إذا عومل أحد المهراجات الهنود خلال زيارته للغرب كما يعامل أصحاب الملايين بالمعنى الغربي، فإن الكبراء والزعماء الوافدين من غينيا الجديدة قد لا يجدون الحفاوة نفسها في مثل هذا السياق، حتى بصورة نظرية. وإذا كان عامة الناس الذين

يُنقلون بعيداً عن مواطنهم يُحوّلون في العادة إلى عمال، ومن ثمّ إلى أعضاء في فئة «الفقراء»، فإن من غير المنطقي أن تلصق بهم هذه الصفة في موطنهم الأصلي. وفي جميع الحالات، كانت ثمة بقاع أثيرة في العالم ـ وبخاصة في المناطق الاستوائية ـ حيث لم يكن المرء بحاجة إلى المأوى، أو الطعام، أو الاستجمام. بل لقد كانت ثمة مجتمعات صغيرة لم تكن مفاهيم العمل والاستجمام معروفة فيها، أو معرّفة بأسماء محددة آنذاك.

وإذا كان وجود عالم مؤلف من قطاعين أمراً لا يمكن إنكاره، فإن الحدود بينهما كانت مبهمة. ويعود ذلك في المقام الأول إلى أن منظومة الدول التي تم بها، ومن خلالها، غزو العالم اقتصادياً ـ وفي تلك الفترة سياسياً ـ كان يوحد بينهما التاريخ مثلما يوحد بينهما النمو الاقتصادي. إنها كانت تضم «أوروبا» لا في تلك المناطق فحسب، بل، في الأساس، أوروبا الشمالية الغربية والوسطى وبعض مستعمراتها في ما وراء البحار، والتي كونت بمجموعتها النواة للتنمية الرأسمالية العالمية. لقد كانت «أوروبا» تلك تضم المناطق الجنوبية التي أدت ذات يوم دوراً محورياً في بوادر التطورات الرأسمالية، غير أنها تراجعت إلى الصفوف الخلفية منذ القرن السادس عشر، ثم أصبحت قوى قادرة على غزو أوائل الإمبراطوريات الأوروبية وراء البحار، ولاسيّما في شبه الجزيرتين الإيطالية والآيبيرية. كما إنها شملت البقاع الحدودية الشرقية الشاسعة التي كانت فيها الإمبراطورية المسيحية ـ التي ورثت وتحدرت من الإمبراطورية الرومانية[6] ـ تتصدى، مرة بعد أخرى، لحملات الغزاة العسكرية الوافدة من آسيا

(6) بين القرن الخامس الميلادي وعام 1453، ظلت الإمبراطورية الرومانية على قيد الحياة بدرجات متفاوتة من النجاح، وظلت بيزنطة (إسطنبول) هي عاصمتها، والمسيحية الأرثوذكسية ديانتها الرسمية. كما إن كلمة تزارغراد (Tzargrad) «مدينة الإمبراطور» هي الاسم السلافي لمدينة اسطنبول. أما قيصر روسيا، فقد اعتبر نفسه وارثاً لهذه الإمبراطورية، كما اعتبر موسكو هي «روما الثالثة».

الوسطى. وآخر هذه الموجات التي كانت قد أدت إلى قيام الإمبراطورية العثمانية الكبرى، كانت قد بدأت بالانحدار تدريجياً إلى خارج المناطق الأوروبية الواسعة التي فرضت سيطرتها عليها في القرنين السادس عشر والثامن عشر، وغدت أيامها في أوروبا معدودة بالتأكيد، مع أنها كانت عام 1880 تسيطر على حزام مهم عبر شبه جزيرة البلقان (تضم أجزاء من اليونان الآن، ويوغوسلافيا، وبلغاريا وجميع ألبانيا)، علاوة على بعض الجزر. ولم يكن أكثر الأراضي المستعادة أو المحررة ليعتبر أوروبياً إلا من قبيل اللياقة فحسب: فالواقع أن شبه جزيرة البلقان كانت تسمى منذ ذلك الحين «الشرق الأدنى»، ومن هنا أطلق على جنوب غرب آسيا اسم «الشرق الأوسط». ومن جهة أخرى، فإن الدولتين اللتين كان لهما الدور الأكبر في صد الأتراك كانتا، أو أصبحتا، من الدول الأوروبية العظمى، على الرغم من التخلف الذريع الذي تعانيه، بشكل جزئي أو كلي، الشعوب والأراضي التابعة لهما: إمبراطورية الهابسبيرغ، والأهم من ذلك، إمبراطورية القياصرة الروس. من هنا، كانت أجزاء عريضة من أوروبا، في أحسن الحالات، واقعة في الهوامش البعيدة عن نواة التنمية الاقتصادية الرأسمالية والمجتمع البورجوازي. وكان من الواضح أن الناس كانوا في بعض هذه المناطق في قرن يختلف اختلافاً بيناً عن ذلك الذي كان يعيش فيه معاصروهم وحكامهم. ويتجلى ذلك في دلماسيا على سواحل البحر الأدرياتيكي، أو في بوكوينا، حيث كان 88 في المئة من السكان عام 1880 أميين، مقابل 11 في المئة في النمسا السفلى، وهما إقليمان في إمبراطورية واحدة[7]. وشارك كثير من المثقفين النمساويين ميترنيخ الاعتقاد بأن «آسيا تبدأ عند النقطة التي تنطلق فيها الطرق الممتدة شرقاً بمغادرة

---

(7) Peter Flora, *State, Economy and Society in Western Europe 1815-1975: A Data Handbook, I.* (Frankfurt; London and Chicago: [n. pb.], 1983), p. 78.

فيينا. وكان أكثر الإيطاليين الشماليين يرون في الإيطاليين الجنوبيين نوعاً من البرابرة الأفريقيين، ولكن المناطق المتخلفة في كلتا المملكتين لم تكن غير جزء واحد من الدولة. أما في روسيا، فكان التساؤل «أوروبي أم آسيوي»؟ أكثر عمقاً، حيث إن ما يعادل كامل المنطقة الممتدة من بيلاروسيا وأوكرانيا شرقاً حتى المحيط الهادئ كان بعيداً بالقدر نفسه عن المجتمع البورجوازي، ما عدا شريحة متواضعة من المثقفين. وكانت هذه المسألة بالفعل تياراً لمساجلات عامه حامية الوطيس.

مع ذلك كله، فإن التاريخ، والسياسة، والثقافة، وقروناً من التوسع البري والبحري على حساب العالم الثاني قد عملت جميعها على ربط المناطق المتخلفة في العالم الأول إلى الدول المتقدمة، هذا إذا استثنينا جيوباً قليلة معزولة من أهالي الجبال في البلقان ومن شاكلهم. لقد كانت روسيا متخلفة كل التخلف، مع أن حكامها كانوا، على مدى قرنين، يتطلعون غرباً ويمارسون السيطرة على الأراضي الحدودية الغربية مثل فنلندا، وبلدان البلطيق، وأجزاء من بولندا التي كانت، بصورة متميزة، أكثر تقدماً. بيد أن روسيا كانت، من الوجهة الاقتصادية، جزءاً من «الغرب» على نحو واضح، لأن حكومتها كانت، بما لا يقبل الشك، تنهج سياسة ترمي إلى التصنيع الجماعي على غرار النموذج الغربي. وكانت الإمبراطورية القيصرية دولة مستعمِرة لا مستعمَرة، وكانت الأقلية المثقفة الضئيلة في روسيا، ثقافياً، من المعالم البارزة العظيمة للحضارة الغربية في القرن التاسع عشر، وربما كان الفلاحون في بوكوفينا، في أقاصي الشمال الشرقي من إمبراطورية الهابسبيرغ[8] يعيشون بالفعل في القرون الوسطى، غير أن عاصمتهما زيرنوفيتز (سيرنوستي) كانت تضم

(8) كان هذا الإقليم جزءاً من رومانيا عام 1918، وأصبح، منذ عام 1947 جزءاً من [ما كان آنذاك] جمهورية أوكرانيا السوفياتية.

واحدة من الجامعات المرموقة في أوروبا، وكانت الطبقة الوسطى اليهودية المتحررة فيها بعيدة كل البعد عن البيئة القروسطية. وفي الجهة الأخرى من أوروبا، كانت البرتغال صغيرة وضعيفة ومتخلفة بكل المقاييس المعاصرة، وشبه مستعمرة من جانب بريطانيا، ولا يحمل لها المستقبل بوادر أي تنمية اقتصادية. غير أن البرتغال لم تكن عضواً في نادي الدول ذات السيادة فحسب، بل إنها كانت - بحكم تاريخها - إمبراطورية استعمارية مترامية الأطراف؛ فحافظت على إمبراطوريتها الأفريقية، لا لأن الدول الأوروبية المنافسة لها لم تكن قادرة على تقاسمها فحسب، بل لأن ممتلكاتها، بحكم أنها «أوروبية»، لم تكن تعتبر من المواد الخام التي يمكن نهبها عن طريق الغزو الكولونيالي.

في ثمانينيات القرن التاسع عشر، لم تكن أوروبا مجرد النواة الأصلية للتنمية الرأسمالية التي هيمنت على العالم وجولته، بل كانت، بما لا يقاس، المكوِّن الأهم في الاقتصاد العالمي وفي المجتمع البورجوازي. ولم يحدث، ولن يحدث في التاريخ أبداً أن يبرز قرن أوروبيّ الطابع كذلك القرن. فمن الوجهة الديموغرافية، كانت نسبة الأوروبيين في العالم في أواخر القرن أعلى مما كنت عليه في أوائله - وربما كانت النسبة هي الربع مقابل الخُمْس[9]. وقد تزايدت هذه النسبة بسرعة، على الرغم من ملايين المهاجرين الذين أرسلتهم القارة القديمة إلى مختلف أرجاء العوالم الجديدة. ومع أن التسارع والزخم اللذين اتسم بهما التصنيع سيجعلان من المؤكد احتلال الولايات المتحدة لمكانتها كدولة عظمى، فإن الإنتاج الصناعي الأوروبي كان لا يزال يمثل ضعفي الإنتاج الأميركي، كما إن التقدم التقني الأساسي كان يأتي، في المقام الأول من شرقي

(9) Walt Whitman Rostow, *The World Economy: History and Prospect* (London: [n. pb.], 1978), p. 52.

الأطلسي. وكانت أوروبا هي المهد الذي انطلقت منه صناعة السيارات، والسينما، واللاسلكي. (وقد بدأت اليابان بداية بطيئة في الاقتصاد العالمي الحديث، مع أن بداياتها في السياسة العالمية كانت أسرع من ذلك بكثير).

أما في ما يتصل بالثقافة العالية، فإن عالم المستوطنات الأبيض في ما وراء البحار ظل يعتمد اعتماداً كاسحاً على القارة القديمة؛ وتجسد ذلك، على نحو خاص، في أوساط النخب الصغيرة المتعلمة في المجتمعات غير البيضاء التي اتخذت من «الغرب» قدوة تحتذى. ومن الوجهة الاقتصادية، لم يكن بوسع روسيا أن تضاهي ما لدى الولايات المتحدة من نمو وثروة. أما من الوجهة الثقافية، فقد كانت روسيا دولة كبرى بفضل دستويفسكي (1821 ـ 1881)، تولوستوي (1828 ـ 1910)، وتشيخوف (1860 ـ 1904)، وتشايكوفسكي (1840 ـ 1892)، وبورودين (1834 ـ 1887)، ورِمْسكي ـ كورساكوف (1844 ـ 1908). غير أن الولايات المتحدة لم تكن كذلك، على الرغم من ظهور مارك توين (1835 ـ 1910)، ووالت ويتمان (1819 ـ 1892)، وحتى لو أضفنا إليهما هنري جيمس (1843 ـ 1916) الذي كان قد هاجر إلى بيئة أكثر ألفةً في بريطانيا. وكانت الحياة الثقافية والفكرية الأوروبية لا تزال تنتمي أساساً إلى أقلية من المتعلمين المرفهين، وقد تكيّفت ونشطت وتغلغلت بنجاح في تلك الأوساط. وكان إسهام الليبرالية، ومن ورائها اليسار الأيديولوجي، يتمثل في مطالبتها بأن تكون منجزات ثقافة النخبة تلك في تناول الجميع من دون مقابل. وكان المتحف والمكتبة العامة المجانية أبرز إنجازاتها. أما الولايات المتحدة، وهي الأكثر في نزوعها إلى الديمقراطية والمساواة، فلم يتحقق فيها ذلك إلا في عصر الثقافة الجماهيرية في القرن العشرين. وفي ذلك الوقت، فإن الولايات المتحدة، حتى في المجالات اللصيقة بالتقدم التقني مثل العلوم، كانت متخلفة لا عن ألمانيا وبريطانيا فحسب،

بل كذلك عن دولة صغيرة مثل هولندا، هذا إذا اعتمدنا في حكمنا هذا على التوزيع الجغرافي لجوائز نوبل خلال الربع الأول من ذلك القرن.

ولكن إذا كان أحد أجزاء «العالم الأول» قد وجد نفسه في موقع التبعية والتخلف، فإن «العالم الثاني» كله تقريباً كان ينتمي إليه، باستثناء اليابان التي كانت «تَتَغربن» على نحو منهجي منذ عام 1868 (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الثامن)، وكان السكان المتحدرون من أصول أوروبية قد استوطنوا أراضي ما وراء البحار بأعداد ضخمة ـ وقد وفد أكثرهم، حتى عام 1880، من أوروبا الشمالية الغربية والوسطى، وذلك، بالطبع، باستثناء أهل البلاد الأصليين التي لم يستطع الوافدون استئصالهم. وكانت هذه التبعية، أو بصورة أدق هذا العجز عن تحاشي سبيل التجارة والتقانة الغربية أو إيجاد بديل لها، أو التصدي لمن كانوا مجهزين بما لدى الغرب من أسلحة وقدرة تنظيمية، هي التي وضعت المجتمعات التي لم تكن من الفئة نفسها، في نطاق ضحايا تاريخ القرن التاسع عشر رغم أنف صانعيه. ووفق عبارة تدل على الظُّرف الغربي الشرس، مع بعض التبسيط في المصطلحات العسكرية:

مهما يكن من أمر، فإننا نملك
مدفع مكسيم(*) وذلك ما لا يملكونه[10].

بالمقارنة مع هذا الفرق، كانت الفروق الأخرى بين مجتمعات العصر الحجري، مثل تلك الموجودة في جزر ميلانيزيا، والمجتمعات المتقدمة الحضرية في الصين والهند والعالم الإسلامي،

(*) أول مدفع ذاتي الدفع. اخترعه الأميركي البريطاني الأصل السير هيرام مكسيم عام 1884.

(10) Hiliaire Belloc, *The Modern Traveller* (London: [n. pb.], 1898).

غير ذات أهمية، فهل من المهم أن فنونها كانت تدعو إلى الإعجاب، وأن الأنصاب التذكارية لثقافاتها القديمة كانت تثير الدهشة، وأن فلسفاتها (الدينية في الغالب) كان لها في نفوس الدارسين والشعراء الغربيين وقع يضاهي، إن لم يكن يعلو بالفعل، على وقع المسيحية؟ لقد كانت هذه المجتمعات، أساساً، تحت رحمة السفن الوافدة الناقلة لشحنات من السلع، والرجال المدججين بالسلاح، وأفكار لا قدرة لهم على صدّها، وهي التي غيرت أحوال العوالم التي كانوا يعيشون فيها على نحو يخدم أغراض الغزاة، بصرف النظر عما كان يشعر به ضحايا الغزوة.

لا يعني ذلك أن الشقة بين العالمين كانت فجوة بسيطة بين أقطار صناعية وأخرى زراعية، وبين حضارات المدن والأرياف. لقد كان «العالم الثاني» يضم مدناً أقدم من تلك في العالم الأول، إن لم تكن كذلك أضخم منها: مثل بكين [بيجين]، والقسطنطينية. كما إن أسواق رأس المال العالمية في القرن التاسع عشر ولّدت، في داخلها، مراكز حضرية غاية في الضخامة، وكانت بمثابة قنوات تدفقت عبرها علاقاتها الاقتصادية: ملبورن وبيونس آيرس، وكلكوتا، كانت في ثمانينيات القرن التاسع عشر أكبر من أمستردام، وميلانو، وبيرمنغهام، وتضم كل منها نحو نصف مليون نسمة، بينما كانت بومبي [مومبي]، وعدد سكانها ثلاثة أرباع المليون أكبر من الكثير من المدن الأوروبية. وعلى الرغم من أن البلدان باستثناء عدد قليل منها، كانت أكثر عدداً، وأدت دوراً أكثر أهمية في اقتصادات العالم الأول، فإن العالم «المتقدم» كان، إلى درجة مدهشة، زراعي الطابع. ولم تكن الزراعة تستخدم أقل من الأغلبية ـ والأغلبية العظمى على العموم ـ من السكان الذكور إلا في ست دول أوروبية، ولكن هذه البلدان الستة هي، في العادة، نواة التنمية الاقتصادية القديمة ـ بلجيكا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا وسويسرا. إلا أن الزراعة لم تكن النشاط الرئيس لنمو سدس السكان إلا في بريطانيا،

وبين 30 و45 في المئة في مناطق أخرى[11]. وكان ثمة فرق صارخ بالفعل بين الزراعة التجارية التي تستخدم أساليب المتاجرة العملية في المناطق «النامية»، والزراعة في المناطق المتخلفة. ولم يكن ثمة ما يجمع بين الفلاحين الدنماركيين والبلغاريين من الوجهة الاقتصادية عام 1880 غير الاهتمام بالزرائب والحقول. ومع ذلك، ظلت الفلاحة، شأنها شأن الحرف اليدوية القديمة، أسلوب حياة عميق الجذور في الماضي السحيق، وذلك ما أدركه علماء الإثنولوجيا والمهتمون بالفولكلور في أواخر القرن التاسع عشر عندما عكفوا على دراسة التقاليد و«المأثورات الشعبية» في الأرياف بالدرجة الأولى. وقد انطوت على مثل هذه المأثورات حتى الزراعات الأكثر ثورية.

من جهة أخرى، لم تكن الصناعة بمجملها وقفاً على العالم الأول فحسب. وبالإضافة إلى إقامة بنية تحتية (مثل الموانئ وخطوط السكة الحديد) والصناعات الاستخراجية (المناجم) في اقتصادات تابعة أو كولونيالية عديدة، والصناعات البيتية في عدد من المناطق الريفية المتخلفة، فإن بعض الصناعات ذات الطراز الغربي في القرن التاسع عشر كانت قد تنامت بصورة متواضعة في الدول التابعة مثل الهند حتى في تلك المرحلة المبكرة، وتواجه أحياناً مقاومة شديدة من جانب مصالح المدن الكبرى: ولاسيّما في مجالي المنسوجات والصناعات الغذائية. غير أنه حتى المعامل اقتحمت العالم الثاني. وقد بدأت شركة تاتا الهندية الكبيرة لصناعة الحديد والصلب أعمالها في ثمانينيات ذلك القرن. وفي تلك الأثناء، ظل الإنتاج بكميات صغيرة من جانب عائلات الصناع الحرفيين المهرة أو مشاغل «مقاولات الإنتاج» من الخصائص المميزة في العالم «الثاني»، كما هو في الجانب الأكبر من العالم التابع. وكانت توشك على الدخول في فترة

(11) P. Bairoch, *The Working Population and its Structure* (Bruxelles: Centre d'économie politique de l' Université libre de Bruxelles, 1968).

متأزمة كان الدارسون الألمان حريصين كل الحرص على مراقبتها وهي تواجه المنافسة من جانب المصانع وشبكات التوزيع الحديثة. غير أنها ظلت، على العموم، ناشطة وبقوة لا يستهان بها.

على الرغم من ذلك كله، فإننا لن نجانب الصواب بصورة عامة إذا اعتبرنا الصناعة معياراً للحداثة. ففي ثمانينيات القرن التاسع عشر، لم يكن ممكناً وصف أي دولة خارج العالم «المتقدم» (واليابان التي انضمت إليه) بأنها دولة صناعية أو حتى في طريقها إلى التصنيع. بل إن البلدان «المتقدمة» التي كانت زراعية أساساً، أو على أي حال لم تكن صورتها ترتبط مباشرة بالمصانع والمصاهر. كانت، إذا جاز التعبير، بالكاد قد بدأت تتكيف مع موجة المجتمع الصناعي والتقانة الرفيعة. وباستثناء الدنمارك، كانت الدول الاسكندنافية، على سبيل المثال، فقيرة ومتخلفة بصورة معيبة حتى عهد قريب. إلا أنها أصبحت، خلال عقود قليلة، تتمتع بعدد خطوط الهاتف للفرد الواحد أعلى مما هو عليه في جميع البقاع الأوروبية[12]، (بما فيها بريطانيا وألمانيا)؛ ونالت جوائز نوبل في العلوم أكثر مما حصلت عليه الولايات المتحدة؛ وأوشكت أن تصبح موقعاً حصيناً للحركات الاشتراكية السياسية التي نشأت خصيصاً وقد وضعت نصب عينيها خدمة مصالح البروليتاريا الصناعية.

يمكننا، حتى بصورة أوضح، أن نصف العالم «المتقدم» بأنه عالم آخذ بالتحضر المتسارع، بل إنه، في حالات قصوى، عالم قاطني المدن على نحو غير مسبوق[13].

وفي عام 1800، لم تكن في أوروبا غير سبع عشرة مدينة يبلغ عدد سكانها مئة ألف نسمة أو أكثر، ويبلغ مجموع سكانها أقل من

---

(12) Herbert Laws Webb, *The Development of the Telephone in Europe* (London: Electrical Press Limited, [1911]).

(13) P. Bairoch, *De Jéricho à Mexico: Villes et économie dans l'histoire* ([Paris]: Gallimard, 1996), partie C, passim for data.

خمسة ملايين. وبحلول عام 1890، ارتفع عدد هذه المدن إلى 103، وتضاعف عدد سكانها الإجمالي ست مرات. وما تولد عن القرن التاسع عشر منذ عام 1789 لم يكن مجرد أكداس هائلة من البشر المنتشرين في الأرض ـ مع أن ثلاث مدن جديدة مما يبلغ عدد سكانها مليون نسمة قد انضمت إلى لندن منذ عام 1800 (وهي باريس، وبرلين وفيينا). وإنما كان ما ولدته نسقاً من البلدات المتوسطة الحجم والكبيرة الموزعة على مساحة واسعة، ولاسيّما في المناطق الشاسعة الكثيفة السكان أو الحواضر ومراكز التنمية الصناعية التي سرعان ما بدأت تلتهم المناطق الريفية تدريجياً. ومن بين هذه التطورات كانت الحالات الأكثر إثارة جديدة نسبياً، ونجمت عن التنمية الصناعية الثقيلة في أواسط القرن مثل تاينسايد وكلايدسايد في بريطانيا العظمى، أو أنها من المناطق التي خضعت للتطوير على نطاق واسع مثل الرور في ألمانيا، أو حزام الفحم ـ الفولاذ في بنسلفانيا. ولم تتضمن هذه المناطق كذلك أي مدن كبرى بالضرورة، إلا إذا كانت الأخيرة من العواصم أو مراكز الإدارة الحكومية، أو أي أنشطة ثالثة، أو موانئ عالمية رئيسة، من النوع الذي تترتب عليه زيادة غير عادية في أعداد السكان. ومن اللافت أنه باستثناء لندن ولشبونة وكوبنهاغن، لم تكن ثمة دولة أوروبية تتسم بهذه الصفات مجتمعة عام 1880.

II

من الصعب وصف الفروق بين قطاعي العالم بكلمتين أو ثلاث، بصرف النظر عما فيها من عمق ووضوح، وليس من اليسير إيجاز الفروق السياسية بينهما. ومن الواضح أنه كان ثمة نموذج عام للبنية والمؤسسات المرجوة في دولة «متقدمة» بصورة مناسبة، مع وجوه من التباين المحلي من موقع إلى آخر. ذلك أنه ينبغي أن تقوم هذه الدولة على أرض متجانسة، وتكون ذات سيادة على الصعيد الدولي، ومن الاتساع بحيث توفر الأساس للتنمية الاقتصادية

الوطنية، وتتمتع بمنظومة ذات طابع ليبرالي وتمثيلي بصورة عامة (أي أن يكون لها دستور واحد وتطبق فيها أحكام القانون)، كما ينبغي، على مستوى آخر أقل من ذلك، أن تتمتع بدرجة معقولة من الاستقلال الذاتي والمبادرة. ويجب أن تتكون من «مواطنين»، أي من مجموع الأفراد المقيمين على أراضيها ممن يتمتعون بحقوق قانونية أساسية معينة، وليس، على سبيل المثال، من الشركات العامة أو أنواع أخرى من التجمعات والجماعات. ويتعين أن تكون علاقاتهم بالحكومة الوطنية مباشرة لا تقوم فيها تلك الجماعات بدور الوسيط، وهكذا دواليك. لقد كانت هذه الدولة النموذجية من جملة المطامح، لا للبلدان «المتقدمة» (التي كانت جميعها مستوفية لجانب من شروط هذا النموذج عام 1880) وحسب بل لجميع البلدان الأخرى التي لم تكن ترغب في الانقطاع عن موكب التقدم الحديث. والواقع أن المنظومة الأكبر من الدول التي كانت، نظرياً، تعمل بموجب هذا النموذج، ووفق النمط الفيدرالي الأميركي لا الطراز المركزي الفرنسي، إنما كانت في أميركا اللاتينية. وتكونت هذه المجموعة في ذلك الوقت من سبع عشرة جمهورية، وإمبراطورية واحدة لم تدم إلى ما بعد ثمانينيات القرن التاسع عشر، (البرازيل). وفي مجال الممارسة، كان من المعيب أن الواقع السياسي في أميركا اللاتينية أو، من هذه الناحية، في الملكيات الدستورية، اسمياً في جنوب شرقي أوروبا لم تكن له صلة بالنظرية الدستورية. ولم تكن لجزء كبير جداً من بلدان العالم غير النامي دول من هذا النوع، أو من أي نوع آخر أحياناً. وكان بعضها يتألف من ممتلكات القوى الأوروبية، وتحت إداراتها مباشرة: فهذه الإمبراطوريات الكولونيالية كانت بعد قليل ستشهد توسعاً هائلاً. وكان بعض هذه البلدان، وفي مناطق أفريقيا الداخلية تحديداً، يتألف من وحدات سياسية لا ينطبق عليها بصورة جدية مفهوم «الدولة» الذي كان شائعاً آنذاك بالمعنى الأوروبي مع أن مصطلحات أخرى في ذلك الوقت، مثل («قبائل») ليست

أحسن حالاً. وكان بعضها يتكون أحياناً من إمبراطوريات قديمة مثل تلك الصينية والفارسية والعثمانية التي كان لها ما يوازيها في التاريخ الأوروبي، غير أنها لم تكن دولاً قائمة على أراض محددة (أي دولة/ أمة) من النوع الذي شاع في القرن التاسع عشر. ومن الواضح أنها كانت (على ما يبدو) بالية وتقادم بها العهد. ومن جهة أخرى، فإن الوهن نفسه، إن لم يكن البلى نفسه، كان قد ترك آثاره على الإمبراطوريات المتآكلة التي كانت، بصورة جزئية أو هامشية، جزءاً من العالم «المتقدم» جراء وضعها المهتز كـَ «قوة كبرى»: وهما إمبراطورية القيصر والهابسبيرغ (روسيا والنمسا ـ هنغاريا).

في ما يتصل بالسياسات الدولية (أي أعداد الحكومات ووزارات الخارجية في أوروبا)، كان عدد الكيانات التي اعتبرت دولاً ذات سيادة في جميع أنحاء العالم، بمقاييسنا، متواضعاً نسبياً. وفي عام 1875، أو نحوه، لم يكن ثمة أكثر من سبع عشرة دولة في أوروبا (بما فيها «الدول» الست العظمى: ـ بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والنمسا ـ هنغاريا وإيطاليا ـ وكذلك الإمبراطورية العثمانية)، وتسع عشرة في الأميركتين (بما فيها «قوة عظمى» تقريباً هي الولايات المتحدة)، وأربع أو خمس في آسيا (اليابان في المقام الأول، وإمبراطوريتان قديمتان في الصين وبلاد فارس)، وربما ثلاث حالات هامشية جداً في أفريقيا (مراكش، وإثيوبيا، وليبيريا)، وفي خارج الأميركتين اللتين ضمتا أكبر مجموعة من الجمهوريات على الأرض، كانت جميع هذه الدول تقريباً من الممالك ـ باستثناء سويسرا، (ومنذ عام 1879) فرنسا في أوروبا، مع أن أكثرها في الدول المتقدمة كان ملكية دستورية أو أنه يعطي مؤشرات رسمية باتجاه نوع من التمثيل الانتخابي. وكانت الاستثناءات الأوروبية الوحيدة تتمثل في الإمبراطوريتين القيصرية والعثمانية ـ والأولى على هامش «التنمية»، بينما تنتسب الثانية إلى عالم الضحايا. غير أننا استثنينا سويسرا، وفرنسا، والولايات المتحدة، وربما الدنمارك، فإن أياً من الدول التمثيلية لم يكن قائماً على حق الاقتراع

الديمقراطي(*) (الذي ظل حتى ذلك الحين وقفاً على الذكور)، مع أن بعض مستعمرات المستوطنين البيض في الإمبراطورية البريطانية (أستراليا ونيوزيلندا وكندا) كانت ديمقراطية إلى حد معقول ـ بل إنها كانت أكثر ديمقراطية من أي بقعة أخرى، باستثناء بعض ولايات روكي ماونتن في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الديمقراطية السياسية في هذه البلدان خارج أوروبا كانت تفترض استئصال أهل البلاد الأصليين ـ كالهنود والأبوريجينيز وأمثالهم. وحينما لم يكن من الممكن إزالتهم عن طريق دفعهم قسراً إلى «محميات»، أو إبادتهم، فإنهم لم يكونوا يعتبرون جزءاً من المجتمع السياسي. وفي عام 1890، كان عدد الهنود مئتين وثلاثين ألفاً فقط من أصل سكان الولايات المتحدة البالغ عددهم ثلاثة وستين مليون نسمة(14).

بالنسبة إلى سكان العالم «المتقدم» (والبلدان التي أقدمت ـ أو أرغمت ـ على الاقتداء به)، فإن البالغين الذكور منهم قد التزموا، بصورة متزايدة، بالحد الأدنى من معايير المجتمع البورجوازي: أي كونهم أفراداً أحراراً متساوين قانونياً. ولم تعد ثمة سخرة قانونية في أي بقعة في أوروبا. أما الرق القانوني الذي ألغي في كل مكان تقريباً في العالم الغربي أو الذي يسيطر عليه الغرب، فقد دخل مرحلة الاحتضار، حتى في ملاذاته الأخيرة في البرازيل وكوبا، ولم يبق منه أثر بعد ثمانينيات القرن التاسع عشر، ولم تكن الحرية والمساواة القانونيتان تتعارضان كلياً مع اللامساواة الحقيقية. وقد أعرب الكاتب أناتول فرانس، في عبارة تهكمية، خير تعبير عن المثال الأعلى للمجتمع الليبرالي البورجوازي: «إن القانون، في عليائه، يعطي كل

(*) إن حرمان الأميين من حق الاقتراع، ناهيك بنزعة القيام بانقلابات عسكرية، يجعلان من المستحيل وصف جمهوريات أميركا اللاتينية بأنها «ديمقراطية» بأي معنى من المعاني.

(14) *Historical Statistics of the United states, from Colonial Times to 1957* (Washington: [n. pb.], 1960), Census of 1890.

إنسان الحق نفسه في أن يتناول طعامه في الـ «ريتز» وأن ينام تحت الجسر». ومع ذلك، فإن ما يحدد توزيع امتيازات التفاضل الاجتماعي هو، في الأساس، توفر المال أو عدمه لا نبل المحتد والمولد ولا فروق الحرية أو المنزلة القانونية. ولم تكن المساواة القانونية تستبعد اللامساواة السياسية كذلك، إذ إن ما يحسب حسابه ليس الثروة فقط، بل السلطة والنفوذ الفعلي. ولم يكن الأثرياء وذوو السلطة أكثر نفوذاً من الوجهة السياسية فحسب، بل كان بوسعهم أن يمارسوا قدراً كبيراً من الإرغام الذي يعلو على القانون. وذلك عرفه حق المعرفة سكان المناطق الداخلية من جنوب إيطاليا والأميركتين، ناهيك بالأميركيين السود. ومع ذلك كله، كان ثمة اختلاف واضح بين أجزاء العالم التي كانت فيها أنواع اللامساواة تلك جزءاً لا يتجزأ من البنية الشكلية للنظام الاجتماعي والسياسي، والمناطق الأخرى التي لم تكن فيها، شكلياً على الأقل، متوائمةً مع النظرية الرسمية. وكان الوضع مماثلاً للفرق بين البلدان التي كان فيها التعذيب شكلاً قانونياً من الإجراءات القضائية (كما كان الحال في الإمبراطورية الصينية على سبيل المثال) وتلك التي لم يكن التعذيب فيها موجوداً بصورة رسمية، مع أن رجال الشرطة (على حد تعبير الروائي غراهام غرين) كانوا، ضمنياً، يدركون الفرق بين الطبقات «الممكن تعذيبها»، وتلك التي «لا يمكن تعذيبها».

إن التمييز الأوضح بين قطاعي العالم كان ثقافياً، بالمعنى الأوسع لهذه الكلمة، فمع حلول عام 1880، كان العالم «المتقدم» يضم في أغلبيته العظمى بلداناً ومناطق كانت فيها أكثرية من الذكور، وكذلك، من الإناث بشكل متزايد، من الملمين بالقراءة والكتابة، وتحررت فيها الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية عموماً التي كبلت واستأثرت بتوجيه العلوم التي تعاظم دورها في تطوير التقانة الحديثة. وفي أواخر سبعينيات القرن، كان من الممكن تصنيف أي دولة أو منطقة أوروبية بوصفها بلداً متخلفاً أو غير نامٍ، والعكس صحيح.

وكانت إيطاليا والبرتغال وإسبانيا وروسيا ودول البلقان في أحسن الحالات، على هامش التنمية. وفي ما يتعلق بالإمبراطورية النمساوية (ما عدا هنغاريا)، وسلافيي الأراضي التشيكية، والناطقين بالألمانية، والإيطاليين والسلوفينيين الأقل تعليماً، كان هؤلاء يمثلون الأجزاء المتقدمة من البلاد، وكانت الجماعات التي تغلب عليها الأمية، وهي الأوكرانيون والصرب ـ الكرواتيون تمثل المناطق المتخلفة. والمدن التي يشكل الأميون أغلب سكانها، كما هي الحال في «العالم الثالث» آنذاك، هي بمثابة مؤشر أكثر إقناعاً على درجة التخلف، لأن مستوى التعلم في البلدان أعلى في العادة مما هو عليه في الأرياف. وكانت ثمة عناصر ثقافية واضحة في مثل هذه التفرعات. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في تشجيع التعليم العام في أوساط البروتستنت واليهود (الغربيين)، بين قطاعي هذا الجانب من العالم الذي عرف قدراً من التحصيل العلمي، مع أنه لم تكن ثمة خصائص مشتركة للتعليم العالي لفئات اجتماعية مثل المفكرين الأوروبيين والبحاثة المسلمين والهندوس، وفئة المثقفين الماندرين في شرق آسيا (إلا إذا كان تعليم هؤلاء على غرار النمط الأوروبي). غير أن الأمية الجماعية العامة، كالتي كانت في روسيا، لم تحل دون قيام ثقافة أقلية بالغة التأثير، وإن كانت محدودة من الناحية العددية. ومع ذلك، فإن بعض المؤسسات جسدت مجالات العَلْمانية في جوهرها، مما لم يكن موجوداً خارج هذا النطاق[15]، وكذلك، لأغراض مختلفة، دُور الأوبرا (انظر الخارطة في **عصر رأس المال**). وكان هذان النوعان من المؤسسات يعكسان مدى تغلغل الحضارة «الغربية» المهيمنة.

---

(15) لم تكن الجامعة حتى ذلك الحين بالضرورة المؤسسة الحديثة الرامية إلى الارتقاء بالعلم على غرار النموذج الألماني الذي كان آخذاً بالانتشار في جميع أرجاء الغرب في القرن التاسع عشر.

III

إن تعريف الفرق بين بقاع العالم المتقدمة والمتخلفة، والنامية وغير النامية عملية معقدة ومحبطة. ذلك أن مثل هذه التصنيفات، بطبيعتها سكونية وبسيطة، بينما السياق الواقعي الذي ستدرج فيه ليس بالسكوني ولا البسيط. إن التغيير هو الاسم الذي أسبغ على القرن التاسع عشر. إنه التغيير الذي طرأ على نحو يناسب أغراض المناطق الدينامية المحاذية لسواحل شمال الأطلسي التي كانت آنذاك نواة الرأسمالية العالمية. ومع بعض الاستثناءات الهامشية الضئيلة، فإن جميع الدول، حتى المنعزلة منها إلى ذلك الحين، قد أصابتها، ولو من بعيد، براثن هذا التحول الذي اكتنف المعمورة. ومن جهة أخرى، فإنه حتى أكثر الدول «النامية» «تقدما» قد تغيرت جزئياً عندما كيفت تراث الماضي القديم «المتخلف»، وظلت تحتفظ بشرائح وطبقات كانت تقاوم هذا التحول في المجتمع. ويبذل المؤرخون قصارى جهدهم لوضع صيغة يمثلون بها هذا التغير الشامل الذي يختلف من مكان إلى آخر، ويصورون مدى التعقيد في أنماطه وتفاعلاته وتوجهاته الرئيسة.

كان أكثر المراقبين في سبعينيات القرن التاسع عشر سيدهشون كل الدهشة لما فيه من نزعة طولانية تتابعية. فمن الوجهة المادية، ومن الوجهة المعرفية، والقدرة على تحويل الطبيعة، كان من الواضح أن التاريخ ـ وهو التاريخ الحديث في جميع الأحوال ـ كان، على ما يبدو، معادلاً للتقدم. وكان التقدم يقاس وفق خط بياني متصاعد يطبق على كل ما يمكن قياسه أو ما يرغب الناس في قياسه. وكان ضمان التحسن المستمر، حتى في الأمور الواجب تحسينها، مرهوناً بالتجربة التاريخية. ومن الصعب أن نصدق أن الأوروبيين الأذكياء كانوا، قبل ثلاثة قرون فحسب يرون أن مثالهم الأعلى يكمن في زراعة الرومان القدماء وأساليبهم العسكرية وحتى في علومهم

الطبية، ولم يكن ثمة منافسة جدية قبل قرنين من الزمان حول ما إذا كانت حداثة تلك الأيام ستتجاوز ما أنجزه القدماء، وأن خبراء نهاية القرن الثامن عشر كانوا سيشكون في أن سكان بريطانيا كانوا في ازدياد.

لقد تجلى التقدم في أبرز مظاهره، على نحو لا يمكن إنكاره، في التقانة وتداعياتها الواضحة، وهي التوسع في الإنتاج المادي والاتصالات. وقد غدت الآلات والمعدات الحديثة تعمل بقوة البخار في المقام الأول، وتصنع من الحديد والصلب. وأصبح الفحم الحجري هو، في الأساس، المصدر الأهم للطاقة الصناعية. وبات يشكل 95 في المئة منها في أوروبا (خارج آسيا) وعادت، مرة أخرى، إلى الحياة الريفية الينابيع الجبلية التي كانت ذات يوم قد حددت مواقع الكثير من مصانع القطن في أميركا الشمالية وأوروبا، والتي يدل مسماها على أهمية الطاقة المائية، ومن جهة أخرى، لم تكن مصادر الطاقة الجديدة، مثل الكهرباء والنفط، ذات أهمية كبيرة حتى ذلك الحين، مع أن إنتاج الكهرباء ومحركات الاحتراق الداخلي على نطاق واسع كان أمراً عملياً في ثمانينيات القرن. بل إن الولايات المتحدة الأميركية لم تنتج أكثر من نحو ثلاثة ملايين مصباح كهربائي في عام 1890، والدولة ذات الاقتصاد الصناعي الحديث الأقوى في أوروبا، وهي ألمانيا، لم تستهلك في أوائل الثمانينيات غير أقل من 400 ألف طن من النفط سنوياً[16].

لم تكن التقانة الحديثة جلية وظافرة فحسب، بل ملء السمع والبصر. فآلات الإنتاج الخاصة بها، على الرغم من أنها لم تكن قوية جداً بمقاييسنا الحديثة ـ وكانت لا تزيد في بريطانيا عن 20 حصاناً على المعدل عام 1880 ـ كانت ضخمة في العادة، لأنها كانت

(16) Mulhall, *Dictionary of Statistics*.

مصنوعة من الحديد أساساً، وذلك ما يمكن أن يتحقق منه زوار متاحف التقانة[17]. غير أن الآلات الأضخم والأقوى في القرن التاسع عشر كانت هي الأكثر بروزاً وضوضاء. وكانت تتمثل في مئة ألف من محركات قطارات السكة الحديد (بقوة 200 ـ 250 حصاناً)، فسحب خلفهما مليونين وثلاثة أرباع المليون من العربات والقاطرات في سلاسل طويلة تعلوها سحب من الدخان. لقد كانت جانباً من الابتكار الأكثر إثارة في ذلك القرن وعلى نحو لم يحلم به أحد ـ خلافاً للسفر جواً ـ قبل ذلك بقرن من الزمان عندما ألف موتزارت أعماله الأوبرالية. لقد انتشرت شبكات واسعة من القضبان اللامعة التي تمر بمحاذاة أرصفة المحطات، وتعبر الجسور والتقاطعات، والممرات، والأنفاق التي يقارب طولها عشرة أميال، وتخترق معابر جبلية تضاهي في ارتفاعها قمم الألب. لقد كانت السكة الحديد، بمجموعها، تمثل مشروع بناء العالم الأعظم في تاريخ البشرية على الإطلاق. واستخدمت فيها من الرجال أعداد لم تشهدها أي من المشروعات الصناعية الأخرى. لقد وصلت إلى قلب المدن الكبرى، حيث استقبلت انجازاتها استقبالاً حافلاً في محطات بالغة الفخامة والأبهة. كما امتدت إلى أطراف الريف النائية التي لم يكن قد مسها أثر واحد من آثار القرن التاسع عشر. وبحلول أوائل الثمانينيات (1882) سافر على متن هذه القطارات نحو بليوني شخص سنوياً، وأكثرهم، بالطبع، من أوروبا (72 في المئة) وأميركا الشمالية (20 في المئة)[18]. وفي المناطق «المتقدمة» من الغرب، لم يكن ثمة غير عدد قليل من الرجال، وربما عدد أقل من النساء الأكثر قدرة على الحركة، ممن لم يكونوا ولو مرة واحدة في حياتهم، على صلة بالسكة الحديد. وربما كان معروفاً على نطاق أوسع الأثر الجانبي

(17) حُسِب على أساس: المصدر نفسه، ص 546، وص 549.

(18) المصدر نفسه، ص 100.

الآخر للتقانة الحديثة، وهو شبكة خطوط التلغراف الممتدة على رؤوس الأعمدة الخشبية المتتالية، البالغ طولها ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف ما كانت عليه خطوط السكة الحديد.

إن السفن البخارية التي بلغ تعدادها عام 1882 نحو 22 ألفاً، كانت، من الناحية الآلية، أكثر قوة من المحركات، وإن كانت أقل عدداً وأقل بروزاً إلا لأقلية من الناس الذين كانوا على مقربة من المرافئ. غير أنها كانت كذلك أقل شيوعاً. وفي عام 1880، كانت حمولتها الكلية بالأطنان البحرية، حتى في بريطانيا الصناعية، أقل من حمولة السفن الشراعية. أما بالنسبة إلى حركة الشحن العالمية بمجملها في عام 1880، فكانت ثمة ثلاثة أطنان تنقل بقوة الرياح مقابل كل طن بقوة البخار. وستتغير هذه النسبة بصورة دراماتيكية في ثمانينيات القرن التاسع عشر لمصلحة البخار. وكانت الأساليب التقليدية هي السائدة بحراً، ولاسيّما في مجالات البناء وتحميل السفن وتفريغها، على الرغم من التحول من الخشب إلى الحديد، ومن الشراع إلى البخار.

ترى، كم كان مقدار الاهتمام الذي سيوليه المراقب العادي الجاد في النصف الثاني من سبعينيات القرن التاسع عشر لنواحي التقدم الثورية التي كانت تلك الفترة تتمخض عنها أو تشهد ولادتها: أنواع الطوربينات ومحركات الاحتراق الداخلي، والهاتف، والغرامافون الحاكي، والضوء الكهربائي الساطع (الحديث الاختراع). والسيارة التي بدأ ديملر وبنز تصنيعها في الثمانينيات، ناهيك بصناعة السينما، وعلوم الطيران، والبرق واللاسلكي، وهي التي كان العمل جارياً عليها كلها في التسعينيات؟ ولا شك في أن هؤلاء المراقبين كانوا يتوقعون ويتنبأون بتطورات مهمة في جميع المجالات المتصلة بالكهرباء، والتصوير الفوتوغرافي، والتوليف الكيماوي. وكانت تلك مألوفة لدى الناس الذين لن يفاجأوا إذا نجحت التقانة في حل مشكلة

واضحة وملحّة مثل اختراع آلة متحركة تجعل العربات تسير على الطرقات بطريقة آلية. وربما لم يتوقعوا موجات الراديو ونشاط الراديو، ولكن لابدّ أنهم بالتأكيد قد تأملوا، كما يفعل البشر عادة، في أن يستطيع الإنسان التحليق، ولابدّ أنه قد راودهم الأمل في ذلك في غمرة التفاؤل التقني الذي غمر تلك الفترة. ولا شك في أن الناس كانوا يتعطشون إلى الابتكارات الحديثة التي تزداد أهميتها كلما ازداد ما تنطوي عليه من إثارة. إن توماس آلفا أديسون الذي أنشأ ما قد يكون أول مختبر تنمية صناعي خاص في منلو بارك، نيوجيرسي، قد أصبح بطلاً شعبياً لدى الأميركيين عندما شغل الفونوغراف الأول عام 1876. غير أن من المؤكد أنه لم يكن من المتوقع أن تنعكس التحولات الفعلية الناجمة عن هذه المبتكرات على المجتمع الاستهلاكي لأنها، خارج الولايات المتحدة، ظلت متواضعة نسبياً حتى الحرب العالمية الأولى.

كان التقدم، إذاً، يتجلى في أبرز مظاهره في القدرة على الإنتاج المادي، وفي الاتصالات السريعة الشاملة في العالم «النامي». ومن المؤكد أن فوائد تلك الثروة المتعاظمة لم تكن في سبعينيات القرن قد طالت الأغلبية الساحقة من سكان آسيا، وأفريقيا وجانباً من المخروط الجنوبي من أميركا اللاتينية. ولا يتضح المدى الذي وصلت إليه في أوساط أغلبية الناس في شبه الجزر في جنوب أوروبا أو روسيا القيصرية. بل إنها، حتى في العالم «المتقدم»، لم تكن موزعة بصورة متوازنة بين نسبة ثلاثة ونصف من الأغنياء، وما يتراوح بين ثلاثة عشر وأربعة عشر في المئة من الطبقة الوسطى، وبين اثنين وثمانين وثلاثة وثمانين في المئة من الطبقات الكادحة، هذا إذا أخذنا بالسجل الرسمي للوفيات في فرنسا الجمهورية في سبعينيات القرن (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الثاني عشر). ومع ذلك، طرأ تحسن لا يمكن إنكاره على أحوال عامة الناس في هذا المجال. ومن حيث طول القامة الذي يجعل أبناء جيل اليوم أطول

قامة من والديهم، فإنه ربما حدث بحلول عام 1880 في عدد من البلدان، ولكن ليس فيها جميعاً، بصورة متواضعة قياساً على التحسن الذي طرأ بعد عام 1880 أو حتى بعده، (وتؤدي التغذية في المقام الأول دوراً حاسماً في نمو القامة البشرية)[19]. وكان معدل العمر المتوقع عند الولادة متواضعاً جداً في ثمانينيات القرن التاسع عشر: 43 ـ 45 سنة في المناطق «المتقدمة» الرئيسة[20]، وأقل من 40 في ألمانيا، و48 ـ 50 في اسكندنافيا[21]. (وفي ستينيات القرن العشرين، سيبلغ المعدل 70 سنة). ومع ذلك، فإن معدل العمر المتوقع قد ارتفع بالتأكيد خلال ذلك القرن، على الرغم من أن الانخفاض الكبير في نسبة وفيات الرضع الذي يؤثر في هذا المعدل بصورة أساسية، لم يبدأ إلا في ذلك الوقت.

جماع القول إن أقصى ما يطمح إليه الفقراء، حتى في البقاع «المتقدمة» من أوروبا هو، على الأغلب، أن يكسبوا ما يقيمون به الأَوَد، وسقفاً يستظلون به، وكسوةً تستر أجسامهم، وبخاصة في فترة العمر الصعبة في دورة حياتهم، عندما يكون للزوجين أطفال لم يبلغوا سن الكسب، وعندما تتقدم السن بالرجال والنساء. وفي الأجزاء «المتقدمة» من أوروبا، لم يكن يساورهم الخوف من أن يداهمهم شبح المجاعة. وحتى في إسبانيا، لم تحدث مجاعة كبرى إلا في ستينيات القرن. ومع ذلك، فقد ظلت مخاطر المجاعة على الحياة أمراً قائماً: وستطرأ واحدة مهمة في عام 1900/ 1901. وستظل كذلك علة مستوطنة في ما أصبح يعرف في ما بعد بـِ «العالم

---

(19) Roderick Floud, «Witschafliche und soziale Einflüsse auf die Körpergrossen von Europäern seit 1750,» *Jahrbuch für Witschaftsgeschichte* (1985), II, pp. 93-118.

(20) بلجيكا وبريطانيا وفرنسا وماساتشوستس وهولندا وسويسرا.

(21) Georg von Mayr, *Statistik und Gesellschaftslehre* (Tübingen: Mohr, 1924), Bd. 2: *Bevölkerungsstatistik*, p. 427.

الثالث». ومن المؤكد أن قطاعاً معتبراً من الفلاحين الميسورين كان آخذاً بالظهور، ومعه قطاع «محترم» من العمال المهرة أو من شريحة شحيحة من العمال اليدويين القادرين على الادخار وابتياع الكماليات في الحياة. إلا أن السوق الوحيد الذي تستهوي مداخيله التجار وأصحاب المشروعات التجارية كان يتوجه إلى أصحاب الدخل المتوسط. وفي مجال التوزيع، كان الابتكار الأبرز هو المستودعات ومجالات البيع الضخمة في المدن الكبيرة، والتي كانت الريادة فيها بفرنسا وأميركا وبريطانيا، ثم بدأت تتغلغل في ألمانيا. ولم تكن محلات بون مارشيه، أو ويتليز يونيفرسال إمبوريوم أو واناميكرز تستهدف الطبقات الكادحة. وفي الولايات المتحدة التي تضم قاعدة واسعة من الزبائن، وضعت الخطط لإقامة أسواق ضخمة تباع فيها السلع الاستهلاكية الموحدة المقاييس، حتى في هذه الناحية، غير أن قيام أسواق للفقراء (بأسعار زهيدة) لم يتبلور إلا مع البدء بمشروعات تجارية صغيرة توسمت الربح في إمداد الفقراء باحتياجاتهم. ولم يكن الإنتاج الجماعي واقتصاد الاستهلاك الجماعي، بالمعنى الحديث، قد بدءا، ولكنهما كانا سيدخلان الحلبة بعد حين.

غير أن مظاهر التقدم تجلت في ما كان الناس يحبون أن يطلقوا عليه اسم «الإحصاءات الأخلاقية». كانت معرفة القراءة والكتابة في ارتفاع مطرد. ترى، ألا يمكننا أن نرى أن معيار التقدم الحضاري يكمن في مقارنة عدد الرسائل التي أرسلت من بريطانيا مع بدء الحروب ضد نابليون ـ وهي رسالتان للفرد كل سنة ـ بعدد ما أرسل في النصف الأول من ثمانينيات ذلك القرن، وهي نحو اثنتين وأربعين رسالة للفرد؟ أم هل نقارن 186 مليون نسخة من الصحف والمجلات التي كانت تصدر كل شهر في الولايات المتحدة عام 1880 مع 330 ألف نسخة فقط عام 1788؟ أم ننظر في عدد المهتمين بالعلم ممن كانوا أعضاء في الجمعيات العلمية البريطانية الذين ربما بلغ عددهم نحو 44 ألفاً عام 1880، أي يزيدون خمسة عشر ضعفاً

عما كانوا عليه قبل خمسين سنة[22]؟ ولا شك في أن الأخلاق قد أخذت تميل إلى الانحطاط غير اللائق، هذا إذا قيست على أساس البيانات الإحصائية المشكوك فيها وشطط التخمينات من جانب أولئك الذين كانوا (شأنهم شأن كثير من معاصري العصر الفكتوري) عازمين على التنديد بالعلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج. ولكن ألم يكن تقدم المؤسسات نحو النزعة الدستورية الليبرالية والديمقراطية التي كانت ظاهرة في كل مكان في البلدان «المتقدمة» يعتبر دليلاً على الرقي الأخلاقي الذي يعزز الانتصارات العلمية والمادية الاستثنائية في ذلك العصر؟ وكم كان عدد الذين سيعارضون ماندل كريتون، وهو أسقف ومؤرخ أنغليكاني، عندما أكد أن «من واجبنا أن نفترض، بناءً على الافتراضات العلمية التي كتب بموجبها التاريخ، بأن ثمة تقدماً في الشؤون الإنسانية»[23].

ولم يكن من ذلك، في البلدان «المتقدمة»، إلا القليل؛ مع أن بعضهم قد يلاحظ أن مثل هذا الإجماع في أجزاء العالم تلك قد تم في فترة متأخرة نسبياً. وفي أرجاء العالم الأخرى، فإن أغلب الناس لم يفهموا مقترحات الأسقف على الإطلاق، بل إنهم لم يسمعوا بها. إن الجِدَّة، وبخاصة تلك التي يجلبها أهل المدن والأجانب، كانت أمراً يثير الاضطراب في الأساليب القديمة المستقرة بدلاً من أن يحسن الأوضاع، بل إن ثمة أدلة دافعة إلى أن ما جاءت به هو الاضطراب، فيما لا تتوفر إلا أدلة واهية وغير مقنعة على التحسن. والعالم لم يتحسن، ولم يكن يفترض فيه أن يتحسن: وتلك هي الحجة التي طرحها في العالم «المتقدم»، بقوة العدو اللدود بكل ما كان يمثله القرن التاسع عشر: الكنيسة الكاثوليكية (انظر **عصر رأس المال**، الفصلان السادس والأول). وفي أكثر الحالات، إذا ساءت

(22) Muhall, *The Dictionary of Statistics*, «Post Office Press», «Science».

(23) *Cambridge Modern History* (Cambridge: [n. pb.], 1902), I, p. 4.

الأمور لأسباب غير قضايا الطبيعة واللاهوت، مثل المجاعة، والجدب، والأوبئة، فإن المرء يأمل في استعادة نمط الحياة الإنسانية المتوقعة بالعودة إلى المعتقدات الحقيقية التي جرى التخلي عنها على نحو ما (مثل تعاليم **القرآن الكريم**)، أو بالعودة إلى ماضٍ حقيقي أو موهوم شاع فيه العدل والنظام. وفي جميع الأحوال، كانت الحكمة القديمة والطرائق القديمة هي الفضلى، بينما كان التقدم يعني أن الشباب هم الذين يتولون تعليم الشيوخ.

إذاً، لم يكن «التقدم» خارج البلدان النامية حقيقة واضحة، ولا افتراضاً معقولاً، بل خطراً وتحدياً أجنبياً في الأساس. ولم يستفد منه أو يرحب به غير أقليات صغيرة من الحكام وأهل المدن الذين تماهَوْا مع القيم الأجنبية وغير الدينية. واللذين اعتاد الفرنسيون في شمال أفريقيا على وصفهم بـِ «المتطورين» (évolués) إنما كانوا، في تلك المرحلة، هم الذين قطعوا صلتهم تماماً بماضيهم وبقومهم، وهم الذين أرغموا أحياناً على الانقطاع عما حولهم (كما حدث في شمال أفريقيا في ما يتعلق بالشريعة الإسلامية) إذا ما أرادوا أن يتمتعوا بفوائد الجنسية الفرنسية. وكانت ثمة عدة بقاع، حتى في الأقاليم المتخلفة في أوروبا بمحاذاة المناطق المتقدمة أو حولها كان أهل الريف وأشكال متنوعة من فقراء المدن مستعدين فيها لاتباع دعاة الحداثة المعادين بصراحة للتقاليد. وذلك ما سيكتشفه كثير من الأحزاب الاشتراكية الجديدة.

من هنا، كان العالم قد انقسم إلى قسمين: واحد صغير كان فيه «التقدم» صحيحاً أصيلاً، وآخر أكبر بكثير جاء إليه التقدم غازياً أجنبياً تدعمه أقليات من المتعاونين المحليين. وفي القسم الأول، كانت حتى جمهرة الناس العاديين تعتقد آنذاك أن التقدم ممكن ومرغوب، بل إنه قد تحقق في بعض المجالات. وفي فرنسا، لم يكن ثمة سياسي متعقل طامح إلى نيل أصوات الناخبين، ولا حزب

سياسي مهم يجرؤ على وصف نفسه بـ «المحافظ»؛ وكان «التقدم» أيديولوجية وطنية في الولايات المتحدة؛ وكذلك الأمر في ألمانيا ثالث أكبر دولة يتمتع فيها الذكور بحق الاقتراع الشامل في سبعينيات القرن التاسع عشر: فإن الأحزاب التي تدعو نفسها «محافظة» حصلت على أقل من ربع الأصوات في الانتخابات العامة خلال ذلك العقد.

ولكن إذا كان المتقدم قوياً، وشاملاً، ومرغوباً إلى هذا الحد، فكيف نفسر العزوف عن الاحتفاء به أو المشاركة فيه؟ هل يمكن أن نعزو ذلك إلى عبء الماضي الثقيل الذي قد يزاح، بصورة تدريجية وغير متوازنة، ولكنها حتمية، عن كاهل البشر الذين مازالوا ينوءون تحته؟ ألن تقام دار للأوبرا، وهي الصرح النموذجي للثقافة البورجوازية، في ماناوس، على بعد آلاف الأميال من نهر الأمازون، وسط الغابات المطرية البدائية، جراء ما تحقق من أرباح من تجارة المطاط التي لم يتمكن ضحاياها من الهنود، مع الأسف، من الاستمتاع بأوبرا «إل تروفاتوري» (Il trovatore) [التي وضعها جيسيبي فيردي]؟ ألم تكن جماعات الناشطين من دعاة الأساليب الحديثة العلوميين (Cientificos) قد استولوا، أو أوشكوا على الاستيلاء على مقاليد السلطة في المكسيك، فيما كان «الأتراك الشباب»، ممن أسسوا «جمعية الاتحاد والترقي» يفعلون الشيء نفسه في الإمبراطورية العثمانية؟ ألم تكن اليابان نفسها قد حطمت قروناً من العزلة وفتحت ذراعيها لاحتضان الأساليب والأفكار الغربية الجديدة ـ ولتحول نفسها إلى قوة عظمى حديثة، وذلك ما تأكد بعد حين بصورة حاسمة في ما حققته من انتصارات وفتوح عسكرية؟

على الرغم من ذلك، فإن فشل أكثر سكان العالم أو رفضهم للاقتداء بالمثل التي طرحتها البورجوازية الغربية كان مدهشاً أكثر من نجاح محاولاتهم لمحاكاتها. وربما كان متوقعاً أن سكان العالم الأول

الغزاة الفاتحين القادرين حتى ذلك الحين على تجاهل اليابانيين، سيخلصون إلى نتيجة مؤداها أن شرائح واسعة من البشر كانت، بيولوجياً، عاجزة عن إنجاز ما حققته أقلية من البشر ممن يفترض أنهم من ذوي البشرة البيضاء، وتحديداً تلك المتحدرة من أصول أوروبية شمالية. لقد قسم البشر على أساس «العرق» ـ وهي الفكرة التي تجذرت في أعماق أيديولوجية تلك الفترة، وبصورة راسخة رسوخ «التقدم». وهي التي تشربت بها نفوس من احتلوا مكانهم خلال الاحتفالات العالمية الحافلة بالتقدم في «المعارض العالمية» (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الثاني)، وتصدروا صفوف الانتصار التقني، وأولئك الذين وجدوا مكانهم في «الأجنحة الكولونيالية» أو «قرى الأهالي الأصليين» التي توفر لهم الدعم. وحتى في البلدان «المتقدمة» نفسها، كان البشر يقسَّمون، بصورة مطردة، إلى قسمين: الموهوبين المفعمين بالطاقة المتحدرة أصولهم من الطبقات الوسطى، والجماهير الكسولة ذات الطبيعة المتدنية جراء خصائص العجز الجينية الأصيلة فيها. واستخدمت الشواهد البيولوجية لتفسير اللامساواة، وبخاصة من جانب أولئك الذين توهموا أن قدرهم هو التفوق.

بيد أن الاستعانة بالبيولوجيا قد فاقمت الشعور باليأس لدى من كانت مخططاتهم للتحديث في بلدانهم تصطدم بالتوجس الصامت والمقاومة من جانب شعوبهم. ففي جمهوريات أميركا اللاتينية التي ألهبت خيالها الثورات التي حولت أوروبا والولايات المتحدة، رأى الدعاة والسياسيون أن تقدم بلدانهم يعتمد على «الأرْيَنة» ـ أي «التبييض» المطرد للناس عبر الزواج المختلط (البرازيل)، أو إعادة إسكان الأرض بالأوروبيين البيض المستوردين (الأرجنتين) ولم يكن ثمة شك في أن الطبقات الحاكمة فيها كانت من البيض، أو ممن يعتبرون أنفسهم كذلك على الأقل. وقد تكررت كثيراً في أوساط النخب السياسية أسماء غير آيبيرية من أصول أوروبية. ولكن حتى في

اليابان - وقد يبدو ذلك مستهجناً جداً اليوم - فإن «الغربنة» بدت إشكالية في تلك الفترة إلى درجة الاعتقاد بأن النجاح في تحقيقها لا يمكن أن يتم إلا بضخ جينات غربية (انظر **رأس المال**، الفصلين الثامن والرابع عشر).

إن هذه الشطحات من الشعوذة شبه العلمية (انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب) تؤكد المفارقة بين التقدم بوصفه طموحاً، بل واقعاً إنسانياً من جهة، والطابع الكشكولي لما يحققه من انجازات. ولم تقدم غير بلدان قليلة، وبدرجات متفاوتة من السرعة، على التحول إلى اقتصادات صناعية - رأسمالية، ودول ليبرالية - دستورية ومجتمعات بورجوازية على الطراز الغربي. وحتى في داخل الدول والمجتمعات، كانت ثمة فجوة هائلة بين «المتقدمين» (وهم الأثرياء عموماً)، و«المتخلفين» (وهم الفقراء عموماً كذلك). وكانت الشقة واسعة إلى درجة مثيرة. وذلك ما اكتشفته الطبقات الوسطى اليهودية المتحضرة المرتاحة المندمجة اجتماعياً، ومعهم أثرياء الدول الغربية وأوروبا الوسطى عندما داهمهم نحو مليونين ونصف المليون من إخوانهم في الدين الذين هاجروا غرباً من الغيتّوات التي كانوا يعيشون فيها في أوروبا الشرقية. وكان السؤال المطروح آنذاك هو: هل يمكن أن يكون هؤلاء البرابرة «بشراً» مثلنا؟

ترى، هل كانت جماهير البرابرة الداخليين والخارجيين من الضخامة بحيث حصرت التقدم في أقلية متحضرة استطاعت أن توقف البرابرة عند حدهم؟ ألم يقل جون ستيوارت مِلْ إن «الطغيان شكل مشروع من أشكال الحكم للتعامل مع البرابرة، شريطة أن يكون الهدف هو تحسين أحوالهم»[(24)]؟ ولكن التقدم كان يواجه مأزقاً آخر

(24) John Stuart Mill, *Ultilitarianism, On Liberty and Representative Government* ([n. p.]: Everyman edn, 1910), p. 73.

أكثر عمقاً: إلامَ سيؤول؟ لنسلّم أولاً بأن غزو الاقتصاد العالمي، والمسيرة الظافرة للتقانة والعلوم التي قام عليها بصورة مطردة، كانت كلها أمراً جلياً وشاملاً ولا عودة عنه، وبالتالي، أمراً حتمياً. ولنسلّم أيضاً بأن محاولات الحد من زحفها أو إبطائها في سبعينيات القرن التاسع عشر كانت واهنة وغير واقعية، بل إن القوى التي كرست نفسها للمحافظة على المجتمعات التقليدية على نحو ما يفعل الوعاظ مقابل ما كان شائعاً لدى الكاثوليك والمسلمين وأتباع الديانات الأخرى. ومن الصعب أن نتصور وجود بلد فقير ريفي الطابع في أغلبه، ولا تزيد نسبة الأمية فيه عن عشرة في المئة، عام 1850 خارج نطاق العالم البروتستنتي (أي أغلبية الدول المحاذية للبلطيق، ولبحر الشمال، وشمال الأطلسي، وامتداداتها في وسط أوروبا وأميركا الشمالية). وهي، من ناحية أخرى، تعكس بصورة بارزة، التنمية الاقتصادية والتقسيم الاجتماعي للعمل. وفي أوساط الفرنسيين (عام 1901)، كانت نسبة الأمية بين صيادين السمك ثلاثة أضعاف ما هي عليه بين العمال وخدم البيوت، وبين الفلاحين ضعفين، وبين العاملين في التجارة نسبة النصف، فيما كان موظفو الحكومة والمهنيون بوضوح هم الأعلى في مستوى التحصيل العلمي بين الجميع. أما المزارعون الذين كانوا يديرون مشروعاتهم بأنفسهم فكانوا أقل أمية (ولكن بنسبة قليلة) من العمال الزراعيين، ولكن أرباب العمل، في مجالات الصناعة التقليدية، كانوا أكثر إلماماً بالقراءة والكتابة من العمال (ولكن ليس أكثر إلماماً من الموظفين العاملين لديهم. وليس من الممكن، في واقع الممارسة، الفصل بين العوامل الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية.

ينبغي التمييز بين التعليم الجماهيري العام الذي كان آنذاك مؤمناً في البلدان المتقدمة عن طريق التعليم المدرسي الشامل المتزايد أو المدارس الحكومية أو التي ترعاها الحكومة، والتعليم والثقافة المخصصين عموماً لنخب صغيرة الحجم. وتتضاءل هنا الاختلافات

اليوم عندما يستعينون بالحاسوب والتنبؤات لإثبات الصحة الحرفية لـ **الكتاب المقدس**، فلنسلم أيضاً أن التقدم السياسي على شكل حكومات تمثيلية، والتقدم الأخلاقي على هيئة تعليم القراءة والكتابة على نحو واسع سيستمر، بل سيتسارع. هل سيؤدي ذلك إلى ارتقاء الحضارة بالمعنى الذي قصده جون ستيوارت مِلْ الشاب عندما عبّر عن تطلعات قرن كامل من التقدم: عالم، بل دولة أكثر ارتقاءً، ورفعةً كأفضل ما يكون عليه الإنسان والمجتمع؛ وأكثر اندفاعاً على طريق الكمال، وأكثر سعادة، ونبلاً، وحكمةً[25]؟

بحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، كان تقدم العالم البورجوازي قد أفضى إلى نقطة أخذت تتعالى فيها أصوات التشكيك، بل التشاؤم. وبرزت هذه الأصوات جراء الوضع الذي وحد العالم نفسه فيه في سبعينيات القرن من دون أن يتنبأ بها إلا قلة قليلة. إن الأسس الاقتصادية للمدنية الماضية قدماً إلى الأمام قد بدأت تهتز وتتزعزع. وبعد جيل من التوسع غير المسبوق، كان العالم يواجه أزمة.

(25) John Stuart Mill, «Civilisation,» in: John Stuart Mill, *Dissertations and Discussions* (London: [n. p.], [n. d.]), p. 130.

الفصل الثاني

اقتصاد يغيّر مساره

لقد غدا الاندماج، تدريجياً، روح الأنساق التجارية الحديثة.

أ. ف. دايسي، 1905[1]

ينبغي أن يكون الهدف من دمج رأس المال ووحدات الإنتاج... هو تحقيق أكبر تخفيض ممكن في تكاليف الإنتاج، والإدارة، والمبيعات، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح عن طريق القضاء على المنافسة المدمِّرة.

كارل دوسبيرغ، مؤسس شركة آي. جي. فاربن 1903 ـ 1904[2]

ثمة أوقات تكون فيها تنمية جوانب الاقتصاد الرأسمالي جميعها ـ في مجالات التقانة، والأسواق المالية، والتجارة، والمستعمرات ـ

---

(1) A. V. Dicey, *Law and Public Opinion in the Nineteenth Century* (London: [n. pb.], 1905), p. 245

(2) ورد في: E. Maschke, «German Cartels from 1873-1914,» in: F. Crouzet, W. H. Chaloner and W. M. Stern, eds., *Essays in European Economic History, 1789-1914* (London: Edward Arnold, 1969), p. 243.

قد نضجت إلى درجة لابدّ أن يحدث فيها توسع استثنائي في السوق العالمي. وسيرتفع الإنتاج العالمي بمجمله إلى مستوى جديد أكثر شمولاً. وفي تلك اللحظة يبدأ رأس المال بدخول مرحلة من التقدم العاصف.

هلبهاند («بارفوس»)، 1901[3]

I

لاحظ خبير أميركي مرموق، في معرض استعراضه للاقتصاد العالمي عام 1889، وهي السنة التي أسست فيها «الأممية الاشتراكية» أن تلك السنة اتسمت، منذ عام 1873، «باضطراب وكساد تجاريين غير مسبوقين». وأكثر الجوانب غرابة في ذلك كله حسب قوله، هو «الطابع الشمولي لهذا الكساد؛ فقد ترك آثاره التي نعمت بالسلام على حد سواء؛ والبلدان التي كانت لها عملات مستقرة تقوم على أساس الذهب، وتلك التي لم تكن لها عملات مستقرة...؛ والدول التي تعيش في ظل نظام للتبادل الحر للسلع، وتلك التي تخضع فيها عملات التبادل للقيود من نوع أو آخر. كان الوضع ثقيل الوطأة على المجتمعات القديمة مثل إنجلترا وألمانيا، ومرهقاً بالقدر نفسه على أستراليا، وجنوب أفريقيا، وكاليفورنيا التي تمثل كلها مجتمعات جديدة؛ وكان الوضع كارثياً كذلك لا يمكن أن يتحمله سكان المناطق المقفرة في نيوفوندلاند ولابرادور، ولا أهالي جزر السكر المشمسة اليانعة الفاكهة في جزر الهند الشرقية والغربية؛ كما إن ذلك الوضع لم يجلب الثراء لمراكز التبادل

---

(3) مقتبس من: From «Die Handelskrisen und die Gewerkschaften,»
أعيد نشره في: *Die langen Wellen der Konjunktur. Beiträge zur Marxisitischen Konjunktur-und Krisentheorie von Parvus, Karl Kautsky, Leo Trotski und Ernest Mandel* (Berlin: [n. pb.], 1972), p. 26.

العالمية التي تحقق في العادة حدود الربح القصوى عندما تكون التجارة في أكثر حالاتها ذبذبة والتباساً»[4].

هذا الموقف الذي يجري التعبير عنه في العادة بأسلوب أقل فخامة، شارك فيه، على نطاق واسع، مراقبون عاصروا تلك الفترة، مع أن بعض المؤرخين في وقت لاحق وجدوا أن من الصعب عليهم فهم ذلك. ومع أن الدورة التجارية التي تشكل الإيقاع الأساسي للاقتصاد الرأسمالي قد أسفرت بالتأكيد عن بروز حالات من الكساد الحاد في الفترة الممتدة بين عام 1873 وأواسط تسعينيات القرن، إلا أن الإنتاج، البعيد كل البعد عن أوضاع الركود، استمر في الارتفاع إلى درجة مثيرة. وبين عامي 1870 و1890، ارتفع إنتاج الحديد بما يزيد عن الضعف في الدول الرئيسة المنتجة (من 11 إلى 23 مليون طن). وارتفع إنتاج الفولاذ الذي أصبح الآن مؤشراً مناسباً على درجة التصنيع بمجمله، عشرين ضعفاً (من نصف مليون إلى 11 مليون طن). واستمر نمو التجارة الدولية إلى درجة مدهشة، مع أن معدلات النمو كانت أقل مما كانت عليه من قبل. وكانت تلك هي العقود التي قطع فيها الاقتصادان الصناعيان الأميركي والألماني أشواطاً هائلة من التقدم، وامتدت فيها الثورة الصناعية لتشمل بلداناً جديدة مثل السويد وروسيا. وازدهرت عدة دول في ما وراء البحار كما لم تفعل من قبل فور اندماجها في الاقتصاد العالمي، مما مهد بصورة عرضية، لحدوث أزمة مديونية دولية تشبه ما حدث في ثمانينيات القرن العشرين، وبخاصة أن أسماء الدول الدائنة بقيت على حالها في الحالتين. وبلغ الاستثمار الأجنبي في أميركا اللاتينية نهاياته القصوى

(4) D. A. Wells, *Recent Economic Changes, and their Effect on the Production and Distribution of Wealth and the Well-Being of Society* (New York: D. Appleton and Company, 1889), pp. 1-2.

المذهلة في ثمانينيات القرن، فيما تضاعف طول شبكة السكة الحديد في الأرجنتين خلال خمس سنوات، واجتذبت البرازيل والأرجنتين نحو 200 ألف مهاجر سنوياً، فهل يمكن أن نصف هذه الفترة من التوسع الإنتاجي المذهل بأنها «كساد كبير»؟

وقد يشك المؤرخون في ذلك، غير أن معاصري تلك الفترة لم يفعلوا ذلك، فهل كان أولئك الإنجليز، والفرنسيون، والألمان، والأميركيون الأذكياء المطّلعون المهمومون ضحية لوهم جماعي؟ إن من السخف افتراض ذلك، حتى وإن كانت بعض التعليقات المنذرة بيوم الحساب تتسم بالمبالغة حتى في تلك الأيام. إن جميع «المتعقلين المتبصرين المحافظين» لم يكونوا على الإطلاق يشاركون إحساس السيد ويلز بمخاطر حشد البرابرة من الداخل، خلافاً للأسلوب القديم بمحاصرتهم من الخارج، تمهيداً لشن الهجوم على التنظيم المجتمعي برمته، بل على ديمومة الحضارة الرأسمالية نفسها[5]. ومع ذلك، فإن بعضهم تبنوا مثل هذا الرأي، ناهيك بالأعداد المتزايدة من الاشتراكيين الذين كانوا يتطلعون إلى انهيار الرأسمالية تحت وطأة التناقضات الداخلية العصيّة التي أظهرتها مرحلة الكساد. وليس بوسعنا أن نفهم فهماً تاماً نبرة التشاؤم في الآداب والفلسفة في ثمانينيات القرن التاسع عشر (كما سنوضح ذلك في فصول لاحقة) إلا إذا وضعنا تلك الأمور في سياق الضائقة الاقتصادية، وبالتالي الاجتماعية العامة.

بالنسبة إلى الاقتصاديين وأصحاب الأعمال التجارية، فإن ما أثار القلق لدى الأقل انقباضاً بينهم كان طول الفترة التي ساد فيها «كساد الأسعار، وكساد الفوائد، وكساد الأرباح»، على حد قول المرشد الروحي المقبل للتنظير الاقتصادي ألفريد مارشال عام

(5) المصدر نفسه، ص vi.

1888[6]. وباختصار، فإن القضية الأساسية بعد الانهيار الصارخ المشهود في سبعينيات القرن (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الثاني)، لم تكن قضية الإنتاج، بل الأرباح المترتبة عليه.

كانت الزراعة هي الضحية الأبرز لانهيار الأرباح هذا، بل إن أجزاء منها كانت تمثل القطاع الأكثر انتكاساً في الاقتصاد، والمجال الذي كانت لمشاعر السخط التي تعتمل فيه مضاعفات اجتماعية وسياسية بعيدة الأثر، والإنتاج الزراعي الذي تزايد بسرعة خلال العقود الماضية (انظر **عصر رأس المال**، الفصل العاشر)، أخذ الآن يغرق الأسواق العالمية التي كانت كلفة النقل العالية تحميها حتى ذلك الحين من المنافسة الأجنبية الحامية. وكانت العواقب وخيمة على الأسعار الزراعية، سواء في الزراعة الأوروبية أو في الاقتصادات المصدرة إلى ما وراء البحار. وفي عام 1894، كان سعر القمح أقل بقليل من ثلث ما كان عليه عام 1867 ـ وكان ذلك نعمة على المتسوقين، ونقمة على المزارعين، وكذلك على العمال الزراعيين اللذين كان يشكلون بين أربعين وخمسين في المئة من الذكور العاملين في البلدان الصناعية (باستثناء بريطانيا)، وقد تصل نسبتهم في بلدان أخرى إلى 90 في المئة. وقد تفاقم الوضع في بعض المناطق جراء عدد من الكوارث العارضة بعد عام 1872 مثل التعفن القملي الذي أتلف ثلثي إنتاج النبيذ الفرنسي بين عامي 1875 و1889. ولم تكن عقود الكساد فترة مواتية لمصالح المزارعين في أي دولة تتعامل مع الأسواق الدولية. وكان رد فعل الزراعيين، وفق الثروة والبنية السياسية في بلادهم، يتراوح بين الإهاجة الانتخابية والتمرد، ناهيك بالموت جراء المجاعة، كما حدث في روسيا في عام 1891/ 1892. وكانت مزارع القمح في كنساس ونبراسكا هي نقطة الانطلاق

---

(6) Alfred Marshall, *Official Papers* (London: Macmillan and Co., Limited, 1926), pp. 98-99.

للنزعة الشعبوية التي اكتسحت الولايات المتحدة في تسعينيات القرن. كانت ثمة انتفاضات فلاحين، أو إهاجات عوملت على هذا الأساس، في الفترة الممتدة بين عامي 1879 ـ 1894، في إيرلندا، وإسبانيا، وصقلية ورومانيا. أما البلدان التي لم يعد يساورها القلق من الفلاحين الذين تضاءل نفوذهم، مثل بريطانيا، فقد سمحت لنشاطهم الزراعي بالذبول والانقراض: فاندثر هنا ثلثا مزارع القمح بين 1875 و1895. وأقدمت بعض الدول، مثل الدنمارك على تحديث زراعتها وتحولت إلى المنتجات الحيوانية الأكثر ربحاً. وقامت حكومات أخرى، في ألمانيا، وبخاصة في فرنسا والولايات المتحدة، بفرض التعريفات الجمركية، مما زاد الأسعار ارتفاعاً. غير أن ردود الفعل غير الحكومية الأكثر شيوعاً تمثلت في اثنين: الهجرة الجماعية، والتعاون. وقام بالأول، أساساً، من لا أرض لهم أو أصحاب الأراضي التي لا غناء فيها، أما رد الفعل الثاني فقد بدر في الأساس عن الفلاحين ذوي الأملاك القابلة للاستدامة. وشهدت ثمانينيات القرن أعلى معدلات الهجرة ما وراء البحار إلى بلدان الهجرة القديمة (ما عدا حالة إيرلندا الاستثنائية في العقد الذي تلا المجاعة الكبرى) (انظر **عصر الثورة**، الفصل الثامن ـ V)، والبداية الفعلية للهجرة الجماعية من بلدان مثل إيطاليا، وإسبانيا، والنمسا ـ هنغاريا، وتبعتها روسيا والبلقان[7]. وكان ذلك بمثابة صمام أمان أبقى الضغط الاجتماعي دون خط التمرد والثورة. أما التعاون، فقدّم قروضاً متواضعة لصغار المزارعين ـ وبحلول عام 1908، كان أكثر من نصف المزارعين المستقلين في ألمانيا ينتسبون إلى مثل هذه البنوك الريفية الصغيرة (التي كان رائدها الكاثوليكي رافيسن في سبعينيات القرن). وفي تلك الأثناء، تضاعفت في مختلف البلدان أعداد الجمعيات

---

(7) كانت البرتغال هي البلد الوحيد في جنوبي أوروبا الذي شهد هجرة خارجية واسعة قبل ثمانينيات القرن التاسع عشر.

التعاونية الخاصة بشراء التموينات، والتسويق، والتصنيع (وبخاصة في مجال منتجات الألبان، وكذلك في الدنمارك، في معالجة لحم الخنزير). وبعد عام 1848 بعشر سنين، عندما اغتنم المزارعون الفرنسيون فرصة صدور قانون يشرع إقامة النقابات العمالية، واستخدموه لتحقيق أغراضهم، فانضم 400 ألف منهم إلى نحو 2000 من هذه النقابات(8) (Syndicates). وفي عام 1900، كانت ثمة 1600 تعاونية تصنع منتجات الألبان في الولايات المتحدة، وبخاصة في الولايات الوسطى الغربية، وكانت صناعة الألبان في نيوزيلندا تخضع لسيطرة تعاونيات المزارعين.

غير أن لكل نشاط تجاري مشكلاته، فليس من المحتمل في فترة ساد فيها الاعتقاد بأن ارتفاع الأسعار («التضخم») يمثل كارثة اقتصادية، أن يعتقد المرء أن رجال الأعمال في القرن التاسع عشر كانوا أكثر قلقاً من انخفاض الأسعار. وفي قرن كان، على العموم يتسم بالانكماش، لم تكن ثمة مرحلة أكثر انكماشاً من الفترة الممتدة بين عامي 1873 و1896، عندما انخفضت الأسعار البريطانية بمعدل 40 في المئة. ذلك أن التضخم ـ في حدود معقولة ـ ليس أمراً حسناً للمدينين فحسب، وذلك ما يعرفه أرباب الأسر الملزمون بالرهن العقاري، بل إنه يشكل في الوقت نفسه حافزاً لزيادة معدل الأرباح، لأن البضائع التي يتم إنتاجها بكلفة قليلة تباع بمستويات الأسعار العالية السائدة لحظة البيع. وعلى العكس من ذلك، فإن الانكماش يقتطع جانباً من معدل الأرباح. ومن شأن التوسع الكبير في السوق أن يعوض عن ذلك تماماً. غير أن السوق لم يتسع في واقع الأمر بالسرعة المطلوبة، ويعود ذلك، جزئياً، إلى أن التقانة الجديدة في الصناعة قد جعلت من الزيادة الهائلة في الإنتاج أمراً ممكناً وضرورياً

(8) C. R. Fay, *Cooperation at Home and Abroad* ([London]: 1908; 1948), pp. 49 and 114.

في آن معاً (هذا إذا كان الهدف من تشغيل المصنع تحقيق الربح) كما يعود ذلك، من ناحية أخرى، إلى أن أعداد المنتجين المتنافسين والاقتصادات الصناعية كانت في تزايد مطرد، مما زاد بصورة كبيرة من السعة الإنتاجية الإجمالية. كما إن من أسباب ذلك أن الأسواق الجماعية للسلع الاستهلاكية كانت، حتى ذلك الحين، بطيئة النمو. وحتى بالنسبة إلى البضائع الرأسمالية، كان من الممكن أن يؤدي اجتماع السعة الإنتاجية الجديدة المحسنة، والاستخدام الأكثر كفاءة للمنتجات، والتغيرات في الطلب إلى تداعيات حادة: فقد انخفض سعر الحديد بنسبة 50 في المئة بين الأعوام 1871/ 1875 و1894/ 1898.

ومن المصاعب الأخرى أن كلفة الإنتاج بالنسبة إلى المنتجين كانت أكثر عسراً من قضية الأسعار في المدى القصير. فالأجور، مع بعض الاستثناءات، لم تخَفَّض، أو لم يكن ممكناً تخفيضها، بصورة متناسبة، بينما كان كاهل الشركات ينوء تحت كميات لا بأس بها من المعدات والآليات البالية أو المتقادمة العهد، أو بالمعدات والآليات الجديدة المكلفة التي لم تكن، في ظل انخفاض الأرباح، قادرة على استرجاع كلفتها بالسرعة المأمولة. وفي أطراف أخرى من العالم، تفاقم الوضع جراء الانخفاض التدريجي، ولكن المتذبذب المتقلب في المدى القصير، لسعر الفضة ومعدلات أسعاره بالذهب. وطالما ظلت أسعار الفضة مستقرة، كما كانت الحال لعدة سنوات قبل عام 1872، فإن دفعات التسوية الدولية المحسوبة بالمعادن الثمينة التي تشكل قاعدة النقد العالمي، كانت تتسم بالبساطة[9]. وعندما تزعزعت أسعار الصرف، زادت صعوبة المبادلات التجارية بين الأطراف التي تعتمد عملاتها على أنواع مختلفة من المعادن الثمينة.

(9) كانت 15 وحدة من الفضة تساوي، تقريباً، وحدة واحدة من الذهب.

ترى، ما الذي يمكن عمله إزاء انكماش الأسعار، والأرباح ومعدلات الفائدة؟ كان أحد الحلول يتمثل في انتهاج نزعة نقدية معاكسة كانت، كما تشير المناقشات الواسعة النسبة الآن حول «ثنائية المعادن» التي جرت آنذاك تستهوي الكثيرين ممن أرجعوا انخفاض الأسعار، في المقام الأول، إلى نقص الذهب على الصعيد العالمي، وهو الذي كان بصورة متزايدة، الأساس الحصري لنظام الدفع في العالم (من خلال الجنيه الإسترليني ذي القيمة الذهبية الثابتة ـ أي الجنيه الذهبي)، وكان من شأن أي نظام قائم على الذهب والفضة معاً، مما كان شائعاً بكميات ضخمة، ولاسيما في أميركا، أن يفضي بالتأكيد إلى رفع الأسعار من خلال التضخم المالي. إن تضخم العملة الذي استهوى في الأساس مزارعي المروج المُعْسِرين، ناهيك بالمشغلين في مناجم الفضة في روكي ماونتين، أصبح من البنود الرئيسة في برامج الحركات الشعبوية الأميركية. كما إن احتمال صلب البشرية على صليب من الذهب قد ألهب خيال الداعية الشعبي الشهير وليام جينينغز بريان (William Jennings Bryan) (1860 ـ 1925) ـ وقد دأب هذا على دعم القضايا الخاسرة، وذلك ما فعله في قضاياه الأثيرة الأخرى، مثل الدعوة إلى الإيمان الحرفي بما ورد في **الكتاب المقدس**، ومناداته في وقت لاحق بحظر تدريس نظرية تشارلز داروين (Charles Darwin) حول الانتقاء الطبيعي، ولم تكن البنوك، والشركات التجارية الكبرى، والحكومات في الدول التي تمثل نواة الرأسمالية العالمية تعتزم التخلي عن القيمة الثابتة للذهب الذي كانت تنظر إليه نظرة بريان لسفر التكوين. وفي جميع الحالات، لم تعتمد على الفضة غير بلدان لا يؤبه لها مثل المكسيك، والصين، والهند.

كانت الحكومات تميل إلى الأخذ بموقف الجماعات المصلحية المهمة، وفئات الناخبين الذين كانوا يحثونها على حماية المنتجين المحليين من منافسة البضائع المستوردة. ولم تكن الأطراف المنافسة

تقتصر، كما هو متوقع، على كتلة الزراعيين الضخمة المهمة التي كانت تسعى إلى تقليل «المغالاة الإنتاجية» عن طريق إبعاد المزاحمة الأجنبية على الأقل. وقد وضع «الكساد الكبير» نهاية فترة الليبرالية الاقتصادية الطويلة (راجع: **عصر رأس المال**، الفصل الثاني)، وفي مجال المتاجرة السلعية على الأقل[10]. ومنذ بداياتها في ألمانيا وإيطاليا (في صناعة النسيج) في سبعينيات القرن. غدت التعريفات الحمائية عنصراً ثابتاً في الساحة الاقتصادية الدولية، واختتمت في أوائل التسعينيات بالتعريفات الجزائية التي ترتبط باسم ميلين (Méline) في فرنسا (1892) وماكنلي (Mckinley) في الولايات المتحدة (1890)[11].

بين البلدان الصناعية الرئيسة كافة، تمسكت بريطانيا وحدها بالتجارة الحرة غير المقيدة، على الرغم من التحديات القوية التي

(10) يتضح ذلك، بأجلى صورة، في حرية حركة رأس المال، والمعاملات المالية، والعمل.

(11) معدل مستوى التعرفة في أوروبا عام 1914، انظر: Sidney Pollard, *Peaceful Conquest: The Industrialization of Europe, 1760-1970* (New York: Oxford University Press, 1981), p. 259.

الدولة	في المئة	الدولة	في المئة
المملكة المتحدة	صفر	النمسا- هنغاريا، إيطاليا	18
هولندا (نذرلاندز)	4	فرنسا، السويد	20
سويسرا، بلجيكا	9	روسيا	38
ألمانيا	13	إسبانيا	41
الدنمارك	14	الولايات المتحدة (1913)(*)	30[a]

(a) خُفضت من 49,5 في المئة (1890) إلى 39,9 في المئة (1894)، 57 في المئة (1897)، ثم إلى 38 في المئة (1909).

كان الحمائيون يطرحونها بين الفينة والفينة. وكانت أسباب ذلك واضحة، علاوة على غياب طبقة فلاحية عريضة أي غياب فئة أصلية عريضة من الناخبين الحمائيين. وقد كانت بريطانيا، بما لا يقاس، أعظم مُصدِّرٍ للمنتجات الصناعية، وأصبحت على مدى قرن كامل. تتجه بصورة مطردة إلى التصدير ـ وربما بلغت الأوج في ذلك في السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، وتفوقت على منافسيها الرئيسين، ولكن ليس بالضرورة على بعض الاقتصادات المتقدمة الصغيرة الحجم مثل بلجيكا وسويسرا، والدنمارك والأراضي الواطئة [هولندا]. وكانت بريطانيا، بما لا يقاس كذلك، أكبر مُصَدِّر لرأس المال، وللخدمات المالية والتجارية «غير المنظورة»، ولخدمات المواصلات. والواقع أنه فيما كانت المنافسة الأجنبية تتهدد الصناعة البريطانية، فإن مدينة لندن وشركات الشحن البحري البريطانية قد أصبحت المحور المركزي للاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى. ومقابل ذلك ـ وهو أمر يجري تجاهله في أغلب الأحيان، فإن بريطانيا كانت المنفذ الأكبر للصادرات العالمية، هذا إذا لم تكن هي التي كوّنتها، لبعض هذه السلع مثل سكر القصب، والشاي، والقمح ـ وقد ابتاعت في عام 880 نحو نصف إجمالي هذه السلع المتداولة في نطاق التجارة الدولية. وفي عام 1881، ابتاعت بريطانيا كذلك نحو نصف صادرات العالم من اللحوم، وأكثر من ذلك من الصوف والقطن (أي نحو 55 في المئة من واردات أوروبا) بالمقارنة مع أي طرف آخر[12]. وواقع الأمر أن بريطانيا، فيما كانت تخفض إنتاجها من المواد الغذائية خلال مرحلة الكساد، فإن نزوعها إلى الاستيراد بلغ مستويات غير معهودة. وفي

---

(12) F. X. Neumann-Spallart, *Übersichten der Weltwirthschaft, Jg. 1881-82* (Stuttgart: [n. pb.], 1981), pp. 153 and 185, لمعرفة الأسس التي قامت عليها هذه الحسابات.

الفترة بين عامي 1905 و1909، فإن ما استوردته لم يقتصر على 56 في المئة مما استهلكته من الحبوب، بل شمل كذلك 76 في المئة من الأجبان و68 في المئة من البيض[13].

على هذا الأساس، بدا أن التجارة الحرة أمر لا يمكن الاستغناء عنه، لأنها تسمح للمنتجين في ما وراء البحار والمصنعين البريطانيين بتبادل المنتجات، مما يعزز التعايش التكافلي بين المملكة المتحدة والعالم الناقص النمو ـ وهي، أساساً، القاعدة التي ترتكز إليها قوة بريطانيا الاقتصادية. ولم يكن ثمة ما يدفع أصحاب المزارع (estancieros) في الأرجنتين والأوروغواي، ومربي الماشية للصوف في أستراليا، أو المزارعين الدنماركيين إلى تشجيع المصنعين الوطنيين، لأنهم كانوا ميسوري الحال لكونهم كواكب تابعة تتحرك في مدارها حول النظام الشمسي البريطاني. وكانت بريطانيا تتكبد جراء ذلك خسائر لا يستهان بها. والتجارة الحرة، كما رأينا، تعني الاستعداد للسماح للزراعة البريطانية بأن تغرق إذا لم تستطع السباحة. وبريطانيا هي الدولة الوحيدة التي كان فيها رجال الدولة، حتى المحافظون منهم، مستعدين للتخلي عن الزراعة، على الرغم من التزام هذه الأطراف التاريخي بالسياسة الحمائية. وكانت التضحية زهيدة في واقع الأمر، ذلك أن أموال الأغنياء الفاحشي الثراء وملاك الأراضي المتنفذين سياسياً آنذاك إنما كانت تعتمد على دخولهم من أملاكهم في المراكز الحضرية وحقائبهم الاستثمارية؟، بالإضافة إلى إيجارات مزارع الذرة. ألم يكن من الممكن أن ذلك يعني كذلك الاستعداد بالصناعة البريطانية نفسها، وهو ما كان يخشاه الحمائيون؟ ولم يكن هذا التخوف يفتقر إلى الواقعية إذا ما نظرنا إلى الوراء عبر قرن من الزمان قبل البدء بالتقليل من التصنيع في بريطانيا في

---

(13) P. Bairoch, «Città/ Campagna,» in: *Enciclopedia Einaudi*, vol. III, (1977), p 89.

ثمانينيات القرن العشرين. والغرض الذي تسعى الرأسمالية إلى تحقيقه ليس اختيار نوع محدد من المنتجات، بل كسب المال. ولكن بما أنه كان من الواضح تماماً أن رأي مدينة لندن أكثر أهمية، في سياق السياسة البريطانية، من رأي الصناعيين في الأقاليم، فإن مصالح المدنية آنذاك لم تكن تبدو متعارضة مع القطاع الأكبر من الصناعة. ولذلك، ظلت بريطانيا ملتزمة بالليبرالية الاقتصادية[14]، فمنحت، من ثم، الدول ذات السياسات الحمائية الحرية لتقوم، في آن معاً، بالسيطرة على أسواقها المحلية، وبالتحرك في نطاق واسع من أجل تشجيع صادراتها إلى الخارج. وقد ظل علماء الاقتصاد والمؤرخون يسوقون الحجة تلو الحجة حول الآثار المترتبة على إحياء النزعة الحمائية الدولية أو، بعبارة أخرى، حول ذلك الفصام الغريب في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لقد كانت أحجار الأساس التي تكون نواة ذلك الاقتصاد في القرن التاسع عشر تتألف، على نحو متزايد، من «الاقتصادات الوطنية» ـ في بريطانيا، وألمانيا، والولايات المتحدة... إلخ. ومع ذلك، وعلى الرغم من العنوان المهيب لكتاب آدم سميث العظيم **ثروة الأمم** (1776)، فإن «الأمة»، بوصفها وحدة متميزة لم يكن لها مكان في النظرية المجردة للرأسمالية الليبرالية التي تقوم مداميكها الأساسية على ذرات المشروع التجاري غير القابل للاختزال، وهي الفرد أو «الشركة» (التي لم يجر عنها حديث مفصل)، وتنطلق من ضرورة تعظيم المكاسب أو تقليص الخسائر. وهي إنما تعمل «في السوق» الذي كان، في الحدود المرسومة له، عالمياً. كانت الليبرالية تمثل فوضى البورجوازية، كما إنها، شأنها شأن الفوضوية الثورية، لم تقم للدولة أي اعتبار. بل إن الدولة، بوصفها عاملاً ذا دور في الاقتصاد، لم تكن ذات شأن

---

(14) وذلك باستثناء القضايا المتعلقة بالهجرة غير المقيدة، لأن بريطانيا كانت من أوائل الدول التي سنت تشريعات تمييزية ضد التدفق الجماعي للأجانب (اليهود) عام 1905.

إلا باعتبارها شيئاً يتدخل في عمليات «السوق» التلقائية المستقلة.

كانت وجهة النظر هذه معقولة على نحو ما. فمن جهة، كان من المعقول الافتراض - وبخاصة بعد تحرير الاقتصادات في أواسط القرن (انظر **عصر رأس المال** - الفصل الثاني)، أن ما جعل مثل هذا الاقتصاد إلى النشاط والتوسع هو القرارات الاقتصادية التي اتخذتها العناصر الأساسية فيه. ومن جهة أخرى، فإن الاقتصاد الرأسمالي كان عالمياً، ولم يكن بوسعه أن يكون غير ذلك. وترسخت طبيعته تلك باطراد خلال القرن التاسع عشر فيما كانت عملياته تتنامى في جميع أقصى أرجاء المعمورة. ويولد التحولات في جميع المناطق على نحو أكثر عمقاً. يضاف إلى ذلك أن ذاك الاقتصاد لا يعرف الحدود، لأنه يعمل، بكامل كفاءته، عندما لا يتدخل أي طرف في حرية حركة عوامل الإنتاج، ومن ثم لم تكن الرأسمالية، من حيث الممارسة، دولية الطابع فحسب، بل أممية نظرياً، وكان المثل الأعلى الذي يدور في أذهان منظريها يتمثل في تقسيم دولي للعمل يضمن للاقتصاد الحد الأقصى من التوسع، وكانت معاييره عالية كذلك: إذ كان من غير المعقول محاولة إنتاج الموز في النرويج، في حين كانت كلفة إنتاجه في الهندوراس أقل من ذلك بكثير. وقد ضربوا عرض الحائط الحجج المحلية والإقليمية الداعية إلى غير ذلك. وكان على نظرية الليبرالية الاقتصادية أن تقبل بالنتائج الأكثر تطرفاً، وحتى العبثية منها، لما طرحت من فرضيات، طالما أنها ستفضي على نحو واضح إلى نتائج مُثلى عالمياً. فإذا تبين أن الإنتاج الصناعي برمته في العالم ينبغي أن يتركز في مدغشقر (لأن 80 في المئة من إنتاج الساعات في العالم كان يتركز في سويسرا)[15]. أو أن سكان فرنسا

(15) انظر: David S. Landes, *Revolution in Time: Clocks and the Making of the Modern World* (Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 1983), p. 289.

بأكملهم ينبغي أن يهاجروا إلى سيبيريا (لأن نسبة كبيرة من النرويجيين كانوا قد انتقلوا عن طريق الهجرة إلى الولايات المتحدة الأميركية)[16]، فإنه لم يكن ثمة حجج اقتصادية ضد هذه التطورات.

ترى، ما هي الدلائل التي تثبت أن ثمة خطأً ما، من الوجهة الاقتصادية، في شبه الاحتكار الذي فرضته بريطانيا على الصناعة العالمية في أواسط القرن، أو في التطورات الديموغرافية في إيرلندا التي فقدت نصف سكانها بين عامي 1841 و1911؟ إن نظرية توازن الاقتصاد الليبرالي الوحيدة التي تم الإقرار بها حول هذا الأمر كانت عالمية الطابع. بيد أن هذا النموذج، في واقع الممارسة، كان مؤاتٍ. إن اقتصاد الرأسمالية العالمي الناشئ كان يتألف من مجموعة من الكتل الصلبة، والمائعة في الوقت نفسه. ومهما كانت أصول «الاقتصادات الوطنية» التي تألفت منها هذه الكتل ـ أي الاقتصادات التي تعرِّفها حدود الدول ـ فإن الاقتصادات الوطنية إنما ولدت مع ولادة الدولة/ الأمة. وربما كان صحيحاً أن أحداً لم يكن يعتقد أن بلجيكا ستكون أول اقتصاد مصنع في القارة الأوروبية لو ظلت جزءاً من فرنسا (وذلك هو وضع بلجيكا قبل عام 1815)، أو منطقة من مناطق الأراضي الواطئة الموحدة/ النيذرلاندز (وذلك ما كانت عليه بين عامي 1815 ـ 1830). ومع ذلك، فما إن أصبحت بلجيكا دولة، حتى غدا هذا الواقع الجديد هو الذي يشكّل كلاً من سياستها الاقتصادية، والبعد السياسي لأنشطة سكانها الاقتصادية. ومن المؤكد أنه كانت، ومازالت، ثمة أنشطة اقتصادية، مثل التمويل الدولي، عالمية في جوهرها، وتحررت، على هذا الأساس، من القيود الوطنية. هذا إذا كانت فعالة أصلاً. ولكن حتى الشركات المتعدية الجنسية حرصت على أن تظل وثيقة الصلة باقتصاد وطني مناسب

(16) بين عام 1820 و1975، كان عدد النرويجيين المهاجرين إلى الولايات المتحدة، وهو نحو 855,000 نسمة، يعادل ما يقرب من جميع النرويج عام 1820.

وذي شأن. من هنا، كانت العائلات المالكة للبنوك التجارية الكبرى (وأكثرها ألماني)، تميل إلى نقل مقارّها من باريس إلى لندن بعد عام 1860. وكانت المؤسسة المصرفية الأبرز على الصعيد الدولي التي تملكها عائلة روتشيلد، تزدهر عندما تزاول أعمالها في عاصمة دولة كبرى، ولكنها تتعثر في مدن أخرى. ومن ثم ظلت عائلة روتشيلد تمثل قوة رئيسة في لندن وباريس وفيينا، بينما لم تكتسب هذه المكانة في نابولي وفرانكفورت (وقد رفضت تلك الشركة الانتقال إلى برلين). وبعد توحيد ألمانيا، لم تعد فرانكفورت تفي بالحاجة.

إن هذه الملاحظات تصدق، بطبيعة الحال، على القطاع «المتقدم» من العالم في المقام الأول، أي على الدول التي كانت قادرة على حماية اقتصاداتها المصنعة من المنافسة، لا على بقية البلدان في العالم التي كانت اقتصاداتها، من الوجهتين السياسية أو الاقتصادية تابعة للنواة المحورية «المتقدمة»، فإما أن هذه المناطق لم يكن لها أي خيار، لأن قوة كولونيالية هي التي تقرر ما سيؤول إليه اقتصاد ذلك البلد، أو أن اقتصاداً إمبريالياً استعمارياً كان من السطوة بحيث يحول هذه المنطقة أو تلك إلى واحدة من جمهوريات الموز أو القهوة. وفي ما عدا ذلك، فربما لم تكن هذه الاقتصادات في العادة مهتمة بخيارات بديلة للتنمية، لأنها كانت تكتفي بما تتقاضاها مقابل تحولها إلى منتج متخصص لمنتجات أولية تصدر إلى أسواق عالمية تصنعها الدول المتغلغلة في أرجاء المعمورة. وفي الأطراف الهامشية لذاك العالم. يكون لِـ «الاقتصاد الوطني»، إذا وجد أصلاً، وظائف أخرى.

غير أن العالم المتقدم لم يكن مجرد تجمع «اقتصادات وطنية» فحسب، فقد تحولت بلدانه، بفعل التصنيع والكساد الكبير، إلى مجموعة من الاقتصادات «المتنافسة» التي تكون فيها مغانم بلد ما تهديداً لأوضاع بلاد أخرى. ولم يقتصر أمر المنافسة على الشركات،

بل تعداه كذلك إلى الدول. ومن هنا، كانت نفوس البريطانيين تقشعر من الكتابات الصحفية التي تتحدث عن الغزو الاقتصادي الألماني ـ ومنها كتاب إ. إ. وليامز (E. E. Williams) **صنع في ألمانيا** (*Made in Germany*) (1896)، ومؤلف فرد إ. ماكنزي (Fred A. Mackenzie) **الغزاة الأميركيون** (*American Invaders*) (1902)[17]. وكان آباؤهم قد حافظوا على هدوئهم إزاء التحذيرات (المبررة) التي كانت تمثلها تقانة الأجانب المتفوقة. وكانت النزعة الحمائية تعبيراً عن وضع يتسم بالمنافسة الاقتصادية الدولية.

ولكن، ماذا كانت الآثار المترتبة عليها؟ من المتعارف عليه أن الغلو في النزعة الحمائية الشاملة التي تسعى إلى إقامة المتاريس حول اقتصاد الدولة ـ الأمة لحمايته من الأجانب عبر منظومة من التحصينات السياسية إنما يلحق الضرر بنمو الاقتصاد العالمي. وقد تجلى ذلك بشكل كاف في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين. ومع ذلك، فإن الحمائية في ما بين عامي 1880 و1914 لم تكن عامة، كما إنها مع بعض الاستثناءات بين الفينة والأخرى، لم تكن تحريمية لأنها، كما رأينا، اقتصرت على التجارة السلعية، ولم تؤثر في حركة العمال والمعاملات المالية الدولية. وقد نجحت الحماية الزراعية في فرنسا، وأخفقت في إيطاليا (حيث تمثلت ردة الفعل في هجرة جماعية)، ووفرت مظلة واقية لكبار المزارعين في ألمانيا[18]. وعلى العموم، ساعدت الحمائية الصناعية على توسيع القاعدة الصناعية في العالم بتشجيع الصناعات الوطنية على استهداف الأسواق

---

(17) كان كتاب وليامز أصلاً سلسلة من المقالات الإفزاعية نشرت في مجلة (*New Review*) الاستعمارية النزعة التي رأس تحريرها (W. E. Henley) كما كان نشطاً في الحركات الإهاجية ضد الأغراب.

(18) Charles Kindleberger, «Group Behavior and International Trade,» *Journal of Political Economy* (February 1951), p. 37.

المحلية في تلك البلدان التي كانت كذلك تشهد وثباتٍ متسارعة إلى الأمام. وعلى هذا الأساس، كانت التقديرات تشير إلى أن نمو الإنتاج والتجارة على الصعيد العالمي بين عامي 1880 و1914 كان، على نحو متميز، أعلى مما كان عليه خلال عقود التجارة الحرة[19]. ومن المؤكد أن الإنتاج الصناعي في العالم المتربوليتاني، أو «المتقدم» عام 1914 كان أقل اختلالاً، من حيث التوزيع، مما كان عليه قبل أربعين سنة، وفي عام 1870، كانت الدول الصناعية الأربع الكبرى قد أنتجت نحو 80 في المئة من مجمل الإنتاج المصّنع في العالم، غير أنها، في عام 1913، أنتجت 75 في المئة من المخرجات الإنتاجية التي كانت، بدورها، قد تضاعفت خمس مرات[20]. أما مدى إسهام الحماية في ذلك، فمسألة مطروحة للنقاش. غير أنه يبدو من الواضح أنها لم تُعِقْ التنمية بصورة جدية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن النزعة الحمائية، إذا كانت تمثل رد الفعل السياسي الغريزي لدى المنتجين القلقين إزاء الكساد، فإنها لم تكن الاستجابة المهمة من جانب الرأسمالية تجاه ما تواجهه من متاعب. بل إن رد الفعل كان مزيجاً من التركّز الاقتصادي والترشيد التجاري أو، حسب المصطلح الأميركي الذي بدأ آنذاك بصياغة أساليب العمل على الصعيد العالمي، باللجوء إلى الـ «ترست» (Trust) [الاتحاد الاحتكاري بين عدد من الشركات للحد من المنافسة]، و«الإدارة العلمية». وكان النهجان كلاهما يمثلان محاولة لتوسيع هوامش الربح، في ظل المنافسة وانخفاض الأسعار.

---

(19) P. Bairoch, *Commerce extérieur et développement économique de l'Europe au XIXe siècle* (Paris: [n. pb.], 1976), pp. 309-311.

(20) League of Nations. Secretariat. Economic, Financial and Transit Dept., *Industrialization and Foreign Trade* ([Geneva]: League of Nations, 1945), pp. 13 and 132-134.

ينبغي أن لا نخلط بين التركز الاقتصادي والاحتكار بالمعنى المتشدد لهذا المفهوم (وهو تحكم عمل تجاري واحد بالسوق)، أو بالمعنى الواسع الشائع، وهو سيطرة حفنة من الشركات المهيمنة على السوق، (أي احتكار القلة). ومن المؤكد أن الأمثلة المثيرة على التركز التي استثارت السخط العام كانت من هذا النوع الذي ينشأ على العموم جراء الدمج أو ترتيبات للسيطرة على السوق من جانب الشركات التي كان من المفترض، وفق نظرية المشروع التجارية الحر، أن تتناحر في ما بينها لمنفعة المستهلك. وكان هذا هو وضع «الترستات» الأميركية الذي استدعى سن تشريعات مكافحة الاحتكار مثل قانون شيرمان لمكافحة الاستثمار (1890) المشكوك بفعاليته، وقيام «النقابات» أو «الكارتيلات»، وبخاصة في مجال الصناعات الثقيلة، والتي تمتعت بدعم حكومي في ألمانيا. وكان من جملة هذه الاحتكارات بالتأكيد، نقابة مناجم الفحم في الراين ـ وستفاليا التي سيطرت على ما يقرب من 90 في المئة من إنتاج الفحم في تلك المنطقة، وشركة ستاندارد أويل التي سيطرت عام 1880 على ما يتراوح بين 90 و95 في المئة من النفط المكرر في الولايات المتحدة الأميركية. وكذلك، للأغراض العملية، كان حال «ترست البليون دولار» الذي أقامته شركة الفولاذ الأميركية «يونايتد ستيتس ستيل» (1901)، وبسطت به سيطرتها على 93 في المئة من إنتاج الفولاذ الأميركي. ومن الواضح أيضاً أن الميل إلى تحاشي المنافسة غير المقيدة، والتوجه نحو «خليط من عدة رأسماليين كانوا يعملون بمفردهم في الماضي»(21) أصبح جلياً على نحو صارخ في مرحلة «الكساد الكبير»، واستمر في فترة الازدهار العالمي الجديد. ولا

(21) Henry W. Macrosty, *The Trust Movement in British Industry, A Study of Business Organisation* (London; New York: Bombay, and Calcutta, Longmans, Green, 1907), p. 1.

يمكن إنكار الميل إلى الاحتكار أو احتكار القلة في الصناعات الثقيلة، وفي الصناعات التي تعتمد بصورة وثيقة على الطلبيات الحكومية، مثل قطاع التسليح المتسارع النمو (انظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب)، والصناعات المختصة بتوليد وتوزيع أشكال ثورية جديدة من الطاقة، مثل النفط، والكهرباء، وكذلك في المواصلات، وفي سلع الاستهلاك الجماعي، مثل الصابون والتبغ.

غير أن التحكم في السوق وإلغاء المنافسة لم يكونا غير جانب واحد من عملية التركز المالي العامة، كما إنهما لم يكونا شاملين ولا غير قابلين للتراجع: ففي عام 1914، كانت المنافسة في صناعات النفط والفولاذ الأميركية أشد بكثير مما كانت عليه قبل ذلك بعشر سنوات. وبهذا المعنى، فإن من المغلطة الحديث عام 1914 عما كان قد تم الإقرار الواضح به عام 1900 بوصفه مرحلة جديدة من النمو الرأسمالي، أي «الرأسمالية الاحتكارية». ومع ذلك، وعلى الرغم من التسميات التي قد نطلقها عليها (مثل «رأسمالية الشركات» أو «الرأسمالية المنظمة»)، فإن من المتفق عليه أنها كانت ـ وينبغي أن ـ تعني المحصلة نفسها: تعزيز الاندماج لمواجهة المنافسة في السوق، ونمو المؤسسات التجارية على حساب الشركات الخاصة، والشركات والمشروعات التجارية الكبرى على حساب الصغرى؛ وكان هذا التركيز ينطوي على نزعة لتوليد احتكار القلة. وتجلى ذلك حتى في بريطانيا، الحصن الحصين للمشروعات التجارية التنافسية التقليدية الصغيرة والمتوسطة. واعتباراً من عام 1880 حدثت ثورة في أنماط التوزيع، فلم يعد «البقال» أو «الجزار» يعني صاحب محل تجاري صغير، بل غدا، على نحو مطرد، يعني شركة وطنية أو عالمية تمتد وتعد فروعها بالمئات، وفي مجال البنوك، أخذت حفنة من البنوك المساهمة العملاقة التي تنتشر شبكتها في جميع أرجاء البلاد تحل بسرعة مكان البنوك الصغيرة: فابتلع بنك لويدز (Lloyds) 164 منها. وكما سبق ورأينا، فإن «بنك الريف» في بريطانيا، بل في كل مكان،

قد أصبح بعد عام 1900 من «مخلفات التاريخ».

إن «الإدارة العلمية» (وهذا المصطلح لم يبدأ استخدامه إلا نحو عام 1910)، كانت، شأنها شأن التركيز الاقتصادي، وليدة الكساد الكبير. وقد بدأ مؤسسها وداعيتها ف. و. تيلر (F. W. Taylor) (1856 ـ 1915)، بتطوير أفكاره حول هذا الأمر خلال الأزمات التي عصفت بصناعة الفولاذ الأميركية عام 1880. ووفدت على أوروبا من الغرب في تسعينيات ذلك القرن. وتضافر الضغط على الأرباح خلال أزمة الكساد، مع تزايد حجم الشركات والتعقد في أنشطتها للتدليل على أن الأساليب التقليدية الميدانية أو المتسمة بالأوامر والنواحي لإدارة الأعمال التجارية لم تعد مناسبة، وبخاصة في مجال الإنتاج. فبرزت، من ثم، الحاجة إلى طرائق عقلانية أو «عملية» للسيطرة، والرصد، والبرمجة في ما يتصل بالمشروعات التجارية الضخمة بهدف تعظيم الأرباح إلى حدودها القصوى. وكانت المهمة المباشرة التي انصبت عليها جهود «التيلرية»، وغدت تعرف بها «الإدارة العلمية» في أذهان العامة، هي الحصول على مزيد من العمل من العمال. وتمثل السعي إلى تحقيق هذا الهدف في ثلاثة أساليب: **(1)** بعزل كل عامل عن فريق العمل، ونقل عملية تسيير الشغل من العامل أو العاملة أو فريق العمل إلى وكلاء الإدارة، الذين يحددون للعامل تماماً ما ينبغي عليه أن يعمله، وما يجب أن يكون عليه حجم إنتاجه، وذلك في ضوء **(2)** برمجة منهجية لكل مرحلة من العمل على هيئة عناصر أساسية محددة زمنياً (دراسة الوقت والحركة)، و**(3)** أنظمة منوعة لدفع الأجور تقدم للعامل حوافز لمزيد من الإنتاج. وانتشر نظام دفع الأجور قياساً على النتائج على نطاق واسع، غير أن «التيلرية»، لأغراض عملية، لم تحقق، بالمعنى الحرفي، أي تقدم قبل عام 1914 في أوروبا ـ ولا حتى في الولايات المتحدة من هذه الناحية ـ ولم يصبح هذا الشعار شائعاً في أوساط الإدارة إلا في السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وبعد عام 1918، أصبح

اسم تيلر، شأنه شأن هنري فورد (Henry Ford)، أحد الرواد الآخرين لمجال الإنتاج الجماعي، شعاراً مختزلاً ومناسباً يرفعه دعاة الاستخدام العقلاني الرشيد للآلات وللعمال من أجل تعظيم الإنتاج. ومن المفارقات أن تلك الدعوة شاعت في أوساط المخططين البلاشفة، والرأسماليين على السواء.

مع ذلك كله، فإن من الواضح أن التحولات في بنية المؤسسات التجارية الكبيرة، بما فيها المتاجر والمكاتب وشركات المحاسبة، قد حققت تقدماً جوهرياً بين عامي 1880 و1914. إن «اليد الظاهرة»، لتنظيم وإدارة الشركات الحديثة قد حلت مكان «اليد الخفية» للسوق المجهولة التي تحدث عنها آدم سميث. وأخذ التنفيذيون والمهندسون والمحاسبون، بالتالي، يمسكون بالزمام بدلاً من المالكين ـ المديرين. وحلت المؤسسة التجارية، أو المصلحة (Konzern)، محل الفرد. وغدا من الأرجح أن يكون رجل الأعمال النموذجي، وبخاصة في المشروعات الكبيرة، مديراً تنفيذياً مأجوراً، لا عضواً في عائلة الشخص المؤسس، والشخص الذي يراقب عمله صاحب بنك أو مساهماً، لا مديراً رأسمالياً.

كان ثمة سبيل ثالث للخروج من متاعب العمل التجاري: ألا وهو الإمبريالية. وكثيراً ما لوحظ التقاطع الزمني بين الكساد الكبير والمرحلة الدينامية والتقاسم الكولونيالي للعالم. وتدور في أوساط المؤرخين مساجلات حامية الوطيس حول مدى الترابط بين هذين الحدثين. كما سنوضح في الفصل القادم من هذا الكتاب، فإن العلاقة بينهما في جميع الحالات هي أكثر تعقيداً من علاقة المؤثر بالأثر. إلا أنه لا يمكن مع ذلك إنكار أن الضغط الذي مارسه رأس المال سعياً وراء استثمارات أكثر ربحاً، وكذلك مارسه الإنتاج سعياً وراء الأسواق، إنما أسهم في سياسات التوسع ـ بما فيها الغزو الاستعماري الكولونيالي. «إن التوسع الإقليمي»، على حد قول أحد

المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية عام 1900، «إنما هو واحد من الآثار الجانبية لتوسع التجارة»[22]. ولم يكن بأي حال من الأحوال هو الوحيد الذي أعرب عن مثل هذا الموقف في ميدان التجارة والسياسة الدوليتين.

لابدّ هنا أن نذكر إحدى النتائج النهائية أو الآثار الجانبية، للكساد الكبير. لقد كانت هذه المرحلة فترة إهاجة اجتماعية كبيرة. وكما رأينا، لم يقتصر ذلك على المزارعين الذين زعزعتهم التداعيات الزلزالية لانهيار الأسعار الزراعية، بل امتد ذلك الغليان إلى أوساط الطبقات العاملة. وليس واضحاً كيف أدى الكساد إلى حشد جماهير الطبقات العاملة في المجال الصناعي في العديد من البلدان، اعتباراً من أواخر ثمانينيات القرن، وإلى نشوء الحركات الاشتراكية والعمالية الجماهيرية في عدد منها. فمن المفارقات أن انخفاض الأسعار الذي أدى، بصورة تلقائية، إلى الهيجان بين المزارعين، هو الذي خفض كلفة المعيشة بصورة ملحوظة، بين من يتقاضون الأجور، وأسفر عن تحسن لا شك فيه في المستوى المادي لحياة العمال في أكثر البلدان الصناعية. وما علينا هنا إلا أن نلاحظ أن الحركات العمالية الحديثة هي نفسها وليدة فترة الكساد كذلك. وسنستعرض هذه الحركات في الفصل الخامس.

II

من أواسط تسعينيات القرن التاسع عشر حتى الحرب العظمى، عزفت الأوركسترا الاقتصادية العالمية نغمة الازدهار العالية لا نغمة الكساد الخفيضة التي كانت سائدة حتى ذلك الحين. وشكّل الرخاء القائم على انتعاش النشاط التجاري المِهاد الأساسي لما يعرف في

(22) William Appleman Williams, *The Tragedy of American Diplomacy* (Cleveland: World Pub. Co, 1959), p. 44.

القارة الأوروبية حتى الآن باسم العصر الجميل (belle époque). وكان الانتقال من حالة الانقباض إلى حالة الانشراح مفاجئاً ومثيراً إلى حد دفع بعض المتفيهقين في المجال الاقتصادي إلى تفسيره بالبحث عن قوة خارجية خاصة، وعن إله خرافي يحرك عجلة الاقتصاد. ووجدوا ذلك في اكتشاف إمدادات هائلة من الذهب في جنوب أفريقيا وغيرها، في آخر الهجمات الكبرى على الذهب في الغرب، في كلوندايك (1898). وكان المؤرخون الاقتصاديون أقل إعجاباً بهذه الطروحات النقدية أساساً من بعض الحكومات في أواخر القرن العشرين. ومع ذلك، فإن سرعة هذا الانعطاف كانت مذهلة، وأقدم على تشخيصها على الفور المحلل الثوري الثاقب البصيرة أ. ل. هلبهاند (A. L. Helphand) (1869 ـ 1924) الذي كتب باسمه المستعار بارفوس (Parvus) قائلاً إنها تمثل بداية لفترة جديدة طويلة من الزحف الرأسمالي العاصف. والواقع أن المقارنة بين الفساد الكبير والانتعاش المادي الذي تلاه قد وضعت المقدمات لطرح بواكير التأملات حول تلك «الموجات الطويلة» في تطور الرأسمالية العالمية، التي غدت في ما بعد ترتبط باسم عالم الاقتصاد الروسي كوندراتييف (Kondratiev). وفي تلك الأثناء، اتضح في جميع الحالات خطأ من طرحوا تنبؤات قائمة حول مستقبل الرأسمالية، أو حتى حول انهيارها الوشيك. وبدأت مناقشات حامية في أوساط الماركسيين حول ما ينطوي عليه ذلك من تداعيات على حركاتهم، وما إذا كان من الضروري «مراجعة» مبادئ ماركس على هذا الأساس.

نزع المؤرخون الاقتصاديون إلى تركيز اهتمامهم على اثنين من جوانب هذا العصر: على إعادة توزيع القوى والمبادرات الاقتصادية، أي انحطاط بريطانيا النسبي والصعود النسبي ـ والمطلق ـ للولايات المتحدة ولألمانيا بصورة خاصة، ثم على التقلبات القصيرة الأمد والبعيدة المدى، أي، بعبارة أخرى، على «الموجة الطويلة» التي تحدث عنها كوندراتييف أساساً، أي الموجات التي كانت ذبذباتها

العليا والسفلى تتقاطع مع منتصف هذه الفترة. ومع أن هذه المشكلات تستحق الاهتمام، فإنها قضايا ثانوية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي.

وليس من المستغرب، من حيث المبدأ، أن توشك ألمانيا التي ارتفع عدد سكانها من 45 إلى 65 مليوناً، والولايات المتحدة التي ارتفع عدد سكانها من 50 إلى 92، على اللحاق ببريطانيا، الأصغر مساحة والأقل سكاناً، وذلك، في جميع الأحوال، لا يجعل انتصار الصادرات الصناعية الألمانية أقل مدعاة للإعجاب. وفي غضون الثلاثين سنة الممتدة حتى عام 1913، ارتفعت هذه الصادرات من أقل من نصف المستوى البريطاني إلى ما يزيد على ذلك الحد. وباستثناء ما يمكن أن ندعوه «الدول شبه المصنعة» ـ أي، من الوجهة العملية، تلك التي تخضع لهيمنة الإمبراطورية البريطانية الفعلية أو الافتراضية بما فيها الاقتصادات الأميركية اللاتينية التابعة، فإن الصادرات الصناعية الألمانية المصدرة فاقت الإنجليزية على طول الخط، فقد كانت تحتل المرتبة الثالثة في العالم الصناعي، بل زادت عشرة في المئة عن العالم الناقص النمو. ولم يكن مستغرباً، هنا أيضاً، أن تعجز بريطانيا عام 1860 أو نحوه عن الحفاظ على موقعها المتميز بوصفها «مشغل العالم»، بل إن الولايات المتحدة التي بلغت ذروة التفوق عالمياً في أوائل خمسينيات القرن العشرين، وكان عدد سكانها يعادل ثلاثة أضعاف عدد سكان بريطانيا عام 1860 ـ لم ينتج 53 في المئة من الحديد والصلب و49 في المئة من إنتاج المنسوجات في العالم. بيد أن ذلك، مرة أخرى، لا يقدم تفسيراً دقيقاً ما إذا كان ثمة تباطؤ، أو أسباب لذلك التباطؤ، في توسع الاقتصاد البريطاني أو انكماشه ـ وهذه مسائل تمحورت حولها الأدبيات الدراسية، الموسعة. والقضية المهمة لا تدور حول الاقتصاد الأكثر نمواً والأسرع في سياق الاقتصاد العالمي المتنامي، بل نموه الكلي على الصعيد العالمي.

أما بالنسبة إلى إيقاع كوندراتييف الذي نغالط بوصفه بِـ «الدورة»

بالمعنى الحرفي للكلمة ـ فإنه يثير أسئلة تحليلية أساسية حول طبيعة النمو الصناعي في عصر الرأسمالية، أو، كما يرى بعض الدارسين، حول أي اقتصاد عالمي. وليس ثمة قبول واسع، مع الأسف، لأي نظرية تفسر التقلب المستغرب في أطوار الثقة والتقلب الاقتصاديين، اللذين يشكلان «موجة» امتدت على مدى يقارب نصف قرن. والنظرية الأكثر شيوعاً وتماسكاً حول هذا الأمر هي التي طرحها جوزيف ألويز شومبيتر (Josef Alois Schumpeter) (1883 ـ 1950)، وربط فيها كل «انكماش» بالضعف الذي يصيب الأرباح المحتملة بقيام منظومة جديدة من «المبتكرات» الاقتصادية، وكل «طفرة» جديدة بقيام منظومة جديدة من المبتكرات التي تشمل أساساً، ولكن من جملة أمور أخرى تطورات تقنية ستشهد، بدورها، الضعف في وقت لاحق. من هنا، فإن الصناعات الجديدة التي كانت «قطاعات الصدارة» في النمو الاقتصادية، مثل القطن في الثورة الصناعية الأولى، والسكة الحديد خلال وبعد أربعينيات القرن التاسع عشر ـ أصبحت بالفعل هي الدوافع المحركة التي انتشلت الاقتصاد العالمي من المستنقع الذي تخبّط فيه بعض الوقت. ولهذه النظرية ما يعززها من الحجج، لأن كل واحدة من الطفرات المادية منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت مصاحبة لقيام صناعات جديدة ذات طابع تقني ثوري متعاظم: وليس أقلها طفرات الاقتصاد العالمي الخارقة للعادة خلال العقدين ونصف العقد من الزمان التي شهدها العالم قبيل سبعينيات القرن العشرين. والمشكلة في الفورة الاقتصادية في أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر هي أن الصناعات الابتكارية في تلك الفترة ـ وهي، بصورة عامة، الصناعات الكيماوية والكهربائية، أو تلك المرتبطة بمصادر الطاقة الجديدة التي ستمثل منافسة جدية للبخار ـ لم تكن حتى ذلك الحين من القوة بحيث تستطيع التحكم بمسيرة الاقتصاد العالمي. وباختصار، فإننا لا نستطيع أن نفسرها بصورة مناسبة، كما إن متواليات كوندراتييف الدورية لا تسعفنا في

هذا المجال. وكل ما تفعله هو أنها تمكننا من ملاحظة أن الفترة التي يعالجها كتابنا هذا تغطي انهيار «موجة كوندراتييف وصعودها» وليس ثمة ما يثير العجب في ذلك، لأن تاريخ الاقتصاد العالمي الحديث برمته يجري على هذا المنوال.

غير أن ثمة جانباً من تحليل كوندراتييف ينبغي التطرّق إليه في معرض الحديث عن فترة «العولمة» المتسارعة للاقتصاد العالمي. ويتصل ذلك بالعلاقة بين القطاع **الصناعي** في العالم الذي نما بفعل ثورة مستمرة في الإنتاج من جهة، والإنتاج **الزراعي** في العالم الذي توسع، في المقام الأول، جراء الانقطاع عن فتح مناطق جغرافية جديدة للإنتاج، أو مناطق حديثة التخصص في الإنتاج التصديري. وفي الفترة بين الأعوام 1910 و1913، كان ما توفر من القمح للاستهلاك في الغرب يعادل ضعف ما كان لديه (على المعدل) في سبعينيات القرن التاسع عشر. غير أن الأغلبية العظمى من هذه الزيادة جاءت من دول قليلة: الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، والأرجنتين، وأستراليا، وفي أوروبا، من روسيا، ورومانيا وهنغاريا. ولم يكن نمو إنتاج المزارع في غربي أوروبا (فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، وهولندا، واسكندنافيا) يمثل أكثر من 10 ـ 15 في المئة من الإنتاج الكلي ولهذا، فليس من المستغرب أن معدل نمو الإنتاج الزراعي العالمي قد أخذ بالتباطؤ بعد انطلاقة إلى الأمام أول الأمر، حتى وإن تناسينا الكوارث التي لحقت بالزراعة مثل سنوات القحط الثماني (1895 ـ 1902) التي أتت على نصف الماشية في أستراليا، والأوبئة الجديدة مثل آفة خنفساء القطن التي داهمت محاصيل القطن الأميركية منذ عام 1892 وبعده، وعندما كانت «شروط التجارة» تميل إلى صالح الزراعة ضد الصناعة؛ أي إن المزارعين كانوا يدفعون مالاً أقل بصورة نسبية أو مطلقة نظير ما يشترونه من الصناعة، وتدفع الصناعة، بصورة نسبية أو مكلفة، نظير ما تشتريه من الزراعة.

هناك من يرى أن هذا التغيّر في شروط التجارة قد يفسر التحول من الانخفاض في الأسعار في الفترة بين عامي 1873 و1896 إلى ارتفاع ملحوظ منذ ذلك الحين حتى عام 1914 وبعده. وربما كان ذلك صحيحاً، غير أن من المؤكد أن هذا التغير في شروط التجارة قد فرض ضغطاً على كلفة الإنتاج بالنسبة إلى الصناعة، وبالتالي على ما تحققه من أرباح. وكان من حسن حظ «جمال» «العصر الجميل» ذلك أن الاقتصاد كان مهيئاً لتحويل هذا الضغط من الأرباح إلى العمال. وبدأ النمو السريع في الأجور الحقيقية الذي كان من مميزات مرحلة الكساد الكبير، بالتراجع بصورة ملحوظة. بل إن فرنسا وبريطانيا شهدتا **انخفاضاً** فعلياً في الأجور الحقيقية بين عامي 1899 و1913. وتسبب جانب من ذلك في التوتر الاجتماعي والهَيَجان الساخط في السنوات الأخيرة قبيل عام 1914.

ما الذي جعل الاقتصاد العالمي، إذاً، ديناميا إلى هذا الحد؟ ومهما كانت التفسيرات المفصلة، فإننا سنجد مفتاح القضية بكل وضوح في منتصف الحزام المركزي في البلدان المصنعة والآخذة بالتصنيع، والذي يتمدد بصورة متزايدة ليشمل نصف الكرة الشمالي المعتدل، لأن هذه الدول كانت بمثابة القوة المحركة للنمو العالمي بوصفها تمثل المنتجين والأسواق في آن معاً.

شكلت هذه البلدان الآن قاعدة إنتاجية عملاقة متزايدة النمو والاتساع في بؤرة الاقتصاد العالمي. ولم تقتصر هذه البلدان على المراكز الكبرى والصغرى للتصنيع في أواسط القرن التي كان أغلبها يتوسع بمعدلات تتراوح بين المستوى المؤثر والذي لم يخطر على البال ـ وهي بريطانيا، وألمانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وبلجيكا، وسويسرا، وبلاد التشيك ـ بل ضمت مجموعة من المناطق الآخذة بالتصنيع: اسكندنافيا، وهولندا، وشمال إيطاليا، وهنغاريا، وروسيا، وحتى اليابان. وشكلت هذه الدول كتلة هائلة من المشترين الذين يبتاعون السلع والخدمات في العالم: وهي كتلة تعيش بصورة

مطردة على عمليات الشراء، أي يقل اعتمادها على نحو متزايد على الاقتصادات الريفية التقليدية. وتعريف «أهل المدن» المعتاد في القرن التاسع عشر يعني المقيمين في بقعة يزيد عدد سكانها على 2000 نسمة. ولكن حتى لو أخذنا معياراً أكثر تواضعاً (5000)، فإن نسبة الأوروبيين في المناطق المتقدمة والأميركيين الشماليين الذين يعيشون في البلدان كان قد ارتفع عام 1910 إلى 41 في المئة (بالمقارنة مع 19 و14 في المئة على التوالي عام 1850)، وربما كان 80 في المئة من أهل المدن (مقابل الثلثين عام 1850) يقطنون في بلدات يزيد عدد سكانها على 20,000 نسمة؛ وكان نحو نصف هؤلاء يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها على 100,000، وذلك يعني جمهرة هائلة من الزبائن[23].

يضاف إلى ذلك أنه قد توفرت لهؤلاء الزبائن بفضل انخفاض الأسعار خلال أزمة الكساد، وفرة من المال أكثر من ذي قبل للإنفاق، حتى بعد تدني الأجور الحقيقية بعد عام 1900. وقد أدرك التجار الآن الأهمية الجماعية الحرجة لتراكم الزبائن، حتى الفقراء منهم. وإذا كان فلاسفة السياسة يتخوفون من ظهور الجماهير، فإن الباعة هللوا لذلك ورجعوا به. وراحت صناعة الدعاية والإعلان، التي نشأت كقوة رئيسة في تلك الفترة، تتوجه إلى تلك الجماهير. وصممت سياسة البيع بالتقسيط، وهي، في الأساس، وليدة تلك الفترة كذلك، لتمكين ذوي الدخل المحدود من شراء المنتجات المرتفعة القيمة. وتنامت صناعة السينما الثورية (انظر الفصل التاسع) من نقطة الصفر عام 1895 إلى استعراض للثورة يفوق أحلام الطامعين عام 1915، وإلى منتجات لا يستطيع أن يتحمل كلفتها إلا الأثرياء. وكان كل ذلك يجري في أوساط الناس الذين لم يكن لدى أكثرهم غير النزر اليسير.

(23) Bairoch, *De Jéricho à Mexico: villes et économie dans l'histoire*, p. 288.

سنورد هنا رقماً واحداً يمكن أن يوضح أهمية المنطقة «المتقدمة» في العالم آنذاك. وعلى الرغم من النمو المشهود الذي شهدته المناطق والاقتصادات الجديدة في ما وراء البحار؛ وعلى الرغم من نزيف الهجرة الجماعية الواسعة وغير المسبوقة، فإن نسبة الأوروبيين من سكان العالم آنئذ ارتفعت خلال القرن التاسع عشر من 7 في المئة في النصف الأول، إلى 8 في المئة في الفترة بين عامي 1900 و1913. وإذا أضفنا إلى هذه القارة الأوروبية الحصرية، الحافلة بالمتسوقين المحتملين، الولايات المتحدة وبعض اقتصادات ما وراء البحار الصغيرة المتسارعة النمو، فإننا سنجد أنفسنا إزاء عالم «تام» يغطي نحو 15 في المئة من وجه المعمورة، ويضم نحو 40 في المئة من سكان الأرض.

من هنا، شكلت هذه البلدان الجانب الأعظم من اقتصاد العالم. وكونت في ما بينها 80 في المئة من الأسواق الدولية. كما إنها، علاوة على ذلك، حددت اتجاهات النمو لبقية بلدان العالم التي كانت اقتصاداتها تعتمد على تلبية احتياجات المستوردين الأجانب. ولا نعلم ما كان سيحدث لأوروغواي أو هندوراس لو تركتا لتدبرا أمرهما على انفراد، (ولم يكن بوسع أي منهما أن تتدبر الأمر على أي حال: فقد حاولت الأوروغواي ذات مرة أن تخرج من نطاق السوق العالمية، غير أنها أرغمت على العودة إليها خائبة كسيرة الجناح. (انظر **عصر رأس المال** ـ الفصل الرابع). غير أن ما نعلمه بالتأكيد أن إحدى هاتين الدولتين كانت تصدر الأبقار لأن ثمة سوقاً لها في بريطانيا، والثانية تصدر الموز لأن حسابات بعض تجار بوسطن أشارت إلى أن الأميركيين مستعدون لدفع ثمنه وأكله. وكان حظ بعض هذه البلدان التابعة أفضل من حظ بعضها الآخر. غير أن التحسن في أوضاعها إنما كان يعظم المنافع التي تجنيها دول النواة المركزية التي كان معدل النمو فيها يعني بالنسبة إليها مزيداً من المنافذ الواسعة المتزايدة التي تصدّر إليها السلع ورؤوس الأموال.

وقد ظل حجم الأسطول التجاري العالمي الذي يدل معدل نموه على توسع الاقتصاد العالمي تقريباً، ثابتاً بشكل أو بآخر بين عامي 1860 و1890. ويتراوح حجمه، صعوداً وهبوطاً بين 16 و20 مليون طن. غير أنه تضاعف تقريباً بين عامي 1890 و1914.

III

كيف يمكننا، إذاً، أن نصف بإيجاز، الاقتصاد العالمي خلال عصر الإمبراطورية؟

بدايةً، فإن هذا الاقتصاد كما رأينا كان من الوجهة الجغرافية أوسع قاعدة مما كان عليه في الماضي. وكان قطاعه المصنع والآخذ بالتصنيع قد اتسع في أوروبا جراء الثورة الصناعية، وكذلك في روسيا وبلدان أخرى مثل السويد والأراضي الواطئة التي لم تكن قد تأثرت بها حتى ذلك الحين، وخارج هذه المناطق بفعل التطورات في أميركا الشمالية، وإلى حد ما في اليابان. وشهدت الأسواق الدولية نمواً هائلاً في مجال المنتجات الأولية - فتضاعفت التجارة الدولية في تلك السلع ثلاث مرات بين عامي 1880 و1913، شأنها، بالتالي، شأن المناطق المخصصة لإنتاجها، ومدى اندماجها في السوق العالمي. وانضمت كندا إلى منتجي القمح الكبار في العالم بعد عام 1900، وازدادت محاصيلها مما معدله السنوي 52 مليون بوشل [مكيال يساوي 8 غالونات] في تسعينيات ذلك القرن إلى 200 مليون في الفترة الممتدة بين 1910 و1913[24]. وأصبحت الأرجنتين في الوقت نفسه مصدّراً أساسياً للقمح - وكان العمال الإيطاليون الذين لُقِّبوا بـِ **طيور الخُطّاف** (golondrinas) يعبرون 10,000 ميل من المحيط الأطلسي ذهاباً وإياباً كل سنة لجمع المحصول. لقد كان

---

(24) W. Arthur Lewis, *Growth and Fluctuations, 1870-1913* (London; Boston: G. Allen & Unwin, 1978), Appendix IV.

اقتصاد عصر الإمبراطورية اقتصاداً كانت فيه باكو وحوض نهر الدونيتز جزءاً من الجغرافيا الصناعية، عندما كانت أوروبا تصدر البضائع والصبايا إلى مدن جديدة مثل جوهانسبيرغ وبيونس آيرس، وعندما كانت دور الأوبرا تبنى على هياكل الهنود العظيمة في البلدات التي ازدهرت بتجارة المطاط على مدى ألف ميل من نهر الأمازون.

كان من نتائج ذلك، كما رأينا، أن الاقتصاد العالمي غدا أكثر تعددية مما كان عليه من قبل. ولم تعد بريطانيا هي الدولة الوحيدة التامة التصنيع، أو الاقتصاد المصنع الوحيد. ومن جملة إنتاج الصناعات والمناجم (بما فيها الإنشاءات)، في الاقتصادات الرئيسة الأربعة عام 1913، كان نصيب الولايات المتحدة 23,5 في المئة، وبريطانيا 19,5 في المئة، وفرنسا 11 في المئة[25]. لقد كان عصر الإمبراطورية، كما سنرى، عصر المنافسة بين الدول أساساً. يضاف إلى ذلك أن العلاقات بين الدول المتقدمة والناقصة النمو كانت أكثر تنوعاً وتعقّداً مما كانت عليه عام 1860، عندما كان نصف الصادرات من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية يجد طريقه إلى بلد واحد، هو بريطانيا العظمى. وبحلول عام 1900، انخفض نصيب بريطانيا إلى الربع، وغدت صادرات العالم الثالث إلى دول غرب أوروبا الأخرى أكبر من تلك التي تستوردها بريطانيا (31 في المئة)[26]. إن عصر الإمبراطورية لم يعد أحادي المركز.

كانت هذه التعددية المتنامية في الاقتصاد العالمي تتستر، إلى حد ما، باعتمادها المستمر، بل المتزايد، على خدمات بريطانيا في النواحي المالية، والتجارية، وفي مجال الشحن البحري. ومن جهة، كان المركز المالي في لندن (City of London)، أكثر من أي وقت

(25) المصدر نفسه، ص 275.

(26) John R. Hanson II, *Trade in Transition: Exports from the Third World, 1840-1900* (New York: Academic Press, 1980), p. 55.

مضى، هو بمثابة لوحة المفاتيح التي تمر عبرها المعاملات التجارية الدولية، حتى أن خدماتها التجارية والمالية وحدها قد حققت من الأرباح ما عوض عن العجز الكبير في الميزان التجاري في مجال السلع (137 مليون جنية إسترليني مقابل 142 مليوناً بين العامين 1906 ـ 1910)، ومن جهة أخرى، فإن الضخامة الهائلة لاستثمارات بريطانيا الأجنبية، وقوة أسطولها البحري التجاري قد عززتا الدور المركزي للدولة في الاقتصاد العالمي الذي كان يسترشد بما يجري في لندن، ويستخدم الجنيه الإسترليني. وفي أسواق رأس المال الدولية، ظلت بريطانيا هي القوة المهيمنة الكاسحة. وفي عام 1914، كانت فرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة، وبلجيكا، وهولندا، وسويسرا وما بينهما من بلدان تمتلك 56 في المئة من استثمارات ما وراء البحار في العالم، بينما كان لبريطانيا **وحدها 44** في المئة[27]. وفي عام 1914، كان أسطول السفن البخارية البريطانية وحده يزيد بنسبة 12 في المئة على جميع السفن التجارية للدول الأوروبية مجتمعة.

والواقع أن دور بريطانيا المركزي كان قد تعزز آنذاك بتطور التعددية في العالم. وفي الوقت الذي كانت فيه الاقتصادات الجديدة الآخذة بالتصنيع تشتري المزيد من المنتجات الأولية من العالم الناقص النمو، فقد ترتب عليها عجز تراكمي جوهري في تجارتها مع العالم. وتولت بريطانيا وحدها إعادة التوازن التجاري في العالم عن طريق استيراد المزيد من البضائع المصنعة من منافسيها، وبصادراتها الصناعية إلى البلدان التابعة، ولكن، بصورة أساسية، عن طريق دخلها الهائل الخفي من كل من خدماتها التجارية الدولية (البنوك، التأمين... إلخ) والدخل المترتب لها، وهي الدائن الأعظم في العالم، جراء استثماراتها الأجنبية الهائلة. من هنا، فإن انحطاط

(27) Sidney Pollard, «Capital Exports 1870-1914: Harmful or Beneficial?» *Economic History Review*, vol.XXVIII (1985), p. 492.

بريطانيا الصناعي النسبي أسهم في تعزيز موقعها المالي وزاد في ثروتها كما إن مصالح الصناعة البريطانية، وتلك التي لمركز الـ «مدينة» المالي التي كانت متناغمة ومنسجمة حتى ذلك الحين، بدأت بالتضارب والوقوف وجهاً لوجه.

السمة الثالثة للاقتصاد العالمي هي الأكثر وضوحاً من الوهلة الأولى: الثورة التقنية. فهذا، كما نعلم جميعاً، هو العصر الذي أصبح فيه الهاتف، والتلغراف اللاسلكي، [الفونوغراف] والحاكي، والسينما، والسيارة، والطائرة، جزءاً من مناصرة الحياة الحديثة، بالإضافة إلى تطويع العلوم والتقانة الرفيعة باستحداث منتجات من نوع المنظِّفة الخوائية (1908) والدواء العلاجي الوحيد الشامل، الأسبرين (1899). وعلينا أن لا ننسى الآلة الأكثر نفعاً في تلك الفترة، والتي جرى الإقرار الفوري بمساهمتها في تحرير الحركة البشرية، ألا وهي الدراجة الهوائية المتواضعة. ومع ذلك، فإن علينا، قبل أن نهلل لهذه الطائفة من المبتكرات بوصفها «الثورة الصناعية الثانية»، أن لا ننسى أن هذا التقويم مرهون بالسياق التاريخي الذي برزت فيه - ذلك أن هذه المبتكرات الكبرى تمثل، بالنسبة إلى من عاصروها، تحديثاً للثورة الصناعية الأولى بإدخال تحسينات على التقانة المجربة في مجالي البخار والحديد: عن طريق استخدام الفولاذ والطوربينات. ومن الجهة التقنية، فإن الصناعات الثورية القائمة على استخدام الكهرباء، والكيمياء، ومحرك الاحتراق الداخلي بدأت تؤدي دوراً رئيساً، وبخاصة في الاقتصادات الدينامية الجديدة. وينبغي أن نتذكر أن فورد لم يبدأ بإنتاج السيارة من طراز «موديل تي» إلا عام 1907. ومع ذلك، فإننا إذا قصرنا حديثنا على أوروبا، فإن طول السكة الحديد التي مُدَّت بين عامي 1880 و1913 يقارب ما شيد من «عصر السكة الحديد» الأصلي بين عامي 1850 و1880. وفي غضون تلك الفترة ضاعفت فرنسا وألمانيا وسويسرا والسويد وهولندا من شبكة الخطوط لديها. وقد حققت الصناعة البريطانية نصرها

الأخير، وهو احتكار بريطانيا شبه الكامل لبناء السفن في الفترة بين عامي 1870 و1913، عن طريق استغلال الموارد التي ولدتها الثورة الصناعية الأولى. وحتى ذلك الحين كانت الثورة الصناعية الجديدة تعزيزاً للقديمة، لا بديلاً لها.

والسمة الرابعة كانت، كما رأينا، تحولاً مزدوجاً في بينة المشروع الرأسمالي وأسلوب عمله. فمن ناحية، كان هناك تركز لرأس المال، وتعاظم في الحجم جعل الكثيرين يميزون بين «المشروع التجاري» و«المشروع التجاري الكبير» (Grossindustrie, Grossbanken, grande industrie...)، وتراجع للسوق التنافسي الحر، وتطورات أخرى دفعت المراقبين عام 1900 أو نحوه إلى شحذ قريحتهم بحثاً عن توصيفات تفسر ما كان يبدو مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية (انظر الفصل القادم). ومن ناحية أخرى، كانت ثمة محاولات منظمة لترشيد الإنتاج وأساليب عمل المشروع التجاري بتطبيق «المنهج العلمي»، لا على التقانة فحسب، بل على التنظيم وإدارة الحسابات كذلك.

أما السمة الخامسة، فكانت التحول الخارج عن المألوف في السوق نحو البضائع الاستهلاكية: مع التغير الكمي والنوعي على السواء. ومع ازدياد عدد السكان، ومستوى التحضر والدخل الحقيقي، فإن السوق الجماهيرية التي اقتصرت حتى ذلك الحين على المواد الغذائية والكساد، أي على احتياجات الكفاف الأساسية، أخذت تهيمن على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية. وكان ذلك، في المدى البعيد، أكثر أهمية من النمو الملحوظ في ما تستهلكه الطبقات الأكثر ثراءً ويسراً، والتي لم تتغير كثيراً أنماط متطلباته. إن سيارة «فورد موديل تي» لا الـ «رولز ـ رويس» هي التي ثَوْرنت صناعة السيارات. وفي الوقت نفسه، ساعدت التقانة الثورية والإمبريالية على خلق سلسلة من البضائع والخدمات الجديدة للسوق

الجماهيري ـ ابتداء من أفران الغاز التي تكاثرت في بيوت الطبقة العاملة البريطانية في تلك الفترة، مروراً بالدراجة الهوائية والسينما، والموز المتواضع الذي لم يكن استهلاكه معروفاً من الناحية العملية قبل عام 1880. وكان من النتائج الواضحة لكل ذلك خلق وسائط الإعلام الجماهيرية، التي استحقت للمرة الأولى الاسم الذي أطلق عليها. وفي أوائل تسعينيات القرن بلغ توزيع إحدى الصحف البريطانية مليون نسخة للمرة الأولى، وإحدى الصحف الفرنسية مليوناً وتسعمئة ألف نسخة[28].

لم يكن ذلك كله ينطوي على تحول الإنتاج، عن طريق ما أصبح يعرف بـِ «الإنتاج» بالجملة فحسب، بل تعداه إلى التوزيع، بما فيه الشراء ديناً (عن طريق التقسيط أساساً). وهكذا بدأ بيع الشاي على هيئة حزم قياسية يعادل كل منها نصف باوند في بريطانيا عام 1884. ومن وراء ذلك، جمع كثيرون من أصحاب البقالات ثروات طائلة عبر التعامل مع الطبقات العاملة التي تقطن الأزقة في المدن الكبرى، ومنهم السير توماس لبتون الذي استطاع ببخته وأمواله أن يصادق الملك إدوارد الرابع، العاهل البريطاني الذائع الصيت المعروف بمنادمته لأصحاب الملايين المبذرين. وأخذت فروع لبتون بالانتشار من نقطة الصفر عام 1870 لتشمل 500 محل عام 1899[29].

وذلك ينسجم بطبيعة الحال والسمة السادسة التي ميزت اقتصاد عصر الإمبراطورية: وهي التوسع الواضح، بالمعنى المطلق والنسبي، للمكون الثالث في الاقتصاد في كل من القطاعين العام والخاص ـ وهو العمل في المكاتب، والمتاجر، والخدمات. ولنأخذ، على سبيل

---

(28) تمثلت هذه الصحف في *Le Petit Parisien*، و*Lloyd's Weekly*.

(29) Peter Mathias, *Retailing Revolution: A History of Multiple Retailing in the Food Trades Based upon the Allied Suppliers Group of Companies* ([London]: Longmans, [1967]).

المثال، حالة بريطانيا، وهي دولة كانت، في ذروة مجدها، تسيطر على الاقتصاد العالمي عبر أعمال مكتبة ضئيلة إلى درجة مضحكة: ففي عام 1871، كان ثمة 76,000 من موظفي القطاع العام و91,000 شخص آخرين يعملون في قطاع الخدمات التجارية، من أصل نحو تسعة ملايين ونصف المليون من السكان العاملين بصورة عامة. وبحلول عام 1881، كان هناك 390,000 من المستخدمين في المجال التجاري ـ وكلهم تقريباً من الرجال ـ مع أن العاملين في القطاع العام لم يكونوا يتجاوزون 120,000. ومع عام 1911، كان الميدان التجاري يستخدم ما يقرب من 900,000، تمثل النساء 17 في المئة منهم، وكانت الخدمة في القطاع العام قد تضاعفت ثلاث مرات. وكنسبة من السكان العاملين، تضاعفت العمالة في القطاع التجاري خمس مرات منذ عام 1851. وسندرس النتائج الاجتماعية لهذا التكاثر في الياقات البيضاء والأيدي العاملة البيضاء في موقع آخر.

أما سمة الاقتصاد الأخيرة التي سأتطرق إليها في هذا المقام، فهي التقارب المطرد والالتقاء بين السياسة والاقتصاد، أي تعاظم دور الحكومات والقطاع العام، أو ما كان دعاة النزعة الليبرالية، مثل المحامي أ. ف. دايسي (A. V. Dicey) يعتبرونه تقدماً خطيراً للتيار «الجمعي» على حساب المشروع التجاري الفردي الطوعي القديم المتميز بمضاء العزيمة. والواقع أن ذلك كان واحداً من أعراض تقهقر اقتصاد السوق الحر التنافسي الذي كان يشكل المثل الأعلى، إن لم يكن الواقع الفعلي إلى حد ما، لرأسمالية منتصف القرن التاسع عشر. وبعد عام 1875، تزايدت الشكوك، بصورة أو بأخرى، حول فعالية اقتصاد السوق المستقل الذي يصحح نفسه بنفسه، وحول «اليد الخفية» الشهيرة التي تحدث عنها آدم سميث، من دون مساعدة من الدولة أو السلطة العامة. لقد غدت تلك اليد ظاهرة في أكثر من ناحية.

من ناحية أخرى، وذلك ما سنلاحظه في ما بعد (الفصل السابع) فإن شيوع الديمقراطية السياسية كثيراً ما دفع الحكومات إلى أن تتبنى، وإن على مضض وامتعاض، سياسات تهدف إلى الإصلاح الاجتماعي وتحقيق الرفاهية، وكذلك سياسات ترمي إلى حماية المصالح الاقتصادية لمجموعات معينة من الناخبين، مثل السياسات الحمائية، وبفعالية أقل، الإجراءات الهادفة إلى الحد من التركز الاقتصادي، كما حدث في الولايات المتحدة وألمانيا. ومن جهة أخرى، خفت حدة المزاحمة السياسية بين الدول والمنافسة الاقتصادية بين جماعات المبادرين الاقتصاديين الوطنية، مما أسهم، كما سنرى، في تقوية ظاهرة الإمبريالية، وفي نشوب الحرب العالمية الأولى. كما إنها أدت كذلك إلى نمو صناعات معينة مثل صناعة الأسلحة التي كان للحكومات دور حاسم في تطويرها.

وربما كان الدور الاستراتيجي للقطاع العام حاسماً، غير أن وزنه الفعلي في الاقتصاد كان على شيء من التواضع. وعلى الرغم من كثرة الأمثلة التي تدل على عكس ذلك ـ مثل شراء الحكومة البريطانية لحصة في صناعة النفط في الشرق الأوسط، وسيطرتها على خطوط التلغراف اللاسلكية، ولكليهما أهمية عسكرية، فإن استعداد الحكومة الألمانية لتأميم جانب من صناعاتها، والأهم من ذلك، الحكومة الروسية الرامية بصورة منهجية للتصنيع منذ تسعينيات القرن التاسع عشر ـ فلا الحكومات ولا توجهات الرأي العام كانت تعتبر القطاع العام أكثر من مجرد إضافة تكميلية صغيرة للاقتصاد الخاص، حتى لو أخذت بالاعتبار التوسع الملموس في أوروبا في الإدارة العامة (المحلية أساساً) في مجال الخدمات والمرافق العامة. ولم يكن الاشتراكيون يؤمنون بتفوق القطاع الخاص، مع أنهم لم يولوا اهتماماً يذكر بمشكلات الاقتصاد المؤمم. وربما نظروا إلى مثل هذه المشروعات البلدية بوصفها «اشتراكية بلدية»، غير أن أكثر القائمين بها كانوا من ممثلي السلطة الذين لم تكن لديهم أي نيات أو

توجهات اشتراكية. والاقتصادات الحديثة التي تخضع، أساساً، للسيطرة والتنظيم والهيمنة من جانب الدولة إنما هي من منتجات الحرب العالمية الأولى. وفي الفترة بين عامي 1875 و1914، كان نصيب النفقات العامة في الناتج القومي المتسارع النمو في أكثر الدول الكبرى يميل إلى الانخفاض: ذلك على الرغم من الارتفاع الحاد في نفقات الاستعداد للحرب[30].

وتلك هي السبل التي تنامى فيها، وتحوّل، اقتصاد الدول «المتقدمة» في العالم. إلا أن ما أدهش معاصري تلك الفترة في العالم «المتقدم» والصناعي لم يكن ما طرأ على الاقتصاد من تحولات واضحة فحسب، بل كذلك كونهم يعيشون مرحلة تتسم بالازدهار. بل إن الطبقات الكادحة أفادت من هذا التوسع، وعلى الأقل لأن الاقتصاد الصناعي في الفترة الممتدة بين عامي 1875 و1914 كان يتطلب العمالة المكثفة، وبدا أنه لا حدود تقريباً لحاجته للعمالة غير المدربة أو العمل الذي يسهل تعلمه على الرجال والنساء الوافدين على المدن والصناعات، ومع ذلك، فإذا كان الاقتصاد يقدم فرص العمل، فإنه لم يسهم إلا بقدر متواضع هو أقل القليل من تخفيف الفقر الذي مافتئ الكادحون في أغلب مراحل التاريخ يعتبرونه قدرهم المقدور. وعندما تنظر الطبقات العاملة نظرة استرجاعية إلى الماضي المُؤسْطَر، فإن العقود التي سبقت عام 1914 لا تتجلى لهم عصراً ذهبياً، خلافاً للصورة التي تتبدى للأثرياء الأوروبيين، أو حتى للطبقة الوسطى الأكثر تواضعاً. وبالنسبة إلى هؤلاء، كان «الزمن الجميل» بالفعل هو الفردوس الذي كان مقدراً له أن يتهاوى بعد عام 1914. وبالنسبة إلى أصحاب الأعمال والحكومات بعد الحرب، كان عام 1913 هو النقطة المرجعية الدائمة التي يسترجعونها ويحلمون بالعودة

---

(30) وفقاً لتقديرات: J. A. Lesourd [et al.], *Nouvelle histoire économique I* (Paris: A. Colin, 1976), vol. 1: *Le XIXe siècle*, p. 247.

إليها من عالم المتاعب الذي تلاها، ومنذ السنوات المدلهمة العسيرة التي تلت الحرب، أصبحت اللحظات المزدهرة الخارجة عن المألوف التي سبقت الحرب تستعاد في الذاكرة بوصفها «الحالة السويّة» المعتادة المعهودة المشمسة التي ترنو إليها النفوس وتتوق. بيْد أن ذلك عبث لا طائل تحته. ذلك أن النزعات التي سادت الاقتصاد قبيل عام 1914، وأسبغت على هذه الفترة طابعها الذهبي بالنسبة إلى الطبقات الوسطى هي، كما نرى، التي دفعت أوروبا باتجاه الحرب، والثورة، والاضطراب، وحالت بينها وبين العودة إلى الفردوس المفقود.

الفصل الثالث

عصر الإمبراطورية

«إن الارتباك السياسي والتفاؤل الساذج هما، وحدهما، القادران على الحيلولة دون الإقرار بأن الجهود الحتمية للتوسع التجاري من جميع الدول المتمدينة التي تتحكم بها البورجوازية، بعد فترة انتقالية من المنافسة السلمية في ظاهرها، ستقترب من نقطة تكون فيها القوة وحدها هي التي ستقرر نصيب كل دولة من السيطرة على المعمورة. ومن ثم نطاق نشاط شعبها، وبخاصة قدرة عمالها على تحقيق الدخل».

ماكس فيبر، 1894(1)

يقول [إمبراطور ألمانيا]: «عندما تواجه أهل الصين، تذكّر أنك تمثل طليعة المسيحية» ويضيف «وعليك أن تطعن بحربتك كل من تواجهه من هؤلاء الكفار الكريهين». ويقول «دعه يفهم ما تعنيه حضارتنا الغربية... وإذا أتيح لك أن تستولي في طريقك على قطعة

(1) Wolfgang J. Mommsen, *Max Weber and German Politics, 1890-1920* (Chicago: University of Chicago Press, 1984), p. 77.

أرض، فإياك أن تسمح لفرنسي أو روسي بأن ينتزعها منك».

فلسفة السيد دولي، 1900[2]

I

كان من المرجح تماماً أن يتحول الاقتصاد العالمي الذي تحددت خطواته بفعل تطوره نفسه أو تطور نواته الرأسمالية إلى عالم يهيمن فيه «المتقدم» على «المتخلف»؛ أي، باختصار، إلى عالم إمبراطورية. غير أن من المفارقات أن الحقبة الممتدة بين عامي 1875 و1914 يمكن أن تسمى «عصر الإمبراطورية» لا لمجرد أنها ولدت نوعاً جديداً من الإمبريالية، بل كذلك بسبب أقدم عهداً بكثير. لقد كانت فترة في تاريخ العالم الحديث كان فيها عدد الحكام الذين يسمون أنفسهم رسمياً، أو أن الدبلوماسيين الغربيين يعتبرونهم مستحقين للقب «أباطرة» قد بلغ حدوده القصوى.

وفي أوروبا، كان بين من أسبغوا على أنفسهم هذا اللقب حكام ألمانيا، والنمسا، وروسيا، وتركيا، وكذلك بريطانيا (بصفتها سيدة الهند). وكان اثنان من هذه الألقاب (في ألمانيا وبريطانيا/ الهند) من مبتكرات سبعينيات القرن التاسع عشر. وكانت أكثر من تعويض عن اختفاء «الإمبراطورية الثانية» التي أقامها نابليون الثالث في فرنسا. أما خارج أوروبا، فإن حكام الصين، واليابان، وفارس، وبجريمة سخية من اللياقة الدبلوماسية الدولية، ربما أسبغ هذا اللقب في العادة على حكام إثيوبيا ومراكش، بينما بقي حتى عام 1889 إمبراطور أميركي واحد في البرازيل. ويمكن أن يضاف إلى القائمة واحد أو اثنان من «الأباطرة» المغمورين. وبحلول عام 1914، كان خمسة من هؤلاء قد

---

(2) Finaly Peter Dunne, *Mr. Dooley's Philosophy* (New York: R. H. Russell, 1900), pp. 93-94.

اختفوا. وحتى عام 1987، لم يبقَ ممن يحملون هذا اللقب الشرفي من الملوك الكبار غير حاكم اليابان الذي لا شأن له ولا وزن من الوجهة السياسية[3].

إذا نحينا هذه الملاحظات الطفيفة جانباً، سيتضح لنا أن تلك الفترة كانت تمثل نوعاً جديداً من الإمبراطوريات، هو النوع الكولونيالي الاستعماري. فالتفوق الاقتصادي والعسكري للدول الرأسمالية لم يكن قد واجه تحدياً جدياً، ولمدة طويلة من قبل. غير أنه لم تقم محاولة منهجية في الفترة الممتدة منذ نهاية القرن الثامن عشر والربع الأخير من التاسع عشر لترجمة هذا التفوق إلى غزوٍ رسمي، وضمّ وإرادة. وقد تم ذلك بين عامي 1880 و1914، وقُسِّم أكثر العالم خارج أوروبا إلى أراضٍ وضعت، بصورة رسمية أو غير رسمية، تحت السيطرة السياسيةً من جانب هذه الدولة أو تلك؛ وهي، على الأغلب: بريطانيا العظمى، فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وبلجيكا، والولايات المتحدة أو اليابان. وكان ضحايا هذه العملية إلى حد ما الإمبراطوريات الأوروبية قبل الصناعية القديمة الباقية، وهي إسبانيا والبرتغال ـ والأولى أكثر من الثانية، على الرغم من محاولاتها توسيع الأراضي التي تسيطر عليها في شمال غرب أفريقيا. ومع ذلك، فإن بقاء واستمرار المناطق الأفريقية الأساسية (أنغولا وموزامبيق) التي ظلت بعد زوال المستعمرات الإمبريالية الأخرى، كان يعود في الأساس إلى إخفاق منافسيها الحديثين في الاتفاق على الأسلوب الصحيح الذي يتقاسمون به هذه الأراضي في ما بينهم. ولم يكن ثمة منافسات مشابهة تحول دون انتقال ما تبقى من الإمبراطورية الإسبانية في الأميركيتين (كوبا وبورتوريكو) وفي

---

(3) يفضل سلطان مراكش/ [المغرب] لقب «ملك»، أما صغار السلاطين الذين مازالت عروشهم على قيد الحياة في العالم الإسلامي فيمكن أن يسمى الواحد منهم «ملك الملوك».

المحيط الهادي (الفليبين) إلى يد الولايات المتحدة عام 1898. وقد ظل أغلب الإمبراطوريات التقليدية الكبرى في آسيا مستقلاً اسميّاً، مع أن القوى الأوروبية اقتطعت «مناطق نفوذ» أو حتى ضمنت لنفسها إدارة تشمل هذه البقاع بأكملها (وذلك ما نصت عليه الاتفاقية الأنجلو ـ روسية حول بلاد فارس عام 1907). والواقع أن عجز هذه المناطق عسكرياً وسياسياً كان أمراً مفروغاً منه. وكان استقلالها مرهوناً إما بوصفها منطقة عازلة (كما في سيام ـ تايلاند الآن ـ التي شكلت حزاماً فاصلاً بين النطاقين البريطاني والفرنسي في جنوب شرق آسيا، أو أفغانستان التي شكلت حدوداً فاصلة بين بريطانيا وروسيا، أو بعجز القوى الإمبريالية المتنافسة عن الاتفاق على صيغة لتقاسمها في ما بينها، أو بضخامة حجمها ومساحتها. وكانت الدولة غير الأوروبية الوحيدة التي نجحت في مقاومة الغزو الكولونيالي الرسمي الذي حاول اجتياحها هي إثيوبيا عندما تصدت لإيطاليا، وهي الدولة الإمبريالية الأضعف.

قسمت في العالم، ولأغراض عملية، منطقتان رئيستان بالكامل: أفريقيا والمحيط الهادي. ولم تبق في منطقة المحيط الهادي على الإطلاق دولة واحدة مستقلة بعد أن تقاسمها برمتها البريطانيون، والفرنسيون، والألمان، والهولنديون، والأميركيون، وإلى حد بسيط، اليابانيون. وبحلول عام 1914، وباستثناء إثيوبيا، وجمهورية ليبيريا غير المهمة في غرب أفريقيا، وجانب من مراكش التي كانت حتى ذلك الحين تقاوم الغزو الكامل، كانت أفريقيا بأكملها تخضع للإمبراطوريات البريطانية، والفرنسية، والألمانية، والبلجيكية، والبرتغالية، وكذلك، على نحو ثانوي، الإسبانية. أما آسيا، فظلت كما رأينا منطقة مستقلة اسميّاً، مع أن الإمبراطوريات الأوروبية القديمة كانت قد طوقت وبسطت نفوذها على أقاليم واسعة فيها ـ مثل بريطانيا التي ضمّت بورما إلى إمبراطوريتها الهندية وأقامت أو عززت نطاق نفوذها في التيبت وبلاد فارس ومنطقة الخليج العربي،

وروسيا التي حققت مزيداً من التوسع في آسيا الوسطى (وبنجاح أقل) في المحيط الهادي وسيبيريا ومنشوريا، وهولندا التي أحكمت سيطرتها على المناطق النائية من إندونيسيا. وترتب على الغزو الفرنسي للهند الصينية قيام إمبراطوريتين جديدتين تقريباً. وقد بدأتا في عصر نابليون الثالث، وعند اقتطاع اليابان جانباً من الصين في كوريا وتايوان (1895)، وبصورة أقل جانباً من روسيا في وقت لاحق (1905). ولم يبق في العالم غير منطقة واحدة لم تَطلها عملية التقسيم تلك بصورة جوهرية، فالأميركيتان ظلتا عام 1914 على ما كانتا عليه عام 1875، أو، في هذه الناحية، في عشرينيات القرن التاسع عشر، أي مجموعة فريدة من الجمهوريات ذات السيادة باستثناء كندا، وجزر الكاريبي، وأجزاء من السواحل الكاريبية. وفي ما عدا الولايات المتحدة، قلما كانت أوضاع هذه الدول السياسية موضع إعجاب من جانب أي طرف غير البلدان المجاورة لها، فقد كان مفهوماً تماماً أنها، من الوجهة الاقتصادية، كانت تابعة للعالم النامي. غير أنه حتى الولايات المتحدة التي كانت تؤكد هيمنتها السياسية والعسكرية المتزايدة في تلك المنطقة، لم تبذل أي محاولة جدية لغزوها وإدارتها. فانتصرت عمليات الضم المباشر التي قامت بها على بورتوريكو (ولم يكن يسمح لكوبا بغير استقلال اسمي) وشريط شحيح بمحاذاة قناة بنما الجديدة التي كانت تشكل جزءاً من جمهورية صغيرة مستقلة اسميّاً اقتطعت من كولومبيا لهذا الغرض عبر ثورة محلية حدثت في الوقت المناسب. وفي أميركا اللاتينية، كانت السيطرة الاقتصادية وليّ الذراع سياسياً حسب الضرورة يُمارَسان على أرض الواقع من دون حاجة إلى غزو رسمي. وكانت الأميركيتان، بطبيعة الحال، الإقليم الرئيس الوحيد الذي لم يشهد منافسة جدية بين القوى الكبرى في العالم. ولم تكن لأي دولة أوروبية، عدا بريطانيا، ممتلكات غير بقايا متناثرة من الإمبراطورية الكولونيالية التي قامت (في جزر البحر الكاريبي أساساً) في القرن الثامن عشر، ولم

تكن لها أي أهمية اقتصادية أو غير ذلك. ولم ير البريطانيون أو غيرهم سبباً يدعوهم إلى استعداء الولايات المتحدة بتحدي مبدأ مونرو[4].

إن اقتسام حفنة من الدول للعالم، وذلك هو ما يعنيه عنوان هذا الكتاب، يمثل التعبير الصارخ عن انقسام العالم المطرد إلى قوي وضعيف، و«متقدم» و«متخلف»، وذلك ما استعرضناه في تحليلنا السابق. وكان هذا الانقسام جديداً كل الجدّة. ففي الفترة بين عامي 1876 و1915 كان ربع مساحة المعمورة قد وزع أو أعيد توزيعه كمستعمرات بين ست دول كبرى. وزادت بريطانيا مساحة مستعمراتها بنحو 4 ملايين ميل مربع، وفرنسا بنحو ثلاثة ملايين ونصف المليون، واتسعت المستعمرات الألمانية بنحو مليون، والبلجيكية والإيطالية بما يقرب من مليون ميل مربع لكل منهما. وغنمت الولايات المتحدة، من إسبانيا في المقام الأول، مئة ألف ميل مربع، واقتطعت اليابان قدراً مماثلاً من الصين، وروسيا، وكوريا. واتسعت مستعمرات البرتغال الأفريقية القديمة بنحو ثلاثمئة ألف ميل مربع؛ أما إسبانيا التي كانت قد خسرت جانباً من أراضيها (لصالح الولايات المتحدة)، فقد تمكنت من الاستيلاء على مساحات من الأراضي الصخرية في مراكش والصحراء الغربية. ومن الصعب قياس التوسع الإمبريالي الروسي لأن أغلبه تم على حساب الأراضي المجاورة، وكان استمراراً للتوسع الإقليمي الذي كان يمارسه القياصرة لعدة قرون؛ يضاف إلى ذلك، كما سنرى، أن روسيا خسرت بعض الأراضي لصالح اليابان. ومن بين الإمبراطوريات الاستعمارية

(4) أعرب هذا المبدأ الذي أُقر للمرة الأولى عام 1823، ثم أعادت الولايات المتحدة تأكيده والإفاضة فيه، عن موقف معاد لأي توسع استعماري أو تدخل سياسي من جانب الدول الأوروبية في نصف الكرة الغربي. وفسر ذلك في ما بعد ليعني أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يحق لها التدخل في أي بقعة من تلك البقاع. ومع تعاظم قوة الولايات المتحدة، أخذت الدول الأوروبية تنظر إلى مبدأ مونرو بجدية أكبر.

الكبرى، كانت هولندا هي الوحيدة التي أخفقت، أو رفضت، اغتنام أراض جديدة، باستثناء نشر سيطرتها الفعلية على الجزر الإندونيسية التي كانت «تمتلكها» رسمياً. أما في ما يتعلق بالدول الصغرى، فقد تولت السويد تصفية مستعمرتها الوحيدة الباقية، وهي إحدى جزر الهند الغربية. ببيعها إلى فرنسا، وكانت الدنمارك توشك على فعل الشيء نفسه ـ مع الإبقاء على إيسلندا وغرينلاندا مناطق تابعة لها.

بيد أن الأكثر إثارة ليس هو الأكثر أهمية بالضرورة، فعندما بدأ مراقبو المشهد العالمي في أواخر التسعينيات من ذلك القرن بتحليل ما كان يبدو طوراً جديداً في النمط العام للتنمية الوطنية والدولية، وهو الذي يختلف اختلافاً بيّناً عما كان عليه في عالم أواسط القرن وليبرالية التجارة الحرة والمنافسة الحرة، فإنهم رأوا في ظهور الإمبراطوريات الكولونيالية مجرد جانب واحد من هذه المرحلة. وقد حسب المراقبون التقليديون أنهم استثنوا، بصورة عامة، ملامح عصر جديد من التوسع الوطني الذي لم يعد من الممكن فصل، كما سبق وألمحنا، العناصر السياسية والاقتصادية بعضها عن بعض، وأخذت الدولة تؤدي فيه، على نحو مطرد، دوراً نشيطاً وحاسماً على الصعيدين المحلي والخارجي. أما المراقبون البدَعيون فقاموا بتحليله بوصفه، تحديداً، طوراً جديداً من التطور الرأسمالي تمخضت عنه نزعات كانوا قد تلمسوها في هذا التطور. والتحليل الأكثر نفاذاً لما غدا يسمى بعيد ذلك «الإمبريالية» فقد ورد في كتاب لينين الصغير الصادر عام 1916، وإن كان ذلك في الفصل السادس من فصوله العشرة، عندما تحدث عن «اقتسام الدول الكبرى للعالم»[5].

ومع ذلك، فإذا كانت الكولونيالية مجرد جانب واحد من التغير

---

(5) V. I. Lenin, «Imperialism the Latest of Capitalism,»
نشر أصلاً في أواسط عام 1917. وفي الطبعات اللاحقة (بعد وفاته)، استخدم مصطلح «أعلى» بدلاً من «آخِر».

العام في أوضاع العالم، فإنها كانت، ببساطة، هي الأكثر إثارة. لكنها مهدت لظهور تحليلات أوسع من ذلك، لأن مصطلح «الإمبريالية» كان من دون شك جزءاً من المفردات السياسية والصحفية خلال التسعينيات في سياق المناقشات حول الغزو الكولونيالي. وعلاوة على ذلك، فإنها اكتسبت آنذاك البعد الاقتصادي الذي ظل، مفهومياً، لصيقاً بها منذ ذلك الحين. من هنا، فإنه لا معنى على الإطلاق لاستخدام هذا المصطلح لوصف الأشكال القديمة للجبروت السياسي والعسكري. كان الأباطرة والإمبراطوريات قد تقدموا في السن، غير أن الإمبريالية كانت جديدة كل الجدة، وكانت هذه الكلمة (التي لم تتردد في كتابات كارل ماركس الذي توفي عام 1883) قد دخلت الحلبة السياسية في بريطانيا في سبعينيات القرن التاسع عشر، وكانت تعتبر بدعة لغوية في نهاية ذلك العقد. غير أنها شاعت وانتشرت في المجال العام بسرعة في التسعينيات. وبحلول عام 1900، عندما بدأ المفكرون يكتبون عنها الكتب، كانت، على حد تعبير أحدهم، وهو الليبرالي البريطاني ج. أ. هوبسون، «على كل شفة ولسان. . . وغدت تدل على أقوى حركة في سياسات العالم الغربي الراهنة»[6]. لقد كانت، باختصار، مصطلحاً مستحدثاً ابتكر لوصف ظاهرة مستجدة. وتكفي هذه الحقيقة الواضحة لتفنيد إحدى المقولات التي راجت خلال المناقشات الأيديولوجية المشحونة المتوترة حول «الإمبريالية»، وهي التي ترى أنها لم تكن ظاهرة جديدة، بل إنها ربما كانت مجرد بقايا من المرحلة قبل الرأسمالية. وفي جميع الأحوال، كان الاعتقاد السائد أنها أمر جديد، وجرت مناقشتها بوصفها أمراً مستجداً.

إن الحجج المطروحة حول هذا الموضوع الحساس تتسم بالانفعال، والكثافة، والارتباك إلى حد يستدعي أن تكون أولى

---

(6) J. A. Hobson, *Imperialism: A Study* (New York: J. Pott & Company, 1902), préface p. xxvii.

مهمات المؤرخ تفكيكها وعزل بعضها عن بعض لتتسنى معاينة هذه الظاهرة فعلياً بحد ذاتها. ذلك أن أغلب الحجج لم تدر عما حدث في العالم بين عامي 1875 و1914، بل عن الماركسية ـ وذلك موضوع من شأنه أن يستثير مشاعر جياشة؛ فتحليل الإمبريالية (الانتقادي إلى حدٍ عال)، كما ورد بالفعل في نسخة لينين، غدا محوراً مركزياً للماركسية الثورية في الحركات الشيوعية بعد عام 1917 وللحركات الثورية في «العالم الثالث». وما أضفى على المساجلات طابعاً مميزاً هو أن جانباً منها بدا وكأنه ينطوي على فائدة بسيطة أصيلة فيه، لأن أنصار الإمبريالية وأعداءها كانوا، منذ تسعينيات القرن التاسع عشر يتناحرون في ما بينهم. وقد بدأ هذا المصطلح يكتسب بالتدريج بُعداً تحقيرياً سيظل، على الأرجح، ملازماً له على الدوام. وخلافاً لـِ «الديمقراطية» التي يدعيها حتى أعداؤها لأنفسهم لأن لها دلالات إيجابية، فإن «الإمبريالية» كما هو شائع، أمر ينبغي أن يواجه بالرفض، وهي ممارسة لا يتعاطاها إلا الآخرون. وفي عام 1914، كان كثير من السياسيين يفخرون بإطلاقهم صفة الإمبرياليين على أنفسهم، غير أنهم غدوا أثراً بعد عين في غضون القرن العشرين.

إن محور التحليل اللينيني (الذي اعتمد، صراحة، على ما وصفه كُتّاب معاصرون شتى، من ماركسيين أو غير ماركسيين) كان ينطلق من أن الإمبريالية الجديدة كانت لها جذور اقتصادية في طور جديد محدد من الرأسمالية التي أدت، من جملة أمور أخرى، إلى «التقاسم الإقليمي للعالم بين الدول الرأسمالية العظمى» على هيئة منظومة رسمية أو غير رسمية من المستعمرات ومناطق النفوذ. وكانت المزاحمة بين هذه الدول الرأسمالية التي أدت إلى هذه القسمة، هي التي ولدت منها الحرب العالمية الأولى. ولا حاجة بنا إلى استعراض الآليات المحددة التي أفضت «الرأسمالية الاحتكارية» من خلالها إلى الكولونيالية ـ وتتباين الآراء حول هذه المسألة، حتى في أوساط

الماركسيين ـ أو على التوسع الأخير في هذا التحليل على هيئة «نظرية التبعية» الكاسحة في أواخر القرن العشرين. ويفترض الجميع هنا، بشكل أو بآخر، أن التوسع الاقتصادي الخارجي، واستغلال عالم ما وراء البحار كانا يمثلان ضرورة حاسمة للدول الرأسمالية.

لا يعنينا بصورة خاصة نقد هذه النظريات، كما إن ذلك لا أهمية له في هذا السياق. وما ينبغي الإشارة إليه، ببساطة، هو أن محللي الإمبريالية غير الماركسيين كانوا يميلون إلى طرح حجج يناقضون بها ما قاله الماركسيون، فانتهوا بذلك إلى تعمية المسألة. لقد جنحوا إلى إنكار أي صلة محددة بين إمبريالية أواخر القرن التاسع وخلال القرن العشرين من جهة، والرأسمالية من جهة أخرى عموماً، أو كما رأينا، بطور محدد منها كان، على ما يبدو، قد برز في أواخر القرن التاسع عشر. لقد أنكروا أن للإمبريالية أي جذور اقتصادية جدية، أو أنها عادت، اقتصادياً، بالنفع على الدول الإمبريالية، بل إنهم أنكروا أن استغلال المناطق المتخلفة كان، بأي معنى من المعاني، أمراً جوهرياً للرأسمالية، أو أنه ترك آثاراً سلبية على اقتصاديات المستعمرات. لقد رأى هؤلاء أن الإمبريالية لم تُفْضِ إلى مزاحمة مستعصية بين الدول الإمبريالية، ولم يكن لها أثر جدي على أصول الحرب العالمية الأولى. كما إنهم، برفضهم التفسيرات الاقتصادية، ركزوا على التفسيرات السيكولوجية، والأيديولوجية، والثقافية والسياسية، مع أنهم حرصوا في العادة على تحاشي مجالات السياسة الداخلية، لأن الماركسيين كذلك كانوا يميلون إلى تأكيد الفوائد التي تجنيها الطبقات الحاكمة المحلية من السياسات والدعايات الإمبريالية. وقد كانت الأخيرة، بين عدة أمور أخرى، تحاول التصدي للنفوذ المتعاظم للحركات العمالية الجماهيرية التي استهوت الطبقات العاملة. وكانت بعض هذه الهجمات المضادة تتسم بالقوة والفعالية، مع أن جانباً من الحجج المتبادلة بين الطرفين لم تكن تنسجم وتقضي الحال. والواقع أن

جانباً كبيراً من الأدبيات الرائدة المناهضة للإمبريالية يتسم بالهشاشة والوَهَن. غير أن من مساوئ هذه الأدبيات أنها لا تفسر بالفعل هذا التلاحم بين التطورات الاقتصادية، والسياسية، والوطنية، والدولية - وهو الترابط الذي كان، في نظر المعاصرين نحو عام 1900، صارخاً إلى حد دفعهم إلى وضع تفسير شامل له. كما إنه لا يفسر لماذا شعر المعاصرون أن «الإمبريالية» كانت آنئذٍ تطوراً جديداً ومركزياً من الوجهة التاريخية. وباختصار، فإن كثيراً من هذه الأدبيات يصل إلى درجة إنكار الحقائق التي كانت، ومازالت، واضحة كل الوضوح منذ ذلك الوقت.

إذا وضعنا اللينينية ومعاداة اللينينية جانباً، فإن أول ما ينبغي على المؤرخ أن يفعله هو الإقرار بالحقائق الواضحة التي لم يكن لأحد أن ينكرها في تسعينيات ذلك القرن ومفادها أن ثمة بعداً اقتصادياً لتقاسم المعمورة. ولا يعني إيضاح ذلك أن نعطي تفسيراً لكل شيء حول الإمبريالية في تلك الفترة. ذلك أن التطور الاقتصادي ليس ضرباً من التأويل الباطني لما يفكر به تمثال أصم هو التاريخ. وفي هذا السياق، لا يمكن على الإطلاق النظر، بصورة حصرية، حتى إلى رجل الأعمال الساعي إلى الربح في مناجم الذهب واللؤلؤ في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، بوصفه مجرد آلة لتفريخ المال. فهو لم يكن خلواً من النزعات السياسية، والعاطفية، والأيديولوجية، والوطنية، وحتى العنصرية، التي ارتبطت بصورة لا مراء فيها بالتوسع الإمبريالي. ومع ذلك، فإذا استطعنا أن نثبت أن ثمة ترابطاً بين اتجاهات التطور الاقتصادي في النواة الرأسمالية في العالم آنذاك من جهة، وتوسعها في الأطراف من جهة أخرى، فلن يكون من المعقول أن نحصر في هذا الإطار وحده تفسير دوافع الإمبريالية التي لا ترتبط ارتباطاً أصيلاً بحملات التغلغل والغزو التي شُنَّت على العالم الغربي. وحتى المواقف التي تبدو أنها تذهب هذا المذهب، بما فيها الحسابات الاستراتيجية للدول المتنافسة، فمن

الواجب تحليلها مع أخذ البعد الاقتصادي بالاعتبار. وحتى في هذه الآونة، فإنه لا يمكن مناقشة السياسات في الشرق الأوسط بصورة واقعية، على الرغم من تعذر تفسيرها على أسس سياسية فحسب، إلا إذا أُخِذَ النفط بالحسبان.

إن الحقيقة الأساسية التي نتبينها الآن، عند استعراضنا للمعالم البارزة لتاريخ القرن التاسع عشر، هي بروز اقتصاد عالمي مفرد تترامى أطرافه باطراد إلى أكثر زوايا المعمورة نأياً، وظهور شبكة متعاظمة الكثافة من المعاملات الاقتصادية، والاتصالات، وتحركات السلع، والنقود، والبشر، وهي تربط البلدان المتقدمة بعضها ببعض، مثلما تربطها بالعالم الناقص النمو (انظر: **عصر الثورة**، الفصل الثالث). وبغير ذلك، لم يكن ثمة سبب خاص يدعو الدول الأوروبية إلى إبداء أي اهتمام جدي بشؤون حوض الكونغو على سبيل المثال، أو تشارك في نزاعات دبلوماسية حول بعض الجزر المرجانية في المحيط الهادي. ولم تكن عولمة الاقتصاد هذه أمراً جديداً، مع أنها تسارعت على نحو ملموس في العقود الوسطى من القرن التاسع عشر. وقد واصلت التوسع، بين عامي 1875 و1914، وإن بصورة أقل حدة من الوجهة النسبية، ولكن بصورة أكثر ضخامة من ناحية الحجم والعدد. بل إن الصادرات الأوروبية تضاعفت أربع مرات بين عامي 1848 و1875، بينما لم تتضاعف غير مرتين منذ ذلك الحين حتى 1915. غير أن الشحن البحري التجاري في العالم ارتفع بين عامي 1840 و1870 من 10 ملايين طن إلى 16 مليوناً، بينما تضاعف مرتين خلال العقود الأربعة التالية، فيما توسعت شبكة الخطوط الحديدية مما يزيد قليلاً على 200,000 كيلومتر (1870) إلى ما يزيد على مليون كيلومتر قبيل الحرب العالمية الأولى.

لقد أفضى انتشار شبكة المواصلات إلى انجراف حتى بقاع العالم الأكثر تخلفاً وتهمّشاً إلى داخل الاقتصاد العالمي، وإلى خلق

اهتمام جديد بهذه المناطق النائية لدى مراكز الثروة والتنمية القديمة. والواقع أن كثيراً من هذه المناطق بدت من الوهلة الأولى، بعد أن تيسر الوصول إليها، كما لو كانت مجرد امتدادات محتملة للعالم المتقدم، كان رجال ونساء من أصول أوروبية قد استوطنوها وطوروها بعد أن اجتثوا أو طردوا منها سكانها الأصليين، مما أسفر عن قيام المدن، وبعدها، دون شك، حضارة صناعية: الولايات المتحدة الأميركية غربي المسيسبي، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وجنوب أفريقيا، والجزائر، والجزء المخروطي الجنوبي في أميركا الجنوبية. ولم تكن التوقعات، كما سنرى، في محلها. ومع ذلك، فإن هذه البقاع، على الرغم من بعدها، كانت تتميز عن المناطق الأخرى التي كانت في نظر المعاصرين غير جذابة، مناخياً، لاستيطان البيض. فقد كانت، على حد تعبير أحد كبار الإداريين الإمبرياليين آنذاك، «مناطق قد يفد إليها الأوروبي، بأعداد قليلة، ولكنه يحمل معه رأس ماله، وطاقته، ومعرفته بوسائل تنمية تجارة مربحة، والحصول على المنتجات الضرورية للاستخدام في مدنيته المتقدمة»[7].

غدت هذه المدنية الآن في أمسّ الحاجة إلى كل ما هو مستَجْلب وطريف. لقد اعتمد التطور التقني على مواد خام كانت، لأسباب تتعلق بالمناخ أو المخاطر الجيولوجية، حصراً أو بكميات وافرة لا توجد إلا في بقاع نائية. فآلة الاحتراق الداخلي، وهي الوليد الفريد لتلك الفترة، كانت تعتمد على النفط والمطاط. وكان النفط لا يزال يستخرج، في المقام الأول، من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا (وروسيا، وبعدها بكثير، رومانيا). وكانت حقول النفط في الشرق الأوسط محوراً للمجابهات الدبلوماسية المكثفة وصفقات

---

(7) Harry Johnston, *A History of Colonization of Africa by Alien Races* (Cambridge: [n. pb.], 1913; 1930), p. 445.

المنافع المتبادلة. وكان المطاط، حصرياً، منتجاً استوائياً، يستخلص عن طريق الاستغلال الهمجي لأهل البلاد الأصليين في الغابات المَطَرية في الكونغو والأمازون التي دارت حولها احتجاجات مبكرة ومبررة معادية للإمبريالية وجرت بعد ذلك زراعة المطاط في ماليزيا. وكان القصدير يأتي من آسيا وأميركا الجنوبية. وغدت المعادن غير الحديدية التي كانت غير ذات أهمية في الماضي عنصراً جوهرياً لصنع البكائل الفولاذية التي تتطلبها التقانة المتسارعة النمو. وكان بعضها متوفراً بكثرة في العالم النامي، ولاسيما في الولايات المتحدة، غير أن بعضها الآخر لم يكن كذلك. وكانت صناعة الكهربائيات والسيارات تتعطش لواحد من أقدم المعادن، وهو النحاس. وكانت احتياطاته الأساسية، ومنتجوه في ما بعد، في ما أصبح في أواخر القرن العشرين يسمى العالم الثالث: تشيلي، وبيرو، وزائير، وزامبيا. وبطبيعة الحال، كان ثمة طلب دائم لا يمكن إشباعه على المعادن الثمينة، تحولت معه جنوب أفريقيا في تلك الفترة إلى أكبر منتج للذهب في العالم، ناهيك بثروتها من الماس. وكانت المناجم هي التي أدت الدور الريادي في فتح أبواب العالم أمام الإمبريالية، وزاد من فعاليتها في ذلك أن الأرباح المتولدة منها كانت صارخة إلى حد يبرر بناء خطوط حديدية لنقل اللقيم إلى خارج المناجم.

بالإضافة إلى متطلبات التقانة الجديدة، فإن اتساع الاستهلاك الجماعي في البلدان الكبرى أدى إلى قيام أسواق للمواد الغذائية على نحو متسارع النمو؟ وقد غلبت عليها، من حيث الحجم، المواد الغذائية الأساسية المنتجة في الأقاليم المعتدلة، وهي الحبوب واللحوم التي كانت تُنتج بكلفة زهيدة وكميات ضخمة في عدد من أقاليم الاستيطان الأوروبي ـ في أميركا الشمالية والجنوبية، وروسيا، وأستراليا. غير أنها حولت السوق إلى المنتجات التي درجت العادة منذ زمن طويل على تسميتها (على الأقل باللغة الألمانية)، «بضائع

كولونيالية» تباع في محلات البقالة في الأقطار المتقدمة: السكر، والشاي، والكاكاو ومشتقاتها. ومع التقدم السريع في وسائل المواصلات وأساليب حفظ الأطعمة، غدت الفواكه الاستوائية وشبه الاستوائية أكثر وفرة، ومهدت لقيام ما أصبح يسمى «جمهورية الموز».

في تسعينيات القرن التاسع عشر، أصبح البريطاني يستهلك 5,6 رطل شاي، بعد أن كان هذا الرقم 1,5 رطل و3,26 رطل في الأربعينيات والستينيات على التوالي ـ غير أن ذلك كان يمثل استيراداً سنوياً في حدود 225 مليون رطل مقابل ما يقل عن 98 مليوناً في الستينيات، و40 مليوناً في الأربعينيات. وفيما كان البريطانيون يهجرون كميات القهوة الضئيلة التي كانوا يحتسونها ليملأوا أباريق الشاي الوافد من الهند وسيلان (سريلانكا)، كان الأميركيون والألمان يستوردون البن بكميات مذهلة، ومن أميركا اللاتينية بالدرجة الأولى. وفي أوائل القرن العشرين كانت العائلة الأميركية تستهلك رطلاً واحداً من الشاي كل أسبوع، وكانت شركة كويكر البريطانية المنتجة للمشروبات والشوكولاته، التي أسعدها الاقتصار على إنتاج المرطبات غير الكحولية، تستورد المواد الخام من غرب أفريقيا وأميركا الجنوبية. وأقام رجال الأعمال الحاذقون من أهالي بوسطن الذين أسسوا شركة الفواكه المتحدة عام 1885، بتأسيس إمبراطوريات خاصة لهم في جزر البحر الكاريبي لإمداد أميركا بالموز الذي لم يكن يؤبه له حتى ذلك الحين. وغدت الزيوت النباتية الأفريقية مَحَطَّ أنظار منتجي الصابون الذين استغلوا الأسواق التي تجلت فيها طاقات صناعة الإعلان التجاري الجديدة إلى أقصى الحدود. وأصبحت المزارع، والعِزَب، والإقطاعيات هي الركن الثاني للاقتصاد الإمبريالي. وكان التجار والممولون في المدن الكبرى هم الركن الثالث.

لم تغير هذه التطورات من شكل وطبيعة الدول المصنعة أو الآخذة بالتصنيع، مع أنها أنشأت فروعاً للشركات الكبرى التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمناطق معينة في العالم، مثل شركات البترول. غير أنها حوّلت بقية العالم، وجعلت منه تركيبة معقدة من الأراضي المستعمرة وشبه المستعمرة. وتطورت تلك، بدورها، بصورة مطردة، وتخصصت في إنتاج واحد أو اثنين من المنتجات للتصدير إلى السوق العالمي الذي غدت تعتمد على تقلباته اعتماداً كلياً. وأصبحت ماليزيا، بصورة متزايدة، تَعْني المطاط والقصدير، والبرازيل القهوة، والتشيلي النترات، وأوروغواي اللحوم، وكوبا السكر والسيجار. والواقع أنه، باستثناء الولايات المتحدة، فإن المستعمرات التي استوطنها البيض قد فشلت في التصنيع (في تلك المرحلة) لأنها قد وجدت نفسها حبيسة في قفص التخصص الدولي ذاك. وكان بوسعها أن تحقق ازدهاراً باهراً، حتى بالمقاييس الأوروبية، خصوصاً عندما يكون ساكنوها المهاجرون أحراراً، ونشيطين، على العموم، ويتمتعون بالنفوذ السياسي في المجالس المنتجة التي كانت النزعة الديمقراطية الراديكالية فيها عظيمة السطوة، مع أنها قصّرت، في العادة، عن أخذ أهل البلاد الأصليين بالاعتبار[8] ولو فكر أحد الأوروبيين في عصر الإمبراطورية بالهجرة، فربما كان من الأفضل له أن ينتقل إلى أستراليا، أو نيوزيلندا، أو الأرجنتين، أو الأوروغواي دون أي بلاد أخرى، بما فيها الولايات المتحدة. فقد نشأت في هذه البلدان أحزاب، بل برزت حكومات ديمقراطية راديكالية وأنظمة طموحة للرفاهة العامة والضمان الاجتماعي (نيوزيلندا، والأوروغواي) قبل ظهورها في الدول الأوروبية بوقت طويل. غير أنها فعلت ذلك استكمالاً لمتطلبات الاقتصاد الصناعي (أي البريطاني

(8) الواقع أن الديمقراطيات البيضاء قد استثنتهم كذلك وحرمتهم من المكاسب التي حققها ذوو البشرة البيضاء، أو أنها رفضت اعتبارهم بشراً كاملين.

في المقام الأول)، وبالتالي، فإن هذه البلدان ـ أو بالأحرى المصالح الملتزمة بتصدير المنتجات الأولية ـ تستفيد من التصنيع. ولا يعني ذلك في جميع الأحوال أن أصحاب الأعمال التجارية في المدن الكبرى كانوا سيرحبون بتصنيع تلك البلدان. وبصرف النظر عن الشعارات الخطابية الرسمية، فإن وظيفة المستعمرات والتوابع غير الرسمية تنحصر في مساندة الاقتصاديات المحورية لا التنافس معها.

غير أن المناطق التابعة التي لم ترتبط بما كان يسمى «رأسمالية المستوطنين» (البيضاء) لم تحقق مثل هذا النجاح. فقد كانت مصالحها الاقتصادية تقوم على الجمع بين الموارد والعمالة التي كانت، بحكم اعتمادها على أهل البلاد «الأصليين» زهيدة الكلفة ومن الممكن إرغامها على القبول بذلك. ومع ذلك، فإن حفنة من ملاك الأراضي التجار والكومبرادوريين الوسطاء أفادت من فترة التوسع المطولة غير القانونية لتصدير السلع الرئيسة من مناطقهم. ولم تتخلل العثرات تلك الفترة إلا في الأزمات القصيرة الأجل، والحادة أحياناً (كما حدث في الأرجنتين عام 1890)، والناجمة عن تقلبات الدورة التجارية، والمضاربات المفرطة، والحرب والسلام. وعلى الرغم من أن الحرب العالمية الأولى قد عطلت جانباً من أسواق المنتجين في التوابع، فإنهم ظلوا بمنأى عن آثارها. ذلك أن عصر الإمبراطورية، الذي ابتدأ في أواخر القرن التاسع عشر، امتد في نظرهم، حتى الكساد العظيم بين عامي 1929 و1933. وفي الوقت نفسه، أخذت تلك البلدان في غضون هذه الفترة عرضة لمخاطر متزايدة، لأن إيراداتها غدت، بصورة مطردة، مرهونة بأسعار القهوة (التي كانت عام 1914 تمثل 58 في المئة و53 في المئة من قيمة صادرات البرازيل وكولومبيا على التوالي)، وبأسعار المطاط، أو القصدير، أو الكاكاو، أو اللحوم أو الصوف. إلا أن هذه المخاطر، حتى الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية خلال الكساد عام 1929، لم تكن ذات أهمية كبيرة بالمقارنة مع توسع الصادرات

والتسهيلات الائتمانية غير المحدودة ظاهرياً. وعلى العكس من ذلك كانت الأوضاع التجارية حتى عام 1914، كما رأينا، تسير على ما يبدو لصالح المنتجين الرئيسين.

غير أن تعاظم الأهمية الاقتصادية لهذه المناطق بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي لا يفسر السبب الذي أدى، من جملة أسباب أخرى، إلى دفع الدول الصناعية الرئيسة إلى تقسيم المعمورة إلى مستعمرات ومناطق نفوذ. لقد طرحت التحليلات المعادية للإمبريالية أسباباً شتى لتفسير ذلك. غير أن السبب الأكثر شيوعاً بينها يركز على الضغوط التي يفرضها رأس المال لتحقيق استثمارات أكثر ربحاً ما يمكن تأمينه في الوطن الأم، لأنه مأمون ولا يتعرض للمزاحمة من جانب رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا التفسير هو الأقل قدرة على الإقناع. وحيث إن الصادرات البريطانية توسعت توسعاً بالغاً جداً في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وأن الدخل المترتب على مثل ذلك الاستثمار قد أصبح عنصراً جوهرياً في ميزان المدفوعات البريطاني، فقد كان من الطبيعي ربط «الإمبريالية الجديدة» بالصادرات الرأسمالية، على نحو ما فعل ج. أ. هوبسون. ولا شك أنه لم يذهب من هذا التدفق الهائل إلى إمبراطوريات المستعمرات الجديدة إلا أقل القليل: فقد ذهبت أغلبية الاستثمارات البريطانية الخارجية إلى مستعمرات المستوطنين البيض القديمة على العموم والمتسارعة النمو التي سرعان ما تم الاعتراف بها بوصفها بلداناً مستقلة تقريباً «ذات سيادة» (كندا، أستراليا، نيوزيلندا، جنوب أفريقيا)، وما يمكن تسميته بلداناً «شرفية» مثل الأرجنتين والأوروغواي، ناهيك بالولايات المتحدة الأميركية. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ الجزء الأعم الأغلب من هذه الاستثمارات (73 في المئة عام 1913) شكل قروض عامة للسكة الحديد والمرافق العامة التي كانت تُدّر بالتأكيد رِيْعاً أفضل مما يحققه الاستثمار في ديون الحكومة البريطانية ـ بمعدل 5 في المئة مقابل 3 في المئة ـ ولكنها، بالتأكيد كذلك، أقل جاذبية من أرباح

رأس المال الصناعي في الموطن الأصلي، باستثناء الصيارفة الذين ينظمونها من دون شك. وكان يفترض فيها أن تكون استثمارات مأمونة الربح، لا عالية المردود. ولا يعني كل ذلك أنه لم يجرِ ضم المستعمرات لأن بعض المستثمرين لم يكونوا يتوقعون الأرباح الفاحشة، أو أنهم كانوا يحاولون حماية الاستثمارات التي قاموا بها بالفعل. فأياً كانت الأيديولوجية، فإن الباعث على حرب البُوير كان الذهب في كل الحالات.

ويمثل البحث عن الأسواق الحافز العام الأكثر إقناعاً للتوسع الكولونيالي. وليس من المهم أن هذه المساعي لم تكلل غالباً بالنجاح. فقد شاع، على نطاق واسع، الاعتقاد أنه يمكن تذليل مشكلة «الإنتاج المفرط» خلال الكساد الكبير باللجوء إلى التصدير المكثف للمنتجات. ومن الطبيعي أن أصحاب الأعمال الذين نزعوا إلى سد الفراغات على خارطة العالم بأعداد ضخمة من الزبائن المحتملين، توجهوا بأنظارهم إلى مناطق غير مُستغَلّة حتى ذلك الحين: وكانت الصين واحدة من البقاع التي ألهبت خيال البائعين ـ ترى، كيف سيكون الحال لو أن كل واحد من هؤلاء الثلاثمئة مليون نسمة اشترى مسماراً واحداً من التنك؟ ـ وكانت أفريقيا، القارة المجهولة، إحدى المناطق الأخرى. وقد هبّت غرف التجارة في المدن البريطانية في أوائل سنيّ الكساد في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر واستشاطت غضباً لمجرد التفكير بأن المفاوضات الدبلوماسية قد تحرم التجار البريطانيين من الوصول إلى حوض الكونغو الذي كان يُظن أن احتمالات البيع فيه لا حدود لها، وبخاصة أن التعمير كان قد بدأ فيه على قدم وساق كمشروع وافر الربح لرجل الأعمال المتوج، الملك ليوبولد الثاني عاهل بلجيكا[9].

---

(9) William G. Hynes, *The Economics of Empire: Britain, Africa, and the New Imperialism, 1870-95* (London: Longman, 1979), passim.

(والواقع أن أسلوبه المفضل للاستغلال عن طريق العمالة المسخّرة لم يكن قد رسم من أجل تشجيع المشتريات من جانب الأفراد، حتى وإن لم تقلل أعداد الزبائن بالفعل عن طريق التعذيب والمذابح).

لكن جوهر المشكلة في الوضع الاقتصادي العالمي هو أن عدداً من الاقتصاديات المتقدمة شعر، في وقت واحد، بالحاجة إلى أسواق جديدة. فإذا كانت على قدر كاف من القوة، فإن الخيار المثالي بالنسبة إليها كان سياسة «الباب المفتوح» على أسواق العالم الناقص النمو؛ أما إذا لم تكن كذلك، فإنها كانت تطمح إلى أن تستحوذ لنفسها على أراضٍ تؤمن، بحكم التملك، للتجارة الوطنية موقعاً احتكارياً أو فائدة أساسية على الأقل. وكان تقسيم بقاع العالم غير المحملة بعد هو النتيجة المنطقية. وكان ذلك، بمعنى من المعاني، امتداداً للنزعة الحمائية التي ترسّخت في كل مكان تقريباً بعد عام 1879 (انظر الفصل السابق). «إذا لم تكن حِمائياً مثابراً»، على حد تعبير رئيس الوزراء البريطاني مخاطباً السفير الفرنسي عام 1897، «فإنك لن تجدنا حريصين كل الحرص على ضم الأراضي»[10] وفي هذه الناحية، كانت «الإمبريالية الجديدة» من الآثار الجانبية الطبيعية لاقتصاد دولي يقوم على مزاحمة بين عدة اقتصاديات صناعية متنافسة زادت من حدتها الضغوط الاقتصادية في ثمانينيات القرن التاسع عشر. ولا يعني ذلك أنه كان متوقعاً من أي مستعمرة أن تتحول إلى منجم ذهب (إلدورادو) من تلقاء نفسها كما حدث في جنوب أفريقيا التي أصبحت المنتج الأكبر للذهب في العالم. فقد تصبح المستعمرات، ببساطة، إلى قواعد مناسبة أو نقاط انطلاق للتغلغل الاقتصادي الإقليمي. وتجلى ذلك بوضوح في الموقف الذي

(10) ورد في: D. C. M. Platt, *Finance, Trade, and Politics in British Foreign Policy 1815-1914* (Oxford; London: Clarendon P., 1968), pp. 365-366.

أعلنه أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية في أواخر القرن، عندما اقتدت الولايات المتحدة بما كان شائعاً على الصعيد الدولي فشرعت لبعض الوقت في إقامة إمبراطوريتها الكولونيالية الخاصة.

عند هذه النقطة، يغدو من العسير الفصل بين الدوافع الاقتصادية للاستحواذ على أراضي المستعمرات من جهة، والنشاط السياسي اللازم لتحقيق هذه الغاية. ذلك أن النزعة الحمائية، مهما كان نوعها، هي تحرك اقتصادي يعززه الإجراء السياسي. وقد تجلى الدافع الاستراتيجي القوي في أجلى صوره في بريطانيا التي كانت قد أقامت مستعمراتها منذ أمد بعيد في مواقع حساسة تسيطر على سبل الوصول إلى مناطق في البر والبحر اعتبرت حيوية لحماية مصالح بريطانيا التجارية والبحرية المنتشرة في جميع أنحاء المعمورة، أو أنها، مع ظهور السفن البخارية، اعتبرت محطات ضرورية لإمداد البواخر بالفحم. (وكانت مالطة وجبل طارق من الأمثلة القديمة على النوع الأول، وتحولت برمودا وعدن إلى نموذجين مفيدين للنوع الثاني. وكانت هناك كذلك دلالة رمزية أو حقيقية للصوص الذين كانوا ينالون نصيبهم المناسب من الغنيمة. وعندما بدأت القوى المتنافسة في تقاسم أراضي أفريقيا وأقيانيا، حرصت كل منها كل الحرص بالطبع على أن لا تنال القوى الأخرى حصة أكبر مما نالته، (أو قطعة جذابة بصورة خاصة أفضل من نصيبها). وحالما ترتبط مكانة الدولة الكبرى برفع علمها فوق أحد السواحل الموشحة بالنخيل (أو، على الأرجح، فوق أرض تغطيها الشجيرات الجافة)، حتى يغدو تملك هذه المستعمرة، بحد ذاته، رمزاً من رموز المكانة التي يشار لها بالبنان، بصرف النظر عن قيمتها. وفي عام 1900 أو نحوه، أحست حتى الولايات المتحدة، التي لم يحدث، قبل ذلك وبعده، أن ارتبطت بها مستعمرات، أن تحذو حذو القوى الأخرى. وتميزت ألمانيا غضباً لأن حصة دولة قوية وديناميكية مثلها كانت أقل بكثير من نصيب بريطانيا وفرنسا، على الرغم من تواضع الأهمية الاقتصادية والموقع الاستراتيجي للمستعمرات

الألمانية. وأصرت إيطاليا على بسط سيطرتها على مساحات واسعة غير جذابة من الصحارى والجبال الأفريقية لتعزيز مكانتها كقوة عظمى؛ غير أن هذه المكانة تدنت كثيراً من دون شك جراء إخفاقها في غزو إثيوبيا عام 1896.

وإذا كانت القوى الكبرى هي الدول التي تستحوذ على المستعمرات، فإن القوى الصغرى، كما يقال، لم يكن لها «الحق» في ذلك. فقد خسرت إسبانيا أكثر ما كان قد بقي لها من إمبراطوريتها الاستعمارية نتيجة للحرب الإسبانية ـ الأميركية عام 1898. ودارت، كما رأينا، مداولات جدية حول خطط لتقسيم إمبراطورية البرتغال الأفريقية بين الاستعماريين الجدد. واحتفظ الهولنديون وحدهم، وبصمت، بمستعمراتهم الغنية القديمة (وفي جنوب شرق آسيا أساساً)، وسُمح لملك البلجيكيين، كما رأينا أيضاً، أن يستأثر بالمقاطعات الخاضعة لسلطاته في أفريقيا، شريطة أن يأذن للجميع بالوصول إليها، لأن أي دولة كبرى لم تكن لتعطي لقوة أخرى نصيباً في حوض نهر الكونغو الكبير. وينبغي علينا، بالطبع، أن نضيف أن ثمة شرائح واسعة في آسيا والأميركتين استحال فيها، لأسباب سياسية، إبرام شراكات واسعة بين الدول الأوروبية. وفي الأميركتين، جمدت أوضاع ما تبقى من المستعمرات الأوروبية بفعل «مبدأ مونرو»: الولايات المتحدة هي وحدها التي تملك حق التصرف. وفي أغلب أرجاء آسيا، كان الصراع يدور حول مناطق النفوذ بين دول مستقلة اسمياً، وفي مقدمتها الصين، وبلاد فارس، والإمبراطورية العثمانية. وتستثنى من ذلك روسيا واليابان ـ حيث نجحت الأولى في توسيع رقعتها في أواسط آسيا، لكنها أخفقت في اقتطاع شريحة من شمال الصين. أما الثانية، فقد ضمت إليها كوريا وفورموزا (تايوان) في أعقاب حربها مع الصين في 1894/ 1895. وهكذا، فإن المناطق الرئيسة للتنافس على انتهاب الأرض كانت، في واقع الأمر، في أفريقيا وأوقيانيا.

من هنا، استهوت بعض المؤرخين التفسيرات الاستراتيجية أساساً، فحاولوا تفسير التوسع البريطاني في أفريقيا على أساس الحاجة لحماية الطرق البحرية والمسالك البرية إلى الهند من أي مخاطر محتملة. ومن المهم جداً أن نتذكر أن الهند كانت، على الصعيد العالمي، هي بؤرة الاستراتيجية البريطانية، وأن هذه الاستراتيجية لم تستلزم فقط السيطرة على الطرق البحرية القصيرة المؤدية إلى شبه القارة الهندية (مصر، الشرق الأوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية)، والهيمنة أيضاً على الطرق البحرية الطويلة (رأس الرجاء الصالح وسنغافورة)، بل الاستحواذ كذلك على المحيط الهندي بأكمله، بما في ذلك، القطاعات المهمة من الساحل الأفريقي والمناطق البرية الداخلية المحاذية له. وكانت الحكومات البريطانية تدرك ذلك تمام الإدراك. والواقع أن تفكك السلطة المحلية في المناطق الضرورية لهذا الغرض ـ في مصر (بما فيها السودان) ـ قد دفع البريطانيين إلى تأسيس حضور سياسي مباشر أكبر بكثير مما كان مقصوداً في الأصل، بل وصل الأمر إلى فرض الحكم الفعلي المباشر. غير أن هذه الحجج لا تفند التحليل الاقتصادي للإمبريالية. وهي، من ناحية، تقلل من دور الحافز الاقتصادي المباشر للاستيلاء على بعض الأراضي الأفريقية التي كانت أفريقيا الجنوبية أوضحها للعيان. وفي جميع الحالات، كانت الوصفة لغرب أفريقيا والكونغو اقتصادية في جوهرها. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الحجج تغفل أن الهند كانت «الجوهرة الأبدع في التاج الإمبراطوري» ومحور التفكير البريطاني العالمي لأنها كانت، بالتحديد، ذات أهمية عظمى للاقتصاد البريطاني. وكانت تلك الأهمية آنذاك أعظم منها في أي وقت مضى، لأن ما يقرب من 60 في المئة من صادرات القطن البريطانية تتجه إلى الهند والشرق الأقصى الذي كانت الهند هي مفتاحه الرئيس ـ ويصلها وحدها بين 40 و45 في المئة من تلك

الصادرات. وكان ميزان المدفوعات البريطاني يعتمد على فائض الدفعات المالية التي تقدمها الهند. ومن ناحية ثالثة، فإن تصدّع البنى المحلية بفعل التغلغل الاقتصادي هو الذي تسبب في تفكك الحكومات المحلية الأصلية الذي انطوى أحياناً على تأسيس الحكم الأوروبي في مناطق لم يكن الأوروبيون في الماضي يأبهون لإدارتها. وأخيراً، فإن أي محاولة للبرهنة على أن التطورات الداخلية في الرأسمالية الغربية في ثمانينيات القرن التاسع عشر هي التي تفسر إعادة تقسيم أراضي المعمورة ستبوء بالفشل. ذلك أن الرأسمالية العالمية في تلك الفترة كانت تختلف اختلافاً واضحاً عما كانت عليه في ستينيات ذلك القرن. وقد غدت الآن تتكون من العديد من «الاقتصادات الوطنية» المتنافسة التي «تحمي» أنفُسها بعضها ضد بعض. وباختصار، فإنه لا يمكن الفصل بين السياسة والاقتصاد في المجتمع الرأسمالي، مثلما لا يمكن الفصل بين الدين والمجتمع في مجتمع إسلامي. والواقع أن محاولة اصطناع تفسير خال تماماً من العنصر الاقتصادي لنشوء «الإمبريالية الجديدة» تفتقر إلى الواقعية. شأنها شأن التفسيرات غير الاقتصادية لتفسير بروز أحزاب الطبقة العاملة.

لقد ترك ظهور الحركات العمالية، بل السياسات الديمقراطية عموماً (كما يبين الفصل اللاحق) آثاراً متميزة على ظهور «الإمبريالية الجديدة». وحتى قبل أن يلاحظ الاستعماري الإمبريالي الكبير سيسيل رودس عام 1895 أنه إذا أراد المرء تجنب الحرب الأهلية، فإن على المرء أن يكون استعمارياً[11] فإن أكثر المراقبين كانوا على

---

(11) Max Beer, «Der neue englische Imperialismus,» *Neue Zeit,* vol. xvi (1898), p. 304,

وبصورة أشمل: Bernard Semmel, *Imperialism and Social Reform; English Social-Imperial Thought, 1895 -1914* (London: & Unwin, [1960]).

وعي بما يسمى «الإمبريالية الاجتماعية»، أي، بعبارة أخرى، محاولة استخدام التوسع الاستعماري للتخفيف من مشاعر السخط المحلية عن طريق التحسينات الاقتصادية أو الإصلاحات الاجتماعية أو أساليب أخرى. ولا شك على الإطلاق في أن السياسيين كانوا يدركون كل الإدراك المنافع المحتملة للإمبريالية. وفي بعض الحالات - وبخاصة في ألمانيا - فُسِّر ظهور الإمبريالية أساساً بإرجاعها إلى «أولوية السياسات المحلية». وربما كان التصور الأقل أهمية هو نسخة سيسيل رودس عن الإمبريالية الاجتماعية التي تركز في المقام الأول على المنافع التي ستجلبها الإمبراطورية، على نحو مباشر أو غير مباشر للجماهير المستاءة. وليس ثمة دليل مقنع على أن الغزو الكولونيالي، بحد ذاته، قد خلف آثاراً ملموسة على مستوى العمالة أو الدخل الحقيقي لأكثر العمال في حواضر الدول الكبرى[12] كما إن فكرة الهجرة إلى المستعمرات، بوصفها صمام أمان للدول المكتظة بالسكان، لم تكن أكثر من وهم ديموغرافي. (وفي واقع الأمر، كان من السهولة بمكان أن يجد المهاجرون مكاناً يتوجهون إليه في الفترة الواقعة بين عامي 1880 و1914، ولم تكن هناك غير أقلية ضئيلة من المهاجرين الذين ارتحلوا - أو رغبوا في الارتحال - إلى مستعمرات سبقهم إليها غيرهم).

والأمر الأكثر أهمية هو الممارسة المعروفة التي تُعلّل الناخبين بالعَظَمة بدلاً من الإصلاحات الباهظة الكلفة: وهل ثمة ما هو أكثر عظمةً من غزو بقاع غريبة وشعوب داكنة البشرة، وبخاصة ما كان

(12) قد تكون الإمبراطورية مفيدة في بعض الحالات الفردية. وقد ترك عمال المناجم في كورنويل مناجم القصدير وهاجروا، بصورة جماعية، إلى حقول الذهب في جنوب أفريقيا، حيث كسبوا أموالاً طائلة ولكنهم ماتوا بصورة مبكرة بفعل الأمراض الرئوية المعتادة. أما أصحاب مناجم القصدير في كورنويل، فقد اختاروا السبيل الأقل خطراً على حياتهم، فاشتروا مناجم القصدير الجديدة في الملايو.

يمكن الاستيلاء عليه منها بكلفة زهيدة في العادة؟ وبصورة أعم، فإن الإمبريالية شجعت الجماهير، ولاسيّما الفئات التي تضمر مشاعر السخط، على أن تتماهى مع الدول والأمة الإمبراطورية، وتسبغ بالتالي طابع التسويغ والشرعية على النظام الاجتماعي والسياسي الذي تمثله الدولة. وفي مرحلة اتسمت بالنشاط السياسي الجماهيري (انظر الفصل التالي)، غدت حتى أنظمة الحكم القديمة نفسها بحاجة إلى شرعية جديدة. بل إن معاصري تلك الفترة كانوا واضحين كل الوضوح حول هذا الأمر. وقد انهال المديح على احتفالات التتويج في بريطانيا عام 1902 بعد وضعها في إهاب جديد، لأنها صُمِّمت بحيث تعبر عن «الإقرار، عبر الديمقراطية الحرة، والعرش الوراثي، **برمز** هيمنة شعبها على مختلف بقاع العالم»[13]، (التأكيد من جانبي). وباختصار، فإن الإمبراطورية غدت هي اللّحمة الأيديولوجية المطابقة لمقتضى الحال.

وليس من الواضح مدى تأثير هذا التنويع المحدد على الشعارات المرفوعة باسم الانتماء الوطني، وبخاصة في البلدان التي اكتسبت فيها الليبرالية واليسار الأكثر راديكاليةً زخماً قوياً معادياً للإمبريالية، وللنزعات العسكرية والكولونيالية، وبصورة عامة، للتقاليد الأرستقراطية. ولا مراء في أن الإمبريالية استقبلت بحفاوة بالغة في عدة بلدان من جانب الطبقة المتوسطة وشرائح الياقات البيض الجديدة التي كانت هويتها الاجتماعية تعتمد إلى حد بعيد على زعمها بأنها هي الوسيلة المصطفاة للروح الوطنية (انظر الفصل الثامن لاحقاً). وليس ثمة من دليل على وجود حماس تلقائي لدى العمال إزاء الغزو الكولونيالي، ناهيك بالحروب، بل إنهم لم يولوا

(13) John Edward Courtenay Bodley, *The Coronation of Edward the Seventh: A Chapter of European and Imperial History* (London: Methuen & Co., 1903), pp. 153 and 201.

اهتماماً كبيراً بالمستعمرات (باستثناء مستوطنات البيض). والمحاولات الرامية إلى مأسسة مشاعر الاعتزاز بالإمبريالية، مثل تنظيم «يوم الإمبراطورية» في بريطانيا (1902)، اعتمدت، إلى حد بعيد، على نجاحها في تجييش الجمهور الأسير المتمثل في تلاميذ المدارس. وسنتناول في وقت لاحق جاذبية شعارات الانتماء الوطني بصورة أكثر شمولاً).

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن من المستحيل الإنكار بأن فكرة التفوق، بل الهيمنة، على عالم البشرة الداكنة في مناطق نائية كانت، في الدول الاستعمارية، ذات جاذبية حقيقية، وأفادت، من ثم، السياسات الإمبريالية. وفي المعارض الدولية الكبرى (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الثاني)، استعرضت المدنية البورجوازية أمجادها في الانتصارات الثلاثية التي حققتها في مجالات العلوم، والتقانة، والإنتاج الصناعي. ومع نهاية القرن، تضاعفت أعداد «السُّرادقات الكولونيالية» التي لم تكن معروفة حتى ذلك الحين، في تلك المعارض: فقد أضيفت ثماني عشرة منها إلى برج إيفل عام 1889، واجتذبت أربع عشرة منها السياح في باريس عام 1900[14]. ولا شك أنه قد جرى التخطيط لهذه العروض علناً، غير أنها نجحت، مثلما تنجح أنشطة الدعاية التجارية والسياسية، لأنها صادفت هوى لدى عامة الناس. وبلغت العروض الكولونيالية ذروة النجاح. وتعاظم وقع اليوبيلات، والجنائز الملكية واحتفالات التتويج البريطانية في نفوس الناس لأنها، على نحو ما كانت عليه احتفالات النصر الرومانية القديمة، كانت تظهر المهراجات الخانعين، بأثوابهم المرصعة بالجواهر، يعبرون عن ولائهم بملء حريتهم، لا بوصفهم أسرى.

(14) Burton Benedict, *The Anthropology of World's Fairs: San Francisco's Panama Pacific International Exposition of 1915* (London; Berkeley: Scolar Press, 1983), p. 23.

وتضاعفت قدرة المواكب العسكرية على الإبهار لأنها ازدانت بزعماء السيخ المعممين، والراجبوتات ذوي الشوارب، والغورخا الباسمين الأشاوس. والسباهيين السنغاليين السود الفارعي الطول: أي برموز العالم البربري الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الحضارة. وحتى في فيينا الهابسبيرغ التي لم يكن يهمها أمر المستعمرات في ما وراء البحار، فقد سلبت ألباب المشاهدين قريةٌ بنيت على غرار قرى أشانتي [في غانا]، ولم يكن [الرسام] دوانييه روسّو هو الوحيد الذي راودته أحلام خط الاستواء.

من هنا، فإن الإحساس بالتفوق الذي وحد الغربيين البيض، وأبناء الطبقة الوسطى، والفقراء، قد خامر هؤلاء لا لأنهم أفادوا من الامتيازات التي يتمتع بها الحكام فحسب، وبخاصة عندما كانوا يقيمون فعلياً في المستعمرات. وفي دكار أو مومباسا، كان أكثر الكتبة تواضعاً يعتبر في نظر الناس بمثابة «جنتلمان»، مع أن أحداً لم يكن ليشعر بوجوده في باريس أو لندن؛ إذ إن العامل الأبيض هو السيّد الآمر على السود. وحتى عندما تصر الأيديولوجية على مساواة مفترضة عل الأقل، فإنها سرعان ما تتحول إلى هيمنة. واعتقدت فرنسا أنها ستحول رعاياها إلى فرنسيين يتحدّرون، نظرياً (كما تصرّ الكتب المدرسية) في تمبكتو والمارتينيك كما في بوردو) من أسلافنا الغال (nos ancêtres les gaulois)، خلافاً لما فعله البريطانيون، الذين شددوا على اعتقادهم الراسخ بالطابع الأصيل الدائم غير الإنجليزي لأهل البنغال في آسيا ويوريوبا في أفريقيا. غير أن مجرد وجود طبقات السكان الأصليين «المتطورين» تلك إنما كان يؤكد، بحد ذاته، على أن ثمة أغلبية ساحقة من «غير المتطورين». وراحت الكنائس توفد المبشرين لتنصير الوثنيين ودفعهم إلى هذه الطائفة أو تلك من أتباع الديانة المسيحية الحقة، إلا إذا نهت الحكومات الكولونيالية عن ذلك (كما كانت الحال في الهند)، أو أن تلك المهمة كانت واضحة الاستحالة (كما هي الحال في المناطق

الإسلامية). كان هذا هو العصر المشهود لمساعي التبشير الجماعي[15]. غير أن الجهود التبشيرية لم تكن على الإطلاق أداة من أدوات السياسات الإمبريالية. وكثيراً ما كانت تقف موقف المعارضة من السلطات الاستعمارية، وتضع نصب عينيها مصالح أتباعها المؤمنين بالدرجة الأولى. غير أن نجاح «الربّ» كان مرهوناً بالزحف الإمبريالي الاستعماري. وربما سيتواصل الجدل حول ما إذا كانت التجارة قد تقدمت الرايات أم تلتها، غير أنه لا مراء في أن الغزو الكولونيالي قد مهد السبيل لحملات تبشيرية فعالة ـ كما هي الحال في أوغندا، وروديسيا (زامبيا وزمبابوي)، ونياسالاند (مالاوي). وإذا كانت المسيحية قد أصرت على تحقيق المساواة بين الأرواح والنفوس، فإنها شددت على اللامساواة بين الأجسام ـ وحتى أجسام سلك الكهنوت. لقد كانت المساواة مكْرُمةً من جانب البيض إلى أهل البلاد الأصليين، وظل نصف رجال الدين على الأقل من البيض. أما بالنسبة إلى الأساقفة الملونين، فكان الأمر يحتاج إلى مجهر قوي لاستشفاف واحد منهم في أي موقع بين عامي 1880 و1914. ولم ترسم الكنيسة الكاثوليكية أول أساقفتها الآسيويين قبل عشرينيات القرن العشرين، وذلك بعد ثمانين سنة راقبت فيها مدى قبول مثل هذه الخطوة[16].

أما الحركة التي كرست نفسها بمنتهى الحماس لتحقيق المساواة

(15) بين عامي 1876 و1902، كانت هناك 119 ترجمة **للكتاب المقدس**، بالمقارنة مع 74 في الثلاثين سنة السابقة، و40 بين عامي 1816 و1845. وفي الفترة بين عامي 1886 و1895، بلغ عدد البعثات التبشيرية البروتستنتية في أفريقيا ثلاثاً وعشرين، أي نحو ثلاثة أضعاف ما بلغته في العقد السابق، انظر: *The Encyclopedia of Missions* (New York and London: Funk & Wagnalls Company, 1904), Appendix IV, pp. 838-839.

(16) *Dictionnaire de spiritualité* (Paris: [n. ph.], 1979), X, «Mission», pp. 1398-1399.

بين الناس كافة، فقد كانت تتحدث بلسانين وصوتين. ذلك أن اليسار العَلْماني كان معادياً للإمبريالية، من حيث المبدأ، وغالباً من حيث الممارسة. وكانت الحرية للهند، مثلما هي لمصر وإيرلندا، هي الهدف الذي سعت إليه الحركة العمالية البريطانية. ولم يتزحزح اليسار إطلاقاً عن تنديده بالحروب والغزوات الكولونيالية، وكثيراً ما خاطر في سبيل ذلك بفقدان بعض شعبيته لبعض الوقت ـ كما حدث في المعارضة البريطانية لحرب البوير. وكشف الراديكاليون النقاب عن الفظائع التي ارتكبت في الكونغو، وفي مزارع الكاكاو في حواضر الجزر الأفريقية، وفي مصر. واعتمدت الحملة التي أدت إلى فوز حزب العمال البريطاني الكبير في الانتخابات عام 1906 إلى حد بعيد على التنديد العام بـِ «استرقاق الصينيين» في مناجم جنوب أفريقيا. غير أن الاشتراكيين الغربيين، مع حالات استثنائية نادرة (مثلما حدث في إندونيسيا الهولندية)، لم يفعلوا الكثير، حتى فترة الأممية الشيوعية، للاعتراف بحق الشعوب المغلوبة في تنظيم المقاومة ضد المستعمرين. وفي أوساط التحريفيين والجناح اليميني في الحركة الفابية، كانت ثمة أقلية تقبلت، صراحة، الإمبريالية بوصفها أمراً مرغوباً فيه أو، على الأقل، كمرحلة ضرورية في تاريخ الشعوب التي لم تكن بعد «مهيأة لتحكم نفسها بنفسها»، مع أن كثيراً من زعماء النقابات العمالية ربما اعتقدوا أن مناقشة أمر المستعمرات ليست أمراً ذا بال، أو رأوا أن الشعوب الملونة تمثل، في المقام الأول، عمالة رخيصة تهدد العمال البيض الأشداء. ومن المؤكد أن الضغوط لفرض الحظر على هجرة العمال الملونين التي قامت عليها سياسات «كاليفورنيا البيضاء» و«أستراليا البيضاء» في الفترة الممتدة بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وعام 1914 إنما مارستها الطبقة العاملة بالدرجة الأولى، وانضمت نقابات لانكاشير وأصحاب مصانع القطن في لانكاشير في الإصدار على أن الهند ينبغي أن تظل دولة غير مصنّعة. وعلى الصعيد الدولي، بقيت الاشتراكية حتى عام 1914

حركة يتصدرها، بصورة غالبة، الأوروبيون والمهاجرون البيض أو المتحدرون من أصولهم (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب). واحتلت الكولونيالية الاستعمارية مرتبة هامشية في جملة اهتماماتهم. والواقع أنهم في تحليلهم وتعريفهم للمرحلة «الإمبريالية» من الرأسمالية التي تلمسوها في أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر، لم يجانبوا الصواب عندما اعتبروا الضم الكولونيالي والاستغلال مجرد واحد من الأعراض والخصائص المميزة للمرحلة الجديدة: ومع أنها كانت ظاهرة غير مستحبة، شأنها شأن الخصائص الأخرى، إلا أنها لم تكن محورية بحد ذاتها. ولم يكن ثمة غير قلة قليلة من الاشتراكيين، من أمثال لينين الذين ركزوا أبصارهم على «المادة القابلة للاشتعال» في أطراف العالم الرأسمالي.

وبقدر ما كان التحليل الاشتراكي (ولاسيّما الماركسي) مصيباً بلا ريب من حيث المبدأ في دمج الكولونيالية في مفهوم أكثر اتساعاً عن «المرحلة الجديدة» للرأسمالية، فإن الأمر لم يكن كذلك بالضرورة في تفاصيل النموذج النظري. وفي بعض الأحيان، نزع هذا التحليل الذي تبناه الرأسماليون المعاصرون لتلك الفترة إلى المبالغة في تبيان الأهمية الاقتصادية للتوسع الكولونيالي على حواضر الدول. لقد كانت الإمبريالية في أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر «جديدة» بلا شك. وهي وليدة عصر المنافسة بين الاقتصادات الوطنية الصناعية - الرأسمالية المتزاحمة التي كانت جديدة بحد ذاتها، وازدادت حدة بفعل الضغوط لتأمين وحماية الأسواق، في فترة سيطر فيها الارتباك على ميادين التجارة (انظر الفصل الثاني السابق)؛ وباختصار، كانت فترة «تصبح فيها التعريفة الجمركية والتوسع مطلباً مشتركاً للطبقة الحاكمة»[17]. وكانت جانباً من عملية التحول بعيداً عن رأسمالية

(17) Rudolf Hilferding, *Das Finanzkapital* (Vienna: [n. pb.], 1909; 1923), p. 470.

السياسات الخاصة والعامة المتمثلة في شعار «دعه يعمل» (Laissez-faire) التي كانت جديدة أيضاً، وتضمنت نشوء الشركات الكبرى والأقليات المتحكمة بالسوق، وازدياد تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية. وارتبطت بفترة غدت فيها الأطراف الجانبية للاقتصاد العالمي متعاظمة الأهمية. وكانت ظاهرة بدت «طبيعية» عام 1900، بينما كانت تبدو مستحيلة الوقوع عام 1860. وفي ما يتعلق بهذه الصلة بين الرأسمالية بعد عام 1873 والتوسع داخل العالم غير المصّنع، فإن من المشكوك فيه أن «الرأسمالية الاجتماعية» نفسها كانت ستؤدي مثل هذا الدور الذي أدته في السياسات المحلية للدول التي انتهجت سياسة الانتخابات الجماعية. ولابدّ من النظر إلى جميع المحاولات الرامية إلى الفصل بين تفسيرات الإمبريالية والتطورات المحددة داخل النظام الرأسمالي بوصفها تمارين أيديولوجية، مع أنه كان يجري تعلمها غالباً، وتشتد حدتها في بعض الأحيان.

II

نتحول الآن إلى القضايا المتعلقة بآثار التوسع الغربي (والياباني اعتباراً من تسعينيات القرن التاسع عشر) على بقية العالم، وأهمية «الجوانب الإمبراطورية» في الإمبريالية بالنسبة إلى حواضر البلدان الأصلية.

يمكن الإجابة عن النوع الأول من الأسئلة بطريقة أسرع من تناول النوع الثاني. وقد خلفت الإمبريالية آثاراً اقتصادية هامة، غير أن الجانب الأكثر أهمية فيها كان التفاوت العميق في تداعياتها. ذلك أن العلاقة بين الدول الأصلية وتوابعها كانت تتسم بعدم التوازن. وكان تأثير الأولى على الثانية مثيراً وحاسماً، حتى في الحالات التي لم يصاحبها احتلال فعلي، بينما كان تأثير الثانية على الأولى طفيفاً لا يكاد يذكر، ولم يكن قضية حياة أو موت. فقد كانت كوبا، على

سبيل المثال، معرضة للانهيار أو الازدهار جراء التقلب في أسعار السكر ورغبة الولايات المتحدة في استيراده، غير أن دولاً «متقدمة» صغيرة جداً، مثل السويد، لم تكن لتتعرض لمضايقات جدية لو اختفى السكر الكاريبي فجأة من أسواقها، لأنها لم تكن تعتمد بصورة حصرية على تلك المناطق للتزود بالسكر. وكانت كل الواردات والصادرات تقريباً من أقاليم جنوب الصحراء الأفريقية وإليها تتوجه إلى حفنة من الدول المتحضرة الأصلية، غير أن تجارة هذه الدول مع أفريقيا، وآسيا، والأوقيانيا ظلت هامشية إلى حد كبير، مع أنها زادت زيادة متواضعة بين عامي 1870 و1914. وفي غضون القرن التاسع عشر، كان نحو 80 في المئة من التجارة الأوروبية، في مجالي الصادرات والواردات. يجري مع الدول المتقدمة الأخرى. ويصدق ذلك على الاستثمارات الخارجية الأوروبية(18). وفي حين توجهت هذه الاستثمارات إلى ما وراء البحار، فإن أكثرها تركز في قلة من الاقتصادات المتسارعة النمو في أقطار يقيم فيها مستوطنون تحدروا من أصول أوروبية ـ مثل كندا، وأستراليا، وجنوب أفريقيا، والأرجنتين وغيرها، بالإضافة إلى الولايات المتحدة بطبيعة الحال. وبهذا المعنى، فإن عصر الإمبريالية سيبدو في مظهر مختلف إذا ما نظر إليه من زاوية نيكاراغوا أو الملايو، مقارنة بما سيبدو عليه من منظور ألمانيا أو فرنسا.

وبين دول الحواضر الأصلية، كانت الإمبريالية، بصورة واضحة، هي العنصر الأكثر أهمية بالنسبة إلى بريطانيا، لأن التفوق الاقتصادي لهذه الدولة كان يعتمد على علاقاتها الخاصة مع أسواق

---

(18) P. Bairoch: «Geographical Structure and Trade Balance of European Foreign Trade from 1800 to 1970,» *Journal of European Economic History*, vol. 3 (1974), pp. 557-608, et *Commerce extérieur et development économique de l'Europe au XIXe siècle*, p. 81.

ما وراء البحار، ومصادر المنتجات الأولية. والواقع أن ثمة خلافاً حول ما إذا كان المنتجون الصناعيون في المملكة المتحدة قادرين منذ الثورة الصناعية على المنافسة الجدية في أسواق الاقتصادات المصنعة، ربما باستثناء العقود الذهبية الممتدة بين عامي 1850 و1870. وبالنسبة إلى الاقتصاد البريطاني، كان الحفاظ على امتياز الوصول إلى العالم غير الأوروبي إلى أقصى حد ممكن مسألة حياة أو موت(19). وقد تحقق نجاح مشهود في هذا السبيل في أواخر القرن التاسع عشر، وكان من نتائجه العرضية اتساع المنطقة التي كانت، رسمياً أو فعلياً، تحت سيطرة العرش البريطاني لتشمل ربع مساحة المعمورة (وهي المساحة التي كانت الأطالس البريطانية تفتخر بتلوينها باللون الأحمر). وإذا أضفنا إلى ذلك ما عرف باسم «الإمبراطورية غير الرسمية» من الدول المستقلة التي كانت، من الناحية الفعلية، اقتصادات تابعة لبريطانيا، فإن ما يعادل ثلث المعمورة كان بريطانياً من الوجهة الاقتصادية، بل والثقافية كذلك. ذلك أن بريطانيا كانت تصدّر حتى صناديق البريد الغريبة الشكل إلى البرتغال، ومؤسسات عريقة بريطانية قلباً وقالباً، مثل متجر هارودز، إلى بيونس آيرس. ولكن بحلول عام 1914، كانت دول أخرى قد اخترقت الجانب الأكبر من مجال النفوذ غير المباشر ذاك، وبخاصة في أميركا اللاتينية.

غير أن هذه العملية الدفاعية الناجحة لم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوسع الإمبريالي «الجديد»، باستثناء الغنيمة الكبرى المتمثلة في اكتشاف الذهب والماس في جنوب أفريقيا. وأسفر ذلك على الفور عن بروز جمهرة من أصحاب الملايين (وجُلُّهم من الألمان) - بينهم عائلات فيرينهر، وبيت، وإكشتاين وآخرون. وسرعان ما اندمج أغلب

(19) P. J. Cain and A. G. Hopkins, «The Political Economy of British Expansion Overseas,» *Economic History Review*, vol. 33 (1980), pp. 463-490.

هؤلاء في المجتمع البريطاني الراقي الذي احتفى كل الحفاوة بالجيل الأول من المتمولين الذين طالما ظلوا ينفقون الأموال الطائلة بسخاء بالغ. كما أدى ذلك إلى نشوب الصراع الكولونيالي الأكبر، وهو حرب جنوب أفريقيا بين عام 1899 و1902 التي قضت على مقاومة اثنتين من الجمهوريات المحلية التي يقطنها الفلاحون البيض.

يعود نجاح بريطانيا في ما وراء البحار، في أغلبه، إلى استغلالها المنظم للممتلكات التي كانت بحوزتها، أو إلى المكانة الخاصة التي تمتعت بها كمستورد رئيس من عدة مناطق، ومستثمر أساسي فيها، ومنها أميركا الجنوبية. وباستثناء مصر، والهند، وجنوب أفريقيا، كان أكثر النشاط الاقتصادي البريطاني يتركز في بلدان مستقلة تقريباً، مثل «المستملكات» التي يقطنها البيض، أو مناطق مثل الولايات المتحدة الأميركية أو أميركا الجنوبية التي لم يكن ثمة وجود مؤثر فيها للدولة البريطانية ـ أو أن بريطانيا لم تستطع ذلك. وعلى الرغم من صيحات الألم الصادرة عن «مؤسسة حملة الأسهم الأجانب» (التي أسست خلال الكساد الكبير)، عندما واجهتهم الإجراءات اللاتينية المعروفة بتجميد تسديد الديون أو بتسديدها بالعملة المخفضة، فإن الحكومة لم تقدم مساندة فعالة لمستثمريها في أميركا اللاتينية، لأنها لم تكن قادرة على ذلك. وكان الكساد الكبير اختباراً حاسماً في هذا المجال لأنه، مثله مثل الكسادات العالمية اللاحقة (بما فيها تلك التي حدثت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين)، أسفر عن نشوء أزمة ديون عالمية ضخمة، مما عرّض البنوك في الحواضر الكبرى لمخاطر جسيمة. وكان أقصى ما استطاعت الحكومة البريطانية عمله هو إجراء الترتيبات لإنقاذ مؤسسة بيرينغ المصرفية العريقة من الإعسار خلال «أزمة بيرينغ» عام 1890، عندما خاطر ذلك البنك، كما تفعل كل البنوك، إلى حد التدهور في دوامة المعاملات بقوة الدبلوماسية، كما أخذت تفعل بعد عام 1905، فكان عليها أن تقدم لهم الدعم في مواجهة مقاولين من بلدان أخرى

كانوا يتمتعون بالمساندة من حكوماتهم، وليس في مواجهة الحكومات الكبيرة في العالم التابع لها[20].

والواقع أننا لو نظرنا إلى تلك الفترة، بسنيِّها السمان والعجاف على حد سواء، لوجدنا أن الرأسمالية البريطانية كانت في أحسن حال في إمبراطوريتها غير الرسمية أو «الحرة». إن ما يعادل نحو النصف من جميع رؤوس الأموال البريطانية الطويلة الأمد الصادرة علناً عام 1914 كانت في كندا، وأستراليا، وأميركا الجنوبية، وكان أكثر من النصف من جميع المدخرات البريطانية يستثمر في الخارج بعد عام 1900.

لقد نالت بريطانيا، بالطبع، نصيبها من مناطق العالم التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية. وبالنظر إلى قوة بريطانيا وخبرتها، فإن ما حصلت عليه كان الحصة الأكبر، وربما الأعلى قيمة، مما ناله أي طرف آخر. وإذا كانت فرنسا قد احتلت الجانب الأكبر من شرق أفريقيا، فإن المستعمرات البريطانية الأربع في تلك المنطقة «كانت تسيطر على البقاع الأفريقية الأكثر كثافة من حيث عدد السكان، والأوسع من حيث القدرة الإنتاجية والتفوق التجاري»[21]. غير أن هدف بريطانيا لم يكن التوسع، بل الدفاع والتصدي للأطراف الأخرى التي تتربص بالمناطق التي كانت، مع أكثر أراضي المعمورة

---

(20) كانت هناك بضع حالات من الأنشطة الاقتصادية التي تساندها قوة السلاح ـ كما في فنزويلا، وغواتيمالا، وهايتي، وهندوراس والمكسيك. غير أن ذلك لا يغير الصورة بشكل ملموس. وكان رجال الحكم والرأسماليون البريطانيون، إذا ما خُيّروا بين الأحزاب المحلية والدول التي تخدم مصالحهم الاقتصادية، فإنهم، بطبيعة الحال، لن يتورعوا عن مساندة الطرف الذي يحقق الربح للبريطانيين: تشيلي ضد البيرو في «حرب المحيط الهادي» (1879 ـ 1882)، وأعداء الرئيس بالماسيدا في تشيلي عام 1891. وكانت النترات هي جوهر القضية.

(21) J. E. Flint, «Britain and the Partition of West Africa,» in: John E. Flint and Glyndwr Williams, *Perspectives of Empire*, Essays Presented to Gerald S. Graham (New York: Barnes & Noble Books, [1973]), p. 111.

في ما وراء البحار، واقعة آنذاك تحت هيمنة التجارة البريطانية ورأس المال البريطاني.

ترى، هل استفادت الدول الأخرى، بالقدر نفسه، من توسعها الاستعماري؟ من المتعذر تأكيد ذلك، لأن الاستعمار الرسمي كان واحداً من جوانب التوسع والمنافسة في الاقتصاد العالمي الذي لم تكن ألمانيا وأميركا، القوتان الصناعيتان العظيمتان طرفاً رئيساً فيه. يضاف إلى ذلك أن العلاقة الخاصة مع العالم غير الصناعي، كما رأينا، لم تكن حاسمة من الوجهة الاقتصادية إلا في حالة بريطانيا (وربما باستثناء هولندا). وكل ما يمكننا قوله، بقدر من الثقة، هو ما يلي: **أولاً**، إن الاندفاع إلى المستعمرات كان، نسبياً، أقوى في حواضر البلدان الأقل ديناميةً من الوجهة الاقتصادية، حيث كان، إلى حد ما، بمثابة تعويض ضمني عن تدني أوضاعها الاقتصادية والسياسية بالمقارنة مع منافسيها، وفي حالة فرنسا، تدني مستوياتها الديموغرافية والعسكرية .**وثانياً**، كانت هناك في جميع الحالات مجموعات اقتصادية خاصة ـ ولاسيّما ما كان منها على صلة بالتجارة والصناعات التي تستخدم المواد الخام في ما وراء البحار، تمارس ضغوطاً قوية لمواصلة التوسع الاستعماري الذي كان له، في رأيها، ما يبرره، لتعزيز المصلحة الوطنية في المستقبل. ومن ناحية **ثالثة**، ففي حين انتفعت بعض هذه الفئات بشكل كبير من هذا التوسع ـ وقد دفعت الشركة الفرنسية لغرب أفريقيا للمساهمين ما يعادل 26 في المئة من أرباحها للمساهمين عام 1913[22] ـ فإن أكثرية المستعمرات الفعلية الجديدة لم تجتذب غير القليل من رأس المال، وكانت

---

(22) Constant Southworth, *The French Colonial Venture* (London: P. S. King & Son, Ltd., 1931),

انظر الجدول الملحق 7. غير أن معدل أرباح الشركات العاملة في المستعمرات الفرنسية خلال تلك السنة كان 4,6 في المئة.

نتائجها الاقتصادية مخيبة للآمال[23]. ومجمل القول أن الكولونيالية الجديدة كانت حصيلة جانبية من مرحلة المنافسة الاقتصادية السياسية بين اقتصادات وطنية تتنافس في ما بينها في ظل نزعة حمائية. ومع ذلك فإن تلك النزعة الحمائية لم تحقق غير قدر متواضع من النجاح، على الرغم من التزايد المطرد في حجم التجارة المتبادلة بين الحواضر والمستعمرات كنسبة مئوية من إجمالي النشاط التجاري.

بيد أن عصر الإمبراطورية لم يكن ظاهرة اقتصادية وسياسية فحسب، بل ظاهرة ثقافية كذلك. لقد أفضى غزو المعمورة من جانب الأقلية «المتقدمة» إلى تحول في التصورات، والأفكار، والمطامح، عن طريق استخدام القوة أو المؤسسات، وعن طريق الاقتداء والتحول الاجتماعي على السواء. وفي البلدان المستقلة، لم تترك هذه الظاهرة آثارها إلا في أوساط النخبة من أهل البلاد الأصليين، مع أن علينا أن نتذكر بالطبع أن ما مهد لبروز النخب الاجتماعية الجديدة بفعل التعليم وفق الطريقة الغربية في بعض المناطق، مثل أقاليم جنوب الصحراء الأفريقية، إنما كان الإمبريالية نفسها، أو ظاهرة البعثات التبشيرية المسيحية الملازمة لها. ويعكس توزيع البلدان الأفريقية في أيامنا هذه، بين «فرانكوفونية» و«أنجلوفونية» صورة دقيقة للهيمنة الإمبراطورية الكولونيالية الفرنسية والبريطانية منذ تلك الفترة[24]. ولم تغير جماهير السكان في البقاع

---

(23) لم تنجح حتى فرنسا في دمج مستعمراتها الجديدة كلياً في النظام الحمائي الذي اتخذته، مع أن 55 في المئة من تجارة الإمبراطورية الفرنسية عام 1913 كان مع البلد الأصلي. وعندما عجزت فرنسا عن قطع الروابط الاقتصادية القائمة آنذاك بين تلك المناطق والأقاليم والحواضر الأخرى، فإنها اضطرت إلى شراء جانب كبير من احتياجاتها من منتجات المستعمرات ـ مثل المطاط، والجلود المدبوغة وأنواع الجلد الأخرى ـ عن طريق هامبورغ، وأنتويرب وليفربول.

(24) تقاسمت فرنسا وبريطانيا في ما بينهما المستعمرات الألمانية السابقة بعد عام 1918.

المستعمرة من أساليب حياتها، طالما استطاعت ذلك، إلا في أفريقيا وأوقيانيا، حيث أفلحت البعثات المسيحية أحياناً في اجتذاب الجماعات لاعتناق المذاهب الدينية الغربية. وكان من دواعي الحسرة لدى المبشرين الأصوليين أن ما اعتنقه أهالي البلاد الأصليون لم يكن مطابقاً تماماً للديانة المستوردة من الغرب، بل اشتمل على العناصر التي تتفق وأنساق معتقداتهم ومؤسساتهم ومتطلباتهم الخاصة. ذلك أن الديانة الكولونيالية، شأنها شأن الألعاب الرياضية التي جلبها موظفو الإدارة الكولونياليون المتحمسون إلى السكان في جزر المحيط الهادئ (وكان يتم اختيارهم في الغالب، من بين أبناء، الطبقة الوسطى المفتولي العضلات)، كانت تبدو للمراقبين الغربيين مستهجنة، وأشبه بلعبة الكريكيت في جزيرة ساموا. وكان ذلك هو الحال، حتى عندما اتّبع المؤمنون السراط المستقيم وفق مذاهبهم الطائفية. غير أنهم كانوا أكثر ميلاً إلى ابتكار تصوراتهم الخاصة للدين، وبخاصة في جنوب أفريقيا، وهي المنطقة الوحيدة التي شهدت تحولاً جماعياً باتجاه الديانة الوافدة، حيث أعلنت «الحركة الإثيوبية» الانشقاق عن تلك البعثات في وقت مبكر عام 1892 لتؤسس شكلاً من أشكال المسيحية أقل تطابقاً مع المسيحية التي جاء بها البيض.

من هنا، فإن ما جلبته الإمبريالية إلى النخب، أو النخب المحتملة، في عالم التوابع كان، في جوهره، هو «الغَرْبَنَة». وكانت، بالطبع، قد بدأت بذلك قبل تلك الفترة بوقت طويل. ذلك أن الحكومات والنخب التي واجهت التبعية أو الغزو أدركت بصورة واضحة، وعلى مدى عدة عقود، أنه يتعين عليها إما أن تتغربن أو تحتجب (انظر **عصر الإمبراطورية**، الفصلين السابع والثامن، القسم الثاني). بل إن الأيديولوجيات التي ألهمت تلك النخب كانت في المرحلة الإمبريالية تعود في أصولها إلى الفترة الممتدة من الثورة الفرنسية إلى أواسط القرن التاسع عشر، عندما نهجت نهج الفلسفة

الوضعية التي دعا إليها أوغست كونت (August Comte) (1798 ـ 1875)، وهي المذهب التحديثي الذي استلهمته الحكومات في البرازيل، والمكسيك والثورة التركية في مراحلها الأولى (انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب). وظلت مقاومة النخب للغرب دعوة مُغربَنةً بحد ذاتها، حتى في معارضتها للغربنة الشاملة على أساس اعتبارات الدين والأخلاق والأيديولوجية أو الذرائعية السياسية. إن غاندي، الذي يوحي بملامح القديسين، وتلتف قطعة من القماش على حَقَويه، ويحمل بيده المغزل (لتثبيط الهمم تجاه التصنيع)، لم يتلق الدعم والتمويل من جانب أصحاب مصانع القطن الممكننة في أحمد أباد[25] فحسب، بل إنه هو نفسه المحامي الذي تلقى تعليماً غربياً وتأثر، على نحو لا لبس فيه، بالأيديولوجيا المستقاة من الغرب. ولا يمكن فهمه على الإطلاق إذا نظرنا إليه كشخصية هندوسية تقليدية فقط. إن غاندي، في واقع الأمر، يوضح كل الوضوح أثاراً معينة لمرحلة الإمبريالية. فقد ولد في بيئة متواضعة نسبياً وطبقة اجتماعية مغلقة من التجار والمقرضين الذين لم يكونوا في السابق على صلة بالنخبة المتغربنة التي تولت إدارة الهند تحت إشراف المديرين البريطانيين. ومع ذلك، فإنه تلقى تربية مهنية وسياسية في إنجلترا. وفي أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر، كان ذلك خياراً مقبولاً لدى الشباب الطامحين في الهند، حتى أن غاندي نفسه بدأ بوضع دليل إرشادي حول الحياة الإنجليزية لمصلحة طلاب المستقبل الهنود الذين ترعرعوا، مثله، في منابت اجتماعية متواضعة. وفي هذا الكتاب، قدم لهم النصح حول كل شيء، بدءاً من السفر على متن إحدى بواخر شركة بي أند أو (P&0) إلى لندن والعثور على مكان للسكن، وانتهاء بطرق تلبية المتطلبات الغذائية

(25) في هذا السياق، ينسب إلى إحدى نصيراته قولها متعجبة: «آه... لو يعلم [أبونا] بابوجي كلفة إبقائه فقيراً على هذا النحو!».

للهندوس الأتقياء وتعلم العادة الغربية المدهشة بأن يحلق المرء ذقنه بنفسه بدلاً من أن يحيلها إلى حلّاق. ومن الواضح أن غاندي لم يكن يعتبر نفسه قابلاً قبولاً غير مشروط ولا رافضاً رفضاً قاطعاً لكل ما هو بريطاني. كما إنه فعل ما فعله كثير من رواد التحرر من الاستعمار عند إقامتهم المؤقتة في حواضر الدول الاستعمارية، وحرصوا على التحرك في الأوساط الغربية التي كانت تتعاطف معهم ـ وضمت، في حالة غاندي، النباتيين البريطانيين الذين يمكن اعتبارهم كذلك من أنصار قضايا «تقدمية» أخرى.

لقد تعلم غاندي أسلوبه المميز لحشد الجماهير التقليدية لتحقيق أهداف غير تقليدية عن طريق المقاومة السلبية، وفي بيئة خلقتها «الإمبريالية الجديدة». وكان هذا الأسلوب خليطاً من عناصر غربية وشرقية. ولم يفته تأكيد أنه مدينٌ، فكرياً، لكل من جون رسكين وتولوستوي. ولم يكن يعقل أن نُباغات الطلْع الوافدة من روسيا ستؤتي أكلها وتزهر سياسياً في الهند، وقبل ثمانينيات القرن التاسع عشر. غير أن ذلك بدأ بالشيوع في أوساط الراديكاليين الهنود، والصينيين، واليابانيين بحلول العقد الأول من القرن العشرين الجديد). واجتذبت جنوب أفريقيا، وهي أرض الازدهار الزاخرة بالماس والذهب، جمهرة عريضة من المهاجرين الهنود المتواضعين، فولد التمييز العرقي العنصر في هذه البيئة أوضاعاً كان فيها الهنود غير المنتسبين إلى النخب مهيئين للتعبئة السياسية الحديثة. وفي هذا المجال، اكتسب غاندي خبرته السياسية ونهجه السياسي بوصفه داعية لحقوق الهنود في جنوب أفريقيا. ولم يكن بمقدوره أن يفعل ذلك في الهند التي عاد إليها في ما بعد ـ إلا بعد اندلاع الحرب عام 1914 ـ ليصبح الشخصية القيادية الرئيسة في الحركة الوطنية الهندية.

مجمل القول أن عصر الإمبراطورية خلق كلّاً من الأوضاع التي صنعت الزعماء المناهضين للإمبريالية، والظروف التي بدأت تتردد

فيها أصداء أصواتهم ومطالبهم (انظر الفصل الثاني عشر). غير أن من المغالطة وسوء الفهم أن نعرض تاريخ الشعوب والمناطق الواقعة تحت سيطرة الحواضر الغربية وتأثيرها بوصفه مقاومة للغرب في المقام الأول. ويعود وجه المغالطة التاريخية إلى أن أوائل الحركات المهمة المعادية للإمبريالية في أكثر المناطق لم تبدأ بالفعل إلا مع الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية (عدا بعض الاستثناءات التي سنشير إليها لاحقاً). أما سوء الفهم، فإنه يكمن في أن نصوص الحركات القومية ـ الاستقلالية الحديثة، وتقرير المصير للشعوب، وتشكيل الدول في رقعة محددة من الأرض، وما إلى ذلك، (انظر الفصل السادس)، توضع في إطار سجلات تاريخية لم تكن حتى ذلك الحين صالحة لها أو قادرة على استيعابها. والنخب المتغربنة، في واقع الأمر، هي التي تعرفت قبل غيرها إلى هذه الأفكار عند زياراتها للغرب أو من خلال المؤسسات التعليمية التي أقامها الغرب، وغدت منهلاً لتلك الأفكار. وربما جلب الطلاب الهنود العائدون من بريطانيا معهم الشعارات التي رفعها ماتزيني وغاريبالدي، غير أن قلة قليلة من سكان النجاب، ناهيك ببقاع مثل السودان، كانت لديها أدنى فكرة عما تعنيه هذه المفاهيم.

من هنا، فإن الإرث الأكبر الذي خلفته الإمبريالية إنما يكمن في التربية والتعليم على الطريقة الغربية. وقد نقل إلى الأقليات بشتى أنواعها؛ وبذلك اكتشف المحظوظون القلائل الذين تلقوا العلم، مع الاستعانة أو من دون الاستعانة بالتحول إلى المسيحية، طريق الطموح الكبير المتمثل في استخدام الياقة البيضاء التي يستخدمها رجال الدين، والمدرسون، والبيروقراطيون أو العاملون في المكاتب. واشتملت هذه الفئة في بعض المناطق كذلك على آخرين سلكوا هذا السبيل، مثل الجنود ورجال الشرطة الذين انخرطوا في خدمة الحكام الجدد فارتدوا ملابسهم، وتبنوا مفاهيمهم الغريبة عن الزمان والمكان والترتيبات المنزلية. وكان هؤلاء، بطبيعة الحال، من الأقليات

الطامحة القادرة على التغيير. ومن هنا، فإن عصر الكولونيالية الذي كان من القصر بحيث عايشه بعض معاصريه خلال عمر واحد، قد خلف هذه الآثار المستدامة. ومن الوقائع التي تدعو إلى الدهشة أن التجربة الكولونيالية الاستعمارية برمتها في أغلب أرجاء أفريقيا، منذ احتلالها الأصلي حتى تشكيل الدول المستقلة فيها، قد جرت خلال عمر شخص واحد، مثل السير ونستون تشرشل (1874 ـ 1965).

وماذا عن الآثار التي تركها العالم التابع على العالم المهيمن؟ لقد كان اكتشاف العوالم الغرائبية واحداً من النتائج الجانبية للتوسع الأوروبي منذ القرن السادس عشر، مع أن المراقبين الفلسفيين في «عصر التنوير» عاملوا البلدان الغريبة خارج أوروبا والمستوطنين الأوروبيين في أكثر الأحيان باعتبارها بارومتراً أخلاقياً، على نحو ما، للمدنية الغربية. وعندما تتمدن هذه البلدان، فإنها ستظهر بوضوح أوجه العطب المؤسسية في الغرب، وذلك ما نجده في كتاب مونتيسكيو **رسائل فارسية** (*Persian Letters*) الذي يبين أن أهل تلك البلدان، حتى لو لم يكونوا قد تمدنوا، فإنه ينبغي معاملتهم كمتوحشين نبلاء يعكسون، بسلوكهم الطبيعي الذي يدعو إلى الإعجاب، مدى الفساد في المجتمع المتمدن. أما طابع الجدة في القرن التاسع عشر فهو أن غير الأوروبيين ومجتمعاتهم كانوا، على العموم، يعتبرون، بصورة متزايدة، دونيين غير مرغوبين، وضعفاء ومتخلفين، بل أطفالاً قاصرين. لقد كانوا، وفق هذا المنظور، مجرد رعايا في بقاع لا تستحق غير الغزو والإخضاع، أو، على الأقل، التحول إلى قيم المدنية الوحيدة الحقة التي يمثلها التجار والمبشرون وجمهرة الرجل المسلحين بالأسلحة النارية وماء النار. وبمعنى من المعاني، غدت القيم التي سادت المجتمعات الغربية التقليدية أموراً نافلةً لا قيمة لها في بقائهم على قيد الحياة في عصر أصبحت فيه اليد العليا للقوة والتقانة العسكرية دون غيرها، فهل وقف تقدم بكين الإمبراطورية حائلاً دون إقدام البرابرة الغربيين على إحراق القصر

الصيفي ونهبه أكثر من مرة؟ وهل أفلحت أناقة ثقافة النخبة في عاصمة المغول الآيلة إلى السقوط ـ التي أبدع في وصف جمالها الفيلم الهندي [للمخرج البنغالي] ساتياجيت راي (Satyajit Ray) **لاعبو الشطرنج** (*The Chessplayers*) ـ في التصدي للغزاة البريطانيين؟ وبالنسبة إلى الأوروبي العادي، غدا هؤلاء الناس مدعاة للازدراء. ومن غير الأوروبيين، لم يكن يثير إعجاب الأوروبيين إلا المقاتلون، وبخاصة من جندوا منهم في الجيش الكولونيالي (مثل السيخ، والخوركا، والبربر، والجبليون، والأفغان، والبدو). وكان الأوروبيون يكنون احتراماً مشوباً بالحسد تجاه الإمبراطورية العثمانية، لأن قوات المشاة لديها كانت قادرة على الوقوف في وجه الجيوش الأوروبية. وأصبحت اليابان تعامل على قدم المساواة مع أوروبا حالما بدأت تحقيق الانتصارات الحربية.

بيد أن الكثافة في شبكة الاتصالات العالمية هذه، وكون الأراضي الأجنبية قد غدت قريبة المنال، مباشرة أو بصورة غير مباشرة، هي التي زادت من حدة المواجهة والتفاعل بين العالم الغربي والعالم الغرائبي المثير. ولم يكن ثمة غير قلائل ممن عرفوا وفكروا في هذين العالمين، مع أن أعدادهم قد تزايدت في الفترة الإمبريالية بتزايد عدد الكتاب الذين اختاروا لأنفسهم، عن قصد، دور الوسطاء بين الطرفين: ومنهم كتاب أو مفكرون بحكم المهنة، أو بحارة محترفون (مثل بيار لوتي (Pierre Loti)، وأعظمهم جميعاً جوزيف كونراد (Joseph Conrad))، أو جنود وإداريون (مثل لويس ماسينيون (Louis Massignon))، أو صحفيون كولونياليون (مثل رديارد كيبلنغ (Rudyard Kipling)). غير أن الغرائبي أصبح، على نحو متزايد، جانباً من التربية اليومية، وذلك ما يتبدى في روايات الأولاد الكاسحة النجاح التي وضعها كارل ماي (Karl May) (1842 ـ 1912)، وكان فيها البطل الخيالي الألماني يخوض مغامراته في «الغرب المتوحش» وفي الشرق الإسلامي، مع جولات في أفريقيا

السوداء وأميركا اللاتينية؛ وتجلى هذا الأمر كذلك في القصص المثيرة التي اشتملت فيها فئة الأبطال الأنذال على شخصيات شرقية ذات سطوة وبأس مثل الدكتور فو مانشو للكاتب ساكس رومر (Sax Rohmer)؛ وفي المجلات القصصية المخصصة لتلاميذ المدارس البريطانية التي عرضت في ذلك الوقت شخصيات الهندوس الأثرياء الذين يتكلمون لغة فخمة تختلط فيها الإنجليزية ولهجة البابو ـ ومن خلال الصور النمطية المعهودة. وربما كانت أحياناً، ولكن بشكل متوقع، جزءاً من تجارب الناس اليومية، مثل استعراضات «بافالو بيل» عن الغرب المتوحش الحافل كذلك بالمناوشات المثيرة بين مغامري الكاوبوي والهنود الحمر التي اكتسحت أوروبا اعتباراً من عام 1887، أو في «القرى الكولونيالية» المفصلة على نحو متزايد، أو المشاهد المعروضة في المعارض الدولية الكبرى. وبصرف النظر عن مقاصد اللمحات المقدمة عن هذه العوالم الغريبة، فإنها لم تكن توثيقية في جوهرها، بل كانت ذات طابع أيديولوجي ترمي، على العموم، إلى تعزيز تفوق ما هو «متمدن» على ما هو «بدائي». ولم تكن إمبريالية إلا لأن الصلة المحورية بين عالم الغرابة والحياة اليومية كانت، كما تظهر روايات جوزيف كونراد تتجسد في اختراق وتغلغل الغرب، بشكل رسمي وغير رسمي، في العالم الثالث. وعندما كانت اللغة المحلية تقتبس كلمات منتزعة من التجربة الإمبريالية، ومن خلال أشكال شتى من اللهجة العامية، المتبادلة أساساً بين جنود الجيش الاستعماري، فإن هذه الكلمات كانت غالباً ما تعطي صورة سلبية عن الموضوع. والعمال الإيطاليون أطلقوا لقب «كروميري» (crumiri) على من يقومون بإنهاء الإضراب (والتسمية مستمدة من اسم إحدى القبائل في شمال أفريقيا)، كما كان السياسيون الإيطاليون يطلقون لقب عسكري *ascari* على جموع الناخبين الجنوبيين المسالمين الذين يسوقهم الزعماء المحليون إلى صناديق الاقتراع (ويعني ذلك التعبير جنود الجيش الكولونيالي). وأصبح لقب كاتشيك

(cacique) الذي يطلق على زعماء الهنود من سكان البلاد الأصليين في إمبراطورية إسبانيا الأميركية، مرادفاً للقب الزعماء السياسيين؛ أما لقب قائد (caid) (وهو الزعيم القبلي في شمال أفريقيا) فقد أصبح مرادفاً لزعماء العصابات الإجرامية في فرنسا.

وعلى الرغم من ذلك، كان لانكشاف هذه الغرائب جانب إيجابي. فقد أخذ الإداريون والجنود من ذوي الميول الفكرية ـ لا رجال الأعمال الذين لا يبالون بمثل هذه الأمور ـ يفكرون تفكيراً عميقاً بأوجه الاختلاف بين مجتمعاتهم والمجتمعات التي يحكمونها. وصدرت عن هؤلاء وأولئك دراسات وبحوث معمقة عن تلك المجتمعات، وبخاصة إمبراطورية الهند، وتأملات نظرية شكلت نقطة انعطاف في مسار العلوم الاجتماعية الغربية. وكانت هذه الأعمال من النتائج الجانبية للحكم الكولونيالي، أو من الأدوات المسخرة لخدمته، وانطلق أكثرها دون شك من الاعتقاد الحاسم القاطع بتفوق المعرفة الغربية على كل ما عداها، ربما باستثناء المجال الديني، حيث إن الميثودية البروتستنتية، في نظر المراقبين المحايدين، لم تكن تضاهي البوذية في هذه الناحية. وقد أثارت الإمبريالية في الغرب اهتماماً ملحوظاً، بل تحولاً بارزاً أحياناً، إلى تبني ضروب من تيارات روحية تنبع من أصول شرقية، أو تزعم انتسابها إليها[26]. وعلى الرغم من النقد الموجه إلى هذه البحوث الدراسية في المرحلة

(26) في ما يتعلق بتغلغل البوذية، الناجح بصورة استثنائية، وإن كانت مؤقتة في الأوساط الغربية، انظر: Jan Romein, *The Watershed of Two Eras: Europe in 1900*, Translated by Arnold J. Pomerans (Middletown, Conn.: Wesleyan University Press, 1978), pp. 501-503,

وكذلك تصدير الأولياء الهنود إلى الخارج، وذلك، بشكل أساسي، عن طريق اختيار أبرز الشخصيات منهم من بين الصوفيين الكشفيين. ومن بين هؤلاء، فإن بوسع فيفيكاناندا (Vivekananda) (1863 ـ 1902)، صاحب طريقة فيدانتا (Vedanta) في التسامي الروحي أن يزعم أنه أول وليّ تاجر في الغرب الحديث.

بعد الكولونيالية، فإنه لا يمكن طرحها جانباً أو اعتبارها محاولة مترفعة للانتقاص من قيمة الثقافات غير الأوروبية. ذلك أن بعضاً من أفضل هذه الدراسات قد أخذ تلك الثقافات مأخذ الجد، بوصفها إرثاً يستحق الاحترام، وتستمد منه تعاليم شتى. وفي ميدان الفن، وبخاصة في مجال الفنون البصرية، عامل الفنانون الطليعيون الغربيون الثقافات غير الغربية معاملة ندّية تماماً، وكانت من مصادر الإلهام الحقيقية لهم في تلك الفترة. ولم يقتصر ذلك فقط على الفنون التي اعتقدوا أنها تمثل حضارات متقدمة، على ما فيها من غرابة (مثل الثقافة اليابانية التي أثرت تأثيراً ملموساً على الرسامين الفرنسيين)، بل إنه كان يصدق كذلك على الثقافات «البدائية»، ولاسيّما تلك التي كانت قائمة في أفريقيا وأوقيانيا. ولا شك أن العنصر «البدائي» كان من مصادر الجاذبية الرئيسة فيها، غير أنه لا يمكن الإنكار أن الأجيال الطليعية من الفنانين في أوائل القرن العشرين قد علّموا الأوروبيين كيفية النظر إلى هذه الأعمال بوصفها فناً - بل فنّاً عظيماً بحد ذاته في أغلب الأحيان - بصرف النظر عن منابته الأصلية.

ثمة جانب أخير تجدر الإشارة إليه في الإمبريالية: ألا وهو آثارها على الطبقات الحاكمة والوسطى في بلدان الحواضر الاستعمارية نفسها. والإمبريالية، في أحد جوانبها، عمقت مشاعر الانتصار في أوساط تلك الطبقات والمجتمعات التي خلقتها على صورتها كما لم تفعل أي مؤشرات أخرى، فقد بسطت حفنة من البلدان، وبخاصة في شمال غرب أوروبا، سيطرتها على الكرة الأرضية. بل إن بعض الإمبرياليين الذين أثاروا حفيظة اللاتينيين، ناهيك بالسلافيين، نزعوا إلى تأكيد قدرة الغزو والفتح الباهرة التي يتحلى بها المتحدرون من أصول تيوتونية، وأنجلوسكسونية تحديداً، ممن كانوا، على ما بينهم من تنافس، ينتسبون بعضهم إلى بعض - وقد تجلى ذلك في ما بعد في مشاعر الاحترام التي كان هتلر يكنّها، وإن على مضض، تجاه بريطانيا. وفي هذه البلدان، قامت حفنة من

الرجال من الطبقات العليا والوسطى ـ من الضباط والإداريين، ورجال الأعمال، والمهندسين ـ بممارسة هذه السيطرة بصورة فعالة. وفي عام 1890 أو نحوه، كان 6000 موظف رسمي بريطاني، أو ما يزيد قليلاً عن ذلك، يحكمون ما يقرب من 300 مليون من الهنود، بمساعدة ما يزيد قليلاً عن 70000 جندي أوروبي كانت صفوفهم، هم وأعداد أكبر من المجندين المحليين، تتكون من مرتزقة ملتزمين بما يوجّه لهم من أوامر. وفي واقع الأمر، كان قد جيء بهؤلاء من صفوف المحاربين ومجندي الاحتياط القدامى الذين خدموا في الجيش الكولونيالي، أي الإيرلنديين. وربما كان هناك بعض الغلو في هذه الصورة. ولكن، هل ثمة دليل قاطع وخارق للعادة غير ذلك لتأكيد التفوق المطلق؟

كان عدد المنخرطين في شؤون الإمبراطورية، إذاً، قليلاً نسبياً، غير أن أهميتهم الرمزية كانت هائلة. وعندما أشيع أن الكاتب رديارد كيبلنغ، شاعر الإمبراطورية الهندية، كان يحتضر جراء إصابته بالتهاب رئوي ـ وكان قد أهدى قصيدته المعنونة «أعباء الرجل الأبيض» إلى الولايات المتحدة الأميركية على مسؤولياتها في الفليبين ـ لم يقتصر الأمر على تعبير البريطانيين والأميركيين عن الأسى، بل إن إمبراطور ألمانيا بعث له ببرقية مواساة[27].

بيد أن الانتصار الإمبراطوري أثار المشكلات والهواجس في آنٍ معاً. ومن المشكلات التي طرحها أن التناقض بين الطبقات الحاكمة في دول الحواضر التي تهيمن على تلك الإمبراطوريات من جهة، وشعوبها من جهة أخرى، غدت، على نحو متزايد، عصّية الحل. وفي هذه الحواضر، كما سنرى، سادت، بصورة متعاظمة وحَتمية على ما يبدو، سياسات الانتخابات الديمقراطية، أو كان مقدراً لها أن

(27) R. H. Gretton, *A modern History of the English People* (London: G. Richards Ltd, 1913).

تسود. وفي الإمبراطوريات الكولونيالية، كانت الأوتوقراطية الحاكمة هي التي تمسك بزمام الأمور، معتمدةً على تضافر عناصر الإكراه المادي والخنوع السلبي لسطوة قوة بلغت في جبروتها حداً يستحيل معه تحديها أو التشكيك في شرعيتها. وفيما كانت الجماهير تتململ تحت وطأة الجهل والتخلف في تلك الدول، كان الجنود و«الولاة» المنضبطون يحكمون قبضتهم على القارات، ويمارسون سلطانهم المنعزل المطلق على بقاع بحجم الممالك. ألم يكن في ذلك كله تجسيد لعبرة مستفادة ـ عبرة تشابه ما رمى إليه نيتشه في **إرادة القوة؟**

وفي الوقت نفسه، أثارت الإمبريالية الشكوك والمخاوف، فقد وضعت، أول الأمر، أقلية بيضاء صغيرة ـ لأن أغلبية ذلك العرق كانت تنتسب إلى من حكم عليهم بالدونية، وفق ما أنذر به من دون انقطاع علم تحسين النسل الجديد آنذاك (انظر الفصل العاشر) ـ وجهاً لوجه أمام جماهير الأعراق الأخرى، مثل السود، والسمر، وربما فوق هؤلاء وأولئك، الصُفر، وهم «الخطر الأصفر» الذي دعا الإمبراطور وليام الثاني الغرب إلى الاتحاد لمقاومته والتصدي له[28]. فهل تستديم وتستمر إمبراطوريات عالمية أقيمت بمثل هذا اليسر، وعلى مثل هذه الأسس الضيقة، وبمثل هذا القدر من الانصياع والانقياد الأعمى، بسبب تفاني قلة قليلة وسلبية كثرة كاثرة؟ إن كيبلنغ وهو شاعر الإمبريالية الأكبر، وربما الأوحد، قد هلل عام 1897 وحيا اللحظة الغوغائية الكبيرة التي جسدت الاعتزاز الإمبراطوري، وهي اليوبيل الماسي للملكة فكتوريا، بقصيدة تنبؤية نبه فيها إلى أن زوال الإمبراطوريات آتٍ لا ريب فيه:

عندما جاءها النداء من بعيد

---

(28) William L. Langer, *The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902* (New York; London: A. A. Knopf, 1935), pp. 387 and 448, and Heinz Gollwitzer, *Die gelbe Gefahr: Geschichte eines Schlagworts: Studien zum imperialitischen Denken* (Göttigen: [n. pb.], 1962).

اختفت أساطيلنا البحرية وراء الأفق

وصبت نيرانها على الكثبان والرؤوس البرية:

وإذا بالأبهة التي كانت لنا في الأمس الغابر

تؤول إلى ما انتهت إليه أمجاد نينوى وصُوْر!

يا قاضي الأمم،

أمهلنا، وارفِق بنا

لئلا ننسى، لئلا ننسى[29].

لقد خططت مقتضيات الأبهة بناء عاصمة إمبراطورية جديدة للهند هي نيودلهي. ترى، هل كان «كليمنصو» هو المراقب الوحيد المتشكك الذي تكهن بأنها ستكون الحلقة الأخيرة في سلسلة الأطلال التي كانت تجسد العواصم الإمبراطورية؟ وهل كانت مواطن الضعف في الهيمنة العالمية أكثر بكثير من تلك التي اعتورت أجهزة السيطرة على جماهير البيض على الصعيد المحلي؟

لقد كانت ظاهرة اللايقين هذه ذات حدين. فإذا كانت الإمبراطورية (وسيطرة الطبقات الحاكمة) تعاني الضعف في نظر رعاياها، فهل كانت معرضة للضعف، بصورة أسرع، جراء التآكل الذي أصاب، من الداخل، إرادة الحكم، والاستعداد لخوض الصراع الدارويني من أجل البقاء للأصلح؟ ألم يكن من نتائج الثروة والرفاهية التي جلبتها القوة والعزيمة أن داهم الوهن تلافيف العضلات المفتولة اللازمة لديمومتها؟ ألم ينته الأمر بالإمبراطورية إلى شيوع التعفن في أعمق أعماقها وانتصار البرابرة عليها في نهاية المطاف؟

---

(29) Rudyard Kipling, «Recessional,» in: *R. Kipling's Verse, Inclusive Edition 1885-1918* (London: [n. pb.], [n. d.)], p. 377.

لم يكن لأصداء هذه الأسئلة المنذرة بالشؤم وقع أعمق مما كان في أعظم الإمبراطوريات وأكثرها تعرضاً للعطب. إنها الإمبراطورية التي فاقت الإمبراطوريات الماضية كافة، حجماً وعظمةً، ولكنها في نواح أخرى كانت على شفا الانهيار. ولكن حتى الألمان المعروفون بالحَيوية والقدرة على العمل الشاق كانوا يرون أن الإمبريالية كانت تسير جنباً إلى جنب مع «الدولة الريعية» التي لا مناص من أن تؤول إلى الانحلال. ولنستمع إلى [المؤرخ] ج. أ. هوبسون معبراً عن هذه المخاوف: فهو يرى أنه إذا تعرضت الصين للتجزئة، «فقد يتخذ الجانب الأكبر من أوروبا الغربية آنذاك الهيئة والطابع المميزين للأصقاع المترامية في جنوب إنجلترا، وفي الريفييرا، أو في المنتجعات السياحية أو المناطق السكنية في إيطاليا وسويسرا، أي تجمعات عنقودية صغيرة من الأرستقراطيين الأثرياء الذين يتقاسمون الأرباح والمعاشات التقاعدية من الشرق الأقصى، مع مجموعة أوسع نوعاً ما من الموكَّلين المحترفين والتجار، وجمهرة عريضة من الخدم الشخصيين والعاملين في مجال المواصلات والنقل والمراحل الأخيرة من إنتاج السلع السريعة التلف: وستكون شرايين الصناعة الرئيسة قد تلاشت آنذاك، وتستمر أنواع الغذاء والمنتجات المصنعة الأساسية في التدفق بوصفها جزيةً من أفريقيا وآسيا»[30].

وسيجردها «الزمن الجميل» للبورجوازية، إذاً، من أسلحتها كافة. إن «إيلوا»، الفاتنة الوادعة في رواية هـ. ج. ويلز [آلة الزمن] التي تعيش حياة لاهية تحت أشعة الشمس، ستصبح تحت رحمة المرلوكيين وعالة عليهم بعد أن غدت لا حوْل لها ولا طوْل[31]. إن أوروبا، كما يرى عالم الاقتصاد الألماني شلوز ـ غايفرنيتز،

(30) J. A. Hobson, *Imperialism: A Study* ([New York: J. Pott & Company, 1902]), p. 314.

(31) انظر: H. G. Wells, *The Time Machine* (London: [n. pb.], 1895).

«ستحول أعباء العمل البدني، في الزراعة والتعدين، ثم العمل الأكثر مشقة في ميدان الصناعة ـ إلى الشعوب الملونة، وترضى لنفسها بدور من يعيش على دخله من استثمار أمواله. وقد يمهد، على هذا النحو، السبيل أمام الأعراق الملونة للتحرر الاقتصادي، ثم السياسي في وقت لاحق[32]».

كانت هذه هي الأحلام المزعجة التي أرّقت «الزمن الجميل»، واختلطت في تضاعيفها كوابيس الإمبراطورية بمخاوف الديمقراطية.

(32) G. V. Schulze-Gaevernitz, *Britischer Imperialismus und englischer Freihandel zu Beginn des zwanzigsten Jahrhunderts* (Leipzig: Duncker & Humblot, 1906).

الفصل الرابع

سياسات الديمقراطية

ينبغي على كل من كان لديهم الاستعداد، بحكم الثروة، أو التعليم، أو الدهاء، لقيادة جماعات من الرجال، وأتيحت لهم الفرصة لفعل ذلك ـ وبعبارة أخرى، جميع الزمر في الطبقة الحاكمة ـ أن يخضعوا لحق الاقتراع العام فور إقراره، وكذلك أن يتحايلوا عليه ويخادعوه عند الضرورة.

غايتانو موسكا، 1895(1)

مازالت الديمقراطية قيد التجربة، بيد أنها لم تفضح نفسها؛ والحقيقة أنها لا تعمل بكامل قوتها حتى الآن، لسببين، **أولهما** دائم الأثر والمفعول، و**الثاني** ذو طابع مؤقت. فمن ناحية، فإن السلطة التي تنطوي عليها الثروة، مهما كانت نسبة التمثيل العددي، ستظل لها الغلبة بصورة لا تناسب فيها؛ ومن ناحية ثانية، فإن التنظيم المتخلف للطبقات التي منحت حق الاقتراع مؤخراً

---

(1) Gaetano Mosca, *The Ruling Class = Elementi di scienza politica,* Translation by Hannah D. Kahn; Edited and rev., with an Introd. by Arthur Livingston (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1980, 1939), pp. 333-334.

قد حال دون إحداث أي تعديل كاسح على موازين القوى السابقة.

جون مينارد كينز، 1904(2)

من الأمور المهمة أن أياً من الدول العلمانية الحديثة لم يفتها إعلان عُطَلٍ وطنية تتيح للناس حق التجمهر في هذه المناسبات.

المجلة الأميركية لعلم الاجتماع(3)

(*American Journal of Sociology*), 1896 -73

I

بدأت الفترة التاريخية التي يعالجها هذا المجلد بموجة دولية من الهستيريا في أوساط الحكام في أوروبا وفي أوساط طبقاتها التي دب فيها الذعر، في أعقاب كومونة باريس القصيرة الأجل عام 1871، التي ارتكبت في أعقاب قمعها مذابح واسعة للباريسيين لم يكن لأحد أن يتصور وقوعها في العادة في دول متمدنة في القرن التاسع عشر. وحتى بمعاييرنا الأكثر همجية هذه الأيام، فإن حجمها يثير الفزع (انظر **عصر رأس المال**، الفصل التاسع). إن هذه الفترة الوجيزة، الوحشية والمستهجنة في تلك المرحلة - التي أطلق فيها المجتمع نوبات الإرهاب الأعمى من عقالها، إنما تعكس مشكلة جوهرية في سياسات المجتمع البورجوازي: وهي إشاعة الديمقراطية فيه.

إن الديمقراطية، كما وصفها أرسطو الحكيم، هي حكم جمهرة الناس الذين كانوا، على العموم، فقراء. ومن الواضح أن المصالح ليست واحدة بين الفقراء والأغنياء، وأصحاب الامتيازات

---

(2) Robert Skidelsky, *John Maynard Keynes* (London: [Croom Helm], 1983), p. 156.

(3) Edward A. Ross, «Social Control VII: Assemblage,» *American Journal of Sociology*, vol. 2 (1896-1897), p. 830.

والمحرومين منها، وحتى لو افترضنا أنها كذلك أو يمكن أن تكون كذلك، فإن من غير المحتمل أن تنظر الجماهير إلى المصلحة العامة من الزاوية نفسها ووفق الشروط نفسها التي تراعيها «الطبقات» على حد تعبير الكتاب الفكتوريين؛ ناهيك بقدرتها على تحديد الفعل السياسي الطبقي من منظور أرستقراطي أو بورجوازي. وكان ذلك هو المأزق الرئيس الذي واجهته الليبرالية في القرن التاسع عشر، (انظر **عصر رأس المال**، الفصلين السادس والأول)، التي كرست جهودها للدفاع عن الدساتير والمجالس المنتخبة المستقلة ـ وهذه هي المؤسسات التي تجاهلتها، بسلوكها غير الديمقراطي، وضربت بها عرض الحائط ـ عندما استثنت أغلبية المواطنين الذكور في الدولة، بالإضافة إلى جميع الإناث، من أن ينتخبوا أو يتم انتخابهم. وحتى نهاية الفترة التي يعالجها هذا الكتاب، كان الأساس الراسخ الذي تقوم عليه الليبرالية يتمثل، بمنطق الفرنسيين، في عهد لويس فيليب، في التمييز بين «البلد القانوني» و«البلد الحقيقي» (Le pays légal, Le pays réel). وقد أخذت المخاطر تتهدد النظام الاجتماعي حالما بدأ «البلد الحقيقي» باختراق معاقل البلد «القانوني» أو «السياسي»، الذي كانت تحرسه مؤهلات التملك والتعليم الضرورية لممارسة حق التصويت والترشح، وفي أغلب الدول، الامتيازات الأرستقراطية الممأسسة، مثل مجالس النبلاء الوراثية.

ترى، ما الذي كان سيحدث في مجال النشاط السياسي في الدولة عندما تتولى دفة الحكم السياسي جماهير الناس الجاهلة، المضطهدة، العاجزة عن فهم منطق آدم سميث الأنيق المعافى الذي طرح فيه مفهوم السوق الحرة؟ إنهم قد يسلكون السبيل الذي أفضى إلى تلك الثورة الاجتماعية التي أدى انبعاثها القصير الأجل عام 1871 إلى أن يدب الذعر في قلوب الفئات المحترمة. ولم تكن الثورة، على ما يبدو، وشيكة الوقوع في هيأتها الانتفاضية القديمة، ولكن ألم تكن آنذاك خفية وكامنة وراء أي توسع قد يطرأ على حق الاقتراع

ليشمل من هم خارج صفوف أصحاب الأملاك والمتعلمين؟ ألم يكن ذلك، كما حذر عام 1866 السياسي الذي أصبح في ما بعد اللورد سالزبري، سيؤدي لا محالة إلى الشيوعية؟

بيد أنه غدا من الواضح بعد عام 1870، وبصورة متزايدة، أن انتشار الديمقراطية في سياسات الدولة كان أمراً حتمياً، فسوف تزحف الجماهير لاحتلال المسرح السياسي، سواء شاء الحكام أم أَبوْا، وذلك ما حدث بالفعل، فالأنظمة الانتخابية القائمة على حق الاقتراع الواسع النطاق، وحتى من الوجهة النظرية على حق الاقتراع الشامل للذكور أحياناً، كانت موجودة في سبعينيات القرن التاسع عشر في فرنسا، وفي ألمانيا، (لبرلمان عموم الألمان في جميع الأحوال)، وفي سويسرا والدنمارك. وأسفرت قوانين الإصلاح في بريطانيا في عامي 1867 و1883 عن زيادة جمهور الناخبين بنحو أربعة أضعاف، مما رفع عدد الناخبين الذكور ممن تجاوزوا العشرين من العمر من 8 في المئة إلى 29 في المئة. وطبقت بلجيكا الديمقراطية على حق الاقتراع عام 1894، في أعقاب إضراب عام طالب بالإصلاح في هذا المجال (وارتفعت الزيادة من 3,9 في المئة إلى 37,3 في المئة من السكان الذكور البالغين). وضاعفت النرويج هذه النسبة عام 1898 (من 16,6 في المئة إلى 34,8 في المئة). وفي فنلندا، طبقت بعد ثورة عام 1905 ديمقراطية فريدة وواسعة النطاق على حق الاقتراع (الذي شمل 76 في المئة من البالغين)؛ وتضاعف عدد الناخبين في السويد عام 1908 ليعادل عددهم في النرويج؛ وفي النصف النمساوي من إمبراطورية الهابسبيرغ، دخل حق الاقتراع الشامل حيز الممارسة عام 1907، وفي إيطاليا عام 1913. وخارج أوروبا، كانت الولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا بطبيعة الحال سباقة إلى النظام الانتخابي الديمقراطي، وتلتها الأرجنتين عام 1912. ووفقاً للمعايير التي استحدثت في وقت لاحق، كان شيوع الديمقراطية ذاك ناقصاً ـ فقد كانت نسبة الناخبين في ظل ترتيبات

الاقتراع الشامل تتراوح بين 30 في المئة و40 في المئة من السكان البالغين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حق النساء في التصويت لم يكن أكثر من شعار يوتوبي. ذلك أنهن لم يتمتعن بهذا الحق إلا بعد تسعينيات القرن التاسع عشر في الأطراف الهامشية للمناطق التي استوطنها البيض - في وايومِنغ (الولايات المتحدة الأميركية)، ونيوزيلندا، وجنوب أستراليا - وفي فنلندا الديمقراطية وفي النرويج بين عامي 1905 و1913.

الحكومات التي ولّدت هذه التطورات هي التي نظرت إليها وتتبعتها من دون حماس، حتى وإن كانت قد التزمت، عن اقتناع أيديولوجي، بمبدأ التمثيل الشعبي. وما علينا إلا أن نتذكر، في هذا السياق، كم تأخرت حتى الدول التي نعتبر إيمانها بالديمقراطية عميقاً وتاريخياً، في اتخاذ القرار بتوسيع قاعدة التصويت، ومنها البلدان الاسكندنافية، ناهيك بهولندا التي ظلت، خلافاً لبلجيكا، تعارض إشاعة الديمقراطية على نحو منظم قبل عام 1918 (مع أن أعداد الناخبين فيها كانت في الواقع تتنامى بمعدلات متشابهة). وقد يقبل السياسيون، كإجراء وقائي، التوسع في نطاق التصويت طالما ظلوا، خلافاً لليسار المتطرف، قادرين على السيطرة عليه. وربما كانت تلك هي الحال في فرنسا وبريطانيا. وكان من بين المحافظين من لا يعجبه العجب مثل بسمارك الذي كان يؤمن بالولاءات التقليدية أو - كما قد يزعم الليبراليون - بالجهل والغباء اللذين تتسم بهما جمهرة الناخبين. وقد أشاع هؤلاء أن حق الاقتراع الشامل سيعزز موقف اليمين لا اليسار. غير أن بسمارك نفسه لم يكن يفضل المخاطرة في هذا السبيل في بروسيا (التي كانت تهيمن على الإمبراطورية الألمانية)، حيث أبقى على نظام للاقتراع لكل واحدة من ثلاث فئات من المقترعين، مع ترجيح قوي لكفّة اليمين. وثبت أن هذا الإجراء الاحترازي كان خطوة حكيمة، فقد تبين أن جمهرة الناخبين لا يمكن السيطرة عليها من فوق. وفي أمكنة أخرى، خضع السياسيون للإهاجات والضغوط

الشعبية، أو لحسابات الصراعات السياسية المحلية. وفي كلتا الحالتين، تخوّف هؤلاء من أن ما كان ديزرائيلي يسميه «قفزة في الظلام» قد يتعذر التنبؤ به. ومن المؤكد أن إشاعة الديمقراطية، مباشرة أو على نحو غير مباشر، قد تسارعت بفعل الإهاجات الاشتراكية في تسعينيات القرن التاسع عشر والتداعيات التي أعقبت الثورة الروسية الأولى عام 1905. ومع ذلك، وبصرف النظر عن السبيل الذي سلكه التقدم الديمقراطي بين عامي 1880 و1914، فقد تعين على معظم الدول الغربية أن تواجه هذا المسار المحتوم. ولم يعد ممكناً إرجاء السياسات الديمقراطية. ومن ثم أصبحت المشكلة تتمتع في كيفية التلاعب بمساراتها.

كان التلاعب، بمفهومه الفج، أمراً يسيراً حتى ذلك الحين. فكان بالإمكان، على سبيل المثال، وضع القيود المشددة على الدور السياسي للمجالس المنتخبة عن طريق حق الاقتراع الشامل. وكان ذاك هو النموذج البسماركي الذي قُلِّصت فيه الحقوق الدستورية للبرلمان الألماني (الرايخستاغ). وفي أماكن أخرى، أنشئت مجالس ثانية، تضم أحياناً أعضاء من ذوي الألقاب الموروثة، كما هي الحال في بريطانيا، وتصوت وفق هيئات انتخابية خاصة (وموزونة)، ومؤسسات أخرى مماثلة، لتكبح تحركات الممثلين المنتخبين ديمقراطياً في المجالس، واستبقيت في شروط حق الاقتراع العناصر المتعلقة بالمِلكية، معزَّزةً بالمؤهلات التعليمية (مثل منح أصوات إضافية للمواطنين ذوي المؤهلات العلمية العالية في بلجيكا، وإيطاليا، وهولندا، ومقاعد نيابية خاصة للجامعات في بريطانيا). وأدخلت اليابان الممارسات البرلمانية مشروطة بتقييدات مماثلة عام 1890. وتعززت «حقوق الاقتراع الموهومة» هذه، كما نعتها البريطانيون، باستخدام وسيلة تقطيع ودمج المناطق لصالح هذا الحزب السياسي أو ذاك - وهو ما سماه النمساويون «الهندسة الانتخابية». وتضمّن ذلك التلاعب بالحدود المحددة للدوائر

الانتخابية وتوسيعها أو تقليصها لفائدة أحزاب معينة. كما كانت الضغوط تفرض على الناخبين المتهيّبين أو، ببساطة، الحذرين، عند صناديق الاقتراع المفتوحة، وبخاصة عندما يراقب السادة الأقوياء، أو ممثلوهم مسيرة العملية الانتخابية عن كثب: وأبقت الدنمارك على نظام التصويت العلني حتى عام 1901، وبروسيا حتى 1918، وهنغاريا حتى ثلاثينيات القرن. وكان بوسع ترتيبات الرعاية والمزابنة، كما عرفها زعماء المدن الأميركيون، أن تؤمن للمترشّح أصواتاً بالجملة: وقد عرف الليبرالي الإيطالي جيوفاني جيوليتي بأنه سيد المزابنة السياسية في أوروبا. وكان الحد الأدنى لعمر المقترعين مرناً كذلك: فتراوح بين عشرين سنة في سويسرا الديمقراطية، وثلاثين في الدنمارك، كما زيد العمر بعض الشيء في أكثر الأحيان عندما وسع حق الاقتراع. وكان احتمال التخريب وارداً على الدوام، عن طريق خلق التعقيدات التي تعرقل عملية التسجيل في قوائم الناخبين. وعلى هذا الأساس، أشارت تقديرات إلى أن مثل هذه الأساليب قد جردت نحو نصف الطبقة العامة في بريطانيا بالفعل، من حق الانتخاب عام 1914.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الكوابح، وإن كانت قد أبطأت تحركات القاطرة السياسية باتجاه الديمقراطية، فإنها لم تستطع أن توقف تقدمها إلى الأمام. وقد كان من الواضح أن العالم الغربي، الذي شمل حتى روسيا القيصرية بعد عام 1905، إنما كان يتحرك نحو أنساق سياسية تقوم على قاعدة انتخابية واسعة يتصدرها، بصورة متزايدة، عامة الناس.

كانت النتيجة المنطقية لمثل هذه الأنساق حشد الجماهير، سياسياً، من أجل الانتخابات ومن خلالها، أي بقصد ممارسة الضغوط على الحكومات الوطنية. وتضمن ذلك تنظيم الحركات الجماهيرية والأحزاب الجماهيرية، والدعاية السياسية الجماهيرية، وتطوير وسائل الإعلام الجماهيرية ـ التي كانت حتى ذلك الحين

تقتصر على الصحافة الشعبية أو «الصفراء» الوليدة ـ والتطورات الأخرى التي تمخضت عن بروز مشكلات كبيرة ومستجدة للحكومات والطبقات الحاكمة. ومن سوء حظ المؤرخين أن هذه المشكلات تتلاشى من مسرح المناقشات السياسية المفتوحة في أوروبا، لأن انتشار الديمقراطية جعل من المستحيل طرحها علناً بأي قدر من الصراحة. فهل كان بوسع المترشح أن يقول للناخبين إنه يعتبرهم أجهل وأغبى من أن يعرفوا السياسة الفضلى، وإن مطالبهم كانت سخيفة وخطيرة على مستقبل البلاد في آن معاً؟ وهل كان رجل الدولة الذي يحيط به المراسلون الذين سينقلون كلماته إلى زوايا الحانات القصية، سيعني ما يقوله بالفعل؟ لقد غدا السياسيون ملزمين، بصورة متزايدة، بالتوجه مباشرة إلى الجماهير في الدوائر الانتخابية؛ إما بالحديث المباشر إليها أو عبر الصحافة الشعبية المدوّية (بما فيها الصحف الموالية لخصومهم). وربما لم يخاطب بسمارك قط غير جمهور من النخبة. واستحدث غلادستون أسلوب الحملات الانتخابية في بريطانيا (وربما في أوروبا) في الحملة التي نظمها عام 1879. ولم يعد ثمة مجال لمناقشة ما تنطوي عليه الديمقراطية من نتائج، إلا من جانب السياسيين خارج الحلبة، بالصراحة والروح الواقعية اللتين اتسمت بهما المساجلات حول قانون الإصلاح البريطاني عام 1867. ولكن مع انغماس الرجال الذين يمارسون الحكم في المتاهات البلاغية، انحسرت المناقشات السياسية الجادة واقتصرت على أقلية من المفكرين وجمهور المثقفين الذين كانوا يطالعونها. وكان عصر الدَّمَقْرطة هو العصر الذهبي كذلك لولادة علم اجتماع سياسي جديد كان من أبرز ممثليه: إميل دوركهايم (Emile Durkheim)، وجورج سوريل (Georges Sorel)، وم. أوستروغورسكي (M. Ostrogorski)، وسيدني وبياتريس ويب (Sidney and Beatrice Webb)، وغايتانو موسكا (Gaetano Mosca)، وفيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto)، وروبرت ميتشلز (Robert

(Michels)، وماكس فيبر (Max Weber) (انظر القسم الثالث من الفصل الخامس)[4].

عندما كان الرجال الذين يمارسون الحكم يريدون أن يقولوا ما يعنونه بالفعل، فقد كان عليهم أن يفعلوا ذلك في أروقة السلطة الخفية المعتمة، وفي النوادي، والسهرات الاجتماعية الخاصة، ورحلات الصيد، أو عطل نهاية الأسبوع في البيوت الريفية حيث كان أعضاء تلك النخب يلتقون في أجواء تختلف عن تلك التي تدور فيها المماحكات البرلمانية المثيرة للسخرية أو الاجتماعات العامة. وبذلك تحول عصر الدمقرطة إلى عصر للنفاق العام، بل للمدالسة، وبالتالي إلى عصر لمهاجاة سياسية يشارك فيها: المستر دوولي، وصحف الكاريكاتير الزاخرة بالمرارة، والسخرية، والموهبة، مثل صحيفة (*Assiette au Beurre*) الفرنسية، و(*Simplicissimus*) الألمانية، وصحيفة (*Fackel*) التي أصدرها كلاوس في فيينا. ولم يكن بوسع المراقب الذكي أن يتجاهل الشقة الواسعة بين الخطاب العام والواقع السياسي التي جسدها هيلير بيلوك في الخاتمة الساخرة لقصيدته عن الانتصار الانتخابي الكبير الذي حققه الحزب الليبرالي عام 1906:

إن السلطة اللعينة القائمة على الامتيازات

مصحوبة بالنساء، والشمبانيا، ولعبة البريدج،

قد انهارت: وها هي الديمقراطية تستأنف هيمنتها

---

(4) من الأعمال التي ظهرت آنذاك: Gaetano Mosca, *The Ruling Class* = *Elementi di scienza politica (1858-1941)*; Sidney Webb and Web Beatrice, *Industrial Democracy* (London; New York: Longmans, Green & Co., 1897); Robert Michels, *Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie* (Leipzig: W. Klinkhardt, 1911), and Georges Sorel, *Reflections on Violence* ([n. p.]: [n. pb.], 1908).

مصحوبة بلعبة البريدج، والنساء، والشمبانيا[5]،

ولكن ما هي طبيعة الجماهير التي احتشدت الآن لممارسة العمل السياسي؟ لقد كانت تضم، بالدرجة الأولى، طبقات من التجمعات الاجتماعية التي كانت، حتى ذلك الحين، خارج النظام السياسي، وربما ارتبط عدد منها بتحالفات وائتلافات أو «جبهات شعبية» متباينة العناصر. وكان المكون الأكثر سطوة بينها هو الطبقة العاملة التي احتشدت الآن في أحزاب وحركات قامت على أسس طبقية واضحة. وذلك ما سنتناوله في الفصل القادم.

وكان ثمة ائتلاف عريض غير واضح المعالم يضم فئاتٍ اجتماعية وسطى لم تكن متأكدة تماماً مما يخفيها أكثر من غيره: الأثرياء أم البروليتاريا. وتتكون هذه الفئات من البورجوازية الصغيرة القديمة من المعلمين الحرفيين الفنيين وصغار أصحاب المتاجر الذين داهمهم زحف الاقتصاد الرأسمالي، والطبقة الوسطى الدنيا من العمال غير اليدويين وعمال الياقات البيض: وكان هؤلاء يشكلون فئتي هاندفيركرفراغي (Handwerkerfrage) وميتلستاندزفراغي (Mittlestandsfrage) في الأنشطة السياسية في ألمانيا خلال «الكساد الكبير» وبعده. لقد كان عالماً يتحدد بالحجم، ويضم «الصغار» مقابل «كبار» المصالح، وغدت فيه كلمة «صغير» تمثل، بحد ذاتها، شعاراً ودعوة للتحرك، وذلك ما نلمحه في مصطلحات من نوع the little man، Le petit Commercant، der Klein Mann. وكم من صحيفة أو مجلة راديكالية اشتراكية كانت تعتز بحمل هذا الاسم «Le petit provençal» و«Le Petit Niçois» و«Le Petit Troyen» «La Petit Charente»؟ صغار، نعم، ولكن ليسوا صغار القدر والقيمة. ذلك أن الملْكية الصغيرة، شأنها شأن الملْكيات الكبيرة، كانت

---

(5) Hiliaire Belloc, *Sonnets and Verse* (London: [n. pb.], 1954), p. 151: «On a General Election,» Epigram XX.

تحتاج إلى الحماية ضد التيار الجمعي، كما استوجب الأمر الدفاع عن تفوق الكتبة للتمييز بينهم وبين العمال اليدويين المهرة الذين قد يتقاضون كذلك دخلاً صغيراً مثلهم؛ لاسيّما وأن الطبقات الوسطى الراسخة كانت تحجم عن قبول الطبقات الوسطى الدنيا بوصفها مساويةً لها.

كما كان ذلك، ولأسباب وجيهة، هو النطاق الذي كانت تدور فيه السياسات البلاغية التي برزت فيها تقاليد يعقوبية ديمقراطية راديكالية قوية، كانت تلك البلاغيات، القوية أو الزاهية، تصنف «الصغار» في صف اليسار، مع أن ذلك كان يتسم، في فرنسا، بجريمة مضمرة واضحة من القومية الشوفينية، وبكراهية للغرباء والأجانب. وفي وسط أوروبا، لم يكن ثمة حدود لطبيعتها القومية المتطرفة، وبخاصة في ميولها المعادية للسامية. ذلك أن تعريف هوية اليهود لم يكن يعتمد فقط على علاقتهم بالرأسمالية، وبخاصة عناصرها المرتبطة بصغار الحرفيين الفنيين والتجار - ومنهم المصرفيون، والوكلاء التجاريون، ومؤسسو السلسلة الجديدة من شبكات التوزيع والمخازن التجارية - بل تعداه ليشمل الاشتراكيين الملحدين، وبصورة أعمّ، المثقفين الذين قوّضوا شتى الأسس القديمة المتضعضعة للأخلاق وللعائلة البطريركية. ومنذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، أصبحت اللاسامية مكوناً رئيساً للحركات السياسية المنظمة التي أقامها «الصغار» في المناطق الممتدة شرقاً من الحدود الألمانية الغربية، مروراً بإمبراطورية الهابسبيرغ، وروسيا، ورومانيا. ولا ينبغي أن نقلل من أهميتها في أماكن أخرى. ويكفي، للتدليل على ذلك، أن نتذكر بعد اطلاعنا على التشنجات اللاسامية التي هزت فرنسا في تسعينيات ذلك القرن، وعلى مدى عشر سنوات تخللتها فضائح بنما وقضية الكابتن ألفريد دريفوس[6] (Alfred

(6) تمت إدانة الكابتن الركن دريفوس في فرنسا عام 1894 بتهمة التجسس لصالح ألمانيا. وبعد حملة لإثبات براءته، استقطبت الاهتمام وارتعدت لها الفرائص في جميع أنحاء=

(Dreyfus) أنه لم يكن ثمة غير ما يقل عن ستين ألفاً من اليهود، من أصل سكان تلك الدولة التي كانت تضم أربعين مليون نسمة، (انظر القسم الثاني من الفصل الخامس، والقسم الخامس من الفصل الثاني عشر).

بطبيعة الحال، كان هناك الفلاحون الذين كانوا مازالوا يشكلون الأغلبية في كثير من الدول، بل يمثلون الجماعات الاقتصادية الأكبر في بعضها. ومع أن الفلاحين والمزارعين كانوا، منذ ثمانينيات القرن وما بعدها، قد احتشدوا كجماعات ضغط اقتصادية، بل انضموا بأعداد ضخمة إلى منظمات جديدة معنية بالتعاون في مجالات الشراء، والتسويق، وتصنيع المنتجات وتدبير الاعتمادات المالية. وفي بلدان مختلفة مثل الولايات المتحدة، والدنمارك، ونيوزيلندا وفرنسا وبلجيكا وإيرلندا، فإن الفلاحين نادراً ما كانوا يحتشدون سياسياً وانتخابياً كطبقة ـ على افتراض أن هذه الفئة المتنوعة يمكن اعتبارها طبقة متميزة. ولم يكن بوسع أي حكومة بالطبع أن تتجاهل المصالح الاقتصادية لذلك الجمهور المهم من الناخبين الذين يتولون أمر الفلاحة والزراعة في البلدان الزراعية. ومع ذلك، فإن الفلاحين، عندما جرت تعبئتهم انتخابياً، تصرفوا تحت شعارات غير زراعية، حتى وإن كانت نصرة الفلاحين والمزارعين من جملة المطالب التي اعتمدت عليها حركة أو حزب سياسي معين مثل «الشعبَويين» في الولايات المتحدة خلال تسعينيات القرن، أو الثوريين الاجتماعيين في روسيا (بعد عام 1902).

إذا كانت الفئات الاجتماعية قد عُبِّئت على هذا النحو، فذلك هو ما حدث بالنسبة إلى جماعات المواطنين الذين وحدت ما بينهم

= فرنسا، عفي عنه عام 1899، ثم أعيد إليه الاعتبار عام 1906، وكان لهذه «المسألة» تداعيات مهولة في أنحاء أوروبا كافة.

ولاءات فئوية أساسها الدين أو الجنسية. وكانت فئوية لأن التعبئة السياسية الجماهيرية على أساس طائفي، حتى في البلدان ذات الديانة الواحدة، إنما كانت تتمثل دائماً في تكتلات مناوئة لتكتلات أخرى، سواء كانت طائفية أو عَلْمانية. وكانت حركات التعبئة الانتخابية ذات النزعة القومية (التي اتسمت كذلك بنزعة دينية كما هي الحال لدى البولنديين والإيرلنديين)، على الدوام تقريباً حركات مطالبة بالحكم الذاتي داخل دول متعددة القوميات. ولم يكن ثمة ما يجمعها بنزعة الانتماء الوطني التي تلقنها الدول لرعاياها ـ ولا تستطيع السيطرة عليها أحياناً ـ أو بالحركات السياسية، اليمينية في العادة، التي زعمت أنها تمثل «الأمة» في مواجهة الأقليات الهدامة (انظر الفصل السادس).

بيد أن صعود الحركات الجماهيرية السياسية ـ الطائفية كظاهرة عامة قد أعاقته بصورة جدية النزعة المحافظة المغالية التي تجسدها الهيئة القادرة، بسطوتها المهولة، على تجييش وتنظيم صفوف المؤمنين، ألا وهي الكنيسة الرومانية الكاثوليكية. لقد كانت السياسة، والأحزاب، والانتخابات جزءاً من ذلك القرن التاسع عشر البائس التي كانت روما تحاول القضاء عليه منذ انعقاد المَجْمع الكنسي عام 1864 ومجلس الفاتيكان عام 1870 (انظر **عصر الثورة** ـ القسم الثالث من الفصل الرابع عشر). وظلت تناصبه العداء. وتجلى ذلك في سلسلة النواهي والتحريمات الصادرة عن المفكرين الكاثوليك الذين اقترحوا، بحذر، خلال تسعينيات القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، التوصل إلى نوع من الاتفاق مع الأفكار المعاصرة (وقد ندد البابا بيوس العاشر بِـ «الحداثة» عام 1907). فهل سيكون للسياسات الكاثوليكية في هذا العالم الجهنمي الذي يمور بالسياسات العَلْمانية غير موقف المعارضة الشاملة، والدفاع المحدد عن الممارسات الدينية، والتربية الكاثوليكية، ومؤسسات الكنيسة الأخرى التي كانت تستهدفها الدولة في صراعها الدائم مع الكنيسة؟

وفيما كانت القوة السياسية المضمرة للأحزاب المسيحية تتعاظم ـ وذلك ما بينه التاريخ الأوروبي منذ عام 1945[7] ـ بينما كانت تزداد نفوذاً مع كل توسع في حقوق الاقتراع، فإن الكنيسة ظلت تعارض تشكيل أحزاب سياسية كاثوليكية تتمتع بتأييد رسمي منها، مع أنها كانت منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، تحبذ إبعاد الطبقات العاملة عن الثورة الاشتراكية الملحدة، وتؤكد، بالطبع، الحاجة إلى الاهتمام برعيتها الرئيسة، وهي الفلاحون. وعلى الرغم من مباركة البابا لاهتمام الكاثوليك الجديد بالسياسة الاجتماعية (في التعميم البابوي المسمى **حول المستجدات** (*Rerum Novarum*)، 1891)، فإن الأسلاف والمؤسسين لما أصبح في ما بعد أحزاباً ديمقراطية مسيحية بعد الحرب العالمية الثانية، كانوا مدعاة للتوجس، وأحياناً للعداء، من جانب الكنيسة، لا لأنهم بدوا، مثل دعاة «الحداثة»، ميالين إلى التصالح مع النزعات الدنيوية غير المرغوبة فحسب، بل لأن الكنيسة كانت تتخوف من الكوادر من الطبقات الكاثوليكية الوسطى والوسطى الدنيا الجديدة، الحضرية والريفية على السواء، ممن وجدوا فرصة للتعبير عن مواقفهم في تلك التيارات. وعندما نجح الزعيم الغوغائي كارل لويغر (Karl Lueger) (1844 ـ 1910) في تسعينيات القرن في تأسيس أول حزب جماهيري «اجتماعي مسيحي» حديث وهو حركة فعّالة في معاداته للسامية، من الطبقة الوسطى الدنيا، فإنه واجه مقاومة من تراتبية الحكم النمساوية. (وقد ظلت الحركة قيد العمل باسم «حزب الشعب» الذي تولى السلطة في النمسا المستقلة في الجانب الأكبر من تاريخها القريب منذ عام 1918).

وهكذا، ساندت الكنيسة في العادة الأحزاب المحافظة أو الرجعية بشتى ضروبها أو أنها، في البلدان الكاثوليكية المنضوية

---

(7) برزت في إيطاليا، وفرنسا، وألمانيا الغربية، والنمسا، وظلت هي الأحزاب الرئيسية في حكومات تلك البلدان، باستثناء فرنسا.

تحت رايات الدول المتعددة القوميات، تصالحت وتعايشت مع الحركات القومية التي لم تنتقل إليها العدوى بالفيروس الدنيوي العَلْماني، بل إنها ساندت كل من يقف ضد الاشتراكية وضد الثورة. ومن هنا، فإن الأحزاب والحركات الجماهيرية الكاثوليكية الحقيقية لم تقم إلا في ألمانيا (حيث أسست لمقاومة حملات بسمارك المعادية للسلطة الكنسية في سبعينيات القرن التاسع عشر)، وفي الأراضي المنخفضة (حيث اتخذ النشاط السياسي بأكمله طابع التجمعات الطائفية، بما فيها البروتستنتية وغير الدينية التي نظمت على هيئة تكتلات عمودية)، وفي بلجيكا (حيث شكل الكاثوليك والليبراليون المناوئون للكنيسة نظام الحزبين قبل شيوع الديمقراطية).

كانت الأحزاب الدينية البروتستنتية أكثر ندرة من غيرها. وحيثما ظهرت هذه الأحزاب، كانت المطالب الطائفية، في العادة، تمتزج بشعارات أخرى مثل: القومية والليبرالية (كما كان الحال لدى أهالي ويلز الذين كانت أغلبيتهم الساحقة من غير الموالين) ومعاداة القومية كما هي الحال لدى البروتستنت في ألستر في إيرلندا الشمالية الذين اختاروا الاتحاد مع بريطانيا ضد الحكم المحلي الإيرلندي)، والليبرالية (كما هي الوضع بالنسبة إلى حزب الأحرار البريطاني الذي غدت اللاموالاة بالنسبة إليه أكثر قوة بعد أن انشق أرستقراطيو حزب الويغ القديم وأصحاب المصالح التجارية الكبيرة وانضموا إلى المحافظين في ثمانينيات ذلك القرن[8]. وبطبيعة الحال، لم يكن من الممكن في شرق أوروبا التمييز سياسياً بين الدين السياسي والقومية، وكذلك الدولة في روسيا، فالقيصر لم يكن مجرد رأس للكنيسة الأرثوذكسية، بل تعدى ذلك إلى حشد الأرثوذكس ضد الثورة. أما ديانات العالم الأخرى (الإسلام، الهندوسية، البوذية، والكونفوشية)،

---

(8) تشير اللاموالاة هنا إلى اتجاه الجماعات البروتستنتية المنشقة عن الكنيسة الإنجليزية في إنجلترا وويلز.

إضافة إلى العبادات الوثنية المتصلة بجماعات وشعوب محددة، فإنها ظلت تعيش في عوالم أيديولوجية وسياسية لم تكن السياسات الديمقراطية الغربية معروفة أو ذات أهمية فيها.

وإذا كان الدين ينطوي على قوة سياسية كبيرة مضمرة، فإن التعريف والانتماء الوطني كانا، من حيث الممارسة العملية، يمثلان قدرة هائلة مماثلة وأكثر فعالية على التجييش والحشد. فعند التطبيق الديمقراطي لحقوق الاقتراع في بريطانيا عام 1884، عندما صوت الإيرلنديون لصالح ممثليهم، استحوذ الحزب الوطني الإيرلندي على جميع المقاعد الكاثوليكية في الجزيرة، وشكل 85 من أصل 103 أعضاء جبهة منضبطة مساندة لرائد القومية الإيرلندية (البروتستنتي) تشارلز ستيوارت بارنل (1846 ـ 1891). وحينما عبر الوعي الوطني عن موقف سياسي، كان البولنديون، بكل وضوح، يتوجهون إلى صناديق الاقتراع بوصفهم بولنديين (في ألمانيا والنمسا)، وذلك ما فعله التشيكيون بوصفهم تشيكيين. وقد أصيبت الأنشطة السياسية في النصف النمساوي من إمبراطورية الهابسبيرغ بالشلل جراء هذه التفرعات القومية. والواقع أن النزعة البرلمانية انهارت تماماً في أعقاب المشاغبات والمشاغبات المضادة التي قام بها الألمان والتشيكيون في أواسط تسعينيات القرن، حيث لم تقم بعدها أي أغلبية برلمانية كافية لتشكيل أي حكومة. ولم يكن منح حقوق الاقتراع الشامل عام 1907 نوعاً من التنازل تحت ضغط ما، بل محاولة يائسة لتعبئة جماهير الناخبين الذين كانوا سيصوتون لصالح الأحزاب غير القومية (الكاثوليكية، بل حتى الاشتراكية) مقابل التكتلات الوطنية المتنافرة المتحاربة.

لم تنتشر، إلا في نطاق ضيق، التعبئة السياسية الجماهيرية في أشكالها المتطرفة ـ المتمثلة في أحزاب أو حركات منظمة، بل إن صيغة الحزب الديمقراطي الألماني الجامعة المتراصّة لم تكن هي

النمط الشامل السائد حتى في أوساط الحركات العمالية والاشتراكية (انظر الفصل التالي). ومع ذلك، فإن بوسعنا أن نتبين العناصر المكونة لهذه الظاهرة الجديدة في كل مكان تقريباً. وكانت تلك العناصر تضم، أولاً، المنظمات التكوينية التي تمثل القاعدة التي أسس عليها هذا النمط. وكان النموذج المثالي للحركة أو الحزب الجماهيري يتألف من تجمع مركب يضم المنظمات أو الفروع المحلية سويّاً لتحقيق أغراض محددة، ولكنها تندرج في سياق حزب يرمي إلى أهداف سياسية أعرض من ذلك. وعلى هذا الأساس، كانت الحركة الوطنية الإيرلندية عام 1914 تتألف من: العصبة الإيرلندية المتحدة التي شكلت إطارها الوطني - والمنظمة انتخابياً، أي في كل دائرة برلمانية. وقد تولت تنظيم المؤتمرات الانتخابية برئاسة زعيم (رئيس) العصبة، وشارك فيها، بالإضافة إلى مندوبيها، ممثلون عن مجالس النقابات (أي التجمعات التي تضم فروع النقابات العمالية في المدن)، وعن النقابات نفسها، ورابطة الأرض والعمل التي تمثل مصالح المزارعين، والرابطة الرياضية الغاليّة، وجمعيات العون المتبادل مثل جمعية قدامى الهيبرنيانيين التي كانت حلقة الوصل بين جزيرة إيرلندا والهجرة إلى أميركا، علاوة على الهيئات الأخرى. وكان ذلك هو هيكل التعبئة التنظيمية الذي كان بمثابة حلقة الوصل الأساسية بين الزعامات القومية، داخل البرلمان وخارجه، من جهة، وجمهرة الناخبين الذين كانوا يمثلون الحدود القصوى لمن يتبنون قضية الاستقلال الإيرلندي. وكان النشطون المعبأون على هذا النحو، يمثلون، بحد ذاتهم، كتلة ضخمة جداً: ففي عام 1913، ضمت العصبة 130000 عضو من أصل إجمالي السكان الكاثوليك البالغ عددهم 3 ملايين نسمة[9].

---

(9) David Fitzpatrick, «The Geography of Irish Nationalism, 1910-1921,» *Past and Present*, no. 78 (Feb 1978), pp. 127-129.

من جهة أخرى، كانت الحركات الجماهيرية الجديدة أيديولوجية الطابع، وكانت أكثر من مجرد جماعات ضاغطة تسعى إلى تحقيق أغراض معينة مثل الدفاع عن زراعة الكروم. وقد تضاعفت، بطبيعة الحال، أعداد هذه التجمعات المنظمة ذات المصالح المحددة، لأن منطق السياسات المرتبطة بانتشار الديمقراطية يتطلب من الفئات المصلحية الضغط على الحكومات والمجالس الوطنية التي يفترض فيها، نظرياً، الاستجابة لها. غير أن هيئات مثل الرابطة الزراعية (Bund der Landvirte) الألمانية، (التي أسست عام 1893، وانضم إليها على التو تقريباً في عام 1894 نحو 200000 من المزارعين)، لم ترتبط بأي حزب، على الرغم من ميول الرابطة المحافظة بصورة واضحة، وخضوعها شبه الكامل لهيمنة كبار ملاك الأراضي. وفي عام 1898، كانت تعتمد على مساندة 118 (من أصل 397) نائباً في الرايخستاغ ينتمون إلى خمسة أحزاب متميزة[10]. وخلافاً لما كانت عليه هذه الجماعات المصلحية، على ما كان لها من نفوذ، فإن الحركة/ الحزب الجديد كانت تطرح رؤية شاملة للعالم. ولأعضاء تلك الحركة وأنصارها، كانت هذه الأسباب بالتحديد، وليس البرنامج السياسي المحدد، وربما المتغير، هي التي جعلت الحركة في نظرهم أقرب ما تكون إلى «الدين المدني» الذي ينبغي، كما ارتأى جان جاك روسو وإميل دوركهايم والمنظرون الآخرون في ميدان علم الاجتماع الجديد، أن يشد الأواصر في المجتمعات الحديثة: وهو، بهذا المعنى، عنصر فئوي يوطد أركان المجتمع. أما الدين، والنزعة القومية، والديمقراطية، والاشتراكية، وهي الممهدات الأيديولوجية لظهور الفاشية بين الحربين العالميتين، فهي التي رصت صفوف الجماهير

---

(10) H. J. Puhle, *Politische Ararbewegungen in kapitalistischen Industriegesellschaften* (Göttingen: [n. ph.], 1975), p. 64.

المعبأة، بصرف النظر عن المصالح المادية التي تمثلها حركاتهم.

ومن المفارقات أن أيديولوجية الثورات السابقة في البلدان ذات التقاليد الثورية القديمة، مثل فرنسا والولايات المتحدة وكذلك بريطانيا بصورة أقل، قد أتاحت الفرصة للنخب القديمة والجديدة لتدجين جانب من الحشد الجماهيري، على الأقل، عن طريق استراتيجيات مألوفة منذ عهد بعيد لدى خطباء الرابع من يوليو/ تموز في أميركا الشمالية الديمقراطية. ونجحت الليبرالية البريطانية في إرجاء تأسيس حزب عمال جماهيري إلى ما بعد عام 1914. (وكانت هي التي ورثت ثورة حزب الويغ (Whig) العظيمة عام 1688، ولم تغفل المطالبات التي قدمت أكثر من مرة للعفو عمن أشرفوا على محاكمة وإعدام الملك [تشارلز الأول] عام 1649، لصالح المتحدرين من الطوائف البيوريتانية الطهرانية)[11].

وعلاوة على ذلك، فإن «حزب العمال» (الذي كان قد أسس عام 1900) كان يسير تحت مظلة الليبراليين وفي ركابهم. وحاول دعاة التيار الراديكالي الجمهوري في فرنسا امتصاص الحشد الجماهيري الشعبي واحتواءه برفع شعارات «الجمهورية» و«الثورة»، ضد خصومهم، وحققوا في ذلك بعض النجاح. والشعارات من نوع «لا أعداء في معسكر اليسار» و«الوحدة لجميع الجمهوريين الحقيقيين» فعلت فعلها في تعزيز الروابط بين اليسار الشعبي الجديد وممثلي الوسط الذين تولوا زمام الأمور في الجمهورية الثالثة.

من جهة ثالثة، فإن أساليب التعبئة الجماهيرية كانت، بالتالي، عالمية الطابع، وإن على طريقتها الخاصة. فقد هشمت الأطر السياسية القديمة المتأصلة محلياً أو إقليمياً، أو همّشتها، أو دمجتها

(11) ربما كان آخر الأمثلة على مثل هذا التحول إقامة كومونولث المورمون في أوتاه بعد عام 1848.

في سياق حركات عريضة أكثر شمولاً. وعلى أي حال، فإن السياسات الوطنية في الدول التي استحدثت فيها الديمقراطية ضيّقت من المجالات المتاحة للأحزاب الإقليمية المحضة حتى في الدول التي تتمايز فيها الفوارق بين الأقاليم مثل ألمانيا وإيطاليا. وفي هانوفر الألمانية (التي كانت بروسيا قد ضمتها إلى أراضيها في وقت متأخر عام 1866)، كانت تتجلى المشاعر المعادية لبروسيا والموالية لسلالة غويلف الملكية. غير أن طابعها الإقليمي لم يتكشف إلا عندما أعطت من أصوات ناخبيها نسبة أقل بصورة هامشية (85 في المئة في هانوفر مقابل 94 ـ 100 في المئة في الأقاليم الأخرى) لشتى الأحزاب في بروسيا[12]. غير أن وجود الأقليات الطائفية أو الإثنية، أو حتى الفئات الاجتماعية والاقتصادية أحياناً في مناطق جغرافية محددة لا ينبغي أن يفضي بنا إلى نتائج مضللة. فقبالة السياسات الانتخابية للمجتمع البورجوازي القديم، كانت السياسات الجماهيرية الجديدة تتنافر بشكل متزايد مع السياسات الموضعية القديمة التي تعتمد على ما يقوم به ذوو السلطة والنفوذ الذين كانوا يسمّون (في القاموس السياسي الفرنسي) بِ «الوجهاء». وكانت ثمة أجزاء عديدة من أوروبا والأميركيتين ـ وبخاصة في مناطق مثل شبه جزيرة أيبيريا وشبه جزيرة البلقان، وفي جنوب إيطاليا وأميركا اللاتينية، كان فيها الراعون المزابنون (caciques)، وهم من ذوي السلطة والنفوذ، «يسلّمون» شحنات من أصوات الناخبين لأفضل العروض أو لمزابنين آخرين أعلى منهم مرتبة. ولم تختفِ شخصية «الزعيم» في السياسات الديمقراطية، بل أصبح الحزب، بصورة متزايدة، هو الذي يصنع الوجيه أو ينقذه، على الأقل، من دائرة العزلة والعجز السياسي وليس

(12) G. Hohorst, J. Kocka and G. A. Ritter, *Sozialgeschichtliches Arbeitsbuch: Materialien zur Statistik des Kaiserreichs 1870-1914* (Munich: [n. pb.], 1975), p. 177.

العكس. وغدا بوسع النخب التي أعادت تكوين نفسها لتتلاءم مع أجواء الديمقراطية أن تطور خلطة منوعة امتزجت فيها عناصر من سياسات المزابنة والنفوذ المحلية والديمقراطية. والواقع أن العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر والأولى من القرن العشرين قد حفلت بصراعات مركبة بين «الوجاهة» بمفهومها القديم، والأساليب التي انتهجها الفاعلون السياسيون الجدد، والزعماء المحليون أو العناصر الأساسية الأخرى التي تتحكم بمصير الأحزاب المحلية.

من هنا، فإن الديمقراطية التي استبدلت بها سياسات الوجهاء ـ وبقدر النجاح إلي حققته في هذا المجال ـ لم تحل محل «الشعب» في توفير الرعاية والنفوذ، بل حلت محل التنظيمات، أي اللجان، والوجهاء الحزبيين، والأقليات النشيطة. وقد لاحظ هذه المفارقة المراقبون الواقعيون للساحة السياسية حين أشاروا إلى الدور الحاسم الذي تؤديه مثل هذه اللجان (أو المؤتمرات الحزبية بالمصطلحات الأنجلو ـ أميركية)، أو حتى «قانون الأوليغاركية الحديدي» الذي اعتقد روبرت ميتشلز أنه استخلصه من دراسته للحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني. ولاحظ ميتشلز كذلك ميل الحركات الجماهيرية الجديدة إلى تبجيل الزعماء، مع أنه بالغ في تصوير ذلك[13]. والمؤكد أن الإعجاب الذي أحيط به بعض زعماء الحركات الجماهيرية الوطنية، وتجلى، في تلك الفترة، على نحو أكثر تواضعاً، في رفع صور غلادستون، شيخ الليبراليين الجليل، أو ببيل، زعيم الديمقراطية الاجتماعية الألمانية، إنما كان تعبيراً عن وحدة المؤمنين بالقضية لا توقيراً للشخص نفسه. كما كان هناك عدد كبير من الحركات الجماهيرية التي لم تكن لها زعامة كارزمية. وعندما سقط تشارلز ستيوارت بارنل (Charles Stewart Parnell) عام

---

(13) Michels, *Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie,* part VI, chap. 2.

1891، ووقع ضحية التعقيدات في حياته الخاصة والعداء المشترك الذي ناصبته إياه الأخلاقيات الكاثوليكية واللاموالية، تخلى عنه الإيرلنديون من دون تردد، مع أن أحداً من الزعماء لم يكن يضاهيه في قدرته على استقطاب الولاء الشخصي العاطفي لدى الناس. وقد ظلت أسطورة بارنل حية بعد وفاته بزمن طويل.

ومجمل القول إن الحزب أو الحركة كانت، بالنسبة إلى أنصارها، تمثلهم وتنوب عنهم. ومن هنا، كان من السهل على المنظمة أن تأخذ مكان أعضائها وأنصارها، وغدا بوسع الزعماء بالتالي أن يهيمنوا على المنظمة. فالحركات الجماهيرية المبنية لم تكن بأي حال من الأحوال جمهوريات تضم أناساً سواسية بل إن الدمج بين الدعم التنظيمي والجماهيري منحهم قدرة هائلة لا مراء فيها: لقد كانوا دولاً مُضْمَرة. والواقع أن الثورات الكبرى في القرن العشرين قد حلت محل أنظمة الحكم القديمة، والدول القديمة، والطبقات الحاكمة القديمة التي استعيض عنها بحركات حزبية تأسست كأنساقٍ لسلطة الدولة وقوتها. ويغدو هذا المسار المضمر أكثر جلاء لأن المنظمات الأيديولوجية القديمة كانت، على ما يبدو، تفتقر إليه. وفي الغرب، كان يبدو أن الدين، على سبيل المثال، لم يكن قادراً على تحويل نفسه إلى حكم ديني ثيوقراطي، ولم يكن ذلك من أهدافه بالتأكيد[14]. وما أقامته الكنائس الظافرة، في العالم المسيحي على الأقل، لم يكن غير أنظمة حكم دينية تتولى إدارتها مؤسسات عَلْمانية دنيوية.

II

لم يؤد انتشار الديمقراطية، على الرغم مما حققه من تقدم،

(14) ربما كان آخر الأمثلة على مثل هذا التحول إقامة كومونولث المورمون في أوتاه بعد عام 1848.

إلى تحولات سياسية ذات بال. غير أن تداعيات هذا الانتشار التي كانت ظاهرة أحياناً، طرحت مشكلات خطيرة لحكام الدول وللطبقات التي كانوا يخدمون مصالحها. فكانت هناك مشكلة المحافظة على وحدة الدولة، بل على وجودها. وقد برزت واتخذت طابع الاستعجال في سياسات الدول المتعددة القوميات التي تواجه الحركات الوطنية. وكانت هي المشكلة المركزية للدولة في الإمبراطورية النمساوية. وحتى في بريطانيا، أدى بروز القومية الإيرلندية الجماهيرية إلى تهشيم بنية السياسات القائمة الراسخة. وظهرت كذلك مشكلات حول كيفية الحفاظ على استمرارية سياسات متوازنة، وفق ما تراه النخب في البلاد ـ ولاسيّما في الشؤون الاقتصادية. ألن تتدخل الديمقراطية في عمليات النظام الرأسمالي وتؤدي ـ كما يرى أصحاب الفعاليات التجارية ـ إلى الأسوأ؟ ألن تهدد التجارة الحرة التي تنادي بها جميع الأطراف في بريطانيا وتلتزم بها، التزاماً لا رجعة فيه؟ ألن تهدد الاعتماد على السياسة المالية السليمة واعتبار معيار الذهب حجر الأساس في أي سياسة اقتصادية محترمة؟ وقد بدا التهديد الأخير مسألة ملحة في الولايات المتحدة، حيث وجهت التعبئة الشعبوية تسعينيات ذاك القرن هجوماً صاعقاً ومدوّياً على ما وصفه أحد خطبائها وليام جينينغز بريان بـِ «صَلب البشر على صليب من الذهب»؟ وبصورة أعم، وأهم من ذلك كله، كانت هناك مشكلة تتعلق بضمان شرعية المجتمع، بل وجوده، على ما كان عليه آنذاك، عندما واجه مخاطر الحركات الجماهيرية الداعية إلى الثورة الاجتماعية. وتعاظمت خطورة هذه التهديدات جراء عجز البرلمانات التي انتخبت بأساليب غوغائية وتنازعتها صراعات حزبية لا سبيل إلى تذليلها، في ظل أنظمة سياسية عشش فيها الفساد الصارخ، ولم تعد تعتمد على رجال لهم ثروتهم المستقلة، بل سيطر عليها رجال اعتمدت ثرواتهم ومساراتهم المهنية على نجاحهم في السياسات الجديدة.

من المستحيل إغفال هاتين الظاهرتين كلتيهما. ففي الدول الديمقراطية التي يجري فيها الفصل بين السلطات، مثل الولايات المتحدة الأميركية، كانت الحكومة (أي السلطة التنفيذية التي تمثلها الرئاسة)، مستقلة إلى حد ما عن البرلمان المنتخب الذي يستطيع أن يشُلَّها إذا ما رجحت الكفة لصالحه. (غير أن الانتخاب الديمقراطي للرئيس أدخل خطراً جديداً إلى الحلبة). ففي الصيغة الأوروبية للحكومة التمثيلية، حيث تكون الحكومات، نظرياً، مستقلة عن المجالس المنتخبة، تبدو مشكلاتها مستعصية الحل - هذا إلا إذا حظيت بحماية نظام ملكي من الطراز القديم. وغالباً ما كانت، في واقع الأمر، تجيء وتذهب، كما تفعل المجموعات السياحية في الفنادق، حالما تنفض الأغلبية البرلمانية الداعمة لها بعد فترة وجيزة لتحل محلها مجموعة أخرى. وربما كانت فرنسا، وهي أم الديمقراطيات الأوروبية، قد أحرزت قصب السبق في هذا المجال، إذ تعاقبت عليها اثنتان وخمسون حكومة في أقل من تسع وثلاثين سنة بين عامي 1875 واندلاع الحرب الأولى، ولم تستمر غير اثنتي عشرة منها لأكثر من اثني عشر شهراً، علماً بأن الأسماء نفسها كانت تتكرر في أكثرها؟ ولا عجب، إذاً، أن الجهاز البيروقراطي الخفي الدائم وغير المنتخب هو الذي تكفل بضمان الاستمرارية الفعال للحكومة والسياسات. أما الفساد، فربما لم يكن أسوأ مما كان عليه في مطلع القرن التاسع عشر، عندما كانت الحكومات، ومنها البريطانية، تعين المسؤولين في «مناصب المنفعة في ظل التاج» وتتقاسم ريع المغانم المغرية التي يحققها أصحاب الوظائف العاطلة مع الأقارب والأتباع. ولكن حتى لو لم يكن الفساد كذلك، فإنه كان أكثر جلاءً، حيث إن السياسيين العصاميين انتفعوا، بطريقة أو بأخرى، من مقدار ما يظهرونه من مساندة أو معارضة لرجال الأعمال أو الأطراف الأخرى التي يهمها الأمر. وقد تجلى الفساد بصورة أكثر وضوحاً في الدول الدستورية

لأن مناعة كبار المديرين الحكوميين والقضاة ـ ممن يتمتعون بالحماية ضد المخاطر المزدوجة التي تنطوي عليها الانتخابات والاستزلام كانت أمراً بديهياً مفروغاً منه ـ وفي أوروبا الغربية والوسطى على الأقل، مع اعتبار الولايات المتحدة الاستثناء الأكبر في هذه الحالة[15]. ولم تكن فضائح الفساد السياسي مقصورة على البلدان التي يكشف فيها النقاب عن عمليات الابتزاز والاختلاس مثل فرنسا (فضيحة ولسون عام 1885، وفضيحة بنما عام 1892/1893)، بل شملت الحالات التي يجري فيها التستر عليها، كما في بريطانيا (فضيحة ماركوني عام 1913 التي تورط فيها اثنان من الرجال العصاميين هما لويد جورج وروفوس إيزاكس الذي أصبح في ما بعد اللورد قاضي المحكمة العليا ثم نائب الملك في الهند)[16]. ويمكن، بالطبع، الربط بين عدم الاستقرار والفساد البرلماني عندما تؤمن الحكومات لنفسها الأغلبية بأسلوب يقرب، في جوهره، من شراء الأصوات مقابل تقديم الوعود بمكرمات سياسية تنطوي حتماً على بعدٍ مالي. وكان جيوفاني جيوليتي في إيطاليا، كما أسلفنا، من أرباب هذه الاستراتيجية.

---

(15) وحتى هنا، شكلت «مفوضية الخدمة المدنية» عام 1883 لتضع الأسس لإقامة جهاز فدرالي للخدمة المدنية يكون مستقلاً عن تأثيرات الاستزلام السياسي. غير أن ظاهرة المزابنة والاستزلام كانت في أغلب البلدان أكثر أهمية مما يعتقد في العادة.

(16) شاعت داخل أوساط النخبة الحاكمة المتماسكة كذلك، مبادلات من هذا النوع كانت ستثير العجب والاستهجان بين محللي التطور الديمقراطي والأخلاقيات السياسية. فاللورد راندولف تشرشل، والد ونستون، ووزير الخزانة آنذاك، كان عند وفاته عام 1895 مديناً بنحو 60،000 جنيه إسترليني لروتشيلد الذي كان متوقعاً منه أن يتقاضى فائدة على هذا المبلغ من المال العام. ويمكن تقدير حجم هذا الدين بمؤشرات هذه الأيام إذا عرفنا أن هذا المبلغ وحده كان يمثل نحو أربعة بالعشرة في المئة من إجمالي ضريبة الدخل في بريطانيا في ذلك العام. انظر: R. F. Foster, *Lord Randolph Churchill, A Political Life* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1981), p. 395.

كان ذوو المراتب الاجتماعية العليا من معاصري تلك الفترة واعين وعياً حاداً لمخاطر السياسات الديمقراطية، وبصورة أعم، لمخاطر التعاظم في دور «الجماهير» المركزي. ولم يكن ذلك مجرد واحد من هموم المهتمين بالشأن العام، مثل محرر صحيفة *Le Temps*) و *La Revue des Deux Mondes*) ـ وهما قلعتا الرأي المحترم في فرنسا ـ الذي نشر كتاباً بعنوان له دلالاته **تنظيم حق الاقتراع الشامل: أزمة الدولة الحديثة**[17]. ويصدق ذلك أيضاً على المفكر المحافظ ألفريد ميلز (1854 ـ 1925)، الحاكم الإداري ثم الوزير الذي كان عام 1902 قد نعت البرلمان البريطاني (سراً) بأنه «طغمة من الغوغاء في وستمنستر»[18]. ولا شك في أن التشاؤم الذي طبع الثقافة البورجوازية في ثمانينيات القرن التاسع عشر وما بعدها (انظر الفصل العاشر) إنما كان يعبر عن إحساس زعماء تخلى عنهم أتباعهم السابقون من النخب التي انهارت دفاعاتها في مواجهة الجماهير، وعن إحساس الأقلية المتعلمة المثقفة (أي أبناء البحبوحة) الذين داهمهم «أولئك الذين أعتقوا وتحرروا على التو من. . . الأمّية وشبه الهمجية»[19]، أو انقطعت السبل بينهم وبين مدنيّة تحدد مسارها باتجاه تلك الجماهير.

تبلور الوضع السياسي الجديد خطوة بعد خطوة، ولكن بشكل غير متوازن، حسب التاريخ المحلي لمختلف الدول. ومن الصعب، إن لم يكن من غير المجدي، إجراء مسح مقارن بين سياسات السبعينيات والثمانينيات من ذلك القرن. إذ بدا أن البروز المفاجئ

---

(17) Charles Benoist, *De l'organisation du suffrage universel* (Paris: [Firmin-Didot], 1895.

(18) Cecil Headlam, ed., *The Milner Papers* (London: Cassell & Company, [1931-1933]), II, p. 291.

(19) T. H. S. Escott, *Social Transformations of the Victorian Age* (London: Seeley and Co., 1897), p. 166.

للحركات العمالية والاشتراكية على الصعيد الدولي بعد الثمانينيات (انظر الفصل التالي) هو الذي وضع كثيراً من الحكومات والطبقات الحاكمة أمام مآزق متماثلة في جوهرها، مع أن بوسعنا أن نستشف عبر نظرة استرجاعية أنها لم تكن هي الحركات الجماهيرية الوحيدة التي جلبت الصراع للحكومات. ففي الدول التي حددت فيها الحريات الدستورية، أو فرضت فيها القيود على حقوق الاقتراع (انظر **عصر رأس المال**، الفصول 6،1، 13 ـ القسم الثالث)، انهارت سيطرة الليبرالية البورجوازية على العموم خلال سبعينيات القرن التاسع عشر، للأسباب نفسها، أو كإحدى النتائج الجانبية للكساد الكبير: في بلجيكا عام 1870، وفي ألمانيا والنمسا عام 1879، وفي إيطاليا في السبعينيات، وفي بريطانيا عام 1874. وباستثناء الحالات التي عادت فيها إلى السلطة بصورة عرضية، فإنها لم تمارس السيطرة التامة على الإطلاق. ولم تظهر صيغة سياسية على هذا القدر من الوضوح في أوروبا في تلك الفترة الجديدة، مع أن الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الذي كان قد قاد الشمال إلى النصر في الحرب الأهلية في الولايات المتحدة واصل الفوز في الانتخابات الرئاسية حتى عام 1913. وطالما أبقيت المشكلات المستعصية أو التحديات الأساسية حول الثورة أو الانفصال خارج ساحة المناقشات السياسية البرلمانية، فإن رجال الدولة ظلوا قادرين على التلاعب بالأغلبيات البرلمانية بالجمع بين القوى التي لا تمثل تهديداً للدولة أو النظام الاجتماعي. وكان بالإمكان إبقاؤهم بعيداً في أغلب الحالات، مع أن الظهور المفاجئ لكتلة نضالية صلبة من القوميين الإيرلنديين بغرض عرقلة مجلس العموم وحفظ التوازن فيه في بريطانيا في الثمانينيات، قد أجرى، على الفور، تحولاً في السياسات البرلمانية، وفي تحركات الحزبين اللذين دأبا على ممارسة «الرقصة الثنائية» حتى ذلك الحين. وربما كانت هذه الكتلة، على الأقل، قد عجّلت عام 1886 باندفاع أصحاب الملايين من نبلاء حزب الويغ السابق ورجال

الأعمال من الليبراليين إلى الانضمام إلى حزب التوري [المحافظين] الذي كان، مثل حزب المحافظين والحزب الاتحادي (اللذين عارضا استقلال إيرلندا)، يتحول بشكل متزايد إلى حزب متحد يضم كلا من ملاك الأراضي وأصحاب الأعمال التجارية.

ومع أن الوضع في أماكن أخرى كان في ظاهره أكثر إثارة، فقد كان التعامل معه مهمة أكثر يسراً. وعند استعادة الحكم الملكي في إسبانيا (1874)، فإن بعثرة خصوم النظام المهزومين ـ وهم الجمهوريون في معسكر اليسار والكارليون في صف اليمين ـ قد مكنت [رئيس الوزراء أنطونيو] كانوفاس (1828 ـ 1897) من تطويع السياسيين والتلاعب بأصوات الريفيين غير المسيّسين. وفي ألمانيا، تمكن بسمارك، جراء ضعف العناصر المتنازعة المتنافرة على الدوام، من إدارة الأمور بكفاءة خلال ثمانينيات القرن. كما إن توسط الأحزاب السلافية المحترمة في الإمبراطورية النمساوية أفاد [رئيس الوزراء] رجل الصالونات الأرستقراطي الأنيق الكونت إدوارد تاف (1833 ـ 1893). أما اليمين الفرنسي الذي رفض القبول بالجمهورية، فكان على الدوام أقلية انتخابية، كما إن الجيش لم يخاصم السلطة المدنية: ومن هنا، صمدت الجمهورية في وجه العديد من الأزمات المثيرة التي هزّتها (في عام 1877، والفترة بين 1885 و1887، وفي 1892/ 1893، وخلال قضية دريفوس بين عام 1894 و1900). وفي إيطاليا، فإن مقاطعة الفاتيكان للدولة العلمانية المناهضة لسلك الكهنوت مهدت السبيل [لرئيس الوزراء] أوغستينو ديبريتس، لتنفيذ سياسته «التحويلية»، أي تحويل خصوم الحكومة إلى أنصار لها.

والحقيقة أن التحديد الحقيقي الوحيد للنظام كان من خارج البرلمان ـ ولم تؤخذ الانتفاضات التي جرت في الكواليس السفلى وقتها على محمل الجد في الدول الدستورية، بينما التزمت الجيوش الصمت، حتى في إسبانيا، المهد العريق لبلاغات الانقلابات

العسكرية (pronunciamentos). وفي مناطق مثل البلقان وأميركا اللاتينية، حيث كانت الانتفاضات وتدخلات القوات المسلحة في السياسة جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي، فإنها كانت، في الوقت نفسه، جزءاً من عناصر النظام، أكثر من كونها تحديات مضمرة تعتمل في داخله.

بيد أن هذا الوضع لم يكن مقدراً له الدوام. وعندما وجدت الحكومات نفسها في مواجهة بروز القوى الظاهرة التنافر والتي لا مجال للتصالح بينها في الساحة، فإنها كانت في أغلب الأحيان تنزع إلى الإرغام والإكراه. وقد تولت الحيرة بسمارك، المعلم الذي لا يجارى في مجال التلاعب بسياسات حقوق الاقتراع المحدودة، في سبعينيات القرن عندما واجه ما كان يعتبره جمهوراً منظماً من الكاثوليك يدينون بالولاء للفاتيكان الرجعي «في ما وراء الجبال»، (ومن هنا اشتق مصطلح «غلاة الجبليين») فأعلن الحرب على الإكليروس (في ما يسمى الكفاح الثقافي (Kulturkampf) في السبعينيات). وعندما واجه صعود الديمقراطيين الاجتماعيين، أقدم على حظر الحزب قانونياً عام 1879. وبما أنه كان من المستحيل العودة إلى الحكم المطلق، أو مجرد التفكير فيه، فقد سمح للديمقراطيين الاجتماعيين المحظورين بالتقدم بمرشحيهم في الانتخابات. غير أنه فشل في الحالتين. ففي أعقاب سقوطه عام 1889، كان على الحكومات، في حالة الاشتراكيين، أن تتعايش مع الحركات الجماهيرية الجديدة، إن عاجلاً أم آجلاً. وقد رفض إمبراطور النمسا الذي تم الاستيلاء على عاصمته بعد إهاجات الغوغائيين الديمقراطيين الاجتماعيين، أن يقبل بتعيين زعيمهم لويغر عمدة لفيينا، وذلك قبل أن يخضع هو نفسه للأمر المحتوم عام 1897. وفي عام 1886، قمعت الحكومة البلجيكية، بالقوة العسكرية، موجة من الإضرابات وأعمال الشغب التي قام بها العمال البلجيكيون ـ وهم من الأكثر بؤساً في أوروبا الغربية ـ وسجنت الزعماء

الاشتراكيين، سواء أكانوا مشاركين في تلك الاضطرابات أو غير ذلك. غير أنها، بعد ذلك بسبع سنوات، قبلت بنوع من حقوق الاقتراع الشاملة بعد وقوع إضراب عام فعال. أما الحكومة الإيطالية، فقد أطلقت قواتها النار على الفلاحين في صقلية عام 1897 وعلى العمال في ميلانو عام 1898. إلا أن التطورات اتخذت مساراً آخر بعد سقوط خمسين قتيلاً في ميلانو. وبصورة عامة، فإن ثمانينيات القرن التاسع عشر، أي العقد الزمني الذي برزت فيه الاشتراكية كحركة جماهيرية، تمثل علامة فارقة. لقد بدأت حقبة من الاستراتيجيات السياسية الجديدة.

إن أجيال القراء الذين ترعرعوا منذ الحرب العالمية الأولى لابدّ أن يتعجبوا من أن الحكومات في ذلك الوقت لم تفكر في إلغاء الأنظمة الدستورية والبرلمانية. ففي الفترة التي تلت عام 1918، كانت تيارات الليبرالية الدستورية والديمقراطية التمثيلية تشهد بالفعل مرحلة من التراجع، وعلى جبهات عريضة، مع أنها استعادت بعض الزخم بعد عام 1945. ولم تكن الحال كذلك في الفترة التي نعالجها الآن. فحتى في روسيا القيصرية، لم تؤدّ هزيمة ثورة 1905 إلى الإلغاء التام للانتخابات والبرلمان (الدوما). وخلافاً لما حدث عام 1849 (انظر **عصر رأس المال** ـ الفصل الأول)، لم يكن ثمة عودة إلى السياسات الرجعية، مع أن بسمارك كان في أواخر عهده في السلطة يفكر في تعليق الدستور، أو بإبطاله كلياً. وربما لم يكن المجتمع البورجوازي راضياً عن المسار الذي كان يسلكه، بيد أنه كان واثقاً من نفسه كل الثقة، لأن التقدم الاقتصادي، على الأقل، على الصعيد العالمي، لم يكن مدعاة للتشاؤم، بل إن الموقف السياسي المعتدل كان إلا إذا كانت لأصحابه مصالح دبلوماسية خلاف ذلك ـ يتطلع إلى ثورة روسية يتوقع لها أن تشكل انعطافاً تتحول الحضارة الأوروبية عنده إلى دولة بورجوازية ـ ليبرالية راقية. والواقع أن الطبقات الوسطى والمثقفين قد ساندت، بحماس، ثورة 1905 في روسيا، خلافاً لما

كان عليه الحال بالنسبة إلى ثورة 1917. أما الهبّات الأخرى فلم تكن ذات بال. فظلت الحكومات قريرة العين في ثمانينيات القرن خلال موجة الاغتيالات الفوضوية الكاسحة التي راح ضحيتها اثنان من الملوك، واثنان من الرؤساء. ورئيس وزراء واحد[20]، وبعد عام 1900، لم يلق أحد بالاً للحركة الفوضوية خارج إسبانيا وأجزاء من أميركا اللاتينية. وعند اندلاع الحرب عام 1914، لم يأبه وزير الداخلية الفرنسي حتى باعتقال الثوريين والمحزبين المناوئين للمؤسسة العسكرية (وأغلبهم من الفوضويين والفوضويين النقابيين) الذين كانت قوات الشرطة لديه قد أعدت قائمة طويلة بأسمائهم لهذا الغرض.

ولكن إذا كان المجتمع البورجوازي بأكمله لا يشعر بمخاطر فورية وجدية (خلافاً لما أصبح عليه الحال بعد عام 1917)، فإن منظومته القيمية وتطلعاته التاريخية التي سادت القرن التاسع عشر كذلك لم تكن تتعرض لمخاطر جدية حتى ذلك الحين. وكان من المتوقع أن يتواصل التقدم العلماني في مجالات السلوك المتمدين، وحكم القانون، والمؤسسات الليبرالية. غير أن قدراً ضخماً من الهمجية مازال ماثلاً للعيان، وبخاصة، (كما يعتقد «المحترمون» في قرارة أنفسهم)، في أوساط الطبقات الاجتماعية الدنيا، وكذلك، بطبيعة الحال، بين الشعوب «غير المتحضرة» التي غدت، لحسن حظها، خاضعة للاستعمار الكولونيالي. كما كانت هناك، حتى في أوروبا، دول مثل الإمبراطوريتين القيصرية والعثمانية. مازالت مصابيح العقل تومض وتخبو أو أنها مطفأة تماماً. بيد أن الفضائح التي زلزلت الأوساط المحلية والعالمية تشير إلى مدى حرص العالم البورجوازي على معايير التمدين الرفيعة في أوقات السلم: دريفوس (رفض

(20) ملك إيطاليا أمبرتو وإمبراطورة النمسا إليزابث ورئيس فرنسا سادي كارنو ورئيس الولايات المتحدة ماكينللي ورئيس وزراء إسبانيا كاروفاس.

التحقيق في حالات إجهاض العدالة)، وفيرير عام 1909 (إعدام أحد المربين الإسبان بعد اتهامه، خطأً، بتزعم موجة من أعمال الشغب في برشلونة)، وزابيرن عام 1913 (اعتقال الجيش الألماني لعشرين متظاهراً طيلة الليل في بلدة في إقليم الألزاس). ولا يسعنا، في أواخر القرن العشرين إلا أن ننظر بمزيج من الأسى وعدم التصديق إلى فترة كانت فيها المجازر التي ترتكب أمثالها في عالمنا اليوم تنسب حصراً إلى الأتراك والقبائل المتوحشة.

III

اختارت الطبقات الحاكمة، إذاً، الاستراتيجيات الجديدة، مع أنها حاولت قدر المستطاع الحد من تأثيرات رأي الجمهور وجمهور الناخبين على مصالحها ومصلحة الدولة، وعلى تشكيل واستمرارية السياسات العليا. وكانت أهدافها الرئيسة تتركز على الحركة العمالية والاشتراكية التي برزت فجأة على الصعيد الدولي كظاهرة جماهيرية في عام 1890 أو نحوه (انظر الفصل التالي). وتبين في ما بعد أن التعامل معها كان أيسر من التعامل مع الحركات القومية التي ظهرت في تلك الفترة أو تلك التي كانت قائمة آنئذٍ ودخلت مرحلة جديدة تميزت فيها بالنزعة النضالية والمطالبة بالاستقلال أو الانفصال (انظر الفصل السادس لاحقاً). أما بالنسبة إلى الكاثوليك، فقد كانوا راضين في العادة بالحماية التي توفرها لهم مصالح الكنيسة المحددة ـ هذا إلا إذا اندرجوا ضمن بعض التيارات القومية الاستقلالية واندمجوا فيها بسهولة نسبية لنزعتها المحافظة اجتماعياً. وقد شهدنا هذا الوضع حتى في حالة لويغر النادرة مع الأحزاب المسيحية الاجتماعية.

كان استدراج الحركات العمالية للعبة السياسية الممأسسة مهمة صعبة، لأن أرباب العمل، في مواجهتهم للإضرابات والنقابات، كانوا أبطأ بشكل متميز من السياسيين في التخلي عن سياسة القبضة القوية واللجوء إلى سياسة القفاز المخملي، حتى في البلدان الاسكندنافية

المسالمة. وكانت سطوة الشركات التجارية الكبرى المتعاظمة تتميز بالتعنت. وفي أغلب الدول، وبخاصة في الولايات المتحدة وألمانيا، لم يقبل أرباب العمل، كطبقة متميزة، بوجود النقابات قبل عام 1914، وحتى في بريطانيا التي جرى فيها قبول النقابات منذ عهد بعيد من حيث المبدأ، وغالباً من حيث الممارسة، فإن التسعينيات شهدت هجمات مضادة من جانب أرباب العمل ضد النقابات، حتى في الوقت الذي كان فيه المسؤولون الحكوميون ينتهجون سياسة توفيقية بين الطرفين، وكان زعماء حزب الأحرار يبذلون قصارى جهدهم لطمأنة الناخبين واستمالتهم لصالح العمال. كما كانت هذه المهمة الصعبة من الوجهة السياسية، حيث إن الأحزاب العمالية الجديدة رفضت جميع التسويات والحلول الوسط مع الدول والنظام البورجوازي على الصعيد الوطني ـ وقلما كانت على القدر نفسه من العناد في مجال الحكم المحلي. وذلك هو الطريق الذي سلكته الحركات المنتسبة إلى أممية 1889 التي يسيطر عليها الماركسيون. (أما السياسات العمالية غير الثورية وغير الماركسية فلم تثر أي متاعب من هذه الناحية)، ولكن بحلول عام 1900، غدا من الواضح أن جناحاً معتدلاً أو إصلاحياً قد برز في الحركات الاشتراكية الجماهيرية كافة؛ بل إن هذا التيار، حتى في أوساط الماركسيين، وجد أصداءه لدى إدوارد بيرنشتاين الذي كان يرى أن «الحركة هي كل شيء، أما الهدف النهائي فلا شيء»، وتسببت مطالبته الفظة بمراجعة النظرية الماركسية في فضيحة، وأدت إلى إثارة مشاعر الغضب، والمساجلات الحامية الوطيس في العالم الاشتراكي بعد عام 1897. وفي تلك الأثناء، فإن سياسات التيار الانتخابي الجماهيري ـ الذي كانت من دعاته المتحمسين حتى أغلب الأحزاب الماركسية التي رأت أنه سيتيح لأنصارها فرصة النمو والظهور العلني إلى أقصى الحدود الممكنة ـ كانت تعكف، بهدوء، على دمج هذه الأحزاب داخل النظام.

من المؤكد أنه لم يكن ممكناً استدراج الاشتراكيين واستمالتهم

إلى صفوف الحكومات، بل لم يكن متوقعاً منهم أن يتسامحوا مع السياسيين «الرجعيين» والحكومات. غير أن الفرصة كانت مهيأة لنجاح السياسات الرامية إلى استمالة ممثلي الحركة العمالية المعتدلين على الأقل للانضمام إلى أحلاف عريضة مطالبة بالإصلاح، وإلى النقابات التي تضم الديمقراطيين، والجمهوريين، والمناوئين للإكليروس الديني، أو «رجال الشعب»، وبخاصة من يتصدرون للقوى المعبأة المعارضة لمثل هذه القضايا الحميدة. وقد انتهت هذه السياسات بصورة منتظمة في فرنسا اعتباراً من عام 1899 بزعامة والدك روسو (1846 ـ 1904)، مهندس حكومة ضمت اتحاد الجمهوريين ضد الأعداء الذين كانوا يعارضونها بشكل واضح في قضية دريفوس؛ وفي إيطاليا من جانب زانارديللي الذي اعتمدت حكومته عام 1903 على دعم اليسار المتطرف، وفي وقت لاحق من جانب جيوليتي، سيد المراوغة والحلول الوسط. وفي بريطانيا ـ بعد عدد من المصاعب في التسعينيات ـ أبرم الأحرار حلفاً انتخابياً عام 1903 مع لجنة التمثيل العمالي الوليدة التي مكنتهم من دخول البرلمان بقوة عام 1906 بوصفهم «حزب العمال». وفي مواقع أخرى، أسهمت المصلحة المشتركة لتوسيع نطاق الاقتراع العام في التقريب بين الاشتراكيين والديمقراطيين، كما حدث في الدنمارك، حيث راهنت إحدى الحكومات واعتمدت على مساندة حزب اشتراكي عام 1901 ـ للمرة الأولى في أوروبا.

والأسباب التي دعت إلى مبادرات الأوساط البرلمانية للتقرب من اليسار المتطرف لا تعود إلى الحاجة إلى دعم الاشتراكيين فحسب. فالأحزاب الاشتراكية الكبيرة كانت تجمعات من الأقليات التي كان من الممكن إبعادها عن اللعبة البرلمانية، مثلما حدث للأحزاب الشيوعية المماثلة لها في الحجم في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد نجحت الحكومات الألمانية في تجميد الحزب الأضخم والأكثر سطوة بين جميع الأحزاب بانتهاج ما يسمى «سياسة

الاتحادات العريضة» (Sammlungspolitik)؛ وهي تجميع أغلبيات من المحافظين المضمونين المعادين للاشتراكية، والكاثوليك، والليبراليين. وكان السبب الأهم، كما اكتشف أعضاء الطبقات الحاكمة العقلاء على الفور، هو الرغبة في استغلال الفرصة لتدجين هذه الحيوانات المتوحشة المتحركة في أدغال السياسة. وقد تمخضت استراتيجية الحضن الناعم تلك عن نتائج متباينة، وأسهم في إبطاء تنفيذها تعنت أرباب العمل الذين درجوا على الإرغام والقسر، وإثارة المواجهات الصناعية الجماعية. بيد أنها، على العموم، فعلت فعلها، إذ نجحت في تقسيم الحركة العمالية الجماهيرية إلى جناحين لا يمكن التوفيق بينهما: جناح معتدل وآخر راديكالي مع تحويل الأول عموماً إلى أقلية، وعزل الجناح الآخر.

ومع ذلك فإن الديمقراطية كلما زادت طواعيتها، قلت حدة مظاهر السخط الموجهة ضدها. من هنا، فإن الاستراتيجية الجديدة تضمنت استعداداً للمغامرة بطرح برامج للإصلاح والرفاهية الاجتماعية، مما أدى إلى تقويض الالتزام الليبرالي المعهود في منتصف القرن التاسع عشر بأن لا تتدخل الحكومات في الميدان المخصص للمشروع الاقتصادي الخاص والمبادرة الفردية. ورأى الحقوقي البريطاني إ. ف. دايسي (1835 ـ 1922) أن مِدْحلة النزعة الجماعية ـ التي انطلقت عام 1870 ـ قد اكتسحت وسطحت تضاريس الحرية الفردية وعجلت بمحوها وتسويتها بالأرض من خلال نظام مركزي يجمع بين الوجبات المدرسية، والتأمين الصحي، والمعاشات التقاعدية للمسنين. وكان، بمعنى من المعاني، على صواب. فإن بسمارك ـ المنطقي دائماً ـ كان قد قرر في ثمانينيات القرن سحب البساط من تحت أقدام الإهاجات الاشتراكية بتطبيق خطة طموحة للضمان الاجتماعي، وحذت حذوه في هذا السبيل الحكومات النمساوية وحكومات حزب الأحرار البريطانية بين عامي 1906 و1914 (ببرامج لتقاعد المسنين، ومناقلات العمال في

القطاعات العامة، وتأمينات الصحة والبطالة)، بل إن فرنسا سلكت هذا السبيل، بعد كثير من التردد (باستحداث نظام لتقاعد المسنين عام 1911). ومما يدعو إلى الاستغراب أن الدول الاسكندنافية التي تعتبر الآن «دول الرفاهية» بامتياز، تباطأت في هذا الميدان، واتخذت عدة بلدان أخرى خطوات رمزية. أما الولايات المتحدة (موطن كارنيغي وروكفلر ومورغان)، فلم تحرك ساكناً على الإطلاق. بل إن عمالة الأطفال ظلت خارج الرقابة القانونية الفيدرالية في فردوس المشروع الاقتصادي الحر ذاك، مع أن القوانين الشكلية التي تحظر هذه الممارسة (نظرياً) كانت عام 1914 سارية المفعول حتى في إيطاليا، واليونان، وبلغاريا. ولم يكن الكونغرس معنياً بالقوانين التي كانت قائمة عام 1905 لتعويض العاملين عن الحوادث، بل إن المحاكم كانت تدينها بوصفها إجراءات غير دستورية. وباستثناء ألمانيا، ظلت خطط الضمان الاجتماعي تلك متواضعة حتى السنوات القليلة التي سبقت عام 1914، كما إنها أخفقت بشكل واضح، حتى في ألمانيا، في إيقاف نمو الحزب الاشتراكي. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا التيار أصبح ظاهرة راسخة، مع أنه كان أسرع انتشاراً على نحو خاص في الدول البروتستنتية في أوروبا وأستراليا منه في بلدان أخرى.

كما إن دايسي لم يجانب الصواب عندما أكد الدور الحتمي البالغ الأهمية الذي كانت تؤديه أجهزة الدولة في الأوضاع المثالية التي جرى فيها التخلي عن تدخلات الدولة، لقد ظل الجهاز البيروقراطي متواضعاً بالمقاييس المعاصرة، إلا أنه كان يتنامى بسرعة ـ وعلى الأخص في بريطانيا، حيث تضاعفت معدلات التشغيل في القطاع الحكومي ثلاث مرات بين عامي 1891 و1911. وفي أوروبا، تراوحت عام 1914 أو نحوه بين المعدل الأدنى البالغ 3 في المئة من القوى العاملة في فرنسا ـ وهي نسبة تدعو، على نحو ما، إلى الاستغراب ـ والمعدل الأعلى بين 5,5 و6 في المئة في ألمانيا

وسويسرا[21] وهي نسبة مدهشة كذلك. وعلى سبيل المقارنة، تراوحت هذه المعدلات في دول السوق الأوروبية المشتركة في سبعينيات القرن العشرين بين 10 و13 في المئة من مجموع القوى العاملة.

ولكن، ألم يكن بالإمكان استقطاب ولاء الجماهير دون اللجوء إلى السياسات الاجتماعية المكلفة التي تقتطع من أرباح أصحاب الفعاليات التجارية التي يعتمد عليها الاقتصاد؟ لقد كان من المعتقد، كما رأينا، أن الإمبريالية لن تتكفل بكلفة الإصلاح الاجتماعي فحسب، بل أنها كانت، بحد ذاتها، تتمتع بالشعبية. وتبين بعدها أن الحرب، أو نجاح الحرب المقبلة على الأقل، كان ينطوي على زخم غوغائي أكثر خطورة. فقد استخدمت حكومة المحافظين البريطانية الحرب في جنوب أفريقيا (1899 ـ 1902) لتحقيق فوز كاسح على خصومها الليبراليين من حزب الأحرار في ما عرف بـ «انتخابات الكاكي» عام 1900، واستغلت الإمبريالية الأميركية شعبية الجنود بنجاح خلال الحرب ضد إسبانيا عام 1898. والواقع أن النخب الحاكمة في الولايات المتحدة، بزعامة ثيودور روزفلت (Theodore Roosevelt) (1858 ـ 1919) الذي تولى الرئاسة بين عامي 1901 و1909)، هي التي اكتشفت في الكاوبوي المجهز بالبندقية رمزاً للروح الأميركية الحقة وللحرية والتقاليد البيضاء الأصلية ضد جموع المهاجرين من ذوي المراتب الاجتماعية المتدنية، والمدن الكبيرة التي لا يمكن السيطرة عليها. واستمر استغلال هذا الرمز منذ ذلك الحين.

بيد أن المشكلة كانت أضخم من ذلك. هل يمكن إسباغ شريعة

---

(21) Peter Flora, *State, Economy and Society in Western Europe 1815-1975: A Data Handbook, I* (Frankfurt; London and Chicago: [n. pb.], 1983), chap. 5.

جديدة على أنظمة الحكم والطبقات الحاكمة في الدول من منظور الجماهير المعبأة ديمقراطياً؟ إن الجانب الأكبر من تاريخ الفترة التي نعالجها يمثل محاولات للإجابة عن هذا السؤال. وكانت هذه المهمة تحمل طابع الاستعجال، لأن آليات التحول الاجتماعي القديمة كثيراً ما كانت تتهاوى بصورة جلية. من هنا فإن المحافظين الألمان، وهم حزب الناخبين الموالين لكبار ملاك الأراضي والنبلاء - خسروا نصف حصتهم من إجمالي أصوات المقترعين بين عامي 1881 و1912، لسبب بسيط هو أن 71 في المئة من الأصوات كانت تأتي من قرى لا يتعدى سكان الواحدة منها ألفي نسمة، وتضم نسبة متناقصة من إجمالي السكان، بالإضافة إلى 5 في المئة فقط من أصوات المدن التي يتدفق عليها الألمان ويزيد عدد سكانها على مئة ألف نسمة. وكانت الولاءات القديمة ستفعل فعلها في إقطاعيات الملاك اليونكرز (junkers) في منطقة بوميرانيا[22] حيث كان المحافظون يستحوذون على نصف الأصوات، غير أن هؤلاء لم يكن بوسعهم حتى في بروسيا بأكملها أن يستميلوا غير 11 - 12 في المئة من الناخبين[23]. أما أوضاع الطبقة الراقية الأخرى، وهي البورجوازية الليبرالية، فكانت أكثر إثارة. لقد انتصرت بتحطيم التماسك الاجتماعي للتراتبات والجماعات القديمة، وعندما آثرت السوق على العلاقات الإنسانية - أي المجتمع المدني (Gesellschaft) على الجماعة (Gemeinschaft). وعندما دخلت الجماهير إلى المسرح السياسي سعياً وراء مصالحها، أظهرت العداء لكل ما كانت تمثله البورجوازية الليبرالية. واتضح ذلك بأجلى صوره في النمسا، حيث تقلصت أعداد الليبراليين في أواخر القرن وتحولوا إلى بقايا

---

(22) بوميرانيا (Pomerania)، منطقة على طول الشمال الشرقي من برلين لجهة البلطيق، وهي الآن جزء من بولندا.

(23) تم احتسابها من: Hohorst, Kocka and Ritter, *Sozialgeschichtliches Arbeitsbuch: Materialien zur Statistik des Kaiserreichs 1870-1914*, p. 179.

صغيرة معزولة من أهل المدن من أفراد الطبقة الوسطى المرفهة من الألمان واليهود وقد خسروا بلدية فيينا، وهي حصنهم الحصين منذ ستينيات القرن، لصالح الديمقراطيين الراديكاليين، وأعداء السامية، والحزب الاجتماعي المسيحي الجديد، وفي ما بعد لصالح الديمقراطيين الاجتماعيين. وحتى في براغ، حيث كان بوسع هذه النواة البورجوازية أن تدعي لنفسها تمثيل مصالح الأقلية الصغيرة الآخذة بالانكماش من الناطقين بالألمانية من جميع الطبقات (نحو 30,000، وفي عام 1910 مجرد 7 في المئة من السكان)، فإنهم فشلوا في كسب ولاء كل من الطلبة الألمان القوميين (Völkisch) والبورجوازية الصغيرة، والديمقراطيين الاجتماعيين أو العمال الألمان السلبيين سياسياً، بل ولا شريحة بسيطة من اليهود[24].

وماذا بشأن الدولة نفسها التي كانت تمثلها الملكية في العادة؟ لقد كانت كياناً جديداً تماماً، يفتقر إلى جميع الممهدات التاريخية الضرورية، كما كانت الحال في إيطاليا وفي الإمبراطورية الألمانية الجديدة، ناهيك برومانيا وبلغاريا. وقد تكون الأنظمة السياسية فيها نتيجة لهزيمة أو ثورة وحرب أهلية كما في فرنسا، وإسبانيا، وكذلك في الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية، وكذلك الأنظمة السياسية الدائمة التغير في جمهوريات أميركا اللاتينية. وفي الأنظمة الملكية الراسخة، كما هي الحال في بريطانيا في سبعينيات القرن التاسع عشر، خلّفت الإهاجات الجمهورية، على ما يبدو، آثاراً لا يمكن التقليل منها، كما تعاظمت قوة الإهاجات الوطنية. ترى، هل يمكن اعتبار مطالبة الدولة للمواطنين بتقديم آيات الولاء لها أمراً مفروغاً منه؟

(24) Gary B. Cohen, *The Politics of Ethnic Survival: Germans in Prague, 1861-1914* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981), pp. 92-93.

كانت تلك هي الفترة الزمنية اللاحقة التي اكتشفت فيها الحكومات والمثقفون، ورجال الأعمال، الأهمية السياسية للتيارات اللاعقلانية. لقد كان المفكرون يكتفون بالكتابة، أما الفعل فكان من شأن الحكومات. «إن من يعكف على بناء تفكيره السياسي على إعادة استقصاء عناصر الطبيعة البشرية، لابدّ أن يبدأ بمحاولة التغلب على نزوعه إلى المبالغة في تصوير النزعة الفكرية لدى الجنس البشري»: هكذا كتب العالم السياسي البريطاني غراهام والاس (Graham Wallas) عام 1908، وكان يدرك وقتها أنه إنما كان يكتب نقشاً على ضريح ليبرالية القرن التاسع عشر[25]. من هنا، وجدت الحياة السياسية نفسها مقولبة في شعائر طقوسية، وزاخرةً بالرموز والهتافات الدعائية، سواء ما كان منها مكشوفاً أو خفياً. وفيما كانت الأساليب القديمة ـ الدينية أساساً ـ لضمان الإخضاع، والطاعة، والولاء تتصدع وتتآكل، برزت الحاجة الآن وبصورة جلية، لاستبدالها عن طريق اختراع تقاليد جديدة، باستخدام منبهات قديمة ومجرَّبة لإثارة المشاعر، مثل التيجان ومظاهر الأبهة العسكرية، وكذلك، كما رأينا، مثيرات أخرى جديدة (انظر الفصل السابق) مثل الإمبراطورية والغزو الكولونيالي الاستعماري.

كانت هذه التطورات ـ شأنها شأن البَسْتنة ـ مزيجاً من الزراعة من أعلى ومن النماء، أو الاستعداد للزراعة، من أسفل. فمن المؤكد أن الحكومات والنخب الحاكمة كانت تعرف ما تقوم به عندما استحدثت المناسبات والاحتفالات الوطنية، مثل الرابع من تموز/ يوليو في فرنسا (عام 1880)، أو بلورت الطقوس التكريمية للنظام الملكي في بريطانيا الذي اتخذ، بصورة متعاظمة، طابعاً كهنوتياً

(25) Graham Wallas, *Human Nature in Politics* (London: A. Constable and Co., Limited, 1908), p. 21.

بيزنطياً منذ الشروع به في ثمانينيات القرن[26]. والحال أن التعليقات التي دارت حول الدستور البريطاني، بعد توسيع حق الاقتراع عام 1867، ميزت بوضوح بين أجزائه المتعلقة بـِ «الكفاءة» التي تنظم أداء الحكومة لمهامها من جهة، والأجزاء «التكريمية» التي كانت تهدف إلى إسعاد الجماهير أثناء خضوعها للحكم[27]. أما الكتل الرخامية والأبراج العمرانية التي شيدتها على امتداد الفضاءات المفتوحة دول حريصة على تأكيد شرعيتها ـ وبخاصة الإمبراطورية الألمانية الجديدة، فقد خططت لها السلطة، واستهدفت تحقيق المنافع المالية، لا الفنية، للعديد من المهندسين المعماريين والمثّالين. وغدت احتفالات التتويج البريطانية الآن، وبصورة واعية، تنظم كعمليات سياسية ـ أيديولوجية لجلب اهتمام الجماهير.

بيد أن هذه الأنشطة لم تلبِّ الحاجة إلى الطقوس والشعائر الرمزية اللازمة للإشباع العاطفي، بل كشفت وملأت الفراغ الذي خلفته العقلانية السياسية في المرحلة الليبرالية، وأبرزت معه حاجة جديدة للتعامل مع الجماهير وإحداث التحول في أوضاعها. وفي هذا السياق، كان اختراع التقاليد موازياً للاكتشاف التجاري لأسواق الجماهير وللاستعراضات ومرافق الترفيه الجماهيرية التي كانت تنتسب إلى تلك الحقبة الزمنية نفسها. فازدهرت صناعة الإعلان التي كانت بداياتها الريادية قد تبلورت بعد الحرب الأهلية في الولايات المتحدة، وولدت الملصقات الحديثة في الثمانينيات والتسعينيات.

(26) David Cannadine, «The Context, Performance and Meaning of Ritual: The British Monarchy and the «Inventtion of Tradition» c. 1890-1977,» in: Eric Hobsbawm and Terence Ranger, eds., *The Invention of Tradition* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983), pp. 101-164.

(27) وضح هذا التمايز والتر بجوهو (Walter Pagehot) في كتابه (*The English Constitution*) الذي نشر للمرة الأولى على حلقات في مجلة (*Fortnightly Review*) (1867 ـ 1865) كجزء من النقاش حول «قانون الإصلاح الثاني»، أي حول منح العمال حق الاقتراع.

وفيما غدت سيكولوجية «الجمهور» من الموضوعات الأثيرة لدى أساتذة الجامعات الفرنسيين وأساطين الدعاية والإعلان الأميركيين، شاع استخدام واحد من مباحث علم النفس الاجتماعي الجديدة لتحليل شتى التطورات مثل: المباريات الملكية السنوية (التي بدأت عام 1880)، الاستعراضات العامة لأمجاد ومنجزات القوات المسلحة البريطانية، والعروض المضيئة على ساحل ميناء بلاكبول، وملاعب الأطفال التي يرتادها الكادحون لقضاء الإجازة؛ وصور الملكة فكتوريا و«نساء كوداك»، والنصب التي أقامها الإمبراطور وليام للحكام من سلالة هوهنزوليرن، والملصقات التي رسمها تولوز - لوتريك لمجموعة من الفنانات الشهيرات.

بطبيعة الحال، كانت المبادرات الرسمية تلاقي القدر الأكبر من النجاح عندما تستغل وتتلاعب بالمشاعر الشعبية غير المحددة المعالم، أو تستوعب وتمتص موضوعات متداولة في السياسات غير الرسمية المتداولة بين عامة الناس. وقد تكرست الاحتفالات بذكرى الرابع من تموز/ يوليو في فرنسا كمناسبة وطنية حقيقية لأنها جسدت، في آن معاً، ارتباط الناس بالثورة العظمى ومطالبتهم بكرنفال ممأسس[28]. وعلى الرغم من الأطنان العديدة من المرمر، والعمارات المهيبة، فقد فشلت الحكومة الألمانية في جعل الإمبراطور وليام الأول أباً للأمة، ولكنها استثمرت الحماس القومي غير الرسمي في إقامة المئات من «نُصُب بسمارك» التذكارية بعد وفاة رجل الدولة الكبير الذي كان الإمبراطور وليام الثاني (الذي امتد حكمه بين عامي 1888 و1918) قد عزله من منصبه. وفي الاتجاه المعاكس، قولبت الحكومة المشاعر القومية غير الرسمية في إطار

---

(28) Rosemonde Sanson, *Les 14 juillet: 1789-1975: Fête et conscience nationale* ([Paris]: Flammarion, 1976), p. 42,

حول الدوافع التي حدت بالسلطات في باريس إلى الجمع بين مرافق الترويح الشعبية والاحتفالات العامة.

«ألمانيا الصغيرة» الذي طالما عارضته في الماضي، بالتركيز على القوة العسكرية والطموح العالمي. وذلك ما شهدناه في رفع شعار ألمانيا فوق الجميع (Deutschland Uber Alles) فوق الأناشيد الوطنية الأكثر تواضعاً، ورفع العلم البروسي ـ الألماني الأبيض ـ الأسود فوق علم 1848 الأبيض ـ الأحمر ـ الذهبي القديم ـ وقد حدث كلا الانتصارين في تسعينيات القرن(29).

وهكذا، شنت الأنظمة السياسية حرباً صامته للسيطرة على الرموز والطقوس التي تدل على الانتماء إلى الجنس البشري داخل حدودها، وتمثلت، في أبسط مظاهرها، في التحكم بنظام التعليم العام (وبخاصة المدارس الابتدائية، وهي المنطلق الأساسي في الأنساق الديمقراطية، من أجل «تربية مدرسينا»(30) تربية روحية «سليمة»)، وفي الحالات التي لا تكون فيها الكنائس مدعاة للثقة من الوجهة السياسية، تمثلت كذلك في محاولات السيطرة على احتفالات الميلاد، والزواج، والوفاة. وربما كان العنصر الأقوى بين تلك الرموز، هو الموسيقى التي تمثل جانبها السياسي في النشيد الوطني والمارشات العسكرية ـ في العصر الذي برز فيه اثنان من الموسيقيين هما ج. ب. سوسا (J. P. Sousa) (1854 ـ 1932) وإدوارد إلغار (Edward Elgar) (1857 ـ 1934)(31). وفوق هذا وذاك، كان

---

(29) Hans-Georg John, *Politik und Turnen: die deutsche Turnerschaft als nationale Bewegung im dt. Kaiserreich von 1871-1914* (Ahrensburg bei Hamburg: Czwalina, 1976), pp. 36-39.

(30) هذه العبارة من أقوال روبرت لاو (Robert Lowe) عام 1876، «أعتقد أن من الضروري بصورة مطلقة أن تقنع من سيكونون سادتنا في المستقبل أن يحفظوا دروسهم» (القراءة الثالثة لقانون الإصلاح، انظر: *Parliamentary Debates*, (15 July 1867), p. 1549, col. 1,

وهذا هو النص الأصلي، المختصر، للعبارة التي أصبحت شائعة بعد ذلك.

(31) بين عام 1890 و1910، كانت التوزيعات الموسيقية للنشيد الوطني البريطاني تتجاوز في عددها كل ما تم في هذا المجال قبل تلك الفترة وبعدها، انظر: Cannadine, =

العَلَم الوطني. ففي غياب الملكيات، فإن العلم نفسه يغدو تجسيداً للدولة، وللأمة، وللمجتمع. وذلك ما حدث في الولايات المتحدة عندما انتشرت تحية العلم كممارسة طقوسية يومية في مدارس البلاد منذ أواخر ثمانينيات القرن إلى أن شاعت على الصعيد العالمي[32].

إن نظام الحكم المحظوظ هو الذي اعتمد على حشد الرموز المعتمدة المقبولة عالمياً، مثل عاهل بريطانيا الذي بدأ بالظهور سنوياً في تلك الاحتفالات البروليتارية وفي نهائيات كرة القدم، مؤكداً بذلك معاني الانسجام والتوافق بين الطقوس الجماهيرية العامة والاستعراضات الجماهيرية وفي تلك الفترة، تضاعفت فضاءات الاحتفالات العامة والسياسية، وحول النصب الوطنية الألمانية الجديدة على سبيل المثال، وفي الملاعب والاستادات الرياضية التي تضاعفت أهميتها كحلبات سياسية كذلك. وربما يتذكر المراقبون الكهول الخطب التي ألقاها هتلر في قصر الرياضة (Sportspalast) في برلين. وبالمنطق نفسه، فإن نظام الحكم السعيد الحظ هو الذي تمكن، على الأقل، من الارتباط بقضية كبرى تستوجب الدعم الشعبي، مثل الثورة أو الجمهورية في فرنسا والولايات المتحدة الأميركية.

لقد تنافست الدول والحكومات في إبراز الرموز التي تدل على التآلف والتكافل، وعلى التقابل بين الولاء العاطفي والحركات الجماهيرية غير الرسمية التي قد تبتكر رموزها الخاصة المضادة، مثل نشيد «الأممية» الاشتراكية (Internationale)، عندما استولت الدولة

= «The Context, Performance and Meaning of Ritual: The British Monarchy and the «Inventtion of Tradition,» p. 150..

(32) Wallace Evan Davies, *Patriotism on Parade; The Story of Veterans' and Hereditary Organizations in America, 1783-1900* (Cambridge: Harvard University Press, 1955), p. 218 - 222.

على نشيد الثورة السابق «المارسيّيز»[33] (Marseillaise). ويستشهد بالأحزاب الاشتراكية الألمانية والنمساوية في العادة كأمثلة متطرفة على هذه الجماعات المنفصلة، والمجتمعات المضادة، والثقافات المضادة (انظر الفصل التالي)، غير أنها في واقع الأمر، لم تستكمل انفصالها تماماً لأنها ظلت مرتبطة بالثقافة الرسمية من خلال إيمان الطرفين بالنظام التربوي (أي نظام التعليم والمدارس العامة)، وبالعقل والعلوم، وبالقيم التي تنطوي عليها الفنون (البورجوازية)، والآداب «الكلاسيكية». والأهم من ذلك أنها وريثة حركة «التنوير». فالحركات الدينية والقومية هي التي نافست الدولة بإنشاء أنظمة التعليم المدرسي القائمة على أسس لغوية أو مهنية. ومع ذلك، فإن الحركات الجماهيرية جميعها كانت، كما رأينا في حالة إيرلندا، تنزع إلى إقامة شبكة من الجمعيات والجماعات المضادة حول مواقع الولاء المنافسة للدولة.

IV

هل أفلحت الجمعيات السياسية والطبقات الحاكمة في أوروبا الغربية في إدارة هذه الحشود الانقلابية الفعلية أو المضمرة؟ لقد فعلت ذلك، على العموم، في الفترة الممتدة حتى عام 1914، باستثناء النمسا التي ضمت جمهرة من قوميات كانت جميعها تستشف آفاق المستقبل من منظورات أخرى، ولم يكن يجمع ما بينها إلا طول العمر الذي حظي به إمبراطورها الشيخ فرانسيس جوزيف (وامتد حكمه بين عامي 1848 و1916)، وإدارة عقلانية متشككة، بالإضافة إلى أن المسار الذي سلكته، كان بالنسبة إلى الجماعات

(33) Maurice Dommanget, *Eugène Pottier: Membre de la Commune et chantre de «l'Internationale»* (Paris: E. D. I., Etudes et documentation internationales, 1971), p. 138.

الوطنية، أدعى إلى القبول من أي مصير بديل آخر. وعلى هذا الأساس، اندمجت، على العموم، طواعيةً في إطار هذا النظام. وسار الاستقرار السياسي في أغلب الدول في الغرب البورجوازي والرأسمالي، بين عامي 1875 و1914، وتحديداً بين عامي 1900 و1914، على الرغم من بعض الاستنفارات والمناوشات، بينما كان الوضع ـ كما سنرى ـ مختلفاً كل الاختلاف في مناطق العالم الأخرى (انظر الفصل الثاني عشر لاحقاً).

أما الحركات التي ترفض النظام ـ مثل الاشتراكية ـ فقد وقعت في هذا الشبكة العنكبوتية، أو أنها، إذا أعيتها الحيلة، كانت تستخدم كنقطة استقطاب لتحقيق الإجماع في أوساط الأغلبية. وكانت تلك هي مهمة «الرجعية» في الجمهورية الفرنسية، والقوى المناوئة للاشتراكية في ألمانيا الإمبراطورية: فليس ثمة ما يدعو إلى الوحدة أكثر من عدو مشترك. وكان بالإمكان أحياناً إدارة حتى الحركات القومية. فقد عملت القومية الويلزية على تقوية النزعة الليبرالية، وأسهمت في إيصال زعيمها لويد جورج إلى منصب وزاري في الحكومة وفي أدائه لدور المنسّق الغوغائي الرئيس القادر على احتواء الحركات الديمقراطية والعمالية الراديكالية وإجراء المصالحة بينها. وبعد الاضطرابات التي حدثت بين عامي 1879 و1891، بدا أن القومية الإيرلندية قد دخلت مرحلة من الهدوء والاستقرار بفعل الإصلاح الزراعي والاعتماد على الليبرالية البريطانية. أما النزعة القومية الألمانية المتطرفة، فلم يكن أمامها غير القبول بـِ «ألمانيا الصغيرة» جراء النزعة العسكرية والإمبريالية في إمبراطورية وليام. بل إن الفلمنكيين في بلجيكا ظلوا داخل حظيرة الحزب الكاثوليكي الذي لم يعارض وجود دولة موحدة تضم قوميتين. وكان بالإمكان فرض العزلة على العناصر المتنافرة في صفوف اليمين المتطرف واليسار المتطرف. وقد أعلنت كبرى الحركات الاشتراكية أن الثورة الحتمية آتية لا ريب فيها، غير أنها شغلت نفسها بأمور أخرى آنذاك. وعندما

نشبت الحرب عام 1914، انضم أكثرها إلى الحكومات والطبقات الحاكمة في بلدانها واتحدت معها للتعبير عن شدة انتمائها الوطني. وكان الاستثناء الأوروبي الأساسي إثباتاً للقاعدة لا نفياً لها. فقد سلك «حزب العمال المستقل» في بريطانيا الذي واصل معارضته للحرب، هذا السبيل انسجاماً مع التقاليد السلمية الطويلة العهد التي وضعتها في بريطانيا الليبرالية البورجوازية غير الامتثالية ـ وهي التي جعلت بريطانيا الدولة الوحيدة التي استقال من حكومتها وزراء حزب الأحرار[34] تعبيراً عن هذا الموقف.

إن الأحزاب الاشتراكية التي قبلت بالحرب إنما فعلت ذلك من دون حماس، لأنها كانت، أساساً، تخشى من أن يتخلى عنها أنصارها الذين تدافعوا بحماسة تلقائية لحمل السلاح. ففي بريطانيا التي لم تطبق نظام التجنيد، تطوع مليونا شخص للخدمة العسكرية بين شهري آب/ أغسطس 1914 وحزيران/ يونيو 1915، وذلك من الدلائل المحزنة على نجاح سياسات الاندماج الديمقراطي. وفي عام 1914، كانت الجماهير غير مكترثة بالحرب، إن لم تكن معادية لها. ذلك أن الجهود الرامية إلى تماهي المواطن الفقير مع الأمة أو الدولة لم تكن قد بدأت بصورة جدية، كما كانت الحال في إيطاليا. أو إنها قصرت عن ذلك، كما كان الوضع في أوساط التشيكيين. ولم تبدأ الحركة الجماهيرية المعادية للحرب إلى في وقت لاحق.

وبما أن الدمج السياسي قد حقق النجاح، فإن أنظمة الحكم واجهت فقط التحدي الفوري للعمل المباشر. وقد انتشرت أشكال الاضطراب هذه بالتأكيد، وبخاصة في السنوات الأخيرة قبيل الحرب. غير أنها، مع غياب الأوضاع الثورية أو الممهدة للثورة في البلدان الوسطى في المجتمع البورجوازي، كانت تمثل تمهيداً للنظام العام لا

(34) جون مورلي، كاتب سيرة غلادستون، وجون بيرنز الزعيم العمالي السابق.

للنظام الاجتماعي ولم تكن الأحداث التي جرت في تلك الفترة كافية بحد ذاتها لزعزعة أسس الأنظمة السياسية. وتمثلت تلك الأحداث في سلسلة من التطورات، بينها: أعمال الشغب بين مزارعي العنب المخصص للنبيذ في جنوب فرنسا، وعصيان الكتيبة 17 التي أرسلت للتصدي لهم (1907)، وحتى «الأسبوع المأسوي» في برشلونة (1909). لقد كانت تلك تطورات خطيرة، إن لم يكن لشيء، فلأنها كانت مؤشراً على مواطن الضعف في الاقتصادات المركبة. ففي عام 1912، وعلى الرغم من البرود المعهود الذي عرف به الجنتلمان الإنجليزي، انفجر رئيس الوزراء البريطاني آسكويث باكياً وهو يعلن تراجع الحكومة أمام الإضراب العام لعمال المناجم.

ولا ينبغي التقليل من أهمية هذه الظواهر. إن معاصري تلك الفترة، حتى مع عدم معرفتهم بما ستتمخض عنه الأحداث اللاحقة، غالباً ما كانوا في سنوات ما قبل الحرب يشعرون بارتجاج المجتمع تحت وطأة ما يشبه الهزات الباطنية الممهدة للكوارث الزلزالية الكبرى. وكانت تلك هي السنوات التي كانت فيها نذر العنف تحلق فوق فنادق الريتز والمنازل الريفية، وتؤكد الطبيعة المؤقتة الزائلة الهشة للنظام السياسي في الحقبة الجميلة (belle époque).

غير أن علينا كذلك أن لا نبالغ في تقدير تلك الظواهر. فبالنسبة إلى الدول المحورية في المجتمع البورجوازي، نلاحظ أن ما دمر الاستقرار والسلام في «الحقبة الجميلة» إنما كانت الأوضاع في بروسيا، وإمبراطورية الهابسبيرغ، ودول البلقان، لا الأوضاع في أوروبا الغربية أو حتى ألمانيا. ولم يكن تمرد العمال في بريطانيا هو الذي أضفى طابع الخطورة عشية الحرب، بل النزاع في أوساط الحكام، والأزمة الدستورية المتمثلة في معارضة مجلس اللوردات المحافظ المتعنت لمجلس العموم، ورفض الضباط الجماعي للأوامر الصادرة عن حكومة ليبرالية ملتزمة بالحكم المحلي في إيرلندا. ولا

شك أن تلك الأزمات كانت تعود، جزئياً، إلى الحشد العمالي. ذلك أن ما عارضه مجلس اللوردات معارضة عمياء ومن دون جدوى كان غوغائية لويد جورج الذكية التي استهدفت الإبقاء على «الناس» في إطار جهاز الحكم الذي رسمه حكامهم. غير أن ما أثار آخر الأزمات وكان أكثرها خطورة هو التزام حزب الأحرار باستقلال إيرلندا (الكاثوليكية)، والتزام المحافظين بالرفض المسلح الذي أبداه متطرفو ألستر البروتستنت لقبول ذلك. وكانت الديمقراطية البرلمانية، وهي لعبة العمل السياسي المقولبة، آنذاك ـ بل في ثمانينيات القرن العشرين كذلك ـ عاجزة عن السيطرة على مثل هذا الوضع.

وفي جميع الأحوال، اكتشفت الطبقات الحاكمة بين عامي 1880 و1914 أن الديمقراطية البرلمانية، على الرغم مما أثارته فيها من مخاوف، أثبتت أنها تتواءم تماماً مع الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية. وكان هذا الاكتشاف، شأنه شأن النظام نفسه، جديداً كل الجدة، في أوروبا على الأقل. وكان مخيباً للأمل بالنسبة إلى الثوريين الاجتماعيين. وقد كان ماركس وإنجلز يريان دائماً أن الجمهورية الديمقراطية، على الرغم من طبيعتها البورجوازية، كانت هي المدخل والمعبر إلى الاشتراكية، لأنها سمحت، بل شجعت على التعبئة السياسية للبروليتاريا بوصفها طبقة متميزة. وتعبئة الجماهير المقموعة بقيادة البروليتاريا. وعلى هذا الأساس، فإن الجمهورية الديمقراطية، شاءت أم أبت، ستفضل انتصار البروليتاريا في مواجهتها للمستغلين. ومع ذلك، بدأت تتردد في أوساط تلاميذ ماركس وإنجلز نغمة أخرى مختلفة تماماً بعد نهاية الفترة التي نعالجها هنا. «إن الجمهورية الديمقراطية»، على حد تعبير لينين عام 1917، «هي القوقعة السياسية المثلى للرأسمالية... فهي التي ترسّخ سلطتها بصورة مأمونة وحازمة يستحيل معها على أي تغيير من جانب الأفراد، والمؤسسات أو الأحزاب في الجمهورية الديمقراطية ـ البورجوازية أن يزعزع

أركانها»[35]. وكان اهتمام لينين، كعهده دائماً، منصبّاً لا على التحليل السياسي عموماً، بل على طرح الحجج الفعالة حول الأوضاع السياسية، وهي موجهة في هذه الحالة ضد الحكومة الانتقالية في روسيا الثورية ولصالح السلطة للسويات. وعلى أي حال، فإننا غير معنيين في هذا المقام بصحة هذا الزعم، وهو قضية مشكوك فيها إلى حد بعيد، لأنها، على الأقل، تفشل في التمييز بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي وفرت الحماية للدول من الهَبّات الاجتماعية، من جهة، والمؤسسات التي ساعدتها على تحقيق ذلك من جهة أخرى. وما يعنينا في هذا المجال هو معقولية هذا الطرح. إن مثل هذا الزعم لم يكن سيبدو معقولاً كذلك قبل عام 1880 لدى أنصار الرأسمالية وخصومها على حد سواء من ناحية التزامهم بالنشاط السياسي. وحتى في صفوف اليسار المتطرف، لم يكن من الممكن تصور هذا الحكم التقويمي السلبي على «الجمهورية الديمقراطية». ووراء تقويم لينين عام 1917، كانت تقف تجربة جيل كامل من نشر وتطبيق الديمقراطية في الغرب، وبخاصة خلال الخمس عشرة سنة التي سبقت الحرب.

لكن، ألم يكن الاستقرار الناجم عن هذا الزواج بين الديمقراطية السياسية والرأسمالية المزدهرة وهماً من أوهام مرحلة عابرة؟ إن ما يدهشنا عند استرجاعنا لأحداث الماضي بين عامي 1880 و1914 هو ما اتسم به هذا المزيج من الهشاشة ومحدودية النطاق. فقد كان، وبقي، منحصراً في قلة من الاقتصادات المتنامية المزدهرة في الغرب، وعلى العموم في الدول التي جربت الحكم الدستوري لعهد طويل. ووفقاً للمنظور الديمقراطي المتفائل، المؤمن بالحتمية التاريخية. يبدو أن هذا الاستقرار كان سيواصل تقدمه عالمياً على نحو شامل يستحيل إيقافه عند نقطة محددة. غير أنه لم يكن

---

(35) Lenin, *State and Revolution*, part I, section 3.

نموذجاً عالمياً شاملاً للمستقبل. وفي عام 1919، كانت كل أوروبا الواقعة غربي روسيا وتركيا مصنفة كدول تحذو حذو النموذج الديمقراطي. ولكن كم بقي من هذه الديمقراطيات عام 1939؟ فمع بروز الفاشية والدكتاتوريات الأخرى، بدأت مناقشة الحالة المعاكسة لتلك التي تحدث عنها لينين، وكان أتباع لينين من حملة من شاركوا في النقاش. وخلص هؤلاء إلى أن على الرأسمالية أن تتخلى عن الديمقراطية البورجوازية. وقد جانبوا الصواب في ذلك. فقد بعثت البورجوازية الديمقراطية من تحت الرماد عام 1945، ومازالت، منذئذٍ، هي النسق الأثير القادر على توفير نظام يحمل أقصى قدر من المنافع السياسية للمجتمعات الرأسمالية القوية، المزدهرة اقتصادياً وغير المستقطبة أو المقسمة اجتماعياً. بيد أن هذا النسق لا يعمل بكفاءة إلا في عدد قليل من أصل 150 بلداً كانت، في أواخر القرن العشرين، دولاً أعضاء في الأمم المتحدة. ولم يكن تقدم السياسات الديمقراطية في الفترة الممتدة بين عامي 1880 و1914 يؤذن باستدامة هذا النظام أو يبشر بانتصاره الشامل على الصعيد العالمي.

الفصل الخامس

عمال العالم

تعرفت إلى إسكافي يسمى شرودر. . . هاجر في ما بعد إلى أميركا. . . وقد أعطاني بعض الصحف لقراءتها وقرأت جزءاً قليلاً منها لأنني أصبت بالملل، ولكن اهتمامي بها تزايد شيئاً فشيئاً. . . فقد شرحت لي بؤس العمال وكيف كانوا يعتمدون على الرأسماليين وملاك الأراضي، وقدمت وصفاً حياً وواقعياً إلى درجة أدهشتني بالفعل، وكأن عينيّ كانتا مغمضتين قبل ذلك. يا للهول! إن ما هو مكتوب في هذه الصحف هو عين الحقيقة. وكانت حياتي كلها حتى ذلك اليوم برهاناً على ذلك.

عامل ألماني، 1911[1] أو نحوه

يشعر (العمال الأوروبيون) أنه لابدّ أن تحدث في القريب العاجل تغيرات عظيمة؛ وأن الستار قد أسدل على المهزلة الإنسانية

---

(1) مما يتذكره العامل فرانز ريهبين عام 1911، انظر: Paul Göhre, ed., *Das Leben eines Landarbeiters* (Munich: [n. pb.], 1911).

تم ذكره في: Wolfgang Emmerich, *Proletarische Lebensläfe: Autobiography* (Reinbek (bei Hamburg): Rowohlt, 1974-75), I, p. 280.

التي يقوم بها الحكم بواسطة الطبقات، ونيابة عنها، ولصالحها؛ وأن الديمقراطية قد آن أوانها وأن نضالات الكادحين لتحقيق مصالحهم ينبغي أن تكون لها الأولوية على تلك الحروب الدائرة بين الدول، وهي، في نظر العمال، معارك لا مبرر لها ولا تخدم أي قضية.

صاموئيل غومبرز، 1909(2)

حياةٌ بروليتارية، وموتٌ بروليتاري، ومَحْرَقَةٌ للجثث وفق روح التقدم الحضاري.

شعار جمعية المدافن النمساويين، «اللهب»(3)

I

مع التوسع الحتمي في حقوق الاقتراع، كان أغلب الناخبين، بحكم التعريف، إما فقراء، أو غير آمنين، أو ساخطين، أو خليطاً من هذه الفئات الثلاث جميعها. ولم يكن لهم إلا الخضوع لهيمنة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عليها من مشكلات؛ وبعبارة أخرى، لوضعهم الطبقي. وكانت البروليتاريا هي الطبقة المتنامية، عددياً، بالصورة الأكثر جلاء، فيما كانت موجة التصنيع تكتنف العالم الغربي. وغدا وجودها ضرورة لا مهرب منها، وبدا أن وعيها الطبقي يهدد على نحو مباشر النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمعات الحديثة. وكان هؤلاء هم الذين كان يعنيهم ونستون الشاب (الوزير عن حزب الأحرار في الحكومة آنذاك) عندما حذر البرلمان من أن انهيار سياسة النظام القائم على ثنائية الحزبين،

(2) Samuel Gompers, *Labor in Europe and America* (New York; London: Harper & Brothers, 1910), pp. 238-239.

(3) *Mit uns zieht die neue Zeit: Arbeikultur inösterreich 1918-1934* (Vienna: [n. pb.], 1981).

المحافظين ـ الأحرار، فستحل محلها السياسات الطبقية.

لقد كانت أعداد الناس الذين يقيمون أودهم بالعمل اليدوي المأجور في جميع البلدان التي غمرتها أو حتى لامستها أمواج الرأسمالية الغربية، من إقطاعيات باتاغونيا ومناجم الفحم في التشيلي إلى مناجم الذهب الجليدية في شمال شرق سيبيريا التي كانت مسرحاً لإضراب ضخم ومجزرة هائلة عشية الحرب العظمى. وكان العمال يقيمون حيثما تتطلب المدن الحديثة الأنشطة العمرانية أو الخدمات البلدية أو المرافق العامة التي لم يعد من الممكن الاستغناء عنها في القرن التاسع عشر ـ مثل الغاز والمياه والتصريف الصحي ـ وكذلك شبكات الموانئ والمرافئ وخطوط السكة الحديد والتلغراف التي اتسعت لتربط بقاع العالم بعضها ببعض. وانتشرت المناجم في الأصقاع النائية في القارات الخمس. بل إن حقوق النفط كانت بحلول عام 1914، تُستغل على نطاق واسع في أميركا الشمالية وأميركا الوسطى، وفي الشرق الأوسط. والأهم من ذلك، كانت أسواق المراكز الحضرية، حتى في البلدان الزراعية أساساً، تتزود بالأغذية والمشروبات والمنبهات والمنسوجات الأولية المصنعة التي تنتجها الأيدي العاملة الرخيصة في المنشآت الصناعية. كما شهدت بعض هذه البلدان، ومنها الهند، نمو صناعات عظيمة الأهمية، مثل النسيج، وحتى الحديد والصلب. غير أن أعداد العاملين بأجر تعاظمت، أساساً، وعلى نحو مشهود وشكلت طبقات معترفاً بها من العمال في الدول التي كان فيها التصنيع قد نشأ وترسخ منذ عهد بعيد، وفي عدد متزايد من البلدان التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية، كما رأينا، في الفترة الممتدة من سبعينيات القرن الثامن عشر حتى عام 1914. وهذه البلدان تشمل أقطاراً في أوروبا وأميركا الشمالية، بالإضافة إلى اليابان، وبعض المناطق التي انتشرت فيها مستوطنات البيض الجماعية في ما وراء البحار.

لقد تعاظمت أعداد هؤلاء لأنهم ارتحلوا وتوافدوا، أساساً من

المكمنيْن الكبيرين اللذين نشأت فيهما قوى العمل في المرحلة قبل الصناعية، وهما ميدان الحرف الفنية والأرياف الزراعية التي ظلت حتى ذلك الحين تضم أغلبية البشر. وربما كان الزحف الحضري قد تعاظم وتسارع مع نهاية القرن على نحو غير مسبوق، وتدفقت من بريطانيا ومن يهود أوروبا الشرقية على سبيل المثال ـ تيارات من المهاجرين ـ إلى البلدان، كبيرها وصغيرها. وكان بوسع هؤلاء الانتقال من نوع إلى آخر من الأنشطة غير الزراعية. أما الرجال والنساء الذين هربوا من الأرض (أي من كانوا، بمصطلحات تلك الأيام، أقرب إلى عمال التراحيل الزراعيين (Landflucht))، فلم تتح الفرصة لغير قلة منهم نسبياً أن يمارسوا العمل الزراعي، حتى وإن رغبوا في ذلك.

كانت الزراعة الحديثة والمحدثة في الغرب، من جهة، تتطلب من الأيدي العاملة عدداً أقل نسبياً مما كان معهوداً في الماضي، مع أنه كان ثمة استخدام ملموس للعمال المهاجرين الموسميين، الوافدين من أماكن بعيدة في أكثر الأحيان، ولم يكن المزارعون يتحملون مسؤوليتهم عندما ينتهي موسم العمل: وكان منهم المهاجرون البولنديون (Sachsengänger) في ألمانيا، و«عصافير الخُطاف» الإيطاليون في الأرجنتين[4]، والجوّالون المتسللون في القطارات، بل حتى المكسيكيون، في الولايات المتحدة. وفي جميع الأحوال، كان التقدم الزراعي يعني الإقلال من العمال الزراعيين. ففي نيوزيلندا التي لم يكن فيها صناعة تذكر، وكانت تعيش كلياً على

(4) يقال إنهم يرفضون القيام بأعمال الحصاد في ألمانيا، لأن السفر من إيطاليا إلى أميركا الجنوبية أسهل وأقل كلفة، كما إن الرواتب كانت أفضل، انظر: Sartorius Waltershausen, *Die italienischen Wanderarbeiter* (Leipzig: [n. pb.], 1903), pp. 13, 20, 22 and 27.

أنا مدين بهذه الإشارة إلى ديرك هوردر (Dirk Hoerder).

زراعة متفوقة الكفاءة، وتخصصت بتربية الماشية ومنتجات الألبان، كان 54 في المئة من السكان يعيشون عام 1910 في البلدات، و40 في المئة من هؤلاء (أي ضعف نسبة الأوروبيين ما عدا روسيا)، يعملون في مهن ثالثة(5).

في تلك الأثناء، لم تعد الزراعة غير المحدثة في المناطق المختلفة قادرة على توفير مساحات كافية من الأرض لمن يعتزمون التحول إلى فلاحين بعد أن تضاعفت أعدادهم في القرى. فما كان يريده أكثرهم، عند الهجرة، لم يكن بالتأكيد الاشتغال كعمال زراعيين طيلة العمر. كانوا يريدون «الوصول إلى أميركا» (أو أي مكان توجهوا إليه)، على أمل أن يكسبوا في بضع سنوات ما يمكنهم من أن يتملكوا عقاراً ما، أو بيتاً يحظون عند حيازته على احترام جيرانهم بوصفهم رجالاً مقتدرين، في إحدى قرى صقلية أو بولندا أو اليونان. وقد عادت أقلية منهم، غير أن أغلبهم ظلوا في المهجر وانضموا إلى فرق العمال في مشروعات الإنشاء العمرانية، وفي المناجم، ومصانع الصلب، والأنشطة الأخرى في عالم المراكز الحضرية والصناعية، الذي كان يطالب بالعمل الشاق ولا شيء غير ذلك. أما بناتهم وعرائسهم، فقد انخرطن في خدمة المنازل.

وفي الوقت نفسه، فإن دخول الآلة والمصنع ساحة الإنتاج قد سحب البساط من تحت أرجل جموع غفيرة من المنتجين الذين كانوا، حتى أواخر القرن التاسع عشر، يصنعون البضائع الاستهلاكية المألوفة في المراكز الحضرية ـ مثل الملابس، والأحذية، والأثاث وما إلى ذلك ـ باستخدام الأساليب اليدوية الفنية. وكان هؤلاء يضمون فئات شتى من الحرفيين، منهم «المعلم» الفخور، والعاملون

---

(5) Bairoch, *De Jéricho à Mexico: Villes et économie dans l'histoire*, pp. 385-386.

في المعامل المعرّقة، أو الخياطات العاملات في عِلّيات المنازل. وإذا لم يكن يبدو انخفاض مثير على أعدادهم، فإن مساهمتهم في قوة العمل قد تقلصت، على الرغم من التزايد المشهود في مخرجاتهم الإنتاجية. وهكذا انخفض عدد الحذّائين في ألمانيا انخفاضاً بسيطاً بين عامي 1882 و1907، من نحو 400 ألف إلى نحو 370 ألفاً، غير أن استهلاك الجلود تضاعف بين عامي 1890 و1910. ويعني ذلك أن أغلب هذا الإنتاج الإضافي كان يصنع في نحو 1400 من المصانع الأكبر (التي ارتفع عددها ثلاثة أضعاف منذ عام 1882، وغدت تستخدم الآن ما يعادل ستة أضعاف العمال الذين عملوا فيها سابقاً)، وليس في المشاغل الصغيرة التي كان يعمل فيها عامل واحد أو أقل من عشرة عمال. وقد انخفض عدد هؤلاء بنسبة 20 في المئة، وتناقصت نسبتهم الآن إلى 60 في المئة من العاملين في مجال صنع الأحذية بالمقارنة مع 93 في المئة عام 1882[6]. ومن هنا، فإن قطاع التصنيع في المرحلة ما قبل الصناعية قدم في البلدان الآخذة بالتصنيع المتسارع كذلك مخزوناً احتياطياً مهماً، على تواضعه، لتوفير وتوظيف العمال الجدد.

من جهة أخرى، تصاعدت كذلك أعداد البروليتاريين بمعدلات مثيرة في الاقتصادات الآخذة بالتصنيع، نظراً إلى تزايد الطلب على الأيدي العاملة في فترة التوسع الاقتصادي تلك، وبخاصة القوى العاملة قبل الصناعية التي كانت آنذاك مستعدة للتدفق في تلك القطاعات المتنامية. وبقدر ما نمت الصناعة بفعل هذا التزاوج بين البراعة اليدوية الحاذقة والتقانة البخارية، أو أنها ـ كما كانت الحال في مجال الإنشاءات ـ لم تغير من أساليب عملها بصورة جدية، فإن

---

(6) Wilhelm Heinz Schröder, *Arbeitergeschichte und Arbeiterbewegung: Industriearbeit u. Organisationsverhalten im 19. frühen 20. Jh.* (Frankfurt/Main; New York: Campus Verlag, 1978), pp. 166-167 and 304.

الطلب كان يتركز على المهارات الحرفية القديمة، أو المهارات المستولدة من تلك المهارات القديمة، مثل الحدادة وصناعة الأقفال، بعد تكييفها لتلائم الصناعات التي تستخدم الآلات. وكان ذلك تطوراً مهماً، لأن عمال المياومة الحرفيين المدربين ـ وهم فيلق عريق من العمال بأجر من المرحلة ما قبل الصناعة ـ كانوا في أكثر الأحيان يشكلون العناصر الأنشط والأكثر تعليماً وثقة بالنفس في البروليتاريا الصاعدة في الاقتصادات المبكرة: وقد كان زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني (أوغست بيبل) نجاراً، ومؤسس الحزب الاشتراكي الإسباني (بابلو إغليسياس) عامل مطبعة.

وحيث إن العمل الصناعي لم يكن مُمَكْناً أو بحاجة إلى مهارات معينة، فإنه كان في متناول أكثر طالبيه الأغرار، بل، مع تزايد الإنتاج، إنه ضاعف من أعداد هؤلاء العمال. ولنأخذ في هذا المجال مثالين بارزين: الإنشاءات التي أقامت البنية التحتية لعمليات الإنتاج، والمواصلات والنقل، والمدن العملاقة المتسارعة النمو؛ ومناجم الفحم الحجري التي أنتجت الشكل الأساسي من الطاقة في تلك الفترة ـ وهو البخار ـ الذي يسر الحركة والانتقال لجيوش ضخمة بأكملها. فقد اتسعت صناعة الإنشاءات في ألمانيا من نصف مليون عامل عام 1875 إلى ما يقرب من 1,7 مليون عامل عام 1907، أي من نسبة 10 في المئة إلى 16 في المئة من إجمالي القوى العاملة. وفي عام 1913، كان في بريطانيا ما لا يقل عن مليون وربع مليون (مقابل 800 ألف في ألمانيا 1907) من العمال الذين يقومون بعمليات العزق والجرف والنقل والتحميل لاستخراج الفحم الحجري اللازم لتشغيل وتسيير اقتصادات العالم. (وفي عام 1885، كانت أعدادهم تعادل 197 ألفاً و137 ألفاً وخمسمئة). ومن ناحية أخرى، فإن المكننة التي كان مقدراً لها أن تحل محل المهارات والخبرات اليدوية باتباع آليات وعمليات تخصصية متتابعة، قد خدمت العمال غير المهرة بوسيلة أو بأخرى، ورحبت برخص كلفة العمال الأغرار وإحساسهم

بالعجز. وتجلى ذلك، بأبرز صوره، في الولايات المتحدة، حيث كان ثمة شحٌ في المهارات قبل الصناعية المتوفرة التي لم تكن، على كل حال، مطلوبة في المصانع. (وعلى حد تعبير هنري فورد، فإن الرغبة في اكتساب المهارة لا يمكن تعميمها على الجميع)[7]. وفيما كان القرن التاسع عشر يقترب من نهاياته، لم يعد بوسع أي دولة صناعية أو آخذة بالتصنيع أو التحضر أن تتجاهل جماهير الشغيلة غير المسبوقة تاريخياً، والمقتلعة من جذورها، والمجهولة الهوية في ظاهر الأمر، التي تشكل في ما يبدو قطاعات متعاظمة وحتمية من السكان؛ وربما تشكل الأغلبية ذات يوم. ذلك أن التنوع في الاقتصادات الصناعية، وبخاصة برمز المسارات المهنية الثالثة ـ في المكاتب، والمتاجر والخدمات ـ إنما كان يخطو أولى خطواته، باستثناء ما كان عليه الحال في الولايات المتحدة، حيث تفوق عدد العاملين في المهن الثالثة على عدد العمال ذوي الياقات الزرق. وبدا أن التنمية المعاكسة ستكون هي الغالبة في أماكن أخرى. فقد تحولت إلى مراكز صناعية مدن كان يسكنها، في المرحلة قبل الصناعية أصحاب المهن الثالثة، لأن الحرفيين الفنيين كذلك كانوا، على العموم، من أصحاب المتاجر. ومع نهاية القرن التاسع عشر، كان نحو ثلثي السكان في المدن الكبيرة (التي يزيد عدد سكانها على مئة ألف نسمة) يشغلون وظائف في ميدان الصناعة[8].

لابدّ أن معاصري نهاية القرن التاسع عشر عندما نظروا إلى الوراء قد ذهلوا للتقدم الذي حققته مسيرة الصناعة أساساً، وفي كل بلدة أو منطقة، وكذلك للتقدم في مجال التخصصات الصناعية. فالمدينة الصناعية النموذجية، وهي البلدة التي يتراوح عدد سكانها

---

(7) Jonathan Hughes, *The Vital Few; American Economic Progress and its Protagonists* (London; New York: Oxford University Press, [1973]), p. 329.

(8) Bairoch, «Città/ Campagna,» p. 91.

في العادة بين 50 و300 ألف نسمة ـ علماً بأن أي بلدة يزيد عدد سكانها على 100 ألف نسمة كانت في مطلع ذلك القرن تعتبر مدينة كبيرة ـ كانت تثير في المخيلة صورة أحادية اللون، أو تضم في أحسن الحالات ظلالاً لاثنين أو ثلاثة ألوان أخرى: النسيج في روبيه أو لودز، أو دندي، أو لوولْ، والفحم والحديد والفولاذ، فراداً أو مجتمعة، في إيسن أو ميدلزبورو، والأسلحة وبناء السفن في جارو وبارو، والكيماويات في لودفيغشافن أو ويدنيس. وفي هذا المضمار، كانت تختلف من حيث الحجم والتنوع عن المدن العملاقة الجديدة التي تضم ملايين الناس، بصرف النظر عما إذا كانت من عواصم الدول أو غيرها. ومع أن بعض هذه العواصم الكبيرة كانت مدناً صناعية كذلك (مثل برلين، وسانت بطرسبرغ، وبودابست)، فإن العواصم لم تكن، في العادة، تحتل موقعاً مركزياً في النمط الصناعي للدولة.

والأهم من ذلك، وعلى الرغم من أن هذه الجماهير كانت تتألف من عناصر متباينة بعيدة عن التجانس والانسجام، فإن نزوع أعداد متزايدة منها إلى العمل كأجراء في شركات ضخمة ومعقدة التركيب، وفي مصانع تضم ما يتراوح بين المئات والآلاف من العمال، كان يبدو ظاهرة عامة شاملة، وبخاصة في مراكز الصناعة الجديدة. وكانت شركات عائلات كروب في إيسن، وفيكرز في بارو، وآرمسترونغ في نيوكاسل، تقيس حجمها بعدد العاملين في مصانعها التي كان كل منها يضم عشرات الآلاف من العمال. وكان العاملون في هذه المصانع العملاقة وساحاتها يمثلون الأقلية. حتى في ألمانيا عام 1913، كان المعدل الوسيط لعدد المستخدمين في وحدات إنتاجية تضم أكثر من عشرة أشخاص 23 ـ 24 فقط[9]، لكنها

(9) W. Woytinsky, *Die Welt in Zahlen* (Berlin: [n. pb.], 1926), Bd. II: *Die Arbeit*, p. 17.

كانت ظاهرة للعيان بصورة متزايدة، وتمثل أقلية عظيمة السطوة. ومهما كانت النتائج التي يخلص إليها المؤرخون عند استرجاعهم لتلك التطورات، فإن هذه الجماهير، في تقدير معاصريها، كانت عريضة، ومتنامية بصورة لا شك فيها، وكانت تلقي بظلالها القاتمة على النظام السائد في المجتمع والحياة السياسية. ترى، ما الذي كان سيحدث لو أنها، كطبقة، نظمت نفسها سياسياً؟

وذلك هو ما حدث بالضبط، على الصعيد الأوروبي، بصورة مفاجئة، وبسرعة خارقة للعادة. وحيثما سمحت السياسات الديمقراطية والانتخابية، بدأت باكتساح الساحة والتنامي بصورة مذهلة أحزاب جماهيرية قوامها الطبقة العاملة، تستوحي أيديولوجية اشتراكية ثورية (وكانت الاشتراكية تعتبر ثورية بحكم التعريف)، ويتزعمها الرجال، وأحياناً النساء ـ من المؤمنين بهذه الأيديولوجية. ولم تكن في عام 1880 قد برزت، مع استثناء رئيس يتمثل في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني الذي توحد عام 1875 وأضحى قوة انتخابية يحسب حسابها. وأصبح وجود هذه الأحزاب أمراً مفروغاً منه إلى حد دفع أحد الباحثين الألمان إلى نشر كتاب عنوانه **لماذا لا توجد حركة اشتراكية في الولايات المتحدة**(10) وكان وجود الأحزاب العمالية والاشتراكية قد أصبح هو القاعدة المعيارية: أما غيابها فهو الذي يدعو إلى الاستغراب.

والواقع أنه كانت هناك أحزاب اشتراكية جماهيرية في الولايات المتحدة الأميركية عام 1914، حيث نال مرشح الحزب نحو مليون صوت عام 1912، وفي الأرجنتين، حيث أحرز الحزب 10 في المئة من الأصوات عام 1914، بينما كان حزب العمال ـ الذي لا يمكن اعتباره اشتراكياً تماماً ـ قد شكل الحكومة الفدرالية عام 1912. أما في أوروبا،

---

(10) Werner Sombart, *Warum gibt es in den Vereinigten Staaten keinen sozialismus*? (Tübingen: J. C. B. Mohr (P. Siebeck), 1906).

فكانت الأحزاب العمالية والاشتراكية قوى انتخابية نافذة في كل مكان تقريباً، حيثما سمحت الظروف. وصحيح أنها كانت أقليات، إلا أنها في بعض الدول، ولاسيّما ألمانيا والبلدان الاسكندنافية، كانت أكبر الأحزاب الوطنية، وتحرز بين 35 و40 في المئة من إجمالي الأصوات. ومع التوسع في حقوق التصويت، تزايد حجم الجماهير الصناعية المستعدة لاختيار الاشتراكية. ولم يكتف هؤلاء بالتصويت، بل نظموا أنفسهم في جحافل ضخمة: فحزب العمال البلجيكي كان في ذلك البلد الصغير يضم 276 ألف عضو عام 1911، والحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني الكبير أكثر من مليون عضو، أما منظمات العمال ذات الطابع السياسي الأقل حدة، والمرتبطة بتلك الأحزاب التي كانت في أغلب الأحيان هي التي أسستها، فكانت أكثر ضخامة، وشملت النقابات العمالية والجمعيات التعاونية.

لم تكن جيوش العمال كلها على مستوى الضخامة والصلابة والانضباط الذي كانت عليه في شمال أوروبا وغربها. ولكن حتى في الحالات التي كانت فيها الأحزاب العمالية تتألف من جماعات من النشطاء غير النظاميين، أو المناضلين المحليين، المستعدين للتعبئة عند الضرورة، فإن الأحزاب العمالية والاشتراكية الجديدة كانت تؤخذ على محمل الجد. فقد كانت عاملاً مؤثراً في السياسات الوطنية. ومن ذلك أن الحزب الفرنسي الذي كان يضم 76 ألفاً من الأعضاء استطاع، على الرغم من افتقاره إلى الوحدة والاتساع، أن ينتخب 103 نواب في البرلمان عام 1914 بأصوات بلغ مجموعها مليوناً وأربعمئة ألف صوت. كما إن نحو مليون ناخب صوتوا عام 1914 لصالح الحزب الإيطالي الأكثر تواضعاً من حيث عدد أعضائه (50 ألفاً)[11]. ومجمل القول أن الأحزاب العمالية والاشتراكية كانت

(11) Jean Touchard, *La gauche en France depuis 1900*, préf. de René
= Rémond; compléments de Michel Winock (Paris: Seuil, 1977), p. 62; Luigi Cortesi,

تتنامى في كل مكان بمعدلات مذهلة أو مفزعة إلى الحد الأقصى - اعتماداً على وجهة النظر إزاء هذه القضية. وراح زعماؤها يهللون لانتصارات المستقبل بناءً على استقرائهم لما أحرزوه من تقدم حتى ذلك الحين. لقد كان مقدراً للبروليتاريا، بناءً على واقع بريطانيا الصناعية، وسجلات البيانات والإحصائيات الوطنية، أن تصبح هي الأغلبية العظمى للسكان. وكانت البروليتاريا تضم الصفوف بين أحزابها، وفقاً للاشتراكيين الألمان، المغرمين بتحليل للبيانات والحسابات الإحصائية، فإن حصول هذه الأحزاب على نسبة 51 في المئة السحرية من الأصوات الانتخابية، هو مسألة وقت ليس إلا. ومن المؤكد أن يكون ذلك نقطة انعطاف حاسمة في الدول الديمقراطية، أو، كما صاغها نشيد الاشتراكية العالمية الجديد: «إن «الأممية» ستكتنف الجنس البشري».

وليس علينا أن نشارك بهذا التفاؤل الذي ثبت أنه في غير محله. غير أنه كان من الواضح الجلي في سنوات ما قبل عام 1914 أن لدى الأحزاب التي حققت نجاحات مذهلة وخارقة للعادة حتى ذلك الحين احتياطات ضخمة من الدعم المحتمل المهيأ للتعبئة، وأنها قد بدأت بحشد هذه المساندة بالفعل. وكان من الطبيعي أن الصعود العجيب للأحزاب العمالية الاشتراكية منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر كان بالنسبة إلى أعضائها وأنصارها، مثلما كان بالنسبة إلى زعمائها، مصدراً للبهجة والحماس، وللأمل المدهش، وللإيمان بانتصارهم التاريخي المحتوم. ولم يشهد التاريخ، حتى ذلك الحين، ما يضاهي ذلك العصر الذي راود فيه الأمل نفوس الكادحين في المصانع والمشاغل والمناجم. وعلى حد تعبير الأغنية الاشتراكية الروسية: «ها قد بدأت أنوار المستقبل المتلألئة تشع وتبدد ظلمة الماضي».

Il socialismo italiano tra riforme e rivoluzione. Dibattiti congressuali del PSI, 1892- =
1921 (Bari: Laterza, 1969), p. 549.

II

كان هذا الصعود المشهود لأحزاب الطبقة العاملة يحمل، للوهلة الأولى، طابع المفاجأة. لقد كانت قوتها تكمن، أساساً، في بساطة جاذبيتها السياسية الأولية. ذلك أنها كانت أحزاب العمال اليدويين الكادحين لأجل لقمة العيش جميعاً. وكانت تمثل هذه الطبقة المكافحة ضد الرأسماليين ودولهم، وتستهدف خلق مجتمع جديد يبدأ بتحرير العمال عن طريق جهودهم الخاصة، وينتهي بتحرير الجنس البشري قاطبة، باستثناء أقلية متناقضة من المستغلين. وسيطرت العقيدة الماركسية التي تبلورت في الفترة الواقعة بين وفاة ماركس ونهاية القرن، بشكل متعاظم، على أغلبية الأحزاب الجديدة، لأن الوضوح الذي عرضت به طروحها منحها قدرة هائلة على الاختراق السياسي. وكان يكفي أن يعلم الجميع أن على العمال كافة أن ينضموا إلى تلك الأحزاب أو يساندوها، لأن التاريخ سيضمن انتصارهم في المستقبل.

كان من المفترض، على هذا الأساس، أن ثمة طبقة عاملة غفيرة العدد ومتجانسة إلى حد يدفعها إلى تنظيم نفسها في الإطار الماركسي الذي أطلق عليها صفة «البروليتاريا»، ومقتنعة إلى حد كافٍ بسلامة التحليل الاشتراكي لأوضاعها ومهماتها التي كانت أُولاها تشكيل الأحزاب البروليتارية، والانخراط في العمل السياسي في كل ما تقوم به من أنشطة. (ولم يكن جميع الثوريين متفقين على أولوية العمل السياسي، غير أن بوسعنا أن نرجئ الآن الحديث عن هذه الأقلية المناهضة للعمل السياسي التي كانت تستوحي أفكاراً ارتبطت آنذاك بالنزعة الفوضوية).

بيد أن جميع المراقبين لمشهد الطبقة العاملة كانوا متفقين عملياً على أن «البروليتاريا» كانت بعيدة كل البعد عن أن تكون كتلة متجانسة، حتى داخل كل دولة على حدة، بل إن الناس كانوا، قبل

بروز الأحزاب الجديدة، يتحدثون في العادة عن «الطبقات العاملة» بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد.

لقد كانت الانقسامات داخل الجماهير التي صنفها الاشتراكيون في عداد «البروليتاريا» كبيرة جداً، حتى أن بوسع المرء أن يستبعد بلورة أي وعي طبقي واحد وموحد في ما بينها من الوجهة العملية.

إن البروليتاريا الحديثة المعهودة في المصانع والمعامل الصناعية، وهي، في أغلب الحالات، أقلية صغيرة ولكنها متسارعة النمو، كانت مغايرة تماماً لجمهرة العمال اليدويين الذين كانوا يكدحون في المشاغل الصغيرة، والأكواخ الريفية، والغرف الخلفية في المدن، وفي العراء، ويتخبطون في متاهات الأدغال بحثاً عن العمل المأجور الذي تحفل به المدن، وحتى الأرياف، باستثناء المزارع، ولم تكن الصناعات، والحرف، والمهن الأخرى، تنظر إلى أوضاعها ومشكلاتها بوصفها مشابهة للأخرى. وكانت متموضعة في نطاقات محلية محدودة للغاية في أغلب الأحيان، وفي مواقع جغرافية ضيقة. فما هو العنصر المشترك بين صانعي الغلايات الرجال، حصرياً على سبيل المثال، والعاملين في حياكة الأنسجة القطنية، وأغلبهم من النساء، في بريطانيا، أو في مدن المرافئ نفسها، بين العمال المهرة في أرصفة الموانئ وأحواض السفن، والخياطين وعمال البناء؟ ولم تكن هذه الانقسامات أفقية فحسب، بل كانت عمودية كذلك: بين العمال والحرفيين، وبين الناس «المحترمين» وأصحاب المهن (الذين كانوا يحترمون أنفسهم ويعاملون باحترام) والآخرين، بين الأرستقراطية العمالية والبروليتاريا الرثة ومن هم بَيْن بَيْن، بل بين الطوائف الحرفية المختلفة، حيث كان جامعو الأحرف في المطابع ينظرون من علٍ إلى البنائين بالأجر، مثلما ينظر هؤلاء البناءون بازدراء إلى دهّاني البيوت. وعلاوة على ذلك، لم يقتصر الأمر على الانقسامات، بل تعداه إلى المنافسة بين الفئات المتناظرة التي تحاول

كل منها الاستئثار بنوع واحد من العمل: فكانت هناك منافسة بين المستجدات التقنية التي أحدثت تحولاً في عمليات التشغيل القديمة وابتكرت أساليب جديدة، وجعلت المهارات القديمة لا طائل تحتها، وطمست حدود التعريفات التقليدية الواضحة بين الوظيفة «الحقيقية» للقفّال أو البيطار. وحيثما كان أرباب العمل أقوياء والعمال ضعفاء، فإن الإدارة، عن طريق الآلات والأوامر والنواهي، فرضت نظامها الخاص لتقسيم العمل، غير أن العمال المهرة كانوا، في مواضع أخرى، انشغلوا بنزاعات مريرة حول «وضع الحدود الفاصلة». ومن ذلك ما شهدته أحواض السفن البريطانية، وبخاصة في تسعينيات القرن، وأدق في أكثر الأحيان إلى شيوع العطالة في أوساط العمال الذين لم يكونوا طرفاً في الإضرابات المهنية ودفعتهم إلى حالة من السخط الذي لا يمكن السيطرة عليه.

يضاف إلى ذلك كله الاختلافات الأكثر وضوحاً في الأصول الاجتماعية والجغرافية، وفي الجنسية، واللغة، والثقافة، والدين. ولم يكن ثمة مناص من بروز هذه الاختلافات لأن الصناعة كانت تجتذب جحافل العاملين فيها بأعداد متزايدة من مختلف أرجاء البلد الواحد، بل من خارج البلاد في تلك الحقبة من الهجرة الدولية الهائلة العابرة للحدود والمحيطات. وما كان يبدو، من وجهة نظر معينة، تمركزاً لجمهرة من الرجال والنساء في إطار «طبقة عاملة» واحدة، لم يكن، من منظور آخر، أكثر من تجمعات هائلة مبعثرة من مجتمعات مشرذمة، وشتات من جماعات قديمة ومستجدة. وبقدر ما كانت هذه الانقسامات تنأى بالعمال بعضهم عن بعض، فمن الواضح أنها كانت مفيدة لأرباب العمل الذين كانوا في واقع الأمر يشجعون على قيامها، ولاسيّما في الولايات المتحدة، حيث كانت البروليتاريا التي كانت تتألف، في مجملها، من تشكيلة منوعة من العمال الأجانب. بل إن جبهة كفاحية مثل الفيدرالية الغربية لعمال المناجم في منطقة روكي ماونتنز أوشكت على التصدع جراء الاشتباكات التي وقعت،

من جهة، بين عمال كورنويل المهرة والميثوديين المتخصصين بالعمل في المقالع الصخرية الذين تزايد عليهم الطلب في جميع بقاع الأرض الناشطة في مجال التعدين التجاري والعمال الإيرلنديين الكاثوليك الأقل مهارة الذين انتشروا في كل بقعة تبرز فيها الحاجة إلى القوة العضلية والقدرة على العمل الشاق على حدود العالم الناطق بالإنجليزية.

ومهما كانت الفوارق الأخرى داخل الطبقة العاملة، فلا شك على الإطلاق في أن الاختلافات من حيث الجنسية، والدين، واللغة قد أسهمت في هذه الانقسامات. وتمثل حالة إيرلندا المعهودة نموذجاً فاجعاً على ذلك. ولكن حتى العمال الكاثوليك في ألمانيا كانوا أشد مقاومة لجاذبية الديمقراطية الاجتماعية من نظرائهم البروتستنت. وفي بوهيميا، قاوم العمال التشيك فكرة الاندماج في حركة لعموم النمساويين يسيطر عليها عمال ناطقون باللغة الألمانية. إن النزعة الأممية الحماسية، كما أبلغهم ماركس، لا بلد لها، بل هي تنتسب إلى طبقة، وذلك هو ما استهوى الحركات العمالية، لا لأن هذا الاتجاه يمثل نموذجاً مثالياً، بل لأنه كان في أغلب الأحيان يمثل الشرط الجوهري المسبق لنشاطهم. فكيف كان من الممكن حشد العمال على هذا النحو في مدن مثل فيينا التي كان ثلث العمال فيها من المهاجرين التشيك، أو في بودابست، حيث كان العمال المهرة من الألمان، والباقون من السلافيين أو المجريين؟ وقد أظهرت بلفاست، وهي المركز الصناعي الكبير، ومازالت تظهر ما كان سيحدث عندما يعرف العمال أنفسهم باعتبارهم، أساساً، من الكاثوليك أو البروتستنت، لا بوصفهم عمالاً فحسب، أو حتى إيرلنديين.

إن النزعة الأممية، أو ما كان يعادلها في الدول الكبيرة، أي النزعة الإقليمية، لم تكن، لحسن الحظ، عديمة الأثر تماماً. إن

فوارق اللغة، والجنسية، والدين لم تكن وحدها المسؤولة عن تعذر بلورة وعي طبقي موحد، وبخاصة عندما لم تكن ثمة منافسة بين جماعات وطنية من العمال، لأنه كان لكل منها نصيب في سوق العمل. فهذه الفوارق لم تخلق المتاعب إلا عندما غدت هذه الاختلافات تعبيراً أو رموزاً لصراعات بين تلك الجماعات تتجاوز الحدود الطبقية، أو أصبحت اختلافات داخل الطبقة العاملة لم تكن تبدو مؤاتية للوحدة بين جميع العمال. فقد كان العمال التشيك يتوجسون شراً من العمال الألمان لا بوصفهم عمالاً، بل لكونهم منتسبين لدولة كانت تنظر نظرة دونية إلى التشيك. ولم يكن العمال الإيرلنديون الكاثوليك ميالين إلى التجاوب مع الدعوة إلى الوحدة الطبقية فيما كانوا يشهدون طرد الكاثوليك بصورة مطردة بين العامين 1870 و1914 من الوظائف الماهرة في الصناعة التي أصبحت حكراً على العمال الكاثوليك، بمباركة من نقاباتهم. ومع ذلك، فإن قوة التجربة الطبقية كانت من الشدة بحيث تضاءلت معها احتمالات البحث عن انتماء طبقي بديل لجماعة أخرى في طبقات عاملة متعددة، مثل الفئات البولندية والكاثوليكية وغيرها. لقد كان الشخص يحس بأنه عامل، ولكن، تحديداً، عامل تشيكي، أو بولندي، أو كاثوليكي. فالكنيسة الكاثوليكية، على الرغم من عدائها العميق للنزاعات والصراعات الطبقية، وجدت نفسها مرغمة على تشكيل النقابات العمالية، أو التساهل معها على الأقل، بما في ذلك النقابات الكاثوليكية التي لم تكن كبيرة جداً في تلك المرحلة، مع أنها كانت تفضل إقامة تنظيمات مشتركة تجمع بين أرباب العمل والمُسْتَخْدَمين. ولم يكن ما تستبعده من تلك الانتماءات البديلة هو الوعي الطبقي، بل الوعي الطبقي السياسي. ومن هنا، برزت حركة نقابية عمالية، ونزعات لتشكيل أحزاب عمالية، حتى في ساحات النزاع الطائفي في ألستر. غير أن وحدة العمال لم تكن ممكنة إلا بعد أن استثنيت من المناقشات قضيتان سيطرتا على مجريات الأمور والمساجلات

السياسية آنذاك، وهما الدين، والحكم الذاتي لإيرلندا، اللتان لم يتفق بشأنهما الكاثوليك والبروتستنت، والعمال «البرتقاليون» و«الخضر». وكان من الممكن قيام نوع من الحركات العمالية النقابية والنزاعات الصناعية في ظل تلك الظروف، في ما عدا الأحزاب القائمة على الانتماء الطبقي ـ إلا في نطاق كل جماعة على حدة، وبصورة واهنة ومتعثرة.

بالإضافة إلى هذه العوامل التي عرقلت تبلور الوعي العمالي الطبقي، كان هناك عنصر التنافر البنيوي في الاقتصاد الصناعي نفسه، الذي كان آنذاك في طور التشكل. وفي هذه الناحية، كانت بريطانيا تمثل حالة استثنائية، لأنها كانت قد شهدت ظهور مشاعر طبقية وتنظيمات عمالية قوية وغير مسيّسة. فالطابع العريق ـ والعتيق ـ للتصنيع الرائد في تلك البلاد قد أتاح الفرصة لنقابات عمالية، بدائية نوعاً ما، ولا مركزية أساساً، وجُلُّها من نقابات الحرفيين، أن تضرب بجذورها في أعماق مختلف الصناعات في البلدان التي كانت، لعدة أسباب، قد تطورت، لا عن طريق الاستعاضة عن الأيدي العاملة بالآلة، بل بالتزاوج بين التشغيل اليدوي والطاقة البخارية. وفي جميع الصناعات الكبرى في «مشغل العالم» ذاك ـ مثل صناعات القطن، والمناجم، والتعدين، وبناء الآلات والسفن. (وقد سيطرت بريطانيا على الصناعة الأخيرة)، تبلورت نواة للتنظيم العمالي، على أسس حرفية أو مهنية أساساً، وكانت قادرة على التحول إلى حركة نقابية جماهيرية. وفي الفترة الواقعة بين عامي 1867 و1875، اكتسبت النقابات العمالية وضعاً قانونياً وامتيازات بعيدة المدى لم يستطع أرباب العمل المتشددون، والحكومات المحافظة، والقضاة، إلغاؤها إلا في ثمانينيات القرن العشرين. ولم يكن التنظيم العمالي حاضراً ومقبولاً فحسب، بل كان قوي الشكيمة، وبخاصة في مواقع العمل. وقد تسببت سطوة القوى العمالة الاستثنائية، الفريدة، تلك في خلق مشكلات متعاظمة للاقتصاد الصناعي البريطاني في المستقبل، بل إنها

في تلك الفترة خلقت مشكلات رئيسة لأرباب الصناعة الذين عقدوا النية على الاستعاضة عنها باستقدام الآلات أو بإزالتها، إدارياً، من الوجود؟ وقد أخفقوا في أكثر من قضية أساسية قبل عام 1914. ولأغراض هذه الدراسة، تكفي الإشارة إلى مفارقات الوضع في بريطانيا في هذه الناحية. فالضغط السياسي ربما ساهم في تعزيز قدرات القوى العاملة في المصانع، غير أنه لم يحل مكانها فعلياً.

كان الوضع مختلفاً إلى حد ما في المناطق الأخرى. فالنقابات العمالية الفعالة لم تنشط، على العموم، إلا في المناطق الهامشية في الصناعات الحديثة، وبخاصة الضخمة منها: في المشاغل، وفي مواقع العمل، وفي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وربما كان التنظيم، من الوجهة النظرية، وطنياً، غير أنه كان في واقع الممارسة متموقعاً ولا مركزياً إلى أبعد الحدود. وفي بلدان مثل فرنسا وإيطاليا، كانت تجمعاته الفاعلة تمثل تحالفات جمعت النقابات المحلية الصغيرة حول المجالس العمالية المحلية. وكان اتحاد النقابات الوطني الفرنسي يشترط وجود ثلاث نقابات محلية على الأقل لتشكيل نقابة وطنية[12]. وفي ألمانيا، كانت قوة الديمقراطية الاجتماعية و«النقابات العمالية الحرة» التابعة لها غير موجودة في الصناعات الثقيلة في منطقتي الراين والرور. أما في الولايات المتحدة، فقد ألغيت الحركة النقابية تقريباً في الصناعات الكبرى خلال تسعينيات القرن التاسع عشر ـ ولم تستعد نشاطها إلا في ثلاثينيات القرن العشرين ـ غير أنها كانت ناشطة في الصناعات الصغيرة الحجم وفي أوساط نقابات الحرفيين العاملين في مجال الإنشاءات. وكانت تتمتع بحماية من النزعة المحلية في السوق في المدن الكبرى، حيث فُتحت أمامها آفاقٌ واسعة جراء الزحف

(12) Maxime Leroy, *La coutûme ouvrière* (Paris: M. Giard & E. Brière, 1913), I, p. 387.

الحضري المتسارع، وكذلك سياسات المحسوبية والمقاولات البلدية، وكان البديل الوحيد للنقابة المحلية في مواقع القوى العاملة المنظمة، ولنقابة الحرفيين (المهرة أساساً)، هو حشد الجماهير، في المناسبات وبصورة مؤقتة إلا في ما ندر، إلا أن ذلك كان محلي الطابع أيضاً.

كانت هناك استثناءات قليلة مشهودة، بينها عمال المناجم الذين يميزهم اختلافهم عن النجارين، وصانعي السيجار، والميكانيكيين القفّالين، وعمال المطابع، وبقية الحرفيين المياومين الذين شكلوا كوادر الطبقة العاملة العادية للحركات البروليتارية الجديدة. وبرزت نزعة واضحة، بشكل أو بآخر، للانخراط في النضال الجماعي في أوساط هذه الجماهير من ذوي العضلات المفتولة، الكادحين في الظلام الذين كانوا غالباً ما يعيشون مع عائلاتهم في جماعات وأماكن منعزلة لا يماثلها وحشة وقسوة إلا أعماق المناجم التي يعملون فيها، وتشدهم، بعضهم إلى بعض، أواصر التضامن والروح الجماعية وشظف العيش ومخاطر العمل المضني: وقد شكل عمال مناجم الفحم نقابات قوية، وإن بصورة متقطعة، حتى في فرنسا والولايات المتحدة[13]. وإذا أخذنا بالاعتبار حجم بروليتاريا المناجم، ونقاط تمركزها الإقليمية الواضحة، وقدراتها المضمرة ـ وفي بريطانيا الفعلية ـ لأدركنا ضخامة الدور الذي كانت تؤديه في الحركات العمالية.

---

(13) يتجلى ذلك في الأنشودة الساخرة التي كان يتغنى بها عمال المناجم الألمان، ويمكن ترجمتها على النحو الآتي:

يستطيع الخبازون أن يخبزوا الأرغفة بمفردهم

والنجارون أن يقوموا بعملهم وهم في منازلهم:

ولكن، عندما يقف عمال المناجم،

فإنما يقف معهم أقرانهم الشجعان الأوفياء.

انظر: D. Crew, *Bochum: Sozialgeschichte einer Industriestadt* (Berlin and Vienna: [n. pb.], 1980), p. 200.

ويجدر، في هذا السياق، الالتفات إلى قطاعين آخرين متداخلين من الحركة النقابية غير الحرفية: وهما النقل والاستخدام في القطاع العام. فموظفو الدولة كانوا، حتى في فرنسا، بمثابة المعقل الحصين لنقابات الخدمات العامة، وقد استبعدوا من المنظمات العمالية مما أدى بشكل واضح إلى إرجاء انتشار العمل النقابي في أوساط عمال السكة الحديد التي كانت غالباً ما تقع تحت ملكية الدولة. غير أن تنظيم العمل النقابي لم يكن بالأمر اليسير، حتى في شركات السكة الحديد التابعة للقطاع الخاص، خارج المساحات المعمورة الواسعة الخفيفة السكان التي وفرت نفوذاً استراتيجياً مهماً للعاملين فيها، وبخاصة سائقي العربات وطواقم القاطرات. وكانت شركات الخطوط الحديدية، بما لا يقاس، أضخم المشروعات في الاقتصاد الرأسمالي، وكان تنظيمها متعذراً تقريباً، إلا على نطاق واسع يغطي ما يمكن اعتباره شبكة وطنية تغطي مختلف أرجاء البلاد. وفي ثمانينيات القرن، كانت شركة لندن والشمال الغربي للقطارات، على سبيل المثال، تضم 65,000 عامل على امتداد 7000 كيلو متر من الخطوط الحديدية و800 محطة.

ومقابل ذلك، كان قطاع النقل الرئيس الآخر، وهو الشحن البحري، متموضعاً في الموانئ البحرية وما حولها، وتمحورت حوله أنشطة الاقتصاد كلياً. ومن هنا، فإن أي إضراب في أحد أحواض السفن كان سيتحول على الأرجح إلى إضراب عام في قطاع النقل، وقد يتسع ليغدو إضراباً عاماً وشاملاً. وهكذا، فإن الإضرابات الاقتصادية التي تضاعفت في السنوات الأولى من القرن الجديد[14] ـ وأفضت إلى مساجلات أيديولوجية حامية الوطيس داخل الحركة الاشتراكية ـ كانت إضرابات في موانئ المدن الكبيرة: تريست، جنوا، مارسيليا، برشلونة، وأمستردام. وقد تحولت إلى معارك

(14) كانت الإضرابات القصيرة الداعية إلى دمقرطة حقوق الاقتراع قضية مختلفة.

ضخمة، غير أنها لم تؤدّ في أغلب الأحيان إلى قيام تنظيمات نقابية جماهيرية دائمة، نظراً إلى عدم الانسجام داخل قوة العمل التي لم تكن ماهرة في أغلب الأحيان. وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين قطاعي النقل البحري والخطوط الحديدية، فقد كانا يشتركان في أهميتهما الاستراتيجية العظيمة للاقتصادات الوطنية التي قد تصاب بالشلل إذا ما توقفت. ومع تنامي الحركات العمالية، تزايد وعي الحكومات لعمليات الاختناق المحتملة تلك، فبدأت تفكر في إجراءات مضادة ممكنة: وكان من الأمثلة الصارخة على ذلك القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية عام 1910 بكسر الإضراب لخطوط السكة الحديد بتجنيد 150,000 من عمال القطارات، أي بإخضاعهم للانضباط العسكري[15].

ومع ذلك، فإن أرباب العمل في القطاع الخاص أدركوا وأقروا بالدور الاستراتيجي لقطاع النقل. وقد بدأت الإجراءات المضادة ضد موجة التغلغل النقابي البريطاني عام 1889/1890 (التي دشنتها إضرابات البحارة وعمال أحواض السفن)، بمعركة ضد عمال السكة الحديد الاسكوتلنديين وبسلسلة من المعارك ضد عمليات الحشد النقابي الضخمة، ولكن غير المستقرة، في الموانئ البحرية الكبرى. وفي الاتجاه المعاكس، خطط الهجوم العمالي عشية الحرب العالمية لإقامة قوة ضاربة استراتيجية خاصة تمثلت في التحالف الثلاثي بين عمال المناجم، وعمال القطارات، واتحاد عمال النقل (أي موظفي الموانئ). وتبلور الآن موقف واضح يعتبر قطاع النقل عنصراً حاسماً في الصراع الطبقي.

وكان هذا الموقف أكثر وضوحاً في ساحة أخرى للصراع تبين في ما بعد، ولفترة قصيرة، أنها أكثر حسماً؛ ألا وهي الصناعات

(15) Guy Chaumel, *Histoire des cheminots et de leurs syndicats* (Paris: M. Rivière, 1948), p. 79, n. 22.

المعدنية الكبرى المتعاظمة النمو. ذلك أن قوة التنظيمات العمالية التقليدية، وقوامها العمال المهرة المتحدرون من أصول حرفية والذين اشتدت شوكتهم بمساندة صلبة من نقابات الحرفيين، برزت فيما كانت المصانع الحديثة الضخمة تسعى إلى تقليص أعداد هؤلاء العمال (أو أكثرهم) وتحويلهم إلى مشغلين شبه مهرة لمعدات وأدوات آلية متقدمة ومتزايدة التخصص. ومع الاتساع المتسارع لآفاق التقدم التقاني، غدا صراع المصالح أكثر جلاءً. وخلال فترة السلم التي سبقت الحرب، كان الوضع يميل، على العموم، إلى تفضيل النهج الإداري. غير أنه لم يكن مستغرباً بعد عام 1914 أن يتحول التطرف العمالي الجذري إلى جبهة أخرى هي مصانع التسليح العسكري الكبرى. وبوسعنا أن نتلمس وراء تحول عمال الصناعات المعدنية إلى الثورة خلال الحرب العمالية وبعدها تداعيات التوترات التمهيدية التي شهدتها تسعينيات القرن التاسع عشر، والعقد الأول من القرن العشرين.

من هنا، فإن الطبقات العاملة لم تكن متجانسة، كما لم يكن من اليسير توحيدها في مجموعة متماسكة واحدة - حتى وإن وضعنا جانباً البروليتاريا الزراعية التي سعت الحركات العمالية إلى استقطابها وتنظيمها وتعبئتها، بدرجات متفاوتة من النجاح بصورة عامة[16]. بيد أن عملية توحيدها كانت قائمة على قدم وساق. ولكن كيف؟

III

كانت إحدى الطرق تتمثل في تطبيق الأيديولوجية من خلال

(16) وذلك باستثناء إيطاليا، حيث كان اتحاد عمال الأرض هو، بما لا يقاس، النقابة الأكبر، كما إنه هو الذي أرسى الأسس لانتشار النفوذ الشيوعي، في وقت لاحق، في المناطق الوسطى وجانب من الأجزاء الجنوبية في إيطاليا. وربما كان للحركة الفوضوية نفوذ مماثل في إسبانيا بين فينة وأخرى في أوساط العمال العاملين على أراضٍ لا يملكونها.

التنظيم. فقد نقل الاشتراكيون والفوضويون رسالتهم إلى جماهير كانت، حتى ذلك الحين، مهملة من جانب جميع الأطراف، باستثناء مستغليها وآخرين يطالبونها بالسكوت والطاعة: فحتى المدارس الابتدائية (التي استطاعوا الوصول إليها)، كانت قانعة بتلقين التلاميذ الواجبات المدنية التي يقتضيها الدين، بينما تباطأت الكنائس المنظمة نفسها، باستثناء قلة من الطوائف في أوساط عامة الناس، في التغلغل داخل الأوساط البروليتارية، أو أنها لم تكن صالحة للتعامل مع تلك الفئات السكانية المختلفة من خلال الجماعات المنظمة في الأبرشيات القديمة في الأرياف أو المدن. لقد كان العمال، كفئات اجتماعية جديدة، مجهولين أو منسيين. وتشهد على مدى هذا التجاهل عشرات من الكتابات والدراسات التي وضعها المراقبون والمتابعون من الطبقة الوسطى حول هذا الأمر؛ أما مدى التناسي، فيمكن معرفته والحكم عليه بالإطلاع على رسائل الرسام فان غوغ الذي ذهب إلى حقول الفحم البلجيكية مبشراً إنجيلياً. وكان الاشتراكيون هم أول من وصلوا إلى جماهير العمال. وعندما كانت الظروف مؤاتية، أضفى هؤلاء هوية واحدة على تلك الفئات العمالية المختلفة كل الاختلاف، من الفنيين البارعين أو المناضلين الطليعيين إلى جماعات بأكملها من عمال المقاولات والمناجم: ألا وهي هوية «البروليتاريا». ولم تكن ثمة ميول سياسية لدى سكان الأكواخ في الوديان البلجيكية حول منطقة لييج، الذين كانوا، تقليدياً، يصنّعون البنادق، ويعيشون على دخولهم الزهيدة، ويرفّه الذكور منهم عن أنفسهم بسباق الحمام، وصيد السمك، وبصراع الديوك. وحالما دخل «حزب العمال» الساحة، تدافع هؤلاء للانضمام إليه زرافاتٍ ووحداناً: فصوّت 80 ـ 90 في المئة من المقترعين في الفال دو فيدر لصالح الاشتراكيين، بل تم اختراق آخر معاقل الكاثوليكية المحلية في تلك المناطق. ووجد أهالي «لييجوا» أنفسهم مرتبطين بهوية واحدة وعقيدة واحدة مع عمال الغزل في «غِينْت» التي تستخدم اللغة

الفلمنكية التي لا يفهمونها، ومنتسبين مع فئات أخرى إلى نموذج مثالي شامل هو الطبقة العاملة. وقد أُوصلت رسالة الوحدة بين جميع العاملين والفقراء تلك إلى أقصى الأقاصي في بلدانهم على يد الإهاجيين والدعاويين. بيد أن هؤلاء جلبوا معهم «التنظيم» كذلك، والعمل الجماعي المبنيّ الذي لم تكن الطبقة العاملة لتتبلور بغيره كطبقة. ومن خلال التنظيم، غدا للعمال طاقمٌ من المتحدثين باسمهم يعبرون عن مشاعر وآمال الرجال والنساء الذين لم يكن بوسعهم أن يفعلوا ذلك بأنفسهم. وكان هؤلاء الناطقون يمتلكون أو يتمتعون بالقدرة على الإفصاح عما يجول في خاطر العمال الذين لم يكونوا، بغير العمل الجماعي المنظم، أكثر من شتات من البشر الكادحين الفقراء. ذلك أن مأثورات الحكمة القديمة ـ المتمثلة بالأمثال، والأقوال، والأغاني ـ التي تجسد النظرة إلى العالم (Weltanschauung) لدى الفقراء الكادحين في المرحلة قبل الصناعية، لم تعد وافية بالغرض. لقد كانوا هم الواقع الاجتماعي الجديد الذي يستلزم تعبيراً جديداً عن نفسه. وقد بدأ ذلك في اللحظة التي فهموا فيها الرسالة التي حملها الناطقون بلسانهم: إنكم طبقة، وعليكم أن تبينوا أنكم كذلك. ومن هنا، كان يكفي، في الحالات القصوى، أن يسمى أحد الأحزاب الجديدة نفسه باسم «حزب العمال». وفي ما عدا المناضلين في الحركات الجديدة، لم يكن ثمة من ينشر رسالة الوعي الطبقي في أوساط العمال. وقد وحدت هذه الرسالة بين جميع من كانوا مهيأين لإدراك هذه الحقيقة العظيمة التي تتخطى جميع ما بينهم من فوارق.

غير أن عامة الناس كانوا مستعدين كذلك للإقرار بها، لأن الفجوة التي تفصل من كانوا، أو على وشك أن يكونوا، من العمال عن غيرهم، بمن فيهم الفروع الأخرى من «صغار الناس» المتواضعين اجتماعياً، كانت آخذة بالاتساع، لأن عالم الطبقة العاملة كان ينفصل عما غيره على نحو متعاظم، وأخيراً وليس آخراً، لأن

الصراع بين من يدفعون الأجور ومن يقيمون أَوَدَهمْ بها قد أصبح واقعاً وجودياً متزايد الهيمنة. وكان ذلك، ببساطة، هو واقع الأمر في الأماكن التي خلقتها الصناعة تقريباً، ولأغراض صناعية، مثل مدينة بوتشمْ في غربي ألمانيا (4200 نسمة عام 1842، 120،000 نسمة عام 1907، كان 78 في المئة منهم من العمال، و0,3 في المئة من «الرأسماليين»)، أو مدينة ميدلزبرو في بريطانيا (6000 نسمة عام 1814، 105،000 عام 1911). وهذه المراكز غلبت عليها الصناعات الثقيلة والمناجم، وانتشرت بسرعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وربما بنسبة أكبر في البلدات المعروفة بصناعة النسيج التي كانت النموذج المعتاد للصناعة في ما مضى. غير أن الرجال والنساء قد يمضون حياتهم من دون أن يلتقوا، على نحو منتظم، أيّاً من أفراد الطبقات التي لا تتقاضى الأجر ولا تتولى الإشراف عليهم بطريقة ما (مثل المالكين، والمديرين، والمسؤولين، والمدرسين، ورجال الدين)، باستثناء صغار الحرفيين الفنيين وأصحاب المتاجر والحانات الذين يلبون احتياجات الفقراء المتواضعة، ويعتمدون على زبائنهم، والذين تأقلموا مع البيئة البروليتارية[17]. وكانت صناعة المنتجات الاستهلاكية في بوتشم تضم، إلى جانب الخبازين، والقصابين ومنتجي الجعة، مئات من الخياطات، وثمانية وأربعين من صانعي القبعات، وسبع غسالات، وستاً من صانعات القبعات، وثمانٍ من صانعات الفراء. والأهم من ذلك أنها لم تضم شخصاً واحداً من صانعي القفازات، ورمز المكانة الاجتماعية التقليدي للطبقات الوسطى والعليا[18].

---

(17) إن دور الحانات، كمكان تلتقي فيه النقابات وفروع الأحزاب الاشتراكية، وكذلك دور أصحاب الحانات باعتبارهم من المناضلين الاشتراكيين، معروف جيداً في كثير من البلدان.

(18) Crew, *Bochum: Sozialgeschichte einer Industriestadt*, pp. 19, 70 and 25,

غير أن التخصص الوظيفي، وما صاحبه خلال تلك الفترة من تخطيط مديني وتطوير عمراني قد أدى إلى الفصل بين الطبقات حتى في المدن الكبرى، بما فيها من خدمات متفرقة ومتنوعة ومتزايدة وما رافقها من وجوه التفاوت الاجتماعي. لقد أخذت «الأحياء الشعبية» القديمة بالانحسار ليحل مكانها نوع جديد من التمايز الاجتماعي: ففي ليون أطلق عام 1913 وصف جديد هو حي «صغار الموظفين» على «لا كروا روس» (La Croix-Rousse)، المعقل القديم لعمال غزل الحرير المشاغبين الوافدين إلى مركز المدينة، بعد أن «تركت أسراب العمال الحاشدة الهضبة السهلية والمسالك المفضية إليها»[19]. وانتقل العمال من منطقة وسط المدينة إلى الضفة الأخرى من نهر الرون والمصانع القائمة فيها. وغلبت على المنطقة الرتابة الرمادية لأحياء الطبقة العاملة الجديدة الوافدة من قلب المدينة: ومنها أحياء فيدنغ ونيوكولْن في برلين، وفافوريتن وأوتاكرينغ في فيينا، وبوبلار وويست هام في لندن - وهي التي تناظر الأحياء والضواحي الجديدة المتمايزة المتزايدة الخاصة بالطبقة الوسطى والسفلى. وإذا كانت أزمة قطاع الصناعات الحرفية التقليدية التي كثر الحديث عنها قد دفعت بعض الفئات من كبار الصناع الحرفيين إلى الانضمام إلى اليمين الراديكالي المناهض للرأسمالية وللبروليتاريا على حد سواء، كما كانت الحال في ألمانيا، فإنها، كما حدث في فرنسا، قد عززت لدى هؤلاء النزعة اليعقوبية والجمهورية الراديكالية المناهضة للرأسمالية. أما الحرفيون المتمرسون والأغرار على حد سواء، فلم يكن من الصعب إقناعهم بأنهم قد غدوا الآن في عداد البروليتاريا لا غير. وكان من الطبيعي أن تتماهى مع الأوضاع البروليتارية كذلك الصناعات الأولية في الصناعات الكوخية المأزومة التي كانت، مثل

(19) Yves Lequin, *Les ouvriers de la région lyonnaise (1848-1914)* (Lyon: Presses universitaires de Lyon, [1977]), p. 202.

أعمال الغزل اليدوية، تتعايش وتتبادل المنافع مع الأطوار الأولى من نظام المصانع الإنتاجية. وأصبحت الجماعات المتموضعة من هذا النوع في مناطق التلال المختلفة في وسط ألمانيا، وبوهيميا، وأمكنة أخرى، من المعاقل الطبيعية لهذه الحركة.

كان جميع العمال ينزعون، لأسباب وجيهة، إلى الاقتناع بالإجحاف الذي ينطوي عليه النظام الاجتماعي، غير أن معاناتهم الجوهرية كانت تتمثل في علاقتهم بأرباب العمل. وكانت الحركة العمالية الاشتراكية الجديدة وثيقة الصلة بالسخط القائم في مواقع العمل، بصرف النظر عما إذا كانت تعبر عنه الإضرابات (وفي حالات نادرة) النقابات العمالية المنظمة. وفي غير مرة، كان بروز حزب اشتراكي محلي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجماعة محددة من العمال المركزيين المحليين الذين حشد هذا الحزب قواهم وأطلقها من عقالها أو عبر عنها. ففي روان (فرنسا)، كان عمال المغازل هم القوة المحركة لِـ الحزب العامل (Parti Ouvrier)؛ عندما تحولت الكانتونات، بفعل أنشطة الغزل المنظمة في المنطقة بين عامي 1889 و1891، بصورة فجائية من الموقف «الرجعي» إلى الصف «الاشتراكي»، وتبلور الصراع الصناعي على هيئة تنظيم سياسي ونشاط انتخابي. ومع ذلك، فلم تكن ثمة علاقة ضرورية بين الاستعداد للإضراب والتنظيم من جهة، وتحديد طبقة أرباب العمل (أي «الرأسماليين») بوصفها خصماً سياسياً رئيساً ـ ويتجلى ذلك في حالة العمال البريطانيين في العقود الوسطى من ذلك القرن. والواقع أن جبهة مشتركة قد أسهمت، تقليدياً، في توحيد الكادحين والمنتجين، والعمال، والحرفيين الفنيين، وأصحاب المتاجر، والبورجوازيين، ضد المتعلمين الخاملين، و«ذوي الامتيازات» ـ المؤمنين بالتقدم (وشكل هؤلاء ائتلافاً تجاوز الفواصل الطبقية) ضد «الرجعيين». غير أن هذا الائتلاف الذي كان هو المسؤول في المقام الأول عن تعزيز الليبرالية، تاريخياً وسياسياً، قد انهار (انظر **عصر**

الثورة، الفصل السادس، القسم الأول)، لا لأن الديمقراطية قد بينت المصالح المتضاربة لمكوناته المختلفة فحسب (كما أسلفنا في هذا الفصل)، بل كذلك لأن طبقة أرباب العمل - التي كانت بصورة متزايدة تقاس بحجمها ودرجة تركزها، غدت، كما رأينا، توصف غالباً بنعوت تحمل معنى الضخامة والكبر، مثل الصناعة الكبيرة (grand industries)، والصناعات الضخمة[20] (Grossindustrie)، واندمجت واندرجت، على نحو واضح، في النطاق غير المتميز الذي يضم الثروة وسلطة الدولة والامتيازات. وانضمت إلى «البلوتوقراطية» [حكومة الأثرياء] - التي كان الغوغائيون الإدواردیون في بريطانيا يميلون إلى التنديد بها - وهي البلوتوقراطية التي أخذت تزدهي بنفسها على نحو مطرد عندما أخلت مرحلة الكساد السبيل إلى طفرة التوسع الاقتصادي النشوان، وظهرت بصورة جلية عبر وسائل الإعلام الجماهيرية الجديدة. وزعم كبير خبراء العمل في الحكومة البريطانية أن الصحف والسيارات التي احتكرها الأثرياء في أوروبا، هي التي جعلت التمايز بين الأغنياء والفقراء أمراً حتمياً لا مناص منه[21].

ولكن حالما اندمج الصراع السياسي ضد «الامتيازات» مع الصراع الذي كان مستقلاً حتى ذلك الحين في موقع الاستخدام وحوله، فإن عالم العامل اليدوي أخذ ينفصل بشكل متزايد عما كان فوقه، عن طريق النمو الذي كان سريعاً ومدهشاً في بعض البلدان

(20) حدث أول استخدام موثق لمصطلح المشروع التجاري الكبير (Big Business) (كما يقول ملحق منظمة التنمية الاقتصادية 1976) في الولايات المتحدة عام 1912؛ والمصطلح الألماني Grossindustrie قبل ذلك، غير أن استعماله غدا على ما يبدو، شائعاً خلال الكساد الكبير (Great Depression).

(21) وردت مذكرة آسكويث في: Henry Pelling, *Popular Politics and Society in Late Victorian Britain: Essays* (London, Melbourne: Macmillan, 1968), p. 147.

داخل القطاع الثالث المتمثل في الاقتصاد الذي ولدت في أحضانه طبقة من الرجال والنساء كانت تقوم بعمل غير يدوي. وخلافاً للبورجوازية الصغيرة القديمة المتمثلة بصغار الحرفيين والتجار الذين يمكن اعتبارهم مرحلة انتقالية أو أرضاً حَراماً بين العمال والبورجوازيين، فإن هذه الطبقات الوسطى الجديدة قد فصلت بين الجانبين لأنها، على الأقل، كانت بحكم وضعها الاقتصادي المتواضع أفضل حالاً في أكثر الأحيان من العمال المأجورين، مما جعلها تؤكد تمايزها وانفصالها عن العمال اليدويين، وتطلعاتها أو ما كانت تعتقد أنها تشترك فيه مع الفئات العليا التي تأتمر بأمرها (انظر الفصل السابع). لقد كانت طبقة عازلة تفصل العمال الذين يقعون دونها على درجات السلم الاجتماعي.

وإذا كانت التطورات الاقتصادية والاجتماعية ترجّح، على هذا الأساس، بلورة وعي طبقي بين جميع العمال اليدويين، فإن عاملاً ثالثاً كان يفرض عليهم التوحيد، وهو الاقتصاد الوطني والدولة القومية اللذين كانا يتداخلان على نحو متسارع. إن دور الدولة القومية لم يقتصر على توفير الإطار لحياة المواطنين وتأسيس المعايير، وتقرير الشروط المحددة والحدود الجغرافية لنضال العمال، بل إنّ التدخلات السياسية والقانونية والإدارية لهذه الدولة كانت تتقارب شيئاً فشيئاً مع المحور الجوهري في حياة الطبقة العاملة. والاقتصاد يعمل بصورة متزايدة كنظام متكامل، أو بالأحرى كنظام لم تعد النقابات العمالية تتعامل معه كمجموعة من الوحدات المحلية غير المتراصّة والمعنية، بالدرجة الأولى، بالأوضاع المحلية. ووجدت هذه النقابات نفسها مرغمة على انتهاج منظور وطني، في ما يتعلق بالمجالات الصناعية التي تنشط فيها على الأقل. ففي بريطانيا، برزت هذه الظاهرة الجديدة المتمثلة بالصراعات العمالية المنظمة على الصعيد الوطني للمرة الأولى في تسعينيات القرن التاسع عشر، بينما تجلى شبح الإضرابات في مجالي النقل والمناجم على الصعيد الوطني

بشكل واقعي في أوائل القرن العشرين. وبدأت الصناعات الموازية الأخرى بالتفاوض لعقد اتفاقيات جماعية في جميع أرجاء البلاد. ولم يكن ذلك معروفاً قبل عام 1889، غير أنه كان أمراً عادياً بحلول عام 1910.

كان التوجه للتعامل مع الاقتصاد بوصفه كلاًّ متكاملاً تعبيراً عن ذلك النزوع في أوساط النقابات العمالية، ولاسيّما الاشتراكية منها، لتنظيم العمال في هيئات جامعة تغطي كل واحدة منها صناعة وطنية واحدة (النقابية الصناعية). لقد أدركت الحركة «النقابية الصناعية» الطامحة أن «الصناعة» لم تعد هي التصنيف النظري لعلماء الإحصاء والاقتصاد، بل أصبحت الآن مفهوماً تشغيلياً أو استراتيجياً يغطي البلاد بأكملها، وغدت هي الإطار الاقتصادي للنضال النقابي، سواء أكان محلياً أو غير ذلك. وعلى الرغم من تشدد عمال المناجم البريطانيين في المحافظة على استقلالية حقول الفحم التي يعملون فيها، بل حتى فوهات المناجم، ووعيهم لطابع الخصوصية في مشكلاتهم وعاداتهم، وتنوع مناطقهم بين ساوث ويلز ونورثمبلاند، وفايف وستافوردشير، فإنهم، لهذه الأسباب، وجدوا أنفسهم مرغمين حتماً على رص الصفوف في نطاق منظمات وطنية بين عامي 1888 و1908.

أما بالنسبة إلى الدولة، فإن إشاعة الديمقراطية الانتخابية فيها هي التي فرضت الوحدة الطبقية التي كان الحكام يسعون إلى تلافيها. وقد اكتسب النضال من أجل توسيع حقوق المواطنين، بصورة حتمية لا مناص منها، بعداً طبقياً بالنسبة إلى العمال، لأن القضية المركزية المطروحة (وبخاصة للرجال) كانت حق التصويت للمواطنين غير المُلاك. إن اشتراط التأهل بتملك عقار ما، مهما كان ضئيلاً، كان من شأنه أن يستبعد قطاعاً واسعاً من العمال. وفي الاتجاه المعاكس، ففي البلدان التي لم تتحقق فيها حقوق الاقتراع في الانتخاب العام،

نظرياً على الأقل، كان من المحتم على الحركات الاشتراكية أن تتصدر الدعوة إلى إقرار حق الاقتراع الشامل، وتنفذ أو تهدد بتنظيم تظاهرات وإضرابات ضخمة لصالحها ـ وذلك ما حدث في بلجيكا عام 1893، ومرتين بعد ذلك، وفي السويد عام 1902، وفنلندا عام 1905، مما أظهر وعزز في جميع الحالات قدرتها على تعبئة الجماهير بعد التحولات الجديدة التي طرأت عليها. بل إن الإصلاحات الانتخابية المدبرة المعادية للديمقراطية قد تعزز الوعي الطبقي، كما حدث في روسيا بعد عام 1905، إذا دفعت الناخبين من الطبقة العاملة إلى تشكيل دوائر انتخابية أو كوريا (curia) مستقلة (وبدرجة تمثيلية متدنية). غير أن الأنشطة الانتخابية التي انخرطت فيها الأحزاب الاشتراكية في العامد هي التي أعطت الطبقة العاملة بعداً وطنياً، على الرغم مما كان بينها من تباين في نواح أخرى؛ وذلك هو ما أثار الفزع في أوساط الفوضويين الذين رأوا في هذه التحركات انحرافاً عن مسار الثورة.

بيد أن الأهم من ذلك كله هو أن الدولة هي التي تولت توحيد الطبقة، حيث تعين على كل فئة اجتماعية تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أن تمارس ضغوطاً متزايدة على الحكومة الوطنية، من أجل سن القوانين الوطنية أو معارضة تطبيقها. ولم تكن ثمة طبقة أكثر انسجاماً وديمومة من الطبقة العاملة في مطالبتها للدولة باتخاذ إجراءات على صعيد القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وبالتعويض عن نواحي القصور في أعمالها الجماعية التي تفتقر إلى المساعدة؛ وكلما تزايدت أعداد البروليتاريا الوطنية، تصاعدت (على مضض) حساسية السياسيين تجاه المطالب العريضة والخطيرة التي تتقدم بها جمهرة الناخبين. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، بدأت الانقسامات في أوساط النقابات العمالية في أواسط العهد الفكتوري في بريطانيا، بصورة أساسية حول المطالبة بإقرار يوم عمل من ثماني ساعات، عن طريق القانون، وليس عن طريق التفاوض الجماعي. ويعني ذلك

إقرار قانون وطني، يطبق على جميع العمال بصورة شاملة، بل الدعوة، وفقاً لما طالبت به الأممية الثانية المدركة تماماً لأهمية هذا المطلب، إلى سن قانون عالمي بهذا الصدد. وقد أدت هذه الإهاجة بالفعل إلى تأسيس ما قد يكون المؤسسة الأعمق والأبعد تأثيراً في تأكيد النزعة العمالية العالمية، ألا وهي احتفالات وتظاهرات يوم العمال في أيار/ مايو عام 1890. (وفي روسيا، قام العمال الروس عام 1917، بعد أن تمتعوا بالحرية للاحتفال بهذه المناسبة، بتجاوز التقويم الزمني الخاص بهم للقيام بهذه التظاهرات في التاريخ نفسه الذي جرت فيه في أنحاء العالم الأخرى تماماً)[22] ومع ذلك، فإن الاندفاع إلى الوحدة الطبقية داخل كل دولة هو الذي حل محل الآمال والتأكيدات النظرية الرامية إلى أممية الطبقة العاملة، إلا في أوساط الأقلية الملتزمة من المناضلين والناشطين. ومثلما بيَّن سلوك أكثر الطبقات العاملة الوطنية في شهر آب/ أغسطس عام 1914، كان الإطار العام الذي يدور فيه الوعي الطبقي هو الدولة والأعراف السياسية لمفهوم الأمة، باستثناء الفترات الوجيزة التي نشبت فيها الثورات.

IV

ليس من الممكن ولا من الضروري هنا أن نستعرض المدى الكامل الذي تدور فيه التنويعات الجغرافية، والأيديولوجية، والوطنية والفئوية وغيرها على الموضوع العام المتعلق بتكوين الطبقات العاملة

(22) Maurice Dommanget, *Histoire du premier mai* (Paris: Editions de la Tête de feuilles, 1972), p. 252,

كان التقويم الروسي (الجولياني) عام 1917، كما هو معروف، يتأخر ثلاثة عشر يوماً عن التقويم (الغريغوري) الشائع في كثير من أقطار العامل الأخرى: ومن هنا يبدأ كذلك الالتباس في تاريخ ثورة تشرين الأول/ أكتوبر التي وقعت في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر.

في الفترة الممتدة بين عامي 1870 و1914 بوصفها مجموعات اجتماعية منظمة وواعية. فهي، ببساطة، لم تكن في طور التكوُّن إلى حد بعيد آنذاك في أوساط جانب من الجنس البشري من ذوي البشرة الملونة، وحتى عندما تكون بقاع الأرض تلك (كما كانت الحال في الهند، وبطبيعة الحال في اليابان)، قد حققت مستويات لا يمكن إنكارها من التنمية الصناعية. ولم يكن تقدم التنظيم الطبقي هذا متوازناً من ناحية التسلسل الزمني. فقد تسارعت حركته في غضون فترتين وجيزتين. فحدثت الطفرة الأولى إلى الأمام بين نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر، وهي السنوات التي اتسمت بإعادة تأسيس الأممية العمالية (وهي الثانية، تمييزاً لها عن أممية ماركس في الفترة 1864 ـ 1872)، وببروز ذلك الرمز المعبر عن الأمل والثقة في صفوف الطبقة العاملة، ألا وهو عيد العمال في شهر أيار/ مايو. وكانت تلك هي السنوات التي دخل فيها الاشتراكيون للمرة الأولى قاعات البرلمان بأعداد مهمة في العديد من البلدان، بينما لاحظنا أن الأحزاب العمالية، حتى في ألمانيا التي ازدادت فيها قوة الحزب الديمقراطي الاجتماعي، قد تضاعف حجمها لأكثر من الضعف بين عامي 1887 و1893 (من 10,1 إلى 23,3 في المئة). وامتدت فترة القفزة الرئيسة الثانية من الثورة الروسية الأولى عام 1905 التي أثرت فيها تأثيراً عميقاً، ولاسيّما في وسط أوروبا، وعام 1914. وساعد على التقدم الانتخابي الهائل الذي حققته الأحزاب العمالية والاشتراكية انتشار حقوق الاقتراع الديمقراطي الذي أتاح لها فرصة التسجيل والترخيص الرسمي. وفي الوقت نفسه، أدت موجات من الإهاجات العمالية إلى تزايد ملموس في قوة الحركة النقابية المنظمة. وبينما تنوعت التفصيلات إلى درجة كبيرة تبعاً للظروف المحلية الوطنية. فإننا نشهد تحرك هاتين الموجتين من التقدم العمالي المتسارع، بشكل أو بآخر، في كل مكان تقريباً.

بيد أن تبلور الوعي لدى طبقة عاملة لا يمكن الحكم عليه،

ببساطة، بنمو الحركات العمالية المنظمة، مع أن ثمة أمثلة، وبخاصة في وسط أوروبا وبعض المناطق ذات الصناعات المتخصصة، كان فيها التطابق كاملاً أو شبه كامل بين العمال من جهة، وحزبهم أو حركتهم من جهة أخرى. ولا عجب، إذاً، أن يعبر أحد محللي النشاط الانتخابي في إحدى الدوائر الانتخابية في وسط ألمانيا (نومبيرغ ـ ميرسبيرغ) عام 1913 عن دهشته لأن 88 في المئة فقط من العمال قد صوتوا لصالح الحزب الديمقراطي الاجتماعي: فالمعادلة المعيارية المفترضة كانت تعني، حكماً «أن العامل هو ديمقراطي اجتماعي»[23] غير أن هذه الحالة لم تكن هي الوضع النموذجي أو حتى المعتاد. فما كان معتاداً وشائعاً على نحو متزايد هو أن تماهي العمال، مع «حزبهم» أم غير ذلك، إنما كان تماهياً طبقياً غير سياسي، وعضوية واعية في عالم عمالي منفصل كان يشمل ويتسع إلى ما هو أبعد بكثير من نطاق «الحزب الطبقي». ذلك أنه كان ينطلق من تجربة حياتية مستقلة، وأسلوب متميز للتصرف والعيش تبلور، على الرغم من وجوه التباين في اللغات والأقاليم، على هيئة أشكال مشتركة من النشاط الاجتماعي (منها، على سبيل المثال، صور من الأنشطة الرياضية المرتبطة تحديداً بالبروليتاريا بوصفها طبقة، مثلما حدث لجمعيات ونوادٍ لكرة القدم اعتباراً من ثمانينيات ذلك القرن)، أو أنواع جديدة ومميزة، طبقياً، من الملابس، مثل طاقية العامل المعروفة المستدقة الرأس.

ومع ذلك، فإن التعبيرات غير السياسية عن الوعي الطبقي لم تكن لتكتمل، أو حتى تدخل حدود التصور الكامل، بغير تزامنها مع ظهور «الحركة»: ذلك أن تلك الحركات هي التي صهرت «الطبقات العاملة»، جماعياً في «طبقة عاملة» واحدة. إلا أن الحركات نفسها،

(23) W. L. Guttsman, *The German Social Democratic Party, 1875-1933: From Ghetto to Government* (London; Boston: Allen & Unwin, 1981), p. 96.

بقدر ما تحولت إلى حركات جماهيرية كانت، بدورها، مشوبةً بتوجس العمال غير السياسي والغريزي من جميع من لم تتّسِخْ أيديهم بالعمل اليدوي. وقد تجسدت هذه النزعة العَمّلانية (ouvrierisme) (كما سماها الفرنسيون) الشائعة بصورة واقعية في الأحزاب الجماهيرية، لأن تلك الأحزاب تميزت عن المنظمات الصغيرة أو غير القانونية بأنها كانت تضم العمال اليدويين في المقام الأول. فلم يكن بين أعضاء الحزب الديمقراطي الاجتماعي في هامبورغ عام 1911/ 1912، وعددهم 61,000، غير ستة وثلاثين من «المؤلفين والصحفيين»، واثنين فقط من كبار المهنيين. والواقع أن خمسة في المئة منهم كانوا غير بروليتاريين، وكان نصف هؤلاء من أصحاب الخان أو النُّزْل[24]. غير أن التخوف من غير العمال لم يحل دون إبداء الإعجاب للمعلمين الكبار الوافدين من طبقات مختلفة مثل كارل ماركس نفسه، ولحفنة من الاشتراكيين ذوي الأصول البورجوازية، والآباء المؤسسين، والزعماء الوطنيين والخطباء (ولم يكن من السهل التمييز بين الفئتين الأخيرتين)، أو المنظِّرين. بل إن الجيل الأول من الأحزاب الاشتراكية اجتذب شخصيات معروفة وموهوبة إلى حد كبير ممن كانوا يستحقون الإعجاب، ومنهم: فكتور أدلر في النمسا (1852 ـ 1918)، جوريه في فرنسا (1859 ـ 1914)، توراتي في إيطاليا (1857 ـ 1932)، وبرانتنغ في السويد (1860 ـ 1925).

ما هي، إذاً، «الحركة» التي كانت، في الحالات القصوى، تضاهي الطبقة في اتساعها وامتدادها؟ لقد كانت، في كل مكان، تضم التنظيم العمالي الأساسي الأكثر شمولاً، وهو النقابات العمالية، وبأشكال مختلفة وقدرات متباينة. كما ضمت، في أغلب الأحيان، التعاونيات التي كانت تتمثل أساساً في متاجر للعمال، وأحياناً، (كما

(24) المصدر نفسه، ص 160.

كانت في بلجيكا)، المؤسسات المركزية للحركة[25] وربما اشتملت في البلدان التي نشطت فيها أحزاب اشتراكية جماهيرية على كل الجمعيات والروابط التي شارك فيها العمال، من المهد إلى اللحد، أو، نظراً إلى نزعة العمال المعادية للكهنوت، منذ مولدهم حتى إحراق جثثهم، وذلك هو ما كان يفضله «التقدميون» على سواه لأنه أكثر مواءمة لمتطلبات عصر العلم والتقدم[26]. وقد تتراوح أعداد هؤلاء بين 200,000 عضو في اتحاد عمال الجوقات الموسيقية الألمان عام 1914، و130,000 عضو في نادي العمال من أصحاب الدراجات الهوائية «التضامن»، (1910)، والعمال من جامعي الطوابع، ومربّي الأرانب الذين لا تزال آثارهم باقية في النُّزل في ضواحي فيينا. بيد أن هؤلاء جميعاً كانوا، أساساً، يتبعون، أو يكونون جزءاً من ـ أو على الأقل يرتبطون ارتباطاً وثيقاً ـ بالحزب السياسي الذي كان يمثل المنبر الرئيس الممثل لهم، والذي كان على الدوام تقريباً يسمى الحزب «الاشتراكي» (الديمقراطي الاجتماعي)، و/ أو، بصورة أبسط، حزب «العمال» أو «العمل». وكان الضعف هو الصفة الغالبة، دون استثناء، على الحركات العمالية التي لم تكن تمثلها أحزاب طبقية منظمة أو كانت تعارض النشاط السياسي، مع أنها كانت تمثل طرازاً قديماً من الأيديولوجية الطوباوية أو الفوضوية. وقد انطوت تحت لوائها كوادر متنقلة من الأفراد المناضلين، والمبشرين، والإهاجيين، وزعماء الإضرابات المحتملين، ولكن ليس

---

(25) بينما كانت التعاونيات العمالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحركات العمالية، وتشكل في الواقع جسراً بين النموذج المثالي «اليوتوبي» لاشتراكية ما قبل عام 1848 والاشتراكية الجديدة في أكثر الأحيان، فإن ذلك لم يكن هو الحال بالنسبة إلى التعاونيات الأكثر ازدهاراً، التي انتشرت في أوساط الفلاحين والمزارعين، باستثناء بعض المناطق في إيطاليا.

(26) *Mit uns zieht die neue Zeit: Arbeiterkultur in österrichischen 1918-1934: Eine Austellung der österreichischen Gesellschaft für Kulturpolitik und des Meidlinger Kulturkreises*, 23 Jänner-30 August 1981 (Vienna), p. 240

من بُنى المؤسسات الجماهيرية. وباستثناء عالم شبه الجزيرة الأيبيرية التي كانت دائماً خارج مدار التطورات الأوروبية الأخرى، فإن الفوضوية لم تصبح هي أيديولوجية الأغلبية، حتى في الحركات العمالية الضعيفة، في أي بقعة أخرى في أوروبا. ومن الوجهة السياسية، كانت الفوضوية أمراً لا يستحق الذكر، إلا في البلدان اللاتينية ـ وكما بينت ثورة عام 1917، في روسيا.

كانت الأغلبية الغالبة من أحزاب الطبقة العاملة تلك، باستثناء ما كان منها في أسترالاسيا (Australasia) بشكل أساسي، تطمح إلى تغير جذري في المجتمع، وعلى هذا الأساس سمت نفسها «الاشتراكية» أو شاع الانطباع بأنها، مثل حزب العمال البريطاني ـ تمضي قدماً إلى هذا الاتجاه. ولم تكن قبل عام 1914 معنية إلا في أدنى الحدود الممكنة بسياسات الطبقة الحاكمة، ناهيك بسياسات الحكومة، إلى أن يجيء اليوم الذي ستتولى فيه الأحزاب العمالية زمام الحكم وتشرع، كما هو مفترض، بتنفيذ التحولات الكبرى. وجرى التنديد بزعماء حزب العمال الذين أغرتهم المصالحة مع أحزاب الطبقة الوسطى إلا إذا التزموا الصمت في ذلك، وهو ما فعله ج. ر. ماكدونالد حول الترتيبات الانتخابية التي توصل إليها مع حزب الأحرار، والتي أعطت لحزب العمال البريطاني أول الأمر نسبة مهمة من التمثيل البرلماني عام 1906. (ولأسباب مفهومة، كان موقف الأحزاب تجاه مجالس الحكم المحلية أكثر إيجابية). وربما كان السبب الرئيس الذي دفع كثيراً من هذه الأحزاب إلى أن ترفع راية كارل ماركس الحمراء أنه كان، أكثر من أي منظِّر يساري آخر، قد أبلغهم بثلاثة أمور معقولة ومشجعة على حد سواء: **الأول** هو أن أي تحسينات في المستقبل المنظور في ظل النظام الحالي، لن تؤدي إلى تغير أساسي في أوضاع العمال بوصفهم عمالاً (أي طبقةً مستَغَلَّة)؛ **والثاني** أن طبيعة التطور الرأسمالي التي قدم لها تحليلاً مطولاً، تجعل من الإطاحة بالنظام الاجتماعي الراهن واستبداله بمجتمع جديد

أفضل أمراً غير مؤكد؛ والأمر **الثالث** هو أن الطبقة العاملة، المنظمة في أحزاب طبقية، ستكون هي صانعة هذا المستقبل المجيد ووارثته. وبذلك، زود ماركس العمال باليقين المماثل لما كان يمثله الدين في ما مضى، بأن العلم قد أثبت الحتمية التاريخية لانتصارهم الوشيك. وفي تلك المجالات، كانت الماركسية فعالة إلى حد دفع حتى خصوم ماركس داخل الحركة إلى أن يتبنوا، إلى حد بعيد، تحليله للرأسمالية.

من هنا، فإن خطباء تلك الأحزاب وأيديولوجييها، وخصومهم على السواء، قد توافقوا عموماً على السعي لإحداث ثورة اجتماعية، أو أن أنشطتهم كانت تشير إلى هذا التوجه. غير أن ما يدعو إلى الدهشة أن هذه المسألة لم تناقش آنذاك إلا بصورة مبسطة وغامضة، كما إن مفهوم الثورة الاجتماعية المأمولة بالإضافة إلى تجسيده للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، ومن مجتمع يقوم على الملكية الخاصة والمشروع الخاص إلى مجتمع آخر يقوم على «الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والتوزيع، والتبادل»[27]، إنما كان يعني ثورة حياتية شاملة، مع أن طبيعة ومضمون المستقبل الاشتراكي ظل يحف بهما الغموض، باستثناء تأكيد ما هو سيء الآن سيكون على ما يرام في مقبل الأيام. وكانت طبيعة الثورة هي القضية المحورية التي دارت حولها المساجلات حول السياسات البروليتارية خلال تلك الفترة.

لم تكن القضية هي الإيمان بتحول كامل للمجتمع، حتى مع انشغال العديد من الزعماء والمناضلين عن التفكير في المستقبل البعيد بالمساجلات الآنية الحامية الوطيس بينهم آنذاك. فوفقاً لتقاليد يسارية تعود إلى ما قبل ماركس وباكونين إلى عام 1789، بل حتى

(27) Consitution of the British Labour Party.

عام 1776، كانت الثورات تطمح إلى تحقيق التغير الاجتماعي الجذري عن طريق انتقال السلطة بصورة مفاجئة، وعنيفة وانتفاضية. أو، بتعبير ألصق بدلالات الألفية السعيدة، أن التغير الأعظم الذي ثبتت ضرورته الحتمية، ينبغي أن يكون آتياً لا ريب فيه بصورة أسرع مما كان متوقعاً في العالم الصناعي، بل في ثمانينيات القرن التاسع عشر التي سادها الكساد والتفكك، بل في أوائل تسعينيات ذلك القرن التي اتسمت بالفوْرات الطموحة. وحتى في تلك الآونة، فإن المحارب القديم فريدريك إنجلز الذي كان يعود ببصره إلى عصر الثورة عندما كان من المتوقع أن ترتفع المتاريس مرة كل عقدين من الزمان، وهو الذي حمل بندقيته وشارك بالفعل في الحملات الثورية، نقول إن إنجلز حذّر من أن أيام 1848 قد تولت إلى غير رجعة. وكما رأينا، فإن فكرة الانهيار الوشيك للرأسمالية أخذت تبدو بعيدة المنال منذ أواسط التسعينيات. ترى، ما الذي ينبغي عمله الآن لصالح جحافل البروليتاريا التي عبئت وحشدت بالملايين تحت الراية الحمراء؟

في أوساط اليمين من هذه الحركة، كان ثمة من أوصى بالتركيز على التحسينات والإصلاحات الفورية التي يمكن أن تنالها الطبقة العاملة من الحكومات وأرباب العمل، على أن يترك للمستقبل أن يحدد مساره بنفسه. وحتى في هذه الحالة، فإن عدداً قليلاً من زعماء الحركة العمالية الذين ولدوا بعد عام 1860، على سبيل المثال، قد تخلوا عن فكرة «أورشليم الجديدة». إن إدوارد بيرنشتاين (Edward Bernstein) (1850 ـ 1932)، وهو مفكر اشتراكي عصامي لم يقتصر على طرح اقتراح متهور بضرورة مراجعة نظريات كارل ماركس في ضوء ازدهار الرأسمالية (وذلك ما عرف بالنزعة «التحريفية»)، بل تجاوز ذلك إلى القول بأن الأهداف الاشتراكية المفترضة كانت أقل أهمية مما يمكن تحقيقه خلال السعي لنيلها. فتوالت عليه جراء ذلك إدانة كاسحة من جانب السياسيين العماليين الذين كان اهتمامهم

بالإطاحة بالرأسمالية فاتراً كل الفتور أحياناً. فقد كان الاعتقاد بأن المجتمع الراهن لا يطاق مبدأ راسخاً لدى الناس في أوساط الطبقة العاملة حتى وإن كان المناضلون منهم، كما لاحظ مراقب لأحد المؤتمرات الاشتراكية الألمانية في العقد الأول من القرن العشرين «قد سبقوا الرأسمالية برغيف أو رغيفين»[28]. لقد كان النموذج المثالي للمجتمع الجديد هو منبع الأمل بالنسبة إلى الطبقة العاملة.

وفي كل الأحوال، كيف سيتم إخراج ذلك المجتمع الجديد إلى حيز الوجود في ما يبدو انهيار النظام القديم أمراً نائياً بعيد المنال؟ إن وصف كارل كاوتسكي المُحرَج للحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني الكبير بأنه «حزب لا يستطيع، على الرغم من ثوريته، أن يصنع ثورة»[29] إنما يختزل المشكلة في عبارة وجيزة. فهي تكفي، كما فعل الحزب الديمقراطي الاجتماعي، مواصلة الالتزام بما لا يقل عن الثورة الاجتماعية، نظرياً، وبموقف المعارضة التي لا تحيد قيد أنملة، والمشاركة المنتظمة في الانتخابات لقياس قوة الحركة المتنامية، والاعتماد على القوى الموضوعية للتطور التاريخي لتحقيق الانتصار المحتم؟ إن ذلك، كما أظهرت الممارسة في أغلب الأحيان، لا يعني أن الحركة قد تكيفت مع أساليب العمل في إطار النظام الذي لم تستطع الإطاحة به. فإن الجبهة العنيدة، وذلك هو ما تصوره كثير من الراديكاليين والكفاحيين، كانت تخفي المصالحات والحلول الوسط، والسلبية، ورفض تعبئة جماهير العمال وحشدها للعمل، وقمع الانتفاضات التي تصاعدت تلقائياً في أوساط الجماهير، مع التذرع بحجة بائسة هي فرض الانضباط التنظيمي.

---

(28) Robert Hunter, *Socialists at Work* (New York: The Macmillan Company, 1908), p. 2.

(29) Georges Haupt, *Programm und Wirklichkeit: Die internationale Sozialdemokratie vor 1914*, p. 141.

إن ما رفضته هذه التشكيلة المتباينة المتزايدة العدد بعد عام 1905، من المتمردين اليساريين المتطرفين، ومناضلي النقابات العمالية، والمثقفين المنشقين والثوريين كان بالتالي، يتمثل في الأحزاب البروليتارية الجماهيرية التي كانت، في نظرهم، إصلاحية النزعة لا محالة، ويغلب عليها الطابع البيروقراطي بحكم انخراطها في أشكال معينة من العمل السياسي. وكانت الحجج التي تساق ضدها واحدة في جميع الحالات، سواء كان النهج الذي تسلكه على العموم ماركسياً، كما كانت الحال في أرجاء القارة الأوروبية في العادة، أو مناهضة للماركسية على غرار الفابية في بريطانيا - وبدلاً من ذلك، آثر اليسار الراديكالي الاعتماد على العمل البروليتاري المباشر الذي يتحاشى الوقوع في الحبائل السياسية الخطيرة، ويؤول، عادة، في نهاية المطاف، إلى ما يشبه الإضراب الثوري العام. إن «النقابة الثورية»، التي انتعشت في السنوات السابقة لعام 1914، توحي، كما يدل اسمها، على هذا التزاوج بين الثوريين الاجتماعيين عامةً والحركات النقابية العمالية الكفاحية غير المتمركزة التي كانت ترتبط، بدرجات متفاوتة، بالأفكار الفوضوية. وقد ازدهرت، خارج إسبانيا، بوصفها، أساساً، أيديولوجية اعتنقها مئات أو ألف من المناضلين النقابيين البروليتاريين وبعض المثقفين، خلال المرحلة الثانية من نمو الحركة ونزوعها إلى التطرف، والتي تزامنت مع انتشار قدر ملموس من التململ العمالي على الصعيد العمالي، وسادت فيها درجة من التشكك في أوساط الأحزاب الاشتراكية حول ما تستطيع أو يتعين عليها عمله في ذلك الوقت.

بين عامي 1905 و1914، ربما كان الثوري الاعتيادي في الغرب واحداً من ضروب عدة من الثوريين النقابيين الذين اتخذوا، في مفارقة واضحة، موقف الرفض تجاه الماركسية بوصفها أيديولوجية الأحزاب التي استخدمتها حجة لعدم القيام بالثورة. وكان في ذلك شيء من عدم الإنصاف لأفكار ماركس. فالمدهش في الأحزاب

الجماهيرية البروليتارية الغربية التي رفعت شعاراته عالياً هو الدور المتواضع الذي قام به ماركس نفسه فيها بالفعل. فالمعتقدات الأساسية التي طرحها زعماء هذه الأحزاب ومناضلوها لم تكن تتميز في أغلب الأحيان عن تلك التي طرحها يسار الطبقة العاملة الراديكالي أو المتطرف. فقد اجتمع هؤلاء وأولئك على جبهة النضال لصالح العقل والفكر ضد الجهل والشعوذة (أي النزعة الكهنوتية)؛ والنضال لصالح التقدم ضد عهود الظلام؛ ولصالح العلم، والتعليم، والديمقراطية، والثالوث العَلْماني المتمثل في الحرية، والمساواة، والإخاء. وحتى في ألمانيا، حيث كان واحد من كل ثلاثة مواطنين يصوت لصالح الحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي أشهر ماركسيته رسمياً عام 1891، فإن عدد النسخ المطبوعة من **البيان الشيوعي** (*Communist Manifesto*) قبل عام 1905 كان يتراوح بين 2000 و3000 نسخة فحسب، وكان العمل الأيديولوجي الأكثر شعبية في المكتبات العمالية كتاب يتضح مضمونه من عنوانه: **داروين ضد موسى** (*Darwin versus Moses*)[30] والواقع أن المثقفين الماركسيين في موطنهم الأصلي كانوا قلة نادرة. فكبار «المنظرين» في ألمانيا كانوا من المستوردين الوافدين من أرجاء إمبراطورية الهابسبيرغ، مثل كاوتسكي وهلفردينغ، أو من الإمبراطورية القيصرية مثل بافروس وروزا لوكسمبورغ. ذلك أن الماركسية والمثقفين الماركسيين كانوا

---

(30) ربما كان الأكثر شيوعاً هو كتاب كورفن المعادي للكنيسة، انظر: Hans-Josef Steinberg, *Sozialismus und deutsche Sozialdemokratie* (Hannover: Verlag für Literatur und Zeitgeschehen, 1967).

ويلاحظ مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي (Parteitag) عام 1912 أن نوعاً واحداً من الأدبيات المعادية للكنيسة هي التي تباع في السوق. من هنا، فإن الـ «مانيفستو» صدر عام 1898 في 3000 نسخة، وكتاب بيبل (Bebel)، عن المسيحية والاشتراكية (*Christenthum und Sozialismus*) في 10000 نسخة؛ وبين الأعوام 1901- 1904، صدر المانيفستو في 7000 نسخة، وكتاب بيبل في 57000 نسخة.

يتوافرون بأعداد وفيرة في المناطق الواقعة شرقي فيينا وبراغ. وقد حافظت الماركسية على زخمها الثوري المتواصل في تلك البقاع، كما كانت الصلة بين الماركسية والثورة واضحة كل الوضوح، ولأسباب كان من بينها أن آفاق الثورة كانت واقعية وقريبة المنال.

ويكمن هنا، بالفعل، مفتاح الإطار الذي دارت فيه الحركات العمالية والاشتراكية؛ شأنها شأن الجانب الأكبر من تاريخ السنين الخمسين قبل عام 1914. فقد برزت في البلدان التي حدثت فيها الثورة المزدوجة، بل في نطاق البلدان الأوروبية الغربية والوسطى التي كان فيها كل من استهواهم العمل السياسي يستحضرون الثورة العظمى، وهي الثورة الفرنسية عام 1789، كما إن من ولدوا في المدن في السنة التي وقعت فيها معركة واترلو ربما كانوا خلال سنيّ حياتهم الستين قد عايشوا، وأشهدوا، أو عرفوا على الأقل اثنتين أو ثلاثاً من الثورات. واعتبرت الحركة العمالية والاشتراكية نفسها امتداداً موصولاً لهذه التقاليد. فقد احتفل الحزب الاجتماعي الديمقراطي النمساوي بيوم مارس/ آذار (وهو الذكرى السنوية لضحايا ثورة فيينا عام 1848) قبل احتفالهم بيوم العمل الجديد في أيار/ مايو كل عام. بيْد أن الثورة الاجتماعية كانت تتراجع القهقرى عن مرحلة الحضانة الأصلية. وقد عجّل بهذا التراجع، بأكثر من ناحية، بروز الأحزاب الطبقية الضخة المنظمة، والأهم من ذلك، العالية الانضباط. فالاجتماعات الجماهيرية المنظمة، والتظاهرات والمواكب الجماعية الجيدة التخطيط، والحملات الانتخابية، قد حلت محل أعمال الشغب والانتفاضات بدلاً من أن تتولى تنظيمها والإعداد لها. والواقع أن الانبثاق المفاجئ للأحزاب «الحمراء» في المجتمعات البورجوازية في البلدان المتقدمة كان ظاهرة مثيرة للقلق في أوساط الحكام في تلك الدول: غير أن قلة قليلة من هؤلاء كانت تتوقع بالفعل أن تُنصب المقصلة في عواصم دولهم. لقد كانوا يرون في هذه الأحزاب هيئات تمثل المعارضة الراديكالية، ولكن في إطار نظام يتيح في

جميع الأحوال مجالاً للتحسن والمصالحة: كما إن تلك المجتمعات لم تكن حتى ذلك الحين، أو لم تعد، مجتمعات تهرق فيها الدماء، على الرغم من البلاغة الخطابية الموحية بعكس ذلك.

من المؤكد، إن ما دفع الأحزاب الجديدة، وجماهير العمال العاديين المرتبطين بها، إلى الالتزام بالثورة الكاملة في المجتمع لم يكن، من الوجهة النظرية على الأقل، عجز الرأسمالية عن تحقيق بعض التحسن في أحوالهم. لقد كان السبب، حسب تقدير أغلب العمال الطامحين إلى هذا التحسن، هو أن جميع التحسينات الرئيسة إنما جاءت أساساً جراء عملهم وتنظيمهم لأنفسهم بوصفهم كياناً طبقياً. وفي واقع الأمر، فإن القرار بانتهاج سبيل التحسين الجماعي كان، في أكثر من ناحية، يستبعد الخيارات الأخرى. وفي بعض مناطق إيطاليا التي اختار فيها العمال الزراعيون المعدمون الذين لا يملكون الأرض الانضمام إلى التنظيمات النقابية والتعاونيات، لم يقدم هؤلاء على اختيار البديل الآخر المتمثل في الهجرة الجماعية. وكلما تعمق الإحساس بالانتماء والتضامن داخل جماعات الطبقة العاملة. تعاظمت الضغوط لاستبقائهم ضمن نطاقها، مع أن ذلك، وفي أوساط فئات معينة مثل عمال المناجم، لم يكن يحول بينهم وبين التطلع إلى أن يوفروا لأولادهم التعليم المدرسي اللازم لإخراجهم من وَهْدة العوز. وكان ذاك العالم المنعزل المفروض على البروليتاريا الجديدة، أكثر من أي حافز آخر، هو القوة الدافعة المتأصلة في نفوس مناضلي الطبقة العاملة وفي تقبلهم من جانب الجماهير الملتفة حولهم. وإذا كان يخامرهم الأمل ـ وقد كان الأعضاء المنظمون منهم مشحونين بالكبرياء والأمل ـ فإن ذاك هو من جملة الآمال التي يعلقونها على الحركة. وإذا كان «الحلم الأميركي» فَردانياً، فإن حلم العامل الأوروبي كان جماعياً على نحو كاسح.

ترى، هل كان ذلك أمراً ثورياً؟ يكاد يكون من المؤكد أن الإجابة بالنفي، بالمعنى الانتفاضي لهذا المصطلح. ويتجلى ذلك في

سلوك الأغلبية في أقوى الأحزاب الاشتراكية الثورية على الإطلاق، وهو الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني. غير أنه كان في أوروبا حزام عريض شبه دائري من الفقر والقلاقل تصدرت فيه الثورة جدول الأعمال، بل نشبت الثورة بالفعل في إحدى مناطقه. وكان هذا الحزام يمتد من إسبانيا عبر بقاع واسعة من إيطاليا، وعبر شبه جزيرة البلقان إلى داخل الإمبراطورية الروسية. وهاجرت الثورة في تلك الفترة من أوروبا الغربية إلى أوروبا الشرقية. وسنتابع في وقت لاحق ما آل إليه مصير الثورة في تلك المنطقة من القارة الأوروبية وفي العالم؟ وسنكتفي هنا بالإشارة إلى أن الماركسية الشرقية حافظت على دلالاتها الأصلية المتفجرة. وبعد الثورة الروسية، عادت إلى الغرب، مع توسعها في الشرق لتغدو هي الأيديولوجية الجوهرية للثورة الاجتماعية التي سادت هناك خلال الجانب الأعظم من القرن العشرين. وفي تلك الأثناء، اتسعت شقة الاتصال بين الاشتراكيين الناطقين بلغة نظرية واحدة من دون أن يكونوا واعين لذلك تقريباً، إلى أن تكشفت تلك الفجوة فجأة مع اندلاع حرب عام 1914، عندما اكتشف لينين، وهو المعجب منذ أمد بعيد بالمنهجية الديمقراطية الاجتماعية الألمانية، أن منظّرها الرئيس كان من الخونة.

V

في أغلب البلدان، كانت الأحزاب الاشتراكية، على ما كان بينها من اختلافات وطنية وطائفية، عاكفة في ما يبدو على حشد واستنفار الطبقات العاملة فيها. غير أنه لم يكن ثمة شك في أن البروليتاريا، باستثناء بريطانيا، لم تكن ـ وكان الاشتراكيون يزعمون، واثقين، أنها «لم تكن»، تمثل ما يقارب أغلبية السكان. وحالما اكتسب الاشتراكيون قاعدة جماهيرية، ولم يعودوا مجرد جماعات من الدعاويين والإهاجيين، أو فئات من الكوادر المبعثرة الموزعة في معاقل المؤمنين المحلية المتباعدة، غدا من الواضح تماماً أنهم لا

يمكن أن يقصروا اهتمامهم حصرياً على الطبقة العاملة. وتجلى هذا الاكتشاف بصورة دقيقة في المساجلات الحامية الوطيس حول «المسألة الزراعية» التي ثارت في أوساط الماركسيين في أواسط التسعينيات من القرن التاسع عشر. ففيما كان مقدراً لطبقة «الفلاحين» أن تتلاشى لا محالة (وذلك ما تكهن به ماركس، بحق، مع أن ذلك لم يبدأ إلا في وقت لاحق في القرن العشرين)، فما الذي كان بوسع الاشتراكية أن تقدمه، أو يجب أن تقدمه، في تلك الأثناء لنحو 36 في المئة من السكان في ألمانيا، و43 في المئة في فرنسا ممن كانوا يعيشون على الزراعة (عام 1900)، ناهيك بالدول الأوروبية التي كانت أغلبيتها الساحقة حتى ذلك الحين زراعية الطابع؟ وكان من الممكن تبرير الحاجة إلى توسيع جاذبية الأحزاب الاشتراكية إلى ما يتجاوز حدود البروليتاريا المحصنة. بطرحها والدفاع عنها من عدة زوايا، بدءاً بالحسابات الانتخابية البسيطة، أو الاعتبارات الثورية وانتهاء بالنظرية العامة (الديمقراطية الاشتراكية هي حزب البروليتاريا... لكنها... في الوقت نفسه حزب التنمية الاجتماعية، وهي تطمح إلى تنمية الجسم المجتمعي بأكمله، من المرحلة الرأسمالية المتخلفة وصولاً إلى مرحلة أعلى)[31]. ولم يكن ثمة شك في ذلك، لأن البروليتاريا في كل مكان تقريباً ستُهزم في الانتخابات، وستُعزل، بل ستتعرض للقمع عندما تجتمع عليها قوى الطبقات الأخرى الموحدة.

إلا أن التماهي بين الحزب والبروليتاريا جعل اجتذاب الطبقات الاجتماعية الأخرى أمراً أكثر صعوبة. فقد وقف عائقاً في سبيل البراغماتيين الذرائعيين السياسيين، والإصلاحيين، والماركسيين «التحريفيين» الذين كانوا يفضلون توسيع نطاق الاشتراكية لتتحول من

(31) K. Kautsky, *La Questione Agraria* (Milan: [n. pb.], 1959).The Quotation is at the Start of Part II, I. c.

حزب «الطبقة» إلى حزب «الشعب». ذلك أن السياسيين العمليين، ممن كانوا على استعداد لترك الأمور المذهبية لقلة من الرفقاء الذين صفوا في فئة «المنظرين»، كانوا يتفهمون أن استهواء العمال الوجودي بوصفهم عمالاً هو الذي منح هذه الأحزاب قوتها الحقيقية. يضاف إلى ذلك أن المطالب والشعارات السياسية التي صممت خصيصاً وفق المقاييس البروليتارية ـ مثل «يوم الثماني ساعات»، و«التنشئة الاجتماعية» ـ دفعت الطبقات الأخرى إلى اتخاذ موقف اللامبالاة، بل إنها أثارت فيها روح العداء لأنها كانت تنطوي، ضمنياً، على التهديد بمصادرة الممتلكات. ونادرا ما كانت الأحزاب العمالية تنجح في الانطلاق خارج حدود الطبقة العاملة الواسعة والعازلة المغلقة التي كان مناضلوها، وكذلك جماهيرها في أغلب الأحيان، يحسون في أحضانها بالارتياح والطمأنينة.

غير أن جاذبية تلك الأحزاب كانت في بعض الأحيان تتجاوز حدود الطبقات العاملة، بل إن الأحزاب الجماهيرية التي كانت وقفاً على طبقة واحدة بصورة قاطعة سعت إلى استقطاب الدعم من طبقات أخرى. فكانت هناك، على سبيل المثال، بلدان استهوت الاشتراكية فيها مناطق واسعة من الأرياف ـ على الرغم من افتقارها إلى القدرة على التواصل الأيديولوجي مع عالم الريف ـ ولم تجتذب فقط دعم الفئات التي يمكن اعتبارها «بروليتاريا ريفية»: وذلك ما حدث في أجزاء من جنوب فرنسا، ووسط إيطاليا، والولايات المتحدة، إذ وجد الحزب الاشتراكي موقعه الحصين، بصورة تدعو إلى الدهشة، في أوساط المزارعين البيض الفقراء المدمنين على قراءة **الكتاب المقدس** في أوكلاهوما ـ ممن صوت أكثر من 25 في المئة منهم لصالح مرشح الحزب في الانتخابات الرئاسية في ثلاث وعشرين من المقاطعات الأكثر التصاقاً بالطابع الريفي في تلك الولاية. ومن اللافت، بالقدر نفسه كذلك، أن صغار الحرفيين وأصحاب الحوانيت كانوا يتمتعون بنسبة تمثيل أعلى في عضوية

الحزب الاشتراكي الإيطالي، من حيث نسبته إلى عدد السكان الكلي.

ولا شك أن لذلك أسباباً تاريخية. فحيثما كانت تقاليد اليسار (العلماني) ـ الجمهورية، أو الديمقراطية، أو اليعقوبية وأمثالها ـ قوية وعريقة، فإن الاشتراكية قد تبدو امتداداً منطقياً لها ـ ويعادل ذلك، في أيامنا هذه، الإيمان المعلن بقضايا اليسار الأبدية العظمى. وفي فرنسا، حيث كان من الواضح أن تلك التقاليد تمثل قوة رئيسة، اجتذبت الاشتراكية هؤلاء المثقفين الشعبيين في الأرياف والمنادين بالقيم الجمهورية، ومدرسي المدارس الابتدائية، وعبر أعضاء التجمع السياسي الرئيس في الجمهورية الثالثة الذين أعربوا عن إجلالهم للمثل التي كانت تدعو إليها دوائرهم الانتخابية بأن سموا أنفسهم الحزب الراديكالي الجمهوري، ثم الحزب الراديكالي الاشتراكي عام 1901. (وكان واضحاً كل الوضوح أنهم لم يكونوا راديكاليين ولا اشتراكيين). غير أن الأحزاب الاشتراكية استمدت قوتها، وكذلك غموضها السياسي، من تلك التقاليد لسبب وحيد هو أنها، كما رأينا، قد تبنتها حتى عندما كانت تشعر بأنها لم تكن تفي بالمطلوب. وهكذا، ففي البلدان التي قُيِّدتْ فيها حقوق الاقتراع، حصل المناضلون والمكافحون النشطون المطالبون بحقوق التصويت الديمقراطي على الدعم من أطراف ديمقراطية أخرى. وبوصفهم يمثلون الأحزاب الأقل حظاً من حيث الامتيازات، كان من الطبيعي أن يُنظر إليهم الآن باعتبارهم هم الذين يرفعون رايات الكفاح ضد اللامساواة و«الامتيازات»، والشعارات المحورية الأخرى التي كانت تجسدها الراديكالية السياسية منذ قيام الثورتين الأميركية والفرنسية؛ وزاد من ذلك أن كثيرين من حملة الرايات السابقين، شأنهم شأن الطبقة الوسطى الليبرالية، كانوا قد انضموا إلى صفوف القوى المتمتعة بالامتيازات نفسها.

ومن جهة أخرى، انتفعت الأحزاب الاشتراكية بصورة أكثر

وضوحاً من مكانتها بوصفها قوة معارضة لا تلين لها قناة في وجه الأغنياء. فهي تمثل مصالح طبقة كانت، من دون استثناء، تعاني الفقر، مع أنه لم يكن بالضرورة فقراً مدقعاً بمعايير تلك الفترة. وكانت تندد بالاستغلال، وبالثروة، وبتعاظم تركزّها على نحو محموم مطرد. كما إن آخرين ممن كانوا فقراء ويشعرون بأنهم يتعرضون للاستغلال ربما كانوا، مع أنهم ليسوا من البروليتاريا، يجدون في هذه الأحزاب بيئة ودودة تلائم مزاجهم.

من ناحية ثالثة، كانت الأحزاب الاشتراكية، بحكم التعريف تقريباً، أحزاباً كرست مساعيها من أجل المفهوم الأساسي الذي ساد القرن التاسع عشر، ألا وهو «التقدم». وكانت، في صورتها الماركسية على نحو خاص، تمثل مسيرة التاريخ الحتمية الماضية قدماً إلى الأمام نحو مستقبل أفضل قد لا يكون مضمونه واضح المعالم تماماً، ولكنه سيشهد بالتأكيد انتصاراً موصولاً ومتسارعاً للعقل، والتربية، والعلوم، والتقانة. وعندما كان الفوضويون الإسبان يتحدثون عن اليوتوبيا التي يحلمون بها، فإنهم كانوا يتحدثون عن الكهرباء والأجهزة الأوتوماتيكية للتخلص من الفضلات. وكان التقدم الذي يجسد الأمل على الأقل، هو الطموح الذي يراود من لا يملكون إلا أقل القليل أو لا يملكون شيئاً على الإطلاق. وكانت الشكوك التي تخامر الناس حول حقيقة هذا التقدم المنشود في عالم الثقافة البورجوازية الأرستقراطية (كما سنرى في ما بعد)، تزيد من تداعيات هذا المفهوم الراديكالية السياسية في أوساط العامة، وفي أوروبا على الأقل. ولا مراء في أن الاشتراكيين قد استفادوا كذلك من دلالات التقدم الجليلة لدى جميع المؤمنين به، ولاسيّما بين أولئك الذين ترعرعوا في أجواء تقاليد الليبرالية والتنوير وتشرّبوا أفكارها.

وأخيراً، فإن هؤلاء قد استفادوا كذلك ضمن وضعهم المتناقض

بوصفهم ينشطون خارج الساحة **أولاً** ومعارضين دائمين **ثانياً** (أو حتى قيام الثورة على الأقل). ومن حيث صفتهم الأولى، جاذبيتهم الواضحة كانت أكبر بكثير من المساندة المتوقعة إحصائياً من جانب الأقليات التي كان وضعها في المجتمع شاذاً إلى حد ما، ومنها اليهود في أغلب البلدان الأوروبية، حتى وإن كانوا من الطبقة البورجوازية المرفهة، وكذلك الأقلية البروتستنتية في فرنسا. أما بالنسبة إلى صفتهم الثانية، ولأنهم لم يلطخوا أيديهم بالتلوث الذي انغمست فيه الطبقات الحاكمة، فقد كان بمقدورهم في الإمبراطوريات المتعددة الجنسيات استمالة الشعوب المقموعة التي قد تنضوي بعد ذلك تحت الرايات الحمر وتضيف لها بذلك نكهة وطنية متميزة. وكان ذلك هو الأمر، كما سنشاهد في الفصل القادم، في الإمبراطورية القيصرية التي برزت فيها هذه الحالة بأجلى مظاهرها لدى الفنلنديين. ولهذا السبب، أحرز الحزب الاشتراكي الفنلندي 37 في المئة من أصوات الناخبين حالما سمح له القانون بذلك، وارتفعت النسبة إلى 47 في المئة عام 1916، لأنه أصبح، بالفعل، هو الحزب الوطني لتلك البلاد.

من هنا، كان الدعم الذي تمتع به الأحزاب البروليتارية، اسمياً، يمتد ويتسع إلى حد كبير ليتجاوز حدود البروليتاريا. وفي مثل هذه الحالات، قد تتحول تلك الأحزاب، عند توافر الظروف المواتية، إلى أحزاب للحكومة؛ وذلك ما فعلته بالفعل بعد عام 1918. غير أن الانضمام إلى أنساق الحكومات البورجوازية كان يعني التخلي عن الصفة الثورية أو حتى المعارضة الراديكالية. ولم يكن ذلك أمراً منكراً قبل عام 1914، ولكنه بالتأكيد كان محرَّماً علناً. وأول اشتراكي ينضم إلى حكومة «بورجوازية»، وهو ألكسندر ميللراند (1899) ـ الذي أصبح في ما بعد رئيساً للجمهورية في فرنسا ـ حتى بذريعة تعزيز الوحدة دفاعاً عن الجمهورية ضد أخطار الرجعية الوشيكة، قد طرد شر طردة من الحركة الوطنية والعالمية. وقبل عام

1914، لم يكن أي من الاشتراكيين الجادين من الحماقة بحيث يكرر مثل هذه السقطة. (وفي الواقع، لم ينضم الحزب الاشتراكي إلى الحكومة في فرنسا إلا عام 1936). وظلت الأحزاب نقية لا تحيد قيد أنملة عن هذا المسار، ظاهرياً، حتى اندلاع الحرب. ولابدّمن طرح تساؤل أخير حول هذا الأمر. هل يستطيع المرء أن يكتب قصة الطبقات العاملة خلال تلك الفترة من منطلق تنظيماتها الطبقية وحدها (وقد لا تكون اشتراكية بالضرورة)، أو على أساس وعيها الطبقي المتجسد في أساليب العيش وأنماط السلوك النوعية في عالم الغيتّو البروليتاري؟ إن ذلك ممكن بالقدر الذي كان أعضاء هذه الطبقات يشعرون فيه ويتصرفون على نحو ما بوصفهم كياناً طبقياً. وقد يتسع هذا الوعي ليغطّي أبعاداً بعيدة، ويتغلغل في زوايا غير متوقعة، كما حدث في أوساط عمال المغازل الكاسيديين الأتقياء العاملين في حياكة شالات الصلاة الطقوسية اليهودية في بقعة نائية من غاليقيا (كولوميا)، ممن أعلنوا الإضراب في مواجهة أرباب العمل بمساعدة من الاشتراكيين اليهود المحليين. ومع ذلك، فإن أعداداً كبيرة من الفقراء، وبخاصة أفقر الفقراء، لم يعتبروا أنفسهم أو يسلكوا سلوك «البروليتاريين»، كما لم يبحثوا في الحركة عن المنظمات أو أنماط العمل التي تنطبق عليهم أو تناسبهم. وقد كانوا يرون أنفسهم منتسبين إلى فئة الفقراء إلى الأبد، وفئة المنبوذين أو العاثري الحظ أو المهمشين. وإذا كانوا من المهاجرين إلى المدن الكبرى من الأرياف أو من بلاد غريبة، فقد يقطنون في أحد الغيتوات التي قد تتداخل مع أحياء الطبقة العاملة الرثة، غير أنهم يظلون خاضعين لمتطلبات الشارع، والسوق، ولما لا يحصى من أساليب العمل الدنيئة، المشروعة وغير المشروعة التي تستطيع العائلات المعوزة أن تقيم بها الأَوَد، ولم تدخل غير قلة قليلة منها بالفعل في باب العمل المأجور. ولم يكن يهمهم أمر النقابة أو الحزب الطبقي، بل الجوار، والعائلة، والنصير الظهير القادر على مد يد العون أو توفير فرص العمل، وهم

يتفادون التعامل مع السلطات الرسمية الكثيرة المطالب بدلاً من الاستعانة بها، ويتحاشون الكهنة، والوافدين من المناطق نفسها في الموطن الأصلي، ويحرصون على الاستعانة بأي شيء وبأي شخص قادر على تيسير سبل العيش لهم في بيئة مجهولة جديدة. وإذا انتسبوا إلى أحياء الدهماء في الأحياء القديمة في قلب المراكز الحضرية، فإن تهافت الفوضويين على عالمهم السفلي أو شبه السفلي لا يدفعهم إلى دخول الحلبات البروليتارية أو السياسية. والعالم الذي صوره آرثر موريسون (Arthur Morrison) في رواية **ابن جاغو** (*A Child of the Jago*) (1896)، أو أريستيد بروانت (Aristide Bruant) في أغنية بليفل ـ مينيلمونتان (Belleville- Ménilmontant) ليس عالم الوعي الطبقي، إلا بما ينطوي عليه كلا العملين من مشاعر السخط على الأغنياء. والأقرب إلى وعي الطبقة العاملة نجده في الأغاني الساخرة، الهازئة، الراضية وغير المسيسة على الإطلاق، التي شاعت في الصالات الموسيقية الإنجليزية[32]، وشهدت عصرها الذهبي تلك الفترة. غير أن الموضوعات التي تتناولها، مثل الحموات، والزوجات، والعجز عن دفع الإيجار، هي من النوع الذي يصدق على مجتمعات المعوزين المحلية في المناطق الحضرية في القرن التاسع عشر.

وعلينا أن لا ننسى هذه العوالم التي لا يمكن تجاهلها في واقع الأمر لأن من المفارقات اللافتة أنها هي التي استهوت الفنانين آنذاك أكثر من العالم المحترم الأحادي اللون، ذي الطابع الإقليمي بصورة خاصة، للبروليتاريا المعهودة. غير أن علينا أن لا نخلط بين هذا

(32) وكما تقول أغنية غَصْ إلن:

باستخدام سلّم وبعض الزجاجات

يمكنك أن تشاهد سبخات «هاكني».

لولا أن المنازل المرتفعة بينها تحول دون ذلك

العالم والعالم البروليتاري. إن ثقافة العوام الفقراء، حتى في عالم المنبوذين التقليدي، قد ألقت بظلالها على الوعي الطبقي في حالة تعايش كليهما في آنٍ معاً. وقد أقر كل منها بوجود الآخر، وحيثما كان الوعي الطبقي وحركته قويين. كما كانت الحال في برلين أو في ميناء هامبورغ الكبير على سبيل المثال، فإن عالم المتفرقات قبل الصناعي كان يتغلغل في نسيجها، بل إن القوادين، واللصوص، وتجار المسروقات كانوا يؤدون شعائر الاحترام لتلك الثقافة. فلم يكن لديهم إسهام مستقل يقدمونه لها، مع أن الفوضويين كان لهم رأي مغاير في هذه الناحية. لقد كانوا، بالتأكيد، يفتقرون إلى الروح الكفاحية الدائمة، ناهيك بالالتزام الذي يتميز به الناشطون. لكن ذلك، كما يعلم كل ناشط، كان هو الحال بالنسبة إلى جانب كبير من الناس في صفوف الطبقة العاملة في كل مكان. ولا حدود لشكوى الناشطين وتذمرهم تجاه ما يصادفونه من روح سلبية متشككة وبليدة. وبقدر ما كانت الطبقة العاملة الواعية تتبلور وتجد في الحركات والأحزاب تعبيراً عن تطلعاتها في تلك الفترة، فإن دهماء المرحلة قبل الصناعية قد انجذبوا إلى قراراتها ومناطق نفوذها. وإن لم يفعلوا ذلك، فينبغي أن يُحذفوا من التاريخ، لأنهم لم يكونوا من صانعيه، بل كانوا من ضحاياه.

الفصل السادس

رايات مرفرفة: الأمم والقومية

«Scappa, che arriva la patria»
(عليك بالهرب، فالوطن قادم)

أمٌّ فلاحة إيطالية لابنها[1]

لقد غدت لغتهم معقدة، لأنهم يستطيعون القراءة الآن. إنهم يقرأون الكتب ـ أو على الأقل يعرفون كيفية الاطلاع على ما في الكتب... إن الكلمات والمصطلحات المستخدمة في اللغة الأدبية والنطق الذي توحي به التهجئة هي التي تغلب على الاستخدامات المحلية.

هـ. ج. ويلز، 1901[2]

القومية... تهجم على الديمقراطية، وتقضي على النزعة

---

(1) أنا مدين بهذا المقتبس المنقول عن الكاتب الإيطالي ف. جوفين (F. Jovine) (1950- 1904)، إلى مارثا بتروسفيتش (Martha Petrusevice) من جامعة برنستون.

(2) H. G. Wells, *Anticipations of the Reaction of Mechanical and Scientific Progress upon Human Life and Thought* (New York and London: Harper & Bros., 1902), pp. 225-226.

المعادية لسلك الكهنوت، وتحارب الاشتراكية، وتقوض النزعات السلمية، والإنسانية والأممية.. إنها تعلن نهاية البرنامج الليبرالي.

ألفريدو روكو، 1914[3]

I

إذا كان بروز أحزاب الطبقة العاملة من النتائج الجانبية الرئيسة لسياسة إشاعة الديمقراطية، فإن ولادة القومية في الساحة السياسية كان من هذه النتائج كذلك. إنها لم تكن جديدة بحد ذاتها (انظر **عصر الثورة** و**عصر رأس المال**). غير أن القومية حققت قفزة مثيرة إلى الأمام في الفترة الواقعة بين عامي 1880 و1914، وطرأ تحول على مضمونها الأيديولوجي والسياسي. بل إن المصطلح نفسه يدل على أهمية تلك الفترة الزمنية. فقد ظهرت كلمة «القومية» للمرة الأولى في نهاية القرن التاسع عشر لوصف جماعات من الأيديولوجيين اليمينيين في فرنسا وإيطاليا، ممن دأبوا على التلويح بالأعلام الوطنية عند تصديهم للأجانب، والليبراليين، والاشتراكيين، مع الدعوة إلى التوسع النشيط لدولهم. وأصبحت هذه الخصائص من السمات المميزة لتلك الحركات. كما كانت هذه هي الفترة التي حلت فيها أغنية (ألمانيا فوق الجميع) (Deutschland Uber Alles) محل الأناشيد المنافسة الأخرى لتصبح آخر الأمر هي النشيد الوطني الفعلي لألمانيا. ومع أن كلمة «القومية» استخدمت أول الأمر لوصف النسخة اليمينية من تلك الظاهرة، فإنها أثبتت أنها أنسب من تعبير (مبدأ الجنسية) الركيك الذي كان جزءاً من مصطلحات السياسة الأوروبية منذ عام 1830 أو نحوه، ومن ثم بدأ استخدامها كذلك لوصف جميع الحركات التي كانت «القضية الوطنية»، فيها تحتل

---

(3) Alfredo Rocco, *What Is Nationalism and what do the Nationalists Want?* (Rome: [n. pb.], 1914).

مركز الصدارة في الحياة السياسية: وبعبارة أخرى، جميع الحركات المطالبة بحق تقرير المصير أي، في التحليل الأخير، بتكوين دولة مستقلة لجماعة وطنية محددة المعالم. وقد تزايدت في تلك الفترة، بصورة مشهودة، أعداد تلك الحركات أو، على الأقل، القيادات التي كانت تدعي أنها تنطق باسمها، وتعاظمت أهميتها السياسية.

إن أساس القومية، بجميع أشكالها، واحد في جميع الحالات، وهو استعداد الناس للتماهي وجدانياً مع «أمّتهم»، وللاحتشاد السياسي من أجلها بوصفهم تشيكيين، أو ألماناً، أو إيطاليين، أو غير ذلك، وهو استعداد يمكن استغلاله سياسياً. وقد وفرت الدمقرطة السياسية، ولاسيّما في مجال الانتخابات، فرصاً عديدة لحشدهم واستنفارهم. وعندما فعلت الدول ذلك، أطلقت عليه اسم «الانتماء الوطني»، وكان جوهر القومية الأصلية التي دعا إليها «اليمين المتطرف»، وتبلورت في الدولة ـ الأمة التي كانت قد برزت آنذاك، هو احتكار مشاعر الانتماء الوطني تلك لصالح اليمين السياسي المتطرف مع إطلاق صفة الخيانة أو ما شابهها على كل ما عداه. وكانت تلك ظاهرة جديدة، لأن القومية كانت خلال الجانب الأكبر من القرن التاسع عشر صفة لصيقة بالحركات الليبرالية والراديكالية وبتقاليد الثورة الفرنسية. غير أن القومية، في مجالات أخرى، لم تكن بالضرورة وثيقة الصلة بأي لون من ألوان الطيف السياسي. ونجد بين الحركات الوطنية التي كانت تفتقر إلى دول خاصة بها حركات لا تأخذ صف اليمين أو اليسار، أو لا تأبه لأي منهما. وواقع الحال، كما أسلفنا، أنه كانت ثمة حركات على جانب من القوة تولت حشد الرجال والنساء على أساس وطني، وعلى سبيل المصادفة إذا جاز التعبير، لأن مطالبها الرئيسة تمحورت حول التحرر الاجتماعي. وفي تلك الفترة، كان التماهي الوطني، أو أصبح، عاملاً رئيساً في سياسات الدول. ومن الخطأ الظن بأن الدعوة الوطنية لا تتواءم مع دعوات أخرى. وكان السياسيون القوميون وخصومهم يميلون بطبيعة الحال إلى التلميح إلى أن الالتزام بدعوة ما

يستثني ما عداه، مثلما أن ارتداء قبعة ما يحول دون ارتداء أخرى في الوقت نفسه. غير أن أمور التاريخ والمراقبة لا تسير على هذا النحو. ففي تلك الفترة، كان من الممكن تماماً أن يكون المرء، في وقت واحد، ثورياً ماركسياً يتمتع بالوعي الطبقي، ووطنياً إيرلندياً مثل جيمس كونوللي (James Connolly)، الذي أعدم عام 1916 لتزعمه انتفاضة عيد الفصح في دبلن.

غير أن تنافس الأحزاب في دول السياسات الجماهيرية على كسب أصوات هيئة انتخابية واحدة أوجب عليها، بطبيعة الحال، اتخاذ خيارات جامعة مانعة وسرعان ما أدركت ذلك حركات الطبقة العاملة الجديدة التي كانت تخاطب دوائرها الانتخابية من منطلقات تتعلق بالانتماء الطبقي. إذ وجدت نفسها في مناطق متعددة الجنسيات تنافس أحزاباً أخرى كانت تطالب الناخبين البروليتاريين والاشتراكيين المحتملين بالتصويت لصالحها باعتبارهم تشيكيين، أو بولنديين، أو سلواكيين. ومن هنا، فقد انصب اهتمامها على «المسألة الوطنية» حالما تحولت إلى حركات جماهيرية. ويمكننا أن نتلمس مدى إلحاح هذه المسألة ودورها المحوري من مشاركة المنظرين الماركسيين في المناقشات الحامية الوطيس حولها في تلك الفترة، وبينهم كارل كاوتسكي، وروزا لوكسمبورغ من خلال الماركسيين النمساويين، ولينين وستالين الشاب[4].

وعندما يغدو التماهي الوطني قوة سياسية، فإنه يشكل نوعاً من السياسات الطبقية الفرعية، مما يجعل تعريف انعكاساته المتشعبة الأوجه أمراً بالغ الصعوبة، حتى وإن زعمت لنفسها طابعاً قومياً أو انتماء وطنياً محدداً. ومن شبه المؤكد، كما سنرى، أن التماهي الوطني قد انتشر على نطاق واسع في تلك الفترة، كما تزايدت أهمية

(4) Georges Haupt, Michael Lowy and Claudie Weill, *Les marxistes et la question nationale, 1848-1914: Etudes et textes* (Paris: F. Maspero, 1974).

الاستهواء الوطني في المجال السياسي. غير أن من المؤكد تقريباً أن العنصر الأكثر أهمية كان يتمثل في منظومة من التحولات في نطاق القومية السياسية التي ستكون لها تداعيات عميقة في القرن العشرين.

تجدر الإشارة هنا إلى أربع نواح في هذه التحولات. كانت الأولى، كما سبق ورأينا، هو بزوغ القومية والنزعة الوطنية كأيديولوجية استأثر بها اليمين السياسي، ووجدت التعبير المتطرف عنها بين الحربين في الفاشية التي نلمح هنا أصولها الأيديولوجية. والناحية الثانية هي الافتراض الذي لم تعرفه المرحلة الليبرالية من الحركة الوطنية بأن حق تقرير المصير الوطني، بما فيه إقامة الدول المستقلة ذات السيادة لا ينطبق على الأمم القابلة للحياة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً فحسب، بل يصدق كذلك على أي مجموعة تضفي على نفسها صفة «الأمة». ويتبدى الفرق بين الافتراضين القديم والجديد في الفرق بين الكيانات الاثني عشر الكبيرة نسبياً التي كانت تشكل «أوروبا الأمم» كما تصورها عام 1857 جوسيبي ماتزيني، نبي القومية الكبير في القرن التاسع عشر (انظر **عصر رأس المال**، الفصلين الخامس والأول) من جهة، والدول الست والعشرين ـ أو السبع والعشرين إذا ما أضفنا لها إيرلندا ـ التي انبثقت بعد إعلان مبدأ الرئيس [الأميركي] ولسون حول حق تقرير المصير الوطني في نهاية الحرب العالمية الأولى من جهة أخرى. أما الناحية الثالثة فهي الميل المتزايد إلى افتراض أن «حق تقرير المصير الوطني» يمكن إحقاقه بشكل من أشكال الحكم الذاتي الذي يقل عن استقلال الدولة الكامل. وذلك ما لم تطالب به أكثر الدعوات للحكم الذاتي خلال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر. وأخيراً، برز اتجاه جديد لتعريف الأمة على أسس إثنية، وعلى أساس لغوي بصورة خاصة.

قبل أواسط السبعينيات من القرن التاسع عشر، كانت ثمة دول، في النصف الغربي من أوروبا بصورة خاصة، اعتبرت نفسها ممثلة لِ «أمم» (ومنها، على سبيل المثال، فرنسا وبريطانيا وألمانيا الجديدة

وإيطاليا)، ودول أخرى اعتُبرت، على الرغم من أنها قامت على مبادئ سياسية، ممثلة للقطاع الرئيس من قاطنيها على أسس يمكن إدراجها في الإطار الوطني (ويصدق ذلك على القياصرة الذين تمتعوا بالتأكيد بولاء شعب «روسيا الكبرى» بوصفهم حكاماً روساً وأرثوذكسيين في آنٍ معاً). وخارج إمبراطورية الهابسبيرغ، وربما الإمبراطورية العثمانية، لم تكن الجنسيات المتعددة داخل الدولة القائمة تشكل مشكلة سياسية ذات بال، وبخاصة بعد نشوء الدولتين الألمانية والإيطالية. وبطبيعة الحال، كان هناك البولنديون الذين تقاسمتهم روسيا، وألمانيا والنمسا، غير أنهم لم يتقاعسوا قط عن المطالبة ببولندا مستقلة. كذلك كان الايرلنديون في نطاق المملكة المتحدة. كما إن شرائح منوعة من جنسيات أخرى وجدت نفسها، لسبب أو لآخر، خارج حدود الدولة/ الأمة المعنية التي كانت تتوق إلى الانتساب إليها، مع أن بعض هذه الشرائح خلقت مشكلات سياسية، مثل سكان منطقة الألزاس ـ اللورين التي ضمتها ألمانيا عام 1871. (أما نيس وسافوي، اللتين سلّمهما الكيان الذي أصبح في ما بعد إيطاليا إلى فرنسا عام 1860، فلم تَبْدُ عليهما دلائل واضحة على التذمر).

لا شك أن أعداد الحركات القومية تصاعدت بشكل ملموس في أوروبا منذ سبعينيات القرن، مع أن عدد الدول الوطنية الجديدة التي أقيمت في أوروبا في العقود الأربعة التي سبقت الحرب العالمية الأولى كان أقل من الدول التي أسست خلال السنين الأربعين التي سبقت قيام الإمبراطورية الألمانية، بل إن الدول التي أنشئت في تلك الفترة لم تكن ذات شأن، ومنها بلغاريا (1878)، النرويج (1907)، ألبانيا (1913)[5]. ولم تقتصر «الحركات الوطنية» الآن على الشعوب

---

(5) كانت الدول التي قامت، أو جرى الاعتراف الدولي بها، في الفترة بين عامي 1830 و1871 تضم ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، واليونان، وصربيا، ورومانيا. كما إن ما يسمى «المصالحة» التي أجريت عام 1867 أسفرت عن منح هنغاريا حكماً ذاتياً واسع الصلاحيات من جانب إمبراطورية الهابسبيرغ.

التي كانت، حتى ذلك الحين، تُعَدُّ «لا تاريخية» (أي التي لم تكن لها قبل ذلك دول مستقلة، أو طبقة حاكمة، أو نخبة ثقافية)، مثل الإستونيين والمقدونيين. وفي داخل الدول/ الأمم التي كانت قائمة منذ أمد بعيد، بدأ الحشد والتعبئة السياسية بين سكان الأقاليم باعتبارهم يدخلون في عداد «الأمم»، وذلك ما حدث في ويلز، حيث نُظِّمت حركة «ويلز الفتية» في تسعينيات القرن بزعامة محام محلي ذاعت شهرته في ما بعد، وهو دايفد لويد جورج؛ وكذلك في إسبانيا، حيث شكل «حزب الباسك الوطني» عام 1894. وفي الفترة نفسها، أطلق ثيودور هرتزل الحركة الصهيونية في أوساط اليهود الذين لم يكن هذا النوع من القومية التي تمثلها تلك الحركة معروفاً أو ذا دلالة بالنسبة إليهم حتى ذلك الحين.

لم يتمتع الكثير من هذه الحركات بدعم كبير في أوساط الناس الذين ادعت أنها تنطق بلسانهم، مع أن الهجرة الجماعية وفرت للعديد من أعضاء الجماعات والمجتمعات المختلفة حافزاً وطانياً قوياً للتماهي مع ما تركوه خلفهم، وفتحت عقولهم على أفكار سياسية جديدة. ومع ذلك، فإن التبني الجماهيري لمفهوم «الأمة» ظل يتعاظم بالتأكيد، وربما غدا التعامل مع مشكلة القومية أكثر عسراً للدول وللأطراف غير القومية المنافسة على السواء. ولعل أكثر مراقبي المشهد الأوروبي في سبعينيات القرن قد شعروا بأن مبدأ الجنسية بعد مرحلة التوحيد الألماني والإيطالي والمصالحة النمساوية ـ الهنغارية ربما كان أقل قابلية للانفجار قياساً على ما كان عليه قبل ذلك. بل إن السلطات النمساوية خضعت، وإن على مضض، لطلب (أوصى به المؤتمر الإحصائي الدولي عام 1873) بإدراج سؤال عن اللغة في التعداد السكاني. غير أن المسؤولين أحسوا بأن من الضروري التمهل إلى أن تهدأ فورة المشاعر والعواطف الوطنية الساخنة التي التهبت في السنوات العشر المنصرمة. واعتقدوا أن بوسعهم الاطمئنان إلى أن هذا السؤال لن يطرح إلا في التعداد

السكاني لعام 1880. إلا أن ظنونهم خابت أيّما خيبة في هذه الناحية[6].

على الرغم من ذلك، فإن ما ثبتت أهميته في المدى البعيد لم يكن مدى المساندة التي تمتعت بها القضية الوطنية لهذا الشعب أو ذاك بقدر ما كان التحول الذي طرأ على تعريف القومية وبرنامجها في تلك الآونة. وقد اعتدنا الآن على تعريف الأمة اعتماداً على أسس إثنية ـ لغوية، متناسين أنها قد ابتدعت أصلاً في أواخر القرن التاسع عشر. وتحاشياً للإطالة في هذا الصدد، نكتفي هنا بالإشارة إلى أن أيديولوجيي الحركة الإيرلندية لم يبدأوا بربط قضية الأمة الإيرلندية بالدفاع عن اللغة الغَيْليّة إلا بعد فترة من تأسيس «العُصبة الغَيْليّة» عام 1893؛ وأن الباسك لم يطرحوا مطالبهم الوطنية حتى ذلك الوقت استناداً إلى لغتهم (بوصفها عنصراً متميزاً في المواثيق fueros التاريخية وامتيازاتهم الدستورية)؛ وأن المساجلات المشحونة حول كون اللغة المقدونية أقرب إلى البلغارية منها إلى الصربية ـ الكرواتية كانت من آخر الحجج المطروحة لتقرير الطرف الذي سيتحدون معه. أما بالنسبة إلى اليهود الصهاينة، فقد تقدموا خطوة إلى الأمام في هذا السبيل باتخاذ العبرية أساساً لتعريف الأمة اليهودية، مع أن اليهود لم يستخدموا تلك اللغة بتاتاً للأغراض العادية منذ أيام السَّبي البابلي ـ هذا إذا كانوا قد استخدموها على الإطلاق. وقد ابتدعت (عام 1880) كلغة للاستعمال اليومي ـ بوصفها متميزة عن اللغة الطقوسية المقدسة أو لغة رسمية مشتركة ـ على يد رجل بدأ تلك العملية بتزويدها بمفردات مناسبة عن طريق ابتكار مصطلح عبري لكمة «قومية»، واعتبرت منذئذ شارة تدل على انتماء صهيوني أكثر منها وسيلة للتواصل.

(6) E. Brix, *Die Umgangsprachen in Altösterreich zwischen Agitation und Assimilation: Die Sprachenstatistik in den zisleithanischen Volkszählungen 1880-1910* (Vienna, Cologne and Graz: [n. pb.], 1982), p. 97.

لا يعني ذلك أن اللغة كانت قبل تلك الفترة غير ذات أهمية كقضية وطنية. فقد كانت، من جملة أمور أخرى عديدة، واحداً من معايير الجنسية. وكلما كانت أقل بروزاً، ازداد، على العموم، تماهي المتحدثين بها، على العموم، مع الجماهير. ولم تكن اللغة حلبة أيديولوجية لخوض المعارك بالنسبة إلى الناطقين بها، على الأقل لأنه كان من المستحيل تقريباً ممارسة الرقابة على اللغة التي تتحدث بها الأمهات مع الأطفال، والأزواج مع الزوجات، والجيران بعضهم مع بعض. واللغة التي كان يتحدث بها اليهود، وهي الييديش، لم يكن لها بعد أيديولوجي تقريباً إلى أن تبناها اليساريون غير الصهاينة، كما إن أغلب اليهود الذين كانوا يتحدثون بها لم يكترثوا لرفض كثير من المسؤولين في السلطة (بمن فيهم المسؤولون في إمبراطورية الهابسبيرغ) قبولها كلغة منفصلة: وقد اختار ملايين الناس أن يكونوا أعضاء في الأمة الأميركية التي لم تقم على أساسٍ إثنيّ واحد، وتعلموا الإنجليزية بحكم الضرورة وكوسيلة لتيسير أمور الحياة، من دون أن تلازم مساعيهم لتعلم اللغة عناصر أساسية من الروح الوطنية أو الاستمرارية الوطنية. وكانت القومية اللغوية هي أحد منتجات من كانوا قادرين على القراءة والكتابة، لا على من كانوا يتحدثون بها. وفي أغلب الأحيان، كانت «اللغات الوطنية» التي اكتشفوا من خلالها الشخصية الجوهرية لأممهم منتجات مصنعة، لأنه كان من الضروري تجميعها، ونَمْذَجَتها، وتوحيدها، وتحديثها لتغدو صالحة للاستخدامات المعاصرة والأدبية في تلك الآونة، وذلك بانتقائها من خليط مشتت من اللهجات المحلية والإقليمية التي كانت تمثل اللغات غير الأدبية المحكية بالفعل. وكانت اللغات الوطنية المكتوبة في الدول/ الأمم القديمة أو الثقافات المصقولة قد مرت منذ زمن بعيد بمرحلة التجميع و«التصحيح» هذه: الألمانية والروسية في القرن الثامن عشر، والفرنسية والإنجليزية في القرن السابع عشر، والإيطالية والقشتالية قبل ذلك. وبالنسبة إلى أكثر اللغات الخاصة بالمجموعات

اللغوية الصغيرة، كان القرن التاسع عشر هو فترة «المرجعيات» الكبرى التي أرست دعائم المفردات وأقرت الاستخدامات «الصحيحة» لمصطلحاتها. وبالنسبة إلى عدد منها، مثل اللغات الكاتالانية، والباسكية، والبلطيقية، فلم يحن دورها إلا في القرنين التاسع عشر والعشرين.

إن اللغات المكتوبة ترتبط ارتباطاً وثيقاً، ولكن ليس بالضرورة، بأراضٍ ومؤسسات. والقومية التي برزت بوصفها النسخة النموذجية للأيديولوجية ولبرنامج الوطنيين كانت، في جوهرها، مرتبطة بالأرض، لأن نموذجها الأساسي كان يتمثل في الدولة التي نشأت خلال الثورة الفرنسية بحيث تمارس السيادة على مساحة من الأرض، أو، على أي حال، تمارس ما يشبه السيطرة السياسية الكاملة على بقعة محددة واضحة المعالم من الأرض وعلى من يقطنونها من الناس. ومرة أخرى، تقدم لنا الصهيونية مثالاً متطرفاً، لمجرد أنها كانت بوضوح، برنامجاً مستعاراً لا سابقة له ولا صلة عضوية بالتقاليد الفعلية التي أعطت الشعب اليهودي طابع الدوام، والتماسك والهوية المنيعة لعدة آلاف من السنين. فقد تطلبت منهم الحصول على أرض (يسكنها شعب آخر) ـ وبالنسبة إلى هرتزل، لم يكن من الضروري أن تكون لهذه الأرض أي صلة تاريخية باليهود ـ واستخدام لغة لم يتحدثوا بها كذلك لعدة آلاف من السنين.

إن تماهي الأمم، حصرياً، مع بقعة من الأرض قد خلق مثل هذه المشكلات في مناطق واسعة من العالم الذي شهد الهجرات الجماعية، بل حتى في العالم الذي لم تمسه تلك الهجرات، مما استلزم وضع تعريف بديل للجنسية، ولاسيّما في إمبراطورية الهابسبيرغ وفي أوساط الشتات اليهودي. واعتبرت هذه المشكلة هنا مشكلة أصيلة، لا تختص ببقعة من الخارطة ترتبط بها فئة ما من السكان، بل هي كامنة في نفوس الرجال والنساء من أعضاء تلك

الفئات الذين يعتبرون أنفسهم منتسبين إلى جنسية ما، بصرف النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. وقد اشتبك أنصار النظريات الجغرافية والبشرية حول «الأمة» في مساجلات مريرة، وبخاصة في أوساط الحركة الاشتراكية الدولية، وفي أوساط اليهود بين الصهاينة والبونديين (Bundists) [الاتحاد العمالي اليهودي العام في لتوانيا وبولندا وروسيا]. ولم تكن أي من هذه النظريات مدعاة للرضى، مع أن النظرية الإنسانية كانت أقل ضرراً. فهي، في جميع الأحوال، لم تدفع مسانديها إلى أن يخلقوا أرضاً أول الأمر، ثم يحشروا سكانها في القالب الوطني الصحيح في ما بعد: أو، على حد تعبير بيلسودكي، زعيم بولندا الحديثة الاستقلال بعد 1918، «إن الدولة هي التي تصنع الأمة، وليست الأمة هي التي تصنع الدولة»[7].

من وجهة نظر سوسيولوجية، فإن من شبه المؤكد أن غير ـ الأَرضيين كانوا على حق. ولا يعني ذلك أن الرجال والنساء ـ في ما عدا قلة من الشعوب الرحّل أو من هي في الشتات ـ لم يكونوا يرتبطون ارتباطاً عميق الجذور بقطعة من الأرض يسمونها «الوطن»، وبخاصة إذا أخذنا بالاعتبار أن الأغلبية الغالبة منهم، وخلال الجانب الأكبر من التاريخ تمتد أصولها إلى جذور البشرية الأبعد غوراً، أي إلى الأزمنة التي تكون فيها الزراعة هي قوام الحياة. غير أن «أرض الوطن» تلك لم تكن تماثل أرض الدولة الحديثة إلا بقدر ما يوحي مصطلح «الوطن الأم» الحديثة بالوالدة الحقيقية. لقد كان «الوطن» هو المرتكز الحقيقي لمجتمع البشر الذين يرتبط الواحد منهم بالآخر بوشائج اجتماعية حقيقية، لا المجتمع المتخيَّل الذي يخلق نوعاً من الروابط بين جماعة من عشرة ملايين شخص ـ بل من مئات الملايين

(7) Hans Roos, *History of Modern Poland: From the Foundation of the State in the First World War to the Present Day* (London: Eyre & Spottiswoode, 1966), p. 48.

في أيامنا هذه. وذلك ما تثبته هذه المفردة اللغوية نفسها. وفي اللغة الإسبانية، لم تصبح كلمة الوطن (patria) مرادفة لإسبانيا إلا في وقت متأخر من القرن التاسع عشر. وكانت في القرن الثامن عشر تدل على الموضع أو البلدة التي ولد فيها المرء(8). وكلمة البلد (paese) الإيطالية، و(الشعب/ الناس) الإسبانية كانت ومازالت تعني القرية مثلما تعني «أرض الوطن» أو «الموطن» أو قاطنيه(9). وقد غلبت القومية والدولة على التداعيات التي توحي بها مفاهيم القربى، والجوار والموطن، وحلت محل الأراضي والتجمعات السكانية الكبيرة الاتساع والحجم التي غدت تستعمل استعمالاً مجازياً.

من الطبيعي، على أي حال، أن انهيار المجتمعات المحلية الحقيقية التي اعتاد عليها الناس ـ وهي القرية، والقرابة، والأبرشية، والحيّ (barrio)، والنقابة، والأخويّة وما شابهها ـ وهو انهيار حدث لأنها لم تعد، كما كانت في الماضي، تكتنف أغلب المصادفات في حياة الناس، قد أشعر هذه الجماعات بالحاجة إلى الاستعاضة عنها بما يحل محلها، فكان أن ملأت هذا الفراغ جماعة «الأمة» المتخيَّلة.

من ثم، وجدت القومية، نفسها مرتبطة لا محالة بتلك الظاهرة المعهودة في القرن التاسع عشر، وهي «الأمة ـ الدولة». ومن الوجهة السياسية، كان بيلسودكي على حق، فالدولة لم تقتصر عل صنع الأمة، بل إنها كانت بحاجة إلى أن تصنع الدولة. لقد أخذت الحكومة الآن تتدخل في الحياة اليومية لجميع المواطنين في أراضيها، من خلال موظفيها المتواضعين والقديرين في آن معاً، عامل البريد أو الشرطي حتى المدرس (وفي بعض البلدان) موظف

---

(8) Lliuis Gracia I Sevilla, «Llengua, nació i estat al diccionario de la reial academia espanyola,» *L'Avenç*, Barcelona (16 May 1979), pp. 50-55.

(9) تكمن قوة المسلسل التلفزيوني الألماني المشرَّد (Heimat) تماماً في الربط بين تجربة الشخصيات في «الوطن الأم الصغير» (وفق التعبير الإسباني) ـ في جبل هونزروك ـ بتجربتهم في «الوطن الأم الكبير»، وهو ألمانيا.

السكة الحديد. ويطالب هؤلاء أن يعلن الرجال (وكذلك النساء في المستقبل) التزامهم الشخصي النشيط بالدولة: أي «انتماءهم الوطني» في واقع الأمر. وفي عصر تزايد فيه، بصورة مطردة، شيوع الديمقراطية، فإن مسؤولي السلطة الذين لم يعودوا يعتمدون على الأساليب والنظم الاجتماعية التقليدية المباشرة في التواصل مع المسؤولين عنهم، ولا على القيم الدينية التقليدية كضمانة فعالة للطاعة الاجتماعية، احتاجوا إلى طريقة جديدة لاحتواء رعايا الدولة وحمايتهم من محاولات الإفساد والانشقاق. لقد غدت «الأمة» هي الدين المدني الجديد للدول. ووفرت مِلاطاً شد الأواصر بين المواطنين كافة ودولتهم، ووسيلة لتقريب مفهوم الأمة ـ الدولة مباشرة إلى كل مواطن، وأسلوباً لإيجاد التوازن مع الأطراف الأخرى التي كانت تطالب بولاءات أخرى تفوق الولاء للدولة، مثل الدين، والجنسية، أو الإثنية أو أي جواذب أخرى ليست موجودة داخل الدولة، وربما الأهم من ذلك كله دواعي الانتماء الطبقي. وفي الدول الدستورية كان كلما ازداد اندفاع الجماهير إلى حلبة النزاع السياسي، اتسع نطاق الانشغالات المروحة أمام الناس.

بالإضافة إلى ذلك، أدركت حتى الدول غير الدستورية القوة السياسية لقدرتها على اجتذاب رعاياها على أساس الجنسية (وهو نوع من الاستهواء الديمقراطي الخالي من أخطار الديمقراطية)، وعلى أساس طاعتهم الواجبة للسلطة التي باركها الله. وفي ثمانينيات القرن، بدأ حتى القيصر الروسي، في مجابهته للإهاجيين الثوريين، يطبق السياسة التي اقترحت على جده في الثلاثينيات، وهي أن يبني حكمه لا على المبادئ الأوتوقراطية والأرثوذكسية، بل على أساس عقلاني كذلك؛ أي أن يخاطب الروس بوصفهم روساً[10]. وبطبيعة

(10) Hugh Seton-Watson, *Nations and States: An Enquiry into the Origins of Nations and the Politics of Nationalism* (London: Methuen, 1977), p. 85.

الحال، كان جميع ملوك القرن التاسع عشر، بمعنى من المعاني، يرتدون الملابس الوطنية الزاهية، لأنهم جميعاً تقريباً لم يكونوا من أبناء البلاد الأصليين. والأمراء والأميرات (وجلّهم من الألمان) الذين أصبحوا حكاماً أو أزواجاً لحكام بريطانيا، واليونان، ورومانيا، وروسيا، وبلغاريا أو أي بلد آخر يحتاج إلى رأس متوج، كانوا يعربون عن مشاعر الاحترام لمبدأ الجنسية بأن يتحولوا إلى بريطانيين (مثل الملكة فكتوريا)، أو يونانيين (مثل أوتو البافاري)، أو يتعلموا لغة أخرى أصبحوا ينطقونها بلكنةٍ وعُجْمة، حتى وإن كانت ثمة صفات كثيرة أخرى يشاركون فيها الأعضاء الآخرين في رابطة، بل أسرة، الأمراء العالميين، حيث كانت رابطة القربى بينهم أقوى من تلك التي تربطهم برعاياهم.

ومما زاد في الأهمية الجوهرية لقيمة الدولة أن كلاً من اقتصاد ذلك العصر التقاني وطبيعة الإدارة الخاصة والعامة التي كان يتطلبها كانا يستلزمان التعليم الابتدائي الجماعي، أو الفرع الأدبي منه على الأقل. لقد كان القرن التاسع عشر هو العصر الذي انهار فيه التواصل الشفوي بعد أن اتسعت شقة المسافة بين السلطة والرعايا، وامتدت جرّاء الهجرة الجماعية مسافات من السفر لعدة أيام أو أسابيع بين الأمهات وأبنائهن، والعرائس وعرسانهن. ومن وجهة نظر الدولة، كان للمدرسة فائدة جوهرية إضافية: فهي تعلم جميع الأطفال كيف يكونون رعايا ومواطنين صالحين. وحتى انتصار التلفاز لم يكن يضاهي نفوذ الفصل المدرسي كوسيلة للدعاية الدنيوية.

من هنا، كان العصر الممتد بين عامي 1870 و1914، من الوجهة التربوية، عصر التعليم الابتدائي في المقام الأول في أكثر البلدان الأوروبية. إذ تضاعف عدد المدرسين، حتى في الدول التي اشتهرت بسبب تقدم التمدرس فيها، فتضاعفت أعدادهم ثلاث مرات في السويد، وارتفعت إلى ما يقارب المستوى نفسه في النرويج. ولحقت بالركب البلدان المتخلفة نسبياً. فتضاعف عدد الأطفال في

المدارس الابتدائية في هولندا؛ وازداد ثلاثة أضعاف في المملكة المتحدة (التي لم يكن فيها نظام للتعليم الرسمي العام قبل عام 1870)؛ وازداد ثلاثة عشر ضعفاً في فنلندا. وحتى في منطقة البلقان الأمية، ازداد عدد الأطفال في المدارس الابتدائية أربعة أضعاف وأعداد المدرسين نحو ثلاثة أضعاف. غير أن النظام التعليمي الوطني، أي النظام الذي تتولى الدولة الجانب الأكبر من مسؤولية تنظيمه والإشراف عليه، كان يتطلب لغة تعليم وطنية. وانضمت التربية والتعليم إلى المحاكم القضائية والبيروقراطية الحكومية (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الخامس) كوسيلة قوية لإدخال اللغة في جملة الشروط الأولية لنيل الجنسية.

وهكذا تولت الدول خلق «الأمم» أي الانتماء الوطني، وقامت، لأغراض محددة على الأقل، بمجانسة المواطنين ونمذجتهم لغوياً وإدارياً بدرجة عالية من الاستعجال والحماس. وقامت الجمهورية الفرنسية بتحويل الفلاحين إلى فرنسيين. وجهدت المملكة الإيطالية قدر المستطاع، وبدرجات متفاوتة من النجاح، في تطبيق شعار دازيليو (انظر **عصر رأس المال**، الفصلين الخامس والحادي عشر) الرامي إلى «صنع الإيطاليين» عبر المدارس والخدمة العسكرية، بعد أن أنجزت «صنع إيطاليا» نفسها. وجعلت الولايات المتحدة الأميركية معرفة اللغة الإنجليزية شرطاً لنيل الجنسية الأميركية وأخذت، منذ أواخر الثمانينيات في القرن التاسع عشر، باستحداث ندوات تعليمية فعلية في ظل الدين المدني الجديد ـ وهو الوحيد الذي يسمح به دستورٌ لاأدريٌّ من هذا النوع ـ على هيئة طقس يومي يتمثل في تحية العَلَم في جميع المدارس الأميركية. وبذلت هنغاريا قصارى جهدها لتحويل جميع سكانها المتعددي القوميات إلى مجريين؛ وأصرت الدولة الروسية على «رَوْسنة» القوميات الأقل أهمية فيها ـ بوقف التعليم على اللغة الروسية. وعندما يتم الاعتراف بصورة كافية بتعدد القوميات على نحو يسمح باستخدام لهجات محلية في التعليم

الابتدائي، وحتى الثانوي (كما كان الحال في إمبراطورية الهابسبيرغ)، فإن لغة الدولة كانت لها الغلبة والدور الحاسم في المراحل العليا من النظام التعليمي. ومن هنا برزت بالنسبة إلى الجنسيات التي لا تدخل في نطاق الدولة أهمية إقامة جامعة خاصة لكل منها، كما حدث في بوهيميا، وويلز، أو الفلاندرز.

إن قومية الدولة، سواء كانت حقيقية (كما هي في حالة العروش الملكية)، أو مبتكرة لتحقيق مصلحة ما، كانت استراتيجية ذات حدّين. وفيما تمكنت من حشد واستقطاب جانب من السكان، فإنها استبعدت جانباً آخراً ـ وهم الذين لم ينتسبوا، أو لم يرغبوا في الانتساب إلى أمة تماهت مع الدولة. وبعبارة مختصرة، فإنها أسهمت في تعريف وتحديد الجنسيات التي استبعدت من الجنسية الرسمية عندما استثنت الجماعات التي قاومت، لسبب أو لآخر، اللغة والأيديولوجية الرسميتين.

II

ترى، لِمَ اتخذ بعضهم موقف المقاومة فيما لم يفعل ذلك آخرون؟ لقد ترتب على تحويل الفلاحين إلى فرنسيين، آخر الأمر، فوائد جمة لهم، بل أكثر من ذلك لأبنائهم. والواقع أن ذلك كان يصدق على جميع من تمكنوا من إحدى لغات الثقافة والتقدم المهني الأساسية إضافة إلى لهجاتهم المحلية ولغاتهم المحكية. وفي عام 1910، أصبح 70 في المئة من المهاجرين الألمان إلى الولايات المتحدة الأميركية بعد عام 1900، ممن لم يحملوا معهم، على المعدل، غير 41 دولاراً[11]، مواطنين أميركيين ناطقين بالإنجليزية، مع أنه لم يكن في نيتهم التخلي عن استخدام اللغة، وأساليب

(11) أنا مدين بهذه المعلومات إلى ديرك هوردر (Dirk Hoerder).

التفكير الألمانية[12]. (وينبغي، من قبيل الإنصاف، الإقرار بأن قلة من الدول كانت تحاول بالفعل أن تعطل الاستخدام الخاص للغة الأقليات أو ثقافتها طالما أنها لم تشكل تهديداً لتفوق لغة الدولة/ الأمة الرسمية). وربما لم يكن بمقدور اللغة غير الرسمية منافسة اللغة الرسمية بصورة فعالة، إلا في مجالات الدين، والشعر والتعبير عن المشاعر العائلية والاجتماعية. وربما كان من الصعب علينا أن نصدق اليوم أن جماعات من أهل ويلز الوطنيين المتحمسين ارتضوا أن تحتل لغتهم الكِلتية القديمة مرتبة متدنية في قرن التقدم ذاك، وأن بعضهم توقعوا لها موتاً طبيعياً رحيماً في المستقبل[13]. والواقع أنه كان ثمة كثيرون ممن آثروا الهجرة لا من منطقة إلى أخرى، بل من طبقة إلى أخرى؛ وربما كانت هذه الرحلة تعني الانتقال من أمة إلى أخرى أو، على الأقل، تبديلاً للغة. وغدت أوروبا الوسطى تزخر بالقوميين الألمان الذين يحملون أسماء سلافية واضحة كل الوضوح، وبالمجريين الذين كانت أسماؤهم ترجمة حَرْفية أو معدلة لأسماء ألمانية أو سلافية. ولم تكن الأمة الأميركية واللغة الإنجليزية الوحيدتين اللتين وجهتا دعوة مفتوحة للانضمام لهما في عصر الليبرالية والحراك ذاك. وقد سر كثيرون بقبول هذه الدعوة، ولاسيّما أنه لم يكن متوقعاً منهم أن يتنكروا لأصولهم آنذاك. وفي الجانب الأطول من القرن التاسع عشر، لم يكن «الاندماج» أمراً سيئاً على الإطلاق: بل كان هدفاً سعت إلى تحقيقه أعداد غفيرة من الناس، وبخاصة من كانوا يطمحون إلى الدخول في عداد الطبقات الوسطى.

من الأسباب الرئيسة التي دعت أعضاء بعض الجنسيات إلى

(12) *Harvard Encyclopedia of American Ethnic Groups*, «Naturalization and Citenship,» p. 747.

(13) استخدم هذا المصطلح بالفعل من جانب شاهد ولش (Welsh) عام 1847 أمام لجنة برلمانية لمناقشة موضوع التعليم في ويلز.

رفض «الاندماج» أنه لم يتح لهم الفرصة ليتمتعوا بالعضوية الرسمية الكاملة في الأمة. وتتجلى هذه الحالة في أبرز صورها في أوضاع النخب من أهل المستعمرات الأوروبية الأصليين الذين تلقوا تعليمهم بلغة الأسياد وثقافتهم ليتولوا هم إدارة المستعمرات نيابة عن المستعْمرين، ولكنهم لم يعاملوا على قدم المساواة مع هؤلاء. وأصبح من المحتم أن ينشب النزاع هنا، إن آجلاً أو عاجلاً، وبخاصة أن التعليم الغربي قد زود أهل البلاد الأصليين باللغة اللازمة للإفصاح عن مطالبهم. وعلى حد تعبير أحد المثقفين الإندونيسيين (باللغة الهولندية) عام 1913: «لماذا يتوجب على الإندونيسيين أن يحتفلوا بالذكرى المئوية لتحرير الأراضي المنخفضة (نيذرلاند) من نابليون؟ ويضيف قائلاً إنه، لو كان هولندياً، «لما كنت أنظم احتفالاً بالاستقلال في بلد سُرق استقلال الشعب فيه»[14].

كانت الشعوب المستعمَرة حالةً قصوى لأنه كان واضحاً منذ البداية أن الطبيعة العنصرية المتفشية في المجتمع البورجوازي لن تمكن أي عملية للاندماج من تحويل الأشخاص ذوي البشرة السمراء إلى إنجليز، أو بلجيكيين أو هولنديين «حقيقيين»، حتى وإن كان لهم من المال ونبل المحتد والولع بالألعاب الرياضية ما للنبلاء الأوروبيين ـ وذلك هو ما كان عليه حال «الراج» الهنود الذين تلقوا تعليمهم في بريطانيا. وعلى الرغم من ذلك، كان ثمة تناقض صارخ حتى في نطاق ذوي البشرة البيضاء بين تقديم الاندماج الكامل لكل من أثبت رغبته أو قدرته على الانضمام إلى الدولة ـ الأمة من جهة، ورفض بعض الفئات في واقع الممارسة من جهة أخرى. وتجلى ذلك بشكل مثير لدى أولئك الذين افترضوا، حتى ذلك الحين، ولأسباب ومبررات وجيهة، أن ما يمكن أن يحققه الاندماج لا حدود له:

---

(14) Benedict Anderson, *Imagined communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1983), pp. 107-108.

ونعني بذلك يهود الطبقة الوسطى المُتَغَرْبِنين المصقولي الثقافة. ولهذا السبب، أحدثت قضية دريفوس في فرنسا، والتضحية بضابط وحيد في هيئة الأركان لمجرد أنه يهودي، ردة فعل هائلة من الرعب، لا في أوساط اليهود فحسب، بل في صفوف جميع الليبراليين كذلك - وأفضت مباشرة إلى قيام الصهيونية، أي إلى قومية لليهود مرتبطة بدولة وأرض.

كان نصف القرن الذي سبق الحرب الأولى فترة من الرُّهاب المشهود ضد الأجانب، وبالتالي رد الفعل القومي المضاد له، لأنه، حتى إذا وضعنا الحركة الكولونيالية العالمية جانباً، فإن تلك الفترة كانت تتميز بحراك وهجرة جماهيريَيْن، وبخاصة بعد العقود التي أعقبت الكساد الكبير، وتتسم كذلك بالتوتر الاجتماعي، المعلن والخفي. ولنأخذ مثالاً على ذلك: بحلول عام 1914 كان نحو 3,6 مليون شخص (أي ما يقارب 15 في المئة من السكان) قد تركوا الأراضي البولندية في فترة ما بين الحربين بصورة دائمة، بالإضافة إلى نصف مليون آخرين سنوياً من المهاجرين الموسميين[15]. وموجة الرُّهاب اللاحقة لم تقتصر على التصاعد من تحت إلى فوق، بل إن تمظهراتها غير المتوقعة بتاتاً، والتي عكست أزمة البورجوازية الليبرالية، جاءت من جانب الطبقات الوسطى القائمة التي لم يكن بمقدورها قط أن تستقبل بالفعل أصناف الناس الذين استقروا على الجانب الشرقي السفلي من نيويورك أو عاشوا في معسكرات العمال الحصّادين في ساكسوني. إن ماكس فيبر، وهو النموذج الأرقى للدراسات البورجوازية الألمانية الواسعة الأفق، قد وقف موقفاً انفعالياً ضد البولنديين (الذين اتُّهم ملاك الأرض الألمان، بحق،

---

(15) Celina Bobinska and Andrzej Pilch, eds., *Employment-Seeking Emigrations of the Poles World-Wide XIX and XX C* ([Krakow]: Państwowe Wydawn. Naukowe, 1975), pp. 124-126.

باستيرادهم بالجملة كأيدٍ عاملة رخيصة) بحيث انضم بالفعل إلى رابطة عموم ألمانيا القومية المتطرفة في تسعينيات القرن[16]. ويمكننا أن نتلمس عمليات التنسيق الفعلي للتحيز العرقي ضد «السلاف وشعوب البحر الأبيض المتوسط، والساميين في الولايات المتحدة في أوساط البيض من السكان الأصليين، وبخاصة البروتستنت الأنجلوفونيين الذين ولدوا لعائلات من الطبقات الوسطى والعليا. وقد اخترع هؤلاء في تلك الفترة أساطيرهم البطولية الصحيحة عن الكاوبويات الأنجلوسكسونيين (غير النقابيين لحسن الحظ) الذين كانوا يجوبون الأراضي والبراري الشاسعة المختلفة كل الاختلاف عن الأكوام الحافلة بالمخاطر في المدن الكبرى المتضخمة[17].

والحقيقة أن تدفق الفقراء الأغراب كان بالنسبة إلى البورجوازية تعبيراً رمزياً مثيراً عن المشكلات الناجمة عن توسع البروليتاريا الحضرية، التي اجتمعت فيها خصائص «البرابرة» في الداخل والخارج، وغدت تهدد بإغراق الحضارة التي يعرفها الناس المحترمون (انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب). كما أبرزت تلك المشكلات، في الولايات المتحدة بصورة خاصة، عجز المجتمع الواضح عن التعامل مع قضايا التغير الفوري المفاجئ، وفشل الجماهير الجديدة الذريع في القبول بمكانة متفوقة للنخب القديمة. وفي عام 1893، أسست رابطة الحد من الهجرة في بوسطن، المركز

---

(16) Wolfgang J. Mommsen, *Max Weber and German Politics, 1890-1920* (Chicago: University of Chicago Press, 1984), pp. 54 ff.

(17) النخبة الشمالية الشرقية المسؤولة عن وضع هذه الأسطورة (التي أفرزت، بالمناسبة، الشخصيات ـ المكسيكية ـ التي أسهمت أساساً في تكوين ثقافة الكاوبوي ومفرداتها) ضمت ثلاثة أعضاء: أوين ويستر (مؤلف رواية (*The Virginian*)، 1902)، الرسام فريدريك ريمنغتون (1909-1961)؛ (ولاحقاً) الرئيس ثيودور روزفلت، انظر: Lonn Taylor and Ingrid Maar, *The American Cowboy* (Washington, D.C.: American Folklife Center, 1983), pp. 96-98.

التقليدي للبورجوازية الأنجلوسكسونية البروتستنتية البيضاء التي جمعت التعليم والثراء. ومن الناحية السياسية، كان الرُّهاب الذي يساور الطبقة الوسطى أشد فعالية بالتأكيد من الرهاب الذي تحس به الطبقات الكادحة، وكان ذلك يعكس الاحتكاك الثقافي بين المجتمعات المتجاورة والخوف من المنافسة على خفض الأجور لفرص العمل. وكان ثمة استثناء واحد في ناحية محددة. فالضغوط التي مارستها بعض الأطراف في الطبقة العاملة هي التي أدت بالفعل إلى استبعاد الأجانب من أسواق العمل، لأن أرباب العمل لم يستطيعوا مقاومة الحوافز المتمثلة في استيراد الأيدي العاملة الرخيصة. وكان من الطبيعي أن يجري إقصاء الأجانب كلياً، وكذلك فرض الحظر على المهاجرين غير البيض في كاليفورنيا وأستراليا في الثمانينيات والتسعينيات. ولم يتسبب ذلك في وقوع أي منازعات وطنية أو اجتماعية مع أن ذلك لم يكن مستبعداً عندما يظهر التحيز ضد جماعات مستقرة في تلك المناطق أصلاً، كما كانت الحال بالنسبة إلى الأفريقيين في جنوب أفريقيا البيضاء، والكاثوليك في إيرلندا الشمالية. غير أن تخّوف الطبقة العاملة نادراً ما كان شديد الفعالية قبل عام 1914. فإذا أخذنا جميع الأمور بالاعتبار، فإن من المدهش أن هجرة الناس الأكبر في التاريخ لم ينجم عنها إلا القليل من الإهاجة ضد العمال الأجانب، حتى في الولايات المتحدة، بل إنها لم تسفر عن أي ردود فعل معادية، كما كان الحال في الأرجنتين والبرازيل.

غير أن جمهرة المهاجرين إلى الأراضي الأجنبية كانوا، على الأرجح، سيكتشفون بأنفسهم تلك المشاعر الوطنية، سواء قوبلوا بالرهبة المحلية أم غير ذلك. فقد أصبح البولنديون والسلوفاكيين واعين لأنفسهم بهذا المعنى. ولم يكن ذلك يعود فقط إلى أنهم حالما تركوا قراهم الأصلية لم يعودوا يرون أن من الأمور المفروغ منها أنهم معروفون ولا يحتاجون إلى أي تعريف، ولا إلى أن الدول

التي انتقلوا إليها فرضت عليهم تعريفاً جديداً، وصنفتهم عند وصولهم إلى الولايات المتحدة، حتى ذلك الحين، وافدين من صقلية أو نابولي، أو حتى من أهالي لوكا أو ساليرنو، أو باعتبارهم «إيطاليين». لقد احتاج هؤلاء إلى جماعتهم طلباً للمساعدة المتبادلة في ما بينهم. فهل للمهاجرين في حياة الاغتراب الغريبة المجهولة الجديدة أن يتوقعوا العون إلا من الأقارب والأصدقاء والناس المتحدرين من الموطن القديم؟ (بل إن المهاجرين من منطقة واحدة في البلد القديم كانوا يتكاتفون سوياً). ومن كان بوسعه أن يتفهم أوضاع الرجال، والأهم من ذلك النساء اللواتي فرضت عليهن الأجواء البيتية المحصورة التي يعشن فيها، أكثر بكثير من الرجال، التحدث بلغة واحدة؟ ومن كان يستطيع أن يعطيهم أول الأمر شكلاً ما بوصفهم مجتمعاً محلياً، لا مجرد أكوام مكدسة من الأغراب، غير طرف مثل الكنيسة التي كانت، على الرغم من طابعها الشمولي، نظرياً، ذات صبغة وطنية. ويعود ذلك إلى أن كهنة الكنيسة جاءوا من المجتمعات نفسها التي جاءت منها الرعية، وكان على الكهنة السلوفاكيين أن يتحدثوا مع السلوفاكيين بلغتهم الأصلية، مهما كانت اللغة الأخرى التي يقيمون بها القداس؟ وعلى هذا النحو غدت «الجنسية» شبكة حقيقية من العلاقات الاجتماعية لا مجرد جماعة متخيّلة، ذلك أن كل سلوفيني نأى عن موطنه الأول كان بالفعل يفعّل علاقات مضمرة مع أبناء جلدته حيثما يلقى سلوفينياً آخر.

يضاف إلى ذلك أنه إذا وجب تنظيم السكان بأي طريقة من أجل تطوير المجتمعات الجديدة التي يستقر فيها المهاجرون، فلابدّمن أن يجري ذلك على نحو يسمح بالتواصل. لقد كانت الحركات العمالية والاشتراكية، كما رأينا، أممية الطابع، بل إنها كانت تحلم، كما فعل الليبراليون (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الثالث، والفصل الأول ـ القسم الرابع) بمستقبل يتحدث فيه الجميع بلغة عالمية واحدة ـ وهو الحلم الذي مازال حتى الآن يراود جماعات صغيرة من الإسبرانتيين،

وستندمج البشرية المتعلمة كلها وتنصهر في لغة وجنسية واحدة[18]. بيد أن هذه الحركات واجهت في تلك الأثناء مشكلة «برج بابل»: إذ يتعين على النقابات العمالية في المصانع الهنغارية أن تُصدر تعليمات البدء بالإضراب بأربع لغات مختلفة[19].

وسرعان ما اكتشفت أن الفروع النقابية المختلطة المتعددة الجنسيات لم تكن تعمل على ما يرام إلا إذا كان أعضاؤها يحسنون لغتين. لقد كان على حركات الكادحين العالمية أن تضم خليطاً من الوحدات الوطنية أو اللغوية. أما في الولايات المتحدة الأميركية، فإن الحزب الذي أصبح بالفعل حزب العمال الجماهيري، وهو الحزب الديمقراطي، قد نشأ ونما، بحكم الضرورة، كائتلاف «إثني».

مع تعاظم هجرات الشعوب وتسارع نمو المدن والصناعات وتزاحم الجماهير المجتثة الجذور بعضها ضد بعض، تزايد اتساع قاعدة الوعي الوطني بين هؤلاء المنبَتّين. ومن ثم كانت المنافي هي الحاضنات الرئيسة التي ترعرعت فيها الحركات الوطنية الجديدة. وعندما وقع الرئيس المقبل مازاريك الاتفاقية التي اتحد بموجبها التشيك والسلواك (تشيكوسلوفاكيا)، فإنه وقعها في بيتسبرغ، لأن القاعدة الجماهيرية للقومية السلوفاكية المنظمة كانت في بنسلفانيا الأميركية لا في سلوفاكيا. أما بالنسبة إلى شعوب كارباثيا الجبلية المتخلفة المعروفة في النمسا باسم الروثنيين، الذين ألحقوا بتشيكوسلوفاكيا في الفترة بين عامي 1918 و1945، فإن قوميتيهما لم تجدا تعبيراً منظماً عنهما من أي نوع إلا في أوساط المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأميركية.

---

(18) Hans Mommsen, *Nationalitätenfrage und Arbeiterbewegung* ([Trier: Karl-Marx-Haus], 1971), pp. 18-19.

(19) *History of the Hungarian Labour Movement: Guide to the Permanent Exhibition of the Museum of Hungarian Labour Movement* (Budapest: The Museum, 1983), pp. 31 ff.

ربما أسهمت شبكات المعونة والحماية المشتركة بين المهاجرين في تعزيز الشعور القومي داخل أممهم، غير أنها لا تقدم تفسيراً كافياً لقيامها. وبقدر ما كانت ترتكز إلى مشاعر وطنية ذات حدّين وحنين من جانب المهاجرين إلى أساليب العيش التي تركوها خلفهم، فإنها تضافرت مع قوة أخرى عززت النزعة القومية في الموطن الأصلي، وبخاصة في نطاق الأمم الصغيرة. وهذه القوة هي النزعة التقليدية الجديدة، وهي رد فعل دفاعي أو محافظ تجاه الخلل الذي أصاب النظام الاجتماعي القديم جراء الزحف الكاسح للتحديث، والرأسمالية، والمدن، والصناعة، ناهيك بزحف الاشتراكية البروليتارية التي كانت المحصلة المنطقية لتلك التيارات جميعاً.

إن عناصر النزعة التقليدية تتضح بصورة جلية في مساندة الكنيسة الكاثوليكية لحركات الباسك والفلمنكيين القومية، أو قوميات عديدة أخرى لدى شعوب صغيرة كانت القومية الليبرالية قد رفضتها بدعوى أنها، بحكم التعريف، غير قابلة للحياة كدول ـ أمم. وكان الدعاة الأيديولوجيون اليمينيون حريصين على إنعاش التقاليد الإقليمية العميقة الجذور عبر أنشطة من نوع بروفانسال فيليبريج (provencal félibrige) [الرابطة الأدبية الثقافية التي أسست عام 1854 لإحياء اللغة الأوكسيتانية]. وفي واقع الأمر، فإن الأسلاف الأيديولوجيين لأكثر الحركات الانفصالية الإقليمية في غربي أوروبا في أواخر القرن العشرين (مثل البريتانيين في غربي فرنسا، والويلزيين، والأوكسيتانيين وأمثالهم) إنما يتحدرون من الفكر اليميني لما قبل عام 1914. وفي الاتجاه المعاكس، لم تكن البورجوازية ولا البروليتاريا الجديدة في العادة تستسيغ القومية المصغّرة. وأدى صعود حزب العمال في ويلز إلى تقويض حركة «ويلز الفتاة» القومية التي هددت بالاستيلاء على حزب الأحرار/ الليبراليين. أما البورجوازية الصناعية الجديدة، فإنها، كما هو متوقع، كانت تفضل السوق في دولة ضخمة أو عالم كبير على الحدود المناطقية في بلد أو إقليم صغير. ولم يبد الرأسماليون

من أهل البلاد الأصليين حماساً للقضية الوطنية، لا في بولندا الروسية ولا في بلاد الباسك، وهما إقليمان في دولتين كبيرتين يتفاوت فيهما التقدم الصناعي، وكانت بورجوازية «غِينْت» الموالية لفرنسا بصورة لا لبس فيها مصدراً دائماً للاستفزاز بالنسبة إلى القوميين الفلمنكيين. ومع أن عدم الاكتراث هذا لم يكن شاملاً وعاماً، فإنه كان من القوة بحيث ضلل روزا لوكسمبورغ ودفعها إلى الاعتقاد بأنه ليس ثمة قاعدة بورجوازية للقومية البولندية.

بيد أن مصدر الإحباط الأبلغ لدى القوميين التقليديين كان الطبقة الأكثر مغالاة في نزعتها التقليدية، وهي الفلاحون الذين لم يولوا للقومية من الاهتمام إلا أقل القليل. ولم يبد الفلاحون الناطقون باللغة الباسكية إلا حماساً فاتراً تجاه الحزب القومي الباسكي الذي أسس عام 1894 للدفاع عن كل ما هو قديم في مواجهة غزو الإسبان والعمال الملاحدة. وكان هذا الحزب، شأنه شأن أكثر الحركات من هذا الطراز، تجمعاً لأفراد الطبقة الوسطى والوسطى ـ الدنيا بالدرجة الأولى[20].

والحال أن تقدم التيار القومي في الفترة التي نعالجها كان في أساسه ظاهرة برزت في صفوف الشرائح والطبقات الوسطى في المجتمع. وفي ذلك ما يعزز حجة معاصريها من الاشتراكيين الذين أطلقوا عليها اسم «البورجوازية الصغيرة». وتساعد علاقتها بهذه الطبقات في تفسير الخصائص الثلاث المستجدة التي لاحظناها آنفاً: تحولها إلى الكفاح اللغوي، ومطالبتها بدول مستقلة لا بأنواع أدنى من ذلك من الحكم الذاتي، ونزوعها إلى اليمين السياسي واليمين المتطرف.

---

(20) Marianne Heiberg, «Insiders/ Outsiders: Basque Nationalism,» *Archives Européennes de sociologie*, vol. 16 (1975), pp. 169-193.

وبالنسبة إلى الطبقات الوسطى ـ الدنيا الصاعدة من أصول شعبية، تلازم المسار المهني واللغة المحكية في لُحْمة لا تنفصل عراها. فمنذ اعتماد المجتمع على التعليم الجماعي، غدا من الضروري اعتبار اللغة المحكية، بمعنى من المعاني، لغة رسمية، ووسيلة للتعليم والاستخدام البيروقراطي ـ لئلا تتحول مجرد وسيلة للتواصل الشفوي يصار إلى تكريمها أحياناً كواحدة من المعروضات في أحد المتاحف الفولكلورية. لقد كان إقرار التعليم الجماهيري، أي الابتدائي، هو التطور الحاسم، لأنه لم يكن ممكناً إلا باستخدام لغة يتوقع أن يفهمها أغلب السكان[21]. أما التعليم بلغة أجنبية تماماً، سواء كانت لغة حية أو ميتة، فلم يكن يتيسر إلا لأقلية مختارة وضئيلة أحياناً ممن يستطيعون توفير قدر لا بأس به من الوقت، والكلفة، والجهد، لإتقانها والتمكن منها. وكانت البيروقراطية، مرة أخرى، عنصراً حاسماً في هذا المجال لأنها، من ناحية، هي التي تقرر المكانة الرسمية للغة، كما توفر في أغلب البلدان، من ناحية ثانية، العدد الأكبر من الوظائف التي تشترط التحصيل العلمي. ومن هنا نشبت المنازعات الصغيرة التي ألحقت الضرر بسياسات إمبراطورية الهابسبيرغ منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وكانت تدور حول اللغة التي كان ينبغي أن تكتب فيها الإشارات واللافتات في شوارع المناطق المختلفة الجنسيات، وحول قضايا أخرى ذات صلة بذلك، من نوع جنسية أحد مساعدي مدير البريد أو مدير محطة السكة الحديد.

(21) إن حظر استخدام اللغة الويلزية، أو لغات أو لهجات محلية أخرى في الفصول المدرسية ـ وهو ما خلف آثاراً غائرة وذكريات مؤلمة في نفوس الدارسين والمثقفين المحليين، لم يكن يعود إلى ادعاءات الهيبة الشمولية السائدة في الدولة ـ الأمة، بل، بصورة شبه مؤكدة، إلى الاعتقاد الخالص بأن التعليم السليم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال لغة الدولة، وأن الشخص الذي يقتصر على استخدام لغة واحدة سيكون مواطناً معاقاً، كما ستتعثر حياته المهنية والعملية.

غير أن السلطة السياسية وحدها هي التي تستطيع تعديل أوضاع اللغات واللهجات الأدنى مرتبة (وهي، كما نعلم، لغات حقيقية ولكن لا يدعمها جيش أو شرطة). وهنا تبدأ الضغوط والضغوط المعاكسة من وراء حملات تعداد اللغات في تلك الفترة (ولاسيّما ما حدث منها في بلجيكا والنمسا عام 1910) التي اعتمدت عليها المطالبات السياسية وفقاً لهذا المصطلح أو ذاك. وعلى هذا الأساس، بدأ احتشاد القوميين، وإن بصورة جزئية، لتقديم مطالبهم اللغوية في الوقت الذي ارتفعت فيه بصورة حادة أعداد الفلمنكيين الذين يستخدمون لغتين، كما حدث في بلجيكا، فيما كانت اللغة الباسكية، كما حدث في إقليم الباسك، آخذة بالاندثار في المدن المتسارعة النمو[22]. ذلك أن الضغط السياسي وحده هو الذي ضمن مكانة متميزة لما كان يعتبر، في واقع الممارسة، لغات «غير تنافسية» بوصفها أداة تعليمية أو وسيلة للتواصل الكتابي في المجال العام. وذلك وحده وبحد ذاته هو جعل بلجيكا، رسمياً، دولة مزدوجة اللغة (1870)، وجعل الفلمنكية مادة إلزامية في المدارس الثانوية في الفلاندرز (في وقت متأخر في العام 1883). ولكن ما إن منحت اللغة غير الرسمية وضعاً رسمياً حتى لنفسها على الفور وزناً سياسياً رئيساً في أوساط الناطقين باللهجة المحلية. ولا شك في أن تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية البالغ عددهم 4,8 مليون في النمسا في إمبراطورية الهابسبيرغ عام 1912 كان بينهم عدد من القوميين الفعليين أو المحتملين أكبر مما كان بين هؤلاء التلاميذ حين كان عددهم 2,2

(22) A. R. Zolberg, «The Making of Flemings and Walloons: Belgium, 1830-1914,» *The Journal of Interdisciplinary History* (1974), pp. 179-235; H. -J. Puhle, «Bakischer Nationalismus im spanischen Kontext,» in: H. A. Winkler, ed., *Nationalismus in der Welt von Heute* (Göttingen: [n. pb.], 1982), especially pp. 60-65.

مليون عام 1874، علاوة على نحو مئة ألف مدرس إضافي يقومون بتدريسهم الآن بلغات تنافسية منوعة أخرى.

ومع ذلك، ففي المجتمعات المتعددة اللغات، ربما كان الضليعون باللغات المحلية والقادرون على استخدام تحصيلهم العلمي لتعزيز تقدمهم المهني يحسون بالنقص وبأنهم في مرتبة متدنية. لقد كانوا، في واقع الممارسة، في وضع متميز يمكنهم من التنافس على الوظائف الأقل مرتبة لأنهم كانوا على الأرجح يتقنون لغتين أكثر بكثير من سفهاء لغة النخبة. غير أنهم ربما كانوا كذلك يشعرون، بحق، بأنهم في وضع غير مؤاتٍ في مساعيهم الرامية إلى الفوز بالمناصب العليا. ومن ثم بذلت الضغوط لتوسيع التعليم باللغات المحلية بحيث يتجاوز التدريب الابتدائي ويشمل الثانوي، ثم يتوَّج النظام التعليمي بأكمله في جامعة يصار فيها إلى التعليم باللغات المحلية. وفي ويلز والفلاندرز كليهما، اتخذت المطالبة بمثل هذه الجامعة طابعاً سياسياً متشدداً وحصرياً لهذا السبب. والحقيقة أن الجامعة الوطنية في ويلز (1893) كانت المؤسسة الوطنية الوحيدة والأولى لدى شعب لم تكن بلاده الصغيرة تتمتع بأي وجود أو إدارة مستقلة متميزة عن إنجلترا. وأولئك الذين كانوا يتحدثون بإحدى اللغات المحلية غير الرسمية كانوا بصورة شبه مؤكدة يُستبعدون من المراتب العليا في مجالات الثقافة والشؤون العامة والخاصة، ولن يدخلوها بالتأكيد إلا إذا أحسنوا وأتقنوا اللغة الرسمية المتفوقة. وباختصار، فإن تلقي الطبقات الوسطى - الدنيا الجديدة وحتى الطبقات المتوسطة للتعليم باللغتين السلوفينية والفلمنكية يؤكد أن المكافآت الكبرى والمناصب العليا إنما كانت من نصيب من يتحدثون الفرنسية أو الألمانية، حتى وإن لم يأبهوا لتعلم أي من اللغات الأخرى الأقل أهمية.

ومع ذلك، كانت الحاجة تدعو إلى مزيد من الضغط السياسي

لتذليل هذه العقبات القائمة. والواقع أن ما كانت الحاجة تدعو إليه بالفعل هو السلطة السياسية. وبعبارة أكثر وضوحاً، كان على الناس أن يستخدموا اللغة المحكية لأغراض كانوا يفضلون استخدام لغة أخرى لها في العادة. وقد أصرت هنغاريا على «تمجير» الدراسة، مع أن كل هنغاري متعلم كان يعلم حق العلم آنذاك، مثلما يعلم الآن، أن الإلمام بلغة عالمية حية واحدة على الأقل أمر جوهري لجميع الأنشطة في المجتمع الهنغاري باستثناء الفعاليات الفرعية الأقل أهمية. لقد كان الإكراه، أو ما يعادله من الضغوط الحكومية، هو الثمن الذي دفع لقاء تحويل المجرية إلى لغة أدبية تفي بجميع الأغراض الحديثة في الدولة، حتى وإن لم يفهم أحد كلمة واحدة منها خارج تلك البلاد. وكانت السلطة السياسية، وهي في التحليل الأخير سلطة الدولة، تأمل في تحقيق هذه النتائج بمفردها. والقوميون، لاسيّما من كان المستقبل المهني وسبل المعيشة لديهم يرتبط باللغة، لم يكن من المرجح أن يتساءلوا عما إذا كان ثمة سبل أخرى لتطوير اللغة وإحيائها.

وإلى هذا الحد، كانت القومية اللغوية تنطوي على نزعة انفصالية. وفي الاتجاه المعاكس، بدا أن الدعوة إلى إقامة دولة مستقلة على أرض تخصها قد أخذت تبدو، بصورة متزايدة، مطلباً لا يمكن فصله عن اللغة. ويدل على ذلك الالتزام الرسمي بإدخال اللغة الغيلية [الكِلتيّة] في جملة البرامج القومية الإيرلندية (في ثمانينيات القرن التاسع عشر) مع أن ـ وربما بسبب أن ـ أكثر الإيرلنديين ارتضوا تماماً بالاقتصار على اللغة الإنجليزية، كما إن الصهيونية اخترعت العبرية كلغة للتعامل اليومي لأنه لم تكن لليهود لغة تلزمهم ببناء دولة على أرض تخصهم. والمجال مفتوح هنا للتأمل والتفكّر في النهايات التي آلت إليها جهود سياسية في جوهرها لإعادة هندسة اللغة، حيث مني بعضها بالإخفاق (مثل إعادة تحويل اللغة الإيرلندية إلى الغيلية)، وبعضها بما يشبه الإخفاق (مثل بناء لغة أكثر نَرْوَجةً من

النرويجية ـ وهي النينورسكية)، بينما قدر لبعضها الآخر النجاح. غير أن هذه المحاولات كانت قبل عام 1914 تفتقر إلى سلطة دولة تدعمها. وفي عام 1916، لم يكن عدد الناطقين فعلياً باللغة العبرية، على أساس يومي، يتجاوز ستة عشر ألف شخص.

غير أن القومية كانت ترتبط بالطبقات الوسطى بطريقة أخرى، مما دفع كليهما إلى وجهة اليمين السياسي. وقد كان للرُّهاب مفعوله الفوري في أوساط التجار، والحرفيين المستقلين، وبعض المزارعين الذين كانت تتهددهم مخاطر الاقتصاد الصناعي، وبخاصة، مرة أخرى، خلال سنوات «الكساد» العصيبة. وأصبح الأجنبي رمزاً على اضطراب الطرائق القديمة والنظام الرأسمالي الذي تسبب في هذا الاضطراب. وهكذا فإن اللاسامية السياسية الخبيثة التي شهدنا انتشارها على امتداد العالم الغربي في ثمانينيات القرن لم تكن لها علاقة بالعدد الفعلي لليهود الذين استهدفتهم: لقد كانت فعالة بالقدر نفسه في كل من فرنسا، حيث كان يعيش 60,000 يهودي من أصل 40 مليون فرنسي، وألمانيا حيث كان ثمة نصف مليون من أصل 85 مليوناً، وفي النمسا حيث كانوا يمثلون 15 في المئة من السكان. (ولم تكن اللاسامية عاملاً سياسياً في بودابست، حيث كان اليهود يمثلون ربع سكانها). وهذه النزعة السامية استهدفت، في المقام الأول، أصحاب البنوك، ورجال الأعمال والآخرين الذين قُرِنوا بالقباحات التي ارتكبتها الرأسمالية ضد «الناس الصغار». والصورة الكاريكاتورية المألوفة للرأسمالي خلال تلك «الفترة الجميلة» لم تكن تمثل رجلاً بديناً يعتمر قبعة عالية ويدخن السيجار، بل رجلاً ذا أنف يهودي ـ لأن مجالات التجارة التي برز فيها اليهود كانت تنافس أصحاب المتاجر البسيطة، وهم الذين كانوا يمنحون المزارعين وصغار الحرفيين الاعتمادات المالية أو يحرمونهم منها.

وعلى هذا الأساس، وصف الزعيم الاشتراكي الألماني «بيبل»

اللاسامية بأنها «اشتراكية المغفلين». غير أن ما يدهشنا في ظهور اللاسامية السياسية ليس معادلة «اليهودي = الرأسمالي» التي لم تكن مجافية للحقيقة في أجزاء واسعة من شرقي أوروبا الوسطى، بل ارتباطها بالجناح القومي «اليميني»، وذلك لا يعود إلى ظهور الحركات الاشتراكية التي تصدت، بصورة منهجية، لمحاربة المخاوف الرهابية، الخفية والمعلنة، في أوساط أنصارها، بحيث غدت الكراهية العميقة الجذور ضد الأجانب واليهود في تلك النواحي وصمة عار أكثر مما كانت في الماضي. وأصبحت مؤشراً على تحول واضح كل الوضوح نحو اليمين في الأيديولوجية القومية في الدول الكبرى، وبخاصة في فترة التسعينيات، حيث نشهد، على سبيل المثال، المنظمات الجماهيرية القديمة للقومية الألمانية، المسماة تيرنر (Turner) (روابط المدارس الثانوية)، تتحول من الليبرالية الموروثة من ثورة 1848 إلى مواقف عسكرية وعدائية ولا سامية. وكانت تلك هي الفترة التي غدت فيها شعارات الانتماء الوطني ملكاً لليمين السياسي بحيث تعذر فهمها على اليسار، حتى عندما كانت الوطنية، شأنها شأن الراية الفرنسية الثلاثية الألوان، مرادفة على نحو لا لبس فيه للثورة وقضية الشعب. وشعر اليساريون أن رفع هذه الشعارات والرايات من شأنه أن يعرضهم لمخاطر التلوث باليمين المتطرف. ولم يستعد اليساريون الفرنسيون المعنى العملي الكامل للانتماء الوطني اليعقوبي إلا أيام هتلر.

لقد مالت النزعة الوطنية إلى اليمين السياسي لا لأن قرينتها الأيديولوجية، وهي الليبرالية البورجوازية، قد أصابها التفكك، بل لأن الوضع الدولي الذي أدى في ظاهره إلى التواؤم بين الليبرالية والقومية لم يعد قائماً. وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر ـ وربما حتى انعقاد مؤتمر برلين عام 1878 ـ يمكن القول إن مكسب دولة ـ أمة ما لم يكن بالضرورة خسارة لدولة أخرى. والواقع أن خارطة أوروبا قد طرأ عليها التحول بولادة دولتين ـ أمتين رئيستين جديدتين

(ألمانيا وإيطاليا)، ونشوء دول أخرى صغيرة في البلقان، من دون حرب أو تخلخل في النظام الدولي العالمي. وحتى «الكساد الكبير»، فإن ما يشبه نظام التجارة العالمية الحرة كان يصب في مصلحة الجميع، مع أن بريطانيا كانت أكثر انتفاعاً به من غيرها من الدول. بيد أن مثل هذه الحجج لم تعد واردة منذ السبعينيات وما بعدها. وفيما كان شبح النزاع العالمي الخطير يلوح في الأفق، إن لم يكن وشيك الوقوع، فإن النزعات القومية التي كانت تعتبر الأمم الأخرى ضحايا أو مصادر للخطر، كانت آخذة بالتنامي والرسوخ.

كانت تلك القوميات، في آنٍ معاً، هي التي ولّدت ـ مثلما لقيت التشجيع من ـ الحركات السياسية اليمينية التي كانت نتاجاً لأزمة الليبرالية. والحقيقة أن ما حفز أوائل الأشخاص الذين سموا أنفسهم «قوميين» للعمل السياسي إنما كان معاناة دولهم للهزيمة في الحرب، ومنهم موريس باريه (Maurice Barrès) (1862 ـ 1923) وبول ديروليد (Paul Derouléd) (1846 ـ 1914) بعد انتصار ألمانيا على فرنسا عام 1870/ 1871، وإنريكو كورّاديني (Enrico Corradini) (1865 ـ 1931)، بعد هزيمة إيطاليا المدوّية على يد إثيوبيا عام 1896. والحركات التي أسسوها، والتي أدخلت مفردة «القومية» في القواميس العامة، كانت، بصورة مدبرة، ردة فعل ضد الديمقراطية التي تدير دفة الحكم، أي السياسات البرلمانية[23].

وقد ظلت الحركات الفرنسية من هذا النوع ذات موقع هامشي، ومنها حركة العمل الفرنسية (Action Française) (أسست عام 1898) التي خسرت نفسها في معركة سياسية تافهة لإحياء النظام الملكي وأضاعت هيبتها في مُلاسنات القدح والتشهير. أما الحركات الإيطالية، فقد انصهرت في ما بعد في بوتقة الفاشية في أعقاب

(23) *Enciclopedia Italiana*, «Naxionalismo».

الحرب العالمية الأولى. وكانت نموذجاً لسلالة جديدة من الحركات القائمة على النزعة الشوفينية، والرُّهاب، والتمجيد المتعاظم للتوسع الوطني، والغزو، والعمل العسكري.

جعلت هذه القومية من نفسها وسيلة استثنائية مناسبة للتعبير عن السخط الجماعي من جانب أناس لم يستطيعوا شرح استيائهم بصورة دقيقة. إن الأخطاء وقف على الأجانب وحدهم. وقد منحت قضية دريفوس للنزعة اللاسامية الفرنسية ميزة إضافية خاصة، لا لأن المتَّهم كان يهودياً فقط (ما الذي يفعله غريب كهذا في هيئة الأركان الفرنسية؟)، بل لأن جريمته المزعومة كانت التجسس لصالح ألمانيا. وفي الاتجاه المعاكس، فإن ما أثار الفزع في نفوس الألمان «الصالحين» التفكير بأن بلادهم، كما حذرهم زعماؤهم مراراً وتكراراً، «مطوقة» من جانب تحالف من الأطراف المعادية. وفي تلك الأثناء، كان الإنجليز، كغيرهم من الشعوب المولعة بالحرب، يتهيأون للاحتفال باندلاع الحرب بموجة من الهستيريا المعادية للغرباء والأجانب مهدت لتغيير الاسم الألماني للعائلة المالكة [هانوفر] إلى اسم أنجلوسكسوني هو «وندسور». ولا شك أن جميع المواطنين الأصليين قد شعروا بجاذبية النزعة الشوفينية إلى حد ما، باستثناء قلة من الاشتراكيين الأميين، وأعداد قليلة من المفكرين، ورجال الأعمال في الحواضر الكبرى، والنادي الدولي للأرستقراطيين وأعضاء السلالات الملكية. ولا شك أن الجميع تقريباً، بمن فيهم العديد من الاشتراكيين والمثقفين، كانوا قد تشرّبوا بالروح العنصرية الأساسية التي سادت حضارة القرن التاسع عشر (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الرابع عشر، الجزء الثاني، وكذلك الفصل العاشر من هذا الكتاب)، حتى غدوا، على نحو غير مباشر، معرضين للإغراءات الناجمة عن الاعتقاد بأن طبقة المرء أو شعبه ينطويان على تفوق فطري طبيعي على الآخرين. وقد أسهمت الإمبريالية في تعزيز هذه الإغراءات في أوساط الدول الإمبراطورية. ولا مراء في أن من

استجابوا بحماس بالغ لدعوات القوميين كانوا بين طبقات المجتمع العليا القائمة، والفلاحين والبروليتاريين في أسفل الهرم الاجتماعي.

بالنسبة إلى الشرائح والطبقات الوسطى المتزايدة الاتساع، كان للقومية جاذبية أعرض، ولكنها أقل أثراً. فقد وفرت لهم هوية جماعية بوصفهم «الحماة الحقيقيين» للأمة، بعد أن فاتتهم الفرصة ليكونوا طبقة متميزة، أو ليطمحوا إلى بلوغ مرتبة البورجوازية الكاملة التي كانوا يتوقون إليها. فاستعاضوا بالوطنية عن الدونية الاجتماعية. وفي بريطانيا التي لم تكن الخدمة العسكرية إلزامية فيها، كان الخط البياني لانضمام الجنود المقطوعين من الطبقة العاملة للخدمة في الحرب الاستعمارية في جنوب أفريقيا (1899 ـ 1902) انعكاساً للوضع الاقتصادي، يتناسب صعوداً أو هبوطاً مع معدلات البطالة. غير أن الخط البياني لاستخدام الشباب من الشرائح الدنيا في الطبقة الوسطى ومن ذوي الياقات البيض كان يعكس بوضوح جاذبية الدعاية التي تدعو إلى الالتزام بالانتماء الوطني. وبمعنى من المعاني، كان للتعبير عن المشاعر الوطنية بارتداء الزِّيّ العسكري مزاياه الاجتماعية. وفي ألمانيا، كان يبشر الأولاد الذين اجتازوا مرحلة التعليم الثانوي وهم في السابعة عشرة من العمر بالحصول على رتبة ضابط احتياط، حتى وإن توقفوا عن هذا الحد. أما في بريطانيا، كما أثبتت الحرب، فقد يدخل حتى الكتبة والبائعون العاملون في خدمة الدولة فئة الضباط أو، وفق المصطلحات الصريحة المشوبة بالجلافة في أوساط الطبقة العليا البريطانية، فئة «الجنتلمان المؤقت».

III

غير أن القومية بين سبعينيات القرن التاسع عشر وعام 1914 لا يمكن حصرها بالأيديولوجية التي استهوت الطبقات الوسطى المحبطة وأسلاف الفاشية المعادين لليبرالية (والمعادين للاشتراكية). وغني عن البيان أن الحكومات والأحزاب أو الحركات التي استقطبت، أو

دغدغت المشاعر الوطنية في تلك الفترة كانت تتمتع بميزة إضافية؛ بينما كان من المرجح أن الأطراف التي لم تفعل ذلك كانت ستواجه العراقيل. ولا مراء في أن اندلاع الحرب عام 1914 قد تمخض عن انطلاق موجة حقيقية، وإن كانت قصيرة الأجل، من الحماس الوطني الجماهيري في الدول المتحاربة الرئيسة. وفي البلدان المتعددة الجنسيات، خاضت حركات الطبقة العاملة المنظمة في جميع أرجاء البلاد معركة دفاعية خاسرة لتفادي الشرذمة والتفكك في صفوفها والتحول إلى حركات عمالية منفصلة على أساس الجنسية في كل بلد على حده. وكان من نتائج ذلك انهيار الحركة العمالية والاشتراكية قبل انهيار إمبراطورية الهابسبيرغ نفسها.

على الرغم من ذلك، كان ثمة فرق أساسي بين القومية بوصفها أيديولوجية للحركات القومية والحكومات التي ترفع شعاراتها من جهة، والجاذبية العريضة القائمة على الجنسية من أخرى. وقد انحصر طموح الأولى في إرساء دعائم «الأمة» وتعظيم نفوذها. وتركز برنامجها على مقاومة «الأجانب»، وطردهم، وغزوهم، ودحرهم، وإخضاعهم أو القضاء عليهم. وكان كل هدف آخر عديم الأهمية. وكان يكفي تأكيد الروح الإيرلندية، والألمانية، والكرواتية لدى الشعوب الإيرلندية، والألمانية، والكرواتية في دول مستقلة تخصها وتنتسب إليها حصرياً، مع استشراف مستقبل مجيد لها وتقديم كل التضحيات اللازمة لتحقيقه.

وكان ذلك، في واقع الممارسة، هو ما ضيّق مجال تأثيرها في أوساط الدعاة والمناضلين الأيديولوجيين، والطبقات الوسطى الهلامية التكوين الساعية إلى تحقيق التلاحم في صفوفها وتبرير وجودها، وجماعات (في أوساط «صغار الناس» المكافحين أساساً) ممن كانوا يكيلون نقمتهم على الأجانب اللعينين ـ وكذلك، بالطبع على الحكومات التي تبنت أيديولوجية أبلغت مواطنيها أن الانتماء الوطني كان كافياً ووافياً بالغرض.

غير أن القومية لم تكن كافية بالنسبة إلى أغلب الناس. ومن المفارقات أن ذلك قد تجلى في الحركات الوطنية الفعلية التي لم تكن قد حققت تقرير المصير. والحركات الوطنية التي استقطبت في تلك الفترة دعماً جماهيرياً حقيقياً ـ ولم تحصل كلها على ما كانت تطمح إليه من مساندة ـ كانت، من دون استثناء، هي التي جمعت بين المطالب الوطنية واللغوية، المعززة بحماسٍ قوي أو قدرة على الاستنفار، قديمةٍ أو حديثة. وكان الدين واحداً من مقوماتها. ولولا الكنيسة الكاثوليكية، لكانت الحركات الفلمنكية والباسكية نسياً منسياً من الناحية السياسية. والحقيقة أن قومية الإيرلنديين الفِنيانيين، وهي في أساسها حركة علمانية بل معادية لسلك الكهنوت تتوجه إلى الإيرلنديين بصرف النظر عن اتجاهاتهم الطائفية، أصبحت قوة سياسية رئيسة لمجرد أنها جعلت القومية الإيرلندية تتماهى مع الإيرلنديين الكاثوليك في المقام الأول.

والأكثر مدعاة للدهشة، كما ألمحنا سابقاً، أن الأحزاب التي كان هدفها الأول التحرير الطبقي والاجتماعي على الصعيد العالمي قد وجدت نفسها تقوم بدور حركات للتحرير الوطني كذلك. فاستقلال بولندا المستعاد لم يتحقق تحت راية أي من زعامات الأحزاب العديدة النشطة التي كرست نفسها حصرياً لنيل الاستقلال في القرن التاسع عشر، بل بقيادة الحزب الاشتراكي البولندي المنبثق عن الأممية الثانية. وتُظهر القومية الأرمنية، وكذلك قومية الأرض اليهودية، الصيغة نفسها. ومن صنع «إسرائيل» لم يكن ثيودور هرتزل أو حاييم وايتزمان، بل الصهيونية العمالية (باستيحاءاتها الروسية). وبينما كانت بعض الأحزاب تتعرض لانتقادات، لها ما يبررها، داخل الحركة الاشتراكية الدولية لأنها وضعت القومية في مرتبة متقدمة كثيراً على التحرر الاجتماعي، فإن ذلك لم يكن يصدق على الأحزاب الاشتراكية، بل الماركسية التي وجدت نفسها، لدهشتها، ممثلة لأمم معينة، ومن بينها: الحزب الاشتراكي الفنلندي، وحزب المناشفة في

جورجيا. والرابطة اليهودية في مناطق واسعة من شرق أوروبا ـ بل كذلك البلاشفة المتشددون غير القوميين في لاتفيا. وفي الاتجاه المغاير، أدركت الحركات القومية أن عليها إما أن تطرح برنامجاً اجتماعياً محدداً، أو أن تعرب، على الأقل، عن اهتمامها بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية. ومن اللافت أن الحركات كانت تصف نفسها، تحديداً، بأنها «اشتراكية وطنية» إنما ولدت في بوهيميا الصناعية التي كان يتنازعها التشيك والألمان، المواليان كلاهما للحركات العمالية[24] وقد شكل الاشتراكيون الوطنيون التشيك في ما بعد حزب تشيكوسلوفاكيا المستقلة، وكان منهم آخر رؤسائها بينيز (Benes). وكان الاشتراكيون الوطنيون هم مصدر الإلهام لشاب نمساوي استعار اسمهم ونزعتهم القومية المتطرفة المعادية للسامية مع لمسة غامضة من الغوغائية الاجتماعية الشعبوية في ألمانيا ما بعد الحرب: ألا وهو أدولف هتلر.

وهكذا، تزايدت شعبية القومية التي كانت تعتبر شراباً من نوع المقبِّلات المُشهيّات، لا لمجرد نكهته فحسب، بل لما يمازجه من مكوّن أو مكوّنات أخرى يؤمل منها أن تطفئ عطش المستهلكين الروحي والمادي. بيد أن هذه النزعة القومية، على ما فيها من إخلاص، لم تكن على مستوى العزم والإصرار، بل بالتأكيد مستوى الرجعية الذي كانت تطمح إليه الشعارات اليمينية.

ومن المفارقات أن إمبراطورية الهابسبيرغ التي توشك على التفكك تحت وطأة الضغوط الوطنية المتنوعة، توضح حدود تلك النزعة القومية. ومع أن أغلبية الشعب فيها كانت في مطلع القرن العشرين واعية لانتمائها إلى هذه الجنسية أو تلك، فإن قلة قليلة من

---

(24) حاز الديمقراطيون الاجتماعيون على 38 في المئة من الأصوات في أول انتخابات ديمقراطية عام 1907، وبرزوا باعتبارهم أكبر الأحزاب.

الناس كانت تعتقد أن هذا الانتماء كان يتعارض مع مساندتها لنظام الهابسبيرغ الملكي. ولم يكن الاستقلال الوطني قضية أساسية، حتى بعد اندلاع الحرب، ولم يكن العداء المستحكم ضد الدولة جلياً إلا في نطاق أربع من الأمم التي ضمتها إمبراطورية الهابسبيرغ، منها ثلاث كانت تتماهى بدول ـ أمم خارج حدودها (الإيطاليون، والرومانيون والصرب والتشيك). ولم يبد على أكثر الجنسيات ما يوحي برغبتها في التحرر مما كان غلاة الطبقة الوسطى والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى يسمونه «سجن الشعوب». وعندما تعاظم السخط والمشاعر الثورية فعلاً في غضون سنوات الحرب، فإن لم تأخذ أول الأمر شكل حركات للاستقلال الوطني، بل للثورة الاجتماعية[25].

أما بالنسبة إلى الدول الغربية المتحاربة، فإن الاتجاهاتِ المناهضة للحرب ومشاعرَ السخط الاجتماعي غطت على النزعة الوطنية في صفوف جماهير الجنود، ولكن من دون أن تدمرها. وليس من الممكن فهم الآثار الدولية الاستثنائية للثورة الروسية عام 1917 إلا إذا أخذنا بالاعتبار أن من توجهوا إلى الحرب طوعاً، وحتى بحماسة، عام 1914 إنما كانت تحركهم فكرة الوطنية التي لم تنحصر في الشعارات القومية: ذلك أنها اشتملت كذلك على ما هو مستَحَقٌ للمواطنين ومنهم. وهذه الجيوش لم تتوجه لخوض الحرب لرغبتها في القتال والعنف والبطولة، أو سعياً غير مشروط لإرضاء الأنانية الوطنية والنزوع التوسعي القومي اليميني. كما إن منطلقاتها لم تكن العداء لليبرالية والديمقراطية.

---

(25) Peter Hanak, «Die Volksmeinung während den letzten Kriegsjahren in Österreich-Ungarn,» in: R. G. Plaschka and K. H. Mack, eds., *Die Auflösung des Habsburggerreiches: Zusammenbruch und Neuorientierung im Donauraum* (Vienna: [n. pb.], 1970), pp. 58-67.

كانت الدوافع على العكس من ذلك. إن حملات الدعاية المحلية التي أطلقتها الأطراف المتحاربة عبر الأنشطة السياسية عام 1914 تبين أن الحافز لم يكن طلب المجد أو الغزو، بل تأكيد أننا «نحن» ضحايا للعدوان، أو لسياسة عدوانية، وأنهم «هم» يمثلون خطراً داهماً يتهدد قيم الحرية والمدنية التي نجسدها «نحن». والأهم من ذلك أنه لم يكن من الممكن النجاح في تعبئة الرجال والنساء لخوض الحرب إلا إذا أحسوا بأن الحرب ليست مجرد صراع مسلح: أي بأن العالم سيكون أفضل حالاً عندما نحقق «نحن» النصر، وبأن بلادنا «نحن» ستكون ـ على حد تعبير لويد جورج ـ «أرضاً تستحق أن يعيش فيها الأبطال». وعلى هذا الأساس، زعمت الحكومتان البريطانية والفرنسية أنهما تدافعان عن الديمقراطية والحرية ضد النزعة التسلطية الملكية العسكرية البربرية (أي ضد «الهُون»)، بينما ادعت الحكومة الألمانية أنها تدافع عن قيم النظام، والقانون، والثقافة ضد الأوتوقراطية والبربرية الروسية. أما نتائج الغزو والتوسع الإمبريالي فلم يكن يعلن عنها إلا في الحروب الكولونيالية الاستعمارية، لا في النزاعات الكبرى ـ حتى وإن كانت قيد التداول وراء الكواليس في وزارات الخارجية.

لقد اقتيدت الجماهير الألمانية، والفرنسية، والبريطانية إلى الحرب عام 1914 لا بوصفها جموعاً من المحاربين أو المغامرين، بل باعتبارها مواطنين ومدنيين. بيد أن هذه الوقائع تظهر، في آنٍ معاً، ضرورة وقوة المشاعر الوطنية بالنسبة إلى الحكومات العاملة في المجتمعات الديمقراطية. ذلك أن إحساسها بأنها القيّمة على شؤون الدولة كان هو وحده القادر على تعبئة الجماهير بصورة فعالة: ففي عام 1914، كان ذلك هو الإحساس السائد لدى البريطانيين، والفرنسيين والألمان. وقد تم استنفارهم وتجييشهم على هذا النحو إلى أن أدركوا، بعد مجزرة غير مسبوقة امتدت ثلاث سنوات، وبعد اندلاع الثورة في روسيا، أنهم قد جانبوا الصواب.

الفصل السابع

الهُويات أو التباسات البورجوازية

بأوسع معانيها الممكنة... تعني «النفس» البشرية المجموع الإجمالي لما يمتلكه المرء، لا قواه الجسمية والنفسية فحسب، بل ملابسه وبيته، وزوجته وأطفاله، وأسلافه وأصدقاءه، وسمعته وأشغاله، وأراضيه وخيوله ويخته وحسابه البنكي.

وليام جيمس[1]

بلهفة جارفة... يبدأون التبضُّع... وينغمسون فيه كما ينغمس المرء في مهمة جسيمة؛ وكطبقة متميزة يتحدثون، ويفكرون ويحلمون بما سيمتلكونه.

هـ. ج. ولش، 1909[2]

أسست «الكلية» بناء على نصيحة ومشورة من جانب زوجة

---

(1) William James, *The Principles of Psychology* ([New York]: Dover Publications, [1950]), p. 291.

أنا مدين بهذه الإشارة إلى سانفورد إلويت (Sanford Elwitt).

(2) H. G. Wells, *Tono-Bungay; A Novel* (New York: Duffield & Company, 1909), p. 249.

«المؤسس» العزيزة. . . لتقديم التعليم الأفضل لنساء الطبقات العليا والشرائح العليا من الطبقة الوسطى.

من صك التأسيس لكلية هولواي، 1883

I

سنتحول الآن إلى أولئك الذين بدا أن شيوع الديمقراطية كان يتهددهم بالخطر، ففي ذلك القرن الذي اتسم بانتصار البورجوازية، كان أفراد الطبقات الوسطى الناجحون متأكدين من حضارتهم وواثقين من أنفسهم على العموم، ولا يعانون مشكلات مالية في العادة، غير أنهم لم يكونوا مرتاحين **جسدياً** إلا في وقت متأخر جداً من ذلك القرن. لقد كانوا، حتى ذلك الحين، يعيشون حياة رخيّة، مزدانة بوفرة من العاديات المزخرفة، المكسوة بكميات كبيرة من المنسوجات، وقادرين على ابتياع ما يعتبرونه لائقاً لمن هم في مرتبتهم، وغير لائق لمن هم دونهم مرتبة. وهم يستهلكون الأطعمة والأشربة بكميات وفيرة بل مفرطة. وكانت تلك الأطعمة والأشربة فاخرة، في بعض البلدان على الأقل: فكان **المطبخ البورجوازي** (cuisine bourgeoise)، في فرنسا على الأقل، مضرب المثل لدى الذواقين العارفين. وفي الأمكنة الأخرى، كانت الوجبات سخية على الأقل. وكانت ثمة أعداد من الخدم للتخفيف مما كان في المنازل من مشاغل ومضايقات. غير أن ذلك لم يستطع إخفاءها. والمجتمع البورجوازي لم يبدأ إلا في مرحلة متأخرة جداً من ذلك القرن بتطوير أسلوب العيش والعدة المادية المناسبة المصممة فعلاً لتلبية احتياجات الطبقة التي يفترض أن تشكل عموده الفقري: رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة، أو كبار المسؤولين في قطاع الخدمة العامة وعائلاتهم. ولم يكن هؤلاء يتطلعون بالضرورة، أو يتوقع منهم، أن يحتلوا المنزلة الأرستقراطية أو يتمتعوا بالمنافع المادية التي يحظى بها كبار الأثرياء، ولكنهم كانوا أعلى بكثير من مستوى أولئك الذين كان

شراء شيء ما يعني، بالنسبة إليهم، التخلي بالمقابل عن أشياء أخرى.

ومن المفارقات في ذلك القرن الأكثر بورجوازية من غيره أن أسلوب الحياة البورجوازية لم يتجلَّ إلا في أواخره، وأن بوادر تلك التحولات ظهرت في أطرافه وتخومه لا في مركزه، وأنه، بوصفه مسلكاً وأسلوب عيشٍ بورجوازياً كانت له الغلبة بصورة مؤقتة. وربما كان ذلك هو السببَ الذي حدا بمن عاشوه وعايشوه إلى أن يعودوا بأبصارهم إلى الفترة التي سبقت عام 1914، ويستحضروها غالباً بحنين جارف باعتبارها هي **الحقبة الجميلة** (belle époque).

ونبدأ الآن استعراضنا لما حدث للطبقات الوسطى في تلك الفترة بالتمعن في هذه المفارقة. كان أسلوب الحياة يتمثل في منزل مع حديقة في الضواحي. ومنذ زمن بعيد لم يعد ذلك وقفاً محدداً على «البورجوازيين»، بل مجرد مؤشر على الطموح. وهذا الرمز، شأنه شأن كل ما يتعلق بالمجتمع البورجوازي، جاء من مهد الرأسمالية العريق، بريطانيا العظمى. ويمكننا أن نتلمس هذه الظاهرة في الضواحي المخضوضرة التي شيدها مهندسون معماريون من أمثال نورمان شو في سبعينيات القرن لمنازل أبناء الطبقة الوسطى الميسورين الذين لم يكونوا من الأثرياء بصورة خاصة (وذلك ما نشاهده في بدفورد بارك). وقد انتشرت هذه الأحياء السكنية المصممة عموماً لشرائح أكثر بحبوحة من نظائرها البريطانية، في ضواحي مدن أوروبا الوسطى ـ مثل كوتيج ـ فييرتيل في فيينا، وداهليم وغرونيوالد ـ فييرتيل في برلين ـ ثم هبط مستواها بعد ذلك اجتماعياً لتنتشر في الضواحي الأقل مستوى أو التي تخص الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، أو في متاهة «السُّرادقات» على تخوم المدن الكبرى، ثم وصلت في وقت لاحق، عبر البنانين المضاربين والمخططين المثاليين اجتماعياً، إلى الشوارع شبه المنعزلة وتجمعات الإسكان التي كانت

تستهدف استعادة روح القرية أو البلدة الصغيرة (وقد أطلق عليها بالألمانية اسم فخيم هو المستوطنات (Siedlungen))، ثم إلى منازل أكثر مدعاة للراحة بالنسبة إلى العمال في المناطق التابعة للبلديات في مرحلة لاحقة في مطلع القرن العشرين. ولم يعد المنزل النموذجي لأبناء الطبقة الوسطى جزءاً من شارع في المدينة، أو بيتاً في المدينة يضاف إلى بيت في الريف أو ما يعادل ذلك، أو شقة في عمارة سكنية ضخمة تجاور الشارع وتطل عليه كما لو كانت قصراً منيفاً؛ بل أصبحت بيتاً في المدينة ذا طابع حضري أو شبه حضري (أقرب إلى الفيلا أو حتى «الكوخ»)، يتوسط بستاناً أو حديقة صغيرة، ويحيط به شريط معشوشب. وقد طرح هذا الطراز المعماري نموذجاً قوياً على ما ينبغي أن يكون عليه أسلوب العيش، مع أنه لم يكن حتى ذلك الحين قد انتشر في أكثر المدن غير الأنجلوسكسونية.

كانت «الفيلا» تختلف عن نموذجها الأولي، وهو البيت الريفي الذي كان يخص النبلاء والوجهاء، في ناحية أساسية واحدة، إضافة إلى طابعها المتواضع، وحجمها (المنكمش) وكلفتها. لقد صممت بغرض توفير حياة خاصة، لا لتبيان الطموح لتحقيق المكانة الاجتماعية أو القيام بأدوار متميزة. والواقع أن وجود تلك المستوطنات كتجمعات لطبقة محددة في المقام الأول، ومعزولة طوبوغرافياً عن بقية المجتمع قد جعل من اليسير التركيز فيها على نواحي الارتياح المعيشي. وقد بدأ هذا العزل حتى قبل التخطيط له: إن «المدن ـ الحدائق» و«الضواحي المُبَسْتنة» التي صممها المخططون (الأنجلوسكسون) المثاليون اجتماعياً قامت وفق الطراز نفسه الذي بنيت عليه الضواحي المخصصة تحديداً لإبعاد الطبقات الوسطى عمن هم دونها في المرتبة. ويشير هذا الخروج، بحد ذاته، إلى تنازل البورجوازية بشكل ما، عن دورها كطبقة حاكمة. وكما يقول أحد الأثرياء المحليين لأبنائه عام 1900: ليس في بوسطن إلا الضرائب واعوجاج الحكم. وعندما يتزوج أحدكم، فليختر إحدى الضواحي

ليبني فيها منزلاً، ولينضم إلى أحد النوادي الريفية، ولتتركز حياته على ناديه، وبيته، وأطفاله[3].

إلا أن ذلك كان عكس الوظيفة المتوخاة من البيت الريفي والقصر الإقطاعي من أمثال ما تملكه عائلات كروبّ (فيلا هوغل) وأركويد وكروسلي (بانكفيلد هاوس وبيل فيو)؛ وكانت العائلتان الأخيرتان تهيمنان على مدينة هاليفاكس الكالحة اللون والمشبعة بالدخان. وكانت هذه المباني هي التي ترمز للقوى المحركة في المجتمع. وقد صممت لتظهر ما يتمتع به أعضاء النخب الحاكمة من مقدرات ومكانة محترمة أمام أفراد الهيئات والطبقات الأخرى المتدنية المرتبة، ولتنظيم ممارستها للنفوذ والحكم. وإذا كانت الحكومات تشكل في بيت دوق أومنيوم الريفي، فإن جون كروسلي صاحب شركة السجاد، على الأقل، قد دعا تسعة وأربعين من زملاءه في مجلس محافظة هاليفاكس لقضاء ثلاثة أيام في منزله في إقليم البحيرات بمناسبة عيد ميلاده الخمسين، كما احتفى بأمير ويلز بمناسبة تدشين مبنى البلدية في هاليفاكس. وفي مثل هذه البيوت، لم تكن الحياة الخاصة تنفصل عن الحياة العامة، بما فيها المهمات الدبلوماسية والسياسية العامة إذا جاز التعبير. واتخذت تلك المتطلبات طابع الأولوية على مستلزمات الراحة البيتية. ولا يعقل أن تكون عائلة أكرويد قد بنت لنفسها، ولأغراض الراحة المنزلية بالدرجة الأولى، بيتاً زينت بيت الدرج الفخم فيه بلوحات تصور مشاهد من الأساطير الكلاسيكية، وقاعة للولائم الموشحة بالرسوم، وبقاعة للطعام، ومكتبة، وجناح من تسع حجرات للاستقبال أو، كذلك، بجناح للخدمات لإيواء خمسة وعشرين خادماً[4]. وأصبح بوسع الوجيه الريفي

---

(3) Lewis Mumford, *The City in History: its Origins, its Transformations, and its Prospects* (New York: Harcourt, Brace & World, [1961]), p. 495.

(4) Mark Girouard, *The Victorian Country House* (New Haven: Yale University Press, 1979), pp. 208-212.

أن يمارس نفوذه وسلطته مثلما يمارسها أحد أساطين المال والأعمال المحليين في بيوري أو زويكاو. بل إن الشخص البورجوازي في المدينة كان، بحكم موقعه في التراتبية الهرمية الحضرية، يدلل، بل يؤكد أهمية منزلته تلك باختيار عنوانه، أو على الأقل تحديد حجم الشقة التي يملكها والطابق الذي تقع فيه في العمارة، والخدم الذين يأتمرون بأمره، وطراز الملابس التي يرتديها وصلاته الاجتماعية. إن عائلة أحد سماسرة الأسهم في العصر الإدواردي، كما يتذكر أحد أبنائها المنشقين في مرحلة لاحقة من حياته، كان أدنى مرتبة من عائلة فورسايت لأن منزلها لم يكن يطل على منطقة كنزنغتون غاردنز، غير أنه لم يكن من البعد عنها بحيث يفقد مكانته الاجتماعية. ولم تكن تشارك في موسم لندن (London Season) السنوي [بما فيه من المآدب وحفلات الرقص الخاصة بالنخب اللندنية والريفية]، ولكن الأم كانت «تألف» هذه الأجواء، وتنظم حفلات الاستقبال المسائية التي تستأجر لها فرقة موسيقية هنغارية، من وايتليز يونيفيرسال ستور، بالإضافة إلى استضافة حفلات العشاء شبه اليومية أو حضورها في الوقت المحدد، خلال شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو[5]. وبعبارة أخرى، لم يكن ثمة ما يميز الحياة الخاصة من جهة، وإبراز المكانة والمنزلة الاجتماعية علناً من جهة أخرى.

في المرحلة ما قبل الصناعية، كانت الطبقات الوسطى الصاعدة بخطى متواضعة محرومةً من مثل تلك الإغراءات بحكم مرتبتها الاجتماعية المتدنية، ولكن المحترمة، أو معتقداتها الورعة والطهرانية، ناهيك بالموانع المتعلقة بتراكم رأس المال. وكانت فورة الازدهار والنمو الاقتصادي في منتصف القرن التاسع عشر هي التي وضعتها على أعتاب النجاح، غير أنها فرضت عليها أسلوباً في الحياة

---

(5) W. S. Adams, *Edwardian Portraits* (London: Secker & Warburg, 1957), pp. 3 - 4.

العامة على غرار ما كان شائعا في أوساط النخب القديمة. وفي لحظة الانتصار تلك، شجعت أربعة تطورات على بلورة أسلوب حياة أقل التزاماً بالشكليات وأكثر حميمية في نواحي الحياة الخاصة والخصوصية.

تمثل التطور الأول، كما رأينا، في انتشار الديمقراطية السياسية التي قوضت النفوذ السياسي والعام لأعظم عناصر البورجوازية وأقواها، ففي بعض الحالات، أرغمت البورجوازية (الليبرالية بالدرجة الأولى)، بالفعل، على الانسحاب التام من المواقف السياسية التي تسيطر عليها الحركات الجماهيرية أو جماهير الناخبين الذين رفضوا الاعتراف بـِ «نفوذها» عندما لم تكن موجهة فعلياً ضدهم. ويرى بعض المراقبين أن ثقافة فيينا في نهاية القرن كانت في أساسها ثقافة طبقة وشعب ـ أي يهود الطبقة الوسطى ـ الذين لم يعد مسموحاً لهم بأن يصبحوا ما كانوا يطمحون إليه، أي أن يكونوا من الألمان الليبراليين، والذين لم يكن سيناصرهم الكثيرون حتى لو كانوا من البورجوازيين الليبراليين غير اليهود[6]. والثقافة التي عبرت عنها [روايةِ] **بودنبروكس** (*Buddenbrooks*) ومؤلفها توماس مان [1875 ـ 1955]، وهو ابن واحد من الأعيان التجار في إحدى المدن الألمانية القديمة الفخورة بسمعتها التجارية، هي ثقافة عائلة بورجوازية انسحبت من حلبة السياسة. ولم تتخلَّ عائلة كابوت ولا عائلة لوول عن النشاط السياسي، غير أنهما فقدتا السيطرة السياسية في بوسطن لصالح الإيرلنديين. ومنذ تسعينيات القرن انهارت في شمال «ثقافة المصنع» الأبوية، وهي ثقافة قد يكون فيها العمال نقابيين، ولكنهم يحتفلون بذكرى زواج أرباب العمل في مصانعهم ويتبنون اتجاهاتهم السياسية. ومن الأسباب التي دفعت إلى بروز

---

(6) هذا واحد من الموضوعات الرئيسية التي يتناولها، انظر: Carl E. Schorske, *Fin-de-siècle Vienna* (London: [n. pb.], 1980).

حزب العمال عام 1900 أن ذوي النفوذ في الدوائر الانتخابية الخاصة بالطبقة العاملة، أي البورجوازيين المحليين، كانوا قد رفضوا التنازل عن حقهم في ترشيح أمثالهم من «الوجهاء» المحليين لانتخابات البرلمان والمجالس البلدية في أواخر التسعينيات. أما محافظة البورجوازيين على قوتهم السياسية، فإنها تحققت بفعل قدرتهم على استقطاب النفوذ لا اجتذاب الأنصار.

وكان التطور الثاني يتمثل في نوع من التفكك في الروابط بين البورجوازية الظاهرة من جهة، والقيم الطهرانية التي كانت مفيدة جداً في تراكم رأس المال في الماضي. وكثيراً ما كانت البورجوازية تتبنى هذه القيم وتنأى بها بنفسها عن كل من الأرستقراطيين المتبطلين الفاسقين والعمال الكسالى السكارى. وكانت الأموال قد جمعت وآلت إلى أيدي البورجوازية القائمة آنذاك. وربما لم تكن تأتي من مصادرها مباشرة، بل على هيئة دفعات منتظمة مدونة في قصاصات من الورق تمثل «استثمارات» قد تكون ذات طبيعة غامضة، حتى وإن لم تكن صادرة عن مناطق نائية على وجه الأرض، وبعيدة جداً عن المحافظات والأقاليم المحيطة بمدينة لندن. وكثيراً ما كانت تورَّث أباً عن جَدّ، أو توزع على أبناء غير عاملين أو إناث من الأقارب. وكان قطاع كبير من أفراد الطبقة البورجوازية في أواخر القرن التاسع عشر يشكلون «طبقة مرفهة» اخترع اسمها آنذاك عالم اجتماع أميركي مبتكر على قدر كبير من الأصالة، هو ثورشتاين فبلن (Thorstein Veblen)، الذي وضع «نظرية» حول هذا الموضوع[7]، بل إن بعض أولئك الذين آلت إليهم هذه الأموال لم يكونوا يخصصون وقتاً طويلاً في

---

(7) Thorstein Veblen, *The Theory of the Leisure Class; An Economic Study in the Evolution of Institutions* (New York: The Macmillan Company; London, Macmillan & Co., Ltd., 1899).

يوجد نسخة منقحة عام 1959.

استثمارها، وبخاصة إذا استخدموها في الأنشطة المصرفية أو المالية (الأوروبية)، أو في المضاربة. وفي جميع الحالات، كان لدى هؤلاء في بريطانيا كل الوقت اللازم لمتابعة اهتمامات أخرى. ومجمل القول أن الإنفاق أصبح على الأقل مساوياً في أهميته للكسب. ولم يكن يفترض في الإنفاق أن يكون باذخاً كما كان شائعاً لدى ذوي الثراء الفاحش الذين توافروا بأعداد كبيرة في «الحقبة الجميلة» تلك. وحتى الأشخاص الأقل رخاء قد تعلموا كيف ينفقون من أجل تحقيق الراحة والاستمتاع.

أما التطور الثالث، فكان التفكك الذي أصاب بنية العائلة البورجوازية. وتجلى ذلك في نوع من الانعتاق للمرأة داخل الأسرة (وذلك ما سنتناوله في الفصل التالي)، وفي ظهور الفئة العمرية بين مرحلتي المراهقة والزواج باعتبارها فئة من «الشباب» منفصلة وأكثر استقلالاً مما كانت عليه، وكان لها بالتالي تأثير بالغ على الحركات الفنية والأدبية (انظر الفصل التاسع). وغدا مصطلحا «الشباب» و«الحداثة» مترادفين يستخدمان بصورة متبادلة في بعض الأحيان؛ وإذا كانت «الحداثة» تعين أي شيء، فإنها كانت تعني التغير في الذوق والذائقة، وفي الديكور، وفي الأسلوب. وقد برزت ظاهرتا الشباب والحداثة هاتان على نحو ملموس في أوساط الطبقة الوسطى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبصورة أكثر وضوحاً خلال العقدين الأخيرين منه. ولم تقتصر آثارهما على أساليب الترويح والتسلية المتمثلة في السياحة وقضاء العطلة ـ كما تظهر في فيلم «موت في البندقية» الذي أخرجه [نوتشينو] فيسكونتي [نقلاً عن رواية توماس مان]، في فندق فخم محاذٍ للشاطئ أو للجبل بدا في أروع حالاته بعد أن ازدان بصور النزيلات. ولكن تجليات هاتين الظاهرتين عززت إلى حد بعيد دور المنزل البورجوازي كمكان تستمتع نساء العائلة بسكناه.

وكان التطور الرابع الذي أسهم في تحديد أسلوب الحياة الجديد التنامي الكبير في أعداد من انتسبوا إلى الطبقة البورجوازية، أو ادّعوا أنهم انضموا إليها، أو كانوا يتشوقون بشغف إلى الاندماج فيها: وشمل هؤلاء، باختصار، «الطبقة الوسطى» بأكملها. وكان التفكير المحدد في أسلوب حياة بيتية بالدرجة الأولى من الأمور التي جمعت أفرادها كافة، وشدت الأواصر في ما بينهم.

II

في الوقت نفسه، أسفر انتشار الديمقراطية، وازدياد مستوى الوعي الذاتي لدى الطبقة العاملة، والحراك الاجتماعي، عن خلق مشكلة جديدة تتعلق بالهوية الاجتماعية لمن انتموا أو أرادوا الانتماء إلى شريحة أو أخرى في تلك «الطبقات الوسطى. إن تعريف «البورجوازية» أمر بالغ الصعوبة (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الثالث عشر، القسمين الثالث والرابع)، وقد ازداد عسراً عندما دفع انتشار الديمقراطية وبروز الحركات العمالية من انتسبوا للبورجوازية (التي غدا اسمها كلمة مكروهة على نحو مطرد) إلى إنكار هويتهم الطبقية علناً، بل إلى إنكار وجود الطبقات على الإطلاق. وكان ثمة اعتقاد في فرنسا بأن الثورة قد ألغت الطبقات، وفي بريطانيا بأن الطبقات، بوصفها ليست شرائح مغلقة على نفسها، لم تعد موجودة، وفي مجال علم الاجتماع المتزايد النفوذ، بأن البنية والتراتب الاجتماعيين كانا على درجة من التعقيد لا تحتمل مثل هذا التبسيط المفرط. أما في أميركا، فإن الخطر، على ما يبدو، لم ينحصر في أن الجماهير قد تحشد نفسها كطبقة واحدة وتعتبر المستغلين طبقة أخرى، بل يتعداه إلى أنها، في سعيها إلى نيل حقها الدستوري في المساواة، قد تعلن عن نفسها بوصفها تنتمي إلى الطبقة الوسطى، فتلغي بذلك المزايا والفوائد التي تتمتع بها بحكم انتمائها إلى نخبة اجتماعية (علاوة على نصيب لا شك فيه من الثروة). ومازال علم

الاجتماع، كمنهج أكاديمي ولد في الفترة الممتدة بين عامي 1870 و1914، يشهد مساجلات لا نهاية لها، ودون الوصول إلى نتائج، جرّاء شغف الممارسين في هذا المجال بإعادة تصنيف السكان بطريقة تناسب قناعاتهم الأيديولوجية.

يضاف إلى ذلك أن حدود هذا القطاع الوسيط (والمساحة التي يمتد فيها) غدت ضبابية مبهمة مع اتساع الحراك الاجتماعي، وانهيار التراتبية الهرمية التقليدية التي تحدد الجماعات التي تنتمي، أو لا تنتمي، إلى «رتبة وسطى» أو «فئة متميزة» في المجتمع. وفي البلدان التي اعتادت على التصنيف القديم، مثل ألمانيا، رُسِمت الآن الحدود الفاصلة من جهة، بين جمهرة البورجوازيين (Bürgertum) التي تتفرع بدورها إلى شريحة تقوم على حيازة الأملاك (Besitzbürgertum)، وأخرى تعتمد على قدرة الوصول إلى المكانة البورجوازية عن طريق التحصيل العلمي العالي (Bildungs-bürgertum)، ومن جهة أخرى، («فئة وسطى») (MittleIstand) دونها مرتبة، ولكنها، بدورها، تنظر نظرة دونيّة إلى البورجوازية الصغيرة (Kleinbürgertum). إلا أن اللغات الأوروبية الغربية الأخرى اكتفت بتحريف المناقلات غير الدقيقة بين دلالات الفئات «الكبيرة»، أو «العليا»، أو «الصغيرة»، أو «الدنيا»، في الطبقة الوسطى/ البورجوازية، مع مزيد من الإبهام في فصل الواحدة عن الأخرى. ولكن، كيف يمكن تحديد من يدعي الانتماء إلى أي من هذه الفئات؟

تكمن الصعوبة الأساسية في الأعداد المتزايدة لمن كانوا يدّعون لأنفسهم المكانة البورجوازية في مجتمع كانت فيه البورجوازية، أصلاً، هي التي كونت الشريحة الاجتماعية العليا. وحتى في الوقت الذي لم يتم فيه القضاء نهائياً على طبقة النبلاء من ملاك الأراضي (كما في أميركا)، أو الذي حرمت فيه من امتيازاتها الفعلية (كما في فرنسا الجمهورية)، فإن صورتها في البلدان الرأسمالية المتقدمة غدت

الآن متدنية بصورة متميزة عما كانت عليه من قبل. وحتى في بريطانيا، حيث حافظت، في آنٍ معاً، على حضور سياسي بارز كل البروز، وعلى الجانب الأعظم من الثورة، فإنها كانت تتقهقر نسبياً في العقود الوسطى من القرن التاسع عشر. أن أربعة أخماس أصحاب الملايين البريطانيين الذين ماتوا في الفترة الواقعة بين عامي 1858 و1879، وعددهم 117 مليونيراً، إنما كانوا من ملّاك الأراضي: وبين عامي 1880 و1899، انخفضت هذه النسبة إلى ما يزيد قليلاً على الثلث، وهبطت إلى ما هو دون هذه النسبة بين عامي 1900 و1914[8]. وكان الأرستقراطيون يمثلون الأغلبية في جميع الحكومات البريطانية تقريباً قبل عام 1895. ولم يعد الأمر كذلك على الإطلاق بعد تلك السنة. كما إن ألقاب النبالة لم تكن تستدعي الازدراء، حتى في البلدان التي لم تكن، رسمياً، سارية المفعول فيها: فالأميركيون الأثرياء الذين لم يكن بوسعهم اكتسابها لأنفسهم، سارعوا إلى ابتياعها في أوروبا عن طريق دعم تزويج بناتهم بالمصاهرة مع أوروبيين، حتى أن امرأة من عائلة سنجر، صانع ماكينات الخياطة، أصبحت تحمل لقب أميرة بولنياك (Princess de Polignac). ومع ذلك، أدركت حتى أعرق النظم الملكية العميقة الجذور أن المال، شأنه شأن الدم الأزرق، قد غدا الآن من معايير النبالة المفيدة. واعتبر الإمبراطور وليام الثاني «أن من واجباته الأساسية تلبية رغبات أصحاب الملايين بمنحهم الأوسمة والنياشين ومؤشرات النبالة الأخرى، ولكنه اشترط لقاء ذلك أن يقدموا معونات للأعمال الخيرية والعامة. وربما كان متأثراً في هذا المجال بالنموذج البريطاني»[9]. وذلك ما لاحظه بعض المراقبين. ومن بين 159 لقباً من ألقاب النبالة

(8) W. D. Rubinstein, «Wealth, Elites and the Class Structure of Modern Britain,» *Past & Present*, vol. 76 (1977), p. 102.

(9) Adolf Wilke, *Alt-Berliner Erinnerunge* (Berlin: [n. pb.], 1930), pp. 232 f.

التي منحت في بريطانيا بين عامي 1901 و1920 (ما عدا ما منح منها للخدمات العسكرية)، أسبغ هذا اللقب على ستة وستين من رجال الأعمال ـ ونصفهم من أرباب الصناعة ـ وأربعة وثلاثين من المهنيين، والأغلبية السابقة منهم من المحامين، وعشرين فقط ممن يتحدرون من أسر من ملاك الأراضي(10).

ولئن كان الخط الفاصل بين البورجوازية والأرستقراطية ضبابياً غامضاً إلى هذا الحد، فإن الحدود الفاصلة بين البورجوازيين والشرائح الأدنى منهم لم تكن أقل غموضاً. ولم يؤثر ذلك على الطبقة الوسطى الدنيا أو البورجوازية الصغيرة التي تضم الحرفيين الفنيين، وصغار التجار وأمثالهم، فحجم عملياتهم قد وضعهم في مرتبة أدنى من مرتبة البورجوازيين، بل معارضة لهم. وكان برنامج الراديكاليين الفرنسيين مجموعة من التنويعات على شعار «الصغير هو الجميل»: وتتردد كلمة «الصغير» (Petit) مراراً وتكراراً في مؤتمرات الحزب الراديكالي(11). أما نقيضها المعادي لها فهو كلمة «الكبير» أو «الكبار» (Les gros) ـ ورأس المال الكبير، والصناعة الكبيرة، وكبار رجال المال، وكبار التجار. ونتلمس مثل هذا الموقف بين نظرائهم الألمان الذين عانوا وطأة التصنيع الكاسح المتسارع منذ سبعينيات ذلك القرن وبعدها ـ مع نزعة قومية يمينية لا سامية، وليست جمهورية ويسارية. وعند استعراض خارطة الوضع، نتبين أن صغر حجمهم لم يكن وحده هو الذي حال بينهم وبين الوصول إلى مكانة أعلى ـ إلا إذا استطاع حجم ثروتهم، في ظروف استثنائية، أن يمحو ذكرى مصادرها وأصولها ـ بل أضيفت

---

(10) W. L. Guttsman, *The British Political Elite* (London: MacGibbon & Kee, 1963), pp. 122-127.

(11) Jean Touchard, *La gauche en France depuis 1900*, préf. de René Rémond; compléments de Michel Winock (Paris: Seuil, 1977), p. 128.

طبيعة مهنهم إلى تلك الأسباب. ومع ذلك، فإن التحولات المثيرة التي طرأت على نظام التوزيع، وبخاصة في الثمانينيات وما بعدها، استلزمت بعض التعديلات الضرورية. وقد كانت كلمة «بقال» لا تزال موضع ازدراء في أوساط الشرائح العليا من الطبقات الوسطى، إلا أن بريطانيا في الفترة التي نعالجها شهدت صعود أمثال السير لبتون (الذي جمع ثروته من تغليف الشاي)، واللورد لفرهولم (من بيع الصابون)، واللورد فيستي (من بيع اللحوم المجمدة). ثم مُنح كلٌ منهم ذلك اللقب، وأصبح بحوزته يخت بخاري خاص. غير أن الصعوبة الحقيقية برزت مع التوسع الهائل في القطاع الثالث، وهو التوظف في مجالات القطاعين العام والخاص ـ أي في وظائف كانت، بوضوح، تابعة مرؤوسة مدفوعة الأجر (حتى وإن سميت «مدفوعة الرواتب») غير أنها لم تكن أعمالاً يدوية، وكانت تعتمد على مؤهلات تقوم على التعليم النظامي، حتى وإن كان متواضعاً نسبياً، ويتولاها الرجال في المقام الأول، بل إن بعض النساء ـ بعد أن رفضن، تحديداً، اعتبار أنفسهن جزءاً من الطبقة العاملة، كن يتطلعن مع تقديم الكثير من التضحيات إلى التمتع بأسلوب حياة الطبقة الوسطى المحترمة. إلا أن مشكلات مستجدة سرعان ما برزت جراء بروز خط فاصل بين «الطبقة الدنيا الوسطى» الجديدة المؤلفة من «الكتبة» الإداريين (Angestellte employés)، والمراتب العليا من المهنيين أو حتى في قطاعات رجال الأعمال المتزايدة التي تستخدم المشرفين والمديرين التنفيذيين فيها مقابل رواتب نقدية.

إذا ما صرفنا النظر عن هذه الطبقات الدنيا ـ الوسطى الجديدة نفسها، فإن من الواضح أن أعداد من دخلوا في عداد الطبقة الوسطى أو ادعوا لأنفسهم تلك المكانة كانوا الآن يتزايدون بسرعة مطردة، مما طرح صعوبات عملية من حيث تحديد الفواصل والتعريفات. وزاد من تلك الصعوبة التباس المعايير النظرية لتلك

التعريفات ذلك أن تحديد العناصر المكونة لـِ «البورجوازية» كان، دائماً، أكثر صعوبة، من الوجهة النظرية، في تحديد النبالة (مثل المولد، والوراثة، واللقب، وتملك الأرض)، أو في تحديد الطبقة العاملة (مثل علاقة الأجور والعمل اليدوي). ومع ذلك، فقد كانت المعايير في أواسط القرن التاسع عشر محددة بصورة واضحة (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الثالث عشر). فباستثناء كبار موظفي الدولة ذوي الرواتب المرتفعة، كان من المتوقع من أعضاء تلك الطبقة أن يحققوا دخلاً من رأس المال أو استثمار و/ أو يعملوا كأصحاب مشروعات ترمي إلى تحقيق الربح ويستخدموا الأيدي العاملة لهذا الغرض، أو أن يمارسوا الأعمال والمهن «الحرة» التي كانت شكلاً من أشكال المشروع الخاص. ومن المهم ملاحظة أن «الأرباح» و«الألقاب» كانت تُدرَج تحت بند واحد في حسابات ضريبة الدخل في بريطانيا،. وعلى الرغم من ذلك، فإن فائدة تلك المعايير، بعد التغيرات الآنفة الذكر، قد تضاءلت في ما يتعلق بالتمييز بين البورجوازية «الحقيقية» ـ اقتصادياً، والأهم من ذلك اجتماعياً ـ في داخل إطار مجموعات «الطبقات الوسطى»، ناهيك بمن كانوا يطمحون إلى التمتع بتلك المكانة. ولم يكن لهم رأس المال على الإطلاق، وكان ذلك، في أول الأمر على الأقل، هو حال الكثيرين ممن لم يكن ثمة شك في وضعهم البورجوازي، ولكنهم استعاضوا عن ذلك بالتعليم العالي بوصفه مورداً أولياً لهم (Bildungsbürgertum): وكانت أعداد هؤلاء تتعاظم على نحو مطرد. وقد استقر عدد الأطباء نسبياً في فرنسا على نحو 12,000 بين عام 1866 و1886، وارتفع إلى 20,000 بحلول عام 1911؛ وفي بريطانيا، زاد عدد الأطباء من 15,000 إلى 22,000، والمهندسين من 7,000 إلى 11,000 بين عامي 1881 و1901: وكان الارتفاع في البلدين كليهما أسرع بكثير من معدلات النمو السكاني للبالغين. كما إن هؤلاء لم يكونوا على الإطلاق من المبادرين أو أرباب العمل

(إلا عندما يستخدمون الخدم)[12]. ولكن، كما أشار خبير ألماني عام 1892، من يستطيع أن يُنكر المكانة البورجوازية على كبار المديرين ذوي الرواتب المرتفعة الذين كانوا يشكلون قطاعاً جوهرياً متعاظماً من فعاليات القطاع الخاص، في مرحلة «لم تعد فيها الطبيعة الحميمة الخاصة للأعمال التجارية الصغيرة القديمة تصْدُق على مثل هذه المشروعات الاقتصادية الكبيرة[13]؟

إن الكثرة الكاثرة من هذه الطبقات الوسطى جميعها، وأغلبها كان على الأقل نتاجاً لفترة ما بعد الثورة المزدوجة [الصناعية والفرنسية] (انظر **عصر الثورة** ـ المقدمة) كانت تشترك في صفة واحدة: الحراك الاجتماعي، في الماضي والحاضر. وكما لاحظ مراقب فرنسي في بريطانيا، فإن «الطبقات الوسطى» كانت، من الوجهة السوسيولوجية، «تتألف أساساً من عائلات في طور التحول صعوداً على السلّم الاجتماعي»، وكانت البورجوازية تتكوّن من عائلات «وصلت» ـ سواء إلى القمة أو إلى مستوى استقرار نسبي محدد متفاوت عليه[14]. غير أن مثل هذه اللقطات العابرة لا تعطي صورة وافية عن سيرورة الحركة التي لا يمكن رسم ملامحها، إذا جاز التعبير، باستخدام مصطلح سوسيولوجي منتزع من ابتكار متأخر هو الفيلم السينمائي أو الصور المتحركة. إن «التراتبات الاجتماعية الجديدة» التي رأى [رئيس الوزراء الفرنسي ليون] غامبيتا [1838 ـ 1882] أن ظهورها يمثل المضمون الجوهري لنظام الحكم في

---

(12) Theodore Zeldin, *France, 1848-1945* (Oxford: Clarendon Press, 1973-77), I, p. 37, and David Charles Marsh, *The Changing Social Structure of England and Wales, 1871-1951* (London: Routledge & Paul, [1958]), p. 122.

(13) G. A. Ritter and J. Kocka, *Deutsche Sozialgeschichte. Dokumente und Skizzen Band II 1870-1914* (Munich: [n. pb.], 1977), pp. 169-170.

(14) Paul Descamps, *L'éducation dans les écoles anglaises* (Paris: Bureaux de la «science sociale», 1911), p. 167.

الجمهورية الفرنسية الثالثة ـ ولابدّأنه كان يفكر في رجال مثله هو، ممن شقوا طريقهم من دون أن يكون لديهم نشاط تجاري أو أملاك، إلى أن حققوا لأنفسهم الدخل والنفوذ من خلال السياسات الديمقراطية، ولم يتوقفوا عن التحرك حتى بعد أن جرى الإقرار بأنه «قد وصل»[15]. وفي الاتجاه المعاكس، ألم يغير «الوصول» طبيعة البورجوازية؟ ألم يحرم من الانتماء إلى هذه الطبقة أعضاءَ الجيلين الثاني والثالث الذين عاشوا حياة مترفة بالثروة العائلية التي ورثوها؛ وارتدّوا في بعض الأحيان عن القيم والأنشطة التي تمثل جوهر الطبقة التي ينتسبون إليها؟

إن هذه المشكلات وأمثالها لا تهم الاقتصاديين ممن عاصروا الفترة التي يعالجها هذا الكتاب. إن اقتصاداً يقوم على تحقيق الربح من خلال المشروع التجاري الخاص، كالذي كانت له الغلبة دون شك في بلدان الغرب المتقدمة، لا يتطلب من المحللين التخمين حول نوعية الأفراد الذين تتكون منهم «البورجوازية». ومن وجهة نظر عالم الاقتصاد، فإن الأمير هنكل فون دونرزمارك، ثاني أغنى رجل في ألمانيا الإمبراطورية (بعد كْروب)، كان رأسمالياً من الناحية الوظيفية، لأن تسعة أعشار دخله كان يأتي من ملكيته لمناجم الفحم، وللأسهم في الصناعات والبنوك، وشراكاته في التطوير العمراني، ناهيك بما يتراوح بين 12 و15 مليون مارك من الفوائد والعائدات. ومن جهة أخرى، فإن مكانته كأرستقراطي وارث عظيمة الدلالة بالنسبة إلى عالم الاجتماع أو المؤرخ.

إن مشكلة تعريف البورجوازية بوصفها جماعة من الرجال والنساء، وتعيين الخط الفاصل بين هؤلاء من جهة، و«الطبقات الدنيا الوسطى» من جهة أخرى، ليست ذات أثر مباشر على

---

(15) Zeldin, *France, 1848-1945, I*, pp. 612-613.

تحليل نمو الرأسمالية في هذه المرحلة (إلا بالنسبة إلى من يعتقدون أن النظام يعتمد على الحوافز الشخصية لدى الأفراد بوصفهم متاجرين مبادرين في القطاع الخاص)[16]، مع أن هذا التعريف يعكس تغيرات بنيوية في الاقتصاد الرأسمالي، ويلقي بعض الضوء على أشكاله التنظيمية.

III

كان إقرار معاييرَ معترفٍ بها قضيةً ملحة، إذاً، بالنسبة إلى معاصري تلك الفترة من المنتمين، أو الآملين في الانتماء، إلى البورجوازية أو الطبقة الوسطى، وبخاصة من لم يكن في جعبتهم من المال ما يكفي وحده لشراء مكانة اجتماعية تحمل معها احتراماً وامتيازات مؤكدة لهم ولذرّيتهم. وفي تلك الفترة، تزايدت، بصورة مطردة، أهمية سلوك ثلاثة سبل لإقرار مثل هذه العضوية ـ ولاسيما في البلدان التي التبس فيها تحديد الهويات[17]. وكانت جميعها تتطلب تلبية شرطين: وقد كان عليها أن تميز بوضوح أعضاء الطبقات الوسطى عن الطبقات العاملة، والفلاحين والآخرين المنخرطين في الأعمال اليدوية، وأن توفر تراتيبة هرمية حصرية من دون أن تحول دون صعود درجات السلّم الاجتماعي. وكان أسلوب حياة الطبقة الوسطى وثقافتها واحداً من المعايير،

---

(16) برز في الواقع مفكرون رأوا أن انتشار البيروقراطية، وتزايد العزوف عن قيم المبادرة التجارية وعوامل أخرى من هذا القبيل ستؤدي إلى تقويض دور أصحاب المشروعات الخاصة، وبالتالي دور الرأسمالية. وقد تبنى هذه الآراء ماكس فيبر وجوزيف شومبيتر اللذان عاصرا تلك الفترة.

(17) بدأ في تلك الفترة نشر الأعمال المرجعية عن الأشخاص ذوي المكانة في الدولة ـ تمييزاً لها عن الأدلة التي تبين العضوية في العائلات الملكية والنبيلة، ومنها دليل غوثا (Almanach de Gotha) وربما كان المرجع البريطاني المسمى من هو (Who is Who) هو الأول من نوعه.

والنشاط في أوقات الفراغ، ولاسيما ممارسة الاختراع الجديد، وهو الرياضة، معياراً آخر؛ غير أن المؤشر الرئيس على العضوية الاجتماعية ظل، باطراد، هو التعليم النظامي.

لم تكن المهمة الرئيسة للتعليم نفعية، على الرغم من المردود المالي المحتمل للتدريب العقلي والمعرفة التخصصية في عصر تزايد اعتماده على التقانة العلمية، مع أنه يفتح آفاقاً مهنية عريضة للموهبة والجدارة، ولاسيما في صناعة التربية والتعليم نفسها الآخذة بالتوسع. لقد كان الأمر المهم هو تبيان قدرة المراهقين على إرجاء دخولهم ميدان العمل لكسب الرزق. ذلك أن محتوى التعليم كان أمراً ثانوياً، بل لم تكن ثمة قيمة مهنية تذكر للغتين اليونانية واللاتينية اللتين أضاع تلاميذ «المدارس العامة» البريطانية جل وقتهم عليها، ولا لدروس الفلسفة، والآداب، والتاريخ، والجغرافيا التي ملأت 77 في المئة من ساعات الدراسة في مدارس الليسيه الفرنسية (1890). وحتى في بروسيا المهتمة بالنواحي العملية، كانت معاهد الجمناسيوم (Gymnasien) العريقة عام 1885 تضم ما يقارب ثلاثة أضعاف التلاميذ الموجودين في المدارس المعنية بالأمور التقنية (Ober-Realschulen, Realgymnasien). وفوق ذلك، كانت الكلفة المالية لتقديم مثل هذا التعليم واحدة من المؤشرات الاجتماعية. وقد كشف أحد المسؤولين البروسيين بدقة جرمانية تفصيلية، عن أنه أنفق 31 في المئة من دخله على تعليم ثلاثة من أولاده على مدى واحد وثلاثين عاماً[18].

حتى ذلك الحين، لم يكن التعليم النظامي الذي كان من

---

(18) المصدر نفسه، II، ص 250. انظر أيضاً: Hans Ulrich Wehler, *Das deutsche Kaiserreich, 1871-1918* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, [1973]), p. 126, and Ritter and J. Kocka, *Deutsche Sozialgeschichte. Dokumente und Skizzen Band II 1870-1914*, pp. 341-343.

المحبذ تتويجه بشهادة من نوع ما، عنصراً مهماً في نهوض البورجوازية، إلا في المهن التي تستلزم التحصيل العلمي داخل قطاع الخدمة العامة وخارجه ـ وكان التدريب للانخراط فيها هو المهمة الرئيسة للجامعات ـ بالإضافة إلى دورها في توفير بيئة مناسبة للترفيه عن أبناء النبلاء والوجهاء الشباب في الحانات والمواخير والأنشطة الرياضية، بينما لم يكن هؤلاء يأبهون لتقديم أي امتحانات. وقلّما كان رجال الأعمال في القرن التاسع عشر من الخريجين الجامعيين في أي موضوع. ولم تكن كليات البوليتكنيك الفرنسية آنذاك تستهوي أبناء النخبة البورجوازية بصورة خاصة. وفي معرض تقديمه النصح لأحد الصناعيين اليافعين عام 1884، نفى أحد الصيرفيين الألمان أهمية النظرية والتعليم الجامعي الذي اعتبره مجرد «وسيلة للاستمتاع في أوقات الراحة، مثل السيجار بعد الغداء». وخلص في نصيحته إلى أن على الشاب أن ينخرط عملياً في ميدان التجارة بأسرع وقت ممكن، ويبحث لنفسه عن ظهير ماليّ، ويضع الولايات المتحدة الأميركية نصب عينيه، ويكتسب الخبرة، ويترك التعليم العالي للأفراد «التقنيين المدربين علمياً» الذين سيستفيد منهم المبادرون من أصحاب المشروعات الاقتصادية. ولم يكن هذا التوجه مجانباً للصواب من الوجهة التجارية، غير أنه أثار الاستياء في صفوف الكوادر التقنية. وقد طالب المهندسون الألمان لأنفسهم، بإصرار، «بوضع اجتماعي يعادل أهمية المهندس في الحياة»[19].

وفق ذلك، وفّر التَمَدْرُس تذكرة دخول إلى نطاق معترف به يضم الشرائح الوسطى والعليا في المجتمع، ووسيلة لتنشئة الداخلين الجدد وتدريبهم على الطرائق التي ستميزهم عن المراتب الدنيا.

(19) Ritter and Kocka, *Deutsche Sozialgeschichte. Dokumente und Skizzen Band II 1870-1914*, pp. 327-328 and 352, and Arno J. Mayer, *The Persistence of the Old Regime: Europe to the Great War* (New York: Pantheon Books, 1981), p. 264.

والواقع أن الحد الأدنى من العمر الذي يترك الأولاد فيه المدارس عند بلوغه، وهو ست عشرة سنة، كان في بعض البلدان يضمن لهم التجنيد ودخول الخدمة العسكرية برتبة مرشح ـ ضابط. وقد تزايد انتشار الدراسة الثانوية حتى سن الثامنة عشرة باطراد في أوساط الطبقات الوسطى، وكان يليه في العادة تدريب مهني أو جامعي عالٍ. وبين عامي 1875 و1912، ارتفع عدد الطلبة الألمان ثلاثة أضعاف، والطلبة الفرنسيين أكثر من أربعة أضعاف. غير أنه لم يقدم الامتحانات النهائية منهم في فرنسا إلا 2 في المئة، ولم ينجح إلا نصف هؤلاء عام 1910، من أصل طلبة المدارس الثانوية (ومجموعهم 77,500)، وهم يمثلون ما يقل عن 3 في المئة فقط من الفئة العمرية بين سنتي الثانية عشرة والتاسعة عشرة[20]. وقد دخلت ألمانيا التي كان عدد سكانها 65 مليون نسمة، الحرب العالمية الأولى، بجيش ضم نحو 120,000 ضابط احتياط، أو ما يعادل واحداً في المئة من الرجال في الفئة العمرية بين عشرين وخمس وأربعين سنة[21].

ومع تواضع هذه الأعداد، فإنها كانت أكبر بكثير من الحجم المعتاد للطبقات الحاكمة التقليدية ـ التي كانت، مثلاً، تضم 7000 شخص كانوا في سبعينيات ذلك القرن يملكون 80 في المئة من أراضي القطاع الخاص في بريطانيا، إضافة إلى نحو 700 عائلة تمثل طبقة النبلاء البريطانية أو ما يماثلها. وكان هؤلاء بالتأكيد أكبر بكثير من أن يشكلوا الشبكات الشخصية غير الرسمية التي تمكنت بفعلها البورجوازية، في وقت سابق من القرن التاسع عشر، من بناء نفسها

---

(20) Hohorst, Kocka and G. A. Ritter, *Sozialgeschichtliches Arbeitsbuch: Materialien zur Statistik des Kaiserreichs 1870-1914*, p. 161; J. Mayeur, *Les débuts de la IIIe république 1871-1898* (Paris: [s. n.], 1973); Zeldin, *France, 1848-1945*, II, p. 330, and Mayer, *The Persistence of the Old Regime: Europe to the Great War*, p. 262.

(21) Ritter and Kocka, Ibid., p. 224.

لعدة أسباب، منها أن الاقتصاد كان مُمَوْضعاً إلى درجة عالية، وأن جماعات الأقليات الدينية والإثنية التي ارتبطت بعلاقة حميمة مع الرأسمالية (كالبروتستنت الفرنسيين، والكويكرز، والتوحيديين، واليونان، واليهود، والأرمن) قد طورت شبكات من الثقة المتبادلة، والقربى، والمبادلات التجارية التي امتدت عبر البلدان، والقارات، والمحيطات[22]. وفي ذروة ازدهار الاقتصادات الوطنية والعالمية، كان بوسع هذه الشبكات غير الرسمية أن تمارس نشاطها، لأن عدد المخرطين فيها كان ضئيلاً، ولأن بعض جوانب العمل التجاري، وبخاصة المعاملات البنكية والمالية، كانت تتركز في حفنة من المراكز المالية (وهي، على العموم، عواصم الدول الكبرى). وفي عام 1900 أو نحوه، كانت المجموعة البنكية البريطانية التي تسيطر بالفعل على الأنشطة المالية في العالم، تتكون من بضع عشرة عائلة اتخذت مقارّها في بقعة ضيقة في لندن. وكان أفرادها يعرفون بعضهم بعضاً، ويترددون على النوادي والأوساط الاجتماعية نفسها، ويتزاوجون في ما بينهم[23]. وكانت نقابة أصحاب مصانع الفولاذ في الراين ـ وستفاليا، التي شكلت الجانب الأكبر من صناعة الفولاذ الألمانية، تضم ثمانية وعشرين مصنعاً وشركة. وقد شكلت أضخم هذه الشركات، وهي يونايتدْ ستيتس ستيل، خلال محادثات رسمية بين حفنة من الرجال، وتبلورت في محادثات جرت بعد العشاء وفي ملاعب الغولف.

---

(22) ناقش علماء ألمان (مثل ماكس فيبر وفيرنر سومبارت) الأسباب التي دفعت إلى إقامة مثل هذه العلاقة الخاصة في تلك الفترة. ومهما كانت التفسيرات ـ إضافة إلى أن هذه الجماعات كافة كانت تشترك في أنها تحتل مكانة الأقليات الواعية لذاتها ـ فإنه يصح القول إن المجموعات الصغيرة من هذا النوع، مثل الكويكرز البريطانيين، قد تحولت بصورة كاملة تقريباً إلى تجمعات من أصحاب البنوك، والتجار، والمنتجين الصناعيين.

(23) Youssef Cassis, *Les banquiers de la City à l'époque édouardienne: 1890-1914* (Genève: Libr. Droz, 1984).

ولم يكن من الصعب، إذاً، على البورجوازية الحقيقية الكبيرة، قديمها وجديدها على السواء، أن تنظم نفسها بوصفها نخبة متميزة، لأنه كان بوسعها أن تستخدم أساليب مماثلة لما كان لدى الطبقات الأرستقراطية، بل ـ كما حدث في بريطانيا ـ الآليات الفعلية للأرستقراطية. والواقع أنها كانت ترمي إلى تتويج نجاحها التجاري، قدر المستطاع، بالانضمام إلى طبقة النبلاء، ومن خلال أبنائها وبناتها على الأقل، أو بما هو أقل من ذلك، باتّباع أسلوب حياة أرستقراطية. ومن الخطأ الاعتقاد بأن ذلك كان يمثل نوعاً من التنازل من جانب البورجوازية تجاه القيم الأرستقراطية القديمة. ومن جهة، لم تكن التنشئة الاجتماعية من خلال مدارس النخب (أو غيرها)، أكثر أهمية للأرستقراطيات التقليدية منها للبورجوازية. وبقدر ما كانت كذلك، كما كانت الحال في «المدارس العامة» في بريطانيا، فإنها استوعبت وتمثلت القيم الأرستقراطية في نظام أخلاقي صمم لمجتمع بورجوازي ولميدان الخدمة العامة فيه. ومن جهة أخرى، فإن معيار القيم الأرستقراطية غدا يتمثل الآن، بصورة متزايدة، في ممارسة أسلوب حياة متهتّك مُسرف مُكْلِف يتطلب، قبل كل شيء، توافر المال، أيّاً كان مصدره. وأصبح المال، من ثَمَّ، هو معياره الأساسي. ووجد النبيل الحقيقي مالك الأراضي أنه إذا لم يحافظ على مستوى المعيشة ذاك، بكل ما يلازمه من أنشطة، فسيجد نفسه منفيّاً في ركن ناءٍ آيلٍ إلى الانقراض في أحد الأقاليم، وفياً ومعتداً بماضيه، ولكنه مهمشٌ اجتماعياً. وهو في ذلك يشبه الشخصيات التي صورها ثيودور فونتاني في رواية **ستخلين** (*Der Stechlin*) (1895)، وهي مرثاة مؤثرة لقيم طبقة «اليونكرز» القديمة في براندنبرغ. وقد استخدمت البورجوازية الكبيرة آليات الأرستقراطية، كما يحدث في جميع حالات اصطفاء النخب، لتحقيق مآربها الخاصة.

إن الاختبار الحقيقي للمدارس والجامعات، بوصفها مؤسسات للتنشئة، كان يشمل من كانوا يتسلقون درجات السلّم الاجتماعي، لا

من وصلوا إلى قمته بالفعل. وهي التي حولت ابن البستاني غير الملتزم بأعراف الكنيسة في سالزبري إلى رئيس إحدى الكليات في جامعة كامبريدج، وحولت ابنه، عبر إيتون وكنغز كوليج، إلى عالم الاقتصاد جون مينارد كينز، أي إلى عضو بارز في نخبة واثقة مصقولة. ومازلنا نعجب عندما نفكر في البيئة التي ترعرعت فيه أمه في معابد المعمدانيين في الأقاليم، ليغدو، آخر الأمر، عضواً فخوراً بطبقته التي سماها في ما بعد «البورجوازية المتعلمة»[24].

ولم يكن مستغرباً أن نوع التمدرس أفسح المجال لارتقاء محتمل، وربما مؤكد، في المنظومة البورجوازية لتشمل أعداداً متزايدة ممن حصلوا على الثروة، ولكن ليس المكانة الاجتماعية (مثل جد كينز)، ومن كانت مكانتهم البورجوازية تعتمد، تقليدياً، على التعليم، مثل أبناء القساوسة البروتستنت المعدمين والمهنيين الذين كوفئوا بصورة أفضل من ذلك، وجمهرة الآباء «الأقل احتراماً» الطامحين إلى مستقبل أفضل لأبنائهم. ثم إن التعليم، وهو بوابة الدخول الرئيسة، ازداد انتشاراً. وقد تضاعفت أعداد التلاميذ في هذا المجال مرتين (في بلجيكا، وفرنسا، والنرويج، وهولندا)، وخمس مرات (في إيطاليا). كما تضاعفت أعداد الطلبة في الجامعات التي كانت تضمن العضوية في الطبقة الوسطى، نحو ثلاث مرات في البلدان الأوروبية في الفترة بين أواخر سبعينيات القرن وعام 1914. (وقد كانت مستقرة تقريباً في العقود المنصرمة). والواقع أن المراقبين الألمان قد بدأ يساورهم القلق بحلول الثمانينيات من أن معدلات قبول الطلبة الجامعيين كانت أكثر مما يمكن أن تتحمله القطاعات الاقتصادية للطبقة الوسطى.

إن مشكلة «الطبقة العليا ـ الوسطى»، أي فئة «كبار الصناعيين»

---

(24) Skidelsky, *John Maynard Keynes,* I, p. 84.

الستة والثمانين الذين انضموا بين عامي 1895 و1907، إلى الخمسة الذين كانوا يحتلون قمة الهرم بين دافعي الضرائب في بوخم (ألمانيا)[25] ـ كانت تتمثل في أن التوسع العام في مجال التعليم لم يفض إلى إنتاج عدد كافٍ من شارات المكانة ورموزها. غير أن البورجوازية الكبيرة لم تستطع، في الوقت نفسه، أن تفصل نفسها رسمياً عمن هم دونها مرتبة، لأن بنيتها كان لابدّ أن تظل مفتوحة أمام الداخلين الجدد ـ فتلك هي طبيعتها بحكم التعريف ـ ولأنها كانت تحتاج إلى حشد الطبقات الدنيا ـ الوسطى، أو التصالح معها، في مواجهة الطبقات العاملة الآخذة بالاحتشاد المطرّد. ومن هنا كان إصرار المراقبين غير الاشتراكيين على أن الطبقة الوسطى لم تكن تتنامى فحسب، بل إنها كانت هائلة الحجم كذلك. وكان غوستاف فون شموللر، شيخ علماء الاقتصاد الألمان، يعتقد أن هذه الطبقة تشكل ربع عدد السكان[26]، غير أنه لم يقتصر على أن يُدرج فيها «المسؤولين والمديرين، والفنيين من ذوي الرواتب الجيدة والمعتدلة»، بل أضاف إليهم المشرفين والعمال المهرة. وبالمثل، قدر سومبارت حجم الطبقة الوسطى بنحو 12,5 مليون شخص، مقابل 35 مليون عامل[27].

كانت تلك، في الأساس، هي حسابات الناخبين المحتملين المعادين للاشتراكية. أما التقديرات الأكثر مرونة، فلم تكن تتجاوز 300,000 ممن كان من المعتقد أنهم يشكلون «جمهور المستثمرين» في أواخر العهد الإدواردي الفكتوري في بريطانيا[28]. وعلى أي

(25) Crew, *Bochum: Sozialgeschichte einer Industriestadt*, p. 26.

(26) G. Schmoller, *Was verstehen wir unter dem Mittelstande? Hat er im 19. Jahrhundert zu oder abgenommen?* (Göttingen: [n. pb.], 1907).

(27) Werner Sombart, *Die deutsche Volkswirthschaft im 19. Jahrhundert und im Anfang des 20. Jahrhunderts* (Berlin: [n. pb.], 1903), pp. 534 and 531.

(28) Sidney Pollard, «Capital Exports 1870-1914: Harmful or Beneficial?» *Economic History Review*, vol. XXVIII (1985), pp. 498-499.

حال، كان الأعضاء الفعليون في الطبقة الوسطى المستقرة أبعد ما يكونون عن فتح أذرعهم لاحتضان من هم دونهم مرتبة، حتى وإن كانوا من ذوي الياقات وربطات العنق. وقد انتقص أحد المراقبين الإنجليز، على نحو مميز، من قدر الطبقات الدنيا ـ الوسطى، بوصفها تنتمي مع العمال إلى «عالم المدارس الشعبية»[29].

ووفقاً لأنظمة القبول المفتوح، كان لابد من تأسيس شبكة من المراكز التعليمية غير الرسمية، ولكن الحصرية المحددة. وكان ذلك أيسر السبل في بلد مثل بريطانيا ظل يفتقر إلى نظام للتعليم الابتدائي العام حتى 1870 (ولم يصبح الالتحاق بالتعليم الابتدائي العام إلزامياً إلا بعد ذلك بعشرين عاماً)، وإلى التعليم الثانوي العام حتى عام 1902، وأي تعليم جامعي ذي شأن خارج الجامعتين العريقتين في أكسفورد وكامبريدج[30]. وأسست مدارس عديدة سميت، خطأً، «مدارس عامة» للطبقات الوسطى منذ أربعينيات القرن وما بعدها، على غرار تسع مؤسسات أخرى جرى الاعتراف بها عام 1870، وكذلك حضانات لأطفال النبلاء والوجهاء (وبخاصة في إيتون). وبحلول مطلع القرن العشرين، كانت قد اتسعت لتشمل قائمة تتراوح ـ وفقاً لدرجة الخصوصية الحصرية أو التكبر فيها ـ بين 64 و160 مدرسة عالية الكلفة تدعي لنفسها هذه المرتبة، وتدرب تلاميذها وفق برنامج محدد، كأعضاء في طبقة حاكمة[31]. وانتشرت سلسلة من

---

(29) يمكن التحقق من ذلك في ما يخص ذلك البلد بالرجوع إلى: W. R. Lawson, *John Bull and His Schools: A Book for Parents, Rate-Payers, and Men of Business* (Edinburgh and London: [n. pb.], 1908), p. 39.

(30) كان النظام الاسكوتلندي، على العموم، أكثر شمولاً، غير أن الخريجين الاسكوتلنديين الذين كانوا يعتزمون شق طريقهم في الحياة آثروا الحصول على شهادة أخرى أو تقديم امتحان آخر في أوكسبريدج، كما فعل والد كينز بعد نيله شهادة من لندن.

(31) John Raymond de Symons Honey, *Tom Brown's Universe: The Development of the English Public School in the Nineteenth Century* (New York: Quadrangle; New York Times Book Co., 1977).

المدارس، وبخاصة في المناطق الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة، يدخل فيها أبناء العائلات المعروفة، أو الثرية في جميع الحالات، مرحلة التجهيز النهائي لدخول الجامعات النخبوية الخاصة.

في هذه الأوساط، كما هي الحال في قطاعات عريضة من طلاب الجامعات الألمانية، جرى استقطاب جماعات حصرية متميزة أخرى من جانب جمعيات خاصة مثل منظمة كوربس (Korps) الطلابية، وأخويات الآداب اليونانية الأكثر وجاهة التي حلت محلها «كليات» يقيم فيها الطلاب في الجامعات الإنجليزية القديمة. ولذلك، كانت بورجوازية أواخر القرن التاسع عشر، تقليدياً، خليطاً غريباً من المجتمعات المفتوحة والمغلقة: وكانت مفتوحة لأن دخولها كان مشروطاً بتوفر المال، أو حتى الجدارة (من خلال البعثات أو وجوه التكريم الأخرى للطلاب الفقراء)، ولكنها مغلقة لأنه كان من الواضح أن بعض الأوساط كانت أكثر مساواة من الأخرى. وكان الطابع الحصري اجتماعياً في أساسه. وكان طلاب الكوربس الألمان، المندّبون الذين تفوح منهم رائحة الجعة، يتبارزون لأنهم (خلافاً لمن هم دونهم مرتبة) يدللون بذلك على أنهم يتمتعون بالشهامة والمروءة (satisfaktionsfähig)، أي إنهم من النبلاء الوجهاء لا من عامة الناس. أما في المدارس الخاصة البريطانية، فإن تدرّجات المكانة الخفية كانت تتجلى في المباريات الرياضية التي تقوم بين طلاب مدرسة ضد أخرى ـ لاكتشاف ما إذا كانت شقيقات أعضاء أحد الفريقين يصلحن زوجات لأفراد الفريق الآخر. وكانت هيبة الجامعات الأميركية النخبوية، وبخاصة في الولايات الشرقية، تتحدد في الواقع بالطابع الاجتماعي الحصري للرياضات التي تمارسها: فقد كان بعضها يلعب ضد بعض في نطاق رابطة اللبلاب (Ivy League) [الجامعات الثماني الأكثر تميزاً في أدائها التعليمي].

بالنسبة إلى من كانوا يتحركون صعوداً إلى مرتبة البورجوازية

الكبيرة، فإن آليات التنشئة تلك ضمنت عضوية مؤكدة لأبنائهم. وكان التعليم الأكاديمي للبنات اختيارياً، وكذلك كانت بعض الميزات العملية المتميزة. إن نوادي الخريجين من الأولاد القدامى (Alte, Herren alumni) التي بدأت تنتشر بسرعة اعتباراً من سبعينيات القرن، أظهرت أن منتجات أي مؤسسة تربوية هي التي تشكل شبكة قد تكون وطنية أو حتى دولية، ولكنها هي التي تكون كذلك صلة الوصل بين الأجيال الشابة والسابقة. وبعبارة مختصرة، فإنها أضفت التماسك الاجتماعي على تشكيلة متباينة من الأعضاء. وقدمت الرياضة، هنا أيضاً، عنصراً نظامياً لاصقاً يضم هؤلاء جميعاً. ومن خلال هذه الأساليب، تمكنت كل مدرسة، أو كلية، أو فرع لشبكة كوربس، أو أخوية - وهي التي يعاود أعضاء روابط الخريجين زيارتها وتمويلها - من تشكيل نوع يماثل المافيا (أصدقاء الأصدقاء) للعون المتبادل، بما في ذلك مجالات التجارة. وشبكات «العائلات الممتدة» من الناس الذين يفترض تقاربهم اقتصادياً واجتماعياً التوصيل مع شبكة من الاتصالات المحتملة أبعد من مجالات القرابة والعمل المحلية والدولية. وقد سجل دليل الأخويات في الكليات الأميركية التوسع الكبير في هذه الروابط والجمعيات. وفي عام 1899، كانت ثمة فروع لنوادي الخريجين «بيتا» و«ثيتا» و«فاي»، في 16 مدينة، وارتفعت في عام 1912 إلى 110. وكانت الأخويات تشكل «دوائر من الرجال المثقفين الذين لم يكن لهم أن يتعارفوا لولا هذه الوسيلة»[32].

ويمكن أن نتلمس الإمكانات العملية لمثل هذه الشبكات في عالم التجارة الوطنية والعالمية في أن إحدى هذه الأخويات الأميركية (وهي «دلتا كابا إبسيلون») كانت تباهي بأنها تضم ستة من أعضاء

(32) William Raimond Baird, *American College Fraternities: A Descriptive Analysis of the System of the Colleges of the United States with a Detailed Account of Each Fraternity* (New York: [n. pb.], 1890), p. 20.

مجلس الشيوخ، وأربعين من أعضاء الكونغرس، وكابوت لودج وثيودور روزفلت عام 1889، بينما كان من أعضائها كذلك ثمانية عشر من أصحاب البنوك في نيويورك عام 1912 (بمن فيهم ج. ب. مورغان)، وتسع شخصيات مهمة من في بوسطن، وثلاثة من مديري ستاندرد أويل، وشخصيات من الوزن الثقيل في الشرق الأوسط. ومن المؤكد أنه كان من مصلحة مستثمري المستقبل في مدينة بيوريا [في ولاية أريزونا الأميركية] أن يتحملوا مشقة الانضمام إلى «دلتا كابا إبسيلون» تمهيداً لالتحاقهم بإحدى الكليات المناسبة في مجموعة «شجرة اللبلاب».

كان لذلك كله آثار اقتصادية واجتماعية مهمة. وقد كان التركّز الرأسمالي يتنامى، والصناعات المحلية، بل الإقليمية، تتقهقر جراء افتقارها إلى روابط مع شبكات أوسع. وكانت «بنوك الريف» في بريطانيا من هذه المؤسسات التي تعاني الاحتضار والانقراض الوشيك. ولكن بينما كان نظام التمدرس الرسمي وغير النظامي مناسباً لتكوين النخب الاقتصادية والاجتماعية، فإنه كان ضرورياً تماماً للراغبين في الانضمام إليها بالدرجة الأولى، أو في توثيق الإعلان عن «وصولهم» إليها بدمج أبنائهم في ذلك التيار. لقد كانت المدرسة هي السلّم الذي يستخدمه أبناء الأعضاء الأكثر تواضعاً في الشرائح الوسطى للارتقاء درجةً درجةً؛ وحتى في أكثر النظم التعليمية إقراراً بمعايير الجدارة والاستحقاق، فإن قلة قليلة من أبناء الفلاحين، وأقل من ذلك من أبناء العمال، كانوا يتجاوزون أدنى درجات ذلك السلّم.

IV

إن السهولة النسبية التي استطاع بها «العشرة آلاف في الفئة العليا» (كما أصبحوا يعرفون) تأسيس الميزات الحصرية تلك لم تحل مشكلة المئة ألف الدنيا ممن كانوا يملأون الفضاء الممتد نزولاً بين من كانوا في القمة وعامة الناس، بل إنها لم تحل مشكلة القطاع

الأوسع المتمثل في أبناء الطبقات السفلى ـ الوسطى الذين كانت دخولهم لا تقل إلا قيد شعرة عن دخول العمال المهرة الأكثر أجراً. وكان هؤلاء ينتمون بالتأكيد إلى ما كان المراقبون الاجتماعيون في بريطانيا يسمونه «الطبقة ذات الخدم» ـ ويمثلون 19 في المئة من السكان في مدن الأقاليم، ومنها يورك. وعلى الرغم من أن عدد الخدم المنزليين قد أصابه الركود، إن لم يكن الانخفاض، اعتباراً من الثمانينيات، وبالتالي لم يستطع هؤلاء مواكبة نمو الشرائح الوسطى، فإن طموح الطبقة الوسطى أو حتى شرائح المتدنية منها لم يكن ممكن التحقيق بغير خدمة منزلية، إلا في الولايات المتحدة. وإلى هذا الحد، ظلت الطبقة الوسطى طبقة من السادة (انظر، بالدرجة الأولى، **عصر رأس المال**)، أو بالأحرى من السيدات اللواتي تخدمهن شغالة بشكل من الأشكال. ومن المؤكد أن أفراد الطبقة الوسطى تلك قد أتاحوا لأبنائهم، بل بناتهم بصورة متزايدة، التعليم الثانوي. وبقدر ما كان ذلك يؤهل الشباب ليحتلوا مكانة «ضباط احتياط» (أو «مرشحي ضباط» وجهاء في صفوف الجيوش البريطانية عام 1914)، فإنه مكنهم من أن يكونوا سادة محتملين في المستقبل لرجال آخرين. غير أن أعداداً كبيرة ومتزايدة منهم لم يعودوا «مستقلين» بالمعنى الرسمي، بل غدوا يتقاضون أجورهم من أرباب العمل، حتى وإن كان هؤلاء أسماء أخرى رخيمة الوقع. وبموازاة فئات البورجوازيين المبادرين القديمة، والمهنيين المستقلين، وأولئك الذين لا يخضعون إلا لأوامر الله وتعليمات الدولة، تنامت الآن طبقة وسطى جديدة من المديرين بأجر، والمتنفذين والخبراء الفنيين العاملين في مؤسسات الدولة الرأسمالية وقطاعات التقانة العالية: ويمثل هؤلاء جميعاً البيروقراطية العامة والخاصة التي راقب ماكس فيبر صعودها وتطورها عن كثب. وجنباً إلى جنب مع البورجوازية الصغيرة القديمة المؤلفة من الحرفيين الفنيين المستقلين وأصحاب الحوانيت. وبصورة تعلو عليها، تنامت كذلك الآن البورجوازية

الصغيرة الجديدة التي تضم العاملين في المكاتب والمتاجر والإدارات الثانوية والفرعية. وكان هؤلاء يشكلون شريحة عريضة وضخمة عددياً. وكان الانتقال التدريجي من الأنشطة الاقتصادية الأولى إلى الثانية ثم الثالثة تمهيداً لمزيد من التعاظم في أعدادهم. وفي عام 1900، كانوا في الولايات المتحدة أكبر حجماً من الطبقة العاملة الفعلية، مع أن ذلك كان، أمراً استثنائياً خارجاً عن المألوف.

هذه الطبقات الوسطى والدنيا ـ الوسطى الجديدة كانت من حيث الكثرة العددية، غاية في الضخامة، ومن حيث كونها مجموعات من الأفراد، عديمة الأهمية في أكثر الأحيان. كما كانت البيئات الاجتماعية التي تعيش فيها مجهولة ومتصعدة (وبخاصة في المدن الكبرى). وكانت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تدور في نطاق بالغ الاتساع إلى حد يستحيل معه تعدادهم كأفراد أو عائلات على نحو ما يجري لتقدير حجم «الطبقة العليا ـ الوسطى» أو «البورجوازية الرفيعة المستوى». ولا شك أن ذلك كان هو الحال دائماً في المدن الكبرى، غير أن أقل من 5 في المئة من الألمان فحسب كانوا عام 1871 يقيمون في المدن التي يبلغ عدد سكانها 100,000 نسمة أو أكثر، بينما ارتفعت هذه النسبة عام 1910 إلى 21 في المئة. من هنا، فإن الطبقات الوسطى، وبصورة متزايدة، لم تعد تعرَّف كأفراد يمكن حصرهم «حسابياً» فقط، بل غدت تعرَّف بالإقرار برموزهم ومؤشراتهم الجماعية: أي بمستوى تحصيلهم العلمي، والأماكن التي يقيمون فيها، وأساليب حياتهم وممارساتهم التي تميز أوضاعهم مقابل الآخرين ـ الذين، بالقدر نفسه، كان تعريف هويتهم، كأفراد، أمراً مستعصياً، بالقدر نفسه، كذلك. وبالنسبة إلى الطبقات الوسطى المعترف بها، كانت تلك المؤشرات تعني في العادة مزيجاً من عناصر الدخل والتعليم، مع مسافة منظورة معينة تحدد الأصول الشعبية، وذلك ما يتضح، مثلاً، في الاستخدام اليومي للغة الوطنية الفصحى في ثقافة معينة ولهجة خاصة تشي

بالوضع الطبقي، وفي التفاعل والتواصل الاجتماعي مع شرائح لا تقل عنهم منزلة أو مقاماً. وكانت الطبقات الدنيا ـ الوسطى، القديمة والجديدة، منفصلة ومتدنية بصورة واضحة جراء ما يشوبها من «شحّ الدخل، وضآلة الثقافة، وتدني الأصول الشعبية»[33]. وكان الهدف الرئيس للبورجوازية الصغيرة «الجديدة» هو أن تحدد وتميز نفسها، قدر المستطاع، عن الطبقات العاملة ـ وهو هدف دفع بها، عموماً، إلى صفوف اليمين السياسي المتطرف، لأن النزعة الرجعية كانت وسيلتها للتعبير عن استعلائها إزاء من هم أدنى مقاماً منها.

لم يكن الجسم الرئيس للطبقة الوسطى الواقعة «الصلبة» كبير الحجم: ففي أوائل القرن العشرين، كان أقل من 4 في المئة من الموتى في المملكة المتحدة يخلفون وراءهم أملاكاً تزيد قيمتها عن 300 جنيه استرليني لكل منهم (بما فيها المنزل، والأثاث وما إلى ذلك). ومع أن دخل الميسورين من أفراد الطبقة الوسطى ـ وهو 700 ـ 1000 جنيه سنوياً على سبيل المثال ـ ربما كان يعادل عشرة أضعاف ما كان يعتبر دخلاً عالياً لفرد من الطبقة العاملة، فإن ذلك كله لا يمكن مقارنته بالثراء الطائل، بل الفاحش، لدى الأغنياء. وقد كانت الشقة واسعة وشاسعة بين الطبقة العليا ـ الوسطى القائمة المزدهرة المعترف بها من جهة، وما أصبح يسمى الآن بـِ «البلوتوقراطية» [حكومة الأثرياء] التي تمثل ما وصفه مراقب في أواخر العهد الفكتوري بأنه «الطمس المنظور للتمايز التقليدي بين الأرستقراطيات الموروثة عند المولد، وتلك التي يجلبها المال»[34].

كان الفصل السكني العازل ـ الذي يحدث، أكثر ما يحدث، في الضواحي ـ واحداً من الأساليب الممهدة لهيكلة وتشكيل جمهرة

(33) Mayeur, *Les débuts de la IIIe république 1871-1898.*

(34) Escott, *Social Transformations of the Victorian Age.*

الميسورين في تجمع اجتماعي واحد. وكان التعليم، كما رأينا، أسلوباً آخر. وجمعت بين هذين الأسلوبين ممارسة أصبحت ممأسسة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر: هي الرياضة. وقد تشكلت ملامحها آنذاك في بريطانيا التي قدمت النماذج العملية لها وابتكرت مصطلحاتها، ثم انتشرت انتشار النار في الهشيم في البلدان الأخرى. وفي أوائل عهدها، كانت أشكالها الحديثة ترتبط أساساً بالطبقة الوسطى، لا بالطبقة العليا بالضرورة. وربما حاول الأرستقراطيون الشباب، كما حدث في بريطانيا، تعاطي أشكال من الرياضة تظهر القوة البدنية، غير أن المجال المفضل لديها كان ركوب الخيل وقتل الحيوانات والناس، أو مهاجمتهم على الأقل. والواقع أن كلمة «الرياضة» كانت تدل في الأصل على تلك الممارسات، بينما صنفت الألعاب والمباريات التي تسمى الآن «رياضة» بوصفها «تسلية». وجرياً على عادتها، لم تقتصر الأرستقراطية على تبني أساليب الحياة الكريمة، بل أقدمت على تحويلها. كما إن الأرستقراطيين، كعادتهم، راحوا يمارسون الأنشطة الباهظة الكلفة، مثل السيارات التي اخترعت حديثاً، مما دعا إلى وصف أوروبا عام 1905، بحق، بأنها «لعبةُ أصحاب الملايين، وأُلْهيةُ الطبقة المتموِّلة»[35].

وجدت الرياضات الجديدة كذلك طريقها إلى صفوف الطبقات العاملة، وأخذ العمال يمارسون بعضها بحماس حتى ما قبل عام 1914 ـ وربما كان في بريطانيا نصف مليون لاعب لكرة القدم ـ كما تابعتها بشغف وحرصت على مشاهدتها جماهير غفيرة. وأفضى ذلك إلى إضفاء طابع معياري أصيل على الرياضة، وهو إدخالها في عداد الهوايات، أو بالأحرى فرض الحظر والتشدد المتزمت على «المحترفين». ولم يعد بوسع أحد الهواة أن يحقق التميز في رياضة ما لم يكرس لها من الوقت أكثر بكثير مما يخصصه أعضاء الطبقات

(35) *The Englishgwoman's Year-Book* (1905), p. 171.

العاملة، إلا إذا كان يتلقى أجراً عن ذلك. وقد رُفض بصورة قاطعة مبدأ الاحتراف في بعض الرياضات الأكثر شيوعاً في أوساط الطبقة الوسطى، ومنها التنس الأرضي، وكرة القدم/ الرَّغْبي، وكرة القدم الأميركية التي كانت شائعة بين طلاب الجامعات على الرغم من بعض القيود، أو رياضات شتوية لم تكن قد تطورت تماماً حتى ذلك الحين. وبالنسبة إلى الهواة، كان النموذج المثالي الذي انطوى على ميزة إضافية جمعت بين الطبقة العاملة والنبلاء، يتجسد في مؤسسة جديدة هي الألعاب الأولمبية (1896) التي ابتدع فكرتها أحد الفرنسيين المعجبين بنظام التعليم العام البريطاني الذي بنيت بموجبه المدارس حول الملاعب الرياضية.

اعتبرت الرياضة عنصراً مهماً في تكوين طبقة حاكمة جديدة على غرار نموذج «الجنتلمان» البورجوازي البريطاني الذي أنجبه نظام التعليم العام. ويتجلى ذلك في الدور الذي أدَّته تلك المدارس في إدخال هذه الطبقة الجديدة إلى القارة الأوروبية. (وكانت نوادي كرة القدم الاحترافية التي قامت في ما بعد في أكثر الأحيان نتيجة جهد مشترك للشركات البريطانية المغتربة وموظفيها). وكان من الواضح كذلك أن لها جانباً وطنياً، إن لم يكن عسكرياً. غير أنها أسهمت كذلك في خلق أنماط جديدة من أساليب الحياة للطبقة الوسطى، وتعزيز التماسك في صفوفها. وسرعان ما غدت رياضة التنس الأرضي التي اخترعت عام 1873، هي اللعبة المثالية الأساسية للطبقة الوسطى في الضواحي، لأنها، أساساً، تتيح مشاركة الجنسين، ذكوراً وإناثاً، فيها، وبالتالي تسمح «لأبناء وبنات الطبقة الوسطى العظيمة» أن يلتقوا شركاء لحياتهم من مستويات اجتماعية متقاربة، ولكن ليس من خلال وساطة العائلات. وباختصار، فقد وسعت الدوائر الضيقة التي كانت تدور فيها علاقات العائلة والأصدقاء والمعارف في أوساط الطبقة الوسطى، وخلقت، من خلال شبكة التفاعل بين المشتركين في نوادي التنس الأرضي، عالماً اجتماعياً خارج حدود الزنزانات

الأُسرية المغلقة. «وسرعان ما تضاءلت ردهة البيت لتغدو بقعة لا قيمة لها»[36]. ولم يكن انتصار التنس ممكناً بغير الضَّوحنة والانتشار السكاني في الضواحي، وبغير الانعتاق المتزايد لنساء الطبقة الوسطى. كذلك فإن تسلق الجبال، ورياضة الدراجات الهوائية الجديدة (التي أصبحت رياضة الطبقة العاملة الجماهيرية الأوسع انتشاراً وجاذبية للمتفرجين في أوروبا)، وكذلك الرياضات الشتوية التي سبقها التزلج، استفادت جميعها بشكل رئيس من تقارب الجنسين، وأَدَّت بالمناسبة دوراً مهماً في انعتاق المرأة لهذا السبب (انظر الفصل الثامن، القسم الثاني من هذا الكتاب).

وأدت نوادي الغولف دوراً مهماً بالقدر نفسه في عالم المهنيين ورجال الأعمال في الطبقة الوسطى (الأنجلوسكسونية). وكنا قد أشرنا في موقع سابق إلى أن إحدى الصفقات التجارية المبكرة قد أبرمت على ملعب للغولف. وبالنسبة إلى الطبقة الوسطى، تكشفت، في ما يشبه الإلهامات المفاجئة، الإمكانات الاجتماعية لهذه اللعبة التي كانت تُمارس على ملاعب واسعة بنيت على مساحات واسعة من الأرض بكلفة عالية، من جانب أعضاء تلك النوادي، وصممت بحيث لا يدخلها الغرباء الذين لا يتمتعون بالمؤهلات الاجتماعية والمالية المناسبة. وقبل عام 1889، كان ثمة ناديان اثنان فحسب من «وصلات الغولف» تلك في يوركشير (وست رايدنغ): وفي الفترة بين عامي 1890 و1895 افتُتح تسعة وعشرون نادياً من هذا النوع في تلك المنطقة. والواقع أن السرعة الخارقة التي اكتسحت بها الأنشطة الرياضية المنظمة المجتمع البورجوازي بين عام 1870 وأوائل القرن العشرين تدل على أنها قد لبت حاجة اجتماعية أبعد من التريّض والتمرين في الهواء الطلق. ومن المفارقات، أنه برزت في

---

(36) Escott, Ibid., p. 196.

الوقت نفسه تقريباً، في بريطانيا على الأقل، بروليتاريا صناعية وبورجوازية جديدة وطبقة وسطى بوصفها جماعات واعية لذاتها، وتحدد نفسها، كل تجاه الأخرى، بطرائق وأساليب عيش وأنماط سلوك جماعية. وكانت الرياضة، وهي من ابتكارات الطبقة الوسطى التي تحولت بصورة واضحة إلى جناحين متميزين طبقياً، أحد السبل الرئيسة لفعل ذلك.

V

وهكذا، حددت ثلاثة تطورات ملامح الطبقات الوسطى، اجتماعياً، في العقود التي سبقت عام 1914. وفي الحدود الدنيا، تزايدت أعداد من يدّعون لأنفسهم العضوية في تلك المجموعة الوسطى. وهؤلاء هم من ممارسي العمل غير اليدوي ممن كانوا، بصفتهم الهامشية، يمتازون من العمال الذين كانوا سيتقاضون الأجر نفسه بناحية شكلية تتمثل في أن هؤلاء يرتدون ملابس عمل مختلفة (وهم ذوو «المعاطف السود» أو، حسبما أسماهم الألمان، البروليتاريون ذوو «الياقات اليابسة»)، وكذلك بأسلوب حياة سيشابه ذاك الذي كان يميز الطبقة الوسطى. وفي الحدود العليا، بَهُتت الخطوط الفاصلة بين أرباب العمل، وكبار المهنيين، وكبار المديرين، والمشرفين التنفيذيين وكبار المسؤولين الذين يتقاضون الرواتب. وقد صنف جميع هؤلاء (واقعياً) باعتبارهم «الطبقة الأولى» عندما حاول تعداد السكان في بريطانيا عام 1911 للمرة الأولى وضع تعداد سكاني يقوم على تصنيفات طبقية. وفي الوقت نفسه، تزايدت إلى حد كبير أعداد الأفراد من الرجال والنساء في الطبقة البورجوازية المترفة الذين كانوا يعيشون على ما يحققونه من ربح ثانوي ـ وكانت أصداء التقاليد البيوريتانية الطهرانية تتردد في تصنيف دائرة الدخل والضرائب البريطانية التي استحدثت مفهوم «الدخل غير المكتسب». وكانت قلة قليلة نسبياً من البورجوازيين آنذاك «تكسب» رزقها

بالفعل، بينما تعاظم حجم الفوائد التراكمية المتوافرة التي كانت ستوزع على أقاربهم. وفوق ذلك، كانت هنا مجموعة الفاحشي الثراء الذين يمثلون البلوتوقراطية وحكومة الأثرياء. وكان من هؤلاء، على أي حال، 4000 مليونير (بالدولار) في الولايات المتحدة في أوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر.

وبالنسبة إلى أكثر هؤلاء، كانت عقود ما قبل الحرب تتميز بالكرم؛ أما بالنسبة إلى المحظوظين منهم فكانت سخيّة بصورة خارقة للعادة. والشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى الجديدة تحصل على القليل الكافي من المكاسب المادية، لأن دخولها لم تكن أعلى مما يحققه الحرفيون الفنيون المهرة إذا ما قيست بمقدار ما يحققونه في السنة، لا في اليوم أو الأسبوع، كما إن العمال لم يضطروا لإنفاق الكثير «للمحافظة على المظاهر». ومع ذلك، فإن مكانتهم وضعتهم بالتأكيد فوق مستوى الجماهير الكادحة. وفي بريطانيا، كان بوسع الواحد منهم أن يعتبر نفسه «جنتلمان»، وهو اللقب الذي كان في الماضي مخصصاً للوجهاء من ملاك الأراضي، ولكنه في عهد البورجوازية أصبح شكلاً خاوياً من أي محتوى اجتماعي محدد ومفتوحاً لكل من لم يكن يمارس العمل اليدوي. (وهو لم يطبّق قط على العمال). وكان أغلبهم يعتقدون أنهم تفوقوا على آبائهم، وأن أبناءَهم سيكونون أفضل حظاً منهم في المستقبل. وربما لم يخفف ذلك من مشاعر السخط العاجز التي كانت تعتمل في نفوسهم ضد من هم أعلى وأدنى منهم ـ وهي المشاعر التي كانت تخامر هذه الطبقة بصفة عامة.

أما المنتسبون إلى عالم البورجوازية الراسخ الجذور، فلم يكن ثمة ما يتذمرون منه. فالحياة الرخية على نحو استثنائي، والعيش الرغيد على نحو استثنائي كذلك، كانا في متناول كل من كان دخله بضع مئات من الجنيهات الاسترلينية في السنة، مع أن ذلك لم يكن

يداني عتبة الثروات الطائلة الأخرى. وكان العالم الاقتصادي الكبير ألفريد مارشال (مؤلف **مبادئ الاقتصاد** (*Principles of Economics*) يرى أنه كان بوسع الأستاذ الجامعي آنذاك أن يعيش على دخل يعادل 500 جنيه استرليني في السنة)[37]. وأكد هذا الرأي زميله، والد جون مينارد كينز الذي كان يوفر 400 جنيه في السنة من دخل سنوي هو 1000 جنيه (يمثل الراتب ورأس المال الموروث)، مما مكنه من الإنفاق على منزل فاخر، وثلاثة خدم دائمين، ومدبرة منزل، وقضاء عطلتين في السنة ـ وكانت الإجازة لشهر واحد في سويسرا عام 1891 تكلف الزوجين 68 جنيهاً استرلينياً ـ مع الاستمتاع بهواية جمع الطوابع، وصيد الفراشات، والمنطق، وبطبيعة الحال، بلعبة الغولف[38]. لم تكن ثمة صعوبة في أن ينفق القادرون مئات الأضعاف من هذا المبلغ سنوياً. وقد تسابق في مضمار الإنفاق الباذخ أصحاب الثروات الطائلة في تلك «الحقبة الجميلة»، وكان منهم صاحب الملايين الأميركي، والدوق الروسي، وصاحب مناجم الذهب الأفريقي الجنوبي، وتشكيلة أخرى من الممولين. غير أنه لم يكن يشترط في المرء أن يكون من الأساطين ليستمتع ببعض أطايب الحياة. وفي عام 1896، على سبيل المثال، كان بوسع المرء، لقاء خمس جنيهات استرلينية لا غير أن يشتري، في سوق القطاعي في لندن، طاقماً كاملاً مؤلفاً من 101 قطعة من أدوات المائدة، مزيناً وموسوماً بالأحرف الأولى من اسم شاريه. والفنادق العالمية الكبرى، التي ولدت على مفارق خطوط السكة الحديد في أواسط القرن التاسع عشر، بلغت ذروة ازدهارها في السنين العشرين التي سبقت

(37) Alfred Marshall, *Principles of Economics* (London and New York: Macmillan and Co., 1890), p. 59.

(38) Robert Skidelsky, *John Maynard Keynes* (London: [Croom Helm], 1983), pp. 55-56.

عام 1914. ومازال عدد منها يحمل اسم أشهر طهاة ذلك الزمان، سيزار ريتز. وقد يتردد على هذه القصور أصحاب الثراء الفاحش، غير أنها لم تُبْنَ لهم في الأصل، لأن هؤلاء كانوا يبنون أو يستأجرون منشآت خاصة للاستمتاع بأطايب الطعام. وقد استهدفت المعتدلي الثراء، والميسورين. وكان اللورد روزبيري يتناول عشاءه في فندق سيسيل الجديد، ولكنه لم يكن يتناول الوجبة الاعتيادية التي كانت تكلف ستة شلنات للشخص، لأن الأنشطة المخصصة للأثرياء الفعليين كانت تسعَّر على أسس مختلفة. وفي عام 1909، كانت مجموعة مضارب كرة الغولف مع الحقيبة تكلف جنيهاً ونصف الجنية في لندن، بينما كان السعر الأساسي لسيارة مرسيدس الجديدة 900 جنيه. (وكانت بحوزة الليدي ويمبورن وابنها اثنتان منها، مع اثنتين من نوع ديملر، وثلاثة من نوع درّاكس، واثنتين من نوع نامبيرز)[39].

ولا عجب، إذاً، أن تبقى السنون التي سبقت عام 1914 حية في الفولكلور البورجوازي بوصفها تمثل العهد الذهبي. وليس من المستغرب كذلك أن الطبقة المرفهة التي اجتذبت أغلب الاهتمام العام هي نفسها التي انجرفت (على ما يرى ثورشتاين فبلن مرة أخرى) مع تقليعة «الاستهلاك التفاخري» للتدليل على المكانة والثروة، لا تجاه الشرائح الدنيا النائية في قعر المجتمع إلى حد لا يمكن معه ملاحظتها، بل لمزاحمة الأساطين الآخرين. ويمكن أن نستشف طبيعة هذه الظاهرة في إجابة ج. ب. مورغان عندما سئل عن كلفة حيازة يخت بحري (إذا سألتني عن الكلفة، فإنها ليست بمقدورك)، أو في الملاحظة المنسوبة إلى جون د. روكفلر، عندما نمي إلى علمه أن ج. ب. مورغان ترك عند وفاته 80 مليون دولار (ولكننا كنا جميعاً نعتقد أنه ثري). وكان من جملة تجليات هذه

(39) Peter Wilsher, *The Pound in your Pocket, 1870-1970* (London: Cassell, 1970), pp. 55-56.

الظاهرة في تلك الفترة الذهبية أن المتاجرين بالأعمال الفنية مثل جوزيف دوفين أقنعوا أصحاب الملايين بأن حيازة مجموعة من اللوحات للرسامين العظام هي وحدها التي ستكرس مكانتهم في المجتمع، وأن البقال الناجح لن يستكمل مظاهر نجاحه إلا إذا امتلك يختاً فارهاً، وأن المُضارب في مجال المناجم لن يعلو قدره إلا إذا حاز منظومة من خيول السباق، وقصراً ريفياً (حبذا لو كان في بريطانيا)، وحظيرة لطيور الطيهوج، وأن كمية الطعام وأنواعه التي تتحول إلى نفايات ـ بل التي تستهلك بكميات ضخمة ـ في إحدى عطل نهاية الأسبوع في العهد الإدواردي كانت تفوق كل تصوّر.

والواقع، كما أسلفنا، أن الجانب الأكبر من أنشطة الترويح والترفيه التي يمارسها أصحاب الدخل في القطاع الخاص ربما اتخذ شكل الفعاليات غير الربحية التي تقوم بها الزوجات والأبناء والبنات، والأقارب الآخرون أحياناً لدى العائلات الميسورة. وكان ذلك، كما سنرى، عنصراً مهماً في انعتاق المرأة (انظر الفصل الثامن): واعتبرت [الروائية] فرجينيا وولف أن «غرفة خاصة للمرء»، أي 500 جنيه استرليني في السنة، هي من المستلزمات الرئيسة لتحقيق هذا الغرض. وكانت الشراكة الفابية العظيمة التي ربطت بين بياتريس وسيدني ويب تقوم على 1000 جنيه سنوياً خصصت لها عند زواجها. وانتفعت من أنواع الدعم المالي والمعونات الخيرية الدعوات من أجل القضايا العامة التي تراوحت بين الحملات المطالبة بالسلام أو الداعية إلى تجنب السكْر أو إلى تقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء ـ وكانت تلك هي الفترة التي نشط فيها بعض أفراد الطبقة الوسطى من أجل «تسوية أمور» الأحياء السكنية الرثة ـ إضافة إلى المطالبة بدعم الفنون ذات الطابع غير التجاري. وقد حفل تاريخ الفنون في أوائل القرن العشرين بأنواع الدعم هذه: إن [الشاعر رينر ماريا] ريلكه لم يكن ليكتب شعره لولا كرم أحد أعمامه وسخاء سلسلة من النبيلات. وهكذا كان الحال عندما دعم نشاط العائلة التجاري شعرَ ستيفان

جورج، ونقدَ كارل كراوس الاجتماعي، وهو نفسه الدعم الذي تمكن معه توماس مان من التركيز على حياته الأدبية إلى أن أصبحت أعماله الروائية تدر عليه بعض الدخل. وعلى حد تعبير [الروائي] إ. م. فورستر، وهو من المنتفعين الآخرين من الدخل الخاص، «ما إن تهبط العطايا حتى تحلّق الأفكار السامية». وقد كانت هذه الأفكار تحلّق وتتصاعد من فلل وشقق تولت تأثيثها حركة «الفنون والصنائع» التي اتبعت الأساليب القروسطية للقادرين على تسديد الكلفة، وللعائلات «المثقفة» التي أتيحت لها، إذا ما توفرت لها المعرفة والدخل بصورة كافية، وظائف لم تكن محترمة حتى ذلك الوقت في ما كان الألمان يسمونه قاعات الاستقبال العائلية (salonfähig). وكان من بين التطورات اللافتة في أوساط الطبقة الوسطى غير المتزمتة في نهاية القرن استعدادها للسماح لأبنائها وبناتها بدخول المسرح الاحترافي الذي أسبغت عليه جميع أمارات الإقرار والاعتراف في المجال العام. وتجدر الإشارة إلى أن السير توماس بيتشام، وريث شركة الدوائيات المعروفة بهذا الاسم، اختار أن يقضي أوقاته كقائد أوركسترا محترف لأعمال الموسيقار ديليوس (ابن تاجر الأصواف برادفورد)، ولأعمال موزار (الذي لم تتح له مثل هذه التسهيلات).

VI

تُرى، هل سيقدر مع ذلك كله لعصر البورجوازية الظافرة أن يزدهر، فيما تتضاءل جهود شرائح عريضة من تلك الطبقة البورجوازية في توليد الثروة، وتتباعد بسرعة عن الأخلاق الطهرانية وقيم العمل والعزيمة والرغبة في المراكمة مع التعفف في الإنفاق، والإحساس بالواجب، والجدية الأخلاقية التي كانت قد تضافرت جميعاً لتضفي على البورجوازيين الهوية، والكرامة، والطاقة العارمة. وكما رأينا في الفصل الثالث من هذا الكتاب، فقد كانت تساورهم مشاعر الخوف ـ بل العار ـ من أن يتحولوا في المستقبل إلى

طفيليات. لقد كانت أمور الرفاهية، والثقافة، والراحة تسير على ما يرام. (وكان الازدهار الطاووسي العلني المتبجح بالثروة عن طريق الهدر المترف لا يزال يقابَل بتحفظ من جانب الجيل التقي المتدين الذي كان يستحضر ما أصاب عابدي العجل الذهبي). ولكن هل أخذت الطبقة التي صنعت وتملكت القرن التاسع عشر بالانسحاب والتخلي عن مصيرها التاريخي؟ وكيف أمكنها الجمع بين قيمها الماضية وممارساتها الواقعية في الوقت الحاضر؟

لم تكن أعراض هذه المشكلة قد تجلت بعد في الولايات المتحدة، إذ لم تكن الهواجس والشكوك قد بدأت تداهم المبادرين الديناميين بصورة ملموسة، مع أن القلق ساور بعضهم حول علاقاتهم العامة. وقد ظهرت بوادر الاستياء الواضح مما آلت إليه أوضاع المجتمع في أوساط الرجال والنساء من عائلات نيو إنغلاند العريقة التي كرست نفسها، من خلال التعليم الجامعي، للخدمة العامة والمجالات المهنية، مثل أسرة جيمس وأسرة آدمز. وكل ما يمكن قوله عن الرأسماليين الأميركيين أن بعضهم كسبوا، بسرعة خارقة، كميات باهظة من المال دفعتهم إلى مواجهة حقيقية بارزة مفادها أن تراكم رأس المال وحده ليس هو الهدف المناسب لحياة البشر، حتى وإن كانوا من البورجوازيين[40]. غير أن أكثر رجال الأعمال الأميركيين لم يكونوا من فئة الشخص الفريد الخارج عن المألوف أندرو كارنيغي الذي تبرع بمبلغ 350 مليون دولار لدعم قضايا نبيلة متنوعة ولأشخاص في مختلف أنحاء العالم، من دون أن يؤثر ذلك

(40) إن تكديس الثروة هو واحد من أسوأ أنواع التأليه الوثني الأعمى ـ وليس هناك في العبادات ما هو أحطّ من عبادة المال... وسيحطُّ من قدري إلى حد لا شفاء منه أن أواصل الانغماس والعناية بأعمالي التجارية مع تركيز أفكاري كلياً على طرق تحصيل الأموال في أسرع وقت ممكن» ـ أندرو كارنيغي. انظر: Hughes, *The Vital Few; American Economic Progress and its Protagonists*, p. 252.

بشكل ملموس في أسلوب حياته في سكيبو كاسل، ولا من فئة جون روكفلر الذي حذا حذو كارنيغي في تأسيس وتمويل المؤسسات الخيرية، بل تبرع بما هو أكثر من ذلك المبلغ قبيل وفاته عام 1937. وكان من الفوائد العرضية للأعمال الإنسانية الخيرية من ذاك الحجم أنها استدعت إعادة النظر وأسهمت في تحسين صورة الرجال الذين كان عمالهم ومنافسوهم من رجال الأعمال الآخرين يتصورونهم وحوشاً مفترسة كاسرة لا قلب لها. وبالنسبة إلى أغلب أعضاء الطبقة الوسطى الأميركية، كان الثراء، أو يسر العيش على الأقل، لا يزال هدفاً كافياً في الحياة، وتبريراً مناسباً لطبقتهم وحضارتهم.

كما إننا لا نحس بوجود أزمة واضحة في ثقة البورجوازية بنفسها في البلدان الأوروبية الأصغر حجماً التي دخلت آنذاك مرحلة التكوين الاقتصادي ـ مثل «أعمدة المجتمع»، في أحدى مقاطعات النرويج، وفي البلدة المشهورة بصناعة السفن التي وضع عنها الكاتب المسرحي هنريك إبسن (Henrik Ibsen) (1828 ـ 1906) مسرحية شهيرة تحمل اسم **أعمدة المجتمع** كذلك. لقد كان الأمر على العكس من ذلك. وخلافاً لما كان عليه الحال بالنسبة إلى الرأسماليين في روسيا، فإن هؤلاء لم يكن لديهم ما يبرر الإحساس بأن ثقل وأخلاقيات المجتمع التقليدي بأكمله، بمن فيه الدوقات والموجيك (Muzhiks)، كانت تقف ضدهم، ناهيك بعمالهم الخاضعين للاستغلال. ونجد، حتى في روسيا، أن التقدم الصناعي السريع يجلب معه المزيد من الثقة بالنفس. وقد تجلت ظواهر مدهشة في مجالات الأدب والحياة، مثل رجل الأعمال الذي يحس بالعار بسبب ما حققه من نجاح تجاري (شخصية لوباخين في مسرحية أنطون تشيخوف **بستان الكرز**)، وكذلك تاجر صناعات المنسوجات الشهير وراعي الفنون (سافا موروزوف الذي موّل البلاشفة من أتباع لينين. ومن المفارقات أن ما حول ثورة شباط/ فبراير 1917 إلى ثورة تشرين

الأول/ أكتوبر ـ وذلك ما رددته الأقاويل بصورة مقنعة ـ هو اعتقاد أرباب العمل في روسيا قبل ذلك التاريخ بعشرين سنة أن «لن يكون ثمة متسع في روسيا لغير النظام الاقتصادي الرأسمالي»، وأن الرأسماليين الروس كانوا من القوة بحيث يرغمون العمال على الانضباط والانصياع[41].

كان هناك، ولا شك، عدد كبير من رجال الأعمال والمهنيين في المناطق المتقدمة في أوروبا ممن شعروا بأن رياح التاريخ، بالنسبة إليهم، كانت تأتي بما تشتهيه السفن، مع أنه قد غدا من الصعب بصورة متزايدة تجاهل ما كان يحصل لاثنتين من الصواري التي حملت تلك الأشرعة: الشركات التي يديرها مالكوها، والعائلة التي يتولى الذكور فيها الإدارة والملكية. وإدارة الشركات من جانب موظفين مدفوعي الأجر، أو ضياع استقلال المبادرين الرواد السابقين في الكارتلات، كانت، على حد تعبير أحد المؤرخين الاقتصاديين الألمان، بعيدة كل البعد عن الاشتراكية[42]. إلا أن مجرد الربط بين قطاع الأعمال الخاص والاشتراكية يدلنا على بعد الشقة بين مفهوم المشروع الاقتصادي الخاص من جهة، والبنية الاقتصادية الجديدة للفترة التي نعالجها من جهة أخرى. أما تآكل العائلة البورجوازية،

---

(41) وعلى حد تعبير أحد زعماء الصناعة المعتدلين في 3 آب/ أغسطس عام 1917: «علينا أن نصرّ... على أن الثورة الحالية ثورة بورجوازية [أصوات: «صحيح»]، وأن النظام البورجوازي أمر حتمي في الوقت الحاضر. وحيث إنه أمر لا مناص منه، فإنه لابد أن يفضي إلى نتائجه المنطقية الكاملة: إن من واجب الأشخاص الذين يحكمون البلاد أن يفكروا ويتصرفوا بطريقة بورجوازية».

ورد في: William G. Rosenberg, *Liberals in the Russian Revolution; The Constitutional Democratic Party 1917 - 1921* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, [1974]), pp. 205-212.

(42) Sartorius Waltershausen, *Deutsche Wirtschaftgeschichte 1815-1914*, 2nd ed. (Jena: [n. pb.], 1923), p. 521.

لأسباب عديدة بينها تحرير العناصر النسائية فيها، فقد أدى إلى تقويض التعريف الذي وضعته الطبقة لنفسها اعتماداً على قدرتها على الاستمرار فحسب (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الثالث عشر ـ القسم الثاني) ـ وهي الطبقة التي كان ما تتمتع به من احترام مرهوناً بالتزامها «الأخلاقي» الذي كان، بدوره، يعتمد بصورة حاسمة على الأفكار الشائعة عن أنماط السلوك لدى النساء فيها.

كان العنصر الذي زاد من حدة المشكلة بصورة خاصة، وطمس تضاريس البورجوازية الصلبة في القرن التاسع عشر، هو الأزمة المستحكمة منذ زمن بعيد، والمتمثلة في ولاءات البورجوازية وهويتها الأيديولوجية، وشملت أوروبا بأكملها، باستثناء بعض الجماعات الكاثوليكية الورعة الواعية لذاتها. ذلك أن البورجوازية لم تكن تؤمن بالفردانية، والمحترمية وحق الملكية فحسب، بل كذلك بالتقدم، والإصلاح، والليبرالية المعتدلة. وفي الحرب التي كانت تدور رحاها في الشرائح العليا في مجتمعات القرن التاسع عشر بين «أحزاب التحرك» أو «التقدم» من جهة، و«أحزاب النظام القائم» من جهة أخرى، كانت الطبقة الوسطى، في أغلبيتها الغالبة، تقف موقفاً لا حيدة فيه إلى جانب تيارات الحركة والتقدم، مع الحرص، في الوقت نفسه، على مراعاة النظام. غير أن التقدم، والإصلاح، والليبرالية كانت، كما سنرى في موضع لاحق، تمر في أزمة. وظل التقدم العلمي والتقني، بطبيعة الحال، بمنأى عن كل الشكوك. وكان التقدم الاقتصادي مازال يبدو هو الملاذ الآمن، وبخاصة بعد أن أثارت أزمة «الكساد الكبير» الحيرة والشكوك، مع أنها أسفرت عن قيام حركات عمالية منظمة كانت تسيرها، حتى ذلك الحين، جماعات من المخربين الخطيرين. أما التقدم السياسي فكان، كما شهدنا، مفهوماً أكثر إشكالية في ظل الدمقرطة. وبالنسبة إلى الوضع في مجالات الثقافة والأخلاق، فقد بدا الأمر مرتبكاً ومثيراً للارتباك على نحو متزايد. وأنى للمرء أن يفهم كلاً من فريدريك نيتشه

(Friedrich Nietzsche) (1844 ـ 1900)، وموريس باريه (1862 ـ 1923) اللذين أصبحا في العقد الأول من القرن العشرين بمثابة المنارة الهادية لأبناء من خاضوا بحور الفكر مسترشدين بتعاليم هربرت سبنسر (1820 ـ 1903)، وإرنست رينان (1820 ـ 1892)؟

وغدا الوضع أكثر إرباكاً من الناحية الفكرية والثقافية عندما برزت وتعاظمت في العالم البورجوازي قوة ألمانيا ـ وهي دولة لم تستسغ فيها الطبقة الوسطى إطلاقاً البساطة العقلانية لحركة التنوير في القرن الثامن عشر التي تغلغلت في ليبرالية الدولتين الأصليتين للثورة المزدوجة، وهما فرنسا وبريطانيا العظمى. لقد كانت ألمانيا، من دون شك، دولة عملاقة في ميادين العلوم والمعرفة، والتقانة والتنمية الاقتصادية، وفي التمدن، والثقافة، ناهيك بالقوة. وعندما تؤخذ جميع الأمور بالاعتبار، فإن ألمانيا قد تكون قصة النجاح الوطني الأشهر والأعمق وقعاً في القرن التاسع عشر. وتاريخها يجسد معنى التقدم. ولكن هل كانت ليبرالية بالفعل؟ لقد رفضت الجامعات الألمانية تدريس علم الاقتصاد لأن هذا المبحث كان يدرّس في جامعات أخرى (انظر الفصل الحادي عشر). وقد نشأ عالم الاجتماع الألماني العظيم ماكس فيبر في بيئة ليبرالية لا لبس فيها، واعتبر نفسه طيلة حياته أقرب إلى اليسار الليبرالي بالمقاييس الألمانية. ومع ذلك، فإنه كان من المؤمنين المتحمسين بالنزعة العسكرية، وبالإمبريالية، ونجح، لبعض الوقت على الأقل، الجناح اليميني للتيار القومي في «عصبة عموم ألمانيا». بل دعونا ننظر إلى النزاع الأدبي البيتي للأخويْن «مان»: فهناك هينريتش[43]، العقلاني الكلاسيكي، واليساري المولع بالثقافة الفرنسية، ثم توماس، الناقد المتحمس للمدنيّة

(43) وقد عرف أساساً خارج ألمانيا، ربما بصورة غير منصفة، بوصفه مؤلف الكتاب الذي اعتمد عليه فيلم «الملاك الأزرق» (Blue Angel) الذي لعبت دور البطولة فيه [الممثلة] مارلين ديتريتش.

والليبرالية «الغربية» التي طرح لمواجهتها (بطريقة تيوتونية مميزة) «ثقافة» ألمانية في جوهرها بالدرجة الأولى. غير أن توماس مان، بسيرته الذاتية العملية برمتها، وبخاصة ردود فعله إثر صعود وانتصار هتلر، يؤكد بكل وضوح أن جذوره وقلبه ومشاعره مزروعة في تقاليد القرن التاسع عشر الليبرالية، فأيُّ هذين الأخوْين هو «الليبرالي» الحقيقي؟ وفي أي الصفين كان يقف الوجيه (Burger) البورجوازي الألماني؟

وفوق ذلك، فإن السياسات البورجوازية نفسها قد ازدادت تعقيداً وانقساماً مع انهيار نفوذ الأحزاب الليبرالية في أزمة «الكساد الكبير». وتحول الليبراليون السابقون إلى صف المحافظين، كما حدث في بريطانيا، وتقهقرت الليبرالية وتبعثرت كما في ألمانيا، أو فقدت ما كانت تتمتع به من دعم لصالح اليسار واليمين كما في بلجيكا والنمسا. وما الذي كان يعنيه مصطلح الحزب الليبرالي أو حتى الشخص الليبرالي الميول في ظل تلك الظروف؟ وهل يتعين على المرء أن يكون ليبرالياً سياسياً أو أيديولوجياً على الإطلاق؟ والحال أن الأفراد العاديين في طبقتي المبادرين الاقتصاديين والمهنيين في عدد لا بأس به من البلدان كانوا، في أوائل القرن العشرين، على يمين الوسط من الناحية السياسية. أما الشرائح التي كانت دونهم على السلم الاجتماعي، فكانت تضم صفوفاً متعاظمة من الطبقات الوسطى والدنيا ـ الوسطى، المشحونة بالسخط، وبنزوع أصيل ومكشوف لليمين المناهض لليبرالية. وعملت قضيتان ملحّتان على نحو متعاظم على تأكيد هذا التآكل في الهويات الجماعية التقليدية: القومية/ الإمبريالية (انظر الفصلين الثالث والسادس من هذا الكتاب)، والحرب. ومن المؤكد أن البورجوازية الليبرالية لم تكن متحمسة للغزو الإمبريالي، مع أن مفكريها ومثقفيها (في مفارقة واضحة) كانوا مسؤولين عن الطريقة التي كانت تدار بها أضخم الممتلكات الإمبراطورية كافة ـ وهي الهند ـ (انظر **عصر الثورة** ـ الفصل الثامن،

القسم الرابع). ومن الممكن أن يتواءم التوسع الإمبراطوري مع الليبرالية البورجوازية، ولكن ليس بطريقة مريحة على العموم. وكان الشعراء الأعلى صوتاً في تمجيد الغزو أميَلَ إلى معسكر اليمين في العادة. ومن جهة أخرى، فإن البورجوازيين الليبراليين لم يكونوا يعارضون القومية ولا الحرب. غير أنهم كانوا يعتبرون «الأمة» (بما فيها تلك الخاصة بهم)، مجرد مرحلة مؤقتة انتقالية في التطور باتجاه مجتمع وحضارة كونية حقيقية، ويشككون بالمطالبات الرامية إلى تحقيق الاستقلال الوطني لشعوب كانت، في تقديرهم، صغيرة بشكل واضح أو غير قابلة للحياة. أما الحرب، على ضرورتها في بعض الأحيان، فهي أمر ينبغي تفاديه، وهي لا تثير الحماس إلا في أوساط النبلاء ذوي النزعة العسكرية أو في صفوف غير المتحضرين. وكان المقصود من ملاحظة بسمارك (الواقعية) أن مشكلات ألمانيا لن تحل إلا «بالدم والحديد»، هو توليد صدمة لدى جمهرة الليبرالية البورجوازيين في أواسط القرن التاسع عشر. وقد فعلت ذلك في ستينيات ذلك القرن.

وغني عن البيان أن هذه المشاعر، في عصر الإمبراطوريات، والتوسع القومي، والحرب الوشيكة، لم تعد منسجمة مع الواقع السياسي في العالم. وإذا ردَّد أمرؤ ما في العقد الأول من القرن العشرين ما كان يعتبر في الستينيات أو حتى في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، مجرد واحدة من بديهيات التجربة البورجوازية، فإنه سيكون ناشراً في سياق تلك الفترة، ويقابل، بالاستهجان عام 1910 (وتكتسب مسرحيات جورج برنارد شو بعد عام 1900 جانباً من آثارها الكوميدية بسبب مثل هذه التقابلات)[44]. وربما كان للمرء، في ظل تلك الظروف، أن يتوقع من الليبراليين الواقعيين في الطبقة الوسطى أن يضعوا التبريرات الاعتيادية غير المباشرة للأوضاع التي

(44) انظر على سبيل المثال: Robert Wohl, Man and Superman, Misalliance.

طالها التغير، أو يلزموا الصمت. والواقع أن ذلك هو ما فعله وزراء الحكومة الليبرالية البريطانية عندما ألزموا بلادهم بالحرب بينما تظاهروا، حتى مع أنفسهم، بأنهم لم يفعلوا ذلك. غير أننا نكتشف كذلك ما هو أبعد من ذلك.

فيما كانت أوروبا البورجوازية تمضي، في أجواء من البحبوحة المادية المتزايدة، صوب كارثتها الوشيكة، نلاحظ ظاهرة غريبة هي هرولة البورجوازية، أو على الأقل، جانب مهم من شبابها ومثقفيها، واندفاعهم الطوعي، وحتى الحماسي، صوب الهاوية. ويعرف الجميع كيف هلل الشباب لاندلاع الحرب العالمية الأولى كما يفعل العشاق المتيمون ـ وليست ثمة دلائل على شيوع الروح العدوانية لدى الصبايا قبل عام 1914. فيكتب الشاعر روبرت بروك (Robert Brooke)، الذي كان في العادة معروفاً بميوله الاشتراكية الفابيّة وبوصفه «رسول كامبريدج» قائلاً: «الحمد لله الذي أكرمنا الآن بهذه الساعة». ويقول الشاعر المستقبلي الإيطالي ف. ت. مارينيتّي (F. T. Marinetti) «الحرب وحدها هي القادرة على إحياء الملكات العقلية البشرية، وتسريعها، وشحذها. إنها تغمرنا بالبهجة، وتريح أعصابنا، وتحررنا من الأعباء اليومية الثقيلة، وتضفي نكهة على الحياة، وتنعم على الحمقى بالموهبة». ويكتب طالب فرنسي: «في حياة المعسكرات، وتحت وابل النيران، سنجرب الانبعاث الأسمى للعنفوان الفرنسي الكامن في أعماقنا»[45] غير أن عدداً كبيراً من المفكرين والمثقفين الذين تقدم بهم العمر رحبوا كذلك بالحرب واستقبلوها ببيانات تنضح بالحبور والاعتزاز ـ وهو الموقف الذي عضّوا أصابعهم ندماً عليه في ما بعد. في السنوات التي سبقت عام 1914، انتشرت في أكثر الأحيان تقليعة ترفض الدعوة إلى السلام،

---

(45) Robert Wohl, *The Generation of 1914* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979), pp. 16, 89, and 169.

والتعقل، والتقدم، وتعلي من شأن القيم وأنماط السلوك العنيفة الغريزية المتفجرة. ويصف عنوان أحد الكتب الصادرة عن التاريخ البريطاني في تلك الفترة هذه الظاهرة بأنها «الموت الغريب لإنجلترا الليبرالية».

وقد يصدق ذلك العنوان على أوروبا الغربية. وفي غمرة استمتاعها بالبحبوحة المادية في حياتها المتمدينة الجديدة، فإن القلق كان يساور الطبقات الوسطى (مع أن ذلك لم يكن يصدق حتى ذلك الحين على رجال الأعمال في «العالم الجديد»). لقد أضاعت هذه الطبقات رسالتها التاريخية. وكانت أدفأ وأصدق الأغاني التي تشيد بفضائل العقل، والعلوم، والتعليم، والتنوير، والحرية، والديمقراطية، وتقدم البشرية التي كانت البورجوازية تفخر بتجسيدها ذات يوم، هي التي يكتبها الآن (كما سنرى لاحقاً) أشخاص ينتسب تكوينهم الثقافي إلى عهد سابق، ولم يعايشوا أو يواكبوا مستجدات تلك الأيام. وكانت الطبقات العاملة، لا البورجوازية، هي التي حذّرها جورج سوريل (George Sorel)، المفكر اللامع المتمرد الغريب الأطوار، من «أوهام التقدم» في كتاب صدر بهذا العنوان عام 1908. وعندما كان المثقفون، والشباب، والسياسيون في الطبقات البورجوازية ينظرون إلى الأمام وإلى الوراء، فإنهم لم يقتنعوا بأي حال من الأحوال أن الأمور كانت، أو ستكون، على ما يرام. غير أن قطاعاً واحداً مهماً من الطبقات العليا والوسطى في أوروبا كان يثق ثقة لا تتزعزع بالتقدم الذي سيحمله المستقبل، لأنه كان ينطلق من التحسن الأخير المشهود في أوضاع القطاع. وكان هذا القطاع يتألف من النساء، ولاسيما النساء اللواتي ولدن بعد عام 1860 أو نحوه.

الفصل الثامن

المرأة الجديدة

حسب رأي فرويد، فإن المرأة، في الحقيقة، لا تكسب شيئاً نتيجة لمتابعة الدراسة، وأن حظ المرأة، على العموم، لن يتحسن جراء ذلك. وعلاوة على ذلك، فإنه ليس بوسع النساء مضاهاة إنجاز الرجال في ناحية التسامي بالدافع الجنساني.

من محضر اجتماعات جمعية فيينا للتحليل النفسي، 1907(1)

تركت أمي المدرسة وهي في الرابعة عشرة من العمر. وكان عليها أن تبدأ الخدمة على الفور، في إحدى المزارع... وذهبت في ما بعد إلى هامبورغ للعمل كخادمة. غير أنه أتيح لأخيها أن يتعلم شيئاً، فأصبح قفّالاً. وعندما فقد وظيفته، سمحوا له بأن يبدأ، مرة أخرى، تدريبه ليصبح دهّاناً.

غريتا آبن، المولودة عام 1888، تتحدث عن والدتها(2)

---

(1) H. Nunberg and E. Federn, eds., *Minutes of the Vienna Psychoanalytical Society, I: 1906-1908* (New York: [n. pb.], 1962), pp. 199-200.

(2) ورد في: W. Ruppert, ed., *Die Arbeiter: Lebensformen, Alltag und Kultur* (Munich: [n. pb.], 1986), p. 69.

إن استعادة المرأة لاحترامها نفسَها هي جوهر الحركة النسوية. ولن تعلو على ذلك قيمة أي انتصارات سياسية أخرى قد تحققها ـ لأن هذه الأخيرة تعلم النساء أن لا ينتقِصْنَ من قدر بنات جنسهن.

كاثرين أنتوني، 1915(3)

I

قد يبدو من العبث، للوهلة الأولى، أن ندرس تاريخ نصف الجنس البشري خلال الفترة التي نعالجها في سياق الطبقات الوسطى الغربية، وهي مجموعة صغيرة نسبياً حتى في نطاق البلدان التي نمت فيها الرأسمالية أو هي في طور النمو. غير أن من المشروع بالنسبة إلى المؤرخين الذين يركزون اهتمامهم على التغيرات والتحولات التي طرأت على أوضاع المرأة أن يبينوا أن أكثر تلك التغيرات إثارة، في تلك الفترة، وهو «انعتاق المرأة» إنما انحصر تقريباً في الشرائح الوسطى، والفئات الأقل أهمية منها، وبشكل آخر، من الوجهة الإحصائية، وهي الشرائح العليا في المجتمع. وكانت متواضعة آنذاك، مع أن تلك الفترة أنتجت عدداً قليلاً ولكنه غير مسبوق من النساء الناشطات والمتميزات بصورة استثنائية، في مجالات كانت حتى ذلك الحين وقفاً حصرياً على الرجال: وكان بينهن شخصيات مثل روزا لوكسمبورغ، ومدام كوري، وبياتريس ويب. وكان العدد وافراً وكافياً لا لإنتاج مجموعة من النساء الرائدات، بل لولادة نوع جديد منهن ـ في الأوساط البورجوازية ـ أي «المرأة الجديدة» التي راح المراقبون الذكور يتحدثون عنها ويستعرضون أبعاد شخصيتها منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وما بعدها، وهي تجسد شخصيات نموذجية أساسية في أعمال الكتاب «التقدميين» مثل هنريك إبسن

(3) Katharine Anthony, *Feminism in Germany and Scandinavia* (New York: H. Holt and Company, 1915), p. 231.

(وشخصية «نورا»). وريبيكا ويست، وبرنارد شو (وشخصيات البطلات، بل ضد ـ البطلات، في مسرحياته).

وحتى ذلك الحين، لم يكن قد طرأ أي تغير على الإطلاق في أوضاع أكثرية نساء العالم في آسيا، وأفريقيا، وأميركا اللاتينية والمجتمعات الفلاحية في جنوب أوروبا وشرقها، بل في أغلب المجتمعات الزراعية. ولم يكن هناك غير تغير طفيف في أوضاع أكثر النساء في الطبقات الكادحة في كل مكان، باستثناء ناحية واحدة بطبيعة الحال. ومنذ عام 1875 وما بعده، بدأت النساء في بلدان العالم «المتقدمة» ينجبن عدداً أقل من الأطفال بصورة ملموسة.

وباختصار، كان هذا الجزء من العالم يمر، بصورة واضحة، في ما يسمى «الانتقال الديموغرافي» من أحد التنويعات على النمط القديم، ـ أي، بصورة عامة جداً، من معدلات المواليد مرتفعة تقابلها معدلات وفيات مرتفعة ـ إلى النمط الجديد المألوف المتمثل في معدلات ولادات منخفضة تقابلها معدلات وفيات منخفضة. أما التساؤل عن كيفية وأسباب هذا الانتقال، فهو من الألغاز الكبرى التي تواجه مؤرخي السكان. والانخفاض الحاد في الخصوبة في البلدان «المتقدمة» أمر جديد تماماً من الوجهة التاريخية. وبالمناسبة، فإن عدم انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات في وقت واحد في أغلب مناطق العالم هو الذي يفسر الانفجار السكاني المذهل على مستوى العالم منذ الحربين العالميتين. وفي الوقت الذي انخفض فيه معدل الوفيات على نحو مثير، لأسباب منها التحسن في مستويات المعيشة، وكذلك الثورة في المجال الطبي، فإن معدل المواليد في أكثر بلدان العالم الثالث ظل مرتفعاً، أو أنه بدأ بالانخفاض بعد تأخر استمر جيلاً كاملاً.

أما في الغرب، فكان ثمة توازن أكثر بين الانخفاض المتزامن في معدلات المواليد والوفيات. وأثر كلاهما تأثيراً واضحاً على حياة

النساء ومشاعرهن ـ وكان التطور الأبلغ تأثيراً على معدل الوفيات يتمثل في الانخفاض الحاد في نسبة وفيات الأطفال الرضّع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة، وذلك ما تجلى بشكل واضح في العقود الأخيرة التي سبقت عام 1914. وفي الدنمارك، مثلاً، كان معدل وفيات الرضع نحو 140 لكل مولود في سبعينيات ذلك القرن، ولكنه انخفض إلى 96 في السنوات الخمس الأخيرة قبل عام 1914؛ وكانت الأرقام المقابلة لها نحو 200 وما يزيد قليلاً على 100 على التوالي. (وللمقارنة: ظل معدل وفيات الرضع في روسيا في حدود 250 لكل ألف مولود في مطلع القرن العشرين، مقابل 260 في سبعينيات القرن التاسع عشر). وعلى الرغم من ذلك، يمكن الافتراض أن إنجاب عدد أقل من الأطفال كان في حياة النساء تغيراً أبرز من بقاء مزيد من الأطفال على قيد الحياة.

إن تخفيض معدل المواليد قد يترتب على تأجيل زواج النساء، أو بقاء المزيد منهن عازبات (على افتراض أنه لن يكون هناك ارتفاع في الولادات غير الشرعية)، أو باتباع أحد أشكال ضبط النسل الذي كان في القرن التاسع عشر يعني بصورة قاطعة الامتناع عن تعاطي الجنس أو اللجوء إلى أسلوب الجِماع المتقطع. (ولم تكن ممارسة الوأد الجماعي واردة في أوروبا). والواقع أن نمط الزواج المتميز ذاك في أوروبا الغربية الذي استمر على مدى قرون قد استخدم هذه الوسائل جميعها، ولاسيما الأولى والثانية؛ فخلافاً لنمط الزواج في البلدان غير الغربية التي شاع فيها الزواج المبكر للبنات، وقلما تظل الفتاة عزباء، فإن النساء في أوروبا قبل ـ الصناعية كنَّ يَمِلْنَ إلى الزواج المتأخر ـ وإلى أن تبلغ الواحدة منهن أواخر العشرين أحياناً ـ وكانت نسبة العزاب والعازبات مرتفعة. ومن هنا، نلاحظ أن معدل المواليد الأوروبي في الدول «النامية» و«الآخذة بالنمو» في الغرب كان حتى خلال مرحلة تزايد السكان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أقل مما صار إليه في بلدان العالم الثالث في القرن العشرين،

وأن معدل النمو السكاني، مهما كان مدهشاً بمقاييس الماضي، كان أكثر تواضعاً. ومع ذلك، وعلى الرغم من الارتفاع العام ولكن غير الشامل، لنسبة النساء المتزوجات، وللزواج في سن مبكرة، فإن معدل المواليد كان يميل إلى الانخفاض: أي أن تحديد النسل المخطط له بدأ بالانتشار. وكانت المناقشات الحامية الوطيس حول هذه القضية المشحونة عاطفياً، والمنتشرة بدرجات متفاوتة بين بلد وآخر، أقل أهمية من القرارات الضخمة (والصامتة خارج غرف النوم المعنية) التي كانت تتخذها جمهرة الأزواج من أجل تحديد أحجام عائلاتهم.

وفي الماضي، كانت هذه القرارات هي العنصر الغالب الحاسم في الاستراتيجية الرامية إلى المحافظة على موارد العائلة وتعزيزها. ونظراً إلى أن أغلب الأوروبيين كانوا آنذاك من سكان الأرياف، فإنها كانت تستهدف ضمان انتقال الأرض من جيل إلى آخر في العائلة نفسها. وكان المثالان الأبرز على ضبط النسل في القرن التاسع عشر، في فرنسا ما بعد الثورة، وإيرلندا ما بعد المجاعة، من النتائج التي تقود بالدرجة الأولى لقرارات الفلاحين والمزارعين بالحيلولة دون تبدد ممتلكات العائلة، وذلك عن طريق الإقلال من عدد الورثة الذين قد يطالبون بحصصهم منها: في فرنسا عن طريق الحد من عدد الأطفال؛ وفي حالة الإيرلنديين الأكثر ورعاً عن طريق التقليل من عدد الرجال والنساء القادرين على إنجاب أطفال سيطالبون بالإرث، وذلك برفع معدل سن الزواج إلى مستويات لم تشهدها أوروبا من قبل، أو بمضاعفة أعداد العازبين والعازبات ـ وكان من المفضل أن يتم ذلك بالتزام العزوبة القائمة على أساس ديني أو بطبيعة الحال عن طريق التصدير الجماعي للأبناء الفائضين عن الحاجة إلى ما وراء البحار كمهاجرين. ومن هنا، برز مثالان نادران خلال ذلك القرن المتميز بالتزايد السكاني، في بلد (هو فرنسا) ظل عدد سكانه مستقراً تقريباً، وبلد آخر (هو إيرلندا) انخفض فيه عدد السكان بالفعل.

من المؤكد تقريباً أن الأشكال الجديدة لتحديد حجم العائلة لم تنجم عن الدوافع نفسها في الحالات كافة ولا شك في أن الحوافز في المدن كانت تتمثل في ارتفاع مستوى المعيشة، وبخاصة في أوساط الطبقات الدنيا ـ المتوسطة الآخذة بالتزايد، التي لم يكن بوسع أفرادها تحمل تكاليف إعالة عدد كبير من الأطفال أو تشكيلة عريضة من السلع والخدمات الاستهلاكية المعروضة في السوق؛ ففي القرن التاسع عشر، لم يكن هناك من هو أشد فقراً من زوجين من ذوي الدخل المنخفض ومنزل مليء بالأطفال الصغار إلا المسنون المعوزون. وربما كان ذلك يعود أيضاً إلى التغيرات التي جعلت من الأطفال آنذاك عبئاً متعاظماً على الوالدين، لأن فترة التحاقهم بالمدارس أو بالتدريب وبقائهم عالة على الأهل من الناحية الاقتصادية غدت أكثر طولاً. كما إن الحظر المفروض على عمل الأطفال وتمركز العمل في المدن قلّل أو أزال القيمة الاقتصادية المتواضعة التي كان الأطفال يضيفونها إلى دخل العائلة، بمساهمتهم المفيدة في المزارع على سبيل المثال.

وفي الوقت نفسه، كان ضبط النسل مؤشراً على تغيرات ثقافية مهمة، سواء بالنسبة إلى الأطفال أو لتوقعات الرجال والنساء في الحياة. فإذا كان مقدراً للأطفال أن يكونوا أحسن حالاً من والديهم، وذلك ما لم يكن ممكناً أو مرغوباً فيه عند أغلب الناس في الفترة ما قبل الصناعية، فإنه يتعين توفير فرص أفضل في الحياة. وكان بوسع العائلات الأصغر حجماً أن تكرس لكل طفل مزيداً من الوقت، والعناية، والموارد. ومثلما كان واحد من جوانب التغير والتقدم في عالمهم يعني إتاحة الفرص للتطور الاجتماعي والمهني جيلاً بعد جيل، فإنه ربما علّم الوالدين أن حياتهما لا ينبغي أن تكون صورة طبق الأصل عن حياة والديهما. وكان الوعّاظ الأخلاقيون يهزون رؤوسهم حسرة على أوضاع الفرنسيين الذين كانت العائلة منهم تكتفي بطفل أو طفلين، إلا أنه لا شك في أن الناس، في مجالسهم

الخاصة، كانوا يدركون أن ذلك من شأنه أن يفتح فرصاً جديدة أمام الأزواج والزوجات[4].

إن ممارسة ضبط النسل، إذاً، تدل على أن بُنىً، وقيماً وتوقعاتٍ جديدة قد اخترقت مجالات الحياة بالنسبة إلى المرأة الغربية العاملة. ومع ذلك، فإن أغلبية هاتيك النساء لم تتأثر بذلك إلا بصورة هامشية. والواقع أنهن كنّ، في الأساس، خارج «الاقتصاد» الذي يعرّف، تقليدياً، بأنه يضم من يصرحون بأن لهم وظيفة أو «مهنة» (خارج حدود الدعم البيتي داخل العائلة). وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، كان نحو ثلثي جميع الذكور في الدول «المتقدمة» في أوروبا، وأميركا الشمالية يعتبرون «موظفين» أو يحتلون وظائف، بينما لم يكن كذلك نحو الثلاثة أرباع ـ وفي الولايات المتحدة 87 في المئة[5]. وبصورة أكثر دقة، فإن 95 في المئة من جميع الرجال المتزوجين في الفئة العمرية بين سنتي الثامنة عشرة والستين كانوا «موظفين» بهذا المعنى (في ألمانيا مثلاً)، بينما كان 12 في المئة من النساء المتزوجات فقط من هذه الفئة في تسعينيات القرن، مع أن نصف النساء غير المتزوجات وكذلك 40 في المئة من الأرامل كن كذلك.

إن المجتمعات ما قبل الصناعية لا تتميز بالتكرار تماماً، حتى

---

(4) استشهد أهل صقلية بالمثال الفرنسي عندما قرروا الشروع بتحديد النسل في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وذلك ما أبلغني به اثنان من علماء الأنثروبولوجيا، وهما ب. وج. شنايدر (P. and J. Schneider) بعد أن قاما بدراسة استقصائية لهذا الأمر.

(5) ربما كان تصنيف آخر سيعطي نتائج مختلفة. من هنا، كان النصف النمساوي من إمبراطورية الهابسبيرغ يضم 47,3 في المئة من النساء الموظفات، بالمقارنة مع النصف الهنغاري الذين لم يكن يضم أكثر من 25 في المئة منهن، مع أنه لم يكن مختلفاً جداً من الناحية الاقتصادية. وتقوم هذه النسب المئوية على أساس إجمالي عدد السكان، بمن فيهم الأطفال والمسنون، انظر: *Handwörterterbuch der staatswissenschafte* (Jena: [n. pb.], 1902), «Beruf», p. 262, and «Frauenarbeit,» p. 1202.

في الأرياف. وظروف الحياة تتغير، كما إن أنماط حياة المرأة لا تظل على حالها جيلاً بعد جيل، مع أن من غير المتوقع حدوث أي تحولات مثيرة في غضون خمسين سنة إلا نتيجة لكوارث مناخية أو سياسية، أو لآثار العالم الصناعي. وهذه الآثار طفيفة جداً بالنسبة إلى أكثر النساء خارج نطاق العالم «المتقدم». وكانت السمة المميزة لحياتهن هي الاندماج وعدم الفصل بين المهمات العائلية والعمل، في إطار واحد يؤدي فيه الرجال والنساء على السواء مهماتهم المتميزة وفق الجنسين، سواء في ما نعتبره اليوم عملاً «بيتياً» منزلياً أو «إنتاجياً». وكان المزارعون بحاجة إلى الزوجات للزراعة وللطبخ وإنجاب الأطفال على حد سواء، كما كان كبار الحرفيين الفنيين وصغار أصحاب الحوانيت بحاجة لهن لممارسة العمليات التجارية. وفي المهن التي يتجمع فيها الرجال من دون النساء لفترات طويلة، كما في حالة الجنود والبحارة، لم يكن ثمة مهن خاصة تتعاطاها النساء (ربما باستثناء البغاء والملاهي العامة المرتبطة به) التي لم تكن تنشط في نطاق المنازل: ذلك أن الرجال والنساء العزاب الذين كانوا يعملون مقابل أجورهم خدَماً أو عمالاً زراعيين كانوا يعيشون «داخل» الموقع. وحيث إن أغلب نساء العالم كن آنذاك يعشن على هذا النحو، فإنه يصدق عليهن ما كان يصدق على نظائرهن أيام «كونفوشيوس»، و«محمد» أو «العهد القديم». إنهن لم يَكُنَّ خارج التاريخ، بل كنَّ خارج تاريخ المجتمع في القرن التاسع عشر.

كانت هناك في واقع الأمر أعداد ضخمة ومتزايدة من النساء الكادحات اللواتي كانت أنماط حياتهن قد تحولت أو أخذت بالتحول - لا إلى الأحسن بالضرورة - نتيجة للثورة الاقتصادية. وكان الجانب الأول من هذه الثورة التي جلبت هذا التحول يتمثل في ما يسمى الآن «التصنيع البَدْئي»، أي النمو المشهود للصناعات الكوخيّة (Cottage Industries) والإنتاجية المخصصة للبيع في الأسواق

الواسعة. وطالما ظلت تجري في وضع يجمع بين الإنتاج داخل البيت وخارجه، فإنها لم تحدث أي تغيير في أوضاع المرأة مع أن أنواعاً معينة من الصناعات الكوخية كانت أنثوية الطابع تحديداً (مثل صنع المخرّمات والمشدّات وطلي القصب) ووفرت بالتالي للنساء الريفيات فرصة نادرة نسبياً لكسب بعض المال بصورة مستقلة عن الرجل. غير أن ما حققته الصناعات الكوخية على نحو أعم من ذلك كان تآكل بعض الفوارق التقليدية بين عمل الرجال وعمل النساء، وفوق ذلك إجراء تحولات في بنية العائلة واستراتيجيتها. وقد كان من الممكن أن تنشأ الأسرة حالما يبلغ اثنان من الأشخاص سن العمل؛ ويمكن إنجاب الأطفال، وهم إضافة مفيدة للأيدي العاملة داخل العائلة، من دون اعتبار لما قد يحدث في المستقبل لقطعة الأرض التي كانت هي عماد حياة الفلاحين. لقد انهارت الآليات التقليدية المعقدة للحفاظ على التوازن في الجيل القادم بين الناس من جهة، ووسائل الإنتاج التي اعتمدوا عليها من جهة أخرى، وذلك عن طريق التحكم في عمر شريك الحياة الزوجية وأسلوب اختياره، والسيطرة على حجم العائلة والإرث. وقد جرت مناقشات مطولة حول نتائج النمو السكاني الديموغرافي، غير أن ما يعنينا في هذا المقام هو النتائج المباشرة على سيرة النساء وأنماط حياتهن.

وكما كانت الحال، فإن الصناعات البَدْئية، سواء ما كان منها مقصوراً على الذكور، أو الإناث، أو على خليط من الجنسين، وقعت في أواخر القرن التاسع عشر ضحية للصناعات الأضخم حجماً، شأنها في ذلك شأن المنتجات الحرفية اليدوية في البلدان المصنعة. (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب). إلا أن «الصناعات البيتية» التي كانت مشكلاتها تشغل الباحثين والمسؤولين الحكوميين، ظلت تقوم بدور جوهري على الصعيد العالمي. وقد كانت تمثل 7 في المئة من حجم الاستخدام والتشغيل في المجالات الصناعية في ألمانيا، وربما 19 في المئة في سويسرا، وما يقارب 34 في المئة في

النمسا في تسعينيات ذلك القرن[6]، بل إن هذه الصناعات، التي عرفت باسم الصناعات المعرِّقة (Sweated Industries)، اتسعت في ظل ظروف معينة مع استحداث المكننة الضيقة النطاق الحديثة العهد (وبخاصة ماكينات الخياطة)، وكانت ذائعة الصيت نظراً إلى انخفاض الأجواء والمغالاة في استغلال العاملين فيها. وعلى الرغم من ذلك، فإنها فقدت طابعها كـَ «وحدة إنتاج عائلية» مع غلبة العنصر الأنثوي بصورة متزايدة على الأيدي العاملة فيها. كما إن التعليم الإلزامي، بالمناسبة، حرمها من عمالة الأطفال التي كانت حتى ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ منها. ومع اندحار مهن «الصناعات البدئية» التقليدية ـ ومنها الغزْل اليدوي، والحبك الهيكلي وما إلى ذلك ـ لم تعد أغلب الصناعات البيتية مشروعات عائلية، وغدت مجرد عمل زهيد الأجر تتولاه النساء في الأكواخ والعلِّيات وأفنية البيوت الخلفية.

لقد مكنت الصناعات المنزلية النساءَ على الأقل من الجمع بين العمل المأجور والإشراف على شؤون البيت والأطفال في وقت واحد. ولهذا السبب، وجدت أعداد كبيرة جداً من النساء المتزوجات أنفسهن يمارسن مثل تلك الأعمال ويكسبن بعض المال مع بقائهن رهينات للمطابخ والأطفال الصغار في آنٍ معاً. إلا أن الأثر الرئيس الثاني لعملية التصنيع على أوضاع المرأة كان أكثر حدة ووقعاً: إذ إنه فصل الأسرة عن موقع العمل. وكان من نتائج ذلك إقصاء النساء إلى حد كبير إلى خارج الاقتصاد العلني المتعارف عليه ـ وهو الذي كان العاملون فيه يتقاضون أجوراً منتظمة ـ كما أدى إلى تفاقم إحساسهن التقليدي بالدونية إزاء الرجال بنوع جديد من التبعية الاقتصادية. والفلاحون، على سبيل المثال، لا يستطيعون العيش كفلاحين من دون زوجات. والعمل الزراعي يحتاج إلى المرأة مثلما يحتاج إلى الرجل. ومن السخف الاعتقاد بأن دخل الأسرة هو حصيلة لجهد

(6) المصدر نفسه، ص 1148، و1150.

أحد الجنسين لأنه نتيجة لجهود كليهما، حتى مع اعتبار أحد الزوجين هو العنصر المهيمن. ولكن دخل الأسرة في الاقتصاد الجديد كان يتحقق في العادة، بصورة متزايدة، على يد أشخاص معينين يخرجون للعمل بانتظام ولفترات محددة، ثم يعودون من المصانع والمكاتب وهم يحملون معهم ما يكسبونه، وهو ما يوزَّع، من ثَمَّ، على أفراد الأسرة الآخرين الذين لم يكسبوه مباشرة، مع أن إسهامهم في دعم الأسرة، بوسائل أخرى، كان أمراً جوهرياً. أما من جلبوا المال فلم يكونوا بالضرورة من الرجال فحسب، مع أن «المعيل» كان ذكراً في العادة؛ إلا أن الفئة التي وجدت أن من الصعب عليها جلب النقود من الخارج كانت، في العادة، من النساء المتزوجات.

كان من المنطقي أن يستلزم هذا الفصل بين الأسرة وموقع العمل صيغة للتقسيم الاقتصادي على أساس الجنس. وبالنسبة إلى المرأة، أصبح ذلك يعني أن دورها كمدبِّرة للمنزل غدا هو وظيفتها الأولى، وبخاصة عندما يكون دخل العائلة شحيحاً أو غير منتظم. وربما يفسر ذلك الشكوى الدائمة التي تبديها مصادر الطبقات الوسطى من قصور نساء الطبقة العاملة في هذه الناحية: وهي الشكوى التي لم تظهر في المرحلة ما قبل الصناعية. وأدى ذلك خارج أوساط الأغنياء بالطبع إلى شكل جديد من أشكال التكامل بين الأزواج والزوجات. غير أن الزوجة لم تعد تجلب الدخل إلى البيت.

كان على المعيل الرئيس أن يكسب ما يكفي لإعالة جميع من هم عالة عليه. وينبغي، في الوضع المثالي، أن يكون كسْبه (إذ إنه في العادة من الذكور) ثابتاً ومستقراً عند مستوى لا يتطلب مساهمات أخرى في دخل عائلي كافٍ لتلبية احتياجات الجميع. وفي الاتجاه المعاكس، كان دخل أفراد العائلة الآخرين يعتبر، في

أفضل حالاته، من الكماليات، مما عزز الاعتقاد التقليدي بأن دخل النساء (والأطفال بالطبع) دونيٌ ومتدنٍّ. والأهم من ذلك أن المرأة ينبغي أن تتقاضى أجراً متدنياً لأنه ليس من واجبها أن تجلب دخل العائلة. إذ إن الرجال ذوي الدخل الأفضل سيواجهون انتقاص أجورهم جراء المنافسة مع النساء ذوات الأجور المنخفضة، فإن الاستراتيجية المنطقية بالنسبة إليهم تقتضي التخلص من هذه المنافسة عند الضرورة، مع استعادة المزيد من تبعية المرأة الاقتصادية أو دفعها للانخراط الدائم في مهن متدنية الأجر. وفي الوقت نفسه، فإن التبعية غدت هي الاستراتيجية الاقتصادية الفضلى من وجهة نظر المرأة. وتمثلت الفرصة الأفضل لكسب الدخل بالنسبة إليها في الارتباط برجل قادر على الإتيان به إلى البيت، لأن فرصتها لتحقيق مستوى العيش المنشود كانت محدودة في العادة. وباستثناء المراتب العليا في مهنة البغاء التي لم يكن بلوغها يقل صعوبة عن بلوغ مراتب النجوم في هووليود في مراحل لاحقة، فإن الزواج كان يمثل أقرب المسالك. غير أن الزواج جعل من المتعذر تماماً عليها أن تخرج لكسب الرزق، حتى وإن شاءت ذلك، لأنها، من ناحية، غدت ملزمة بالارتباط بالمنزل للاهتمام بمشاغل البيت والعناية بالأطفال والزوج، ومن ناحية أخرى، لأن الفرضية القائلة بأن الزوج الصالح هو، بحكم التعريف، الزوج القادر على الكسب الوفير، قد عززت من مقاومة كل من الرجل والمرأة لعمل الزوجة. وإذا لم يكن يبدو عليها أنها تحتاج للعمل، فإن ذلك يدل دلالة واضحة على أن تلك العائلة لم تبلغ حدَّ الإملاق. وقد تضافرت كل العوامل وتآمرت لاستبقاء المرأة المتزوجة في حالة التبعية. وقد اعتادت النساء على الخروج للعمل إلى أن يتزوجن. وغالباً ما كان يتعين عليهن العمل عندما يترمّلن أو يهجرهن أزواجهن. غير أنهن لا يفعلن ذلك في العادة بعد الزواج. وفي تسعينيات القرن التاسع عشر، كان 12,8 في المئة فقط من النساء المتزوجات في ألمانيا

يعملن في وظائف معترف بها. ولم تكن في عداد هذه الفئة غير 10 في المئة في بريطانيا عام 1911[7].

إذ إن أعداداً كثيرة من المعيلين البالغين الذكور لم يكن بمقدورهم كسب دخل عائلي مناسب بمفردهم، فإن عمل النساء والأطفال المأجور كان في واقع الأمر عنصراً جوهرياً في أغلب الأحيان في ميزانية الأسرة. وبما أن عمالة النساء والأطفال كانت زهيدة إلى درجة فاضحة ومن السهل إرهابها بالصراخ والعبوس، وبخاصة لأن أغلب النساء العاملات كن من الصبايا اليافعات، فإن اقتصاد الرأسمالية شجع استخدامهن قدر المستطاع - أي لم تحل دون ذلك معارضة أو موانع من جانب الرجال، أو القانون، أو الأعراف، أو طبيعة بعض الأعمال المنهكة جسدياً. من هنا، كان حجم العمل الذي تقوم به النساء بالغ الضخامة، حتى بالمعايير المتشددة المستخدمة في حملات التعداد السكاني التي كانت بالتأكيد تقلل من الوظائف التي «تشغلها» المتزوجات، لأنه لم يجرِ الإبلاغ عن كثير من عملهن المأجور بهذه الصفة، أو لم يجرِ التمييز بينه وبين المهمات البيتية المتداخلة معه: ومن بينها تأجير جانب من المنزل، والقيام بتنظيف المنازل، وغسل الثياب بدوام جزئي وما إلى ذلك. وفي بريطانيا، كان 34 في المئة من الإناث فوق سن العاشرة من «شاغلات» الوظائف في الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، مقابل 83 في المئة من الرجال. وفي «المجال الصناعي»، تراوحت نسبة النساء بين 18 في المئة في ألمانيا و31 في المئة في فرنسا[8]. وكان العمل في الصناعات في بداية الفترة التي نعالجها هنا مازال يتركز بصورة كاسحة في عدد قليل من القطاعات التي غلب

---

(7) Louise A. Tilly and Joan W. Scott, *Women, Work, and Family* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1978), p. 124.

(8) *Handwörterbuch*, «Frauenarbeit,» pp. 1205-1206.

عليها العنصر «النسائي»، ومن أبرزها الأنسجة والألبسة، وكذلك صناعة المنتجات الغذائية الآخذة بالتوسع. غير أن أغلب النساء اللواتي يتقاضين الأجور بصفتهن الفردية كن من العاملات في قطاع الخدمات. ومن اللافت أن أعداد خدم المنازل ونسبهم كانت متفاوتة إلى حد بعيد جداً. ومن المحتمل أنها كانت هي الأكبر في بريطانيا بالمقارنة مع بلدان أخرى ـ وربما كانت النسبة ضعف ما كانت عليه في فرنسا أو ألمانيا ـ غير أنها بدأت بالانخفاض بصورة ملحوظة اعتباراً من نهاية القرن. وفي بريطانيا التي تمثل النهاية القصوى، إذ تضاعفت الأعداد بين عامي 1851 و1891 (من 1,1 مليون إلى مليونين)، ظلت النسبة مستقرة خلال ما تبقى ن تلك الفترة. عندما نأخذ بالاعتبار جميع هذه العناصر والجوانب، نلاحظ أن عملية التصنيع، بالمعنى الواسع لهذا المصطلح، كانت في القرن التاسع عشر تميل إلى إقصاء النساء، وبخاصة المتزوجات، بعيداً عن الاقتصاد المعرّف رسمياً بهذه الصفة، أي الحسابات الاقتصادية التي كان فيها مفهوم «الشغل» ينطبق على من يتسلمون دخلاً نقدياً فردياً: بما في ذلك ما تكسبه وتسهم به المومسات في «الدخل الوطني»، نظرياً على الأقل، ولكن ليس ما يعادله من أنشطة نساء أخريات غير مدفوعة الأجر في نطاق الحياة الزوجية أو خارجها، أو الحسابات الاقتصادية التي تعتبر خدم المنازل المأجورين «شغّالين»، أما العمل البيتي غير المأجور فيدخل في عداد «اللاشغل». وقد ترتب على ذلك تذكير ما تعارفت الحسابات الاقتصادية على وضعه بِ «العمل». ويشابه ذلك ما حدث في عالم البورجوازية عندما أسفر التحيز ضد عمل المرأة، وهو أكبر بكثير مما نشاهده هنا وأسهل تطبيقاً، عن تذكير العمل التجاري (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الثالث عشر ـ القسم الثاني). وفي المرحلة قبل الصناعية، جرى الاعتراف بالنساء اللواتي كن يشرفن بأنفسهن على شؤون الغرب والإقطاعيات والمشروعات التجارية، على الرغم من أن ذلك لم يكن كثير الشيوع.

أما في القرن التاسع عشر، فقد اعتبرن بصورة متزايدة فلتة شاذة خارقة للطبيعة، إلا في المراتب الاجتماعية المتدنية، إذ إن الفقر والانحطاط العام في أوساط الشرائح الدنيا جعلا من المستحيل إطلاق وصف «غير الطبيعي» على جمهرة عريضة من النساء صاحبات الحوانيت أو العاملات في السوق أو في إدارة نزل أو مسكن للإيجار، أو في المحلات التجارية أو مكاتب الإقراض الصغيرة.

وإذا كان الاقتصاد قد غلب عليه الطابع الذكوري على هذا النحو، فقد كانت تلك هي الحال في المجال السياسي. ومع التقدم في إشاعة الديمقراطية، وتوسيع حق الاقتراع، محلياً ووطنياً، بعد عام 1870 (انظر الفصل الرابع)، جرى إقصاء النساء بصورة منهجية. وعلى هذا الأساس، غدت السياسة شأناً مقصوراً في أساسه على الرجال، تتم مناقشته في الفنادق والمقاهي التي يلتقون أو يحضرون الاجتماعات فيها، بينما تُحبس النساء في مجالات الحياة الخاصة والشخصية التي كانت (كما يقال) قد هيأتهن لها الطبيعة. وكان ذلك، نسبياً، من جملة البدع المبتكرة. وفي السياسات الشعبية التي سادت المجتمع قبل الصناعي، وتراوحت بين ضغوط يمارسها رأي الناس في القرى وأعمال الشغب المطالبة بعودة «الاقتصاد الأخلاقي»، والثورات، والمتاريس، فإن الأمر لم يقتصر على أن النساء الفقيرات كان لهن دور على الأقل، بل كان لهن دور معترف به كذلك. إن نساء باريس هن اللواتي زحفن نحو فرساي في الثورة الفرنسية ليقدمن إلى الملك مطالبة الناس بتحديد أسعار المواد الغذائية. أما في عهد الأحزاب والانتخابات العامة، فقد دُفع بهن إلى الصفوف الخلفية. وإذا كان لهن أن يمارسن أي نفوذ، فإن ذلك لم يكن ليتم إلا من خلال أزواجهن.

كان من الطبيعي أن تؤثر هذه العمليات، أكثر من غيرها، على نساء الطبقات الجديدة التي برزت في القرن التاسع عشر: وهي الطبقات الوسطى والعاملة. وقد ظلت أوضاع النساء الفلاحات،

وبنات وزوجات صغار الحرفيين وأصحاب الحوانيت وأمثالهم على ما كانت عليه، إلا في الحالات التي انخرطن فيها، هن أو أزواجهن، في الاقتصاد الجديد. كما إن من الطبيعي أن الفروق لم تكن كبيرة من الناحية الفعلية بين أوضاع التبعية الاقتصادية الجديدة، وأوضاع الدونية المتدنية القديمة. وفي كلتا الحالتين، كان الرجل هو العنصر المهيمن، والمرأة مجرد مخلوق بشري من الدرجة الثانية: وإذ إن النساء لم يتمتعن آنذاك بحقوق المواطنة، فإنه ليس بوسعنا أن نطلق عليهن لقب مواطنات من الدرجة الثانية. وفي كلتا الحالتين كذلك، كان كل من الجنسين يزاول العمل، سواء أكان مأجوراً أو غير مأجور.

وقد شهد النساء من طبقة العاملات ونساء الطبقة الوسطى على السواء خلال تلك العقود بداية التغير الجوهري في أوضاعهن، ولأسباب اقتصادية. ومن ناحية، أفضت التحولات البنيوية والتقانة الآن إلى إحداث تغيير وتوسع كبيرين في مجالات استخدام المرأة كموظفة تعمل مقابل أجر. وكان التغير الأبرز، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الخدمة البيتية، هو تصاعد حجم القطاع المهني الذي غلب عليه العنصر الأنثوي، في المتاجر والمكاتب. وارتفع عدد البائعات المساعدات في متاجر ألمانيا من 32,000 عام 1882 (أي خمس المجموع) إلى 174,000 عام 1907 (أو نحو 40 في المئة من المجموع). وفي بريطانيا، شغّلت الحكومة المركزية والمحلية 7000 امرأة عام 1881 ثم 76,000 عام 1911؛ وارتفع عدد من يمارسن «الوظائف الكتابية في المحلات التجارية» من 6,000 إلى 146,000 ـ وأسهم في ذلك اختراع الآلة الطابعة[9] وأدى نمو التعليم الابتدائي

(9) Hohorst, Kocka and Ritter, *Sozialgeschichtliches Arbeitsbuch: Materialien zur Statistik des Kaiserreichs 1870-1914*, p. 68, n. 8; for Britain, Mark Alexander Abrams, *Condition of the British People* (London: [n. pb.], 1946), pp. =

إلى اتساع مجالات التدريس، وهو مهنة (فرعية) أصبح يغلب عليها الطابع النسائي الصارخ في عدد من الدول ـ مثل الولايات المتحدة الأميركية، وبصورة أكبر بريطانيا. وحتى في فرنسا، كانت النساء أكثر عدداً من الرجال بين من جُنِّدوا عام 1891 في «سلاح الفرسان الجمهوري الأسود» الذي كان أفراده المتفانون في الخدمة يتقاضون أجوراً متدنية[10]؛ وكان بوسع النساء تدريس الأولاد، غير أنه لم يكن من المعقول تعريض الرجال لإغراء أعداد متزايدة من تلميذات المدارس. وقد أفادت من فرص العمل الجديدة تلك بنات الطبقات الوسطى والشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى القديمة والجديدة، اللواتي اجتذبتهن بصورة خاصة الوظائف التي تحظى بالاحترام الاجتماعي أو توفر لهن ما يمكن اعتباره «مصروف الجيب» (حتى ولو تضمن ذلك خفض مستويات الأجور المتردية أصلاً)[11].

اتضح التغير في أوضاع المرأة وتوقعاتها في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، مع أن الجوانب البارزة في عملية انعتاق المرأة ظلت مقتصرة أساساً على نساء الطبقات الوسطى. ومن بين هذه الجوانب، علينا أن لا نأبه كثيراً للناحية الأكثر إثارة للعجب، وهي

60-61, and David Charles Marsh, *The Changing Social Structure of England and Wales, 1871-1951* (London: Routledge Paul, [1958]), p. 127. =

(10) Theodore Zeldin, *France, 1848-1945* (Oxford: Clarendon Press, 1973-77), II, p. 169.

(11) كانت المسؤولات والكاتبات في المستودعات يتحدرن من عائلات الطبقات الأوفر حظاً، وكنّ، بالتالي، كثيراً ما يتلقين الدعم من أهلهن. . . وفي بعض قطاعات الخدمات، مثل الطباعة على الآلة الكاتبة، والأعمال الكتابية، والمبيعات في المتاجر. . . نجد الظاهرة الحديثة المتمثلة في أن الفتاة تعمل لمجرد تحصيل مصروف الجيب، انظر: Edward Cadbury, *Women's Work and Wages; A Phase of Life in an Industrial City* (London: T. F. Unwin, 1906), pp. 49 and 129,

يصف الكتاب الأوضاع في برمنغهام انذاك.

الحملة النشطة، والحماسية في بلدان مثل بريطانيا، لتنظيم «المقترعين» و«المقترعات» من أجل المطالبة للمرأة بحق الانتخاب. ولم تكن ذات أهمية كبيرة كحركة نسائية مستقلة إلا في عدد قليل من البلدان (أبرزها الولايات المتحدة وبريطانيا)، غير أنها لم تحقق أهدافها حتى في تلك الدول إلا بعد الحرب العالمية الأولى. وفي بلدان برزت فيها النزعة الاقتراعية كظاهرة مهمة مثل بريطانيا، كانت الحركة مقياساً لقوة النزعة النسوية المنظمة في المجال العام. غير أنها كانت بذلك تظهر الحدود التي لا تستطيع تجاوزها، والمتمثلة في انحصار نفوذها في أوساط الطبقة الوسطى. وقد كانت أصوات المقترعين لصالح النساء، شأنها شأن جميع الأنشطة المتعلقة بانعتاق المرأة، تتمتع بالدعم المبدئي من جانب الأحزاب العمالية والاشتراكية الجديدة التي وفرت البيئة الأكثر فعالية التي تمكن المرأة المتحررة من المشاركة في الحياة العامة، على الأقل في أوروبا. ومع ذلك، ففي الوقت الذي تداخلت فيه هذه النزعة اليسارية الجديدة (خلافاً لما فعلته عناصر من اليسار القديم الذكوري الطابع، الديمقراطي - الراديكالي المعارض للكنيسة، مع الحركة الاقتراعية النسوية وانجذبت إليها أحياناً، فإنه لم يسعها إلا أن تلاحظ أن أكثر نساء الطبقة العاملة كن يعانين من بعض نواحي العجز والإعاقة الأكثر إلحاحاً من حرمانهن من الحقوق السياسية. ولم يكن من الممكن التخلص منها بصورة تلقائية عن طريق ممارسة حق التصويت، كما إنها لم تكن في مقدمة الاهتمامات التي تشغل أغلبية الداعين إلى ممارسة حق الاقتراع في أوساط الطبقة الوسطى.

II

يتبين لنا عند استرجاعنا لأحداث الماضي أن حركة الانعتاق كانت طبيعية تماماً، بل إن تسارعها في ثمانينيات القرن التاسع عشر لا يبدو، من الوهلة الأولى، أمراً مستغرباً. وكما هي الحال في

تطبيق الديمقراطية السياسية، فإن التوسع في إقرار الحقوق المتساوية وإتاحة الفرص أمام المرأة كانت من جملة ما انطوت عليه أيديولوجية البورجوازية الليبرالية، على الرغم من أنها، في ما يبدو، لم تكن مناسبة أو سائغة لممثلي السلطة الأبوية في حياتهم الخاصة. وقد كان من الآثار الحتمية للتحولات التي جرت داخل النطاق البورجوازي بعد سبعينيات القرن توسيع المجالات المتاحة للنساء، وبخاصة البنات لأنها، كما رأينا، خلقت طبقة مترفة جديدة من النساء المتمتعات بموارد مستقلة خارج حدود الزواج، وما تلا ذلك من طلب على الأنشطة غير البيتية، وبالإضافة إلى ذلك، كان لابد أن تتحدد بمزيد من الوضوح الفوارق الجنوسية بين الرجال والنساء عندما لم تعد أعداد متزايدة من البورجوازيين الذكور مطالبة بمزاولة عمل منتج، وانخرط كثير منهم في أنشطة ثقافية كان رجال الأعمال الأجلاف يميلون إلى تركها لنساء العائلة.

وعلاوة على ذلك، فإن درجة من انعتاق المرأة ربما كانت أمراً ضرورياً للآباء في الطبقة الوسطى، لأنه لم تكن جميع عائلات الطبقة الوسطى، ولا عائلات الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى من الناحية العملية، قادرة مالياً على الإطلاق على توفير البحبوحة لبناتها إذا لم يتزوجن ولم يزاولن العمل كذلك. وقد يفسر ذلك حماس كثير من رجال الطبقة الوسطى ـ الذين لم يكونوا ليسمحوا للنساء بالانضمام إلى نواديهم وجمعياتهم المهنية ـ لتعليم بناتهم لكي يحققن قدراً من الاستقلال في حياتهن. وأياً كان الأمر، فلم يكن ثمة سبب على الإطلاق للشك في صدق النوايا لدى الآباء الليبراليين تجاه هذه المسائل.

وما من شك في أن صعود الحركات العمالية والاشتراكية كحركات رئيسة مساندة لانعتاق الفئات المغبونة قد شجع النساء الساعيات إلى تحقيق حريتهن: ولم يكن من قبيل المصادفة أن النساء

كن يمثلن ربع الأعضاء في (الفئات الصغرى والطبقة الوسطى من) الجمعية الفابيّة ـ التي أسست عام 1883. كما إن نمو اقتصاد الخدمات والمهن الثالثة الأخرى طرح أمام النساء تشكيلة واسعة من فرص العمل، بينما أدت ولادة الاقتصاد الاستهلاكي إلى جعلهن هدفاً رئيساً للسوق الرأسمالية.

علينا، إذاً، أن لا نجتهد في الأسباب التي أدت إلى ظهور «المرأة الجديدة»، مع أنه يجدر بنا أن نتذكر أن هذه الأسباب لم تكن بسيطة كما تبدو للوهلة الأولى. وليس هناك، على سبيل المثال، دليل مقنع على أن وضع النساء في تلك الفترة قد تغير كثيراً جراء تعاظم الأهمية الاقتصادية المركزية لدورها بوصفها هي التي تحمل سلة التبضّع، وذلك ما أدركته صناعة الإعلان، في عهدها الذهبي الأول وانتفعت منه بروح واقعية وشرسة. وكان عليها أن تركز على النساء في اقتصاد اكتشف الاستهلاك الجماعي حتى في أوساط الفقراء، لأن من يدفع الثمن هو الشخص الذي يقرر أكثر مشتريات البيت، وهي المرأة. وكان من الواجب معاملتها بكثير من الاحترام، من جانب تلك الآلية الإعلانية للمجتمع الرأسمالي على الأقل. ومما أسهم في مأسسة ذلك الاحترام التحول الذي طرأ على نظام التوزيع ـ عبر المتاجر المتعددة والمحلات الكبرى إضافة إلى الحوانيت الواقعة على زوايا الشوارع وفي السوق، ثم الكاتالوغات البريدية، والباعة المتجولين، علاوة على انتهاج وسائل وأساليب أخرى، مثل إرضاء المستهلكين، وتملقهم وتنظيم المعارض، والحملات الدعائية.

غير أن السيدات البورجوازيات كنَّ، منذ زمن بعيد، يُعامَلن معاملة الزبائن المقرَّبين، بينما كان إنفاق الفقراء، النسبي أو المطلق، يقتصر على الضروريات أو يتحدد بالعرف والعادة. وقد اتسعت قائمة المواد الاستهلاكية التي اعتبرت آنذاك من الضرورات البيتية، إلا أن كماليات المرأة الشخصية من لوازم الزينة والأزياء المتغيرة انحصرت

أساساً في الطبقة الوسطى. ولم تسهم قوة المرأة الشرائية في السوق في إحداث تغيير كبير في مكانتها، وبخاصة في ما يتعلق بالطبقات الوسطى، لأنها لم تكن بالشيء الجديد. ويمكن القول إن الوسائل التي وجد المعلنون والصحفيون أنها هي الأكثر تأثيراً كانت، عند ممارستها، أميل إلى مواصلة ترسيخ الصور النمطية التقليدية لسلوك المرأة. ومن جهة أخرى، خلق سوق المرأة أعداداً ضخمة من الوظائف الجديدة للنساء المهنيات اللواتي كانت أعداد كبيرة منهن، ولأسباب واضحة، تبدي اهتماماً نشطاً بالنزعة النسوية.

ومهما كانت طبيعة التعقيد في هذه العملية، فلا شك في أن تغيراً مدهشاً قد طرأ على وضع النساء وتطلعاتهن، وفي الطبقات الوسطى على جميع المستويات، خلال العقود التي سبقت عام 1914. واتضح هذا التغير في أبرز تجلياته في التوسع المشهود في التعليم الثانوي للبنات. وقد بقي عدد مدارس الليسيه للأولاد في فرنسا مستقراً تقريباً في حدود 330 ـ 340 مدرسة طيلة الفترة التي نعالجها في هذا الكتاب، بينما ارتفع عدد مدارس البنات من صفر عام 1880 إلى 138 عام 1913، وغدا عدد البنات الملتحقات بتلك المعاهد (وهو نحو 33,000) يعادل ثلث عدد الأولاد. وفي بريطانيا، التي لم تعرف نظام التعليم الثانوي الوطني قبل عام 1902، ارتفع عدد مدارس الأولاد من 292 عام 1904/ 1905 إلى 397 عام 1913/ 1914، بينما زاد عدد مدارس البنات إلى مستوى يقرب مما كانت عليه مدارس الأولاد، وهو 349 مدرسة[(12)]. وفي عام 1907/ 1908، كان عدد البنات في مدارس يوركشير الثانوية يعادل عدد نظائرهن في مدارس الأولاد: غير أن ما يلفت النظر أكثر من ذلك أنه بحلول العام الدراسي 1913/ 1914، كان عدد البنات اللواتي واصلن

(12) كانت ثمة زيادة متواضعة، من 184 إلى 281، في عدد المدارس المختلطة للأولاد والبنات. وكانت هذه المدارس، بالتأكيد، متدنية المستوى.

الدراسة بعد سن السادسة عشرة في المدارس الثانوية في بريطانيا يزيد كثيراً عن عدد الأولاد[13].

لم تظهر جميع البلدان مستوى الحماس نفسه لتطبيق التعليم النظامي على البنات (من الطبقات الوسطى والدنيا ـ الوسطى). وكان تقدم السويد في هذا الاتجاه أبطأ مما هو في البلدان الاسكندينافية الأخرى، ولم يتحقق أي تقدم في هولندا، وحدث تقدم طفيف في بلجيكا وسويسرا. أما في إيطاليا التي لم يشمل التعليم فيها غير 7500 تلميذة، فإن ما تحقق فيها لا يستحق الذكر. وفي الاتجاه المعاكس، كان نحو ربع مليون بنت يتلقين التعليم الثانوي في ألمانيا عام 1910 (وذلك أكثر بكثير مما شهدته النمسا). ومما يدعو إلى الدهشة على نحو ما أن روسيا حققت هذا المستوى بحلول عام 1900. وكانت معدلات التقدم في اسكوتلندا أكثر تواضعاً منها في إنجلترا وويلز. وكان التعليم الجامعي للبنات أقل تفاوتاً في مستوياته، باستثناء التوسع الباهر في روسيا القيصرية، إذ ارتفع عدد الطالبات الجامعيات من 2000 عام 1905 إلى 9300 عام 1911، وفي الولايات المتحدة بالطبع إذ إن العدد الإجمالي فيها (وهو 56،000 طالبة عام 1910) لم يتضاعف منذ عام 1890، ولكن لا يمكن مقارنته بمستويات التقدم في الأنظمة الجامعية الأخرى. وفي عام 1914، كانت الأعداد في ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، تتراوح بين 4500 و5000، وبلغت 2700 في النمسا، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كان يمكن قبول النساء في الجامعات الروسية والأميركية والسويسرية منذ ستينيات القرن التاسع عشر، ولكنه تأخر حتى عام 1897 في النمسا، وفي ألمانيا (برلين) حتى الفترة بين عامي 1900 و1908. وخارج نطاق الطب، لم تتخرج

(13) Margaret Bryant, *The Unexpected Revolution: A Study in the History of the Education of Women and Girls in the Nineteenth Century* (London: University of London, Institute of Education, 1979), p. 108.

من الجامعات الألمانية غير 103 طالبات حتى عام 1908، وهي السنة التي عينت فيها أول مدرّسة جامعية في تلك البلاد (في الأكاديمية التجارية في مانهايم). وقد فات المؤرخين حتى الآن أن يولوا الاهتمام اللازم لأوجه التفاوت في ما تحقق من تقدم في مجال تعليم النساء بين بلد وآخر[14] وحتى لو لم تتلق هاتيك البنات (باستثناء قلة تمكنت من اختراق المؤسسات الجامعية الذكورية) التعليم نفسه ـ أو ما يماثله ـ الذي يتلقاه الأولاد في الفئة العمرية نفسها، فإنه سيظل من الظواهر غير المسبوقة أن تتاح الفرصة للتعليم النظامي لبنات الطبقة الوسطى ـ وهو الذي كان أمراً عادياً تقريباً في أوساط معينة في بعض البلدان.

أما الظاهرة الثانية التي لا يمكن قياسها كمّياً، للتدليل على حدوث تغير مهم في أوضاع النساء (اليافعات) فهو زيادة حرية الحركة التي اكتسبنها في المجتمع، سواء بصفتهن الفردية بحد ذاتها أو في علاقتهن بالرجال. وانطوى ذلك على أهمية خاصة لبنات العائلات «المحترمة» اللواتي يخضعن لأشد القيود التقليدية. وتجلت هذه المرونة في التقاليد في الحفلات الاجتماعية الراقصة المتقطعة التي تقام لهذا الغرض في المحلات العامة (وليس في المنازل ولا في حفلات الرقص النظامية التي تنظم في مناسبات خاصة). وبحلول عام 1914، كان الشباب الأكثر تحرراً في المدن والمنتجعات الكبيرة قد عرفوا الرقصات الإيقاعية الدخيلة الغامضة الأصول والمثيرة جنسياً (مثل التانغو الأرجنتيني، والخطوات الخاطفة للأميركيين السود)، والتي كانت تمارس في النوادي الليلية أو بطريقة أكثر استفزازاً أثناء

---

(14) Edmée Charrier, *L'évolution intellectuelle féminine* (Paris: A. Mechelinck, 1931), pp. 140 and 189.

انظر أيضاً: H.- J. Puhle, «Warum gibt es so wenige Historikerinnen?» *Geschichte und Gesellsachaft*, 7 Jg.(1981), especially p. 373.

تناول الشاي أو بين طبق وآخر أثناء العشاء في الفنادق.

لقد تضمن ذلك حرية الحركة لا بالمعنى الاجتماعي فحسب، بل بالمعنى الحرفي. ومع أن أزياء النساء لم تعبر عن التحرر بطريقة دراماتيكية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، فإننا نتلمس البوادر الممهدة لاختفاء المنسوجات المدرّعة والمشابك التي كانت تكتنف جسم المرأة في الأماكن العامة في الملابس الفضفاضة الهفهافة التي راجت وشاعت في النزعة الفكرية والجمالية في ثمانينيات ذلك القرن، وفي الفن الحديث والأزياء المبتدعة قبل انتهاء تلك الفترة عام 1914. ويجدر بنا أن نلاحظ هنا أهمية هروب نساء الطبقة الوسطى من القوقعة البورجوازية الخانقة القاتمة إلى الهواء الطلق، لأن ذلك كان يعني، في مناسبات معينة على الأقل، الهروب من القيود الكابحة للحركة التي تمثلها تلك الملابس والمخصِّرات (التي استبدلت بعد عام 1910 بصُدَيْريّات الثديين الجديدة الأكثر مرونة). ولم يكن من قبيل المصادفة أن هنريك إبسن (1828 ـ 1906) رمز إلى تحرر البطلة في إحدى مسرحياته بتيار من الهواء المنعش الذي يعبر البيت النرويجي. كما إن الرياضة لم تقتصر على إتاحة الفرصة للشباب والصبايا بالالتقاء كشريكين خارج حدود المنزل ودائرة القرابة. والنساء، إذا كن قليلات العدد، يلتحقن بعضوية نوادي السياحة والتجوال الجديدة أو نوادي تسلق الجبال، أو تلك الآلة العظيمة الملازمة لمعنى الحرية، وهي الدراجة الهوائية. وقد أسهمت هذه الوسائط في تحرير المرأة أكثر مما فعلته بالنسبة إلى الرجل، لأن النساء كن أكثر حاجة لحرية الحركة. وقد أتاحت حرية أوسع حتى من تلك التي كانت تتمتع بها السيدات الأرستقراطيات اللواتي كان التواضع الأنثوي يدفعهن إلى المخاطرة بركوب الحصان على سرج جانبي تتدلى معه كلتا الرجلين على جانب واحد من الجواد. ترى، ما هو مدى الحرية الإضافية التي اكتسبتها نساء الطبقة الوسطى من قضاء العطل والإجازات، بصورة متزايدة، في المنتجعات

الصيفية، حيث إن ممارسة الرياضات الشتوية، باستثناء التزلج الذي يشارك فيه الجنسان، كانت في مهدها. ولم يكن الأزواج ينضمون إلى زوجاتهم إلا لماماً لأنهم كانوا يفضلون البقاء في مكاتبهم في المدينة[15]؟ وفي جميع الأحوال، أصبحت السباحة المشتركة، على الرغم من جميع المساعي المناوئة لذلك ـ تكشف من الجسد أكثر بكثير مما تسمح به اعتبارات الحشمة الفكتورية. ومن الصعب تقدير مدى الحرية الجنسية التي أتاحتها حرية الحركة الإضافية تلك لنساء الطبقة الوسطى. لقد ظل النشاط الجنسي خارج نطاق الزوجية محصوراً في أقلية صغيرة من البنات المتحررات بصورة مكشوفة في هذه الطبقة، ممن كن بالتأكيد يحاولن التعبير عن أشكال أخرى من التحرر، سواء في المجال السياسي أو في غيره. ووفقاً لما تتذكره إحدى النساء الروسيات عن الفترة التي تلت عام 1905، فقد «كان من الصعب على فتاة «تقدمية» أن ترفض محاولة للتقرب منها دون تقديم تفسيرات مطولة. إن شباب الأقاليم لم يكونوا مشتَطّين في مطالبهم، لأن القبلات البسيطة كانت تكفي لإرضائهم، غير أنه لم يكن من الممكن رفض طلبة الجامعة في العاصمة... «هل أنت من الطراز العتيق يا آنسة؟» ومن منا يريد أن يكون من الطراز العتيق؟[16]» كما إننا لا نعرض شيئاً عن حجم تلك الجماعات من الصبايا المتحررات، مع أن من المؤكد تقريباً أنها كانت الأكثر عدداً في روسيا القيصرية، وضئيلة لا تستحق الذكر في بلدان البحر الأبيض المتوسط[17]، وربما كانت شائعة إلى درجة مهمة في شمال

---

(15) ربما لاحظ المهتمون بالتحليل النفسي في دفتر ملاحظات سيغموند فرويد الدور الذي تؤديه الإجازات والعطل في تقدم المرضى.

(16) Rosa Leviné-Meyer, *Leviné* (London: [n. pb.], 1973), p. 2.

(17) قد نجد من ذلك تفسيراً للدور غير المتناسب الذي أدَّته النساء الروسيات المهاجرات في الحركات التقدمية والعمالية في بلد مثل إيطاليا.

غرب أوروبا (بما فيها بريطانيا)، ومدن إمبراطورية الهابسبيرغ. وليس معروفاً ما إذا كان الزِّنا، وهو بالتأكيد أكثر أشكال الجنس انتشاراً خارج العلاقة الزوجية، قد ازداد في أوساط نساء الطبقة الوسطى مع تزايد ثقتهن بالنفس. وثمة فرق واضح بين الزنا بوصفه حلماً يوتوبياً للتحرر من حياة حبيسة، كما يتمثل في نموذج **مدام بوفاري** [للروائي غوستاف فلوبير (Gustave Flaubert)] (1821 ـ 1880) في روايات القرن التاسع عشر، وبين الحرية النسبية التي مارسها الأزواج والزوجات الفرنسيون من أفراد الطبقة الوسطى، طالما استمرت المحافظة على التقاليد والأعراف مع اتخاذ العشاق، مثلما كان يحدث في المسرحيات التي تعرض في الجادات في القرن التاسع عشر (وهي بالمناسبة، من وضع مؤلفين رجال في الأساس). غير أنه من غير الممكن وضع تحديد كمّي لحجم الزنا في القرن التاسع عشر، شأنه في ذلك شأن النشاط الجنسي في ذلك القرن. وكل ما يمكن قوله بدرجة من الثقة في هذا السياق هو أن هذا الشكل من أشكال السلوك كان الأكثر شيوعاً في الأوساط الأرستقراطية الراقية، وفي المدن الكبيرة التي كان الحفاظ على المظاهر أمراً ميسوراً فيها (بمساعدة مؤسسات مستوردة ولا شخصية مثل الفنادق)[18].

وإذا كان المؤرخ الكمّي يفتقر إلى البيانات الإحصائية، فإن المؤرخ النوعي ستتولاه الدهشة إزاء الصورة الشهوانية المتزايدة التوهج والحدة في أعمال الفنانين الذكور في تلك الفترة. وكانت أغلب تلك الأعمال محاولة صيغت بأساليب علمية وأدبية لإعادة إثبات تفوق الرجل في مجالات النشاط والإنجاز الثقافي، ووظيفة

(18) تصدق هذه الملاحظات بصورة حصرية على الطبقات الوسطى والعليا. وهي لا تنطبق على السلوك الجنسي، قبل الزواج وبعده، للفلاحات ونساء الطبقات الحضرية الكادحة اللواتي كن، بطبيعة الحال، يشكلن الأغلبية بين جميع النساء.

المرأة السلبية والتكميلية في العلاقة بين الجنسين إذا جاز التعبير. ولا يعنينا في هذا المقام ما إذا كانت هذه المحاولات تعبيراً عن مخاوف الرجال من نهوض النساء، كما يتجلى في مسرحيات الكاتب السويدي [يوهان أوغست] سترندبيرغ (Johan August Strindberg) [1849 ـ 1912]، والكتاب الذي وضعه المؤلف النمساوي الشاب المختل أوتو فيننغر (Otto Weininger) [1880 ـ 1903] بعنوان **الجنس والشخصية** (Sex and Character) (1903)، وطبع خمساً وعشرين مرة في غضون اثنين وعشرين عاماً. وكانت النصائح المتداولة التي وجهها الفيلسوف فريدريك نيتشه للرجال بأن لا ينسوا أن يحملوا معهم السوط عند لقائهم بالمرأة **هكذا تكلم زرادشت**، (*Thus Spake Zarathustra*) (1883)[19] لم تكن في الواقع أكثر تحيزاً ضد النساء من المقولات التي أدلى بها الكاتب كارل كراوس (Karl Kraus) [1874 ـ 1939] الذي كان من معاصري أوتو فيننغر والمعجبين به بأن «ما لم يُعطَ للنساء هو ما يضمن للرجل الاستفادة من مواهبه»[20] أو ما قاله عالم التحليل النفسي موبيوس (1907) من أن «الرجل المثقف الذي تغرّب عن الطبيعة» يحتاج إلى امرأة طبيعية تكون نظيراً له. وقد يعني ذلك (بالنسبة إلى موبيوس) أن من الواجب تدمير جميع مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالنساء، أو أنها لا تعني الشيء نفسه (بالنسبة إلى كراوس). وكان الموقف الأساسي واحداً. غير أنه كان ثمة إصرار جديد معلن على أن للنساء ميولاً إيروتيكية شهوانية عارمة: فبالنسبة إلى كراوس فإن «**شهوانية** [التأكيد من جانبي]

---

(19) ظهرت ترجمته الأولى إلى الإنجليزية عام 1891.

(20) Caroline Kohn, *Karl Kraus* (Stuttgart: Metzler, 1966), p. 259, n. 40, and Jan Romein, *The Watershed of Two Eras: Europe in 1900*, Translated by Arnold J. Pomerans (Middletown, Conn.: Wesleyan University Press, 1978), p. 26.

النساء هي المصدر الذي تتوجه إليه ذهنية (geistigkeit) الرجل لإحياء نفسها». وفي نهاية القرن، تقدم لنا فيينا، وهي المختبر المرموق لعلم النفس الحديث، الدليل الأكثر تقدماً ومكاشفةً على جنسانية المرأة. واللوحات التي رسمها [غوستاف كليمنت Gustav) (Klimt [1862 ـ 1918] لسيدات فيينا، بل للنساء عموماً، هي صور لأشخاص منشغلين بهمومهم الغرامية الخاصة، وليست تصورات للأحلام الجنسية لدى الرجال. ولابدّأنها تعكس جانباً من الواقع الجنسي للطبقات الوسطى والعليا في إمبراطورية الهابسبيرغ.

أما الدليل الثالث على التغير فكان الاهتمام العام الكبير الذي أولي للنساء كجماعة متميزة ذات اهتمامات وتطلعات خاصة بوصفهن أفراداً. ولا شك أن الأوساط التجارية كانت هي الأولى في اكتشاف أسواق متميزة لتلبية احتياجات النساء، وذلك، على سبيل المثال، بتخصيص صفحات خاصة للمرأة في الصحف الجماهيرية اليومية الموجهة إلى الطبقات الدنيا ـ الوسطى. ولكن السوق اكتشف كذلك القيمة الإعلانية كمعاملة النساء لا كمستهلكات فحسب، بل كمبدعات مُنْجزاتٍ كذلك. وقد راعى المعرض الأنجلو ـ فرنسي الدولي عام 1908 روح تلك الفترة لا عن طريق الجمع بين حملات البيع من جانب أصحاب السلع المعروضة والاحتفالات الإمبراطورية فقط، بل إن أول استادٍ صمم خصيصاً على الطراز الأولمبي، وأضيف له، في موقع مركزي، «قصر أعمال النساء» الذي ضم معروضات تاريخية عن نساء مرموقات توفين قبل مطلع القرن العشرين، ومن ذوات «الأصول الملكية، والنبيلة، ومن عامة الناس البسطاء» (ومن بين المعروضات رسوم لفكتوريا الشابة، ومخطوطة رواية [شارلوت برونتي] (Charlotte Brontë) (1816 ـ 1855) **جين آير** والعربة التي استخدمتها [الممرضة لورنس] نايتنغيل (1820 ـ 1910) في حرب القرم، وما إلى ذلك). كما عرضت نماذج من أشغال الإبرة، والأدوات الفنية الحرفية، والرسوم التوضيحية للكتب،

والصور الفوتوغرافية، وغيرها[21] ولا يفوتنا أن نؤكد هنا بروز النساء كشخصيات مُنْجِزة في أنشطة تنافسية كانت الرياضة، مرة أخرى، من الأمثلة البراقة المدهشة فيها. وننوه، في هذا المجال بالمباريات الفردية التي أقيمت للنساء، في ويمبلدون بعد ست سنوات من بدئها للرجال، وكذلك، بعد فترة التأخر نفسها، في مباريات بطولة التنس في فرنسا والولايات المتحدة. وكان ذلك ابتكاراً أكثر ثورية في ثمانينيات القرن التاسع عشر مما نتصوره في أيامنا هذه. ولم يكن ظهور النساء المحترمات، وحتى المتزوجات، في مثل هذه الأنشطة العامة بغير رفقة العائلات والرجال أمراً ممكن الحدوث قبل عقدين من الزمان.

III

من السهل، ولأسباب واضحة، توثيق الحركة الواعية والنضالية لانعتاق المرأة، ونشاط النساء اللواتي نجحن في اختراق هذا المجال الذي كان حتى ذلك الحين وقفاً على الذكور. وانخرطت في تلك الأنشطة في كلتا الحالتين أقليات من النساء البليغات اللواتي دخلن، على ندرتهن، في سجلات التاريخ، في أوساط الطبقتين الوسطى والعليا في الغرب ـ وأسهم في ذلك أن جهودهن، بل مجرد وجودهن في بعض الأحيان، قد أثار حولهن أجواء المعارضة والسجال. وكان الظهور العلني لهذه الأقليات يحول الأنظار عن التغيرات العميقة الغور في أوضاع النساء التي يستشفها المؤرخون

---

(21) في تلك الأيام، «كانت الفنانات من النساء غالباً ما يفضلن عرض أعمالهن في قصر الفنون الجميلة». وقد شكى «مجلس النساء الصناعي» على صفحات جريدة *Times* (**التايمز**) من الأوضاع والظروف التي لا تطاق التي يعمل في ظلها نحو ألف من النساء المستخدمات في «المعرض»، انظر: Donald R. Knight, *The Exhibitions, Great White City, Shepherds Bush, London: 70th Anniversary, 1908-1978* (New Barnet: The Author, 1978), p. 26.

بطريقة غير مباشرة، بل إن الفهم الكامل للتطور الواعي لحركة الانعتاق تلك لن يتم بالتركيز على المناضلين الناطقين باسمها. ذلك أن جانباً مهماً منها، وبالتأكيد أغلبية المشاركين فيها خارج بريطانيا وأميركا، وربما البلدان الاسكندينافية وهولندا، لم يفعلوا ذلك لأنهم تماهوا مع الحركات النسوية تحديداً، بل بالانضمام إلى حركة تحرر المرأة بوصفها جزءاً من حركات أوسع ترمي إلى الانعتاق العام، مثل الحركات العمالية والاشتراكية. ومع ذلك، فإن من الواجب إجراء عرض وجيز لهذه الأقليات.

إن الحركات النسوية، تحديداً، كانت، كما ألمحنا، صغيرة الحجم: وكانت تنظيماتها في عدة بلدان في القارة الأوروبية تضم بضع مئات، وفي أحسن الحالات، ألفاً أو ألفين من الأعضاء، والأغلبية الساحقة من أعضائها تأتي من الطبقة الوسطى. وكانوا أميل إلى البورجوازية، وبالتحديد إلى الليبرالية البورجوازية التي كان موقفهم المطالب بالتوسع فيها لتشمل الجنس الآخر يمنحهم مزيداً من القوة ويحدد، في الوقت نفسه، نطاق الضعف فيهم. فلم تكن تستثير القدر نفسه من الحماس المحموم قضايا دون مستوى البورجوازية المتعلمة المزدهرة، مثل: التصويت لصالح النساء، والحصول على التعليم العالي، وممارسة الحق في العمل والانخراط في المجالات المهنية، والكفاح لتحقيق مكانة الذكر القانونية (وبخاصة في حقوق التملك). وينبغي أن لا ننسى كذلك أن الحرية النسبية لنساء الطبقة الوسطى في تنظيم الحملات الرامية إلى تلبية هذه المطالب إنما كانت تكمن، في أوروبا على الأقل، في تحويل أعباء المهمات المنزلية إلى تجمعات أوسع من النساء، وهي الخادمات.

إن الحدود المقيدة لحركة الطبقة الوسطى النسوية الغربية لم تكن اجتماعية واقتصادية فحسب، بل كانت ثقافية كذلك. ذلك أن

شكل الانعتاق الذي كانت تطمح هذه الحركات إلى تحقيقه، وهو أن تعامَل النساء، قانونياً وسياسياً، كالرجال وأن يشاركن، بصرف النظر عن الجنس، وكأفراد، في حياة المجتمع، قد اتخذ نمطاً محوّراً من الحياة الاجتماعية التي كانت قد ابتعدت كثيراً عن «مرتبة المرأة» التقليدية. ولنأخذ مثلاً متطرفاً على ذلك: إن الرجال المتحررين الذين أرادوا إظهار تشرُّبهم للثقافة الغربية بإخراجهم زوجاتهم من قوقعة الانغلاق والعزل «إلى قاعة الاستقبال» قد ولّدوا موجة غير متوقعة من التوتر بين نسائهم، لأنه لم يكن واضحاً لدى تلك النساء مدى ما سيتحقق لهن من مكسب مقابل التخلي عن ذلك الركن الفرعي، ولكن المستقل بالفعل، في المنزل الذي كان من دون شك «ملكاً لهن»[22]. إن وجود «مجال المرأة» الواضح الحدود والمعالم، سواء للمرأة الفرد في علاقاتها الأسرية، أو كمجموعة من النساء داخل المجتمع ـ قد يشكل صدمة للتقدميين باعتباره مجرد ذريعة للحط من قدر المرأة، ومن الواضح أنه كان كذلك بالفعل، من جملة أمور أخرى. وقد تفاقم الوضع بصورة مطردة مع تصدع البنى الاجتماعية التقليدية.

بيد أن «مجال المرأة» ذاك، على ما فيه من تقييدات، منح النساء مجموعة من الموارد الفردية الجماعية التي لا يمكن تجاهلها على الإطلاق. والمرأة، على سبيل المثال، هي التي أدامت وشكّلت اللغة، والثقافة، والقيم الاجتماعية، وهي الصانعة الأساسية لـِ «الرأي العام»، والمبادر المعترف به للشروع بأنواع من الأعمال في المجال العام، (مثل الدفاع عن «الاقتصاد الأخلاقي»)، وأخيراً وليس آخراً، فإن النساء لم يتعلمن كيفية التلاعب برجالهن فحسب، بل غدا من المتوقع من الرجال، في بعض المجالات والأوضاع، أن يكنّوا لهن

(22) أنا مدين بهذه النقطة إلى أحد تلاميذ الدكتور س. ن. موخرجي (S. N. Mukherjee)، في جامعة سيدني.

الاحترام والتوقير. إن حكم الرجال للنساء، مهما كان مطلقاً من الوجهة النظرية، لم يكن في واقع الممارسة الجماعية أكثر تعسفاً وانفلاتاً مما كان عليه حق الملوك الإلهي في الطغيان المطلق. ولا تعني هذه الملاحظة تبرير شكل من أشكال الحكم بالمقارنة مع آخر، غير أنها قد تساعد على تفسير الأسباب التي دعت كثيراً من النساء اللواتي تعلمن، جيلاً بعد جيل، وفي غياب أي حل أفضل من ذلك، كيفية «تشغيل النظام»، إلى اتخاذ موقف اللامبالاة، نسبياً، تجاه مطالب الطبقة الوسطى الليبرالية التي لم يكن يبدو أنها ستقدم لهن مثل هذه الفوائد العملية. وحتى في المجتمع البورجوازي الليبرالي، فإن الفرنسيات من الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة، وهن أبعد ما يكنَّ عن الغباء وعن الركون إلى السلبية الناعمة، لم يساعدن بأعداد كبيرة قضية حقوق الاقتراع للمرأة.

إذ إن الأزمنة كانت تتغير، وإخضاع النساء كان شاملاً ومكشوفاً يتباهى الرجال بالإعلان عنه، فإن الفرصة ظلت مهيأة لتمضي حركات تحرير النساء قدماً إلى الأمام ـ ومع أنه كان من المحتمل أن تتمتع هذه الحركات بدعم جماهير النساء في تلك الفترة، فإن من المفارقات أنها لم تكن حركات نسوية تحديداً، بل كانت من المكوّنات النسائية داخل الحركات الرامية إلى تحقيق التحرر الإنساني الشامل ـ ومن هنا جاءت جاذبية الحركات الثورية الاجتماعية والاشتراكية الجديدة. وقد كانت تلك ملتزمة، تحديداً، بانعتاق المرأة ـ ومن الأمور البالغة الدلالة أن الطرح الشعبي للاشتراكية من جانب زعيم الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني قد تمثل في كتاب أوغست بيبل المسمى **المرأة والاشتراكية**. والواقع أن الحركات الاشتراكية وفرت للنساء البيئة العامة الأفضل، لتنمية مواهبهن وشخصياتهن، إلى جانب الأوساط الفنية إلى جانب عدد قليل من بنات النخب المحظوظات. والأهم من ذلك أن هذه الحركات كانت تبشر بتحول كامل في المجتمع كان، كما تعرف

النساء الواقعيات، هو المطلوب لتغيير أنماط العلاقات القديمة بين الجنسين[23].

وإلى هذا الحد، فإن الخيار السياسي الحقيقي لجمهرة النساء الأوروبيات لم يكن يقع بين النسوية والحركات السياسية المختلطة، بل بين الكنائس (بما فيها الكنيسة الكاثوليكية)، والاشتراكية، وقد دافعت الكنائس التي كانت تخوض معركة في الخطوط الخلفية ضد «تقدم» القرن التاسع عشر (انظر **عصر رأس المال** ـ الفصل السادس، القسم الأول) عن هذه الحقوق التي كانت للمرأة في نظام المجتمع التقليدي، وتزايد حماس الكنائس لهذا الموقف لأن التأنيث قد تغلغل في جمهرة المؤمنين وفي صفوف الموظفين الكنسيين بدرجة مثيرة. وفي نهاية القرن التاسع عشر، كان عدد العائلات في الوظائف الدينية في سلك الكهنوت قد وصل أعلى مستوياته منذ القرون الوسطى. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يكون أشهر القديسين الكاثوليك في القرن التاسع عشر من النساء، ومنهن القديسة بيرناديت في لوورد، والقديسة تيريزا في ليزيو ـ وقد رُسمت كلتاهما في مطلع القرن العشرين. ولم يكن مستغرباً كذلك أن الكنيسة شجعت بصورة كبيرة نزعة التعبد تجاه مريم العذراء. وفي الدول الكاثوليكية، زودت الكنيسةُ الزوجات بأسلحة فعالة وُجّهت ضد الأزواج وأثارت حفيظتهم. ومن هنا كانت ثمة مسحة من مناهضة الحركة النسوية في النزعة المعادية للكنيسة، وذلك ما شهدته فرنسا وإيطاليا. ومن جهة أخرى، أعلت الكنيسة من شأن المرأة مع الإصرار على دعوة أنصارها الورعين بمواصلة القبول بخضوع النساء التقليدي، وإدانة تحرر النساء الذي يدعو له الاشتراكيون.

---

(23) لا يعني ذلك أن هذا التحول سيتخذ فقط شكل الثورة الاجتماعية التي تنبأت بها الحركات الاشتراكية والفوضوية.

إحصائياً، تفوّق عدد النساء اللواتي اخترن الدفاع عن جنسهن من خلال التقى والورع بشكل كبير على من اخترن التحرر والانعتاق. وفيما استقطبت الحركة الاشتراكية مجموعة من نساء الطليعة القادرات بصورة استثنائية، في بداية الأمر، وكما هو متوقع، من الطبقات الوسطى والعليا أساساً، فإننا لا نلمس في الواقع دليلاً قبل عام 1905 على وجود نسبة مهمة من النساء الأعضاء في الأحزاب العمالية والاشتراكية. وفي تسعينيات القرن، لم يكن هناك أكثر من خمسين امرأة في أي وقت من الأوقات، أي بين اثنين وثلاثة في المئة، بين الأعضاء في حزب العمل الفرنسي الذي لم يكن كبير الحجم أصلاً[24]. أما ارتفاع نسبة النساء المنتسبات بأعداد كبيرة، كما حدث في ألمانيا بعد عام 1905، فيعود بشكل أساسي إلى زوجات الاشتراكيين، وبناتهم، وكذلك أمهاتهم كما نرى في رواية مكسيم غوركي (Maxim Gorky) (1868 ـ 1936) الشهيرة [**الأم شَجاعة** (*Mother Courage*)]. وقبل عام 1914، لم يكن هناك، مثلاً، ما يماثل الحزب الاجتماعي الديمقراطي النمساوي في عشرينيات القرن العشرين، حيث كانت النساء يمثلن 30 في المئة من الأعضاء، أو حزب العمال البريطاني في الثلاثينيات الذي كانت نسبة الإناث فيه 40 في المئة، مع أن النسبة كانت كبيرة في ألمانيا[25]. أما في النقابات العمالية، فقد بقيت نسبة النساء المنتسبات، تنظيمياً، بسيطة بصورة مطردة: إذ كانت لا تستحق الذكر في تسعينيات القرن التاسع عشر (باستثناء بريطانيا)، وأقل من 10 في المئة في العادة في مطلع القرن

---

(24) Claude Willard, *Les guesdistes; le mouvement socialiste en France, 1893-1905* (Paris: Editions sociales, [1965]), p. 362.

(25) G. H. D. Cole, *A History of the Labour Party from 1914* (London: Routledge & K. Paul, [1948]), p. 480, and Richard J. Evans, *The Feminists: Women's Emancipation Movements in Europe, America, and Australasia, 1840-1920* (London: Croom Helm, 1977), p. 162.

العشرين[26]. إذ إنه لم يكن يسمح للنساء بالتصويت في الأغلبية العظمى من البلدان، فليس لدينا أي مؤشرات على ميولهن السياسية، مما يجعل التخمين في هذا المجال أمراً عديم الجدوى.

وهكذا، بقيت أغلب النساء خارج نطاق الحركات الداعية إلى الانعتاق. وإلى ذلك، كان الحماس للمشاركة في الحملات النسوية النظامية فاتراً، حتى في صفوف النساء اللواتي كانت حياتهن، ومساراتهن المهنية، وآراؤهن، تظهر اهتمامهن الشديد بتحطيم الأغلال التقليدية التي فرضها عليهن مفهوم «مجال المرأة». وقد أنجبت الفترة الأولى من انعتاق المرأة ثلةً مرموقة من النساء اللامعات، غير أن بعض الشخصيات الأكثر تميّزاً بينهن (مثل روزا لوكسمبورغ (1870 ـ 1919) وبياتريس ويب (1858 ـ 1943) لم يكرسن جهودهن لقضية جنس واحد. وصحيح أن الاعتراف العام قد غدا الآن أمراً أكثر يسراً إلى حد ما: فاعتباراً من عام 1891، غيَّر الدليلُ المرجعي البريطاني عنوانه من «رجال هذا الزمان» ليصبح «رجال ونساء هذا الزمان». كما بدأت تستأثر بجانب من الاهتمام العام الأنشطة المتعلقة بقضايا المرأة أو المسائل التي تعتبر ذات أهمية خاصة للنساء (مثل الرعاية الاجتماعية للأطفال). وعلى الرغم من ذلك، ظلت المصاعب تعترض طريق المرأة إلى عالم الرجل، وكان

---

(26) نسبة النساء المنتسبات إلى التنظيمات النقابية عام 1913.

البلد	النسبة
المملكة المتحدة	10,5
ألمانيا	9
بلجيكا (1923)	8,4
السويد	5
سويسرا	11
فنلندا	12,3

انظر: W. Woytinsky, *Die Welt in Zahle* (Berlin: [n. pb.], 1926), II,
يعطي الأساس الذي تقوم عليه هذه البيانات.

النجاح يقتضي بذل جهود وتسخير مواهب استثنائية. وكانت أعداد الناجحين في هذا المجال متواضعة.

وقد زاول الجانب الأكبر من تلك النساء، بما لا يقاس، أنشطة كانت، عرفاً، تنسجم والنظرة التقليدية للأنوثة، مثل الفنون الأدائية، وكذلك الكتابة (لنساء الطبقة المتوسطة، وبخاصة المتزوجات). وكان الجانب الأكبر من «نساء الزمان» البريطانيات المسجلات عام 1895 (وعددهن 48) من المؤلفات، وممثلات المسرح (42)[27] وقد جمعت كوليت (Colette) (1873 ـ 1945) في فرنسا بين هذا وذاك. وقبل عام 1914، كانت إحداهن (وهي السويدية سلمى لاغرلوف (Selma Lagerlof) (1858 ـ 1940)، قد فازت بجائزة نوبل في الأدب (1909)). ومع التوسع الكبير في التعليم الثانوي والعالي للبنات، فتحت المجالات المهنية الاحترافية في ميدان التعليم أو ـ في بريطانيا بالتأكيد ـ في الصحافة الجديدة. وخلال تلك الفترة، أصبح النشاط السياسي والحملات العامة لصالح اليسار من الخيارات الواعدة الأخرى. وجاءت النسبة المئوية الأعلى من النساء البريطانيات عام 1895 تصنف في قائمة «المصلحين، والمُحسنين وما إلى ذلك». والحقيقة أن السياسات الاشتراكية والثورية أتاحت للنساء فرصاً لا مثيل لها في أي مكان آخر. وذلك ما تجلى في حيوات عدد من النساء اللواتي نشطن في شتى أنحاء روسيا القيصرية (روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg)، فيرا زاسوليش (Vera Zasulich)، ألكسندرا كولونتاي (Alexandra Kollontai)، آنا كوليسيوف (Anna Kuliscioff)، أنجيليكا بالابانوف (Angelica Balabanoff)، إيما غولدمان (Emma Goldman))، وعدد قليل منهن في بلدان أخرى (بياتريس ويب (Beatrice Webb) في بريطانيا، هنرييت رولان ـ هوست (Henriette Roland-Host) في هولندا).

---

(27) جرى احتسابها من: *Men and Women of the Time* (1895).

وقد اختلفت في ذلك عن السياسات المحافظة التي استحوذت في بريطانيا، وليس في أي بلد آخر، على ولاء كثير من السيدات الأرستقراطيات النسويات[28] غير أنها لم تقدم لهن أي خيارات محتملة؛ كما اختلفت عن السياسات الليبرالية الحزبية التي كان فيها السياسيون آنذاك من الذكور بالدرجة الأولى. ومع ذلك، فإن السهولة النسبة التي كان بوسع النساء بها أن يتركن بصمتهن في الحياة العامة تمثلت، من الناحية الرمزية، في منح إحداهن جائزة نوبل للسلام (بيرتا فون ستنر (Berta Von Suttner) 1905). أما المهمة الأصعب من دون شك، فقد تولتها المرأة التي تحدّت المقاومة الراسخة، مؤسسياً وبصورة غير نظامية التي أبداها الرجال في التنظيمات المتسارعة التي حققت فيها النساء موطئ قدم في ميدان الطب: إذ كان في إنجلترا وويلز 20 طبيبة عام 1881، و212 عام 1901، و447 عام 1911. وذلك مؤشر على الإنجاز الباهر الذي حققته ماري سكلودكوفسكا ـ كوري (Marie Sklodkowska-Curie) (1867 ـ 1934) (وهي من منتجات روسيا الإمبراطورية كذلك) التي حصلت على جائزة كوري في العلوم مرتين خلال تلك الفترة (1903، 1911)، وهذه الأسماء اللامعة ليست مقياساً لمشاركة النساء في عالم الذكور، مع أنها قد تكون مؤثرة جداً، إذا قصرناها على عدد ضئيل من النساء. ولابد أن ننوه بدور حفنة من النساء البريطانيات المتحررات في إحياء الحركة العمالية بعد عام 1888، مثل آني بيسانت (Annie Besant)، وإليانور ماركس (Eleanor Marx)، والدعاويات الجوالات اللواتي فعلن الكثير لتشكيل «حزب العمال المستقل» (إنيد ستايسي

---

(28) ضم الدليل السنوي عن المرأة في بريطانيا (*English Woman's Year-Book*) عام 1905 أسماء 158 من ذوات الألقاب، بمن فيهن ثلاثون دوقة ومركيزة وفايكونتة وكونتيسة. ويشكل ذلك ربع عدد الدوقات البريطانيات.

حول النزعة النسوية المحافظة، انظر كذلك: Elie Halévy, *A History of the English People in 1815* (1961), VI, p. 509.

(Enid Stacy)، كاثرين كونواي (Katherine Conway)، كارولين مارتن (Caroline Martyn)). ومع ذلك، وبينما كانت جميع النساء تقريباً يساندن الحركة النسوية السياسية بقوة، فإن أكثرهن لم يولينها غير اهتمام هامشي.

كانت النساء اللواتي ركزن على هذه الناحية ملتزمات عادة بالإهاجة السياسية، لأنهن كن يطالبن بحقوق كانت، مثل الأصوات الانتخابية، تستلزم إجراء تغيرات سياسية وقانونية. ولم يكن من الممكن أن يأملن بالكثير من الأحزاب المحافظة أو الفئوية، كما إن علاقتهن كانت صعبة أحياناً بالأحزاب الليبرالية والراديكالية التي كانت، أيديولوجياً، تستهوي الأوساط النسوية في الطبقة الوسطى، وبخاصة في بريطانيا، إذ وقفت الحكومة الليبرالية في طريق الحركة الاقتراعية القوية في الفترة بين عامي 1906 و1914. وقد ربطت نفسها في بعض المناسبات بحركات المعارضة والتحرر الوطني (كما حدث مع التشيك والفنلنديين). وفي نطاق الحركات الاشتراكية والعمالية، وجدت الإناث تشجيعاً للتركيز على بنات جنسهن. وفعلت ذلك أعداد كبيرة من داعيات النسوية الاشتراكية، لا لأن استغلال النساء العاملات كان يستدعي مثل هذه الخطوة فحسب، بل لأنهن اكتشفن كذلك الحاجة إلى النضال لإقرار الحقوق والمصالح للنساء داخل الحركة، على الرغم من التزامها الأيديولوجي بمبدأ المساواة. ذلك أن الفرق بين طليعة صغيرة من المناضلين التقدميين أو الثوريين من جهة، وحركة عمالية جماهيرية من جهة أخرى يتمثل في أن الأخيرة كانت تتألف أساساً لا من الرجال فقط (لأن أغلبية العاملين بأجر، بل أكثرية الطبقة العاملة المنظمة كانت على الأقل من الذكور)، بل من الرجال الذين اتخذوا موقفاً تقليدياً من المرأة، وكانت مصالحهم كنقابيين تستلزم إقصاء المنافسين من ذوي الأجور المتدنية من مجالات عمل الرجال. وكانت النساء يمثلن الشكل الأبدي للعمالة الرخيصة، غير أن هذه القضايا انطمست وخمدت إلى حد ما جراء

تعدد التنظيمات النسائية واللجان العاملة فيها، ولاسيما بعد عام 1905.

كانت الموضوع الأبرز في نطاق القضايا السياسية النسوية قضية حق التصويت في الانتخابات البرلمانية. ولم يكن هذا الحق قد أقر على الصعيد الوطني قبل عام 1914 إلا في أسترالاسيا، وفنلندا، والنرويج، مع أنه كان قيد الممارسة في عدد من الولايات الأميركية، وإلى حد ما، في مجالس الحكم المحلي. ولم يكن حق النساء في الاقتراع من القضايا القادرة على استنفار تحركات نسائية ذات شأن، أو أداء دور رئيس في السياسات الوطنية باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث كانت تتمتع بدعم قوي لدى نساء الطبقة العليا والوسطى، وفي أوساط الزعماء السياسيين والناشطين في الحركة الاشتراكية. وكان مما زاد في تأجيج الإهاجات أساليب العمل المباشر التي انتهجها «الاتحاد النسائي الاجتماعي السياسي» (الحركة الاقتراعية)، في الفترة بين عامي 1906 و1914. ومع ذلك، فإن الحركة الاقتراعية تلك يجب أن لا تشغلنا عن أهمية التنظيم السياسي المكثف للنساء كجماعات ضاغطة في قضايا أخرى، سواء ما يتعلق منها بالمصالح الخاصة لجنسهن ـ مثل الحملات ضد «تجارة الرقيق الأبيض» (التي أدت إلى سنّ قانون مان (Mann Act) عام 1910 في الولايات المتحدة ـ أو ما يتصل بقضايا مثل السلام ومعارضة الإدمان على الكحول. وإذا كانت هذه المحاولات قد منيت بالفشل أول الأمر، فإنها أسهمت بدور حاسم في المحاولة الثانية في إدخال التعديل الثامن عشر في دستور الولايات المتحدة (قانون حظر المُسكِرات (Prohibition)). ومع ذلك، فإن الأنشطة السياسية المستقلة للنساء (باستثناء ما يتعلق منها بالعمالة) كانت قليلة الأهمية خارج الولايات المتحدة، وبريطانيا، وبلدان المناطق المنخفضة واسكندنافيا.

IV

علاوة على ذلك، كان تيار آخر من الحركة النسوية يشق طريقه ويتبلور في خضم المساجلات السياسية وغير السياسية الدائرة حول المرأة: ومحوره التحرر الجنسي. وكان ذلك من القضايا الشائكة: ويستدل على ذلك من الاضطهاد الذي تعرضت نساء دعون علناً، وبأسلوب محترم، إلى العمل على تحديد النسل ـ ومنهن أني بيسانت التي حرمت من أطفالها عام 1877، ومارغريت سانغر (Margaret Sanger) وماري ستوبس (Marie Stopes) في وقت لاحق. ولكن الأهم من ذلك أنها لم تتواءم ونسيج أيٍّ من تلك الحركات. وعالم الطبقة العليا الذي تناولته [روايات مارسيل] بروست (Marcel Proust) (1871 ـ 1922) العظيمة أو عالم باريس الذي عاشته سحاقيات مستقلات ومتمردات أحياناً مثل ناتالي بارني (Natalie Barney) تقبل الحرية الجنسية بسهولة، سواء أكانت بين الجنسين أو مثليّة، طالما تمت المحافظة على المظاهر عند الضرورة. ولكنها، كما أوضح بروست، لم تربط بين الحرية الجنسية والسعادة الاجتماعية والخاصة، والتحول الاجتماعي؛ كما إنها (باستثناء الفنانين والكتاب البوهيميين الذين استهوتهم الفوضوية)، لم تستسغ هذه التحولات. وفي الجهة المقابلة، التزم الثوريون بالتأكيد بخيار الحرية الجنسية للنساء ـ والحرية اليوتوبية التي تبناها فورييه، وأعجب بها إنجلز وبيبل لم يحصل لها النسيان بشكل كلّي. واستقطبت هذه الحركات جميع المنادين بالتمرد على التقاليد واليوتوبيين، والبوهيميين، والمناهضين للثقافة، بمن فيهم أولئك الذين أرادوا توكيد الحق بأن ينام المرء مع أي شخص وبأية طريقة يشاءونها. وانجذب المثليون الجنسيون مثل إدوارد كاربنتر (Edward Carpenter) وأوسكار وايلد (Oscar Wilde) والمنادون بالتساهل الجنسي مثل هافلوك إليس (Havelock Ellis)، والنساء المتحررات من مختلف الأذواق مثل أني بيسانت وأوليف شراينر (Olive Schreiner) إلى دائرة حركة

الاشتراكيين البريطانية الصغيرة في ثمانينيات القرن. ولم يكن التزاوج الحر من دون شهادة زواج أمراً مقبولاً فحسب، بل كان إلزامياً تقريباً، وبخاصة إذا كانت المشاعر المعادية للكنيسة حادةً جداً. غير أنه كان ثمة انقسام في الرأي حول ما يجب أن يعنيه «الحب الحر» ومدى أهمية هذه المسألة بالنسبة إلى الحركة الاشتراكية. وذلك ما أثاره لينين في ما بعد مع الرفيقات المنشغلات بالقضية الجنسية. إن واحداً من دعاة تحرير الغرائز المنفلت مثل المحلل النفسي أوتو غروز (Otto Grosz) (1877 ـ 1920)، وهو مجرم، ومدمن على المخدرات، وواحد من تلاميذ فرويد الأوائل شق طريقه إلى الأوساط الثقافية والفنية في هايدلبيرغ) وعلى الأقل من خلال عشيقاته مثل الأخوات ريختهون، وعشيقات وزوجات ماكس فيبر، د. هـ. لورنس (D. H. Lawrence) وآخرين)، ومن خلال وجوده في ميونيخ، وأسكونا، وبرلين، وبراغ، وكان من مريدي نيتشه مع ميل طفيف إلى ماركس. وقد كان نخبوياً يصعب تصنيفه في أي إطار سياسي، مع أنه كان موضع ترحاب من جانب الفوضويين البوهيميين قبل عام 1914، غير أن آخرين عارضوه بوصفه من أعداء القيم الأخلاقية. كما إنه كان من المحبذين لكل ما من شأنه أن يدمر النظام القائم. ومجمل القول إن التحرر الجنسي، بوصفه برنامج عمل، قد أثار من المشكلات أكثر مما قدم من حلول. ومن هنا، كان باهت الأثر خارج نطاق الطليعة البوهيمية.

كانت المشكلات الأساسية التي أثارها، أو نبّه لها، هي الطبيعة المحددة لمستقبل المرأة في مجتمع تتساوى فيه الحقوق، والفرص، والمعاملة. وكان جوهر المشكلة هنا هو مستقبل العائلة التي تعتمد على المرأة بوصفها هي الأم. وكان من السهل تصور المرأة وقد انعتقت وتحررت من الأعباء البيتية والمنزلية التي تخلصت منها الطبقات الوسطى والعليا (ولاسيما في بريطانيا)، عن طريق الخدم وإرسال الأبناء الذكور إلى مدارس داخلية في سن مبكرة. وكانت

النساء الأميركيات، وفي بلد يفتقر إلى الخادمات، قد دعون منذ زمن بعيد ـ ونجحن الآن ـ في تطبيق التحولات التقنية التي تساعد على توفير الجهد العملي في البيوت. بل إن كريستين فريدريك (Christine Fredrick) دعت في مجلة **ليديز هوم جورنال** (*Ladies Home Journal*) عام 1912 إلى تطبيق «الإدارة العلمية» في المنازل (انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب). وقد انتشرت أجهزة الطبخ بالغاز، ببطء، منذ ثمانينيات القرن، ثم بالكهرباء بسرعة، في السنوات التي سبقت الحرب. وظهر مصطلح «المنظِّفة الخوائية (Vacuum Cleaner) عام 1903، ووجد المكوى الكهربائي طريقه إلى منازل المتشككين اعتباراً من عام 1909، غير أن انتصار هذه الأجهزة والأدوات لم يتحقق إلا في المستقبل في فترة ما بين الحربين. وجدت مَكْنَنَة الغسالات ـ التي لم تكن قد دخلت البيوت: وارتفعت قيمة إنتاج جهاز الغسيل خمسة أضعاف في الولايات المتحدة بين عامي 1880 و1910[29]. وكان الاشتراكيون والفوضويون، في غمرة حماسهم لليوتوبيا التقنية. يفضلون ترتيبات جماعية أكثر من ذلك، كما ركزوا على موضوع رياض الأطفال، ودور الحضانة، والتوزيع المجاني للوجبات المطبوخة (التي كانت الوجبات المدرسية من أوائل الأمثلة عليها)، مما كان سيمكّن النساء من الجمع بين متطلبات الأمومة والعمل والأنشطة الأخرى. غير أن ذلك لم يستطع تذليل المشكلة.

ألا يستلزم انعتاق المرأة وتحررها الاستعاضة عن العائلة النووية القائمة بنوع آخر من التجمعات البشرية؟ إن الدراسات الإثنوغرافية التي شهدت آنذاك ازدهاراً غير مسبوق، قد أوضحت أن ذلك لم يكن نوع العائلة الوحيد المعروف عبر التاريخ. وقد طبع خمس مرات

---

(29) حول هذه التطورات، انظر: S. Giedion, *Mechanisation Takes Command* New York: [n. pb.], 1948),

بمجموعِهِ؛ وللمقتبسات، انظر ص 520 ـ 521.

كتاب العالم الأنثروبولوجي الفنلندي [إدوارد] وسترمارك (Edvard Westermarck) **تاريخ الزواج البشري** (*History of Human Marriage*) (1891)، وترجم بحلول عام 1921 إلى اللغات الفرنسية، والألمانية، والسويدية، والإيطالية، والإسبانية واليابانية. كما إن كتاب إنجلز **أصول العائلة، والملكية الخاصة، والدولة** (*Origin of The Family, Private Property and the State*) خلص إلى النتائج الثورية المطلوبة. ومع أن اليسار الثوري قد جرب أشكالاً جديدة من وحدات المعايشة الجماعية - التي كان أمثلتها الأخيرة الأكثر استدامة كيبوتز (Kibbutz) المستوطنات اليهودية في فلسطين، فإننا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن أغلب الزعماء الاشتراكيين، بل والأغلبية الساحقة من أنصارهم، ناهيك بالأتباع الأقل «تقدماً» إنما كانوا يتصورون المستقبل مبنياً، بالدرجة الأولى، على عائلة نووية بالدرجة الأولى، ولكن بعد إعادة تشكيلها، إلا أن الآراء تفاوتت حول المرأة التي تحصر مسيرة حياتها في الزواج، والتدبير المنزلي والأمومة. وكما أشار برنارد شو في حديثه إلى مراسلة صحيفة متحررة، فإن تحرير المرأة كان، في الأساس، قضيتها هي[30] وعلى الرغم من دفاع الاشتراكيين المعتدلين (مثل «التحريفيين» الألمان)، فإن المنظرين اليساريين شعروا على العموم بأن تحرير المرأة سيتحقق من خلال الاستخدام أو المصالح خارج المنزل، وذلك ما دعموه بكل قوة. ومع ذلك، ظلت مشكلة الجمع بين الانعتاق والأمومة مستعصية على الحل.

توصلت أعداد كبيرة، وربما الأغلبية، من نساء الطبقة الوسطى المتحررات اللواتي اخترن مساراً مهنياً في عالم الرجال إلى حل لهذه المشكلة عن طريق عدم الإنجاب، أو عدم الزواج، وأحياناً (كما في بريطانيا)، عن طريق العزوبة الافتراضية. ولم يكن ذلك مجرد موقف

---

(30) Rodelle Weintraub, ed., *Bernard Shaw and Women* (Pennsylvania: Pennsylvania State University, 1977), pp. 3-4.

معادٍ للرجال يخفي أحياناً إحساساً باستعلاء المرأة على الجنس الآخر كما يتجلى في بعض أطراف الحركة الاقتراعية الأنجلوسكسونية. كما لم يكن نتاجاً جانبياً لواقع ديموغرافي يشير إلى أن وجود فائض سكاني يبلغ نحول مليون وثلث المليون من النساء زيادة عن عدد الرجال في بريطانيا عام 1911 يحول دون زواج الكثيرات منهن. لقد كان الزواج، ومازال، في واقع الأمر مهمة يطمح إليها كثير من النساء، ويتركن من أجلها عملهن في التعليم المدرسي أو في المكاتب في يوم حفل الزفاف حتى ولو لم تكن الواحدة منهن مضطرة إلى ذلك. لقد كان خيار العزوبة تعبيراً عن مشكلة حقيقية في الجمع بين مطالب مهنتين متميزتين، في وقت كان لابد فيه من توافر موارد استثنائية للتمكين من جمعها معاً. وفي غياب هذه الموارد، اضطرت امرأة عاملة ذات نزعة نسوية مثل أمالي رايبا ـ سيدل (Amalie Ryba-Seidl) (1876 ـ 1952) إلى التخلي عن حياتها النضالية المديدة في الحزب الاشتراكي النمساوي لمدة خمس سنوات (1895 ـ 1900) لتنجب لزوجها ثلاثة أطفال[31]. وهناك برثا فيلبوتس نيوال (Bertha Philpotts Newall) (1877 ـ 1932)، المؤرخة اللامعة المنسية التي شعرت أن عليها الاستقالة من منصبها كرئيس لجامعة غيرتون كوليج، كامبريدج، في وقت متأخر من عام 1925، لأن «أباها يحتاج إليها، وعليها بالتالي أن تلبي رغبته»[32] وقد نجد لها الأعذار وفق مقاييسنا. غير أن كلفة نكران الذات كانت عالية، والنساء اللواتي اخترن هذا المسار، مثل روزا لوكسمبرغ، كان عليهن أن يدفعن الثمن[33].

(31) Jean Maitron et Georges Haupt, eds., *Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier international* (Paris: Éd. ouvrières, 1971-), p. 285.

(32) T. E. B. Howarth, *Cambridge Between Two Wars* (London: Collins, 1978), p. 45.

(33) J. P. Nettl, *Rosa Luxemburg* (London; New York: Oxford U. P., 1966), I, p. 144.

إلى أي حد، إذاً، تحولت أوضاع المرأة في نصف القرن السابق لعام 1914. إن المشكلة لا تكمن في قياس التغيرات، بل في الحكم على طبيعة تلك التغيرات التي كانت، بمختلف المقاييس، مهمة وضرورية لأعداد واسعة، وربما للأغلبية من النساء في المناطق الحضرية والصناعية في الغرب، ومثيرة لأقلية من نساء الطبقة الوسطى. (وينبغي التأكيد هنا، مرة أخرى، أن تلك التغيرات جميعها تشمل نسبة ضئيلة من النساء اللواتي يمثلن نصف الجنس البشري). ووفقاً للمقاييس الأولية البسيطة التي تصورتها ماري ولستونكرافت (Mary Wollstonecraft) عندما طالبت بالحقوق نفسها لكلا الجنسين، فقد تحقق اختراق رئيس في وصول المرأة إلى وظائف ومِهَنٍ كانت حتى ذلك الحين حكراً على الرجال الذين دأبوا على الدفاع عنها باللجوء إلى الحجج المنطقية وإلى الأعراف البورجوازية، وذلك عندما ارتأى أطباء الأمراض النسائية أن النساء غير مؤهلات لمعالجة الأمراض النسائية. وبحلول عام 1914، لم تستطع عبور هذا الحاجز غير قلة قليلة من النساء، غير أن السبيل كان ممهداً من حيث المبدأ. وعلى الرغم من المظاهر التي توحي بغير ذلك، فإن النساء كن على أعتاب نصر عظيم في نضالهن الطويل لإقرار حقوق متكافئة لأنفسهن على أساس المواطنة، ممثلة بحقوق التصويت. وعلى الرغم من شدة المعارضة التي ووجهن بها قبل عام 1914، فقد كان بوسعهن، بعد أقل من عشر سنوات، التصويت في الانتخابات الوطنية للمرة الأولى في النمسا، وتشيكوسلوفاكيا، والدنمارك، وألمانيا، وإيرلندا، وهولندا، والنرويج، وبولندا، وروسيا، والسويد، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة[34] ومن الواضح أن هذا التغير المشهود كان

(34) الواقع أن النساء في أوروبا قد حرمن من التصويت في البلدان اللاتينية فقط، وكذلك في فرنسا وهنغاريا، والأجزاء الأكثر تخلفاً في جنوب شرق أوروبا، وفي سويسرا.

تتويجاً لسلسلة من المعارك قبل عام 1914. أما المساواة في الحقوق أمام القانون (المدني)، فإن المحصلة النهائية لم تكن إيجابية تماماً، على الرغم من إزالة عدد من وجوه الغبن الصارخة. ولم يتحقق أي تقدم ملموس في قضية المساواة في الكسب. وظلت النساء مع استثناءات طفيفة يتقاضين أقل بكثير مما يتقاضاه الرجال، لقاء مزاولة العمل نفسه، أو يشغلن وظائف اعتبرت «وظائف نسائية»، وتُدفع لقاءها على هذا الأساس، أجورٌ أقل.

ويمكن القول إن مبادئ حقوق الإنسان الصادرة عن الثورة الفرنسية امتدت بعد نابليون بقرن من الزمان لتشمل النساء. وكانت النساء على وشك التمتع بحقوق المواطنة المتساوية، كما إن المسارات المهنية غدت، وإنْ على مضض وبصورة ضيقة، مفتوحة أمام المواهب، وكذلك أمام الرجال. وعندما نلقي نظرة استرجاعية إلى الوراء، فإننا سندرك ما فيها من حدود وتقييدات، شأنها في ذلك شأن «مبادئ حقوق الإنسان» الأصلية. وقد كانت موضعاً للترحاب، لكنها لم تكن كافية، وبخاصة للأغلبية الساحقة من النساء اللواتي تضافر الفقر والزواج لفرض التبعية عليهن. وقد طرحت قضية الانعتاق مشكلة رئيسة حتى بالنسبة إلى من كانوا يعتبرون التقدم في مسيرة التحرير أمراً محتوماً لاشك فيه - وهؤلاء هم نساء الطبقة الوسطى القائمة ولسن بالضرورة نساء البورجوازية الصغيرة الجديدة والقديمة ولا الطبقة الدنيا - الوسطى) وجيل الصبايا في سن العمل قبل الزواج. وإذا كان الانعتاق يعني الخروج من المجال المنفصل الذي عزلت فيه المرأة طويلاً داخل إطار العائلة، والمنزل، والعلاقات الشخصية، فهل يمكنها الاحتفاظ بجانب من أنوثتها التي لم تكن مجرد دور فرضه عليها الذكور في عالم صمم للذكور فحسب وكيف يمكنها ذلك؟ وبعبارة أخرى، كيف تستطيع النساء، بوصفهن نساءً، المنافسة في مجال عام كان قد جرى تشكيله وفق صيغة تناسب الجنس الآخر؟

قد لا يكون ثمة جواب دائم عن مثل هذا السؤال الذي واجهه، بأشكال عديدة، كل جيل يأخذ مكانة المرأة في المجتمع مأخذ الجد. ولا يكون الجواب، أو منظومة الإجابات، كافياً أو مرضياً إلا إذا كان ينسجم والمفصل التاريخي الذي يمثله. وكيف كان جواب الأجيال الأولى من نساء الغرب في المراكز الحضرية اللواتي بدأن مسيرة الانعتاق وانغمسن فيها؟ إننا نعرف الكثير عن الرائدات الطليعيات النشيطات سياسياً والمفوّهات ثقافياً، ولكننا لا نعرف إلا القليل عن غير الناشطات والصامتات. وكل ما نعرفه أن أزياء النساء التي اكتسحت القطاعات المتحررة في الغرب بعد الحرب العالمية الأولى وجسدت المعاني التي ترقبتها الأوساط «المتقدمة» قبل عام 1914، وبخاصة جمهرة الفنانين البوهيميين في المدن الكبرى، قد جمعت بين عنصرين مختلفين كل الاختلاف. ومن ناحية، كان «جيل الجاز» بعد الحرب يغالي علناً في استخدام أدوات الزينة والتجميل التي كانت قبل ذلك تقتصر على نساء انحصرت وظيفتهن الأساسية في إمتاع الرجال والترويح عنهم: وهن البغايا ومن لفّ لفّهن ممن يمارسن فن الترفيه. وقد أخذن الآن يعرضن أجزاء من أجسادهن، بدءاً من السيقان التي كانت أعراف القرن التاسع عشر الخاصة بالاحتشام الجنسي قد حجبتها عن عيون الذكور الشهوانية. ومن ناحية أخرى، جهدت الأزياء وأساليب الزينة بعد الحرب في الإقلال من الخصائص الجنسية الثانوية التي كانت تبرز التمايز الظاهر بين النساء والرجال، وذلك بقص شعر المرأة الطويل تقليدياً وبجزّه كلياً في ما بعد، ثم بفلطحة صدرها إلى أقصى حد ممكن بدنياً. وكانت المشدّات والكورسيهات المهجورة، وليونة الحركة، شأنها شأن التنانير القصيرة، رمزاً ودعوةً للحرية في آنٍ معاً. وذلك ما لم يكن يقبله أو يتساهل به الجيل السابق من الآباء، والأزواج، وكل من كانوا يمارسون السلطة البطريركية التقليدية. وما هي الدلالات الأخرى لهذه المؤشرات؟ إنها، كما تشهد حالة «البدلة السوداء الصغيرة» التي

ابتكرتها كوكو شانيل (Coco Chanel) (1883 ـ 1971)، الرائدة في توليد جيل من سيدات الأعمال المحترفات، قد تعكس متطلبات النساء اللواتي أردنَ الجمع بين مقتضيات العمل، والألفة، والأناقة. ولكن لا يسعنا في هذا المجال إلا التخمين. غير أن من الصعب الإنكار بأن مؤشرات أزياء التحرر تلك كانت تدل على توجهات معاكسة وغير ملائمة على الدوام.

إن أزياء تحرر المرأة في عالم ما بين الحربين، شأنها شأن الكثير من المظاهر الأخرى بعد عام 1918، كانت من بواكير ما ابتكرته الرائدات الطليعيات قبل الحرب الأولى. وبعبارة أكثر دقة، فإنها ازدهرت في الأحياء البوهيمية في المدن الكبرى: غرينيتش فيليج، ومونمارتر، ومونبارناس، وتشلسي، وشوابينغ. ذلك أن أفكار المجتمع البورجوازي، بما فيها أزماته وتناقضاته الأيديولوجية، قد وجدت في فنون تلك المرحلة التعبير المميز، والملتبس المحيِّر في آنٍ معاً.

الفصل التاسع

تحولات الفنون

لم يكن [السياسيون الفرنسيون اليساريون] يفقهون شيئاً عن الفن... غير أنهم تظاهروا، إلى حد ما، بالإلمام به، بل إنهم غالباً ما أحبوه بالفعل... وقد يكون أحدهم كاتباً مسرحياً؛ وقد يعزف آخر على الكمان؛ وقد يكون ثالث مهووساً بفاغنر. وكانوا كلهم يجمعون اللوحات الانطباعية، ويطالعون الكتب المنحطّة، ويتفاخرون بأنهم يتذوقون الفنون الأرستقراطية الراقية.

رومان رولان، 1915[(1)]

وسط هذه الجمهرة من الرجال من ذوي النظر الثاقب، والأعصاب الحساسة، والهضم المتعسر، نجد الأنبياء والحواريين من نذيري السوء والشؤم... والتشاؤم، من ثَمَّ، ليس مذهباً يحتمل أن يؤثر في العرق الأنجلوسكسوني القوي، العملي، وقد نتلمس بعض آثاره الطفيفة في نزوع بعض الأوساط الضيقة ممن يسمون

(1) Romain Rolland, *Jean-Christophe in Paris* (New York: H. Holt and Company, 1911), pp. 120-121.

بـِ «الجماليين» للولع ببعض المفاهيم الخيالية المريضة، في كل من الشعر والرسم.

س. لانغ، 1882[2]

إن الماضي هو، بالضرورة، أدنى مرتبة من المستقبل. وذلك هو ما نريده، فكيف لنا أن نقرّ بالفضيلة لأكثر أعدائنا خطراً؟.... إننا، بذلك، سننكر عظمة القرون المنصرمة الحافلة بالهواجس، ونتعاون مع الآلة الظافرة التي تمسك بحزم بزمام العالم بشبكتها المتسارعة.

ف. ت. مارينيتّي، المستقبلي، 1913[3]

I

قد لا يوضح طبيعة أزمة الهوية التي عاناها المجتمع البورجوازي في تلك الفترة إلا تاريخ الفنون بين سبعينيات القرن التاسع عشر وعام 1914. لقد كانت تلك حقبة تزعزعت فيها المرتكزات بالنسبة إلى الفنون الإبداعية وذوق عامة الناس على السواء. وكان رد الفعل من جانب الأول إزاء الوضع هو الهروب إلى الأمام وارتياد مجالات الابتكار والتجريب مع تزايد الارتباط بالنزعات اليوتوبية وشبه النظرية. أما الطرف الثاني، وهو جمهور العامة الذي لم يطرأ عليه التحول بفعل صرعات الأزياء والتقليعات المغرية، فإنهم راحوا يهمهمون ـ بلهجة دفاعية ـ بما معناه «أنهم لا يفهمون

(2) S. Laing, *Modern Science and Modern Thought* (London: Chapman and Hall, 1896), pp. 230-231,

نشرت الطبعة الأولى عام 1885.

(3) Filippo Tommaso Marinetti, *Marinetti, Selected Writings*, Edited with an Introd., by R. W. Flint, Translated by R. W. Flint and Arthur A. Coppotelli (New York: Farrar, Straus and Giroux, [1972]), p. 67.

شيئاً في الفن، غير أنهم يعرفون ما يريدون»، أو أنهم أخذوا يعودون إلى الأعمال «الكلاسيكية» التي ثبت تميزها بإجماع الأجيال المتعاقبة. غير أن مفهوم الإجماع نفسه كان عرضة للنقد. ومنذ القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن التاسع عشر، كان نحو مئة من التماثيل القديمة هي التي تجسد ما تعارف الجميع على اعتباره قمة الإنجاز في ميدان الفنون التشكيلية، بحيث غدت أسماؤها واستنساخاتها معروفة لكل شخص متعلم في الغرب، ومن بينها تماثيل: لاووكون، أبوللو بلفيدير (Apollo Belvedere)، المصارع المحتضر (Dying Gladiator)، ولد ينزع شوكة من أخمصه (Boy Removing a Thorn)، نْيوب الباكية، وتماثيل أخرى منوعة. وقد طوى النسيان هذه التماثيل جميعها تقريباً بعد عام 1900، باستثناء تماثيل فينوس دو ميلو (Venus de Milo) الذي اشتهر بعد اكتشافه في مطلع القرن التاسع عشر من جانب المشرفين على متحف اللوفر في باريس، ومازالت شهرته تطبق الآفاق حتى اليوم.

غير أن عدوّاً أكثر خطراً راح، منذ نهاية القرن التاسع عشر، يقوّض أركان مملكة الثقافة الرفيعة: ألا وهو الفنون التي استهوت عامة الناس (باستثناء الأدب، جزئياً)، واكتسبت طابعاً ثورياً عندما جمعت بين التقانة والسوق الجماهيرية كلتيهما. ولم تكن ساعة النصر قد حانت للسينما، وهي الابتكار الخارق الأروع في هذا المجال، وللجاز ومشتقاته المختلفة: غير أنهما كانا قد أثبتا حضورهما القوي بحلول عام 1914، واستعدّا لغزو العالم.

وليس من الحصافة، بطبيعة الحال، أن نبالغ في تأكيد التفاوت بين الفنانين المبدعين وعامة الناس في الثقافة البورجوازية أو الرفيعة خلال تلك الفترة، فقد ظل الإجماع بينهما قائماً من عدة نواح. وأعمال الفنانين الذين اعتبروا أنفسهم مبتكرين، وووجِهوا بالمقاومة أساساً، جرى استيعابها واندماجها ضمن ما كان الجمهور المثقف

يراه أعمالاً «جيدة» أو «شعبية»، بل إنها انتشرت، وإن بأشكال مخفضة أو منتقاة، في أوساط شرائح عريضة من السكان. فكانت الذخيرة المقبولة في صالات الموسيقى في أوائل القرن العشرين تشتمل على أعمال الموسيقيين في تلك الفترة، بالإضافة إلى الأعمال الموسيقية «الكلاسيكية» من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التي تكوّن الخميرة الأساسية فيها، وهي أعمال [غوستاف مالر (Gustav Mahler)، ريتشارد ستراوس (Richard Strauss). [كلود] ديبوسي (Claude Debussy)، ومؤلفين موسيقيين آخرين اشتهروا أساساً في أوطانهم (مثل [إدوارد] إلغار (Edward Elgar)، وفوغان وليامز (Vaughan Williams)، [ماكس] ريجيه (Max Reger)، [جان] سيبيليوس (Jean Sibelius) وكانت ذخيرة الأوبرا العالمية آخذة كذلك بالتوسع ([جياكومو] بوشيني (Giacomo Puccini)، ريتشارد ستراوس، بيترو ماسكاغني (Pietro Mascagni)، روجييرو ليونكافاللو (Ruggiero Leoncavallo)، ليوس ياناتشيك (Leos Janáèek)، ناهيك بريتشارد فاغنر (Richard Wagner) الذي تعود انتصاراته إلى ما قبل عام ١٩١٤ بثلاثين عاماً). والواقع أن الأوبرا العظيمة قد ازدهرت بصورة متعاظمة، بل استوعبت التيارات الطليعية لصالح جمهور الذواقة من عامة الناس، عند شيوع الباليه الروسية. ومازالت أسماء المشاهير من تلك الفترة تتربع في عالم الأسطورة: كاروزو (Caruso)، تشاليابين (Chaliapin)، مِلبا (Melba)، ونيجنسكي (Nijinsky). كما ازدهرت، على نطاق واسع، الأعمال «الكلاسيكية الخفيفة»، أو الأوبريتات الشعبية، والأغاني، والمقطوعات الموسيقية القصيرة وما يدخل أساساً في نطاقها، كما هي الحال في أوبريتا الهابسبيرغ (التي ألفها ليهار (Lehar)، 1870 ـ 1948) و«الكوميديا الموسيقية». وتشهد ذخيرة أوركسترات بالم كورت، ومنصات الجوقات الموسيقية وحتى فرق التوزيع الموسيقي في أيامنا هذه على جاذبية تلك الأعمال الفنية.

وقد وجد الأدب النثري «الجاد» موقعاً له في تلك الفترة، مع أنه لم يكن واسع الرواج شعبياً آنذاك. وإذا كانت سمعة توماس هاردي، وتوماس مان أو مارسيل بروست قد علت، بحق، في تلك الأيام، فإن جُلَّ أعمالهم قد نشر بعد عام 1914، مع أن أغلب روايات هاردي ظهرت بين عامي 1871 و1897. كما تعثرت حظوظ كل من أرنولد بينيت، هـ. ج. ويلز، رومان رولان، روجيه مارتان دوغارد، ثيودور دريسر، وسلمى لاغرلوف. أما إبسن وشو، وتشيخوف (في بلاده) وهوبتمان، فقد ارتفعت منزلتهم، بعد جملة فضائح بادئ الأمر، ليصبحوا من أعمدة المسرح الكلاسيكي. وفي هذا المجال، دخل ثوريُّو الفنون البصرية في أواخر القرن التاسع عشر، ومنهم الرسامون الانطباعيون وما بعد الانطباعيين، دائرة القبول والاعتراف في القرن العشرين بوصفهم من «الفنانين العظام» لا على أساس النزعة الحداثية لدى المعجبين بهم.

إن الخط الفاصل الحقيقي يمر في هذه الفترة نفسها. وهو يتمثل في الطليعة التجريبية خلال السنوات الأخيرة قبل الحرب التي لم تتح لها الفرصة لتلقي الترحيب في أوساط جمهور عريض من الناس ـ باستثناء جماعة صغيرة من «التقدميين» ـ وهم المثقفون، والفنانون، والنقاد والمعنيون بالأزياء. وربما كانوا يعزّون أنفسهم بالاعتقاد بأن المستقبل لهم، ولكن مستقبل الموسيقار أرنولد شونبرغ لم يكن كمستقبل فاغنر (مع أنه يمكن القول إن هذا المستقبل كان من حظ سترافينسكي)؛ وهو لم يكن بالنسبة إلى التكعيبيين مثلما كان لفان غوغ. ولا ينطوي هذا القول على تقويم لأعمال هؤلاء، ولا على انتقاص من المواهب الكامنة وراء إبداعاتهم ـ وقد تكون باهرة إلى أبعد الحدود. غير أن من الصعب أن ننكر أن بابلو بيكاسو (Pablo Picasso) (1881 ـ 1973)، وهو رجل فائق العبقرية وغزير الإنتاج، قد حظي بالإعجاب بوصفه، بالدرجة الأولى، ظاهرةً من الظواهر، لا على أساس ما خلفه من عمق التأثير، أو لمجرد استمتاعنا البسيط

بأعماله (في ما عدا حفنة من لوحاته التي تعود، أساساً، إلى فترة ما قبل التكعيبية). وقد يكون هو الفنان الأول الموهوب الذي يصدق عليه هذا القول منذ عصر النهضة.

لا غناء، إذاً، في استعراض فنون تلك المرحلة، كما يحب مؤرخو المراحل الأولى من القرن التاسع عشر أن يفعلوا، على أساس ما تحقق فيها من إنجازات. غير أن من الضروري التأكيد بأن هذه الفنون ازدهرت إلى حد كبير. وكان من جملة ما أسهم في ضمان هذا الازدهار الزيادة التي طرأت على حجم وثروة الطبقة الوسطى الحضرية القادرة على تخصيص جانب أكبر من اهتمامها لأمور الثقافة، وكذلك اتساع رقعة الشرائح المتعلمة والمتعطشة للثقافة في الطبقات الدنيا ـ الوسطى، وقطاعات من الطبقات العاملة. وقد تضاعف عدد المسارح في ألمانيا ثلاث مرات بين عامي 1870 و1896، وارتفع من مئتين إلى ستمئة مسرح[4] وكانت تلك هي الفترة التي بدأت فيها في بريطانيا حفلات البروميناد الموسيقية (Promenade Concerts) (1895)، وأخذت جمعية ميديتشي (Medici Society) الجديدة (1908) بالإنتاج بالجملة لمستنسخات زهيدة الكلفة لأعمال كبار الرسامين للمتعطشين للثقافة، وعندما قام هافلوك إليس (Havelock Ellis)، المعروف بالدرجة الأولى كعالم جنساني، بتحرير طبعات قليلة الكلفة في سلسلة ميرميد (Mermaid Series) من مسرحيات العهديْن الإليزابيثي واليعقوبي، حين وضعت سلاسل صادرة عن مؤسسات مثل وورلد كلاسيكس (World Classics)، وإيفريمان لايبراري (Everyman Library) الأعمال الأدبية العالمية في متناول القراء محدودي الدخل. وبالأسعار الحقيقية، بلغت الذروة،

(4) Peter Jelavich, *Munich and Theatrical Modernism: Politics, Playwriting, and Performance 1890-1914* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1985), p. 102.

وبصورة غير مسبوقة، ثروات المتمولين، وأسعار اللوحات من أعمال الرسامين الكبار، والرموز الأخرى الدالة على الثراء، والتي هيمن عليها أصحاب الملايين الأميركيون بناء على نصائح الوسطاء ومن شابههم من الخبراء مثل برنارد بيرنسون ـ وقد جنى جميع هؤلاء ثروات طائلة من وراء ذلك. ولم تقتصر القطاعات المثقفة من الأغنياء، وأحياناً من الأغنياء جداً، في مناطق معينة، وكذلك المتاحف الجيدة التمويل، وبخاصة في ألمانيا، على ابتياع أفضل ما في اللوحات القديمة، بل تعدوا ذلك إلى شراء أفضل ما في الأعمال الفنية الجديدة، بما في ذلك منتجات الفنانين الطليعيين المتطرفين الذين ظلوا على قيد الحياة، اقتصادياً، بفضل رعاية حفنة من جامعي اللوحات أولئك بالدرجة الأولى، من أمثال اثنين من رجال الأعمال هما موروزوف وشكوكين من موسكو. أما الأغنياء الأقل ثقافة، فقد اكتفوا بأن ترسم لوحات لهم، أو لزوجاتهم غالباً، من جانب رسامين مثل جون سنغر سارجنت، أو بولديني، أو أن يتولى تصميم منازلهم مهندسون معماريون وفق ما تعارف عليه عِلْيَةُ القوم.

لا شك، إذاً، في أن جمهور الفنون قد غدا الآن أكثر حماساً وإقبالاً وتقبلاً، بعد شيوع المزيد من الديمقراطية والثراء في صفوفه. وفي تلك الفترة وجدت الأنشطة الثقافية ـ وهي، منذ أمد بعيد، مؤشرات على علو المرتبة الاجتماعية في أوساط الطبقات الغنية ـ رموزاً عيانية تعبر عن التطلعات والإنجازات المادية المتواضعة التي حققتها الشرائح الأعرض في المجتمع، ومنها جهاز البيانو القائم الذي أصبح، بفضل نظام الدفع بالتقسيط، في متناول القادرين مالياً من الكتبة والعمال الميسورين (في البلدان الأنجلوسكسونية على الأقل) والفلاحين ذوي الدخل المريح ممن حرصوا على إظهار نزعتهم الحداثية بوضعه في صدر القاعة الرئيسة في بيوتهم ـ يضاف إلى ذلك أن الثقافة لم تكن مجرد تعبير عن التطلعات الفردية، بل غدت طموحاً جماعياً، وبخاصة في أوساط الحركات العمالية

الجماهيرية. كما إن الفنون أصبحت ترمز إلى أهداف وإنجازات سياسية في المرحلة الديمقراطية، وذلك ما أفاد منه المهندسون المعماريون مادياً عن طريق تصميم النصب العمرانية الضخمة للتعبير عن الاعتزاز الوطني والترويج للدعاية الإمبريالية التي بلغت ذروتها في الإمبراطورية الألمانية الجديدة وبريطانيا الإدواردية والهند. وكان من نتائج ذلك انتعاش جيل من البنائين والمثّالين الذين زودوا ذلك العصر الذهبي بما سُمِّي «لوثة التماثيل» [5]. وتراوحت منتجات تلك الفترة بين التماثيل النصفية العملاقة (كما في ألمانيا والولايات المتحدة) والمتواضعة لرمز الجمهورية [والحرية والعقل] «ماريان» وشخصيات الوجهاء المحليين في أطراف المجتمعات الريفية الفرنسية.

ولا تقاس الفنون بالمعايير الكمية، كما إن تحقيقها لا يعتمد على الإنفاق أو متطلبات السوق فحسب. غير أنه لا يمكن إنكار أن تلك الفترة شهدت تزايداً في أعداد الأشخاص الذين كانوا يحاولون تأمين سبل العيش كفنانين مبدعين (أو نسبة أعلى من هؤلاء في صفوف القوى العاملة). وفي هذا السياق، توحي بعض الدلائل بأن الانفصالات المختلفة عن المؤسسات الفنية الرسمية التي تتحكم بالمعارض الرسمية العامة (مثل «نادي الفنون الإنجليزية الجديد»، و«انفصال» فيينا وبرلين المعلن صراحة، وما إلى ذلك، والمعارض التي خلفت المعرض الانطباعي الفرنسي في أوائل سبعينيات القرن) إنما كانت تعود أساساً إلى اكتظاظ المنتسبين إلى تلك المهنة ومؤسساتها الرسمية التي كانت بطبيعة الحال خاضعة لسيطرة قدامى الفنانين الراسخين في هذا المجال [6]، بل يمكن القول إنه قد غدا

---

(5) قام بنحت هذا المصطلح: M. Agulhon, «La statuomanie et l'histoire,» *Ethnologie française*, vols., 3-4 (1978).

(6) John Willlet, «Breaking Away,» *New York Review of Books* (28 May 1981), pp. 47-49.

الآن أيسر من ذي قبل أن يكسب المرء عيشه بوصفه مبدعاً محترفاً، وذلك بسبب التقدم المدهش في الصحافة اليومية والدورية (بما فيها الصحافة المصورة) وظهور صناعة الإعلان، وكذلك البضائع الاستهلاكية التي يصممها الفنانون الحرفيون أو الخبراء الآخرون المعروفون في هذا المجال المهني. وخلق الإعلان شكلاً واحداً على الأقل من أشكال الفنون البصرية في مرحلة ذهبية قصيرة في تسعينيات القرن، وهو الملصقات. ولا شك في أن انتشار المبدعين المحترفين قد أنتج ركاماً ضخماً من الأعمال الغثّة، أو التي كان المتعاملون معها في ميادين الأدب والموسيقى ينظرون إليها بازدراء لأنهم كانوا يحلمون بالسمفونيات فيما كانوا يولفون الأوبريتات والأغاني الشائعة، أو كانوا، مثل جورج غيسينغ (George Gissing)، يحلمون بكتابة روايات وقصائد عظيمة فيما كانوا ينتجون المراجعات و«المقالات» أو القصاصات (feuilletons)، لكن ذلك كله كان عملاً مأجوراً أو يمكن أن يُدفع لقاءه أجر معقول: إذ كان بوسع الصحفيات الطموحات اللواتي قد يمثلن القطاع الأكبر من النساء المهنيات الجدد، أن تؤمن الواحدة منهن كسب ما يعادل 150 جنيهاً في السنة بمراسلة الصحف الأسترالية وحدها[7].

ولا يفوتنا كذلك أن ننوه بالازدهار المشهود الذي شهده الإبداع الفني في تلك الفترة، وعلى امتداد مساحة واسعة من الحضارة الغربية على نحو غير مسبوق. وإذا استثنينا الموسيقى التي تمتعت بأصولها النمساوية ـ الألمانية على الأغلب، بمكانة مرموقة عالمياً، فإن الإبداع الفني قد تمأسس آنذاك بصورة غير معهودة. وقد جرى إخصاب الفنون الغربية بمؤثرات غريبة وافدة ـ من اليابان منذ ستينيات القرن، ومن أفريقيا في مطلع القرن العشرين (وقد أفضنا

---

(7) *The Englishwoman's Year-Book* (1905), «Colonial Journalism for Women,» p. 138.

الحديث عن ذلك في مناقشتنا للإمبريالية في الفصل الثالث). وفي مجال الفنون الشعبية الرائجة، انتشرت في أرجاء العالم الغربي المؤثرات الوافدة من إسبانيا، وروسيا، والأرجنتين، والبرازيل، والأهم من ذلك كله، من الولايات المتحدة. غير أن الثقافة، من حيث قبولها من جانب النخب، تمأسست بشكل لافت جراء سهولة الحركة الشخصية في أجواء ثقافية عريضة. ولا نتحدث هنا عن الأجانب الذين «تجنّسوا» بعد أن استهوتهم هيبة ثقافة وطنية معينة، وذلك ما دفع بعض اليونانيين جان مورياس (Jean Moreas)، والأميركيين ستيوارت ميريل (Stuart Merill)، فرانسيس فييليه - غريفين (Francis Vielé- Griffin) والإنجليز أوسكار وايلد (Oscar Wilde) إلى أن يكتبوا مؤلفاتهم الرمزية بالفرنسية؛ ودفع بعض البولنديين جوزيف كونراد (Joseph Conrad)، والأميركيْن هنري جيمس (Henry James)، عزرا باوند (Ezra Pound) إلى الاستقرار في إنجلترا؛ وجعل عدد الفرنسيين المنتسبين إلى إيكول دو باري (Ecole de Paris) للرسم أقل من عدد الإسبان بيكاسو، [خوان] غرّيسْ (Juan Gris)، والإيطاليين [أميديو] مودلياني (Amedeo Modigliani)، والروس [مارك] شاغال (Marc Chagall)، [جاك] ليبتشتز (Jacques Lipchitz)، حاييم سوتين (Chaim Soutine)، والرمانيين [كونستانتين] برانكوزي (Constantine Brancusi)، والبلغار جول باسكين (Jule Pascin)، والهولنديين كيس فان دونغن (Kees Van Dongen). وبمعنى من المعاني، كان هذا جانباً واحداً فحسب من الإشعاع الثقافي الذي انتشر خلال تلك الفترة في مختلف مدن المعمورة فيما كان المهاجرون، والزوار السائحون والمستوطنون، واللاجئون السياسيون، يقومون بإخصاب السياسات والثقافات العالمية[8] وتجدر

---

(8) قام المهاجرون من روسيا بدور معروف في النشاط السياسي في البلدان الأخرى: روزا لوكسمبورغ، هلفاند ـ باروس، راديك في ألمانيا، كوليسكيوف وبالابانوف في إيطاليا، =

الإشارة هنا إلى أن القراء الغربيين اكتشفوا الآداب الروسية والاسكندنافية (عن طريق الترجمة) في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وأن أهالي أوروبا الوسطى استلهموا الكثير من حركة الفنون والحرف البريطانية، وأن الباليه الروسية غزت الأوساط الراقية في أوروبا قبل عام 1914. وغدت الثقافة العمالية، اعتباراً من ثمانينيات القرن، مزيجاً من المنتجات المحلية المستوردة.

بيد أن الثقافات الوطنية، على الأقل في تجلياتها الأقل حرصاً على الطابع المحافظ التقليدي، كانت في وضع صحي ومعافى، هذا إذا جاز استخدام هذا المصطلح لوصف بعض الفنون والمواهب الإبداعية التي كانت تفخر بكونها «منحطة» في الثمانينيات والتسعينيات من ذلك القرن. وإطلاق الأحكام القيمية في هذا المجال الغامض أمر بالغ العسر والصعوبة، لأن المشاعر الوطنية تنزع إلى الإعلاء من شأن المنجزات الثقافية بلغاتها المحلية الخاصة. يضاف إلى ذلك أنه كانت هناك، كما رأينا، آداب مزدهرة كتبت بلغات لا تفهمها غير قلة قليلة من الأجانب. وبالنسبة إلى الأغلبية العظمى منا، تظل عظمة الآداب النثرية، وبخاصة الشعر، المكتوبة باللغات الغيلية، والهنغارية، والفنلندية، قضية اعتقادية، شأنها شأن عظمة التراث الشعري الذي كتبه غوته وبوشكين لمن لا يتقنون اللغتين الألمانية والروسية. والموسيقى أفضل حظاً في هذه الناحية. وعلى أي حال، لم تكن ثمة معايير سليمة لإصدار الأحكام، إلا، ربما، في إدراج تلك الأعمال في عداد التيارات الطليعية المتعارف عليها، أو أن يقوم المعاصرون بإبراز واحد أو واحدة من الأدباء ليلقى الاعتراف على الصعيد العالمي. ترى، هل كان روبن داريو (Ruben Dario) (1867 ـ 1916) شاعراً أفضل من معاصريه في أميركا اللاتينية؟ ربما كان كذلك، ولكن كل ما نعرفه بالتأكيد هو أن ابن نيكاراغوا ذاك

= رابونبورت في فرنسا، دوبروجينو ـ غيريا في رومانيا، إيما غولدمان في الولايات المتحدة.

اكتسب الاعتراف العالمي لأنه كان شاعراً مبدعاً ومؤثراً في عالم الثقافة الناطقة بالإسبانية. وهذه الصعوبة في إقرار معايير تقويم الآثار الأدبية هي التي جعلت من اختيار الفائزين بجائزة نوبل للآداب (التي أسست عام 1897) أمراً غير مُرضٍ على الدوام.

ربما كان الازدهار الثقافي أقل جلاء في البلدان ذات المكانة المرموقة المتعارف عليها والإنجازات الموصولة في مجال الفنون الرفيعة، مع أننا نلاحظ، حتى في هذه الناحية، حيوية المشهد الثقافي في الجمهورية الفرنسية الثالثة وفي الإمبراطورية الألمانية في الثمانينيات (بالمقارنة مع عقود أواسط القرن)، وبزوغ أوراق وبراعم جديدة على فروع الفنون الإبداعية التي كانت جرداء حتى ذلك الحين، ومنها: الدراما المسرحية والتأليف الموسيقي في بريطانيا، والأدب والرسم في النمسا. لكن ما يثير الإعجاب على نحو خاص هو ازدهار الفنون المؤكد في بلدان أو مناطق صغيرة أو هامشية كانت نسبياً منسياً أو مجهولة حتى ذلك الوقت، في إسبانيا، واسكندنافيا أو بوهيميا. ويتجلى ذلك تماماً، على الصعيد العالمي، في نشأة الفن الجديد، بمسميات مختلفة بشتى اللغات (Art Nouveau, Jugendstil, stile liberty) في أواخر القرن التاسع عشر. ولم تكن مراكز هذه الحركة هي العواصم الثقافية الرئيسة (مثل باريس وفيينا)، بل كذلك، وربما فوق ذلك، مدناً تقع، بشكل أو بآخر، في الأطراف، مثل بروكسيل، وبرشلونه، وغلاسغو، وهلسنغفورس (هلسنكي). كما تمثل بلجيكا، وكاتالونيا وإيرلندا أمثلة مدهشة على ذلك؟

ربما لم يشهد العالم في تاريخ دول الأراضي المنخفضة الجنوبية منذ القرن السابع عشر فترة تضاهي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر في مجال الازدهار الثقافي. وفي تلك الفترة، برز [موريس] مايترلينك (Maurice Maeterlinck) و[إميل] فيرهارن (Emile Verhaeren)، لفترة وجيزة، كأسماء لامعة في ساحة الأدب

الأوروبي (ومازال الأول منهما معروفاً حتى الآن لأنه هو الذي ألف نصوص أوبر (*Pelléas et Mélisande*) التي لحنها ديبوسي)، وغدا جيمس إنسور (James Ensor) اسماً معروفاً في عالم الرسم، بينما أسهم المهندس المعماري [فكتور] هورتا (Horta) في إطلاق تيار الفن الجديد، وأدخل فان دي فِلد (Van de Velde) إلى ألمانيا عنصر الحداثة المستمد من بريطانيا، وابتكر كونستانتين ميونييه (Constantin Meunier) النموذج النمطي لتماثيل البروليتاريا. أما بالنسبة إلى كاتالونيا، أو بالأحرى برشلونة الحداثة التي يمثل المعماري أنطوني غودي (Antoni Gaudi) والرسام بابلو بيكاسو بين فنانيها الشخصيتيْن الأشهر عالمياً، فيمكن القول إنه لم يكن بوسع أحد من الكاتالونيين، إلا الواثقين بأنفسهم ثقة مكلفة، أن يتخيل هذه الأمجاد العتيدة عام 1860 مثلاً. كما لم يكن بوسع المراقب للساحة الإيرلندية في تلك السنة أن يتنبأ بظهور الكتاب المبدعين اللامعين (البروتستنت أساساً) في تلك الجزيرة في جيل ما بعد الثمانينيات من القرن التاسع عشر: جورج برنارد شو، وأوسكار وايلد، والشاعر العظيم [وليام] بتلر ييتس (W. B. Yeats)، وجون م. سينج (John M. Synge)، وجيمس جويس (James Joyce) الشاب وآخرين ممن غلب على شهرتهم الطابع المحلي.

غير أنه لا يكفي أن يكتب تاريخ الفنون في تلك الفترة، ببساطة، بوصفه من قصص النجاح، مع أنها كانت كذلك بالفعل من الناحية الاقتصادية ومن حيث إشاعة الديمقراطية الثقافية، وكذلك، على مستوى أدنى قليلاً من المستويات الشكسبيرية والبيتهوفنية، من حيث التوزيع الواسع للإنجازات الإبداعية. وحتى لو ركزنا فقط على نطاق «الثقافة العالية» (التي كانت آخذة بالتقادم بفعل التقدم التقني)، فإنها لم تكن كذلك في نظر مبدعيها في مجال الفن، ولا في نظر العامة باعتبارها من فنون الأدب، والموسيقى، والرسم «الجيدة» وما شابهها. وكانت لا تزال هنالك دلائل على الثقة والإحساس بالنصر،

وبخاصة في المجالات الحدودية التي يتداخل ويتمازج فيها الإبداع الفني والتقانة. والصروح العملاقة ومحطات السكة الحديد الضخمة كانت لا تزال تُبنى وتُشيَّد في القرن التاسع عشر كنصبٍ هائلة تدخل في عداد الفنون الجميلة: في نيويورك، وسانت لويس، وأنتوفيرْب، وموسكو (محطة كازان المبهرة)، وبومبي [مومباي] وهلسنكي. وكانت إنجازات التقانة وحدها، كما تتجسد في برج إيفل، وناطحات السحاب الأميركية الجديدة، مذهلة حتى بالنسبة إلى من أنكروا خصائصها وجاذبيتها الجمالية. وفي ما يتعلق بالجماهير الطامحة التي تتزايد معارفها يوماً بعد يوم، فإن الوصول إلى الثقافة العالية التي كانت في نظرها امتداداً بين الماضي والحاضر، و«الكلاسيكي» و«الحديث»، كان يعتبر انتصاراً بحد ذاته. وقد نشرت مكتبة إيفريمان لايبراري (البريطانية) إنجازاتها في مجلدات على غرار التصاميم التي وضعها وليام موريس، وشملت أعمالاً تراوحت بين مؤلفات هوميروس وإبسن، وأفلاطون وداروين[9]. يضاف إلى ذلك بالطبع نصب التماثيل في الأماكن العامة، والاحتفال بالأحداث التاريخية والثقافية بنقشها على جدران المباني العامة، وذلك ما نشهده في جامعة السوربون (Sorbonne) في باريس، ومسرح بيرغثياتر

---

(9) بين سلاسل المطبوعات التي استفادت من تعطش الناس للعلم والثقافة، يمكن أن نشير إلى (Camelot Classics) (1886 ـ 1891)، وإلى (Cassell's National Library) التي كانت تضم نحو 300 مجلد (1886 ـ 1890، 1903 ـ 1907). وإلى (Cassell's Red Library) (1884 ـ 1890)، وكذلك إلى (Sir John Lubbock's Hundred Books) التي نشرتها منذ عام 1891 دار Routledge (التي نشرت أيضاً Modern Classics منذ عام 1897)، وأيضاً Nelson's Classics (1907 ـ)؛ أما (Sixpenny)، فلم تنشر إصداراتها غير ثلاث سنوات (1905 ـ 1907) ـ وهناك أيضاً Oxford World Classics. وينبغي الإشادة بدار النشر Everyman، لأنها نشرت أحد المؤلفات الكلاسيكية البارزة Joseph Conrad's «*Nostromo*»، من جملة الكتب الخمسين التي أصدرتها بين Macaulay's History of England وLockhart's Life of Sir Walter Scott.

(Burgtheater) في فيينا، وفي الجامعات ومتاحف تاريخ الفن التي انتشرت انتشاراً لا مثيل له. وتبلورت بوادر الصراع بين القوميتين الإيطالية والألمانية في التيرول حول إقامة نصب تكريمية للشاعر دانتي (Dante) والشاعر الغنائي القروسطي فالتر فون دير فوغلفيدي (Walther von der Vogelweide) على التوالي.

II

مع ذلك، فإن أواخر القرن التاسع عشر لا تدل على شيوع روح الانتصار والثقة بالنفس على نطاق واسع، كما إن المعاني التي ينطوي عليها مفهوم نهاية القرن (fin de siècle) تعطي دلالات مضللة ترتبط بظاهرة «الانحطاط» التي كان كثير من المبدعين الراسخين الطموحين ـ وأولهم توماس مان الشاب ـ يعتزون بها في ثمانينيات القرن وتسعينياته. وبصورة أعم، فالثقافة «العالية» تمر بطور حرج في المجتمع. وفي مجالات الثقافة وغيرها، كانت نتائج المجتمع البورجوازي والتطور التاريخي ـ التي كان من المعتقد أنها تمثل تقدم العقل البشري المنسق إلى الأمام ـ مختلفة عما كان متوقعاً منها. وكان غيورغ غرفينوس (Georg Gervinus) المؤرخ الليبرالي الكبير للأدب الألماني، قد رأى قبل عام 1848 أن التسلسل (الليبرالي والوطني) للشؤون السياسية الألمانية هو شرطٌ لازبٌ مسبق لازدهار آخر سيشهده الأدب الألماني[10]. وما إن قامت ألمانيا الجديدة بالفعل، حتى بدأت الكتب المدرسية عن تاريخ الأدب تتنبأ ببزوغ هذا العهد الذهبي. غير أن هذه التكهنات المتفائلة تحولت في نهاية القرن إلى تمجيد التراث الكلاسيكي والإعلاء من شأنه مقابل كتابات تلك الفترة التي اعتبرت مخيبة للآمال أو (في حالة الحداثيين) غير

(10) Georg Gottfried Gervinus, *Geschichte der poetischen national-literatur der Deutschen,* 5 vols. ([n. p.]: [n.pb.], 1836-1842).

مرغوب فيها. وكان من الواضح لدى العارفين الضليعين أن «الروح الألمانية لعام 1888 قد انتكست وعادت القهقرى بالمقارنة مع ما كانت عليه عام 1788» (نيتشه). وبدا أن الثقافة تخوض معركة تعزز فيها المستويات المتوسطة الجودة مواقعها ضد «سيطرة الغوغاء والمنحرفين» (المتحالفين سوياً)[11] وفي تلك الحرب التي دارت بين القدامى والمحدَثين في أوروبا في أواخر القرن السابع عشر، والتي انتصر فيها المحدثون في «عصر الثورة»، كان القدامى ـ الذين لم يعودوا متموقعين في أحضان التراث القديم ـ يرفعون راية النصر مرة أخرى.

إن دمقرطة الثقافة عبر التعليم الجماهيري ـ وحتى عبر النمو العددي للطبقات الوسطى والدنيا ـ الوسطى المتعطشة للثقافة ـ كانت كافية بحد ذاتها لحفز النخب على اكتساب رموز حصرية أخرى تدل على علو المكانة الثقافية. غير أن جوهر الأزمة في ميدان الفنون كان يكمن في الاتساع المتزايد في الفجوة القائمة بين ما هو معاصر من جهة، وما هو «حديث» من جهة أخرى.

لم تكن هذه الفجوة واضحة أول الأمر بعد عام 1880، عندما ارتفع شعار «الحداثة» وغدا مصطلح «الطليعة» قيد التداول في أحاديث الرسامين والكتاب الفرنسيين، وبدا أن هذه الشقة بين الجمهور والفنون الحافلة بروح المغامرة آخذة بالانكماش بالفعل. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى أن الأفكار «التقدمية» حول المجتمع والثقافة قد تلاحقت وتوافقت بصورة طبيعية في ما بينها، وبخاصة خلال عقود الكساد الاقتصادي والتوتر الاجتماعي. كما يعود، في جانب آخر، إلى أن قطاعات مهمة من أذواق الطبقة

---

(11) Friedrich Nietzsche, «Der Wille zur Macht,» in: *Sämtliche Werke* (Stuttgart: [n. pb.], 1965), IX, pp. 65 and 587.

الوسطى تغدو أكثر مرونة، وبصورة متميزة، ربما من خلال الاعتراف العام بالنساء والشباب (المنتسبين إلى الطبقة الوسطى) كفئة متميزة. وخلال المرحلة الأكثر تحرراً وميلاً إلى الاستمتاع بوقت الفراغ في المجتمع البورجوازي (انظر الفصل السابع من هذا الكتاب)، وكذلك في مطلع القرن العشرين، لم تقتصر القلعة الحصينة للمجتمع البورجوازي، وهي الأوبرا الفخمة التي أصيبت بالصدمة جراء الانتشار الشعبي الكاسح لأوبرا كارمن (Carmen) لجورج بيزيه (Georges Bizet) [1838 ـ 1875] عام 1875، على القبول بفاغنر، بل استوعبت كذلك التمازج الغريب بين الألحان والواقعية الاجتماعية (Verismo) التي تعكس أوضاع الشرائح الاجتماعية الدنيا (مثل أوبرا ماسكاغني المسماة شهامة ريفية (Cavalleria Rusticana)، 1890؛ وأوبرا كاربنتييه المسماة لويز (Louise)، 1900). وكانت مهيأة لصعود نجم الموسيقار ريتشارد ستراوس، مؤلف **سالومي** (*Salome*) (1905) التي ضمت كل العناصر الكفيلة بإحداث الصدمة للبورجوازية عام 1880: وهي ليبريتّو رمزية وضعها كاتب جماليّ فضائحي عنيف (أوسكار وايلد) وصيغت بألحان بعيدة كل البعد عن مفردات موسيقى فاغنر. وعلى مستوى آخر، أكثر أهمية من الناحية التجارية، أصبح ذوق الأقلية غير التقليدية الآن رائجاً في السوق، وذلك ما نتلمسه في النجاح الذي حققته بعض الشركات في لندن مثل هيلز (لصناعة الأثاث) وليبرتي (للمنسوجات). وفي بريطانيا، وهي مركز ذلك الزلزال الأسلوبي، غدت أوبريتا غيلبرت وسوليان المسماة الصبر (Patience)، في وقت مبكر هو عام 1881 هي بمثابة الناطق بلسان التقاليد المشددة، وسخرت من شخصيات أوسكار وايلد وهاجمت النزعة الجديدة لدى السيدات اليافعات (المولعات بارتداء الأثواب المستوحاة من اللوحات المعروضة في المعارض الفنية) للوقوع في غرام الشعراء الرمزيين المزينين بالزنبق بدلاً من الضباط الأشداء في سلاح الفرسان. وسرعان ما قامت مؤسسة وليام موريس وجمعية

الفنون والحرف بتقديم نموذج للفلل والأكواخ الريفية وتصاميم البيوت الداخلية للبورجوازية المتعلمة المرتاحة (أي إلى ما أطلق عليه العالم الاقتصادي ج. م. كينز في وقت لاحق صفة «طبقتي»).

والواقع أن ما يؤكد تلك الفجوة استخدام المصطلحات نفسها لوصف المبتكرات الاجتماعية، والثقافية، والجمالية. إن **كتاب الفنون البريطانية** (*New English Arts Club*) (1886)، ومجلة **الفن الجديد** (*Art Nouveau*)، وصحيفة **الزمان الجديد** *(Neue Zeit)*، وهي المجلة العالمية الرئيسة للماركسية، قد استخدمت كلها النعت نفسه الذي استخدمته مجلة **المرأة الجديدة** (*New Women*). وكان ريعان الشباب وزهو الربيع هما الاستعارة المجازية التي تصف النسخة الألمانية من تيار الفن الجديد (Jugendstil)، وحركة الفنانين المتمردين في فيينا (Jung-Wien) (1890)، ومصممي صور الربيع والنماء المرفوعة في تظاهرات يوم العمال في شهر أيار/ مايو. لقد كان المستقبل مرهوناً بالاشتراكية - غير أن موسيقى المستقبل (Zukunftsmusik) التي وضعها فاغنر كانت تنطوي على بعد اقتصادي - اجتماعي واع. وقد اعتقد حتى الثوريون السياسيون آنذاك (ومنهم برنارد شو، فكتور أدلر الزعيم الاشتراكي النمساوي؛ وبليخانوف الماركسي الروسي الريادي) أنهم استشفوا في هذا البعد آنذاك عناصر اشتراكية تفوت أكثرنا هذه الأيام. بل إن الفوضويين اليساريين (وربما الاشتراكيين إلى حد أقل)، اكتشفوا بعض الجوانب الأيديولوجية الإيجابية لدى الألمعي الكبير - وغير «التقدمي» إطلاقاً من الوجهة السياسية - نيتشه الذي كان حداثياً من دون شك، بصرف النظر عن خصائصه الأخرى[12].

كان من الطبيعي، من دون شك، أن ترتبط الأفكار «التقدمية»

---

(12) R. Thomas, *Hinton. Nietzsche in German Politics and Society, 1890-1918* (Manchester: [n. pb.], 1984).

يؤكد، بل يبالغ في تأكيد الدعوة الموجهة إلى دعاة التحرر، وذلك على الرغم من=

بصلة حميمة بالأساليب الفنية المستوحاة من أحوال «الناس»، أو التي اتخذت من أوضاع الخاضعين للقمع والاستغلال موضوعاً رئيساً لها ـ أي تدفع الاتجاه «الواقعي» إلى الاتجاه «الطبيعاني» (Naturalism) [المعني بالتعبير عن هموم الطبقات الشعبية] (انظر **عصر رأس المال**). والعكس صحيح في هذه الحالة. وفي «عصر الكساد» الواعي اجتماعياً، كانت هناك مساع ملموسة، بل جمة، في مجال الرسم مثلاً، من جانب أشخاص لمّ يتبنوا أو يرفعوا أيّاً من شعارات التمرد الفني. وكان من الطبيعي أن يُعجب «التقدميون» بالكتاب الذين هشموا الأعراف البورجوازية حول الأمور التي «تستحق» الكتابة عنها. وقد فضّلوا الروائيين الروس العظام الذين اكتشفهم، أساساً، «التقدميون» في الغرب وروّجوا لهم. وأعجبوا كذلك بإبسن (وفي ألمانيا باسكندنافيين آخرين مثل [كنوت] هامسون (Knut Hamsun) (1859 ـ 1952) الشاب، وبأديب آخر كان من المستبعد اختياره هو سترندبيرغ)، وفوق ذلك بالكتاب «الطبيعانيين» الذين اتهمتهم الأوساط المحترمة بأنهم يركزون على الجوانب القذرة في المجتمع وأنهم يميلون، على الأغلب، إلى صف اليسار الديمقراطي بشتى أنواعه، ومن بينهم إميل زولا (Emile Zola) (1840 ـ 1902)، والمسرحي الألماني هوبتمان.

لم يكن من المستغرب كذلك أن يعبر الفنانون عن التزامهم الجيّاش بالهموم الإنسانية بأساليب تجاوزت المذهب «الواقعي» الذي سلك نهج التسجيل العلمي المحايد، ومن بينهم: فان غوغ الذي لم يكن معروفاً آنذاك؛ [والرسام] النرويجي الاشتراكي [إدفارد] مونش

= كراهية نيتشه للفوضويين. انظر بصورة خاصة: «Jenseits von Guts und Böse,» in: *Sämtliche Werke*, VII, pp. 114 and 125.

Jean Maitron, *Le mouvement anarchiste en France* (Paris: F. Maspero, 1975), I, p. 421.

(Edvard Munch) (1868 ـ 1944)؛ والبلجيكي جيمس إنسور الذي برز في لوحته المسماة «دخول يسوع المسيح إلى بروكسل عام 1889» شعار يدعو إلى الثورة الاجتماعية؛ أو الرسامة الانطباعية الفطرية كاثي كولفيتس (Kathe Kollwitz) في تمجيدها لانتفاضة عمال النسيج والمغازل اليدوية. غير أن الجماليين المتحمسين والمؤمنين بشعار الفن للفن، وأبطال مرحلة «الانحطاط»، والمدارس التي صممت بحيث استعصى فهمها على الجماهير مثل «الرمزية»، أعلنت كلها تعاطفها مع الاشتراكية، كما فعل أوسكار وايلد ومايترلينك، أو أبدت اهتمامها بالنزعة الفوضوية على الأقل. وكان جوريس ـ كارل هويسمانز (Joris- Karl Huysmans)، ولوكونت دو ليل (Leconte de Lisle)، وستيفن مالارميه (Stephen Mallarmé) من المشاركين في نشرة **المتمرد** (*La Révolte*) (1894)[13] وباختصار، لم يكن ثمة اختلاف عام بين «الحداثة» السياسية والفنية حتى مطلع القرن الجديد.

وتوضح ثورة الفن المعماري التي انطلقت من بريطانيا والفنون التطبيقية العلاقة بين هذين الطرفين، والتباعد اللاحق بينهما في آنٍ معاً. ومن المفارقات أن جذور النزعة «الحداثية» البريطانية ـ التي أفضت إلى نشوء حركة بوهاوس (Bauhaus) قوطيّة الأصول. وفي مشاغل العالم المشبعة بالدخان، وفي مجتمع يغص بالمخربين الأنانيين الجماليين، إذ كان صغار الحرفيين المعروفين جيداً في أماكن أخرى من أوروبا، قد اختفوا عن الأنظار، وراء مداخن المصانع، لم يعد فلاحو القرون الوسطى وصنّاعها المهرة يمثلون نموذجاً لمجتمع مقبول اجتماعياً وفنياً. وقد غدا من المرجح أن الثورة الصناعية، الماضية قدماً إلى الأمام، ستولّد، لا محالة، نموذجاً يوحي برؤية مستقبلية، لا بشيء يمكن المحافظة عليه،

---

(13) Eugenia W. Herbert, *Artists and Social Reform: France and Belgium 1885-1898* (New Haven: [n. pb.], 1961), p. 21.

ناهيك باستعادته. ويبين وليام موريس (William Morris) (1834 ـ 1896) المنحنى البياني بأكمله منذ أواخر مرحلة الرومانسية القروسطية إلى نوع من النزعة الثورية الاجتماعية، بالمعنى الماركسي. وكانت الأيديولوجية هي التي جعلت من موريس وحركة الفنون والحرف عاملاً مؤثر كل التأثير إلى هذا الحد، وأكثر بكثير من كونه مصمماً ومهندساً للديكور وحرفياً فنياً مدهشاً متعدد المواهب. وقد سعت حركة التجديد الفنية تلك، تحديداً، إلى استعادة الرابطة بين الفن والصانع خلال عملية الإنتاج، وإلى تحويل بيئة الحياة اليومية المعاشة ـ من التأثيث البيتي الداخلي إلى المنزل ككل، بل إلى القرية، والمدينة، ومشاهد الطبيعة ـ لا إلى النطاق المكتفي ذاتياً الذي يتحرك فيه «الفنون الجميلة» لصالح الأثرياء والمرفهين. وكانت حركة الفنون والحرف مؤثرة على نحو لا تناسب فيه، لأن آثارها اتسعت بصورة تلقائية خارج دائرة الفنانين والنقاد لأنها ألهمت أولئك الذين أرادوا تغيير الحياة الإنسانية، ناهيك بالناس العمليين المهتمين بإنتاج بُنى وأدوات نافعة في فروع التعليم ذات العلاقة. والمهم أنها استقطبت جماعة من المهندسين المعماريين التقدميين الذين استأثرت باهتمامهم المهمات الملحّة الجديدة في مجال «تخطيط المدن» (وقد شاع هذا المصطلح بعد عام 1900) والرؤية اليوتوبية المتصلة بمسارهم المهني وبالحملات الإعلانية التي صاحبتها: ومنها «مدينة البستان» التي أطلقها إيبنزر هوارد (Ebenezer Howard)، (1898) أو، على الأقل، «ضاحية البستان».

مع انطلاق حركة الفنون والحرف، غدت الأيديولوجية الفنية أكثر من مجرد تقليعة في أوساط كل من المبدعين والذواقة، لأن التزامها بالتغير الاجتماعي ربطها بعالم المؤسسات العامة والسلطات المعنية بالإصلاح العام التي تستطيع ترجمتها على أرض الواقع في الحياة العامة في مدارس الفنون وفي المدن والمجتمعات المحلية التي أعيد تصميمها أو توسيعها. كما إنها ربطت الرجال، وإلى حد ما

النساء العاملين فيها بمنتجاتهم، لأن الهدف منها كان، في الأساس، إنتاج «فنون تطبيقية»، أو فنون تستخدم في الحياة الواقعية. ويتمثل أثر وليام موريس الباقي الأكثر ديمومة في منظومة من تصاميم كساء الجدران والمنسوجات التي كانت لا تزال متوفرة تجارية حتى في ثمانينيات القرن العشرين.

تُوِّج هذا التزاوج الاجتماعي - الجمالي بين الحرف الفنية، والفن المعماري، والإصلاح في هيمنة الأسلوب - الذي اكتسح أوروبا في التسعينيات تحت عدة مسميات كان «الفن الجديد» أكثرها شيوعاً. وجرى ذلك لعدة أسباب تعود، جزئياً، إلى انتشار النموذج البريطاني وقوة الحملات الدعائية المروجة له. وكان، كما خُطط له، ثوري الطابع، معادياً للنزعة التاريخية، والأكاديمية، وكان، كما وصفه أنصاره مراراً وتكراراً، «معاصراً». وجمع بين التقانة الحديثة التي لا يستغني عنها - وتمثلت أشهر صروحها المرموقة في محطتي المواصلات والنقل التابعتين للبلدية في باريس وفيينا - من جهة، وبراعة الصناع الفنيين في مراعاة متطلبات الأناقة والوفاء بالغرض من جهة أخرى، حتى أنها مازالت حتى اليوم توحي بتداخل زخارف المنحنيات القائمة على مفاهيم بيولوجية أساساً، سواء أكانت نباتية أو أنثوية. وكانت بمثابة استعارة مجازية تمثل الطبيعة، والشباب، والنماء، والحركة، وهي كلها من الخصائص التي تتسم بها تلك الفترة. والواقع أن الفنانين والمهندسين المعماريين في هذا المجال كانوا، حتى خارج بريطانيا، على صلة بالاشتراكية والحركة العمالية، ومنهم [هندريك] بيرلاغي (Hendrik Berlage) الذي بنى مقراً للنقابات في أمستردام، وفكتور هورتا الذي شيد بيت الشعب (Maison du Peuple) في بروكسل. وقد حقق «الفن الجديد» انتصاره الجوهري عن طريق الأثاث، والموضوعات الرئيسة للزخارف الداخلية، وعدد لا حصر له من المفردات البيتية الصغيرة التي تتراوح بين تحف تيفاني، ولاليك وفاينر فيركشتاته، ومصابيح الطاولة

وأدوات تناول الطعام التي ساعدت المحاكاة الآلية على نشرها في بيوت الضواحي المتواضعة. لقد كانت تمثل أول نصر كاسح للأسلوب «الحديث»[14].

غير أن «الفن الجديد» كان يعاني صدوعاً ربما كانت، جزئياً، مسؤولة عن اختفائه السريع، على الأقل من مسرح الثقافة الراقية. وتمثلت هذه الصدوع في المتناقضات التي دفعت الطليعة إلى الانعزال. وفي جميع الأحوال، احتجبت، وإن بصورة مؤقتة، التوترات القائمة في أوساط الثقافة «المتقدمة»، بين النزعة النخبوية والتطلعات الوسطى في مواجهتها لِ «المجتمع الجماهيري». ومنذ أوساط التسعينيات من ذلك القرن، عندما غدا من الواضح أن الموجة الاشتراكية المندفعة لم تؤدِّ إلى الثورة، بل إلى حركات جماهيرية منظمة منخرطة في أنشطة روتينية، وتراودها، مع ذلك، الآمال الكبيرة، فإن الفنانين والجماليين لم يجدوا فيها ما يشفي الغليل. ومع إطلالة القرن الجديد، غادر فيينا كارل كراوس الذي اجتذبته الديمقراطية الاجتماعية أول الأمر. ولم تثر اهتمامه الحملات الانتخابية، وكان على سياسة الحركات الثقافية أن تأخذ بالحسبان الأذواق التقليدية لدى مناضليها البروليتاريين، كما إنها صادفت الكثير من المتاعب في تصديها للآثار المترتبة على شيوع مسلسلات الإثارة الرخيصة، والقصص الرومانسية، والأشكال الأخرى من الأدب التافه (schundliteratur) الذي شن الاشتراكيون (وبخاصة في البلدان الاسكندنافية) حملات مريرة للوقوف في وجهه[15]. وقد وجد دعاة الفن من أجل الشعب أنفسهم وجهاً لوجه مع جمهور من الطبقات

---

(14) فيما أخط صفحات هذا الكتاب، أحرك الشاي أمامي بملعقة صنعت في كوريا، واستوحيت الأشكال الزخرفية عليها بصورة واضحة من الفن الجديد.

(15) Patrizia Dogliani, «La Scuola delle reclute»: *L'Internazionale Giovanile Socialista dalla fine dell'Ottocento alla prima guerra mondiale* (Turin: [s. n.], 1983), p. 147.

العليا والوسطى يطالب بالفنون «المتقدمة»، باستثناء عدد قليل من الأشخاص الذين تبين من اهتماماتهم أنهم سيلقون القبول السياسي من جانب المناضلين العمال. وخلافاً لسلوك «الطليعة» في الفترة الممتدة بين عام 1885 و1895، فإن معاصري بداية القرن الجديد، باستثناء من بقوا على قيد الحياة من الجيل القديم، لم تجتذبهم السياسات الراديكالية. وقد كان هؤلاء عازفين عن السياسة، بل إنهم في بعض المدارس، مثل المستقبليين الإيطاليين، يتحركون باتجاه اليمين. ولم ينزع فتيل الثورة في عالم الفنون وفي المجتمع مرة أخرى إلا الحرب وثورة أكتوبر والمزاج الكارثي الذي جلبه كلا الحدثين، مما أضفى، باستعراض الماضي. هالة حمراء متوهجة على «التكعيبية» و«البنيانية» اللتين لم تكن لهما مثل هذه التداعيات قبل عام 1914. وكان الماركسي القديم بليخانوف قد شكى عام 1912/ 1913 من أن «أغلبية الفنانين اليوم يتبنون وجهات نظر بورجوازية، ويقفون موقف المعارضة التامة من المثل العليا للحرية في أيامنا هذه»[16]. ولوحظ في فرنسا أن الرسامين الطليعيين قد انشغلوا كل الانشغال بمساجلاتهم حول الجوانب الفنية، وأُبعدوا خارج الحركات الفكرية والاجتماعية[17]. ترى، من كان يتوقع ذلك عام 1890؟

III

كانت هناك تناقضات جوهرية أكثر من ذلك داخل الفنون الطليعية. وهي تتعلق بطبيعة العنصرين اللذين دعا إلى تبنيهما «انفصال فيينا» [اتحاد الفنانين النمساويين (1867)] وهما: فَنٌّ لهذا

---

(16) Georgii Valentinovich Plekhanov, *Kunst und Literatur* (Berlin: Dietz, 1955), p. 295.

(17) J. C. Holl, *La jeune peinture contemporaine* (Paris: [s. n.], 1912), pp. 14-15.

العصر، وحريةٌ لهذا الفن (Der Zeit ihre Kunst, der kunst ihre Freiheit)، أو «الحداثة» و«الواقع». وبقيت «الطبيعة» هي الموضوعة الأساسية للفنون الإبداعية. وكان الرسام، حتى في عام 1911 يعتبر في وقت لاحق سيد الفن التجريدي. وقد رفض فاسيلي كاندنسكي (Vassily Kandinsky) (1866 ـ 1944) أن يقطع علاقاته بموضوع الطبيعة لأن مثل هذا الانقطاع كان يعني، ببساطة، أنه سيقتصر على رسم أشكال هي، «بالتعبير الفظ، أشبه بربطات العنق أو السجاجيد»[18]، غير أن الفنون، كما سنرى في ما بعد، إنما كانت أصداء لأجواء جديدة من عطب أساسي في اليقينيات حول ما تعنيه الطبيعة بالضبط (انظر الفصل العاشر). وقد واجه الفنانون مشكلة ثلاثية الأبعاد. وإذا افترضنا وجود واقع موضوعي قابل للوصف ـ شجرة، أو وجه، أو حدث ـ فكيف يمكن للوصف أن يصور الواقع؟ إن الصعوبات الكامنة في جعل الواقع «واقعياً» وبمعنى «علمي» أو موضوعي، هو الذي دفع الرسامين الانطباعيين، على سبيل المثال، إلى ما وراء اللغة البصرية المتعارف عليها للتمثيل (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الخامس عشر، القسم الرابع)، مع أنهم، كما تبين في ما بعد، لم يتجاوزوا حدود فهم الشخص العادي واستيعابه. وقد اندفع أتباعهم إلى الأمام بصورة أكبر، وإلى الحدود التي وصلها الأسلوب الفني التنقيطي الذي ابتدعه جورج سوراه (Georges Seurat) (1859 ـ 1891)، والسعي إلى التقاط البنية الأساسية مقابل مظهر الواقع البصري الذي اعتقد التكعيبيون، استناداً إلى هيبة بول سيزان (Paul Cézanne) (1839 ـ 1891)، أنهم تبينوه في أشكال هندسية ثلاثية الأبعاد.

من جهة ثانية، كانت ثمة ثنائية بين «الطبيعة» و«المخيلة»، أو

(18) «On the Spiritual in Art,» Cited in: *New York Review of Books* (16 Feb. 1984), p. 28.

الفن بوصفه أداة لتوصيل الأوصاف، والأفكار، والعواطف، والقيم. ولم تكن المشكلة في الاختيار بينهما، لأن قلة من الفنانين، حتى من عدّوا أنفسهم وضعيين للغاية، و«واقعيين» أو «طبيعانيين»، كانوا يعتبرون أنفسهم مجرد آلات تصوير بشرية جامدة. والمشكلة كانت تكمن في قيم القرن التاسع عشر التي شخّصتها رؤية نيتشه المؤثرة، وبالتالي في مفردات اللغة المتعارف عليها، بجوانبها التمثيلية والرمزية، لترجمة الأفكار والقيم في فنون إبداعية. ذلك أن طوفان التماثيل والصروح العمرانية التي أقيمت وفق مفردات تقليدية غمرت العالم الغربي بين عامي 1880 و1914، مثل تمثال الحرية (1886)، ونصب فكتور عمانوئيل (1912)، إنما كانت تمثل ماضياً على فراش الموت، بل هو ميت فعلاً بعد عام 1918. غير أن البحث عن مصطلحات ومفردات أخرى، مجلوبة وغريبة في أكثر الأحيان، ووافدة من ثقافات قدماء المصرين واليابانيين، ومن جزر الأوقيانيا أو التماثيل الأفريقية، لم يكن فقط تعبيراً عن عدم الرضى عن القديم، بل كان يعبر عن انعدام اليقين حول الحاضر. وبهذا المعنى، كان الفن الجديد، لهذا السبب عينه، اختراعاً لتقاليد جديدة لم يكن مقدراً لها النجاح.

أما البعد الثالث، فهو مشكلة الجمع بين النزعتين الواقعية والذاتية. إن جانباً من أزمة الفلسفة «الوضعية» ـ التي سنناقشها في الفصل القادم، كان يتمثل في الإصرار على أن «الواقع» ليس هناك فقط، ينتظر من سيكتشفه، بل هو شيء يُدْرَك، ويُشكَّل، بل يُبنى، من جانب عقل المراقب وبواسطته. وفي النسخة «الضعيفة» من وجهة النظر تلك، فإن الواقع موجود هناك، موضوعياً، ولكن يمكن فهمه، حصرياً، من خلال أحوال عقل الفرد الذي يتولى فهمه وإعادة بنائه، كما هي الحال في رؤية مارسيل بروست للمجتمع الفرنسي بوصفه نتاجاً جانبياً لرحلة المرء الطويلة لارتياد واستكشاف خبايا الذاكرة. أما في النسخة «القوية» من هذا الموقف، فلا يبقى من الواقع شيء إلا

ذات المبدع وتجلياتها على صورة كلمات، أو أصوات، أو لوحات. ومن المحتم أن مثل هذا الفن يعاني صعوبة هائلة في عملية التواصل. ومن المحتم كذلك أنه مجرد تهويمات ذاتية تقرب من الأَنَوِية (solipsism) [الاعتقاد بأن الأشياء خارج الذهن لا وجود لها، وإنما توجد في الذهن كما يراها الشخص].

بيد أن الفن الطليعي كان، بطبيعة الحال، راغباً في إيصال شيء غير حالة الفنان الذهنية أو مهاراته التكنيكية. وعلى الرغم من ذلك، فإن «الحداثة» التي سعى إلى التعبير عنها كانت تنطوي على تناقض أصاب موريس والفن الجديد في مقتل. والتجديد الاجتماعي للفن لم يترك مجالاً للآلة، وهي حجر الرحى بالنسبة إلى الرأسمالية التي كانت، وفق صيغة معدلة لتعبير فالتر بنيامين (Walter Benjamin) (1892 ـ 1940)، هي الفترة التي تعلمت فيها التقانة إنتاج الأعمال الفنية. والواقع أن الطليعة في أواخر القرن التاسع عشر حاولت أن تخلق فناً خاصاً بالعصر الجديد عن طريق الاستمرار في استخدام الأساليب القديمة التي كانت تشاركها في خطابها بأشكاله المختلفة. وقد وسعت «الطبيعانية» من مجال الأدب بوصفه تمثيلاً لِـ «الواقع»، عن طريق توسيع مادته، لتشمل، بشكل خاص، حياة الفقراء وشؤون الجنس. وقد عُدِّلت وحُوِّرت لغة الرموز والاستعارات المجازية المستقرة لتعبر عن أفكار وتطلعات جديدة، وتجلى ذلك في التصويرات الموريسية الطابع للحركات الاشتراكية، وكذلك بالتأكيد في المدرسة الطليعية الأخرى من «الرمزية». وكان الفن الجديد تتويجاً لمحاولة قول ما هو جديد بنسخة من لغة القديم.

ولكن كيف تستطيع الحركة الطليعية التعبير عما كانت تكرهه تقاليد الفنون والحرف، أي مجتمع الآلة والعلوم الحديثة؟ ألم يكن الإنتاج بالجملة للأغصان، والأذهان، والأشكال الأنثوية وموضوعات الزخرفات الفنية المثالية التي جلبتها الموجة التجارية من الفن الجديد

تسفيهاً للحلم الذي راود موريس بإحياء الحرف الفنية؟ وكما أحس فان دي فلدي فلت ـ الذي كان أول الأمر من أنصار موريس وتيار الفن الجديد ـ ألن تكون النزعات العاطفية، والغنائية، والرومانسية، متنافرة مع ذوق الإنسان الحديث الذي كان يعيش في الأجواء العقلانية الجديدة في عصر الآلة؟ ألا ينبغي أن يعبر الفن عن العقلانية الإنسانية الجديدة التي تعكس عقلانية الاقتصاد التقاني؟ أليس ثمة تناقض بين الوظيفة النفعية البسيطة المستوحاة من الحرف القديمة من جهة وفرحة الصانع الحرفي بالزخرفة التي استقى منها الفن الجديد أدغال الزينات والزخارف تلك؟ «الزخرفة جريمة»، على حد قول المهندس المعماري أدولف لوس (Adolf Loos) (1870 ـ 1933)، الذي كان موريس وتيار الفنون والحرف من مصادر إلهامه كذلك. ومن المهم الإشارة إلى أن المهندسين المعماريين، بمن فيهم الأشخاص الذين ارتبطوا أول الأمر بموريس أو حتى بالفن الجديد تحولوا الآن إلى اليوتوبيا الوظيفية الجديدة. وعادوا إلى نقاء الخطوط، والأشكال، والمادة الخام التي لا تخفيها الزخارف، وتكيفوا مع تقانة لم تعد مرتبطة بالبنائين والنجّارين. (وكان من بين هؤلاء برلاغي في هولندا، وسوليفان في الولايات المتحدة، وفاغنر في النمسا، وماكنتوش في اسكوتلندا، وأوغست بيريه في فرنسا، وبريهنز في ألمانيا، وحتى هورتا في بلجيكا). أو كما كان يرى أحدهم (وهو موثيسيوس) ـ الذي كان في العادة من الدعاة المتحمسين لفكرة «أسلوب اللهجة العامية المحكية» البريطانية، عام 1902: «إن محصلة عمل الآلة لا يمكن إلا أن يكون الشكل الحقيقي غير المزيّن»[19]. وعلى هذا الأساس، نجد أنفسنا قد دخلنا إلى عالم بوهاوس (Bauhaus) ولو كوربوزييه (Le Corbusier).

---

(19) ذكر في: Romein, *The Watershed of Two Eras: Europe in 1900*, p. 572.

كانت جاذبية هذه النقاوة العقلانية مفهومة لدى المهندسين المعماريين الذين انشغلوا الآن بعمارات لم تكن التقاليد الحرفية ذات علاقة بأساليب تشييدها، وكانت الزخرفة تضاف إليها لأغراض تزيينية؛ وذلك على الرغم من أنها ضحّت بالطموح الرائع الذي يستهدف خلق وحدة كاملة بين البنية والزينة، وبين التمثال، واللوحة والفنون التطبيقية، وتلك هي الوحدة التي استمدها موريس من إعجابه بالكاثدرائيات القوطية. وهي، بصرياً، قريبة الشبه من مفهوم فاغنر عن «العمل الفني الكامل المتكامل»، أو Gesamt Kunstwerk. وكانت الفنون التي توجها الفن الجميل في ما بعد لا تزال تحاول تحقيقها. ولكن إذا استطعنا أن نفهم عنصر الجاذبية في تقشف المهندسين المعماريين، فإننا سنلاحظ أنه لم يكن ثمة سبب مقنع على الإطلاق لأن يتضمن استخدام تقانة ثورية في البناء ينبغي أن يتضمن عنصراً وظيفياً مجرداً من الزينة (وبخاصة إذا كان لها طابع جمالي غير وظيفي، كما هي الحال في أغلب الأحيان)، أو لضرورة أن لا تشبه الآلات إلا آلات مثلها.

كان من الممكن، بل الأكثر انسجاماً مع المنطق، الاحتفال الكامل بانتصار التقانة الثورية من جانب فنون العمارة التقليدية، على نحو ما تم عند الاحتفال بتشييد محطات السكة الحديد في القرن التاسع عشر. ولم تكن هناك مبررات منطقية لقيام حركة «حداثة» معمارية. وما جرى التعبير عنه هو، في الأساس، الاعتقاد العاطفي بأن اللغة التقليدية للفنون البصرية، المستمدة من التقاليد التاريخية، كانت غير مناسبة ولا ملائمة للعالم الحديثة. وبعبارة أكثر دقة، فقد شعر هؤلاء أن مثل هذه اللغة لم تكن تعبر عن العالم الجديد الذي جاء به القرن التاسع عشر، بل كانت تخفي معالمه. والآلة التي كانت قد تعملقت آنذاك، إذا جاز التعبير، قد صدّعت الواجهة الأنيقة للفنون الجميلة التي اختفت وراءها. كما إنهم شعروا أن المفردات والأساليب القديمة لم تعد قادرة على التعبير عن أزمة الفهم والقيم

الإنسانية التي نجمت عن ذلك القرن الثوري وأرغمت على مواجهتها الآن.

وبهذا المعنى، أنحت الطليعة باللائمة على أتباع النهج التقليدي والحداثيين في نهاية القرن، بالقدر نفسه، لأنهم أقدموا على الفعلة التي كان ماركس قد اتهم ثوريي الفترة الممتدة بين عامي 1789 و1848 بارتكابها، وهي «استحضار أرواح أشباح الماضي لخدمتهم، واستعارة أسمائها وشعاراتها والملابس التي تزيّت بها في معاركهم لكي يقدموا المسرح الجديد للتاريخ العالمي بهذه الأزياء التنكرية العريقة وبهذه اللغة المستعارة»[20]. غير أنه لم تكن لديهم لغة جديدة، ولم يكن لديهم فكرة عما ستكون عليه، فما هي اللغة القادرة على التعبير عن العالم الجديد، خاصةً وأن الجانب الوحيد المميز فيه (باستثناء التقانة) كان التفسخ الذي أصاب العالم القديم؟ ذلك هو المأزق الذي واجهته «الحداثة» في مطلع القرن الجديد.

إن ما دفع الطليعيين قدماً إلى الأمام، إذاً، لم يكن رؤية للمستقبل، بل رؤية معكوسة للماضي. والواقع أنهم كانوا، في أكثر الأحيان، من الممارسين البارزين للأساليب المستمدة من التقاليد في مجالي الموسيقى والعمارة، غير أنهم سرعان ما تخلوا عنها لأنهم، مثلما فعل شونبرغ المبالغ في نزعته الفاغنرية، شعروا بأنها لا تحتمل المزيد من التعديل. وقد اطّرح المعماريون جانباً أسلوب الزخرفة فيما كان الفن الجديد يدفع به إلى نهاياته القصوى، وكان المؤلفون الموسيقيون يدفعون بالنغمات اللحنية إلى أقصى حدودها على السلم الموسيقي فيما كانت المعزوفات تغرق في أطياف لونية جديدة بعد مرحلة فاغنر. وقد عانى الرسامون طويلاً من عجز الأساليب التقليدية عن تمثيل الواقع الخارجي ومشاعرهم الخاصة، غير أنهم ـ باستثناء

(20) Karl Marx, *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte.*

قلة قليلة منهم ممن لجأوا إلى «التجريد» الكلي عشية الحرب (وعلى رأسهم الطليعيون الروس) ـ وجدوا أن من الصعب عليهم التخلي عن رسم شيء ما. وقد توزع الطليعيون في عدة اتجاهات، غير أنهم، على العموم، اختاروا إما ما بدا لبعض المراقبين، مثل ماكس رافائيل، تفوق اللون والشكل على المضمون أو السعي المتواصل الدؤوب للمضمون اللاتمثيلي المتمثل في العواطف (التعبيرية)، أو بانتهاج سبل شتى لتفكيك العناصر المتعارف عليها في الواقع التمثيلي وإعادة تجميعها بترتيب منظم أو مبعثر (التكعيبية)[21]. وحدهم الكتاب المكّبلون باعتمادهم على كلمات وأصوات معروفة الدلالات، وجدوا من الصعب حتى ذلك الحين أن يشنوا ثورة نظامية معادلة، مع أن قلة منهم أخذت تحاول ذلك. ولم تكن تجارب التخلي عن الأشكال التقليدية للتأليف الأدبي (كشعر الوزن والقافية مثلاً) جديدة ولا طموحة. وراح الكتاب يوسّعون، ويَلْوون، ويتلاعبون بالمضمون، أي بما يمكن قوله بالكلمات العادية. ولحسن الحظ، فإن شعر مطلع القرن العشرين كان تطويراً طولياً لرمزية أواخر القرن التاسع عشر لا ثورة ضدّها: وبالتالي فإنه أنتج [راينر ماريا] ريلكه (Rainer Maria Rilke) (1875 ـ 1926)، [غيّوم أبولونير] (Guillaume Appolinaire) (1880 ـ 1918)، ستيفان جورج (Stefan George) (1868 ـ 1933) [وليام بتلر] ييتس (William Butler Yeats) (1865 ـ 1926)، ألكسندر بلوك (Aleksander Blok) (1880 ـ 1921)، والشعراء الإسبان العظام.

لم يكن الشك يساور معاصري تلك الفترة، منذ نيتشه، في أن أزمة الفنون كانت انعكاساً لأزمة مجتمع ـ مجتمع القرن التاسع عشر البورجوازي الليبرالي الذي كان، بشكل أو بآخر، عاكفاً على تقويض

---

(21) Max Raphael, *Von Monet zu Picasso. Grundzüge einer Aesthetik und Entwicklung der modernen Malerei* (Munich: [n. pb.], 1913).

دعائم وجوده، والنظم القيمية، والأعراف، والمواضعات الفكرية التي يقوم عليها بناؤه وتنظيمه. وقد تتبع المؤرخون في وقت لاحق هذه الأزمة في الفنون عموماً، وفي حالات معينة مثل «فيينا أواخر القرن» على الأخص. وسندلي هنا بملاحظتين حول هذا الأمر. الأولى هي أن القطيعة الظاهرة بين نهاية القرن وطليعة القرن العشرين قد حدثت في لحظة ما بين عامي 1900 و1910. وبوسع هواة التأريخ أن يختاروا أي سنة في تلك الفترة، غير أن ولادة التكعيبية عام 1907 قد تكون، مثل غيرها، علاقة تاريخية مناسبة. ونحن نتلمس في السنوات الأخيرة قبل عام 1914 كل السمات التي تميز شتى أنواع «الحداثة» تقريباً بعد عام 1918. والملاحظة الثانية هي أن الطليعة وجدت نفسها منذ تلك اللحظة فصاعداً تسير في اتجاهات لم تكن أغلبية الجمهور راغبة فيها، أو قادرة على سلوكها. إن ريتشارد ستراوس الذي ابتعد في مسيرته الفنية عن النغمات اللحنية، قرر بعد أن فشلت أوبرا إلكترا (Elektra) (1909)، وبوصفه متعهداً لحفلات الأوبرا التجارية، أن الجمهور لن يجاريه أكثر من ذلك، فعاد (ونجح نجاحاً كاسحاً) إلى التأليف الموسيقي الأقرب منالاً، كما يتجلى في الأوبرا [الكوميدية] فارس الوردة (*Rosenkavalier*) (1911).

امتدت، إذاً، فجوة واسعة بين جمهور الذوق «المثقف» الأساسي من جهة، والأقليات الصغيرة المختلفة التي أكدت منزلتها كجماعات من المتمردين المنشقين المعادين للبورجوازية، بإظهار إعجابها بأساليب إبداع فني لم تكن في متناول أغلبية الناس الذين كانوا يعتبرونها فاضحة. وقد امتدت عبر هذه الفجوة ثلاثة جسور أساسية فقط. وتمثل الأول منها في الرعاية التي أولتها حفنة من عِلْيَة القوم المستنيرين، مثل الصناعي الألماني فالتر راثينو، أو الوكلاء التجاريين مثل كافايلر الذين قدّروا الإمكانات التجارية لتلك الأسواق الصغيرة الواعدة مالياً. وكان الجسر الثاني قطاعاً من المجتمع الراقي المتفوِّق الذي تحمّس أكثر من ذي قبل للأساليب المتغيرة المضمونة

غير البورجوازية التي كان من المحبذ أن تكون دخيلة ومجلوبة ومثيرة للدهشة. أما الجسر الثالث، فمن المفارقات أنه كان تجاري الطابع وقد تمكنت الصناعة، بافتقارها إلى الاهتمامات الجمالية، من اكتشاف التقانة الثورية والبعد الاقتصادي في طرائق العمل الوظيفية ـ وذلك ما تفعله دائماً. كما إن القطاع التجاري اكتشف مدى فعالية الأساليب الطليعية في صناعة الإعلان. وكان للمعايير «الحداثية» قيمة عملية للتصاميم الصناعية وللإنتاج المُمَكْنَن بالجملة. وبعد عام 1918، غدت رعاية المشروعات التجارية والتصاميم الصناعية هما الوسطان اللذان استوعبا الأساليب التي انتهجتها الطليعة المتقدمة في عالم الثقافة الرفيعة. أما قبل عام 1914، فقد بقيت محصورة في ما يشبه الجزر المنعزلة المتباعدة.

ومن الخطأ، إذاً، أخذ الطليعة «الحداثية» قبل عام 1914 مأخذ الجد، إلا بوصفها تمهيداً لما بعدها. وربما لم يكن أكثر الناس آنذاك، بمن فيهم المثقفون ثقافة عالية، قد سمعوا ببابلو بيكاسو أو شونبرغ مثلاً، بينما كان المبتكرون في الربع الأخير من القرن التاسع عشر جزءاً لا يتجزأ من العدّة الثقافية للطبقات الوسطى المتعلمة. وكان الثوريون الجدد ينتسبون بعضهم إلى بعض، وينتمون إلى جماعات من المنشقين الشباب المولعين بالجدل في مقاهٍ مناسبة في المدن، ومن النقاد ومن واضعي البيانات عن شتى النزعات والتيارات الجديدة البازغة (مثل «التكعيبية»، و«المستقبلية»، و«الدُّوّاميّة»)، وإلى مجلات صغيرة، وإلى قلة من متعهدي الحفلات والمعارض الفنية وجامعي اللوحات المولعين بالألق والنكهة في الأعمال الجديدة وفي مبدعيها، من أمثال الناقد سيرغي دياغيليف (Serge Diaghilev) والمؤلفة الموسيقية ألما شندلر (Alma Schindler) اللذين ظهرا، حتى قبل عام 1914، بعد الموسيقار غوستاف ماهلر (Gustav Mahler) والفنان أوسكار كوكوتشكا (Oskar Kokoschka) وكذلك (في استثمار ثقافي أقل نجاحاً) الكاتب فرانز فيرفل (Franz Werfel). وقد تبنت

هؤلاء شريحة من الطبقة الراقية. وكان ذلك كل ما في الأمر.

ومهما يكن من أمر، فإن ظهور فناني الطليعة في السنوات الأخيرة قبل عام 1914 كان يمثل انقطاعاً أساسياً في تاريخ الفنون الراقية منذ عصر النهضة. غير أن ما لم يحققوه، كان الثورة الثقافية الفعلية في القرن العشرين التي اعتزموا تحقيقها، وكانت، في الوقت نفسه، تتبلور بوصفها من النتائج الجانبية لدمقرطة المجتمع، عبر وساطة رواد التجارة الذين كانت أنظارهم تتركز على أسواق غير بورجوازية على الإطلاق. وكانت فنون عامة الناس تتأهب لغزو العالم، سواء عن طريق استخدامها لمفهومها الخاص من الفنون والحرف، أو بتسخير التقانة المتقدمة. ويمثل هذا الغزو التطور الأكثر أهمية في ثقافة القرن العشرين.

IV

ليس من السهل دائماً استقصاء المراحل الأولى لهذه الفترة. وفي لحظة ما من أواخر القرن التاسع عشر، أدت الهجرة الجماعية إلى المدن الكبيرة المتسارعة النمو إلى نشوء أسواق مغرية لإقامة الاستعراضات الشعبية والاحتفالات الترفيهية، وإلى قيام أحياء متخصصة للمنخرطين في هذه الأنشطة. وذلك ما استهوى البوهيميين والفنانين كذلك في أحياء مثل مونمارتر وشوابنغ. وكان من نتائج ذلك أن الأشكال التقليدية للتسلية الشعبية طرأ عليها التعديل والتحويل، والتطوير الحرفي، لتنتج صوراً جديدة أصلية من الإبداع الفني الشعبي.

بطبيعة الحال، كان عالم الثقافة الراقية، بل حواشيه البوهيمية، على علم تام بعالم الفنون المسرحية الترويحية الشعبية التي كانت تتنامى في أحياء التسلية في المدن الكبرى. وغدت هذه الأوساط غير المحتشمة مرتعاً للشباب المغامرين، والفنانين الطليعيين والبوهيميين،

وللمتحررين من الأعراف الجنسية، وللعناصر الخليعة من أفراد الطبقات العليا الذين أسبغوا رعايتهم على فئات الملاكمين، وسائقي الجياد، والراقصين والراقصات. والواقع أن هذه العناصر المحلية قد تشكلت في كاباريهات باريس وثقافة الاستعراضات الشعبية في مونمارتر، بالدرجة الأولى، جراء الدعم الذي لقيته من جانب المترددين عليها من عامة الناس، ومن السياح والمثقفين، وقد خلّدتها الملصقات والمنسوخات الحجرية التي أبدعها الزبون الأول لهذه المقاصف، وهو الرسام الأرستقراطي تولوز ـ لوتريك (Toulouse - Lautrec) (1864 ـ 1910). وظهرت بوادر ثقافة بورجوازية طليعية عن الشرائح الاجتماعية المتواضعة في وسط أوروبا، وكذلك في القاعات الموسيقية في بريطانيا، واجتذبت المثقفين الجماليين منذ تسعينيات القرن وما بعدها، وكانت تستهدف جمهوراً شعبياً بالدرجة الأولى. وكان لمثل هذا الإعجاب ما يبرره. فقد كانت السينما توشك على تحويل إحدى الشخصيات من عالم الفقراء في أحياء التسلية في بريطانيا إلى الفنان الذي انعقد عليه الإعجاب الإجمالي الشامل عالمياً في النصف الأول من القرن العشرين: تشارلي تشابلن (Charlie Chaplin) (1889 ـ 1977).

وفي معرض الحديث عن التسلية الشعبية في أوساط أكثر تواضعاً، أي التسلية التي يقدمها الفقراء ـ في الحانات، والمراقص، ومقاهي الغناء، والمواخير ـ فقد بدأت تنتشر في أواخر القرن التاسع عشر مجموعة من المبتكرات الموسيقية وفدت في شتى أنحاء العالم وأخذت تنتشر عبر الحدود والمحيطات. ويعود ذلك، بصورة جزئية، إلى السياحة ووسائل المسرح الموسيقية، وبصورة أساسية، إلى ممارسة الرقص الجماعي علناً؟ وبعضها، مثل نوع الأغاني الذي بلغ آنذاك عصره الذهبي في نابولي، والمسمى كانزوني (Canzone)، ظل محصوراً في نطاق محلي. غير أن أنواعاً أخرى انتشرت على نطاق واسع مثل الفلامنغو (Flamenco) الأندلسي الذي تبناه المثقفون

الشعبيون الإسبان بحماس منذ ثمانينيات القرن، وكذلك التانغو (Tango)، وهو من نتاج أحياء المواخير في بيونس آيرس. وقد وصلت كلها إلى «عالم أوروبا الجميل» قبل عام 1914. ولم تكن أيٌّ من هذه المبتكرات الشعبية المجلوبة تحقق من الانتصارات الساحقة على المستوى العالمي ما يضاهي الذي حققته المفردات الموسيقية الزنجية الوافدة من أميركا الشمالية ـ ومرة أخرى عن طريق المسرح والموسيقى الشعبية التجارية والرقص الاجتماعي. وكانت، كلها كذلك، قد قطعت المحيط الأطلسي قبل عام 1914. واندمجت تلك المبتكرات مع تيارات الفنون التي شاعت في أوساط الغواني (demi-monde) في المدن الكبرى، وتعززت أحياناً بانتشارها في أوساط البوهيميين ذوي المنزلة الاجتماعية المبهمة، والمولعين بالتقليعات (aficionados) من أبناء الطبقات الراقية. وقد أصبحت هي المعادل الحضري للفنون الفولكلورية التي غدت الآن تشكل أساس صناعة التسلية التجارية، مع أن أصول نشأتها لا تمت بصلة إلى وسائل استغلالها. والأهم من ذلك أنها لم تكن تدين بشيء أساسي للثقافة البورجوازية، سواء من ناحية الأشكال الفنية «الراقية»، أو أشكال التسلية الخفيفة الخاصة بالطبقة الوسطى؛ ذلك أنها، على العكس من ذلك، كانت توشك على تحويل الثقافة البورجوازية من أسافلها إلى أعاليها.

في تلك الأثناء، كان الفن الحقيقي للثورة التقانية القائمة على الأسواق الجماهيرية يتنامى بتسارع لم يسبق له مثيل في التاريخ. ولم يكن اثنان من هذه الوسائط الإعلامية التقنية ـ الاقتصادية قد حققا أهمية كبرى حتى ذلك الحين، وهما البث الإذاعي الآلي للصوت والصحافة. وقد ظل مفعول الحاكي/ الفونوغراف محدوداً نظراً إلى كلفة المعدات الضرورية لاستخدامه، مما جعل امتلاكه ينحصر في نطاق قلة من الميسورين. أما آثار الصحافة، فظلت محدودة نظراً إلى اعتمادها على الأساليب القديمة للكلمة المطبوعة. وتوزعت مضامينها

على أبواب صغيرة مكتفية ذاتياً مخصصة لفئات من القراء من ذوي التحصيل العلمي المتواضع الذين لا يستطيعون التركيز كما يفعل قراء الطبقة الوسطى الذين يطالعون (*The Times*)، و(*Journal des débats*)، و(*Neue Freie Presse*). وكان ذلك كل ما في الأمر. والابتكار البصري الصرف الذي تحقق، في المانشيتات العريضة، والإخراج الفني للصفحات، والمزج بين النص والصورة، وخصوصاً الإعلانات التجارية البارزة ـ كان ثورياً بطبيعته، وذلك ما أدركه التكعيبيون عندما أدخلوا قصاصات من الصحف داخل لوحاتهم. وربما كانت الأشكال الإبداعية لحقيقية للتواصل التي أنعشتها الصحافة كانت تتمثل في الكاريكاتور، وحتى النسخ المبكرة من الرسوم المتحركة المبسطة لأساليب تقنية[22]. مع الصحافة الجماهيرية التي أخذت الصحيفة الواحدة منها توزع أكثر من مليون نسخة في تسعينيات القرن، طرأت التحولات على بنية الصحافة المطبوعة، ولكن ليس على مضمونها أو تداعياتها، ربما لأن مؤسسي الصحف كانوا على الأغلب من الأثرياء المتعلمين، وكانوا، بالتالي، يراعون قيم الثقافة البورجوازية. يضاف إلى ذلك أنه لم يكن ثمة جديد، من حيث المبدأ، في مجال الصحف اليومية والدوريات.

من جهة أخرى، فإن السينما التي قدر لها (بعد استحداث التلفاز والفيديو) أن تهيمن على فنون القرن العشرين وتحول من مضامينها، كانت جديدة تماماً، بتقانتها، وأنماط إنتاجها، وطرائق عرضها للواقع. وكان يكمن هنا في الواقع الفن الأول الذي لم يكن

---

(22) ينبغي، في هذا المجال، ملاحظة ما يجري في البلدان التي تشيع فيها الصحافة الشعبوية الديمقراطية، ولا يوجد فيها جمهور واسع من الطبقة الوسطى. ويتمثل هذا الدور في تطوير فن الكاريكاتور السياسي. ولتبيان أهمية ما كان يجري في أستراليا قبيل الحرب العالمية الأولى، انظر المقدمة التي وضعها إريك هوبزباوم لكتاب: Eric Hobsbawm, *Communist Cartoons: Cartoons from The Communist, 1921-22*, 2nd rev. ed. (London: J. Klugmann Pictorials, 1982), p. 3.

يتبلور إلا في مجتمع القرن العشرين الصناعي، ولم يكن له ما يضاهيه في الفنون الأخرى - وحتى في مجال التصوير الفوتوغرافي الساكن الذي يمكن اعتباره بديلاً للصورة المرسومة أو اللوحة (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الخامس عشر، القسم الرابع). ولأول مرة في التاريخ، تحرر العرض البصري للحركة من الأداء الفوري الحي. ولأول مرة في التاريخ كذلك، حررت الرواية أو المسرحية أو المشاهد من القيود التي يفرضها الزمان والمكان والطبيعة الفيزيقية للمشاهد، ناهيك بالتقييدات السابقة على عمليات الإيهام على المسرح. وسرعان ما اكتشف منتجو الأفلام - الذين قلما أبدوا اهتماماً أو تعاطفاً مع فنون الطليعة - مرونة الكاميرا الحركية، والتنوع في أوضاع بؤرتها، والمجال غير المحدود على التلاعب بزاوية الصورة، وفوق هذا وذاك، القدرة على تقطيع شريط الفيلم الذي تسجل عليه الصور إلى قطع مناسبة يمكن تجميعها وإعادة تركيبها على نحو ما يريدها المنتج، وبادروا إلى استغلالها. بيد أنه لم يكن ثمة فن يستطيع، مثل السينما - أن يلبي بهذه الصورة المثيرة الاحتياجات، ويحقق الانتصارات - حتى وإن لم تكن مقصودة - للمدرسة الحداثية الفنية غير التقليدية على الإطلاق.

كان انتصار السينما استثنائياً وخارقاً للعادة، ولا مثيل له في سرعته واتساع نطاقه. ولم تصبح الصور المتحركة ممكنة من الوجهة الفنية إلا نحو عام 1890، ومع أن الفرنسيين كانوا أبرز الرواد الأوائل في مجال عرض تلك الصور المتحركة، فإن الأفلام القصار عرضت للمرة الأولى كبدع جديدة في صالات المعارض العامة وحفلات المنوعات عام 1895/ 1896، وفي وقت واحد تقريباً في باريس، وبرلين، ولندن، وبروكسل ونيويورك[23]. وبعد نحو عقد واحد من الزمان، كان 26 مليوناً من الأميركيين يترددون أسبوعياً

(23) Peter Bächlin, *Der film als Ware* (Basel: [n. pb.], 1945), p. 214, n. 14.

لمشاهدة الصور المتحركة، مقابل خمسة سنتات، في ما يتراوح بين 8000 و10,000 من صالات العرض الصغيرة؛ وذلك يعادل ما نسبته 20 في المئة من سكان الولايات المتحدة[24]. أما في أوروبا، بما فيها إيطاليا المتخلفة، فكان فيها آنذاك نحو خمسمئة من دور السينما في المدن الرئيسة، بينها أربعون في ميلانو وحدها[25]. وبحلول عام 1914، ارتفع عدد جمهور السينما في الولايات المتحدة إلى 50 مليوناً[26] وغدت الأفلام صناعة ضخمة بحد ذاتها. واستحدث نظام نجوم الأفلام عام 1912 (من جانب كارل لايمل لصالح ماري بيكفورد). وبدأت صناعة الأفلام تستقر في بقعة كانت في طريقها إلى أن تتحول إلى عاصمة السينما العالمية على سفح أحد التلال في لوس أنجلوس.

ويعود هذا الإنجاز الخارج عن المألوف، بالدرجة الأولى، إلى عزوف رواد صناعة الأفلام عن كل شيء غير الأرباح المتأتية عن توفير التسلية للجمهور. وقد دخلوا هذه الصناعة بوصفهم من العاملين في مجال التسلية والطرب والاستعراض، وأحياناً كفنيين استعراضيين غير متفرغين في صالات المعارض، مثل نجم السينما الأول شارل باتيه (Charles Pathé) (1863 ـ 1957) في فرنسا، مع أنه لم يكن يتسم بصفات المبادرين التجاريين الأوروبيين. وقد كان هؤلاء، في أغلب الأحيان، من طالبي الرزق المهاجرين اليهود الفقراء النشيطين الذين كانوا سيتحولون إلى باعة متجولين يبيعون الملابس والقفازات والفراء واللوازم البيتية واللحوم إذا توسموا في ذلك المزيد من الربح.

---

(24) Tino Balio, ed., *The American Film Industry* (Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1985), p. 86.

(25) Gian Piero Brunetta, *Storia del cinema italiano, 1895-1945* (Roma: Editori riuniti, 1979), p. 44.

(26) Balio, *The American Film Industry*.

وقد دخلوا ميدان الإنتاج ليعبئوا برامجهم الاستعراضية، واستهدفوا من دون تردد، المتفرجين الأقل ثقافة، والأقل علماً، والأقل تقدماً، والأقل رغبة في تطوير أنفسهم من الجمهور الذي كان يملأ صالات العرض التي شهدت عام 1905 فاتحة أعمال كارل لايمل (Carl Laemmle) (يونيفرسال فيلمز)، لويس ب. ماير (Louis B. Mayer) (متروغولدوين ـ ماير)، الأَخَوان وارنر (Warner Brothers) ووليام فوكس (فوكس فيلمز). وعلى صفحات صحيفة *The Nation*، رحب أنصار الديمقراطية والشعبوية في أميركا بهذا النصر الذي تحقق لصالح الشرائح الاجتماعية الدنيا عن طريق مشاهدة العروض السينمائية مقابل خمسة سنتات لكل عرض، غير أن الديمقراطيين الاجتماعيين الأوروبيين، الحريصين على توفير ما هو أفضل من ذلك للعمال، رفضوا عروض الأفلام تلك بوصفها وسيلة لإلهاء البروليتاريا الرثة وبث الروح الانهزامية في نفوسها[27]. ومن هنا، تطورت صناعة سينمائية تناسب وتتجاوب مع مزاج الجمهور وفق المعادلة المجرّبة المعروفة منذ عصر الرومان القدماء.

إضافة إلى ذلك، تمتعت هذه الصناعة بميزة عظيمة وحاسمة لم تكن في الحسبان على الإطلاق. وحتى العشرينيات من القرن العشرين، لم تكن السينما تنتج غير الأفلام الصامتة المصورة وغير الناطقة التي لم تكن تتخللها إلا بعض المؤثرات الموسيقية، مما زاد من الفرص لاستخدام العازفين من الدرجة الثانية. وإذ إن الأفلام قد تحررت من قيود «برج بابل»، فقد تطورت لغة عالمية مفهومة لدى الجميع مكنتها، بالفعل، من استغلال أسواق العالم من دون حاجة إلى لغة.

---

(27) المصدر نفسه، ص 87، و *Mit uns zieht die neue Zeit: Arbeikultur in Österreich 1918-1934.*

ومما لا شك فيه أن المبتكرات الثورية في صناعة الأفلام، كفنٍّ تطور بصورة عملية في الولايات المتحدة بحلول عام 1914 كانت تعود إلى الرغبة في التوجه المحتمل، حصرياً، إلى جماهير شاملة عريضة، عن طريق وسيلة يمكن التحكم فيها من الناحية الفنية، وهي البصر. إلا أن هذه المبتكرات التي تخلفت عنها كثيراً الثقافة الطليعية الراقية لقيت قبول الجماهير، لأن ذلك كان فناً قادراً على تحويل كل شيء إلا المضمون. وما رآه عامة الناس وأحبوه في الأفلام إنما كان بالتحديد هو ما أدهش جماهير المتفرجين وأمتعهم وآنسهم وأثار مشاعرهم طالما ظل في حدود التسلية والترفيه الحِرَفي. ومن المفارقات أن ذلك هو الجانب الوحيد الذي تركت فيه الثقافة العالية أثراً مهماً على صناعة السينما الأميركية التي كانت عام 1914 توشك على غزو أسواق العالم والهيمنة المطلقة عليها.

وفيما كان كبار متعهدي الاستعراضات الأميركيين يتأهبون لدخول نادي أصحاب الملايين بعد أن جمعوا ما جمعوه من فلوس المهاجرين والعمال، كان آخرون من أصحاب المسارح وصالات العرض (بمن فيهم متعهدو الحفلات الزهيدة الكلفة)، يحلمون باستثمار القوة الشرائية ـ والطبقية ـ لجمهور العائلات المحترمة، وبالانتفاع بالسيولة النقدية المتاحة لـِ «المرأة الجديدة» وأطفالها في أميركا. (وكان 75 في المئة من الجمهور في عصر الاستعراضات ذاك من الذكور البالغين). وراحوا يطلبون الروايات المرتفعة الكلفة والعالية المكانة (من كلاسيكيات الشاشة) التي لم تكن صناعة إنتاج الأفلام الأميركية قادرة على المخاطرة بشرائها خلال حرب الأسعار الفوضوية الضروس. غير أنه كان بالإمكان استيراد هذه القصص من صناعة السينما الفرنسية الرائدة التي كانت تسيطر على ثلث الإنتاج السينمائي في العالم، أو من مصادر أوروبية أخرى. والمسرح الفرنسي العريق، الراسخ الجذور في أوساط الطبقة الوسطى، كان المصدر الطبيعي لأفلام التسلية الأكثر طموحاً. وإذا كانت الاقتباسات

والتعديلات المستقاة من القصص الواردة في **الكتاب المقدس** والمأثورات الكلاسيكية (كما هي في أعمال إميل زولا، وألكسندر دوما، وألفونس دوديه، وفكتور هوغو) قد نجحت على المسرح، فلِمَ لا يصار إلى تحويلها إلى أفلام سينمائية؟ وفي السنوات القليلة التي سبقتِ الحرب، ثبت النجاح التجاري للواردات من منتجات الألبسة الدقيقة التفاصيل التي كانت تستخدمها الممثلات الشهيرات مثل ساره برنارد (Sarah Bernhardt)، أو المعدات الملحمية التي تخصص بإنتاجها الإيطاليون. وكان مما حفز المنتجين الأميركيين على إنتاج الروايات والملاحم السينمائية الخاصة بهم، التحول المثير الذي شهدته الفترة الممتدة بين عامي 1905 و1909 من الأفلام الوثائقية إلى الأفلام الروائية والكوميدية. وأتاح ذلك التحول، بدوره، الفرصة لبعض الأميركيين من أصحاب المواهب الأدبية المتواضعة من ذوي الياقات البيض مثل د. و. غريفيث (D. W. Griffith)، لتحويل الصور المتحركة إلى شكل فني أساسي أصيل.

كانت هووليود تقع على مفترق الطرق بين صالات العرض الشعبية الزهيدة الكلفة، والمسارح التي تعرض المواقف المتفوقة ثقافياً وأخلاقياً التي تتوقعها جماهير الطبقة الوسطى الأميركية العريضة. وكانت مواطن القوة والضعف فيها على حد سواء، تكمن في إصرارها الذي لا تحيد عنه على استهداف الربح عند شباك بيع التذاكر في الأسواق الجماهيرية. وكان موطن القوة اقتصادياً أول الأمر. وقد اختارت السينما الأوروبية، على الرغم من بعض المقاومة من جانب نجوم الاستعراضات الشعبويين[28] أن تتوجه إلى جمهور

(28) إن صناعتنا التي تقدمت بفعل جاذبيتها الشعبية، تتطلب مساندة جميع الطبقات الاجتماعية وينبغي أن لا تكون هي الأثيرة لدى الطبقات الميسورة فحسب، التي يستطيع الفرد منها أن يدفع الثمن نفسه تقريباً لتذكرة السينما وتذكرة المسرح على حد سواء».

مجلة (*Vita Cinematografica*) (1914)، انظر: Gian Piero Brunetta, *Storia del cinema italiano, 1895-1945*, p. 56.

المتعلمين على حساب غير المتعلمين، فمن ذا الذي كان بوسعه أن ينـتـج أفـلام شـركـة يـو. إف. آي. جـي (Universum- Film AG) الألمانية الشهيرة في عشرينيات القرن العشرين؟ وفي تلك الأثناء، كان بوسع الصناعة الأميركية أن تستغل إلى أقصى حد ممكن الأسواق الجماهيرية اعتماداً على حجم سكاني لم يكن، على الورق، يزيد على ثلث عدد السكان في ألمانيا. ومكنها ذلك من تغطية الكلفة وجني أرباح طائلة داخل الولايات المتحدة، وبالتالي من غزو العالم، بعرض أفلامها بسعر يقل عن أسعار المنافسين. وأدت الحرب الأولى إلى تعزيز هذه الميزة التجارية الحاسمة، ووضعت صناعة السينما الأميركية في موقع لا يمكن منافسته أو مضاهاته. كما إن الموارد غير المحدودة مكنت هووليود من شراء المواهب وجلبها من جميع أنحاء المعمورة. ولا يعني ذلك أنها استفادت منها على الوجه الأفضل.

أما مواطن الضعف في هووليود فكانت جليّةً بالقدر نفسه. وقد خلقت وسطاً استثنائياً للتواصل ذا طاقة استثنائية كذلك، غير أن رسالته من الوجهة الفنية تكاد لا تستحق الذكر، على الأقل حتى ثلاثينيات القرن العشرين. وعدد الأفلام الصامتة في الذخيرة الحية لهووليود، والتي يتذكرها المتعلمون، ضئيل جداً، باستثناء الأفلام الكوميدية. وعندما تؤخذ بالاعتبار المعدلات الهائلة لإنتاج الصور المتحركة، فإنها تشكل نسبة تافهة تماماً من مجمل الإنتاج الكلي. غير أن الرسالة، من الوجهة الأيديولوجية، لم تكن عديمة الأهمية أو عديمة الفعالية. وعندما نستحضر الكم الهائل من الأفلام الرخيصة، سنجد أن القيم التي كانت تمثلها وتدعو إلى تبنيها إنما كانت تصب في توجهات السياسات العليا الأميركية في أواخر القرن العشرين.

ومع ذلك، فإن التسلية الجماهيرية المصنعة قد أحدثت ثورة في فنون القرن العشرين، وقد فعلت ذلك بصورة مستقلة وبمعزل عن

الطليعة. ذلك أن الطليعة الفنية لم يكن لها دور في ولادة السينما قبل عام 1914، ويبدو أنها لم تكن تلقي بالاً لها، ما عدا ما يروى عن أن أحد الفنانين التكعيبيين من مواليد روسيا قال في باريس إنه يفكر في إنتاج ملحق تجريدي لأحد الأفلام عام 1913[29]. ولم تأخذ الطليعة هذا الفن مأخذ الجد إلا في غمرة الحرب، عندما كانت صناعة السينما قد نضجت تقريباً. وكانت الباليه الروسية هي الفن الاستعراضي الذي استأثر باهتمام الطليعة قبل عام 1914، وهي التي جند لها مديرها الكبير سيرغي دياغيليف مجموعة ثورية ومجلوبة من المؤلفين الموسيقيين والرسامين. إلا أن الباليه الروسية كانت تتوجه إلى نخبة من علية القوم أو أبناء الذوات المتفذلكين ثقافياً بينما كان منتجو الأفلام الأميركيون يستهدفون الشرائح الدنيا من أغلبية البشر.

من هنا، فإن الفن الحقيقي «الحديث» و«المعاصر» لذلك القرن قد تبلور بصورة غير متوقعة، وفي غفلة من القيّمين على القيم الثقافية، وبسرعة لا يتوقعها المرء إلا عند حدوث ثورة ثقافية حقيقية. غير أنه لم يعد، ولن يعود، هو فن العالم البورجوازي إلا في ناحية مهمة واحدة: هي أنه كان، في أعماقه، رأسمالي الطابع. ترى، هل كان هذا الفن «ثقافة» بالمعنى البورجوازي؟ يكاد يكون من المؤكد أن أكثر المتعلمين عام 1914 لم يكونوا يرونه كذلك، إلا أن أداة التواصل الجماهيرية الجديدة الثورية تلك كانت أقوى بما لا يقاس من ثقافة النخبة التي أخذت مساعيها الرامية إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بالتعبير عن هذا العالم تملأ صفحات كاملة من تاريخ الفنون في القرن العشرين.

يمثل التقاليد القديمة، بصورها وأعرافها الثورية، وبأجلى

---

(29) Luigi Chiarini, «Cinematograpy,» in: *Encyclopedia of World Art* (New York: [McGraw-Hill], 1960), III, p. 626.

حالاتها، اثنان من المؤلفين الموسيقيين في فيينا في الفترة التي سبقت عام 1914: الأول هو إريك فولفغانغ كورنغولد (Erich Wolfgang Korngold)، وهو طفل نابغة من أسرة موسيقية متوسطة الثقافة بدأ انطلاقته الفنية بتأليف السمفونيات، والأوبرات وما إلى ذلك؛ والثاني هو أرنولد شونبرغ. وقد اختتم الأول حياته الفنية بتحقيق نجاح باهر كمؤلف للموسيقى التصويرية للصور المتحركة في هووليود، ومدير موسيقي لمؤسسة وارنر بروذرز السينمائية. أما الثاني، فبعد أن أحدث ثورة في الموسيقى الكلاسيكية في القرن التاسع عشر، اختتم حياته في المدينة نفسها من دون أن يكون له جمهور، غير أنه حظي بالإعجاب والمساندة من جانب موسيقيين أكثر رخاءً وأكثر قدرة منه على التأقلم، ممن جنوا أموالاً من صناعة الصور المتحركة عندما لم يطبقوا الدروس التي تعلموها منه.

هكذا اجتاحت الثورة فنون القرن العشرين، ولكن ليس على أيدي من هيأوا أنفسهم للقيام بهذه المسؤولية. وفي هذه الناحية، اختلفت عن الفنون كل الاختلاف.

الفصل العاشر

تقويض اليقينيات: العلوم

مِمَّ يتكون الكون المادي؟ الأثير، والمادة، والطاقة.

س. لاينغ، 1885[1]

من المتفق عليه عموماً أن تقدماً عظيماً قد تحقق، خلال الخمس عشرة سنة الماضية، في معرفتنا بقوانين الوراثة الأساسية. ويمكن أن نقول باطمئنان إن ما تحقق في هذا المجال في تلك الفترة كان، في الواقع، أكثر مما أنجز خلال تاريخ الميدان المعرفي الماضي بأكمله.

ريموند بيرل، 1913[2]

في مجال الفيزياء النسبية، لم يعد الزمان والمكان جزءاً من

---

(1) S. Laing, *Modern Science and Modern Thought* (London: Chapman and Hall, 1896), p. 51.

(2) Raymond Pearl, *Modes of Research in Genetics* (New York: Macmillan Co., 1915), p. 159.

اقتطفت هذه الفقرة من محاضرة ألقيت عام 1913.

الهيكل العظمي للعالم، بل غدا من المتعارف عليه أنهما بناءان شُيِّدا عليه.

برتراند رسل، 1914[3]

ثمة أوقات يطرأ فيها التحول في طريقة فهم الإنسان للكون وبنائه له في فترة زمنية وجيزة جداً. وكانت من تلك الفترات العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وحتى ذلك الحين فهمت هذا التحول أو لاحظته أعدادٌ ضئيلة نسبياً من الرجال والنساء في حفنة من الدول، وأحياناً أقليات داخل ميادين الأنشطة الفكرية والإبداعية التي طرأ فيها هذا التحوّل. ولم يصب التحول جميع الميادين، كما إنه لم يحدث بالأسلوب نفسه. ولابدّ من دراسة أشمل تميز بين الحقول التي كان فيه الأشخاص المعنيون واعين للتقدم الطولي لا بالتحول نفسه (كما في حالة العلوم الطبية) من جهة، وتلك التي شملتها الثورة (مثل الفيزياء) من جهة أخرى؛ بين العلوم القديمة المُثوْرنة، والعلوم التي استحدثت عن طريق الابتكار والاكتشاف، والتي ولدت في عصرنا (مثل علم الجينات)؛ بين النظريات العلمية التي قدر لها أن تصبح أساساً للإجماع أو العرف، والنظريات الأخرى التي ظلت على هامش المباحث الأخرى، مثل التحليل النفسي. كما إن مثل هذه الدراسة المتوخاة ستميز بين النظريات المقبولة التي واجهت التحديات ولكنها نجحت في إعادة ترسيخ نفسها بأشكال معدلة في هذه الناحية أو تلك، مثل الداروينية، والجوانب الأخرى في التراث الفكري لمنتصف القرن التاسع عشر الذي اختفى واندثر إلا من الكتب المدرسية الأقل تقدماً، مثل فيزياء اللورد كِلفن [وليام تومبسون]. ولابدّ لهذه الدراسة أن تميز بالتأكيد

(3) Bertrand Russell, *Our Knowledge of the External World as a Feld for Scientific Method in Philosophy* (London: G. Allen & Unwin Ltd., [1926]), p. 109.

بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية التي تشعبت وتباعدت عنها، مثل البحوث التقليدية في مجال الإنسانيات. وقد ولّد ذلك كله فجوة متسعة، فقد بدا أن ما كان يدعى «فلسفة» في القرن التاسع عشر قد أخذ يختفي فيها. ومع ذلك، فإن المقولة تظل صحيحة وسليمة بصرف النظر عما قد نذيّلها به من حواشٍ وإيضاحات: إن المشهد الفكري الثقافي الذي برزت فيه قمم شامخة مثل ماكس بلانك، ألبرت إينشتاين، وسيغموند فرويد، ناهيك بأرنولد شونبرغ وبابلو بيكاسو، لم يكن ليتجلى قبل ذلك، كما إنه كان مختلفاً كل الاختلاف عن المشهد الذي توهم المراقبون الأذكياء أنهم قد استشفوه، مثلاً، عام 1870.

كان هذا التحول على نوعين. وقد تضمن، من الوجهة الثقافية الفكرية، نهاية لتصور الكون على النحو الذي يفهمه المهندسون والمعماريون: أي بوصفه صرحاً لم يكتمل بناؤه، ولكن لا يمكن تأجيل استكماله إلى فترة طويلة جداً؛ بناءٌ يقوم على أساس من «الحقائق والوقائع» التي يشد بعضها إلى بعض إطار محدد من الأسباب التي تتولد عنها الآثار و«قوانين الطبيعة»، وتشيّدها أدوات العقل والمنهج العلمي التي يمكن الركون إليها؛ إنه عمارة ذهنية، ولكنها تعبر، في مقاربة متزايدة الدقة، عن الواقع الموضوعي للكون. ووفقاً لمنطق عالَم البورجوازية الظافرة، فإن آلية الكون العملاقة الساكنة الموروثة من القرن السابع عشر، منذ اتساعها وتفرعها إلى مجالات جديدة، لم تقتصر على إثبات الديمومة والثبات والقدرة على التكهن بما هو آتٍ فحسب، بل على توليد التحول. لقد أنتجت النشوءَ والارتقاء (Evolution) (الذي يمكن تعريفه بمفهوم «التقدم» العَلْماني، وفي مضمار الشؤون الإنسانية على الأقل). وكان ذلك هو نموذج الكون وأسلوب فهمه من جانب العقل البشري الذي أصابه الانهيار.

غير أن هذا الانهيار كان له جانب نفسي حاسم. والهيكلة الفكرية للعالم البورجوازي ألغت قوى الدين القديمة وأبعدتها عن تحليل كون لم يعد فيه أي دور للقوى الغيبية والعجائبية، كما لم تترك غير فسحة ضيقة لتحليل العواطف، إلا بوصفها نواتج للقانون الطبيعي. وعلى الرغم من ذلك، كان العالم الفكري قد بدا، مع بعض الاستثناءات الهامشية، مناسباً وملائماً كذلك للاستيعاب الإنساني الحدسي للعالم المادي (بـِ «تجربة الحس السليم») وللمفاهيم الحدسية، أو العتيقة على الأقل، الخاصة بعملية التفكير البشري. من هنا مازال من الممكن التفكير بالفيزياء والكيمياء وفق النماذج الميكانيكية (الذرّة التي تماثل كرات البلياردو)(4) غير أن التركيب الجديد للكون وجد نفسه بصورة مطردة مضطراً لاطّراح كل من الحدس و«الحس السليم» جانباً. وبهذا المعنى، غدت «الطبيعة» أقل «طبيعةً» وأكثرَ استعصاءً على الفهم. وعلى الرغم من أننا في واقع الأمر نعيش جميعاً مع تقانة تنطلق من ثورة عملية جديدة، وفي عالم تحول مظهره البصري جراء هذه الثورة، وقد يعكس فيه خطابُ عامة الناس المتعلمين مفاهيمَها ومفرداتِها، فليس من الواضح إطلاقاً مدى تغلغل هذه الثورة واندماجها في عمليات التفكير لدى الناس العاديين حتى في أيامنا هذه. وبوسعنا القول إنها قد استُوعِبت على الصعيد الوجودي، لا الفكري.

يمكن إيضاح عملية الطلاق والانفصال بين العلم والحدس بالاستشهاد بمثال متطرف هو الرياضيات. إن التقدم في الفكر الرياضي، في وقت ما من أواسط القرن التاسع عشر، لم يقتصر على البدء بتوليد نتائج مخالفة للعالم الحقيقي الذي تصورته الحواس،

---

(4) ما حدث هنا هو أن الذرّة التي سرعان ما قُسِّمت إلى جزيئات صغيرة، عادت في تلك الفترة لتصبح هي وحدة القياس الأساسية في العلوم الفيزيائية بعد فترة من الإهمال النسبي.

مثل الهندسة غير الإقليدية (وذلك ما كان عليه الحال في الماضي - انظر **عصر الثورة**)، بل تمخض كذلك عن نتائج صدمت حتى علماء الرياضيات أنفسهم، ومنهم غيورغ كانتور (Georg Cantor) (1845 - 1918) الذي كان يقول: «إنني أرى ولكنني لا أصدّق[5] (je vois mais ne le crois pas). وفي علم الهندسة[6]، وهو أحد مبحثين يمثلان الحدود الديناميّة القصوى لرياضيات القرن التاسع عشر، تبرز الظواهر التي كان يستحيل التفكير فيها، إذا جاز التعبير، مثل المنحنيات التي ليس لها مماسٌ مشترك. غير أن التطور الأكثر إثارة و«استحالة ربما كان اكتشاف كانتور للأحجام اللامتناهية، وذلك هو ما أدى إلى استحداث مجال لم يعد فيه استخدام مفاهيم حدسية من نوع «أكبر» و«أصغر» يفضي إلى النتائج المتوقعة. وكان ذلك خطوة متقدمة إلى الأمام، وعلى حد تعبير هِلبرت، «الفردوس» الذي رفض علماء الرياضيات الطليعيون أن يُطردوا منه.

كان أحد الحلول - وهو الذي تبناه أغلب علماء الرياضة في ما بعد - يتمثل في تحرير الرياضيات من أي مطابَقة مع العالم الحقيقي الواقعي، والتحول بها إلى مجال بلورة المسلمات، أياً كانت هذه المسلمات التي لم تكن تستلزم أكثر من التعريف الدقيق والترابط في ما بينها على نحو لا يوحي بالتناقض. وغدت الرياضيات منذئذٍ ترتكز، بصورة صارمة، إلى تعليق التصديق بأي شيء إلا بقواعد اللعبة. وعلى حد تعبير برتراند رسل، وهو من المساهمين الرئيسين في إعادة النظر في أسس الرياضيات التي تصدّرت المسرحَ الآن، فإن

---

(5) Carl Boyer, *A History of Mathematics* (New York: Wiley, [1968]), p. 82.

(6) Nicolas Bourbaki, *Eléments d'histoire des mathématiques* (Paris: Hermann, 1960), p. 27.

كانت جماعة علماء الرياضيات التي تنشر كتاباتها بهذا الاسم مهتمة بتاريخ الموضوع الذي تعالجه، من حيث علاقته بأعمالها في المقام الأول.

الرياضيات، ربما للمرة الأولى في تاريخها، قد غدت هي الموضوع الذي لا يعلم من يتحدث فيه شيئا عنه، ولا يعلم ما إذا كان ما يقوله صواباً أو غير ذلك(7). لقد أعيدت صياغة الأسس التي تقوم عليها الرياضيات بالاستبعاد الصارم للاحتكام إلى الحدْس.

وقد فرض ذلك ضغوطاً نفسية هائلة، وبعض الضغوط الفكرية كذلك. والعلاقة بين الرياضيات والعالم الحقيقي هي مما لا يمكن إنكاره، مع أنها كانت، في نظر الشكلانيين الرياضيين، من نافلة القول. وقد وجدت الرياضيات «البحتة» نفسها، مراراً وتكراراً، في القرن العشرين، مطابقة في بعض الجوانب للعالم الحقيقي، بل إنها أسهمت في تفسير هذا العالم أو في السيطرة عليه عن طريق التقانة. بل إن ج. هـ. هاردي (G. H. Hardy)، وهو عالم في الرياضيات البحتة متخصص في نظرية الأرقام ـ وهو، بالمناسبة، مؤلف سيرة ذاتية رائعة تعتمد على استبطان الذكريات ـ وقد زعم، بكل فخر، بأن كل ما أنجزه لم يكن له أي قيمة عملية، نقول إن هذا العالم أسهم بنظرية هي في صميم علم الجينات السكانية الحديث (وتسمى قانون هاردي ـ واينبرغ) (Hardy-Weinberg Law)، فماذا كانت العلاقة بين اللعبة الرياضية وبنية العالم الحقيقي المطابقة لها؟ وربما لم يكن ذلك من جملة اهتمامات علماء الرياضيات بصفتهم الرياضية، غير أن عدداً كبيراً من الشكلانيين، مثل [دايفد] هلبرت (1862 ـ 1943) الشهير، كانوا، على ما يبدو، يؤمنون بحقيقة رياضية موضوعية، أي بأهمية ما يعتقده الرياضيون عن «طبيعة» الكيانات الرياضية التي كانوا يشكلونها، أو «حقيقة» نظرياتهم. إن مدرسة كاملة من «المؤسسات» التي مهد لقيامها هنري بوانكاريه (Henri Poincaré) (1854 ـ 1912) وتزعمها، منذ عام 1907، الهولندي ل. إ. ج. برور

(7) Carl Boyer, *A History of Mathematics* (New York: Wiley, [1968]), p. 649.

(L. E. J. Brouwer) (1882 ـ 1966)، قد رفضت الشكلانية بصورة قاطعة، وحتى عندما تضمن ذلك بالضرورة التخلي عن انتصارات التفكير الرياضي. وكانت نتائج هذا التفكير المذهلة قد أفضت إلى إعادة النظر في قواعد الرياضيات، وعلى رأسها، تحديداً، أعمال غيورغ كانتور (Georg Cantor) حول نظرية المنظومات التي طرحت في سبعينيات القرن على الرغم مما واجهته من مقاومة عنيفة من جانب بعض الأطراف. وقد كشفت العواطف التي أثارتها هذه المعركة في الشرائح العليا من أوساط الفكر المجرد عن عمق الأزمة الفكرية والنفسية التي تمخض عنها انهيار الروابط القديمة بين الرياضيات من جهة، وفهم العالم من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك أن إعادة التفكير في أسس الرياضيات نفسها لم يكن إشكالياً على الإطلاق، لأن محاولة تأسيسها على تعريفات صارمة ومتسقة لا تناقض فيها (وذلك هو ما حفز على تطوير المنطق الرياضي) واجهت الصعوبات التي جعلت الفترة بين عامي 1900 و1930 هي فترة «الأزمة الكبرى في القواعد والأصول» (بورباكي)[8]. ولم يكن الإقصاء الشرس للحدس نفسه ممكناً إلا بعد أن ضاقت الآفاق أمام العالم الرياضي. وفي ما وراء الأفق، ترامت التناقضات التي اكتشفها الآن علماء الرياضيات والمناطقة الرياضيون ـ وقد صاغ برتراند رسل العديد منها في العقد الأول من القرن العشرين ـ وأثارت مشكلات بالغة العمق[9]. وقد أثبت العالم الرياضي النمساوي

(8) Bourbaki, Ibid., p. 43.

(9) من الأمثلة البسيطة على ذلك (بيري ورسل) القول بأن «كل فئة من الأعداد الصحيحة مما يمكن صياغة تعريفها بأقل من ست عشرة كلمة تكون متناهية» ومن المستحيل، ومن دون الوقوع في التناقض، أن نعرض عدداً صحيحاً بأنه «العدد الصحيح الأصغر الذي لا يمكن تعريفه بأقل من ست عشرة كلمة»، لأن التعريف الثاني يشتمل على اثنتي عشرة كلمة فقط. والأبرز بين هذه التناقضات هو «تناقض رسل» الذي يتساءل عما إذا كانت منظومة المنظومات التي لا تكون مفردات المنظومة نفسها جزءاً منها هي نفسها الواردة في =

كورت غودل (Kurt Godel) بعد ذلك (عام 1931) أن التناقضات لا يمكن إزالتها على الإطلاق في بعض النواحي الأساسية. وليس بوسعنا أن نبرهن على أن بديهيات علم الحساب متسقة وفق عدد محدد من الخطوات التي لا تؤدي إلى نتائج متناقضة. ومع ذلك، فإن الرياضيين عودوا أنفسهم بحلول ذلك الوقت على التعايش مع اللايقينيات والالتباسات التي تحفل بها موضوعاتهم. ولم تكن أجيال التسعينيات من القرن التاسع عشر ولا العقد الأول من القرن العشرين قد قبلت بها حتى ذلك الحين.

كان من الممكن التغاضي عن أزمة الرياضيات لولا أن هذا الموضوع كان يهم مجموعة من الناس. وقد وَجد عدد كبير من هؤلاء داخل الأوساط العلمية، وكذلك أكثر المتعلمين في ما بعد، نفسه طرفاً في هذه الأزمة التي اكتنفت فيزياء الكون الغاليلية والنيوتونية التي يمكن تتبع بداياتها الدقيقة إلى عام 1895، والتي سيصار إلى استبدالها بالكون الإينشتايني النسبي. وقد ووجهت في عالم الفيزيائيين بمقاومة أخف من تلك التي صادفتها الثورة الرياضية، ربما لأنها لم تكشف عن نفسها ولم تعلن تحديها للمعتقدات التقليدية حول اليقينيات والقوانين الطبيعية. ولم يكن ذلك ليحدث إلا في عشرينيات القرن العشرين - ومن جهة أخرى، ووجهت الفيزياء الجديدة بمقاومة شديدة من جانب سواء الناس. وحتى في عام 1913، وضع مؤلف ألماني ضليع وواسع المعرفة سفراً من أربعة مجلدات أورد فيه مسحاً لتاريخ العلوم، ولكنه أغفل ذكر بلانك - إلا بوصفه من المختصين بنظرية المعرفة - مثلما تجاهل إينشتاين، وج. ج. تومبسون وعدداً آخر من العلماء الذين كان من الواجب التنويه بهم، بل إنه أنكر أن العلوم كانت تشهد أي تطور ثوري استثنائي

= تلك المنظومة. وذلك مشابه للمفارقة التي طرحها الفيلسوف الإغريقي القديم زينون عما إذا كان بوسعنا أن نصدق الرجل الكريتي الذي يقول: «إن أهالي كريت كلهم كذابون».

آنذاك: «عند عرض التطور العلمي، تتجلى دلائل التحيز في القول بأن أسس العلوم لم تعد مستقرة، وأن من واجبنا في هذه الأيام أن نبدأ بإعادة بنائها»[10]. والفيزياء الحديثة، كما نعلم، مازالت بعيدة المنال بالنسبة إلى أغلبية عامة الناس، حتى من يحاولون منهم متابعة المحاولات اللامعة لشرحها لهم، والتي تضاعفت منذ الحرب العالمية الأولى. وكذلك كان حال المراحل المتقدمة من علم اللاهوت السكولاستيكي بالنسبة إلى أغلب المسيحيين المؤمنين في القرن الرابع عشر في أوروبا. وقد رفض الأيديولوجيون اليساريون النسبية لأنها لم تكن تتناسب مع تصورهم للعلم، بينما ندد به اليمينيون باعتبارها بدعة يهودية. وباختصار، فإن العلم لم يعد مجرد شيء لا يفهمه إلا قلة قليلة من الناس، بل أصبح أمراً يخالفه الكثيرون ويعارضونه، فيما كانوا يقرون بأن حياتهم كانت تعتمد عليه.

يمكن إيضاح أبعاد الصدمة التي أصابت الخبرة العامة، والمنطق السليم، والمفاهيم المقبولة عن الكون بالرجوع إلى مشكلة «الأثير الوضّاء»، وهي مسألة اندثرت في عالم النسيان، مثلها مثل قضية الفلوجستون التي فُسّر بها الاحتراق الداخلي في القرن الثامن عشر قبل الثورة الكيميائية. ولم يكن هناك دليل على وجود الأثير، وهو شيء مطاط ومرن، لا يمكن ضغطه، ولا يتعرض للاحتكاك، ويعتقد أنه يملأ الفضاء، ولكن لابدّأنه موجود، وذلك في إطار عالم ميكانيكي أساساً ويستبعد كل ما يوصف بأنه «التأثير عن بُعد»، لأن فيزياء القرن التاسع عشر كانت، في أساسها، مليئة بالموجات، بدءاً من موجات الضوء (الذي تم قياس سرعته الفعلية للمرة الأولى)، وتضاعفت بتقدم البحوث في مجال الكهرومغناطيسيات التي بدا، منذ ماكسويل، أنها تشمل الموجات الضوئية. ولكن في كونٍ مادي

(10) F. Dnneman, *Die Naturwissenschaft in ihrer Entwicklung und ihrem Zummenhange* (Leipzig and Berlin: [n. pb.], 1913), IV, p. 433.

متصوَّرٍ ميكانيكياً، كان لابدّ للموجات أن تكون موجات تتحرك في شيء ما، مثلما أن الموجات المائية تتحرك كموجات في الماء. وفيما تعاظمت أهمية حركة الموجة كعنصر مركزي في صورة العالم الفيزيقي (على حد تعبير أحد المعاصرين السُذَّج لتلك الفترة)، «اكتشف الأثير في ذلك القرن، بمعنى أن جميع الشواهد التي تدل على وجوده قد جمعت في تلك الحقبة»[11]. ومجمل القول إنها قد اكتشفت لأنها، كما كان يرى جميع «العلماء الفيزيائيين الثقات» (باستثناء عدد ضئيل من المنشقين من أمثال هينريتش هيرتز (Heinrich Hertz) (1857 ـ 1894)، مكتشف موجات الراديو، وإرنست ماخ (Ernst Mach) (1836 ـ 1916) المعروف كباحث في فلسفة العلوم. «علينا أن لا نعرف شيئاً عن الضوء، وعن الحرارة المشعة، وعن الكهرباء، وعن المغناطيسية؛ فمن دونها لن يكون هناك شيء اسمه الجاذبية»[12]، لأن صورة العالم الميكانيكي تتطلب منها كذلك أن تبذل قصارى جهدها عبر وسيط مادي.

ولكنه، في حال وجوده، يجب أن يتمتع بخصائص ميكانيكية، سواء كانت مفصلة باستخدام المقاييس المستقاة من المفاهيم الإلكترومغناطيسية أو لم تكن. وقد أثارت تلك مشكلات ملموسة لأن الفيزياء (منذ مايكل فاراداي (Michael Faraday) وبلانك) كانت تعمل وفق نسقيْن مفاهيميين غير متوائميْن، تماماً بل كانا متعارضين في الواقع: هناك فيزياء الجزيئات المتفردة (لـِ «المادة»)، وهناك فيزياء الوسائط المستمرة، وهي «الحقول». ووفق النظرية التي شرحها هـ. أ. لورنتز (H. A. Lorentz) (1853 ـ 1928)، وهو من العلماء الهولنديين المرموقين الذي جعل من تلك الفترة عصراً ذهبياً

---

(11) Henry Smith Williams, *The Story of Nineteenth-Century Science* (New York: London, Harper & Brothers, 1900), p. 231.

(12) المصدر نفسه، ص 230 ـ 231.

للعلوم يمكن مقارنته بالقرن السابع عشر، فإنه كان من الأيسر الافتراض بأن الأثير كان أمراً ساكناً ثابتاً بالنسبة إلى المادة المتحركة. غير أن ذلك كان يمكن قياسه. وحاول اثنان من الأميركيين هما أ. أ. مايكلسون (A. A. Michelson) (1852 ـ 1931) وإ. و. مورلي (E. W. Morley) (1838 ـ 1923)، القيام بذلك في تجربة مشهودة ومبتكرة عام 1887 تمخضت عن نتائج عصية التفسير. وكانت تلك النتائج من الصعوبة والتنافر مع المعتقدات الراسخة إلى حد دفع إلى تكرارها بصورة دورية مع اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة حتى عشرينيات القرن العشرين، مع إعطاء النتائج نفسها في كل الحالات.

ماذا كانت سرعة حركة الأرض عبر الأثير الساخن؟ لقد كان شعاع الضوء ينقسم إلى شطرين، يتحركان ذهاباً وإياباً على مسارين متساويين في زاوية قائمة لكل منهما، حيث يتحدان مرة أخرى. وإذا تحركت الأرض باتجاه أحد هذين الشعاعين، فلابد أن حركة الجهاز خلال عبور الضوء ستجعل مساريْ الشعاعين غير متساويين. وذلك ما كان ممكناً استقصاؤه. غير أن ذلك لم يتحقق. ويبدو أن الأثير، أيّاً كانت طبيعته، كان يتحرك مع الأرض، أو، على الأرجح، مع أي شيء يجري قياسه. ولم يكن يبدو أن للأثير خصائص فيزيقية على الإطلاق، بل بدا أنه يستعصي على أي شكل من أشكال الفهم المادي. وكان البديل في التخلي عن صورة الكون العلمية المتعارف عليها.

لن يستغرب المراقب الملّم بتاريخ العلوم أن لورنتز كان يؤثر النظرية على الحقيقة الواقعية، وأنه حاول، بالتالي، أن يسفّه تجربةَ مايكلسون ـ مورلي، وينقذَ، من ثم، ذاك الأثير الذي كان يعتبر «نقطة ارتكاز الفيزياء الحديثة»[13]، وذلك باللجوء إلى ألعوبة نظرية

(13) المصدر نفسه، ص 236.

بهلوانية خارجة عن المألوف كانت ستجعل منه «عرّاب النسبية»[14] افترض، مثلاً، أنه كان بالإمكان فسخ الزمان عن المكان، بإبعاد أحدهما قليلاً عن الآخر، بحيث يصبح جسم ما عند مواجهته لاتجاه حركته أصغر مما سيكون لو ظل مستقراً مكانه أو مواجهاً للطرف المعاكس. إن الانقباض في نسق مايكلسون ـ مورلي ربما كان هو الذي أخفى سكونيّة الأثير. وقد قيل إن هذه الفرضية كانت قريبة جداً من نظرية إينشتاين النسبية الخاصة (1905)، غير أن المشكلة في ما يتعلق بلورنتز ومعاصريه هي أنهم كسروا بيضة الفيزياء التقليدية في محاولة يائسة منهم للمحافظة عليها صحيحة سليمة. غير أن إينشتاين الذي كان في طفولته عندما وصل مايكلسون ومورلي إلى النتيجة المدهشة صار مستعداً كل الاستعداد للتخلي عن المعتقدات القديمة. ليس هناك حركة مطلقة. وليس هناك حركة أخرى. وإذا كانت مثل هذه الحركة هناك، فإنها لا تهم علماء الفيزياء. وبشكل أو بآخر، كان نظام الفيزياء القديم يلفظ أنفاسه الأخيرة.

نخلص من هذه الحكاية المفيدة إلى نتيجتين. **الأولى**، التي تتسق مع النموذج العقلاني الذي ورثه العلم ومؤرخوه عن القرن التاسع عشر، هي أن الحقائق الواقعية أقوى من النظريات. ومع التطورات في الكهرومغناطيسيات، واكتشاف أنواع جديدة من الإشعاع ـ موجات الراديو (هيرتز 1883)، والأشعة السينية (رونتغن 1895)، والنشاط الإشعاعي (بيكيريل 1896). ومع تزايد الحاجة إلى توسيع النظريات المتعارف عليها إلى أشكال جديدة غير مألوفة، ومع نجاح تجربة مايكلسون ـ مورلي، كان يتعين على النظرية، إن عاجلاً أو آجلاً، أن تتبدل بصورة جوهرية لتتواءم والحقيقة الواقعية. ولم

---

(14) Charles Coulston Gillispie, *The Edge of Objectivity; An Essay in the History of Scientific Ideas* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960), p. 507.

يكن مستغرباً أن ذلك لم يحدث على الفور، غير أنه سرعان ما حدث، وفي الوقت المناسب: إذ يمكننا أن نحدد بدقة حدوث هذا التحول خلال الحقبة الممتدة بين عامي 1895 و1905.

النتيجة الثانية التي نخلص إليها هي على العكس من الأولى تماماً. إن مشهد الكون المادي الذي تصدع بين عامي 1895 و1905 لم يكن قائماً على «الحقائق»، بل على «بديهيات افتراضية مسبقة» عن الكون، مبنية جزئياً على غرار نموذج ميكانيكي من القرن السابع عشر، وجزئياً على حدوس أقدم عهداً قائمة على التجربة الحسية والمنطق. ولم يكن هناك قط ما هو أكثر صعوبة فعلية في تطبيق النسبية على العمليات الإلكتروديناميـة أو أي مجال آخر من تطبيقها على الميكانيكا القديمة المعهودة التي اعتبرت أمراً مفروغاً منه منذ أيام غاليليو. وكل ما تستطيع الفيزياء قوله حول نظامين متداخلين أحدهما في الآخر، وتحكم كلاً منهما قوانين نيوتن (قطارين للسكة الحديد مثلاً)، هو أنهما يتحركان بصورة متساوقة بنسبة أحدهما إلى الآخر، لا أن أحدهما «مستقر» وثابت تماماً بالمعنى المطلق لكلمة. وقد اختُرِع الأثير لأن النموذج الميكانيكي المقبول للكون كان يتطلب شيئاً من هذا القبيل، ولأنه بدا، بالحدس، أنه من غير المعقول، بمعنى من المعاني، أن لا يكون ثمة تمييز بين الحركة والراحة المطلقة في مكان ما. وما إن اخترع الأثير، حتى غدا من المستحيل توسيع النسبية لتغطي مجال الكهروديناميات أو قوانين الفيزياء بصورة عامة. وباختصار، فإن ما جعل الثورة أكثر حدة وعنفاً في الفيزياء لم يكن اكتشاف حقائق جديدة، مع أن ذلك قد حدث بالتأكيد، بل تردد علماء الفيزياء بإعادة النظر في منطلقاتهم النظرية الإرشادية. وكما جرت العادة، فإن العقول النيرة لم تكن هي التي كانت مستعدة للاعتراف بأن الإمبراطور لم يكن يرتدي الثياب على الإطلاق: وقد انشغلت هذه العقول باختراع نظريات تفسر كيف كانت تلك الثياب رائعة وغير منظورة في آنٍ معاً.

إن الاستنتاجين صحيحان، غير أن الثاني، بالنسبة إلى المؤرخ، أكثر فائدة من الأول. ذلك أن الأول لا يقدم بالفعل تفسيراً مناسباً للكيفية التي حدثت فيها الثورة في علم الفيزياء. والمنطلقات النظرية القديمة لا تمنع التقدم في البحوث في العادة، ولم تمنعه آنذاك، ولا طرح النظريات التي يبدو عليها الانسجام مع الحقائق والخصوبة الفكرية. إنها تنتج فقط ما يمكن اعتباره، بأثر رجعي، (كما في حالة الأثير) نظرياتٍ غيرَ ضرورية وكثيرةَ التعقيد من دون مبرر. وعلى العكس من ذلك، فإن الثوريين في مجال الفيزياء لم تكن تحفزهم أساساً الرغبة في إزالة أوجه التناقض بين الملاحظة والتطبيق ـ وقد كان أغلب هؤلاء ينتسبون إلى «الفيزياء النظرية» التي لم يكن معترفاً بها تماماً كحقل دراسي مستقل بحد ذاته يتخذ موقعه في نقطة ما بين الرياضيات وأجهزة المختبرات. وقد مضى هؤلاء في حال سبيلهم، تحرِّك بعضَهم أحياناً هموم فلسفية أو ميتافيزيقية مجردة، مثل نزوع ماكس بلانك إلى إدراك «المطلق». وقادهم ذلك إلى الفيزياء على الرغم من نصائح المدرسين الذين كانوا مقتنعين بأنه لم تبق في ذلك العلم إلا زوايا بسيطة تحتاج إلى مزيد من الترتيب، أو إلى بعض أقسام الفيزياء التي اعتبرها آخرون غير مثيرة للاهتمام[15] وقد كتب ماكس بلانك سيرته الذاتية القصيرة عندما تقدم به العمر. وكانت نظريته حول «الكم» (التي أعلنت عام 1900) علامة على أول اختراق علني في مجال الفيزياء الجديدة. وفي هذه السيرة، نتلمس الإحساس بالعزلة، وبأنه لم يُفهم جيداً، والإحساس بالفشل الذي رافقه بقية حياته. وتتجلى هذه المشاعر مع أن قلة من علماء الفيزياء قد لقوا من التكريم، على الصعيدين الوطني والعالمي، ما لقيه بلانك في حياته. وكان هذا التكريم ثمرة لخمس وعشرين سنة من العمل الدؤوب،

(15) Max Planck, *Scientific Autobiography, and Other Papers; with a Memorial Address on Max Planck* (New York: Philosophical Library, [1949]).

بدءاً من أطروحة الدكتوراه التي قدمها عام 1875، وحاول خلالها بلانك الشاب عبثاً أن يجعل رؤساءه الذين أعجب بهم يفهمون، ويتجاوبون، بل يقرأون الأعمال التي كان يقدمها لهم: الأعمال التي لم يكن لديه أدنى شك في نتائجها المؤكدة. ونحن نتطلع إلى الوراء الآن ونرى بعض العلماء وهم يستكشفون مشكلات جدية غير محلولة في مجالهم ويتصدون لحلها، وبعضهم يسلكون السبيل الصحيح، والأغلبية يجانبون الصواب. ولكن كما يذكرنا مؤرخو العلوم، وبخاصة منذ توماس كُون (Thomas Kuhn) (1962)، فإن تلك ليست هي الطريقة التي تعمل بها الثورات العلمية.

كيف لنا، إذاً، أن نفسر التحول الذي طرأ على الرياضيات والفيزياء في تلك الفترة؟ وهذا هو السؤال المهم بالنسبة إلى المؤرخ. يضاف إلى ذلك أن السؤال، بالنسبة إلى المؤرخ الذي لا يركز بصورة كاملة على المساجلات التخصصية في أوساط المنظرين، لا يتعلق بتغير الصورة العلمية للكون، بل بعلاقة هذا التغير ببقية ما كان يحدث خلال تلك الفترة. والسيرورات الذهنية ليست وحدات مستقلة منفصلة. وأياً كانت العلاقة بين العلم والمجتمع الذي يتجذّر فيه ويتنامى، والمفاصل التاريخية المتميزة التي يتبلور فيها، فإن ثمة علاقة تربط بينها جميعاً. والمشكلات التي يقر بها العلماء، والمنهجيات التي يستخدمونها، وأنواع النظريات التي يعتبرونها كافية على العموم أو ملائمة بصفة خاصة، والأفكار والنماذج التي يسترشدون بها في حل تلك المشكلات، إنما ترتبط جميعها بالرجال والنساء الذين انحصرت حياتهم، حتى في الوقت الحاضر، وإن بصورة جزئية، داخل أسوار المختبرات أو المكتبات.

بعض هذه العلاقات قد تكون بسيطة إلى حد الفجاجة. إن جانباً أساسياً من القوة الدافعة إلى تطوير علم الجراثيم والمناعة كان يكمن في المطامع الإمبريالية، لأن الإمبراطوريات قدمت حوافز قوية للتصدي للأوبئة الاستوائية مثل الملاريا والحمى الصفراء التي كانت

تعترض أنشطة الرجال البيض في المناطق المستعمرة[16] ومن هنا، فإن ثمة خطّاً مباشراً يربط بين [وزير المستعمرات البريطاني] جوزيف تشامبرلين (Joseph Chamberlain) و(السير) رونالد روس (Ronald Ross)، الحائز على جائزة نوبل في الطب عام 1902. وأدت القومية دوراً بارزاً في هذه الناحية. إن [أوغست فون] فاسرمان (August Von Wassermann) الذي أدت الاختبارات التي أجراها على مرض الزهري إلى تطوير علم المُصول قد لقي التشجيع عام 1906 من السلطات الألمانية التي كانت تحرص على مواكبة ما كانت تعتبره تقدماً لا يستحقه الفرنسيون في تقصي مرض الزهري[17]. وتقتضي الحكمة أن لا نغفل الروابط المباشرة بين العلم والمجتمع، سواء كانت على شكل رعاية أو ضغوط حكومية أو تجارية، أو بصورة أكثر جدية على شكل بحوث علمية، يحفزها أو يساندها التقدم العملي في الصناعة أو في متطلباتها التقانية والفنية. وبغير ذلك، لا يمكن تحليل هذه العلاقات تحليلاً كافياً، وعلى الأقل في الفترة الواقعة بين عام 1873 و1914. وإذا استثنينا الكيمياء والطب، فإن العلاقات بين العلم واستخداماته العملية لم تكن وثيقة تماماً. وفي ألمانيا بين الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، شكت الأكاديميات التقنية (Technische Hochschulen) من أن مدرسي الرياضيات فيها لم يقتصروا تماماً على تدريس الرياضيات المطلوبة من جانب المهندسين، وأن أساتذة الهندسة واجهوا أساتذة الرياضيات في معارك مفتوحة عام 1897. والواقع أن أغلب المهندسين الألمان،

---

(16) J. D. Bernal, *Science in History* (New York: Hawthorn Books, [1965]), p. 630.

(17) Ludwik Fleck, *Genesis and Development of a Scientific Fact*, Edited by Thaddeus J. Trenn and Robert K. Merton; Translated by Fred Bradley and Thaddeus J. Trenn; Foreword by Thomas S. Kuhn (Chicago: University of Chicago Press, 1979), (Orig. Basel 1935), pp. 68-69

الذين ارتفعت روحهم المعنوية بفعل تقدم الأميركيين في تركيب المختبرات التقنية في تسعينيات القرن، لم يكونوا على صلة وثيقة بالعلوم الراهنة. وبالمقابل، كانت الصناعة تشكو من أن الجامعات لم تكن مهتمة بمشكلاتها، وأنها كانت تجري بحوثها بنفسها، مع أنها كانت بطيئة في هذا الصدد. أما ألفريد كروب، (الذي لم يسمح لابنه بالانضمام إلى أكاديمية تقنية حتى عام 1882) فلم يبدِ اهتماماً بالفيزياء، مقارنة بالكيمياء، حتى أواسط الثمانينيات من ذلك القرن[18]. وباختصار، فإن الجامعات، والأكاديميات التقنية، والصناعة، والحكومة، كانت بعيدة كل البعد عن تنسيق المصالح في ما بينها. وقد بدأت المؤسسات التي تدعمها الحكومة بالظهور، غير أنها لم تحقق التقدم المطلوب: إن مؤسسة كايزر ـ فيلهلم ـ غيزيلشافت (Kaiser- Wilhelm-Gesellschaft) (التي أصبحت في ما بعد تسمى ماكس بلانك ـ غيزيلشافت (Max-Planck Gesellschaft)، التي تولت تمويل البحوث الأساسية وتنسيقها، لم تؤسس إلا عام 1911، مع أنها كانت قبل ذلك قد مَوّلت، بصفة خاصة، بحوثاً سالفة. وعلاوة على ذلك، كانت الحكومات تقوم من دون شك بتفويض البحوث التي تعتبرها مهمة، بل تساندها وتطالب بإجرائها، إلا أننا لا نستطيع القول إنه كان للحكومة آنئذٍ دور رئيس في دفع البحوث الأساسية قدماً إلى الأمام. ويصدق الأمر نفسه على الصناعة، ما عدا مختبرات شركة بِل. وإلى ذلك، كانت الكيمياء، التي لم يطرأ عليها بالتأكيد أي تحولات جوهرية أو ثورية في تلك الفترة، هي العلم الوحيد، بالإضافة إلى الطب الذي اندمجت وتقدمت فيه البحوث البحتة وتطبيقاتها العملية بصورة مناسبة.

لم تكن هذه التحولات العلمية ممكنة لولا التطورات العلمية في

(18) W. Treue and K. Mauel, eds., *Naturwissenschaft, Technik und Witschaft im 19 Jahrhundert* (Göttingen: [n. pb.], 1976), I, pp. 271-274, and 348-356.

الاقتصاد الصناعي، بما فيها تلك التي أتاحت الاستخدام المجاني للكهرباء، ووفرت المضخات الفراغية المناسبة وأدوات القياس الدقيقة. غير أن وجود عنصر ضروري في أي تفسير لا يشكل تفسيراً كافياً بحد ذاته. وعلينا أن ننظر إلى ما هو أبعد من ذلك. وهل نستطيع أن نفهم أزمة العلم التقليدي عن طريق تحليل اهتمامات العلماء الاجتماعية والسياسية؟

لقد كانت تلك هي السائدة في العلوم الاجتماعية؛ وغالباً ما كان العنصر الاجتماعي والسياسي حاسماً حتى في العلوم الطبيعية التي بدت ذات صلة مباشرة بالمجتمع وهمومه. وفي الفترة التي نتناولها في هذا الكتاب، كان ذلك، ببساطة، هو الوضع في ميادين علم الأحياء ذات المساس المباشر على أحوال البشر الاجتماعية، وفي جميع المجالات الأخرى التي ترتبط بمفهوم الارتقاء (evolution)، وبالاسم الذي غدا مسيَّساً على نحو متزايد، وهو تشارلز داروين. وكان كلاهما مشحوناً بنزعة أيديولوجية عالية. ومن الناحية العرقية التي لا يمكن التقليل من دورها المركزي في القرن التاسع عشر، كان علم الأحياء عنصراً جوهرياً للأيديولوجية البورجوازية الداعية إلى المساواة، نظرياً، لأنه كان، في ما يتعلق بنواحي التفاوت البشرية المنظورة ينحو باللائمة على «الطبيعة»، لا على المجتمع (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الرابع، القسم الثاني). والفقراء فقراء لأنهم ولدوا ناقصين. من هنا، فإن البيولوجيا لم تكن هي علم اليمين السياسي المحتمل فقط، بل علم من كانوا يشككون بقيمة العلم والتفكير، والتقدم. وقلما نجد بين المفكرين من هو أكثر من الفيلسوف نيتشه شكاً بحقائق منتصف القرن التاسع عشر، بما فيها العلوم. غير أنه من الممكن قراءة كتاباته، ولاسيّما عمله الأكثر طموحاً **إرادة القوة**(19)، بوصفها تنويعاً على مفهوم «الداروينية

(19) Nietzsche, *Der Wille zur Macht*, Book IV, e. g., pp. 607-609.

الاجتماعية (Social Darwinism)، وهي خطاب صيغ بلغة الاصطفاء الطبيعي (Natural Selection). ويرمي الاصطفاء، في هذه الحالة، إلى إنتاج جنس جديد هو السوبرمان/ الإنسان المتفوق (Superman) الذي سيهيمن على الكائنات البشرية الدونية مثلما يسيطر الإنسان ويستغل المخلوقات المتوحشة في الطبيعة. وتتكشف الرابطة البيولوجية/ الأيديولوجية في أجلى مظاهرها في التفاعل بين اليوجينيا [علم تحسين النسل] (Eugenics) وعلم الجينات (Genetics) الجديد الذي ولد نحو عام 1900، وأعطاه وليام بيتسون (William Bateson) هذا الاسم بعد ذلك بقليل عام 1905.

كان علم اليوجينيا، وهو برنامج لتطبيق أساليب التلقيح والاستيلاد المعروفة في الزراعة وتربية الماشية على البشر، قد سبق علم الجينات بأمد بعيد. وتعود التسمية إلى عام 1880. وكانت، في جوهرها، حركة سياسية، انحصرت بصورة أساسية في أوساط الطبقات البورجوازية والوسطى التي حثت الحكومات على تبني برنامج لاتخاذ إجراءات إيجابية أو سلبية لتحسين الأوضاع الجينية الوراثية للجنس البشري. وكان اليوجونيون المتطرفون يؤمنون أن الارتقاء بأوضاع الإنسان والمجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا عبر وسيلة وحيدة هي التحسين الجيني للجنس البشري - وذلك عن طريق تركيز أو تشجيع المورِّثات البشرية الراقية (المتوفرة في العادة لدى الطبقات البورجوازية أو الشعوب ذات البشرة الخفيفة اللون، مثل «النورديين»)، والعمل، في الوقت نفسه، على إزالة المورثات غير المرغوبة (الموجودة عادة عند الفقراء، والشعوب المستَعْمَرة، والأغراب المكروهين). وقد أفسح بعض اليوجينيين الأقل تطرفاً المجالَ للإصلاحات الاجتماعية، والتعليم والتغير المناخي على العموم. وفيما تحولت اليوجينيا في ما بعد إلى علم مزيف فاشي وعنصري، وعمليات مدبرة الإبادة للجنس البشري في عهد هتلر، فإنها لم تكن قبل عام 1914 مقصورة على تيار سياسي أو آخر داخل

الطبقات الوسطى، أو على ميول ونزعات ونظريات عرقية. وقد تغلغلت الموضوعات اليوجينية في الموسيقى الأيديولوجية لليبراليين، والمصلحين الاجتماعيين، والاشتراكيين الفابيين، وشرائح أخرى من اليساريين. وشاعت تلك النزعات في البلدان التي انتشرت فيها هذه الحركة[20] مع أن اليسار في المعركة بين الوراثة والبيئة، أو، حسب تعبير كارل بيرسون (Karl Pearson)، «الطبيعة»، و«التنشئة»، لم يكن بصورة قاطعة من أنصار مدرسة الوراثة. ومن هنا، لم يحظَ علم الجينات بحماس كبير داخل المهن الطبية في تلك الفترة. والانتصارات الكبرى التي حققها الطب آنذاك كانت بيئية في جوهرها، سواء عن طريق أساليب جديدة لمعالجة الأمراض الميكروبية (التي أفسحت المجال بعد باستور وكوخ لتطور علم جديد هو علم البكتيريا)، أو عن طريق تطوير خدمات الصحة العامة. وقد رفض الأطباء، وكذلك المصلحون الاجتماعيون، مشاركة بيرسون الرأي بأن «إنفاق مليون ونصف المليون من الجنيهات الاسترلينية لتشجيع النسل المعافى سيكون أكثر نفعاً من إقامة مصحٍّ في كل بلدة للقضاء على مرض السل»[21]. وكانوا على حق في ذلك.

إن ما جعل اليوجينيا «علماً» كان، بالتحديد، نمو علم الجينات بعد عام 1900 الذي بدا وكأنه يشير إلى أنه سيتم إقصاء التأثيرات البيئية على الوراثة إقصاءً نهائياً، وأن أغلب الخصائص والسمات، أو جميعها، إنما يحددها جينٌ مورِّثٌ وحيد، أي إن الاستيلاء الاصطفائي للبشر وفق القاعدة المَنْدَلية كان أمراً ممكناً. ولا يصح القول بأن علم الجينات قد انبثق عن الانشغال اليوجيني، مع أن ثمة حالات انشغل فيها بعض العلماء بالبحوث المتعلقة بالوراثة «كنتيجة

(20) ارتبطت حركة ضبط النسل ارتباطاً وثيقاً بالحجج اليوجينية.

(21) C. Webster, ed., *Biology, Medecine and Society 1840-1940* (Cambridge: [n. pb.], 1981), p. 225.

لالتزام مسبق بالثقافة العرقية»، وفي مقدمتهم السير فرانسيس غالتون (Francis Galton)، وكارل بيرسون[22]. ومن جهة أخرى، فإن العلاقة بين علم الجينات واليوجينيا كانت وثيقة إلى أقصى الحدود بين عامي 1900 و1914، كما إن شخصيات بارزة في بريطانيا والولايات المتحدة كانت ترتبط بهذه الحركة، مع أن الخط الفاصل بين العلم والعنصرية العلمية المزيفة كان أبعد ما يكون عن الوضوح قبل عام 1914، حتى في ألمانيا والولايات المتحدة[23] ودفع ذلك بعض علماء اليوجينيا الجادين في فترة ما بين الحربين إلى الانفصال عن المنظمات المنشغلة بالقضايا اليوجينية. وفي جميع الحالات، يتضح العنصر «السياسي» في اليوجينيا. وفي عام 1918، صرح هـ. ج. موللر الذي فاز في وقت لاحق بجائزة نوبل، قائلاً: «لم أهتم إطلاقاً باليوجينيا بوصفها أمراً مجرداً، بل أوليتها اهتمامي دائماً بسبب علاقتها الجوهرية بالإنسان - وبخصائصه وبسبل تطويره الذاتي»[24].

إذ كان من الضروري النظر إلى تطور علم الجينات في سياق الانشغالات الملحة بالقضايا الاجتماعية التي زعمت اليوجينيا أنها ستطرح لها حلولاً بيولوجية (وأحياناً كبدائل للحلول الاشتراكية)، فإن نمو النظرية التطورية التي صاحبتها كان ينطوي على بعد سياسي كذلك. وقد لفت الانتباه إلى ذلك، مرة أخرى، تطور «البيولوجيا

(22) المصدر نفسه، ص 221.

(23) ذلك هو ما توحي به عناوين المؤلفات التي أصدرها (A. Ploetz and F. Lentz, *Deutsche Gesellschaft für Rassenhygiene*).

(1905: «الجمعية الألمانية للعافية العِرْقية»، وكذلك مجلة الجمعية *Archiv für Rassen- und Gesellschaftsbiologie* (أرشيف البيولوجيا العِرقية والاجتماعية). انظر بصورة خاصة Jean Sutter, *L'eugénique: Problèmes, méthodes, résultats* (Paris: Presses universitaires de France, 1950), pp. 24-25.

(24) Kenneth M. Ludmerer, *Genetics and American Society: A Historical Appraisal* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, [1972]), p. 37.

الاجتماعية» في السنوات الأخيرة. وكان ذلك قد اتضح منذ تبلور نظرية «الاصطفاء الطبيعي» التي استُمدَّ نموذجها الرئيس المتمثل في «الصراع من أجل البقاء» بالدرجة الأولى من العلوم الاجتماعية (مالثوس). وقد لاحظ المراقبون في أوائل القرن وجود «أزمة في الداروينية» أدت إلى ظهور تفسيرات بديلة شتى ـ من بينها «المذهب الحيوي»، و«النيو ـ لاماركية» (كما كانت تدعى عام 1901)، وغيرها. ولم تكن تُعزى فقط إلى الشكوك التي أثيرت حول صياغاتها للتيار الدارويني، الذي أصبح نوعاً من الأرثوذكسية البيولوجية قبل ثمانينيات القرن التاسع عشر، ولكنه شمل شكوكاً تتعلّق بمضامينه الواسعة. والحماسة الملحوظة لدى الديمقراطيين الاجتماعيين للداروينية كانت كافية للتأكيد بأنها لن تبحثَ بمصطلحات علمية حصرية. ومن ناحية أخرى، وفي ما كان تعزيزاً لرأي ماركس بأن السيرورات التطورية في الطبيعة والمجتمع إنما تحدث من دون اعتبار لإدارة البشر ووعيهم ـ كانت «الداروينية الاجتماعية» في أميركا تشدد على المنافسة بوصفها قانون الطبيعة الجوهري، وتؤكد انتصار الأصلح (أي التجار ورجال الأعمال الناجحين) على من لا يصلحون (أي الفقراء). كما إن من دلائل البقاء للأصلح، بل من ضماناته، التغلب على الشعوب الدونية، وشن الحرب على الدول المنافسة (وذلك ما ألمح إليه الجنرال الألماني بيرنهاردي عام 1913 في كتابه المعنون بِـ **ألمانيا والحرب المقبلة**[25] (*Germany and the Next War*).

تغلغلت مثل هذه الموضوعات الاجتماعية وغيرها في مناقشات العلماء أنفسهم. ومن هنا، نشبت في السنوات الأولى من انتشار علم الجينات منازعات مرة موصولة لا هوادة فيها بين أتباع غريغور يوهان مندل (Gregor Johann Mendel) (1822 ـ 1884) (الأكثر نفوذاً في الولايات المتحدة وفي أوساط التجريبيين) من جهة، ومن يسمون

(25) ورد في: Romein, *The Watershed of Two Eras: Europe in 1900*, p. 343.

البيوإحصائيين (وهم الأكثر نسبياً في بريطانيا وبين علماء الإحصاء والمتقدمين في الرياضيات). وفي عام 1900، أعيد اكتشاف بحوث مندل التي طال إهمالها وتجاهلها، في ثلاثة بلدان وفي وقت واحد، وبصورة منفصلة، وأصبحت، على الرغم من معارضة البيوإحصائيين، هي الأساس الذي قام عليه علم الجينات الحديث. ومع ذلك، فإن ثمة إشارات إلى أن علماء الأحياء استنبطوا من مطالعتهم للتقارير القديمة حول استنبات البازلاء العطرة عام 1900 نظرية حول المحدِّدات الجينية لم تكن تدور في خلد [الراهب] مندل وهو يجري تجاربه في حديقة الدير الذي كان يقيم فيه عام 1865. وقد أشار مؤرخو العلوم إلى عدد من الأسباب التي أفضت إلى هذه المناقشات، غير أن عدداً من هذه الأسباب كان ينطوي على بعد سياسي واضح.

كان الابتكار الأساسي الذي أفلح، بالمشاركة مع علم الجينات المندلي، في استعادة «الداروينية»، بصورة معدلة إلى درجة ملموسة، إلى وضعها السابق بوصفها نظرية علمية منهجية حول التطور البيولوجي، هو عنصر جديد فيها، هو «الوثبات» الجينية المتقطعة المتقلبة، والانحرافات، والانقطاعات غير القابلة للحياة في أغلب الأحيان، ولكنها قد تنطوي أحياناً على ميزة تطورية يعمل من خلالها الاصطفاء الطبيعي. وأطلق عليها هوغو دو فريس (Hugo De Vries)، وهو واحد من عدة معاصرين أعادوا اكتشاف بحوث مندل المهملة، اسمَ «التَّغيُّرات». وقد تأثر دو فريس بوليام وبيتسون، كبير العلماء البريطانيين المتخصص بدراسة مندل وواضع مصطلح «علم الأجنة»، الذي أجرى دراسات حول التنويعات عام 1894 «مع إيلاء عناية خاصة للانفصالات التي تحدث في أصول الأنواع». غير أن ظواهر التواصل والاستمرار لا تشمل استنبات النباتات وحدها. وقد رفض رئيس البيوإحصائيين، كارل بيرسون، تلك الانفصالات حتى قبل أن يبدأ اهتمامه بعلم الأحياء، «لأن الإعمار الاجتماعي الكبير الذي

سيدوم وينفع أياً من طبقات المجتمع، لا يمكن أن يتحقق عن طريق الثورة. . . والتقدم البشري، شأنه شأن الطبيعة، لا يثب وثباً إلى الأمام»[26].

أما خصمه اللدود، باتيسون، فكان أبعد ما يكون عن الروح الثورية. ومن أبرز الملامح في موقف هذه الشخصية الغريبة أنه كان يكره المجتمع القائم (خارج جامعة كامبريدج، التي كان يريد حمايتها والحفاظ عليها ضد كل محاولات الإصلاح، باستثناء قبول النساء فيها)، كما يكره الرأسمالية الصناعية و«نفعية الدكاكين الخسيسة»، ولكنه يحن إلى المجتمع الإقطاعي العضوي الذي مضى. ومجمل القول إن تنوع الأجناس وتفاوتها كان، بالنسبة إلى بيرسون وباتيسون كليهما، قضية أيديولوجية وعلمية في آنٍ معاً. وليس من المفيد، ولا من الممكن في العادة، أن نطابق ما بين نظريات علمية محددة وتوجهات سياسية محددة، وبخاصة في مجالات مثل «التطور» يمكن تأويلها إلى عدة وجوه ومن منظورات أيديولوجية شتى. ومما لا غنى عنه كذلك تحليلها على أساس انتماء ممارسيها بطبقة اجتماعية معنية، إذ إنهم كانوا جميعاً ينتسبون في تلك الفترة، بحكم التعريف، إلى الفئات المهنية في الطبقات الوسطى. ومع ذلك، ففي ميادين مثل علم الأحياء، فإنه يتعذر الفصل بين السياسة، والأيديولوجية والعلوم، لأن الروابط في ما بينها واضحة كل الوضوح.

وعلى الرغم من أن علماء الفيزياء النظريين، بل حتى علماء الرياضيات، هم من البشر كذلك، فإن تلك الروابط ليست واضحة في مثل حالاتهم. ذلك أنه يمكننا أن نستقرىء في مساجلاتهم تأثيرات سياسية واعيةً أو غيرَ واعية، غير أن ذلك لا يغنينا في شيء.

(26) Webster, *Biology, Medecine and Society 1840-1940*, p. 266.

قد تساعدنا النزعة الإمبريالية ونشوء الحركات العمالية الجماهيرية على إيضاح التطورات في علم الأحياء، ولكن ليس في تطور المنطق الرمزي ونظرية الكم. وفي الفترة بين عامي 1875 و1914، لم تكن الأحداث في العالم خارج تلك البحوث ذات طابع استقطابي ينعكس مفعوله على مسارات تلك الدراسات ـ وقد حدث ذلك بعد عام 1914، مثلما حدث في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. ولا يمكن للثورات في عالم الفكر والعقل أن تُستلْهَم، على سبيل المثال والمشابهة، من الثورات في العالم الخارجي. غير أنه لا يسع المؤرخ إلا أن يقف مشدوهاً عندما يلاحظ أن التحول الثوري في نظرة عالم العلوم خلال تلك السنوات كان جزءاً من سيرورة أعم وأكثر إثارةً، جرى فيها التخلي عن منظومة راسخة ومتعارف عليها منذ أمد بعيد، من القيم والحقائق وطرائق النظر إلى العالم وتصوره وبنائه، مفهومياً. وربما كان من قبيل المصادفة المحض، أو التزامن العشوائي أن نظرية الكم لماكس بلانك، وإعادة اكتشاف مندل، وكتاب إدموند هوسرل (Edmund Husserl) (1859 ـ 1938) **استقصاءات منطقية** (*Logische Untersuchungen*)، وكتاب سيغموند فرويد **تفسير الأحلام**، ولوحة بول سيزان «حياة صامته، وبصلات»، يمكن إعادتها كلها إلى عام 1900. ومن الممكن كذلك أن يتمثل تدشين القرن العشرين الجديد بصدور كتاب **الكيمياء غير العضوية** وأوبرا جياكومو بوتشيني (Giacomo Puccini) (1858 ـ 1924) توسكا (Tosca)، ورواية كوليت الأولى **كلودين** (*Claudine*)، ورواية إدموند روستان (Edmond Rostand) (1869 ـ 1918) **النسر** (*L'Aiglon*). غير أن تزامن الابتكارات المثيرة في عدة ميادين يظل مدعاة للانبهار.

وكنا قد ألمحنا إلى واحد من مؤشرات هذا التحول. وكان هذا المؤشر سلبياً أكثر منه إيجابياً، إذ إن ذلك التحول قد حل محل ما كان يعتبر، حقاً أو باطلاً، تصوراً علمياً متماسكاً ويكاد يكون شمولياً للعالم، ولم يكن فيه العقل يتعارض مع الحدس، كما لم يكن فيه

بديل معادل. وكان المنظرون أنفسهم، كما رأينا، قد وقعوا في حيص بيص وغدوا في حيرة من أمرهم. ولم يكن بلانك أو إينشتاين على السواء على استعداد للتخلي عن الكون العقلاني السَّبَبي الحتمي الذي أسهم عمل كل منهما في تدميره. وكان بلانك يضاهي لينين في عدائه لنظرية إرنست ماخ (Ernst Mach) (1838 ـ 1916) «النيو ـ وضعية» (Neo- positivism). ومع أن ماخ كان من أوائل المتشككين النادرين بالكون الفيزيائي الذي آمن به العلماء في أواخر القرن التاسع عشر، فإنه كان، بدوره، وبالقدر نفسه، من المتشككين بنظرية النسبية[27]. وكان عالم الرياضيات الصغير، كما رأينا، قد انقسم على نفسه جراء المعارك التي نشبت حول ما إذا كانت الحقيقة الرياضية نظامية أكثر مما هي عليه. وقد رأى برور أن الأرقام والزمان الطبيعيين كانا «حقيقييْن». والواقع أن المنظرين وجدوا أنفسهم يواجهون تناقضات لم يستطيعوا حلها. ذلك أن «المفارقات» (وهي اصطلاح ملطَّف للتناقضات) التي بذل المناطقة الرمزيون قصارى جهدهم لتذليلها، لم يتم القضاء عليها بصورة تامة ـ حتى، كما أقر رَسِلْ، بعد الجهود الجبارة التي بذلها هو وألفريد نورث وايتهد (Alfred North Whitehead) (1861 ـ 1947) في كتابهما **مبادئ الرياضيات** (*Principia Mathematica*) (1910 ـ 1913). وكان الحل الأيسر هو الانسحاب إلى داخل الفلسفة النيو ـ وضعية التي ستصبح أقرب ما تكون إلى فلسفة مقبولة للعلوم في القرن العشرين. وينبغي عدم الخلط بين التيار النيو ـ وضعي الذي برز في نهاية القرن التاسع عشر، لدى كتاب مثل بيار دوهِم (Pierre Duhem) (1861 ـ 1916) وماخ، وبيرسون، والكيميائي فيلهلم أوستفالد (Wilhelm Ostwald) (1853 ـ 1931) والوضعية التي غلبت على العموم الطبيعية والاجتماعية قبل الثورة العلمية الجديدة. وقد آمنت تلك الوضعية أن

---

(27) Ernst Mach in *Neue Österreichische Biographie* (Vienna: [n. pb.], 1923), I.

بوسعها تشكيل رؤية متماسكة للعالم ـ وهي رؤية ستتصدى لها في ما بعد نظريات صحيحة تقوم على تجارب جرى اختبارها، منهجياً، وبصورة علمية (وتجريبية عند توافر ظروف مثالية)، أي إنها تقوم على «حقائق» الطبيعة كما تم اكتشافها بواسطة المنهجيات العلمية. وهذه العلوم «الوضعية» التي تتميز وتختلف عن التأملات اللاهوتية والميتافيزيقية غير المنهجية، هي التي ستوفر الأسس الركينة للقانون، والسياسة، والأخلاق والدين ـ أي، باختصار، لجميع الطرائق التي يعيش بها البشر سوياً في مجتمع ما، والتي تعبر عن آمالهم في المستقبل.

أشار نقاد غير علميين مثل هوسرل إلى أن «الطابع الحصري الذي تسمح فيه نظرة الإنسان الحديث الكلية للعالم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لنفسها بأن تتحدد بالعلوم الوضعية، وأن يغشى بصرها «الازدهار» الذي تمخضت عنه، إنما يعني العزوف التام عن طرح الأسئلة التي كانت حاسمة لصالح الجنس البشري الحقيقي»[28]. وقد ركز النيو ـ وضعيون على العيوب المفاهيمية في العلوم الوضعية نفسها. واختاروا سبيلين مترابطين للخروج من الموقف الصعب عندما واجهتهم نظريات علمية قد نعتبرها الآن غير مناسبة، ولكن يمكن النظر إليها على أنها «لغة مُقحَمة، وتضييقٌ للتعريفات»[29]، وكذلك استخدام النماذج المصورة (مثل الذرّة المشابهة لكرات البلياردو)، التي لم تكن كافية. وقد اقترحوا، من جهة، بناء العلوم على أسس تجريبية صارمة، بل على أسس ظاهراتية، وأوصوا، من جهة ثانية، بالشروع في تنظيم اصطلاحي متشدد لقواعد العلوم. وأدى ذلك إلى

(28) J. J. Salomon, *Science and Politics* (London: [n. pb.], 1973), p. XIV.

(29) Charles Coulston Gillispie, *The Edge of Objectivity; An Essay in the History of Scientific Ideas* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960), p. 499.

تبديد التكهنات حول العلاقة بين «العالم الحقيقي» وتفسيراتنا له، أي حول «الحقيقة» بوصفها متميزة عن الانسجام الداخلي وعن فائدة المشروعات المطروحة، من دون تدخل في ممارسات العلوم الفعلية. وكما قال هنري بوانكاريه في عبارة صريحة: «إن النظريات العلمية ليست صحيحة ولا مخطئة»، بل مفيدة فحسب.

كان من جملة الأفكار المطروحة أن الفلسفة الوضعية الجديدة التي تبلورت في نهاية القرن قد مهدت للثورة العلمية بالسماح بتحويل الأفكار المادية، من دون أن تؤخذ بالاعتبار المفاهيم المسبقة عن الكون، والقوانين السببية والطبيعية. وكان الدافع إلى ذلك، على الرغم من إعجاب إينشتاين بماخ، هو الإعلاء من شأن فلاسفة العلوم ـ بمن فيهم أولئك الذين يطلبون من العلماء أن لا يأبهوا بالفلسفة، والانتقاص من أهمية الأزمة العامة التي كانت تمر بها أفكار القرن التاسع عشر المقبولة في تلك الفترة، والتي كان من بعض جوانبها النزعة اللاأدرية الوضعية الجديدة، وإعادة النظر في نظريات الرياضيات والفيزياء. وإذا أردنا النظر إلى ذلك التحول في سياقه التاريخي، فينبغي اعتباره جانباً من تلك الأزمة العامة. وإذا أردنا العثور على قاسم مشترك يجمع الجوانب المتعددة لتلك الأزمة التي تركت آثارها، بدرجات متفاوتة، على جميع فروع النشاط الفكري، فينبغي التأكيد بأن الجميع واجهوا بعد سبعينيات القرن نتائج «التقدم» غير المتوقعة التي كان من المتعذر التنبؤ بها أو حتى فهمها في أكثر الأحيان، أو أن الجميع، بتعبير أدق، واجهوا التناقضات التي أفضى إليها.

إذا استخدمنا استعارةً مجازية كانت تناسب عصر رأس المال الواثق من نفسه، فإنه كان من المتوقع أن تقوم خطوط السكة الحديد التي بناها البشر بنقل المسافرين إلى وجهة قد لا يعرفونها لأنهم لم يبلغوها من قبل، غير أنه لم يكن ثمة شك في أنهم متأكدون من

وجودها ومن طبيعتها العامة. ومثلما أن المسافرين إلى القمر في إحدى روايات جول فيرن (Jules Verne) لم يكن يخامرهم الشك في وجود ذلك الكوكب أو في طبيعة ما سيجدونه عند وصولهم إليه. أو ما يتعين عليهم أن يكتشفوه فور هبوطهم على أرضه، لقد كان من الممكن، على سبيل التخمين التكهن بما سيكون عليه القرن العشرون بوصفه نسخة محسنة وأكثر روعة من منتصف القرن التاسع عشر[30]. ومع ذلك، فهل كان المشهد غير المتوقع، المهم، المثير للقلق، الذي رآه المسافرون من نوافذ القطار البشري وهم في طريقهم إلى الوجهة التي يقصدونها، مطابقاً لما هو مدون في تذاكر السفر؟ هل استقلوا القطار الخطأ؟ والأسوأ من ذلك، هل استقلوا القطار الصحيح الذي مضى بهم إلى وجهة لا يريدونها ولا يحبونها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف بدأ هذا الوضع الكابوسي؟

إن التاريخ الفكري للعقود التي تلت عام 1875 حافل لا بالتوقعات المحبطة فحسب، بل بالتوقعات التي أخذت تسير بشكل ما في الاتجاه المعاكس ـ على غرار ما تندّر به أحد الفرنسيين الواهمين ذات يوم: «ما أجمل ما كانت عليه الجمهورية عندما كنا نعيش في كنف الإمبراطور!». وقد شهدنا كيف كانت هذه الردّة تقض مضجع كل من الأيديولوجيين ومن يتعاطون العمل السياسي في تلك الآونة (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب). كما لاحظناها في الميدان الثقافي، إذ أفرزت نوعاً أدبياً صغيراً، ولكنه مزدهر، من الكتابة البورجوازية التي تمحورت حول تفسخ المدنية الحديثة وسقوطها اعتباراً من ثمانينيات القرن التاسع عشر. ويمثل كتاب **الانحطاط** (*Degeneration*) الذي وضعه [الحاخام] ـ الصهيوني لاحقاً ـ ماكس نوردو (Max Nordau) (1893) نموذجاً هستيرياً مناسباً وجيداً

(30) باستثناء الحالة التي تكهن بها «قانون الديناميكا الحرارية الثاني» بالموت الصقيعي للكون. وذلك هو ما أرسى دعائم التشاؤم الفكتوري الذي ظلل تلك الفترة.

على ذلك. كما إن نيتشه، النبيّ المنذر بالثبور وعظائم الأمور من الكارثة الوشيكة التي لم يحدد طبيعتها بدقة، عبّر عن أزمة التوقعات تلك كما لم يفعل أي شخص آخر. وبدا أن أسلوبه في التعبير الأدبي، باستخدام سلسلة من الحِكَم والأقوال المأثورة الشعرية والتنبؤية التي تطرح حدوساً رؤيوية أو حقائق قاطعة، ينطوي على ما يناقض الخطاب الفلسفي العقلاني المنظم الذي كان يدعي تبنيه وممارسته. وتعاظمت أعداد المعجبين به والمتحمسين له في أوساط الطبقة الوسطى (من الذكور) اعتباراً من ثمانينيات القرن.

بالنسبة إلى نيتشه، كان الانحطاط، والتشاؤم، والعدمية التي سادت أوساط الطليعة في ثمانينيات القرن أكثر من تقليعة عابرة. لقد كانت «الناتج النهائي المنطقي لقيمنا ومثالياتنا العظيمة»[31]. وكان يرى أن العلوم الطبيعية أفرزت تفككها الداخلي بنفسها، مثلما أفرزت أعداءها والعداء للعلم على حد سواء. وكانت النزعة العَدَمية من نتائج أنماط التفكير السياسي والاقتصادي المتعارف عليها في القرن التاسع عشر[32] كما إن ثقافة ذلك العصر كانت عرضة للتهديد من جانب منتجاتها الثقافية. وأفرزت الديمقراطية كذلك الاشتراكية، وهي انطمار العبقرية واحتضارها تحت ركام الغثاثة التي تفاقمت مع الضعف - الذي زاد من حدته عامل وضعي حضري هو نفوذ اليوجينيين. ألم يكن من اللازم في تلك الحالات إعادة النظر في تلك القيم والمثل العليا والأنساق الفكرية التي غدت تكوّن جزءاً منها؟ وقد تضاعفت مثل هذه التأملات مع اقتراب القرن القديم من نهاياته. وظلت الماركسية هي الأيديولوجية الجادة الوحيدة المحترمة التي تتمسك بالتزامها الحازم بإيمانها بعلوم القرن التاسع عشر، من دون أن تساورها الأوهام حول الحاضر، لأنها

(31) Nietzche, *Wille zur Macht*, Vorrede, p. 4.

(32) المصدر نفسه، aphorisms، ص 8.

كانت تتطلع إلى الانتصار القادم الذي ستحققه «الجماهير» نفسها التي أثار ظهورها كل هذا القلق في أوساط مفكري الطبقة الوسطى.

كانت تطورات العلوم التي حطمت قوالب التفسيرات القائمة جزءاً من سيرورة التطلعات المتحولة والمنعكسة التي كانت تتبدى آنذاك حيثما كان الرجال والنساء، بصفتهم العامة والخاصة، يواجهون الحاضر ويقارنونه بتطلعات آبائهم. هل بوسعنا أن نفترض أن المفكرين في تلك الأجواء كانوا أكثر استعداداً من قبل للتشكيك في الطرائق العقلية الراسخة للتفكير، أو لإعادة النظر على الأقل، في ما لا يمكن التفكير فيه حتى ذلك الحين. وخلافاً لما كان عليه الحال في أوائل القرن التاسع عشر، فإن الثورات التي ترددت أصداؤها، على نحو ما، في منتجات العقل، لم تكن قد حدثت بالفعل، بل كان من المؤمل حدوثها. وكانت مُضْمَرة في داخل الأزمة في عالم بورجوازي لم يعد من الممكن فهمه وفق شروطه القديمة الخاصة. ولم يكن النظر إلى العالم مجدداً، وبمنظور آخر، بشكل أو بآخر، أمراً يسيراً فحسب، بل كان أمراً واجباً على أكثر الناس بالفعل في حياتهم.

بيد أن الإحساس بهذه الأزمة الفكرية كان، بتعبير أدق، ظاهرة تخص الأقلية. ويمكن أن نقدر، على سبيل التخمين، أنها، في أوساط الفئة ذات التحصيل العلمي العالي، قد انحصرت في عدد قليل ممن كانت لهم صلة مباشرة بانهيار أسلوب تصور العالم في القرن التاسع عشر، ولم يكن كل هؤلاء يشعرون بها بالحدّة نفسها. وكان عدد هؤلاء المعنيين غايةً في الضآلة. وحتى في مواقع كانت قد شهدت توسعاً مثيراً في مجالات التعليم العلمي ـ مثل ألمانيا التي تضاعفت أعداد طلاب العلوم فيها ثماني مرات بين عامي 1880 و1910 ـ فإنهم كانوا يعدون بالآلاف لا بعشرات الآلاف(33). ودخل

(33) يقدّر برنال: J. D. Bernal, *Science in History* (New York: Hawthorn Books, [1965]), p. 503. =

أكثر هؤلاء ميدان الصناعة أو التدريس الروتيني الذي لم يشغلهم فيه، على الأغلب، القلق من انهيار التصور القائم للكون. (وبين عامي 1907 و1910، كان نحو ثلث خريجي العلوم في بريطانيا من مدرّسي المرحلة الابتدائية)[34]. أما الكيميائيون، وهم، بما لا يقاس، الجانب الأكبر من العلماء المهنيين آنئذٍ، فكانوا لا يزالون على تخوم الثورة العلمية الجديدة. غير أن الفئة التي أحست مباشرة بهذا الزلزال الفكري، كانت علماء الرياضيات والفيزياء الذين لم تكن أعدادهم تتزايد بسرعة حتى ذلك الحين. وفي عام 1910، كان عدد الأعضاء في جمعيتي العلوم الفيزيائية في بريطانيا وألمانيا لا يتجاوز 700 عضو، بالمقارنة مع ما يزيد على عشرة أضعاف هذا العدد في جمعيات علماء الكيمياء، مجتمعة، في بريطانيا وألمانيا[35].

يضاف إلى ذلك أن العلم الحديث، حتى بالتعريف الموسع للمفهوم، ظل يدور في أوساط جماعة تتسم بالتركّز الجغرافي. ويبين توزيع جوائز نوبل الجديدة أن الجانب الأكبر من إنجازاتها كان يتمحور في مناطق العلم المتقدم التقليدية، وهي وسط شمال غرب أوروبا. إن أول ستة وسبعين فائزاً بجوائز نوبل[36]، باستثناء عشرة

أنه ربما كان في العالم عام 1896 نحو 50 ألف شخص من المنشغلين «بالتراث العلمي بأكمله»، بينهم 15 ألفاً في مجالات البحث. وتزايدت هذه الأعداد: ففي الفترة بين عامي 1901 ـ 1915، كان في الولايات المتحدة وحدها نحو 74000 من حملة الدرجة الجامعية الأولى أو البكالوريوس في العلوم الطبيعية والهندسة، انظر: David M. Blank [and] George J. Stigler, *The Demand and Supply of Scientific Personne* (New York: National Bureau of Economic Research, 1957), pp. 5-6.

(34) G. W. Roderick, *The Emergence of a Scientific Society* (London: Macmillan; New York, St. Martin's P., 1967), p. 48.

(35) Frank R. Pfetsch, *Zur Entwicklung der Wissenschaftpolitik in Deutschland 1750-1914* (Berlin: [n. pb.], 1974), pp. 340 ff.

(36) أُقِرَّ عام 1925 أساساً لتوزيع الجوائز لتؤخذ بالاعتبار الفترة التي تأخر فيها الإقرار بإنجازات العلماء الشباب اللامعين في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى.

منهم، كانوا من ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، واسكندنافيا، والبلدان المنخفضة، والنمسا ـ هنغاريا، وسويسرا. وكان ثلاثة فقط من دول البحر الأبيض المتوسط، واثنان من روسيا، وثلاثة من الجماعات العلمية الأميركية التي كانت تتنامى بسرعة، ولكن منزلتها ظلت ثانوية آنذاك. أما جماعات الرياضيات والعلوم غير الأوروبية الباقية، فقد كانت تتقدم بخطى وئيدة ـ وتحقق إنجازات متميزة ومرموقة أحياناً، كما فعل عالم الفيزياء إرنست رذرفورد (Ernest Rutherford) من نيوزيلندا ـ ومن خلال عملهم في بريطانيا بالدرجة الأولى. والواقع أن الجماعات العلمية كانت أكثر تركّزاً مما تشير إليه هذه الأرقام. وقد كان 60 في المئة من جميع الفائزين بجوائز نوبل من العاملين في المراكز العلمية الألمانية والبريطانية والفرنسية.

كذلك كان حال المفكرين الغربيين الذين حاولوا بلورة التيارات البديلة لليبرالية القرن التاسع عشر، وهم البورجوازيون الشباب المتعلمون الذين احتفوا بنيتشه والتيار اللاعقلاني، فقد كانوا أقلية صغيرة. لا يتجاوز عدد الناطقين باسمهم بضع عشرات. وكان جمهورهم ينتمي بالدرجة الأولى إلى الأجيال الجديدة من الخريجين الجامعيين الذين يمثلون، خارج الولايات المتحدة، نخبةً تعليمية ضئيلة الحجم. وفي عام 1913، كانوا يضمون 14,000 طالب في بلجيكا وهولندا من مجموع السكان البالغ عددهم بين 13 إلى 14 مليون نسمة، و11,400 طالب في اسكندنافيا (باستثناء فنلندا) من أصل 11 مليوناً، وكانوا، حتى في ألمانيا المعروفة بحرصها على التعليم يشكلون 77,000 من أصل 65 مليوناً[37]. وعندما كان الصحفيون يتحدثون عن «جيل عام 1914»، فإنهم كانوا في العادة يعنون المقاهي المليئة بالشباب الذين كانوا يتحادثون مع شبكة من

---

(37) Joseph Ben-David, «Professions in the Class Systems of Present-Day Societies,» *Current Sociology*, vol. 12 (1963-1964), pp. 262-269.

أصدقاء تعرفوا إليهم أيام التحاقهم بمعهد «إيكول نورمال سوبيريور» في باريس أو عدد من الزعامات الثقافية والفكرية التي برزت في جامعات مثل كامبريدج وهايدلبيرغ.

وينبغي أن لا يدفعنا ذلك إلى الانتقاص من آثار الأفكار الجديدة. والأرقام ليست دليلاً على مدى النفوذ الفكري. ذلك أن العدد الكلي للشباب الذين انتخبوا كأعضاء في جمعية النقاش الصغيرة في كامبريدج التي عرفت في العادة باسم «الحواريين»، بين عام 1890 والحرب، لم يتجاوز خمسة وثلاثين شخصاً؛ غير أن هؤلاء كانوا يضمون الفلاسفة برتراند رسل، ج. إ. مور (G. E. Moore)، لودفيغ فتغنشتاين (Ludwig Wittgenstein)، وعالم الاقتصاد في ما بعد ج. م. كينز، وعالم الرياضيات ج. هـ. هاردي، وعدداً من الأشخاص الذين ذاع صيتهم في الأدب الإنجليزي[38]. وفي الأوساط الفكرية الروسية، كان تأثير الثورة التي حدثت في ميادين الفيزياء والفلسفة عظيماً إلى حد دفع لينين عام 1918 إلى أن يؤلف كتاباً ضخماً هو **المادية والنقد التجريبي** (*Materialism and Empiriocriticism*) يهاجم فيه إرنست ماخ الذي اعتبر تأثيره السياسي على الفلاسفة خطيراً ومؤذياً. ومهما كان الرأي في الأحكام التي أطلقها لينين على العلوم، فإن تقويمه للواقع السياسي كان واقعياً إلى حد بعيد. وعلاوة على ذلك، فلن يمضي وقت طويل في عالم كانت قد شكلته وسائل الإعلام الحديثة (على حد تعبير كارل كراوس، الكاتب الساخر المعادي للصحافة)، حتى تتغلغل في أوساط عامة الناس الأفكار المشوهة المبتذلة عن تغيرات ثقافية رئيسة. وفي عام 1914، لم يكن اسم إينشتاين يتردد على الألسنة خارج أوساط علماء الفيزياء، غير أن النظرية «النسبية» كانت، مع نهاية الحرب العالمية،

---

(38) Paul Levy, *Moore: G. E. and the Cambridge Apostles* (Oxford: [n. pb.], 1981), pp. 309-311.

قد غدت محوراً للنكات المرتبكة المتداولة في كاباريهات وسط أوروبا. وبعد الحرب العالمية الأولى ببضع سنوات، أصبح إينشتاين، على الرغم من استعصاء نظريته على فهم أغلب الناس العاديين، هو العالم الوحيد، ربما بعد نيوتن الذي غدا اسمه وصورته معروفيْن لدى عامة الناس المتعلمين في جميع أرجاء العالم.

الفصل الحادي عشر

العقل والمجتمع

لقد آمنوا بالعقل مثلما آمن الكاثوليك بـِ «العذراء المباركة».

رومان رولان، 1915[1]

في شخصية العُصابيّ، نشاهد غريزة العدوان الحبيسة، غير أن الوعي الطبيعي هو الذي يحررها؛ وقد بين ماركس كيف أنه يمكن إشباعها بالالتزام بمعنى المدنية؛ بفهم الأسباب الحقيقية للقمع، وبالتنظيم المناسب.

ألفريد أدلر، 1909[2]

إننا لا نشارك في الاعتقاد المتقادم العهد بأن الظواهر الثقافية برُمَّتها يمكن **الاستدلال** عليها كنتيجة أو حصيلة لمجموعة من المصالح «المادية». ومع ذلك، فإننا نعتقد أن تحليل الظواهر

---

(1) Romain Rolland, *Jean-Christophe in Paris* (New York: H. Holt and Company, 1911), p. 222.

(2) H. Nunberg and E. Federn, eds., *Minutes of the Vienna Psychoanalytical Society, I: 1906-1908* (New York: [n. pb.], 1962), II, p. 178.

الاجتماعية والأحداث الثقافية باعتبارها مشروطة اقتصادياً إنما يعتبر منهجاً خلاقاً وغنياً من الوجهة العلمية. وسيظل كذلك في المستقبل المنظور، طالما طبق هذا المبدأ بعناية، من دون أن يكبله التحيز الدوغمائي الجازم.

ماكس فيبر، 1904[3]

ربما كان علينا هنا أن نتطرق إلى شكل آخر من أشكال التصدي للأزمة الفكرية. ذلك أن إحدى طرق التفكير بما كان يستعصي على التفكير في ذلك الوقت هي رفض العقل والعلم كليهما. ومن الصعب قياس قوة رد الفعل ذاك ضد الفكر الإنساني خلال السنوات الأخيرة من القرن المنصرم آنذاك أو حتى، بأثر رجعي، قياس مدى قوته. وكان كثير من أنصار هذا التيار ينتمون إلى عوالم المجتمع السفلي أو أشباه المتعلمين الذين غيبهم النسيان. . . ويجدر بنا أن نمر مر الكرام على موجات الإيمان بالقوى الخفية وبإمكان إخضاعها للسيطرة البشرية، واستحضار الأرواح، والسحر، وشبه ـ علم النفس (الذي شغل بعض المفكرين البريطانيين البارزين)، وضروب شتى من الورع والنزعات الصوفية الشرقية التي اجتاحت بعض الأطراف الهامشية في الثقافة الغربية. وقد ازدادت شعبية هذه النزعات المجهولة المبهمة عما كانت عليه منذ مطلع العصر الرومانطيقي (انظر **عصر الثورة**، الفصل الرابع عشر، القسم الثاني)، وسنلاحظ في هذا السياق أن جاذبية تلك القضايا التي كانت قد استهوت، بالدرجة الأولى، اليساريين الذين اعتمدوا على التثقيف الذاتي، قد تحولت بصورة حادة إلى صف اليمين السياسي. والبدع الهرطقية لم تعد، كما كانت من قبل، تدخل في عداد أشباه العلوم، مثل فراسة الدماغ،

(3) Max Weber, *Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre* (Tübingen: [n. pb.], 1968.), p. 166.

والمعالجة المثلية، والدراسات الروحانية، والأشكال والفروع الأخرى من شبه ـ علم النفس، بل تحولت إلى رفض العلم ومنهجياته. ومع أن أشكال المُعَمَّيات هذه كان لها إسهامات مهمة في فنون الطليعة (كما في أعمال الرسام كاندنسكي والشاعر وليام بتلر ييتس على سبيل المثال)، فإن آثارها على العلوم الطبيعية لم تكن تستحق الذكر.

كما إنها، في واقع الأمر، لم تترك أثراً ذا بال على ذوق عامة الناس. وبالنسبة إلى الأغلبية العظمى من المتعلمين، وبخاصة من تلقوا تعليمهم حديثاً، فإن الحقائق الفكرية القديمة لم تكن موضعاً للتساؤل، بل إنها، على العكس، لقيت التأكيد والمؤازرة من جانب الرجال والنساء الذين مازالوا يعلقون الآمال العظيمة على «التقدم». لقد كان التطور الفكري الأساسي بين عامي 1875 و1914 يتمثل في التوسع الهائل في نطاق التعليم الشعبي والتعلّم الذاتي، وفي اتساع نطاق القراء في أوساط العامة. وكان التعلم الذاتي والتطوير الذاتي في الحقيقة مهمةً من المهمات التي أسهمت في أدائها حركات الطبقة العاملة الجديدة، وواحداً من الأهداف التي كان يستهدفها المناضلون فيها. وما استوعبته جماهير الناس العادية الضخمة التي تعلمت حديثاً، ورحبت به إذ كانت تقف في صف اليسار الديمقراطي أو الاشتراكي، هو اليقينيات العقلانية التي تميزت بها علوم القرن التاسع عشر، ومعاداة الشعوذة والامتيازات، وغلبة روح التعلم والتنوير، ودلائل التقدم وضماناته، وإعتاق المستضعَفين. وكان من جملة الجواذب في الماركسية بالمقارنة مع أنواع النزعات الاشتراكية الأخرى أنها «اشتراكية علمية». وكان ماركس ويوهان غوتنبرغ (Johann Gutenberg)، مخترع المطبعة، مثلما كان تشارلز داروين وتوم باين (Tom Paine)، موضع إجلال خاص من جانب الراديكاليين والديمقراطيين الاجتماعيين. كما كانت عبارة غاليليو المأثورة **ولكنها تدور** تتردد بصورة متواترة في الأدبيات الاشتراكية للتدليل على الانتصار الحتمي لقضية العمال.

كانت الجماهير، في آن معاً، تتحرك إلى الأمام وتتلقى العلم. وفي الفترة بين أواسط سبعينيات القرن التاسع عشر والحرب الأولى، ارتفع عدد المدرسين في المدارس الابتدائية بما يتراوح بين الثلث في البلدان التي انتشرت فيها المدارس مثل فرنسا، وسبعة أضعاف أو حتى ثلاثة عشر ضعفاً، قياساً على ما كانت عليه في البلدان التي كانت فيها نسبة المدارس متدنية عام 1875 مثل إنجلترا وفنلندا؛ وربما ارتفعت أعداد المدرسين في المدارس الثانوية أربعة أو خمسة أضعاف (النرويج وإيطاليا). وتضاعفت هذه الحركة الأمامية والرغبة في تلقي العلم في دفع جبهة العلوم القديمة إلى الأمام حتى عندما كانت قواعد التموين الخلفية تتهيأ لإعادة التنظيم. وبالنسبة إلى المدرسين في المدارس الثانوية، وفي البلدان اللاتينية على الأقل، كانت دروس العلوم تعني تلقين التلاميذ بروح الإنسيكلوبيديين/[الموسوعيين] والتقدم والتيار العقلاني، وبما وصفه أحد الكتيبات العملية الفرنسية (عام 1898) بـِ «تحرير الروح»[4]، وهو شعار مطابق لـ «تحرير الفكر»، أو التحرر من الكنيسة ومن اللّه. وإذا كانت ثمة أزمة يواجهها أولئك الرجال والنساء آنذاك، فإنها لم تكن تتعلق بالعلم أو الفلسفة، بل بعالَم هؤلاء الذين يعيشون حياة تقوم على الامتيازات، والاستغلال، والشعوذة. وفي العالم الذي كان يمتد خارج الديمقراطية الغربية والاشتراكية، كان العلم يعني القوة والتقدم بالمعنى العياني الملموس. وقد كان يعني أيديولوجية التحديث التي فرضها على جماهير الأرياف المتخلفة الغارقة في الخرافات جماعات «العلوميين»، والنخب السياسة المستنيرة من القلة الحاكمة/الأوليغاركية التي استوحت منطلقاتها من الفلسفة الوضعية، كما كانت الحال في «الجمهورية القديمة» في البرازيل، وعهد بورفيريو دياز في

---

(4) Guy Vincent, *L'école primaire française: Etude sociologique* (Lyon: Presses universitaires de Lyon, 1980), p. 332, n. 779.

المكسيك. وكانت تعني أسرار التقانة الغربية، وكانت تعني الداروينية الاجتماعية التي شَرْعَنَت بزوغ أصحاب الملايين الأميركيين.

كان الدليل الأبرز على ذلك التقدم في نشر إنجيل العلم والعقل هو التقهقر المثير الذي شهده الدين التقليدي، وعلى الأقل في قلب المجتمع البورجوازي الأوروبي. ولا يعني ذلك أن أغلبية الجنس البشري كانت على وشك التحول إلى «مفكرين أحرار» (وفق المصطلح الدارج هذه الأيام). والأغلبية العظمى من البشر، بمن فيهم جميع الإناث تقريباً، ظلت ملتزمة بالإيمان بالقوى الإلهية أو الروحانية في الديانة السائدة في مجتمعاتها أو مواطن عيشها، وبالشعائر المرتبطة بها. وكما رأينا (في الفصل الثامن من هذا الكتاب)، كانت الكنيسة المسيحية، في مرحلة لاحقة، قد تأنّثت بصورة جليّة. وإذا أخذنا بالاعتبار أن جميع الديانات الكبرى ترتاب في المرأة، وتصر بصورة قاطعة على منزلتها الدونية، وأن بعضها، مثل اليهودية، يقصي المرأة إقصاءً تاماً تقريباً عن شؤون العبادة الدينية النظامية، فإن ولاء النساء للآلهة يبدو أمراً عصيّاً على الفهم، ومثيراً لدهشة الرجال العقلانيين، وغالباً ما اعتبر دليلاً على دونية جنس النساء. وهكذا، تآمرت الآلهة والآلهة ـ الضد على النساء، مع أن دعاة التفكير الحر، الملتزمون نظرياً بالمساواة بين الجنسين، كانوا، على استحياء، من المتواطئين في ذلك.

ومرة أخرى، ظل الدين، على امتداد الرقعة الأوسع من العالم غير الأبيض، هو اللغة الوحيدة التي يجري الحديث فيها عن الكون، والطبيعة، والمجتمع، والسياسة. كما إنه شكّل وكرّس ما يفكر به الناس وما يفعلونه على السواء. وكان الدين هو حشد الرجال والنساء لأغراض كان الغربيون يعبرون عنها بمصطلحات عَلمانية، ولكن لا يمكن ترجمتها تماماً بمسميات دنيوية. وربما شاء السياسيون البريطانيون أن ينتقصوا من قدر المهاتما غاندي

ويحولوه إلى مجرد مشاغب إهاجي معادٍ للإمبريالية يستخدم الدين لاستنهاض الجماهير الغارقة في الخرافات، غير أن الحياة الروحية القديسية كانت، بالنسبة إلى المهاتما، أكثر من وسيلة سياسية لتحقيق الاستقلال. ومن الوجهة الأيديولوجية، كان الدين، مهما كانت معانيه، كُلّي الوجود في كل زمان ومكان. إن الإرهابيين البنغاليين الشباب في العقد الأول من القرن العشرين، وهم الحاضنة التي ترعرعت فيها الماركسية الهندية، قد استلهموا اتجاهاتهم أول الأمر من زاهد متنسك بنغالي ومن خليفته سوامي فيفيكاناندا (الذي ربما عُرف مذهبه المسمى «فيرانتا» على أوسع نطاق من خلال نسخة مخفَّفة في كاليفورنيا). وقد فسروها، بصورة معقولة، كدعوة للنهوض ببلد كان يخضع آنذاك لدولة أجنبية. وسيقدر لهذه الدعوة بعد ذلك أن تصبح، في نظرهم، ديانة عالمية يعتنقها البشر أجمعين[5]. وقد قيل ذات يوم «إن المتعلمين الهنود قد بدأوا بالتفكير والتنظيم على المستوى الوطني لا من خلال الأنشطة السياسية العلمانية، بل من خلال الجمعيات شبه الدينية»[6]. وقد سلك هذا المسلك تياران: فهم الغرب (من جانب جماعات مثل براهمو ساماج ـ انظر **عصر الثورة**، الفصل الثاني عشر، القسم الثاني)؛ ورفض الغرب من جانب الطبقات الوسطى من أهل البلاد الأصليين (من خلال جمعية آريا ساماج

---

(5) أيتها الهند... هل ستحققين، بالأساليب الناعمة الجبانة، تلك الحرية التي لا يستحقها إلا الشجاعة البطولية؟... «أوّاه، يا أم الشجاعة، اخلعي عني رداء الضعف، واقتلعي الخَوَرَ من نفسي، واجعليني رجلاً كالرجال» ـ فيفيكاناندا، انظر: Vivekananda, *Works*, Part IV, Cited in: *Sedition Committee 1918: Report* (Calcutta: [n. pb.], 1917), p. 17 n.

(6) Anil Seal, *The Emergence of Indian Nationalism: Competition and Collaboration in the Later Nineteenth Century* (London: Cambridge U. P., 1971), p. 249.

التي أسست عام 1875). ولا يفوتنا هنا أن نذكر الجمعية الثيوصوفية (Theosophical Society) التي سنتطرق بعد قليل إلى صلاتها بالحركة الوطنية الهندية.

وإذا كنا نجد في بلدان مثل الهند أن الشرائح المتعلمة المتحررة التي رحبت بالحداثة قد أدركت أن أيديولوجياتها لا يمكن فصلها عن الدين (أو أن على هذه الفئات أن تتستر على ذلك إذا كان يمكن الفصل بينهما)، فمن الواضح أن جاذبية اللغة الأيديولوجية العلمانية الدنيوية الصرفة لدى الجماهير كانت لا تستحق الذكر، وأن الأيديولوجية العلمانية الدنيوية الصرفة نفسها عصية على الفهم. وعندما تثور هذه الفئات، فإنها، على الأرجح، ستثور تحت رايات آلهتها. وذلك ما فعلته بعد الحرب الأولى عندما ثارت ضد البريطانيين في أعقاب سقوط السلطان التركي الذي كان بصورة غير رسمية هو الخليفة، أو أمير المؤمنين لدى المسلمين، أو ضد الثورة المكسيكية لصالح «المسيح الملك». وباختصار، فإن من العبث التفكير بأن الدين أصبح عام 1914 أضعف بدرجة كبيرة مما كان عليه عام 1870 أو عام 1780.

غير أن الدين التقليدي، في قلب المجتمع البورجوازي، ولكن ربما ليس في الولايات المتحدة، كان ينحسر بسرعة لا سابقة لها، سواء بوصفه قوة فكرية أو عاملاً مؤثراً في أوساط الجماهير. وكان ذلك، إلى حد ما، من النتائج التلقائية تقريباً للزحف الحضري، إذ كان من المؤكد، عملياً، أن أجواء المدينة، مع تشابه الظروف الأخرى، قد تقلص من شدة التدين بالمقارنة مع الأرياف، وكذلك تفعل المدن بالمقارنة مع البلدان الصغيرة. ولكن المدن نفسها غدت أقل تديّناً عندما اندمج المهاجرون الورعون الوافدون إلى المدينة من المناطق الريفية مع أهالي المدينة الأصليين المتشككين أو غير المتدينين. وفي مرسيليا، كان نصف السكان يترددون إلى الكنيسة

عام 1840، لكن 16 في المئة منهم فقط كانوا يفعلون ذلك عام 1901[7]. يضاف إلى ذلك أن الدين شهد في تلك الفترة حالة من الانحسار في البلدان الكاثوليكية التي تضم 45 في المئة من سكان أوروبا. وقد تسارع هذا الانحسار قبل الهجوم المشترك الذي شنته (بحسب وصف أحد رجال الدين الفرنسيين المتذمرين) عقلانية الطبقة الوسطى واشتراكية معلمي المدارس[8]. وزاد من ذلك بصورة خاصة، تضافر المثل العليا التحررية والحسابات السياسية التي جعلت محاربة الكنيسة هي القضية الأساسية في النشاط السياسي. وقد استحدثت كلمة ضد - الكنيسة للمرة الأولى في فرنسا في خمسينيات القرن، وغدت معاداة الكنيسة محوراً مركزياً لسياسات الوسط واليسار الفرنسيين منذ أواسط القرن عندما نجح الماسونيون الأحرار في ظل الرقابة المعادية للكنيسة[9].

أصبحت مناهضة الكنيسة قضية مركزية في البلدان الكاثوليكية لسببين رئيسين؛ **الأول** أن الكنيسة الكاثوليكية اختارت الرفض الكامل لأيديولوجية العقل والتقدم، ولم تستطيع بالتالي إلا أن تقف في صفوف اليمين السياسي، **والثاني** أن النضال ضد الخرافات والمعمّيات وحد الليبراليين البورجوازيين والطبقة العاملة بدلاً من أن يفصل بين الرأسمالية والبروليتاريا. ولم يفت السياسيين الحصيفين أن يؤكدوا ذلك في دعواتهم للوحدة بين جميع الناس الأسوياء: وقد

---

(7) R. M. Goodridge, «Nineteenth - Century Urbanization and Religion: Bristol and Marseilles 1830-1880,» *A Sociological Yearbook of Religion in Britain* ([London]: SCM Press, 1968), I, p. 131.

(8) «La bourgeoisie adhère au rationalisme, l'institueur au socialsme,» dans: Gabriel Le Bras, *Etudes de sociologie religieuse*, 2 vols. (Paris: Presses universitaires de France, 1955), vol. 1, p. 151.

(9) A. Fliche and V. Martin, *Histoire de l'église. Le pontificat de Pie IX.* 2ème éd. (Paris: [Bloud et Gay], 1964), p. 130.

حلت فرنسا قضية دريفوس بتكوين مثل هذه الجبهة، وسحبت اعترافها على الفور بالكنيسة الكاثوليكية.

كان من النتائج الجانبية لهذا النضال الذي أدى إلى الفصل بين الكنيسة والدولة في فرنسا عام 1905، التسارع الحاد العنيف في «اللامَسْحَنة». وفي عام 1899، كانت نسبة الأطفال الذين لم يُعمَّدوا في أبرشية ليموج 2,5 في المئة فقط؛ وفي عام 1904 الذي كان يمثل ذروة هذه الحركة، ارتفعت هذه النسبة إلى 34 في المئة. ولكن حتى في الأوقات التي لم يكن فيها الصراع بين الكنيسة والدولة محوراً مركزياً في النشاط السياسي، فإن تنظيم الحركات الجماهيرية العمالية، أو دخول الرجال العاديين (إذ إن النساء كن أكثر إيماناً بالدين) إلى مجال النشاط السياسي كان له المفعول نفسه. وفي وادي «بو» في شمال إيطاليا المعروف بالورع، تضاعفت الشكوى في نهاية القرن من تراجع مكانة الدين. (وفي مدينة مانتوا، امتنع ثلثا السكان عن تناول العشاء الرباني في عيد الفصح عام 1885). وكان العمال الإيطاليون الذين هاجروا إلى مصانع الحديد في اللورين من الملحدين. وفي أبرشية برشلونه وفيش الإسبانية (أو بالأحرى الكاتالانية) انخفض عدد الأطفال الذين عُمِّدوا في الأسبوع الأول من عمرهم إلى النصف بين عامي 1900 و1910[10]. وباختصار، سار التقدم والعلمنة جنباً إلى جنب في أكثر بقاع أوروبا. وكانا يتقدما سوياً بتسارع أكبر مع تزايد حرمان الكنائس من المكانة الرسمية التي منحتها إياها تلك الميزة الاحتكارية. كما إن جامعتي أكسفورد وكامبريدج، اللتين كانتا تمارسان الإقصاء أو التمييز ضد غير

(10) R. Duocastella, «Géographie de la pratique réligieuse en Espagne,» *Social Compass*, vol. 12 (1965), p. 256, and Aldo Leoni, *Sociologia e geografia religiosa di una diocesi; saggio sulla pratica religiosa nella diocesi di Mantova* (Romae: Apud aedes Universitatis Gregorianae, 1952), p. 117.

الأنغليكانيين حتى عام 1871، لم تعودا تمثلان ملجأ للقساوسة الأنغليكانيين. وإذا كان أغلب رؤساء الكليات في أكسفورد عام 1891 مازالوا في سلك القساوسة، فإن أحداً من الأساتذة الجامعيين فيها لم يعد كذلك[11].

كانت هنا تيارات معاكسة في الاتجاه المخالف في الواقع، ومن بينها: الأنغليكان من الطبقة العليا الذين تحولوا إلى الإيمان الراسخ بالكاثوليكية الرومانية، وجماليّو نهاية القرن الذين استهوتهم الطقوس والشعائر الملوّنة، وربما، بشكل خاص، اللاعقلانيون الذين ثبت لهم أن العبثية الفكرية للإيمان التقليدي تتفوق على العقل، والرجعيون الذين ساندوا الحصن المنيع للتقاليد والتراتبية القديمة حتى وإن لم يكونوا من المؤمنين بها، كما حدث مع شارل مورا (Charles Maurras) في فرنسا، الزعيم الفكري للملكيين والكاثوليك المتطرفين في تيار العمل الفرنسي (Action Française). وفي الواقع، كان هناك كثير من الدارسين الذين مارسوا العبادة، بل بعض المؤمنين الغيورين في أوساط الباحثين، والعلماء، والفلاسفة. غير أن إيمان بعضهم الديني كان من الممكن استشفافه من كتاباتهم.

بعبارة مختصرة، لم يكن الدين في الغرب قد واجه من الناحية الفكرية مثل المأزق الذي واجهه في العقد الأول من القرن العشرين. وكان يتراجع القهقرى من الوجهة السياسية، وعلى الأقل في الدوائر الطائفية المنغلقة التي رفعت المتاريس دفاعاً عن نفسها ضد الهجمات الخارجية.

كان اليسار الأيديولوجي والسياسي هو المنتفع الطبيعي من تلك التركيبة الديمقراطية العلمانية، وكانت تلك هي الساحة التي ازدهر فيها إيمان البورجوازية القديم بالعلم، والعقل، والتقدم.

---

(11) Halévy, *op. cit.*, V, p. 171.

كان الوارث الفعلي لليقينيات القديمة (التي طرأت عليها التحولات الأيديولوجية والسياسية) هو الماركسية، المتمثلة في جملة النظريات والتعاليم التي تبلورت بعد وفاة كارل ماركس من كتاباته هو وفريدريك إنجلز، في داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي في المقام الأول. وبأكثر من طريقة، كانت الماركسية، وفق نسخة كارل كاوتسكي (1854 ـ 1938) الذي حدد معالمها المتعارف عليها، هي الانتصار الأخير لإرث القرن التاسع عشر الوضعي العلمي. لقد كانت مادية، جَبْرية، حتمية، تطورية، وحددت «قوانين التاريخ» المطابقة لِ «قوانين العلم». وبدأ كاوتسكي نفسه النظر إلى نظرية ماركس حول التاريخ باعتبارها «ليست أكثر من تطبيق الداروينية على التطور الاجتماعي»، ورأى عام 1880 أن الداروينية في العلوم الاجتماعية كانت تنص على أن «الانتقال من مفهوم قديم إلى آخر جديد للتطور آتٍ لا محالة»[12]. ومن المفارقات، بالنسبة إلى نظرية راسخة الجذور في العلم، أن الماركسية كانت، على العموم، تنظر ببعض الريبة إلى المبتكرات المثيرة المعاصرة في مجالات العلوم والفلسفة، ربما لأنها بدت ذات علاقة بضعف اليقينيات المادية الجذابة (أي تيارات التفكير الحر والنزعة الحتمية). ولم تفلح الماركسية في مواكبة تلك التطورات إلا في الأوساط الفكرية الماركسية النمساوية في فيينا، مع أنه كان بوسعها أن تكون كذلك في أوساط المفكرين الثوريين الروس لولا وجود مفكرين ماركسيين أكثر حماساً والتزاماً بالفلسفة المادية بين صفوفهم[13]. من هنا، لم يكن لدى العلماء الطبيعيين في تلك الفترة

---

(12) Massimo Salvadori, *Karl Kautsky and the Socialist Revolution, 1880-1938*, Translated by Jon Rothschild (London: NLB, 1979), pp. 23-24.

(13) على سبيل المثال، انتقل سيغموند فرويد إلى شقة الزعيم الديمقراطي الاجتماعي النمساوي فكتور آدلر في بيرغاسّه، حيث قدم ألفريد أدلر (الذي لا يمت له بصلة قرابة)، وهو من علماء النفس الديمقراطيين الاجتماعيين، ورقة عام 1909 عن «سيكولوجية الماركسية». وكان فريدريك؛ ابن فكتور أدلر من العلماء المعجبين بإرنست ماخ. =

أسباب مهنية للاهتمام بماركس وإنجلز، ولم تُبدِ الاهتمامَ بهما إلا قلة قليلة منهم، على الرغم من أن بعضهم كانوا في صف اليسار، كما حدث في فرنسا أيام أزمة دريفوس. بل إن كاوتسكي نفسه لم ينشر كتاب إنجلز **جدلية الطبيعة** (*Dialectics of Nature*)، بناءً على نصيحة عالم الفيزياء المحترف الوحيد في الحزب، وهو الذي سنَّت الإمبراطورية الألمانية بسببه ما يسمى قانون أرونز (Lex Arons) (1898) الذي حظر تعيين العلماء الديمقراطيين الاجتماعيين [ومنهم الفيزيائي ليو أرونز نفسه] في مناصب جامعية[14].

ومهما كان مدى اهتمام كارل ماركس الشخصي بتقدم العلوم الطبيعية في القرن التاسع عشر، فإنه كرس جُلَّ وقته وطاقاته الفكرية للعلوم الاجتماعية. وكانت آثار الأفكار الماركسية في تلك الميادين، وفي مجال التاريخ، بالغة الأهمية.

وبرزت تجليات هذه الآثار على وجهين، مباشر وغير مباشر[15]. وقد استقطب ماركس على الفور أفواجاً عريضة من الأنصار اللامعين، والمؤقتين أحياناً، من المفكرين في إيطاليا، ووسط أوروبا الشرقية، والأهم من ذلك في روسيا القيصرية - وهي المناطق التي كانت على أبواب الثورة الاجتماعية أو على وشط التفكك. وفي مثل هذه البلدان والمناطق، كانت هناك بعض

ناهيك بشقيقة الزعيم الاشتراكي أوتو بووَر التي تظهر، باسم مستعار، على نحو بارز في كراسة فرويد. راجع ذلك في مواضع متفرقة من كتاب: Ernst Glaser, *Im Umfeld des Austromarxismus* (Vienna: [n. pb.], 1981), *passim*..

(14) D. Rjazanov, ed., *Marx-Engels Archiv* (Reprint Erlangen 1971), II, p. 140.

(15) المناقشات الكاملة لانتشار الماركسية غير متوافرة باللغة الإنجليزية؛ انظر بصورة خاصة: E. J. Hobsbawm, «La diffusione del Marxismo Studi,» (1890-1905), *Storici*, vol. 15 (1974), pp. 241-269, and *Storia del Marxismo, 1890-1905* (Turin: [n. pb.], 1979), vol. II: *IL marxismo nell'età della seconda Internazionale*, pp. 6-110, Articles by F. Andreucci and E. J. Hobsbawm.

الأوقات، في ثمانينيات القرن على سبيل المثال، نزع فيها جميع المفكرين الأكاديميين الشباب تقريباً نزوعا ثورياً أو اشتراكياً، واعتبر أكثرهم نفسه ماركسياً، كما حدث غالباً في تاريخ بلدان العالم الثالث منذئذٍ. وفي أوروبا الغربية، كان عدد قليل من المفكرين ماركسيين ملتزمين، وذلك على الرغم من حجم الحركات العمالية الجماهيرية التي تبنت الديمقراطية الاجتماعية الماركسية. ومن المستغرب أن ذلك لا ينطبق على هولندا التي كانت آنذاك على أعتاب ثورته الصناعية. وقد استورد الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني نظرياته الماركسية من إمبراطورية هابسبيرغ (على يد كاوتسكي وهلفردينغ)، ومن روسيا القيصرية (روزا لوكسمبورغ، وبارفوس). وكان للماركسية هنا نفوذ واضح، وبالدرجة الأولى من خلال الأشخاص الذين تأثروا بقدرتها الفكرية والسياسية على التصدي للنقد النظري أو للبحث عن إجابات بديلة غير اشتراكية للمسائل الثقافية التي أثارتها. وكان العنصر السياسي هو السائد بصورة واضحة في صفوف أنصارها ونقادها على حد سواء، وبينهم الماركسيون وبعد ـ الماركسيين الذين بدأوا بالظهور اعتباراً من أواخر الثمانينيات، مثل الفيلسوف الإيطالي المرموق بينيديتو كروتشه (Benedetto Croce) (1866 ـ 1852)؛ غير أن أحداً لم يكن يولي ماركس اهتماماً كبيراً في بلدان مثل بريطانيا، التي لم يساورها القلق من إمكانية بروز حركة عمالية ماركسية. وفي البلدان التي ظهرت فيها حركات من هذا النوع، تنحى بعض الأساتذة الجامعيين المرموقين من أمثال إيوجين فون بوم ـ بافيرك (Eugen von Böhm - Bawerk) (1851 ـ 1914) في النمسا عن مناصبهم كمدرسين ووزراء في الحكومة لبعض الوقت وتفرغوا لنقد النظرية الماركسية[16]. غير أن الماركسية لم تكن بطبيعة الحال ستنتج مثل

(16) انظر: Eugen von Böhm-Bawerk, *Zum Abschluss des Marxschen Systems* (Berlin: [n. pb.], 1986). =

هذه الكمية من الأدبيات الجوهرية الجادة، معها أو ضدها، لو لم تكن أفكارها مثيرة للاهتمام الفكري إلى هذا الحد.

توضح الآثار التي خلفها ماركس على العلوم الاجتماعية صعوبة المقارنة بين تطورها وتطور العلوم الطبيعية في تلك الفترة. وقد عالجت بصورة أساسية أنماط السلوك والمشكلات لدى البشر، وهم أبعد ما يكونون عن الحياد والتجرد عندما يراقبون أمورهم الإنسانية. وحتى في العلوم الطبيعية، فإن الأيديولوجية، كما رأينا، تغدو أكثر بروزاً عندما ننتقل من الجمادات غير الحية إلى ميدان الحياة نفسها، وبخاصة إلى القضايا البيولوجية التي تمس الكائنات البشرية وتهمها بصورة مباشرة. والعلوم الاجتماعية والإنسانية تعمل بصورة إجمالية كلية، وتتحرك، بحكم التعريف، في النطاق المتفجر الذي تؤدي فيه الدور الحاسم آثار الأيديولوجية، والسياسية، والأوضاع التي يجد فيها المفكرون أنفسهم. وكان بوسع المرء في تلك الفترة، أو أي فترة أخرى، أن يكون في الوقت نفسه، عالماً فلكياً متميزاً وماركسياً ثورياً مثل أ. بانيكوويك (A. Pannekoek) (1873 ـ 1960) الذي كان زملاؤه في المهنة يرون، من دون شك، أن نشاطه السياسي لا صلة له بخبرته الفلكية، مثلما إن رفاقه كانوا يشعرون أن معرفته الفلكية لا علاقة لها بالصراع الطبقي. ولو كان واحداً من علماء الاجتماع فإن أحداً لم يكن ليعتبر أنشطته السياسية عديمة الصلة بنظرياته. وقد تعرجت مسارات العلوم الاجتماعية لهذا السبب، وتقاطعت أو سارت القهقرى أو تحركت في فضاءات دائرية مرة بعد مرة. كما إنها، خلافاً للعلوم الطبيعية، كانت تفتقر إلى كتلة مركزية مقبولة عموماً من المعارف والنظريات التراكمية، وميدان بحثي واضح المعالم يمكن

= مازال هذا العمل، منذ أمد بعيد، أقوى تقويم نقدي معهود لماركس. وقد شغل بوهم بافيرك منصباً وزارياً ثلاث مرات في النمسا في تلك الفترة.

معها القول إن النتائج الناجمة عن تعديل النظريات قد تفضي إلى اكتشافات جديدة. وفي غضون الفترة التي نعالجها، تأكد الانفراج ثم الشُّقة بين فرعي العلوم هذين.

كان هذا الأمر جديداً على نحو ما. وفيما كان الإيمان الليبرالي بالتقدم يمر في أزهى مراحله، بدا أن أكثر العلوم الاجتماعية ـ مثل الإثنوغرافيا/ الأنثروبولوجيا، وفقه اللغة/ العلوم اللغوية، وعلم الاجتماع وعدة مدارس في علم الاقتصاد ـ تشترك مع العلوم الطبيعية في إطار بحثي ونظري واحد في نطاق التيار التطوري (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الرابع عشر، القسم الثاني). وكانت بؤرة العلوم الاجتماعية تتمحور في دراسة ارتقاء الإنسان من حالة بدائية إلى ما غدا عليه في الوقت الحاضر، وإلى الفهم العقلاني للحاضر. واعتبرت هذه السيرورة تقدماً من جانب البشرية عبر «أطوار» شتى، مع أنها تخلف وراءها وفي فضاءاتها الهامشية، ضروباً من كائنات حية من أطوار سابقة، قريبة الشبه بالأحافير والمستحاثات الحية. وكانت دراسة المجتمع البشري علماً وضعياً كغيره من المباحث التطورية التي تتراوح بين علم طبقات الأرض وعلم الأحياء. وبدا أن من الطبيعي تماماً أن يضع أحد المؤلفين دراسة عن أحوال التقدم تحت عناوين مثل «الفيزياء والسياسة، أو أفكار حول تطبيق مبادئ «الاصطفاء الطبيعي» و«الوراثة» على المجتمع السياسي، وأن يتولى أحد الناشرين نشر مثل هذا الكتاب في ثمانينيات القرن في لندن في نطاق «سلسلة الدراسات العلمية العالمية»، جنباً إلى جنب مع مجلدات بعناوين مثل «المحافظة على الطاقة»، «دراسات في تحليل الطيف الشمسي»، «دراسة علم الاجتماع»، «الوظائف العامة لأعضاء العضلات والأعصاب»، و«النقود وآليات التبادل»[17].

---

(17) Walter Bagehot, *Physics and Politics.*

نشر أصلاً عام 1872، وقام كيغان بول بتحرير السلسلة المنشورة عام 1887.

بيد أن هذا التيار التطوري لم يكن يتواءم مع الاتجاهات الجديدة في الفلسفة والفلسفة الوضعية الجديدة، ولا مع توجهات المشككين الذين بدأوا يتساءلون عن تقدم كان يبدو وكأنه يتحرك في الوجهة الخطأ، وبالتالي عن «القوانين التاريخية» التي جعلت من هذا التقدم أمراً حتمياً لا محيد عنه. وها قد بدأ الانفصال بين التاريخ والعلم اللذين كانا قد اتحدا في مسيرة ظافرة في إطار نظرية التطور. وقد رفض المؤرخون الأكاديميون الألمان «القوانين التاريخية» كجزء من علم تعميمي شامل لم يكن له مكان في المباحث الدراسية الإنسانية المخصصة تحديداً لتقصي ما هو فريد وغير قابل للتكرار، بما فيها «الوسائل الذاتية ـ النفسية للنظر إلى الأشياء». وكانت تلك الوسائل «بعيدة كل البعد عن الأساليب الموضوعية الفظّة التي ينتهجها الماركسيون»[18]. وبالنسبة إلى المدفعية النظرية الثقيلة المستخدمة في كبرى الدوريات التاريخية الأوروبية في تسعينيات القرن التاسع عشر، وهي **المجلة التاريخية** (*Historische Zeitschrift*)، التي كانت موجهة أصلاً إلى صدور المؤرخين الذين يتعاطفون مع العلوم الاجتماعية أو الأخرى، فإن النيران سرعان ما تحولت لتقصف الديمقراطيين الاجتماعيين[19].

من جهة أخرى، فإن العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى التي تطمح إلى استخدام الحجج الصارمة أو الرياضية، أو المنهجيات التجريبية الخاصة بالعلوم الطبيعية، تخلت عن التطور التاريخي، وتنفست الصعداء في بعض الأحيان، بل فعلت ذلك بعض العلوم التي لم تكن تتطلع إلى استخدام هذا أو ذاك، مثل التحليل النفسي،

---

(18) Otto Hintze, «Uber individualistische und kollektivistische Geschichtsauffassung,» *Historische Zeitschrift*, vol. IXXVIIII (1897), p. 62.

(19) انظر بصورة خاصة، المساجلة المطولة التي خاضها: Georg von Below, «Die neue historische Methode,» *Historische Zeitschrift*, vol. 81 (1896), pp. 193-273.

الذي وصفه أحد المؤرخين الحصيفين بأنه «نظرية لاتاريخية للإنسان والمجتمع قادرة على أن تطوّع (لمصلحة زملاء فرويد الليبراليين في فيينا) عالماً سياسياً خرج عن مداره وأفلت من زمام السيطرة»[20]. ومن المؤكد أن «معركة المنهجيات المريرة التي دارت في مجال الاقتصاد في ثمانينيات القرن قد دخلت التاريخ والجانب الرابح (بزعامة ليبرالي آخر من فيينا هو كارل مينغر) لم يمثل موقف المنهجية العلمية - أي الحجج الاستنباطية مقابل الاستقرائية - فقط، بل طرح عرضاً وجيزاً لمنظومة واسعة من المنظورات في علم الاقتصاد. والاقتصاديون ذوو العقلية التاريخية إما أن يكونوا، مثل ماركس، قد طردوا إلى المنزلة بين المنزلتين، بين المهووسين والمشاغبين الإهاجيين أو، مثل المدرسة التاريخية، التي كانت مسيطرة في علم الاقتصاد الألماني، طلب منهم أن يعيدوا تصنيف أنفسهم تحت مسّمى آخر ليصبحوا، مثلاً، مؤرخين اقتصاديين أو علماء اجتماع، ويتركوا النظريات الحقيقية للمحللين في التوازنات النيو - كلاسيكية. ويعني ذلك أن قضايا الدينامية التاريخية، والتنمية الاقتصادية، بل التقلبات والأزمات الاقتصادية قد أقصيت بعيداً عن السُّنّة الأكاديمية الجديدة. ومن ثم غدا علم الاقتصاد في تلك الفترة، هو العلم الاجتماعي الوحيد الذي لم تعكرّه مشكلة السلوك اللاعقلاني، لأنه قد جرى تعريفه بحيث تستثنى منه جميع المعاملات التي يتعذر، بهذا المعنى، إطلاق صفة العقلانية عليها.

وبالمثل، فإن العلوم اللغوية التي كانت (مع الاقتصاد) الأولى والأكثر ثقة بنفسها بين العلوم الاجتماعية، بدت الآن وكأنها فقدت اهتمامها بنموذج التطور اللغوي الذي كان أعظم منجزاتها ذات يوم. وركز فردينانـد دو سوسور (Ferdinand de Saussure) (1857 - 1913)، الذي استلهمته، بعد وفاته، جميع التيارات البنيوية في

Carl E. Schorske, *Fin-de-siècle Vienna* (London: [n. pb.], 1980), p. 203. (20)

أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدلاً من ذلك على بنية التواصل المجردة والساكنة التي كانت الكلمات إحدى وسائطها الممكنة. واندرج ممارسو العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيثما استطاعوا، في عداد العلماء التجريبيين، وبخاصة في واحد من فروع علم النفس الذي هرع المشتغلون فيه إلى المختبرات لمواصلة دراستهم للإدراك، والتعلّم، والتعديل التجريبي لأنماط السلوك. وترتب على ذلك ولادة نظرية روسية ـ أميركية هي «السلوكية» (إيفان بافلوف (Ivan Pavlov)، (1849 ـ 1936)؛ جون برودوس واطسون (John Broadus Watson)، (1878 ـ 1958)، التي لا يمكن اعتبارها دليلاً صالحاً لوصف النشاط الذهني البشري. ذلك أن تعقيدات المجتمعات البشرية، بل الحيوات والعلاقات الإنسانية، لا يمكن تحليلها بالرجوع إلى اختزالات الوضعيين المخبرية، مهما كانت شهرتهم، ولا يمكن إجراء الدراسات حول التحولات في فترات زمنية متتالية، بطريقة تجريبية. وقد وجدت النتيجة العملية الأبعد أثراً في علم النفس التجريبي، وهي اختبار الذكاء (الذي كان «بينيه» الفرنسي رائده الأول عام 1905) أن تحديد حدود نمو الإنسان العقلي بقياس «معامل ذكاء» ثابت في الظاهر، يظل أسهل من تحديد طبيعة هذا النمو، أو كيفية حدوثه، أو الوجهة التي سيتجه إليها.

تنامت هذه العلوم الاجتماعية الوضعية أو «الصارمة» واستحدثت لها أقسامٌ ومهن في الجامعات، ولكن لم يحدث شيء قادر على إحداث الدهشة والصدمة اللذين أحدثتهما العلوم الطبيعية الثورية خلال تلك الفترة. والواقع أن رواد تلك التحولات، حيثما حدثت، كانوا قد أنجزوا مهماتهم في فترة سابقة، إذ تعود بدايات علم اقتصاد الانتفاع الهامشي والتوازن إلى وليام ستانلي جيفونز (William Stanley Jevons) (1835 ـ 1882)، ليون والراس (Léon Walras) (1834 ـ 1910)، وكارل مينغر (Carl Menger) (1840 ـ 1921) الذين أنجزوا أعمالهم الأصلية في الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر؛

كما إن علماء النفس التجريبيين، حتى وإن كان الروسي بيختيريف هو الذي أصدر مجلة بهذا الاسم عام 1904، يعودون في أصول بحوثهم إلى مدرسة فيلهلم فندت (Wilhelm Wundt) الألمانية التي أسست عام 1860. ولم يكن سوسور الثوري معروفاً إلى حد كبير خارج لوزان، لأن سمعته تعتمد على ملاحظاته ومحاضرات نشر بعد وفاته.

لقد كانت التطورات المثيرة والإشكالية في العلوم الاجتماعية والإنسانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأزمة نهاية القرن في العالم البورجوازي. وتمثلت تلك التطورات، كما رأينا، في شكلين، وبدا أن المجتمع والسياسة كليهما يستدعيان إعادة التفكير في تلك المرحلة الجماهيرية، وبخاصة في ما يتعلق بقضايا البنية والتماسك الاجتماعي أو (بالمصطلح السياسي) بولاء المواطن وشرعية الحكم. وربما كان الاعتقاد بأن الاقتصاد الرأسمالي في الغرب لن يواجه، على ما يبدو، مشكلات خطيرة أو أن مشكلاته ستكون مؤقتة على الأقل، هو الذي وقى علم الاقتصاد من أي تشنجات فكرية. وبصورة أعم، ألقت شكوك جديدة بظلالها على افتراضات القرن التاسع عشر حول العقلانية البشرية والنظام الطبيعي للأشياء.

اتضحت الأزمة العقلية، بأجلى صورها، في علم النفس، وعلى الأقل في محاولته التوصل لا إلى فهم الأوضاع التجريبية، بل العقل البشري برمته، فماذا بقي من المواطن الصلب الساعي إلى تحقيق أهداف عقلانية عن طريق تعظيم المنافع الشخصية، إذا كانت هذه المساعي تقوم على حزمة من «الغرائز» الشبيهة بما لدى الحيوانات (ماكدوغال)[21]، وإذا كان الذهن العقلاني مجرد زورق يصارع أمواج اللاوعي وتياراته (فرويد)، أو إذا كان الوعي العقلاني

---

(21) William MacDougall, *An Introduction to Social Psychology* (London: [n. pb.], 1908).

مجرد نوع خاص من الوعي «بينما تحيط به وتنفصل عنه، بغلالات متناهية الرقة، أشكالٌ أخرى من الوعي مختلفة عنه كل الاختلاف (وليام جيمس، 1902)[22]؟ لقد كانت هذه الملاحظات معروفة لدى كل من قرأ الأعمال الأدبية العظيمة، وكل عاشق للفن، أو لدى كل بالغ ناضج. غير أنها أصبحت الآن، وليس في وقت سابق، جانباً من المساعي التي تزعم لنفسها القدرة على القيام بدراسة علمية للنفس البشرية. وهذه الملاحظات لم تجد لنفسها مكاناً في سيكولوجية المختبرات ولا في نتائج الاختبارات. وقد تعايش هذان النهجان، على امتعاض، في استقصاء خفايا النفس البشرية سوياً. والواقع أن المبتكر الأعظم في هذا الميدان، سيغموند فرويد، قد خلق مجالاً دراسياً، هو التحليل النفسي، انفصل عن مكونات علم النفس الأخرى، ومازالت مزاعمه حول مرتبته العلمية وقيمته العلاجية مدعاة للشك في الأوساط العلمية منذ ذلك الحين. ومن جهة أخرى، فإن آثاره على القلة القليلة من الرجال والنساء المفكرين من عامة الناس كانت سريعة ومعتبرة، بما فيها بعض العناصر التي تغلغلت في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية (فيبر وسومبارت). وستتغلغل بعد عام 1918 المصطلحات الفرويدية الغامضة في الخطاب العام لدى عامة الناس المتعلمين، وعلى الأقل في نطاق الثقافة الألمانية والأنجلوسكسونية. وربما كان فرويد، مع إينشتاين، هو العالم الوحيد من تلك الفترة (وذلك هو الوصف الذي أطلقه على نفسه) الذي كان اسمه معروفاً على العموم لدى عامة الناس. ولا شك في أن ذلك يعود إلى توافر نظرية ملائمة تمكن الرجال والنساء من أن ينحوا باللائمة في تصرفاتهم على شيء لا سلطة لهم عليه، مثل اللاوعي. والأهم من ذلك أن فرويد كان في نظرهم، بحق، هو الذي حطم

(22) William James, *Varieties of Religious Belief* (New York: [n. pb.], 1963), p. 388.

التابوهات الجنسية، وبغير حق، هو بطل التحرر من الكبت الجنسي. ذلك أن الجنسانية كانت محوراً مركزياً لنظرية فرويد. وهي موضوع أصبح مفتوحاً للنقاش العام والاستقصاء في تلك الفترة ومتداولاً بصورة مكشوفة تقريباً في الأعمال الأدبية (وما على المرء إلا أن يفكر في هذا السياق بمارسيل بروست في فرنسا، وأرثر شنتزلر (Arthur Schnitzler) في النمسا، وفرانك فديكيند (Frank Wedekind) في ألمانيا)[23]. ومن الطبيعي أن فرويد لم يكن الكاتب الوحيد أو حتى الأول الذي تعمق في استقصاء هذا الموضوع. إنه لا ينتسب في واقع الأمر إلى المجموعة الآخذة بالتزايد من العلماء المختصين بشؤون الجنس الذين ظهروا بعد نشر كتاب **الأمراض النفسية الجنسية** (*Psychopathia Sexualis*) عام 1886، لريتشارد فون كرافت - إيبنغ (Richard Von Krafft- Ebing) الذي ابتكر مصطلح «المازوشية». وخلافاً لكرافت - إيبنغ، كان أكثر هؤلاء من الإصلاحيين الذين سعوا إلى تحقيق التسامح العام إزاء أشكال شتى من النزعات الجنسية غير التقليدية (غير السويّة)، وإلى تقديم المعلومات، وتحرير المنتسبين إلى هذه الأقليات الجنسية من الإحساس بالذنب (هافلوك إيليس (Havelock Ellis)، (1859 - 1939)، ماغنوس هيرتشفلد (Magnus Hirschfeld) (1868 - 1935))[24]. وخلافاً لما فعله علماء الجنس الجدد كذلك، لم يتوجه

(23) بروست حول المثلية الجنسية للذكور والإناث على حد سواء، وفرانك، الطبيب، حول التناول الصريح للعلاقات الإباحية العابرة (صدرت مسرحية رايغن (*Reigen*) عام 1903، ولكنها كتبت أصلاً عام (1896/ 1897)، وفديكيند **يقظة الربيع** (*Frühlings Erwacheh*) (1891) حول نشاط المراهقين الجنسي.

(24) بدأ إيليس (Ellis) بنشر بحوثه المسماة **دراسات في سيكولوجية الجنس** (*Studies in the Psychology*) عام 1897؛ وبدأ الدكتور ماغنوس هيرتشفلد (Magnus Hirschfeld) في السنة نفسها بنشر **الكتاب السنوي حول الحالات الجنسية الحدودية** (*Jahbuch fur sexuelle Zwischenstufen*).

فرويد تحديداً إلى جمهور معنيٍّ بالمشكلات الجنسية، بل إلى جمهرة القراء من الرجال والنساء الذين حققوا درجة كافية من التحرر من التابوهات اليهودية ـ المسيحية تمكنهم من قبول ما كانوا يشكون في وجوده منذ أمد بعيد، وهو قوة الدافع الجنسي الهائلة، وحضوره الطاغي، وتعدد أشكاله.

وسواء كان علم النفس فرويديّاً أو غير فرويديّ، وفردياً أو اجتماعياً، فإن ما كان يهمه لم يكن الكيفية التي يفكر بها البشر، بل المدى المحدود للآثار التي تتركها ملكة التفكير عندهم على سلوكهم. وكان يميل بذلك إلى التعبير عن حقبة السياسات والأنشطة الاقتصادية الجماهيرية بأسلوبين على القدر نفسه من الأهمية: **الأول** بالاستخدام الواعي المعادي للديمقراطية لـِ «سيكولوجية العامّة»، وذلك ما برع فيه محللون مثل لو بون (1841 ـ 1931)، تارد (1834 ـ 1904)، وتروتر (1872 ـ 1939) الذين كانوا يرون أن جميع الأشخاص المشاركين في تجمع عام إنما يتخلون عن أنماط السلوك العقلاني. أما الأسلوب الثاني فهو تسخير صناعة الإعلان التي رحبت كل الترحيب بعلم النفس، بعد أن اكتشفت أن الصابون لا يباع بمجرد عرضه والحديث عنه. وكانت المؤلفات عن سيكولوجية الإعلان قد صدرت قبل عام 1909. غير أن علم النفس الذي يتناول السلوك الفردي، لم يكن معنياً بقضايا المجتمع المتغيّر، لأن علم الاجتماع المعدَّل هو الذي تطرق إلى هذه الظواهر.

وربما كان علم الاجتماع هو الناتج الأكثر أصالة للعلوم الاجتماعية في تلك الفترة؛ أو، بعبارة أكثر دقة، أهم محاولة فكرية لفهم التحولات التاريخية التي تمثل الموضوع المحوري لدراستنا هذه، فالقضايا الأساسية التي شغلت أبرز الرواد في علم الاجتماع كانت ذات بعد سياسي. كيف يتأتى للمجتمع أن يحافظ على تماسكه عند غياب ما كان يشد أزره من عادات وقبول تقليدي بنظام كوني

متعارف عليه، يكرسه ويعززه، على العموم، إيمان ديني كان ذات يوم هو الذي أعطى المبررات للإخضاع الاجتماعي وللحكم؟ كيف عملت المجتمعات، بوصفها أنساقاً سياسية، في ظل تلك الظروف؟ وباختصار، كيف يمكن لمجتمع ما أن يتعامل مع النتائج المقلقة التي لم يكن من الممكن التنبؤ بها لنشر الديمقراطية والثقافة الجماهيرية؛ أو، بصورة أعم، لتطور المجتمع البورجوازي الذي تشير الدلائل إلى أنه سيفضي إلى ولادة مجتمع من نوع آخر. إن منظومة المشكلات تلك هي التي تميز الأشخاص الذين يعتبرون الآن الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع من مجموعة التطوريين الوضعيين المتأثرين بأعمال أوغست كونت وهربرت سبنسر (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الرابع عشر، القسم الثاني) اللذين كانا، حتى ذلك الحين، يمثلان هذا التيار.

لم يكن علم الاجتماع الجديد مبحثاً أكاديمياً راسخاً، أو حتى واضح الملامح والحدود، أو منهجاً نجح في استقطاب إجماع عالمي على تعريف محدد لمضمونه. وفي أفضل الحالات، برز في بعض البلدان الأوروبية، في تلك الفترة شيء أشبه بـِ «حقل» أكاديمي ينشط فيه بضع رجال، وبضع مجلات دورية وجمعيات، بل كرسي أو كرسيان للتدريس الجامعي؛ ولاسيما في فرنسا حول إميل دوركهايم (Emile Durkheim) (1858 ـ 1917)، وفي ألمانيا حول ماكس فيبر (1864 ـ 1920). ولم يبرز علماء اجتماع، بهذه الصفة، بأعداد لا بأس بها إلا في الأميركتين، وبخاصة في الولايات المتحدة. والواقع أن جانباً كبيراً مما يدخل في عداد علم الاجتماع كان من أعمال باحثين كانوا يعتبرون أنفسهم شيئاً آخر ـ مثل ثورشتاين فبلن (Thorstein Veblen) (1857 ـ 1929) ـ عالم الاقتصاد، وإرنست ترويلتش (Ernst Troeltsch) (1865 ـ 1923) اللاهوتي، وفلريدو باريتو (Vilfredo Pareto) (1848 ـ 1923) عالم الاقتصاد، وغايتانو موسكا (Gaetano Mosca) (1858 ـ 1941)

الخبير بالعلوم السياسية، وحتى بينيديتو كروتشه الفيلسوف. وكان العنصر الذي أضفى طابع الوحدة على هذا الحقل المحاولات التي قام بها هؤلاء الباحثون لفهم مجتمع لم تستوعبه، أو لم تعد قادرة على استيعابه، نظريات الليبرالية السياسية والاقتصادية. وخلافاً لاهتمامات علم الاجتماع في مراحل لاحقة، فإن اهتمامه في تلك الفترة انصبّ على كيفية احتواء التغير عن ثوْرنته. ومن هنا كان الغموض الذي اكتنف علاقة علم الاجتماع بكارل ماركس الذي يصنف الآن مع دوركهايم وفيبر بوصفهم مؤسسي علم الاجتماع في القرن العشرين، مع أن تلاميذهم وحوارييهم لم يتوافقوا دائماً على هذه التسمية. وعلى حد تعبير أحد الدارسين المعاصرين لتلك الفترة: «إن ماركس، إلى جانب النتائج العملية لتعاليمه، وتنظيمات أتباعه، وحتى من زاوية علمية، قد أحكم وثاق العقد التي يتعين علينا أن نجهد في فكّها الآن»[25].

ركز بعض المشتغلين في علم الاجتماع الجديد على الكيفية التي تعمل بها المجتمعات بالفعل، خلافاً للتصورات التي وضعتها فرضيات النظرية الليبرالية حول هذه المسألة. وتدفقت، من ثم، المطبوعات التي تندرج هذه الأيام في نطاق «علم الاجتماع السياسي»، وتقوم، بالدرجة الأولى، على تجربة الانتخابات ـ الديمقراطية السياسية، والحركات الجماهيرية، أو كليهما (موسكا، باريتو، ميتشلز، سيدني وبياتريس ويب). وركز بعض هؤلاء على العناصر التي تشد أزر المجتمعات ضد قوى التفكك جراء صراع الطبقات والجماعات فيها، وميل المجتمع الليبرالي إلى الانتقاص من البعد الإنساني بشرذمة البشر وتحويلهم إلى أفراد تائهين مجتثين في حالة من الضياع («واللامعيارية») (anomie). ومن هنا، كان انشغال

(25) E. Gothein, «Gesellschaft und Gesellschaftswissenschaft,» in: *Handwörterbuch der Staatswissenschaften*, 2nd ed. (Jena: [n. pb.], 1900), IV, p. 212.

مفكرين كبار لاأدريين وملحدين تقريباً، مثل فيبر ودوركهايم بظاهرة الدين، ومن ثم بالمعتقدات التي تحتاج إليها جميع المجتمعات، سواء كانت الديانة أو ما يقوم مقامها في أداء هذه المهمة، للمحافظة على النسيج الاجتماعي. وقد نوه هؤلاء بأن عناصر الديانات جميعها موجودة حتى في شعائر الأروميين [أهل البلاد الأصليين] الأستراليين الذي كان يعتقد آنذاك أنهم من بقايا مرحلة طفولة الجنس البشري (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الرابع عشر، القسم الثاني). وفي الاتجاه المعاكس لذاك، فإن القبائل البدائية البربرية التي سمحت الإمبريالية للأنثروبولوجيين، بل طلبت منهم، دراستها عن كثب ـ وقد غدا «العمل الميداني» جزءاً لا يتجزأ من الأنثروبولوجيا الاجتماعية في مطلع القرن العشرين ـ نقول إن هذه القبائل لم تعد منذ الآن مجرد معروضات تبين أطوار التطور الماضية، بل أصبحت تعتبر أنساقاً اجتماعية كاملة الفعالية.

ولكن أياً كانت طبيعة البنية والتماسك في المجتمعات، فإن علم الاجتماع الجديد لم يستطع أن يتجنب قضية التطور التاريخي للبشرية. كما إن التطور الاجتماعي ظل هو المحور الرئيس في الواقع لاهتمامات الأنثروبولوجيين. وبالنسبة إلى ماكس فيبر وأمثاله، كانت قضية أصول ومنابع المجتمع البورجوازي ومآله والوجهة التي يتحرك صوبها مسألة غايةً في الأهمية، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الماركسيين، ولأسباب مشابهة. وقد استأثرت الحركة الاشتراكية الجديدة باهتمام كل من فيبر، ودوركهايم وباريتو، وكان ثلاثتهم من الليبراليين ـ وإن بدرجات متفاوتة من التشكك ـ جعلوا نصب أعينهم تفنيد ماركس، أو بالأحرى «المفهوم المادي للتاريخ» الذي طرحه، وذلك عن طريق بلورة منظور أكثر شمولاً لدراسة التطور الاجتماعي. وراح الثلاثة يقدمون إجابات غير ـ ماركسية، إذا جاز التعبير، لأسئلة ماركسية. وكان ذلك هو الأقل وضوحاً لدى دوركهايم، لأنه لم يكن لماركس نفوذ ملموس في فرنسا، إلا باعتباره شخصاً أضاف

لمسة أكثر احمراراً للروح الثورية ـ اليعقوبية ـ الكومونية. وفي إيطاليا، قبل باريتو (الذي مازال حتى الآن يعتبر اقتصادياً رياضياً لامعاً) بمفهوم الصراع الطبقي، غير أنه كان يرى أنه لن يفضي إلى الإطاحة بكل الطبقات الحاكمة، بل إلى استبدال نخبة حاكمة بأخرى. أما في ألمانيا فقد أطلق على فيبر لقب «ماركس البورجوازي»، لأنه قبل بالكثير من الأسئلة التي طرحها ماركس، بينما قَلَبَ منهجيته في الإجابة عنها (وهي «المادية التاريخية») وأوقفها على رأسها.

من هنا، فإن ما حفز علم الاجتماع وحدد مسارات تطوره في تلك الفترة كان الإحساس بالأزمة التي ألمّت بالمجتمع البورجوازي، وإدراك الحاجة إلى القيام بما يحول دون تفككه أو تحوّله إلى مجتمع من نوع آخر أقل جاذبية من دون شك، فهل أسفرت هذه الأزمة عن ثوْرنة العلوم الاجتماعية، أو حتى إرساء الأسس المناسبة للعلم العام الذي بدأ رواد علم الاجتماع بإقامته لدراسة المجتمع؟ لقد تباينت الآراء حول هذه المسألة، بيد أن أكثرها ينزع إلى اتخاذ موقف شكوكي تجاهها. ومع ذلك، يمكن الإجابة بثقة أكبر عن تساؤل آخر حول تلك القضايا. هل أفلح أولئك الباحثون في توفير الوسائل الكفيلة بتحاشي مد الثورة والتفكك الذي كانوا يأملون في إيقافه عند حده، أو ردّه على أعقابه إلى الوراء؟

كلا، إنهم لم يفلحوا في ذلك. وكان ائتلاف الثورة والحرب يتقدم ويزداد اقتراباً، سنة بعد سنة. وسنحاول تقصّيه الآن.

الفصل الثاني عشر

نحو الثورة

هل سمعت بحركة شن فين (Sinn Fein) في إيرلندا؟... إنها حركة تلفت الانتباه إلى أقصى الحدود، وهي تشبه إلى حد بعيد ما تسمى حركة «المتطرفين» في الهند. وسياستهم لا تقوم على استجداء التنازلات بل على انتزاع الحقوق بالقوة.

جواهرلال نهرو (وهو في الثامنة عشرة) إلى والده، 12 أيلول/ سبتمبر 1907(1)

في روسيا، ينتمي الحاكم والشعب إلى العرق السلافي نفسه، ولأن الشعب لا يتحمل سموم القلة الأوتوقراطية الحاكمة، فإنهم على استعداد للتضحية بملايين الأشخاص لاسترجاع حريتهم... ولكن عندما أنظر إلى بلادي، فإنني لا أستطيع التحكم في مشاعري. والأمر لا يقتصر على أن بلادي ترزح تحت وطأة الحكم الأوتوقراطي نفسه مثل روسيا، بل إنها مازالت تدوسها أقدام البرابرة الأجانب منذ 200 سنة.

ثوري صينيّ، 1903/ 1904 تقريباً(2)

---

(1) Jawaharlal Nehru, *The First Sixty Years* (New York: John Day Co., [1965]), p. 12.

(2) Mary Clabaugh Wright, ed., *China in Revolution: The First Phase, 1900-1913* (New Haven: Yale University Press, 1968), p. 118.

لستم وحدكم يا عمال روسيا وفلاحيها! إذا نجحتم في الإطاحة بالطغاة، وسحقهم، وتحطيمهم في روسيا القيصرية التي ترزح تحت سطوة الإقطاع والشرطة وملاك الأراضي، فإن انتصاركم سيكون إشارة انطلاق للنضال العالمي ضد طغيان رأس المال.

فلاديمير إيليتش لينين، 1905[3]

استعرضنا حتى الآن فترة الاستجمام الرخيّة التي أمضتها رأسمالية القرن التاسع عشر باعتبارها مرحلة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي: فلم يقتصر الأمر على أن أنظمة الحكم التي ظلت على قيد الحياة، بل إنها حققت المزيد من الازدهار. والواقع أن تلك المقولة ستكون قابلة للتصديق إذا ركزنا على بلدان الرأسمالية «المتقدمة»، فمن الوجهة الاقتصادية انحسرت ظلال سنوات «الكساد الكبير» لتفسح المجال للتوسع والازدهار المشرق المتألق في العقد الأول من القرن العشرين. وبدا أن الأنساق السياسية التي لم تعرف كيف تتعامل مع الفورانات الاجتماعية التي حدثت في ثمانينيات القرن التاسع عشر، مع بروز أحزاب الطبقة العاملة الجماهيرية التي كرست نفسها للثورة، أو الحركات المعبأة جماهيرياً ضد الدولة على أسس أخرى، اكتشفت أساليب مرنة لاحتواء واستقطاب بعض هذه الحركات أو فرض العزلة على بعضها الآخر. وكانت الخمس عشرة سنة أو نحوها، الممتدة بين عامي 1899 و1914 تمثل الحقبة الجميلة، لا لأنها كانت ترفل بالازدهار، أو أن الحياة كانت في منتهى الجاذبية للميسورين، وذهبية للأثرياء فحسب، بل كذلك لأن الحكام في أغلب البلدان الغربية ربما كانوا يتوجسون خيفة من المستقبل، ولكن لم يتملكهم الفزع من الحاضر. وكان بمقدورهم، على العموم، إدارة مجتمعاتهم وأنظمة الحكم لديهم بطريقة مناسبة.

(3) *Collected Works*, IX, p. 343.

غير أن ذلك لم يكن يصدق تماماً على عدد لا بأس به من بقاع العالم. وفي تلك المناطق، كانت الفترة الممتدة بين عامي 1880 و1914 حافلة على الدوام بالثورات الممكنة، أو الوشيكة، أو حتى الفعلية. ومع أن بعض تلك البلدان كانت ستخوض الحرب العالمية، فإن عام 1914 بالنسبة إليها لم يكن نقطة انقطاع مفاجئ تشكل حداً فاصلاً بين الهدوء، والاستقرار والنظم من جهة، ومرحلة الاضطراب من جهة أخرى. وفي بعض تلك المناطق، مثل الإمبراطورية العثمانية، كانت الحرب العالمية نفسها مجرد حلقة في سلسلة من النزاعات العسكرية التي كانت قد بدأت قبل ذلك بسنوات. وفي مناطق أخرى ـ مثل روسيا، ربما، وإمبراطورية الهابسبيرغ بالتأكيد ـ كانت الحرب العالمية نفسها محصلة لاستعصاء مشكلات السياسات الداخلية على الحل بالدرجة الأولى. وفي مجموعة أخرى من البلدان ـ مثل الصين، وإيران، والمكسيك ـ لم يكن لحرب عام 1914 أي دور مهم على الإطلاق. وباختصار، فإنه لا أساس على الإطلاق للافتراض بأن المنطقة الشاسعة من العالم التي شكلت، بحسب وصف لينين البارع عام 1908، «المادة القابلة للاشتعال في حلبة السياسة العالمية»[4]، كانت، على نحو ما، ستواصل مسيرة الاستقرار والازدهار والتقدم الليبرالي لو لم تقع كارثة 1914 غير المتوقعة التي لم يكن من الممكن تحاشيها. لقد كان الأمر عكس ذلك، فقد غدا من الواضح بعد عام 1917 أن البلدان المستقرة المزدهرة في المجتمعات البورجوازية الغربية نفسها ستنجرّ، بصورة أو بأخرى، إلى معمعة الانتفاضات الثورية العالمية التي بدأت على تخوم النظام العالمي المتداخل الذي خلقه هذا المجتمع.

لقد أسهم القرن البورجوازي في زعزعة الاستقرار في أطرافه وتخومه البعيدة بطريقتين رئيستين: بتقويض أركان البنى القديمة في

(4) *Selected Works* (London: [n. pb.], 1936), IV, pp. 297-304.

اقتصاداتها وفي توازن مجتمعاتها، وبتدمير قابلية الحياة في أنظمتها ومؤسساتها السياسية القائمة. وكان الأثر الأول هو الأعمق والأكثر تفجراً. وهو الذي يفسر الفرق في التداعيات التاريخية بين الثورتين الروسية والصينية من جهة، والفارسية والتركية من جهة ثانية. غير أن الأثر الثاني كان هو الأظهر على نحو مباشر. ذلك أن الزلزال السياسي الذي هزَّ العالم، باستثناء المكسيك، بين عامي 1900 و1914 شمل، أساساً، الحزام الجغرافي الذي يضم إمبراطوريات قديمة كان بعضها مغرقاً في القدم، وكانت مترامية الأطراف من الصين شرقاً إلى الهابسبيرغ وربما المغرب غرباً.

ووفقاً لمقاييس الأمم ـ الدول والإمبراطوريات البورجوازية الغربية، كانت تلك البنى السياسية العتيقة بالية متداعية، وفي نظر معاصريها المؤمنين بالداروينية الاجتماعية، محكوماً عليها بالانقراض. وفترات التفسخ والانهيار هذه هي التي مهدت للثورات بين عامي 1910 و1914، بل إنها هي التي مهدت في أوروبا لكل من الحرب العالمية الأولى الوشيكة والثورة الروسية. وكانت الإمبراطوريات التي تداعت خلال تلك السنوات من أقدم القوى السياسية في التاريخ. فالصين التي تعرضت لفترات من التفكك والغزو أحياناً، كانت إمبراطورية عظيمة ومركزاً للمدنية لما لا يقل عن ألفي سنة. وكانت الامتحانات للمرشحين للعمل في الخدمة المدنية في الإمبراطورية تجري سنوياً، وعلى مدى ألفي عام كذلك، مع بعض التعثر أحياناً، لاختيار الوجهاء الضليعين في العلم لتصريف معاملات الدولة. وكان التخلي عنها عام 1905، إيذاناً بأن أيام الإمبراطورية قد شارفت على الانتهاء (والواقع أنها تهاوت بعد ست سنوات). وبالمثل، كانت فارس إمبراطورية عظيمة ومركزاً للحضارة لفترة مماثلة، مع أن حظوظها تعرضت لتقلبات أكثر حِدَّة. وقد عمّرت بعد مقارعتها لخصمين عظيمين آخرين هما الإمبراطوريتان الرومانية والبيزنطية، ونهضت بعد حملات الغزو التي تعرضت لها على يد الإسكندر

الأكبر، والمسلمين، والمغول، والترك. وكانت الإمبراطورية العثمانية، وهي الأكثر شباباً والأحدث عهداً، تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة الغزاة الرحّل الذين انطلقوا من وسط آسيا منذ أيام أتيلا زعيم قبائل الهون واجتاحوا وقهروا البقاع الشرقية والغربية، وكان منهم الأفار، والمغول، وفروع شتى من القبائل التركية. وكانت بيزنطة السابقة، وعاصمتها القسطنطينية، مدينة القياصرة (تزاريغراد (Tsarigrad))، هي الوريث المباشر للإمبراطورية الرومانية التي انهار الجناح الشرقي منها في القرن الخامس الميلادي، واستمر جناحها الشرقي لمدة ألف عام أخرى إلى أن سقطت بيد الأتراك. ومع أن الإمبراطورية العثمانية كانت قد أُبعدت عن مكان الصدارة ودُفعت إلى المؤخرة منذ نهاية القرن السابع عشر، فإنها ظلت تسيطر على رقعة هائلة تغطي ثلاثاً من قارات العالم. يضاف إلى ذلك السلطان، وهو حاكمها المطلق، كان في نظر أغلبية المسلمين في العالم هو الخليفة وأمير المؤمنين، وخليفة النبي محمد وأتباعه الذين بدأوا بغزو العالم منذ القرن السابع ميلادي. وكانت السنوات الست التي شهدت تحول هذه الإمبراطوريات الثلاث إلى مَلَكيات أو جمهوريات دستورية على غرار النموذج البورجوازي الغربي مؤشراً واضحاً كل الوضوح على نهاية مرحلة رئيسة من تاريخ العالم.

لا يمكن عقد مقارنة بين روسيا والهابسبيرغ، وهما إمبراطوريتان أوروبيتان عظيمتان مضعضعتان تضم الواحدة منها عدة جنسيات وقوميات، ولكنهما توشكان على الانهيار. وليس ثمة ما يجمع الإمبراطوريتين إلا أنهما تمثلان نموذجاً واحداً من نماذج البنى السياسية، فهما بلدان تُداران كما تُدار الأملاك العائلية - وتبدوان، بصورة مطردة، كمخلفات رسوبية من عهود ما قبل التاريخ ظلت ماثلة للعيان في القرن التاسع عشر. يضاف إلى ذلك أن الحكام فيهما اتخذوا لأنفسهم صفة القياصرة، وعاد أحدهم بأصوله إلى أسلافه البرابرة القروسطيين الذين ورثوا الإمبراطورية الرومانية في الشرق،

والآخر إلى أسلاف مماثلين يعيشون ذكرى الإمبراطورية الرومانية في الغرب. والواقع أنهما كانتا حديثتي العهد نسبياً كإمبراطوريتين ودولتين أوروبيتين. وخلافاً لما كانت عليه الإمبراطوريات الأخرى القديمة، فقد كانتا تقعان في أوروبا في بقعة متوسطة بين إقليمين يتسمان بالتنمية الاقتصادية من جهة، والتخلف من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس، دخل هذان البلدان منذ البداية، جزئياً، في نطاق العالم «المتقدم» اقتصادياً، كما اندمجا، بوصفهما من «الدول الكبرى»، بصورة تامة في النظام السياسي لأوروبا ـ وهي قارة كانت، على الدوام، تعرَّف تعريفاً سياسياً[5]. ومن هنا، كانت التداعيات الهائلة للثورة الروسية، وكذلك، بأشكال مختلفة، انهيار إمبراطورية الهابسبيرغ على الساحتين الأوروبية والعالمية، بالمقارنة مع المضاعفات المتواضعة نسبياً والإقليمية المحدودة التي أعقبت، على سبيل المثال، الثورات الصينية، والمكسيكية، والإيرانية.

كانت مشكلة الإمبراطوريات المتداعية في أوروبا أنها تنتمي، في آنٍ معاً، إلى معسكرين: متقدم ومتخلف، قوي وضعيف، ذئاب وخراف. أما الإمبراطوريات القديمة، فكانت من جملة الضحايا. وكان مقدراً لها أن تتعرض للانهيار، أو الغزو، أو التبعية، إلا إذا استطاعت، بشكل من الأشكال، أن تكتسب من الإمبرياليين الغربيين ما يمنحها القوة والجبروت. وكان ذلك واضحاً كل الوضوح مع نهاية القرن التاسع عشر، وحاول أغلب الدول والحكام، بدرجات متفاوتة، أن يتعلموا ما اعتقدوا أنه الدروس المستفادة من الغرب، ولكن اليابان وحدها هي التي أفلحت في هذه المهمة، لتصبح، عام 1900، ذئباً بين الذئاب.

---

(5) يعود ذلك إلى عدم وجود تضاريس جغرافية لرسم حدود واضحة لامتدادات الأراضي الآسيوية الداخلية في ما نسميه أوروبا من ناحية، وبقية آسيا من ناحية أخرى.

II

لولا ضغوط التوسع الإمبريالي، لما كان من المرجح أن تندلع الثورة في إمبراطورية فارس القديمة التي كان قد أصابها الكساح في القرن التاسع عشر، ولا في أقصى الغرب في الممالك الإسلامية، وهي المغرب، حيث حاولت حكومة السلطان (وهي المخزن)، بقدر من النجاح، أن توسع نطاق إدارتها وتمارس شكلاً من أشكال السيطرة الفعالة على العالم الفوضوي المرعب لقبائل البربر المحاربة الشديدة البأس. (وليس من المؤكد أن أحداث عام 1907/ 1908 تستحق أن تسمى «ثورة»). وكانت إيران تتعرض لضغوط مزدوجة، من جانب روسيا وبريطانيا، وقد بذلت جهوداً مستميتة للتهرب منها بدعوة خبراء ومعاونين من دول غربية أخرى، مثل بلجيكا (التي صيغ الدستور الإيراني على غرار دستورها)، والولايات المتحدة، وبعد عام 1914 ألمانيا. ولم تكن هذه الدول في وضع يمكنها من التعاون مع النفوذ البريطاني والروسي. وقد ضمت التيارات السياسية الإيرانية القوى الثلاث التي تضافرت في ما بينها لتصنع ثورة أكبر من ذلك بكثير عام 1979 وهي: المثقفون المتحررون الذين تعلموا في الغرب وكانوا يدركون كل الإدراك مدى ما كانت تعانيه بلادهم من الضعف والإجحاف الاجتماعي، وتجار «البازار» الذين يحسون إحساساً حاداً بالمنافسة الاقتصادية الأجنبية، وجماعات رجال الدين المسلمين الذين يمثلون في الإسلام جناح الشيعة، وهو أقرب ما يكون إلى مفهوم الدين الوطني الفارسي، القادر على حشد الجماهير التقليدية. وكان هؤلاء بالتالي يدركون تماماً أن النفوذ الغربي لا يتواءم مع القرآن. وقد أعطى التحالف بين الراديكاليين، والبازاريين، ورجال الدين مفعوله بين عامي 1890 و1892 عندما ألغيت منحة إمبراطورية لأحد رجال الأعمال البريطانيين لاحتكار التبغ، بعد أحداث شغب وانتفاضة ومقاطعة تامة لشراء التبغ شاركت فيها حتى نساء الشاه. وقد أسفرت الحرب الروسية ـ اليابانية عام 1904/ 1905، ثم الثورة

الروسية، عن إزالة واحد من مصادر الضغط على فارس، وشجعت الثوريين الفرس مثلما أعطتهم الفرصة لإعداد برنامج عمل للمستقبل. والدولة التي هزمت أحد أباطرة أوروبا لم تكن آسيوية فقط، بل كانت كذلك ملكية دستورية. ومن هنا، فإن الدستور لم يكن فقط مطالبة واضحة بثورة على الطراز الغربي (في نظر الراديكاليين المتحررين)، بل كذلك بوصفه (في نظر قطاعات واسعة من الرأي العام) واحداً من «أسرار القوة» لدى تلك الدول. والواقع، أن رحيل «آيات الله» الجماعي إلى مدينة «قم» المقدسة، ولجوء تجار البازار الجماعي إلى مكاتب المفوضية البريطانية الذي أدى إلى تعطيل النشاط التجاري في طهران، قد تمخض عن قيام جمعية عامة منتخبة وإعلان دستور عام 1906. وعلى أرض الواقع، فإن الاتفاقية المبرمة بين بريطانيا وروسيا لاقتسام إيران قد سدت الطريق أمام النشاط السياسي الإيراني. وانتهت المرحلة الثورية الأولى بالفعل عام 1911، مع أن فارس ظلت، اسمياً، تتمتع بما يشبه الدستور الذي أعلن عام 1906/ 1907 حتى اندلاع ثورة عام 1979[6]. ومن جهة أخرى، ربما كان غياب أي قوة إمبريالية أخرى قادرة على مواجهة بريطانيا وروسيا من موقع قوي، هو الضمان الذي تكفل بالحفاظ على كيان الدولة الفارسية ونظامها الملكي الذي لم يكن له قوة عسكرية تحافظ عليه، باستثناء فرقة من القازاقيين الذين عين قائدهم العسكري نفسه مؤسساً لآخر سلالة إمبراطورية في إيران، وهي الأسرة البهلوية (1921 ـ 1979).

في هذا السياق، كانت المغرب أقل حظاً، فهي تقع في موقع استراتيجي متميز على خريطة العالم، وهو الزاوية الشمالية الغربية من

---

(6) للمقارنة بين الثورتين الإيرانيتين، انظر: Nikki Keddie, «The Iranian Revolution in Comparative Perspective,» *American Historical Review*, vol. 83 (1983), pp. 579-598.

أفريقيا، مما جعلها تبدو فريسة سهلة لفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإسبانيا، وكل من يستطيع أسطوله البحري الوصول إليها. ونظراً إلى ضعف نظامها الملكي المحلي، فقد غدت هدفاً مكشوفاً لأطماع القوى الأجنبية، كما إن الأزمات الدولية التي نجمت عن تناحر الدول المتكالبة على الغزو والنهب ـ وبخاصة في الفترة بين عامي 1906 و1911 ـ أدت دوراً رئيساً في التمهيد لاندلاع الحرب العالمية الأولى. وأقدمت فرنسا وإسبانيا على اقتسام المغرب، فيما تولى ميناء المنطقة الحرة في طنجة رعاية المصالح الدولية (أي البريطانية). ومن جهة أخرى، فقدت المغرب استقلالها، وتداعت سيطرة سلطانها على قبائل البربر المتناحرة، مما جعل من الحملات العسكرية الفرنسية، وبصورة أكثر حدة، الإسبانية، لغزو الأراضي المغربية مهمة أكثر استعصاءً وأطول زمناً.

III

كانت الأزمات الداخلية في الإمبراطوريتين الكبيرتين، الصينية والعثمانية، أقدم من ذلك وأكثر عمقاً، فقد اهتزت أركان الإمبراطورية الصينية بفعل أزمات اجتماعية رئيسة منذ منتصف القرن التاسع عشر (انظر **عصر رأس المال**). ولم تتغلب على مخاطر التهديدات الثورية في تايبنغ إلا بعد أن تنازلت تقريباً عن السلطة الإدارية المركزية للإمبراطورية ووضعتها تحت رحمة الأجانب الذين رابطوا في جيوب على تخوم الصين ووضعوا أيديهم على المصدر الأساسي لخزينة الإمبراطورية، وهو إدارة الجمارك الصينية. وبدا أن الإمبراطورية الواهنة، في ظل الإمبراطورة الأرملة الوارثة تزو ـ هسي (1835 ـ 1908) التي كانت مهيبة الجانب داخل الصين لا خارجها، قد أوشكت على الانهيار تحت وطأة الهجمات الإمبريالية التي تحالفت ضدها، فزحفت روسيا إلى عمق منشوريا، حيث تصدت لها منافستها اليابان وأرغمتها على الانسحاب ـ وكانت قد اقتطعت تايوان

وكوريا من الصين بعد حرب ظافرة عام 1894/ 1895، وبدأت تستعد لاقتطاع المزيد. وفي تلك الأثناء، وسّع البريطانيون مستعمرتهم في الهونغ كونغ وقاموا، عملياً، بضم التيبيت التي اعتبروها تابعة لإمبراطوريتهم الهندية؛ واقتطعت ألمانيا لنفسها قواعد في شمال الصين؛ ومارس الفرنسيون بعض النفوذ في إمبراطورية الهند ـ الصينية المجاورة (المنفصلة عن الصين) ووسّعوا من مواقعهم في الجنوب؛ بل إن البرتغال الخائرة أضافت ماكاو إلى غنائمها (1887). وكان الذئاب يتهيأون لتكوين قطيع واحد للانقضاض على فريستهم، وذلك ما فعلوه عندما تشاركت بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا، وألمانيا، والولايات المتحدة واليابان في احتلال ونهب بكين [بيجين] بدعوى إخماد ما يسمى بـِ تمرد الملاكمين (Boxer Rising)، غير أنهم لم يتفقوا على تقاسم جيفة الجثة الضخمة في ما بينهم. وازدادت صعوبة الوضع عندما أصرت إحدى القوى الإمبريالية الحديثة العهد، وهي الولايات المتحدة على موقف «الباب المفتوح» مع الصين، أي أن يكون لها، مثل القوى الإمبريالية الأخرى التي سبقتها، الحق كل الحق في الحصول على الغنائم الصينية. (وقد أخذ نفوذ الولايات المتحدة بالتعاظم في غربي المحيط الهادي الذي كان، منذ عهد بعيد، بقعة مهمة للمصالح الأميركية). ومثل ما كان الحال في المغرب، فقد أسهمت تلك المنافسات في المحيط الهادي حول جثة الإمبراطورية الصينية الآخذة بالتفسخ في تهيئة الأجواء للحرب العالمية الأولى الوشيكة. كما إنها، على نحو أكثر مباشرةً، أنقذت استقلال الصين الاسميّ وتسببت في الانهيار النهائي للكيان السياسي الأعرق والأقدم عهداً في العالم.

برزت في الصين آنذاك ثلاث قوى رئيسة للمقاومة. وكانت الأولى هي الوعي التام في أوساط المؤسسة الإمبراطورية التي تضم البلاط الملكي وكبار موظفي الخدمة المدنية الذين تلقوا تعليمهم وتدريبهم وفق التعاليم الكونفوشية، بأنه لا أمل في إنقاذ الصين إلا

بالتحديث على غرار النموذج الأوروبي (بل النموذج الياباني المستوحى من التجربة الغربية). غير أن ذلك كان يعني بالضرورة تدمير النظام الأخلاقي والسياسي الذين كانوا يمثلونه. ولابدّأن محاولات الإصلاح التي يتزعمها المحافظون كانت ستمنى بالفشل، حتى وإن لم تعرقلها المؤامرات والانقسامات في البلاط الإمبراطوري الذي اعتراه الوهن جراء تردي المستوى الفني لأجهزته، وتعرضه، كل بضع سنوات، لموجة بعد موجة من الاعتداءات الأجنبية. أما الشكل الثاني من أشكال المقاومة فكان يتمثل في أن تقاليد التمرد الشعبية القوية والجمعيات السرية المشحونة بأيديولوجية المعارضة ظلت على المستوى نفسه من العنف الذي كانت عليه في ما مضى. والحقيقة أن جميع العوامل قد تضافرت لتدعم هذه الجمعيات بعد هزيمة تايبنغ، عندما توفي ما يتراوح بين 9 و13 مليوناً من البشر جراء المجاعة التي ضربت شمال الصين في نهاية السبعينيات من ذلك القرن، وتصدع السدود في منطقة النهر الأصفر. وكانت تلك مؤشرات على انهيار الإمبراطورية التي كان من مهماتها توفير الحماية لهم. وكان «تمرد الملاكمين» عام 1900 حركة جماهيرية فعلية تصدرت طلائعَها منظمةُ «القبضة المحاربة في سبيل العدالة والوحدة» التي انبثقت عن جمعية سرية بوذية قديمة وواسعة الانتشار عرفت باسم «زهرة اللوتس البيضاء». غير أن حركات التمرد تلك كانت، في جوهرها، رُهابية تنزع بعنف إلى معاداة الحداثة وتتوجس شراً من كل ما هو أجنبي، فركزت موقفها العدائي على الأجانب، والمسيحيين، والآلات. ومع أنها وفرت بعض الدعم لقيام ثورة صينية، إلا أنها لم تقدم لها برنامجاً أو خطة عمل للمستقبل.

لم يكن ثمة أساس لهذه التحولات إلا في جنوب الصين، حيث كان قطاع الأعمال والتبادل التجاري عظيم الأهمية، وأرست الإمبريالية الأجنبية الأسس لقيام تنمية بورجوازية أصيلة في البلاد، على الرغم من أن قاعدة الأسس تلك كانت أضيق وأضعف من أن

تساند هذا التحول. وكانت الفئات الحاكمة المحلية قد أخذت تنسحب وتنأى بنفسها عن سلالة المانشو. وفي هذا السياق وحده، كانت جمعيات المعارضة السرية القديمة تتحالف، أو تبدي الاهتمام بوضع برنامج حديث وملموس للتجديد في الصين. وستصبح العلاقة بين تلك الجمعيات السرية والحركة الجمهورية الثورية الفتية في الجنوب التي سيبرز فيها «صن يات ـ صن» (Sun Yat-sen) (1866 ـ 1925) بوصفه الزعيم الملهم للمرحلة الأولى من الثورة، موضوعاً للكثير من المناقشات ومدعاة لبعض الشكوك، ولكنها كانت، من دون شك، قريبة من تلك الأجواء وذات أثر حاسم في نشوئها. (وقد شكل الجمهوريون الصينيون الذين اتخذوا من اليابان مركزاً لأعمالهم الإهاجية، فرعاً خاصاً لأنشطتهم في يوكوهاما لدى الجمعية الثالوثية (Triads) [التي يرمز اسمها إلى عناصرها الثلاثة: السماء، الأرض، الإنسان])[7]. واجتمع الطرفان كلاهما على معارضة سلالة المانشو الإمبراطورية ـ وكانت الجمعية الثالوثية لا تزال تناضل من أجل استعادة سلالة «مينغ» (1368 ـ 1644) إلى الحكم، وتعلن الكراهية للامبريالية ـ وهو موقف عبر عنه في ما بعد مصطلح الرهاب والتخوف مما هو أجنبي، والتيارات القومية الحديثة المستمدة من الأيديولوجية الثورية، وكذلك مفهوم الثورة الاجتماعية. وكان شعار «المبادئ الثلاثة» الذي رفعه صن يات ـ صن، ويضمن التيارات القومية، والجمهورية، والاشتراكية (أو، بعبارة أكثر دقة، الإصلاح الزراعي) قد استمد عناصره الأساسية من الغرب، وبخاصة من فلسفة جون ستيوارت مِل (John Stuart Mill)، ولكن الصينيين الذين لم

---

(7) John Lust, «Les sociétés secrètes, les mouvements populaires et la révolution de 1911,» dans: Jean Chesneaux [et al.], *Mouvements populaires et sociétés secrètes en Chine aux XIXe et XXe siècles* (Paris: F. Maspero, 1970), p. 370.

تكن لديهم خلفيته الفكرية الغربية (وهو الطبيب الممارس الذي كان قد ابتعث إلى الخارج لتلقي العلم وتعددت أسفاره في عدة بلدان) رأوا في هذا الشعار امتداداً منطقياً لموقف العداء المعروف تجاه سلالة المانشو. وبالنسبة إلى حفنة من المفكرين الجمهوريين الناشطين في المدن، كانت الجمعيات السرية وسيلة جوهرية للوصول إلى الجماهير في المراكز الحضرية، وفي الأرياف بصورة خاصة. كما إنها ساعدت كذلك على تنسيق الدعم في تجمعات المهاجرين الصينيين في الخارج ـ التي كانت حركة صن يات صن سباقة إلى حشدها وتعبئتها سياسياً لأغراض وطنية.

ومع ذلك كله، فإن الجمعيات السرية (كما اكتشف الشيوعيون في ما بعد) لم تكن هي الأساس الأمثل الذي ستقوم عليه الصين الجديدة، كما إن عدد المفكرين الراديكاليين المتغربنين في المناطق البحرية الجنوبية لم يكن كافياً أو مؤثراً أو منظماً إلى حد يمكنهم من تسلم زمام الحكم. يضاف إلى ذلك أن النماذج الليبرالية الغربية التي استلهموها لم تقدم لهم الوصفة اللازمة لممارسة الحكم في الإمبراطورية، فسقطت الإمبراطورية عام 1911 بعد اندلاع ثورة (في جنوب البلاد ووسطها) وتضافرت فيها عناصر من المشاركين في تمرد عسكري، وانتفاضة جمهورية، وحركات التمرد الشعبية أو التي بادرت بها الجمعيات السرية، بعد أن تحول الوجهاء بولائهم من الإمبراطورية إلى الثورة. غير أن النظام الإمبراطوري لم يُستبدل في واقع الأمر بنظام حكم جديد آنذاك، بل بتشكيلة متقلبة ومتبدلة من هياكل السلطة الإقليمية، ولاسيما ما كان منها تحت السيطرة العسكرية (أي تحت إمرة «أمراء الحرب»). ولم يقم في الصين نظام حكم وطني جديد لما يقارب أربعين سنة، وحتى انتصار الحزب الشيوعي عام 1949.

وفي الوقت نفسه، ظهرت في البنغال سياسات تحريرية أكثر

راديكالية، تعبر عن ثقافة محلية متقدمة، وتدعمها طبقة وسطى هندوسية عريضة، وجماهير متعلمة وعاملة في وظائف متواضعة من الشرائح السفلى من الطبقة الدنيا ومفكريها. وكان من نتائج الخطة البريطانية لتقسيم ذلك الإقليم الواسع، بأغلبيته المسلمة، تعاظُم حجم التيار الإهاجي المعادي لبريطانيا بين عامي 1906 و1909. (وقد جرى التخلي عن هذا المشروع في وقت لاحق). وفي هذه المرحلة، جمعت الحركة القومية البنغالية التي وقفت منذ البداية على يسار «المؤتمر» ولم تندمج معه على الإطلاق، بين الدعوة الهندوسية الأيديولوجية ـ الدينية والمحاكاة المقصودة للحركات الثورية الغربية المناسبة لأغراضها مثل التيارات الشعبوية الإيرلندية والروسية. وأسفرت عن نشوء أول حركة إرهابية جدية في الهند ـ وقد برزت حركات أخرى قبيل الحرب في شمال الهند، قوامها المهاجرون البنجابيون العائدون من أميركا (حزب الغادر (Ghadr Party)) ـ وأصبحت عام 1905 تمثل مشكلة خطيرة لقوات الشرطة. وإلى ذلك، برز أوائل الشيوعيين الهنود (ومنهم م. ن. روي (M. N. Roy) [1887 ـ 1954]) من صفوف الحركة الإرهابية البنغالية خلال الحرب[8]. وبينما ظلت السيطرة البريطانية على الهند في المستوى نفسه من الشدة والحزم، اتضح للمشرفين الإداريين الأذكياء أن لا مناص من استحداث مرحلة انتقالية من الإدارة المرنة تفضي، وإن بشكل بطيء، إلى نوع من الاستقلال بدرجة متواضعة. وكانت لندن هي التي بادرت بطرح أول مشروع في هذا المجال خلال الحرب.

كان موطن الضعف والانكشاف المباشر في الإمبريالية العالمية يتمثل في المنطقة الرمادية غير النظامية في الحكم الإمبراطوري التي أصبحت، بعد الحرب العالمية الثانية، تسمى المرحلة

(8) لمناقشة المرحلة الانتقالية، انظر الفصل الثالث من: *M. N. Roy's Memoirs* (Bombay; New York: Allied Publishers, [1964]).

«النيوكولونيالية». ومن المؤكد أن المكسيك كانت، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، تخضع للتبعية لجارتها الكبرى، غير أنها، من الوجهة الفنية، دولة مستقلة ذات سيادة، ولديها مؤسساتها الخاصة وقراراتها السياسية. وكانت أَشبهَ بفارس منها بمستعمرة مثل الهند. كما إن النخبة المحلية الحاكمة فيها لم تكن ترفض الإمبريالية الاقتصادية التي كانت ترى فيها قوة تحديثية محتملة. ذلك أن ملاك الأراضي، والتجار، وأصحاب المشروعات الاقتصادية، والمثقفون، الذين تتألف منهم النخبة الحاكمة، إنما كانوا يحلمون بتقدم يتيح فرصة تحقيق المصير التاريخي لبلدانهم ـ وكانت، في نظرهم، تعاني التخلف، والضعف، والمهانة على هامش الحضارة الغربية التي كانوا يعتبرون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ منها. والتقدم يعني بريطانيا، وفرنسا، وبصورة أكثر وضوحاً، الولايات المتحدة الأميركية. ولم تكن الطبقات الحاكمة في المكسيك، وبخاصة في الشمال حيث كان نفوذ الاقتصاد الأميركي المجاور عظيم التأثير، تعارض الاندماج في السوق العالمية لتلحق، بالتالي، بركب التقدم والعلم، حتى وإن اضطرت إلى أن تضرب عرض الحائط بما يقوله رجال الأعمال والسياسيون الجهلة الأجلاف. والواقع أن زعماء «عصابة سونورا» من الطبقة الوسطى المتفوقة اقتصادياً في المناطق الواقعة في أقصى شمال المكسيك هم الذين برزوا باعتبارهم المجموعة السياسية التي أدت الدور الحاسم في البلاد. وفي الاتجاه المعاكس، كانت العقبة الكأداء التي تعترض سبيل التحديث تتمثل في الكتلة السكانية الريفية العريضة، الساكنة، الخاملة الهندية أو السوداء كلياً أو جزئياً، الغارقة في الجهل والتقاليد والخرافات. وقد مرت مراحل كان فيها الحكام والمثقفون في أميركا اللاتينية، شأنهم شأن نظرائهم في اليابان، قد تملكهم اليأس من شعوبهم. وكانوا، في ظل النزعة العنصرية الشاملة التي اكتنفت العالم البورجوازي (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الرابع عشر، القسم الثاني)

يحلمون بتحولات بيولوجية تجعل السكان أكثر تقبلاً لمفهوم التقدم: وذلك عن طريق الهجرة الجماعية للجماعات ذات الأصول الأوروبية إلى البرازيل والمنطقة المخروطية في أميركا الجنوبية، وعن طريق التزاوج بين البيض وأهل البلاد في اليابان. ولم يكن حكام المكسيك يحبذون الهجرة الجماعية من جانب البيض بشكل خاص. ومن المرجح أن يفد هؤلاء من أميركا الشمالية، بينما كان المكسيكيون يناضلون من أجل الاستقلال عن إسبانيا مع السعي لإضفاء الشرعية على هذا الطلب بالرجوع إلى ماض متخيَّل إلى حد بعيد سابق للاحتلال الإسباني وتمتد جذوره إلى حضارة الآزتيك. وعلى هذا الأساس، فإن محاولات التحديث المكسيكية تركت الأحلام البيولوجية للآخرين وركزت مباشرة على الربح، والعلم، والتقدم، المتأتية كلها عن طريق الاستثمارات الأجنبية وفلسفة أوغست كونت. وكرست الجماعة المسماة بـِ العلوميين (cientificos) جهودها لتحقيق تلك الأهداف. وكان الرئيس بورفيريو دياز (Porfirio Diaz) (1830 ـ 1915) هو نصيرها وزعيم البلاد السياسي من دون منافس منذ سبعينيات القرن، أي طيلة الفترة التي أعقبت الطفرة العظيمة للاقتصاد الإمبريالي. وقد حققت البلاد أثناء رئاسته تنمية اقتصادية تدعو إلى الإعجاب، ناهيك بالثروات التي استمدها منها بعض المكسيكيين، وعلى رأس هؤلاء من كانوا في وضع يمكنهم من أن يتلاعبوا بالفئات المتنافسة من أصحاب الأعمال الأوروبيين (مثل البريطاني ويتمان بيرسون، أحد أساطين صناعة النفط والمقاولات)، وتحريض بعضهم على بعض مع إيغار صدورهم ضد الأميركيين الشماليين الذين كانت هيمنتهم تتعاظم بصورة مطردة.

كان استقرار أنظمة الحكم في المنطقة الواقعة بين ريو غراندي وبنما، في تلك الآونة مثلما هو الآن، عرضة للمخاطر جراء انعدام حسن النية من جانب واشنطن التي كانت في موقفها الإمبريالي العارم

ترى أن «المكسيك ليست أكثر من دولة تابعة للاقتصاد الأميركي»[9]. وغدا دياز شخصية غير شعبية أبداً في ما وراء الحدود الشمالية جراء محاولاته الحفاظ على استقلال بلاده بتحفيز المشاحنة بين رؤوس الأموال الأوروبية والأميركية الشمالية. وكانت بلاده من الاتساع والضخامة بحيث يمكنها مواجهة أي تدخل عسكري ـ وذلك ما أقدمت عليه الولايات المتحدة يومها، بحماس، في الدول الأصغر في أميركا الوسطى. غير أن الولايات المتحدة لم تكن في عام 1910 راغبة في تثبيط همة المشايعين لها ممن كانوا على استعداد لمساندة المحاولات الرامية إلى الإطاحة بالرئيس دياز (مثل شركة ستاندرد أويل التي أثار حفيظتها النفوذُ البريطاني في دولة كانت حتى في ذلك الوقت من منتجي البترول الرئيسين). ومما لا شك فيه أن الثوريين المكسيكيين أفادوا إلى حد كبير من جارٍ ودود في الشمال، لاسيما وأن دياز كان في وضع ضعيف مستهدف لأنه، بعد أن تسلم زمام الحكم بوصفه قائداً عسكرياً، عمل على إضعاف الجيش، لأنه كان يعتقد، بحق، أن الانقلابات العسكرية ستكون أكثر خطراً عليه من الفَوَرانات الشعبية. وكان من سوء حظه أنه وجد نفسه يواجه ثورة شعبية مسلحة رئيسة لم يستطع جيشه إخمادها، خلافاً لما فعلته القوات المسلحة في أكثر دول أميركا اللاتينية الأخرى.

كانت الثورة التي واجهها دياز واحدة من نتائج التطورات الاقتصادية المشهودة التي تحققت أثناء رئاسته وتحت إشرافه، فقد كان نظام الحكم في عهده يؤْثِر ملاّك الأراضي ذوي العقلية التجارية (hacendados)، وتزايد هذا التوجه بعد أن أدى الازدهار العالمي ومشروعات تطوير شبكات السكة الحديد الرئيسة إلى تحويل مساحات الأرض التي تعذر الوصول إليها في الماضي إلى كنز ذهب

---

(9) Friedrich Katz, *The Secret War in Mexico: Europe, The United States, and the Mexican Revolution* (Chicago: University of Chicago Press, 1981), p. 22.

محتمل. وعلى مدى جيل كامل، جُرِّدت المجتمعات المحلية القروية في وسط البلاد وجنوبها، بطريقة منظمة، من ملكية الأراضي التي كانت في حوزتها بحكم القانون الملكي الإسباني، وربما تعززت ملكيتها لها خلال الجيل الأول بعد الاستقلال. وقد شكل هؤلاء الملاك نواة الثورة الزراعية التي وجدت ممثلاً لها في إيميليانو زاباتا (Emiliano Zapata) (1879 ـ 1919). وكانت اثنتان من المناطق التي كان فيها التذمر والسخط على أشده في أوساط المزارعين، وهما موريلوس وغويريرو، على مقربة من العاصمة، وبالتالي في وضع يمكنها من التأثير في الشؤون العامة.

كانت منطقة القلاقل الأخرى في الشمال الذي تحول بسرعة (وبخاصة بعد هزيمة هنود الأباتشي عام 1885) من بقعة هندية حدودية إلى إقليم حدودي ديناميّ اقتصادياً يعيش على تبادل المنافع، بصورة مستقلة، مع المناطق المجاورة في الولايات المتحدة. وكانت المنطقة تضم الكثير من الناقمين المتحفزين من الجماعات التي شاركت في الحرب ضد الهنود الذين منوا بالهزيمة، والطبقة الوسطى الجديدة المتزايدة العدد، وأعداد كبيرة من الرجال المترحلين الواثقين الذين كانوا في الغالب يملكون بنادقهم وأحصنتهم، ويتجولون في المزارع والمناجم المهجورة في الأرياف وكان بانشو فيللا (Pancho Villa)، قاطع الطريق، وسارق الماشية، والجنرال الثوري في ما بعد، من النماذج البارزة لتلك الفئة. وكانت هناك كذلك مجموعات من أصحاب العِزَب الأثرياء المتنفذين مثل الماديرو (Maderos) ـ الذين ربما كانوا العائلة الأكثر ثراء في المكسيك ـ وكان هؤلاء جميعاً يتنافسون مع الحكومة المركزية أو حلفائها أو ملاك الأراضي المحليين الآخرين للاحتفاظ بإقطاعياتهم.

وكانت كثرة من تلك الجماعات المشاكسة من جملة المنتفعين من عهد بورفيريو دياز الذي كان يعجّ بالاستثمارات الأجنبية الضخمة

ويشهد نمواً اقتصادياً مشهوداً. وربما كان الحافز الذي دفع هؤلاء إلى التمرد، أو دفع حتى النضال السياسي العادي حول إعادة انتخاب الرئيس دياز أو احتمال إحالته إلى التقاعد إلى الثورة، هو اندماج الاقتصاد المكسيكي المتزايد في الاقتصاد العالمي (بل الأميركي). وغني عن البيان أن التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الأميركي عام 1907/ 1908 كانت له آثار كارثية على المكسيك: على نحو مباشر بانهيار أسواق المكسيك والضغط المالي على المشروعات المكسيكية، وعلى نحو غير مباشر بتدفق موجات من العمال المكسيكيين المفلسين العائدين إلى بلادهم بعد أن فقدوا وظائفهم في الولايات المتحدة. وبذلك، تضافر، في وقت لاحق، نوعان من الأزمات، قديم وحديث، وهما: التقهقر الدوري المتواتر، وفساد المحاصيل مع ارتفاع الأسعار إلى مستويات لا طاقة للفقراء بها.

في ظل تلك الظروف، تحولت إحدى الحملات الانتخابية إلى زلزالٍ مدوٍّ. ذلك أن دياز الذي أخطأ بالسماح للمعارضة بتنظيم حملة انتخابية عامة، «فاز» في الانتخابات ضد منافسه الرئيس فرانشيسكو ماديرو (Francisco Madero)، غير أن تمرد المرشح المهزوم العادي تحول، بصورة أدهشت الجميع، إلى انتفاضة اجتماعية وسياسية في الأراضي الحدودية الشمالية، وفي مركز الفلاحين المتمردين الذين لم يعد بالإمكان فرض السيطرة عليهم. وجهدت الولايات المتحدة، من دون جدوى، في محاولة العثور بين الجنرالات والسياسيين المتنافسين على شخص يتمتع بقدر كاف من لين العريكة أو الفساد، والقدرة على إقامة نظام حكم مستقر. وفي تلك الأثناء، قام زاباتا بإعادة توزيع الأراضي على أتباعه الفلاحين في الجنوب، وصادر فيللا الإقطاعيات في الشمال ليدفع رواتب الجنود في جيشه الثوري وطالب بحصة منها لنفسه لأنه نشأ في أسرة فقيرة. وبحلول عام 1914، لم تكن لدى أحد من المهتمين بالوضع أي فكرة، مهما كانت طفيفة، عما سيحدث في المكسيك، غير أنه لم يكن ثمة شك

في أن الوضع سيتمخض عن ثورة اجتماعية. أما ملامح المكسيك بعد الثورة، فلن تتجلى إلا في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين.

VI

يرى بعض المؤرخين أن روسيا، وهي الاقتصاد الأسرع نمّواً في أواخر القرن التاسع عشر، كانت ستواصل تقدمها وتطورها إلى مجتمع ليبرالي مزدهر لو لم تعترض طريقها الثورة التي كان من الممكن تجنبها لولا الحرب العالمية الأولى. ومن المؤكد أن مثل هذا السيناريو، لو حدث، كان سيفاجئ جميع من عاصروا تلك الفترة. ولو كانت الثورة أمراً مرغوباً فيه، بل محتماً، في بلد ما، لكانت الإمبراطورية القيصرية هي تلك الدولة. لقد كانت روسيا بلداً هائل الحجم، متثاقلاً وعاجزاً، ومتخلفاً من الوجهتين الاقتصادية والتقنية، يقطنه نحو 126 مليون نسمة (1897)، يمثل الفلاحون 80 في المئة منهم، والنبلاء الوارثون واحداً في المئة، ومنظماً بصورة كانت تبدو في نظر المتعلمين الأوروبيين وكأنها آتية بالتأكيد من أعماق ما قبل ـ التاريخ السحيقة بمقاييس أواخر القرن التاسع عشر، أي دولة بيروقراطية يتحكم فيها حكم أوتوقراطي فردي مطلق. وهذا الواقع هو الذي جعل من الثورة الحل الوحيد لتغيير سياسة الدولة، إلا إذا أتيحت الفرصة للإمساك بأذن القيصر وإرغامه على دفع آلة الدولة للتحرك في اتجاه آخر بقرار عُلْوي. وكان البديل الأول بعيداً عن تناول الكثيرين، ولا يتضمن الثاني بالضرورة. وبما أن التغيير، بشكل أو بآخر، كان مطلوباً من الجميع تقريباً، فإن كل من كان يُعتبر بالمقاييس الغربية في صف المحافظين المعتدلين أو اليسار المتطرف، كان سيصنف في روسيا بأنه من دعاة الثورة: وكان السؤال المطروح هو: ثورة من أي نوع؟

كانت حكومة القيصر قد أدركت منذ حرب القرم (1854 ـ 1856) أن مكانة روسيا كقوة رئيسة عظمى لم تعد تعتمد على حجم

البلاد، وضخامة عدد السكان، وبالتالي على القوات العسكرية الهائلة، ولكن البدائية. لقد كان عليها أن تُحَدَّث. وكان إلغاء الرق/ السخرة عام 1861 ـ يوم كانت روسيا ورومانيا آخر معاقل السخرة الزراعية في أوروبا ـ يستهدف جرَّ الزراعة الروسية إلى أحضان القرن التاسع عشر، غير أنه لم يبعث على الرضى في نفوس الفلاحين (انظر **عصر رأس المال**، الفصل العاشر، القسم الثاني) ولم يُفضِ إلى قيام زراعة محدّثة. وكان معدل محصول الحبوب في روسيا الأوروبية (1898 ـ 1902) أقل من 9 مكاييل (Bushel)، بالمقارنة مع 14 مكيالاً في الولايات المتحدة و 35,4 مكيال في بريطانيا[10]. وأدى فتح مساحات شاسعة من البلاد إلى إنتاج الحبوب لأغراض التصدير إلى جعل روسيا أحد مزودي الحبوب الرئيسين في العالم. وزاد صافي محاصيل الحبوب من جميع الأنواع بمعدل 160 في المئة بين أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين. وتضاعفت قيمة الصادرات خمسة أضعاف أو ستة، غير أن ذلك تم على حساب إبقاء الفلاحين الروس أكثر تبعية واعتماداً على أسعار السوق العالمية التي انخفضت (بالنسبة إلى القمح) إلى نحو النصف خلال الكساد الزراعي العالمي[11].

وإذ إن أحداً لا يرى أو يستمع إلى الفلاحين خارج قراهم، كان من اليسير إهمال مشاعر السخط والاستياء لدى ما يقرب 100 مليون منهم، مع أن مجاعة عام 1891 لفتت إليها. وقد تفاقمت مشاعر النقمة تلك جراء الفقر، وانكماش الأراضي المزروعة، وارتفاع الضرائب، وانخفاض أسعار الحبوب، غير أنها اتخذت كذلك أشكالاً

(10) Hugh Seton-Watson, *The Russian Empire, 1801-1917* (Oxford: Clarendon P., 1967), p. 507.

(11) P. I. Lyashchenko, *History of the Russian National Economy* (New York: [n. pb.], 1949), pp. 453, 468 and 520.

مهمة مما يشبه التنظيمات، مثل روابط القرى الجماعية التي تعزز موقفها ـ في مفارقة واضحة ـ كمؤسسات معترف بها رسمياً، بعد تحرير الأرقاء. كما قويت شوكتها مرة أخرى في ثمانينيات القرن عندما اعتبرها بعض المسؤولين في البيروقراطية الحكومية معقلاً منيعاً للولاء التقليدي لدرء أخطار الثورة الاجتماعية. ومن جهة أخرى، فإن آخرين ممن وقفوا ضدها انطلاقاً من زاوية أيديولوجية تنادي بالليبرالية الاقتصادية، طالبوا بالإسراع في تصفيتها بتحويل أراضيها إلى ملْكياتٍ خاصة. وأدى سجال مماثل إلى انقسام في صفوف الثوريين. وينبغي الإشارة إلى أن الشعبويين، بدعم متشكك ومتردد من ماركس نفسه، اعتقدوا أن تنظيم كومونٍ فلاحيٍّ ثوري قد يكون نقطة انطلاق لتحولات اشتراكية في روسيا، مع تجاوز شناعات التنمية الرأسمالية (انظر **عصر رأس المال**، الفصل التاسع)؛ بينما رأى الماركسيون الروس، أن ذلك لم يعد ممكناً، لأن الكومون كان قد أخذ بالانقسام إلى جناحين يتبادلان العداء: البورجوازية الريفية والبروليتاريا. وكانوا يحبذون مثل هذا الانقسام، لأنهم حصروا إيمانهم في العمال. وكان الجانبان في كلا النقاشين يؤكدان أهمية كومونات الفلاحين التي وضعت يدها على 80 في المئة من الأراضي في خمسين مقاطعة في روسيا الأوروبية في ظل استملاكات كومونية للإقطاعات الزراعية التي سيعاد توزيعها بموجب قراراتٍ كومونية. وكان الكومون قد أخذ بالتفكك في أقاليم الجنوب التي غلب عليها الطابع التجاري، ولكن بصورة أبطأ مما توقع الماركسيون: فقد ظل متماسكاً بصورة كاملة تقريباً في الشمال والوسط. وفي الحالات التي احتفظ فيها بقوته، تحوّل إلى هيئة تعبر بصورة واضحة عن إجماع القرى على الالتفاف حول الثورة، وكذلك، في حالات أخرى، حول القيصر و«روسيا المقدسة». أما في الحالات التي كانت قد أخذت فيها بالتآكل، فقد استنفرت القرويين وألهبت حماسهم للدفاع عنها. والواقع أنه كان من حسن حظ الثورة أن «الصراع الطبقي في القرية» الذي تنبأ به

الماركسيون لم يكن قد تعاظم إلى حد قد يقوض مظهر الحركة الجماهيرية لجميع الفلاحين، الغني منهم والفقير، ضد الوجهاء وضد الدولة على حد سواء.

وقد اتفق جميع الناشطين في مجالات الحياة العامة في روسيا، سواء منها القانونية وغير القانونية، وعلى اختلاف آرائهم، على أن حكومة القيصر قد أساءت إدارة الإصلاح الزراعي وأهملت شأن الفلاحين. بل إنها في واقع الأمر، فاقمت من مشاعر النقمة بينهم، عندما كانت في غاية الحدة، بتحويل الموارد وسحبها من القطاعات السكانية الزراعية، وتسخيرها لموجة من عمليات التصنيع التي تمولها الدولة في ثمانينيات القرن. وقد كانت الأرياف تمثل الجانب الأكبر من إيرادات الضريبة الروسية، كما كانت الضرائب العالية، مع التعريفات الحِمائية العالية والاستثمارات الضخمة الوافدة، عنصراً جوهرياً في مشروع تقوية روسيا القيصرية عن طريق التحديث الاقتصادي. وحقق المزج بين رأس المال الخاص ورأسمالية الدولة نتائج مذهلة. وبين عامي 1890 و1904، تضاعفت خطوط السكة الحديد (ويعود ذلك، جزئياً، إلى بناء شبكة الخطوط العابرة لسيبيريا)، بينما تضاعف كذلك إنتاج الفحم والحديد والفولاذ في السنوات الأخيرة من ذلك القرن(12). غير أن الوجه الآخر للعملة تمثل في أن روسيا القيصرية وجدت نفسها الآن تشهد تزايداً متسارعاً في البروليتاريا الصناعية التي تمركزت في مجمعات المصانع الواسعة بدرجة غير عادية في عدة مراكز صناعية رئيسة، مع ما يستتبعه ذلك من ولادة بواكير حركة عمالية ملتزمة، بالطبع، بالثورة الاجتماعية.

وكانت النتيجة الثالثة لعملية التصنيع المتسارعة أنها انتشرت على نحو لا تناسب فيه في مناطق تقع على تخوم الإمبراطورية

---

(12) المصدر نفسه، ص 528 ـ 520.

الغربية والجنوبية خارج نطاق «روسيا الكبرى» ـ مثل بولندا، وأوكرانيا وأذربيجان (الصناعة النفطية). واشتدت، إثر ذلك، التوترات الاجتماعية والوطنية، وبخاصة بعد أن حاولت الحكومة القيصرية تعزيز سيطرتها السياسية بتطبيق سياسة منظمة عن طريق «الروْسنة» التعليمية اعتباراً من ثمانينيات القرن. وتجلى اجتماع مشاعر السخط الاجتماعية والوطنية، كما رأينا، في أن التنويعات في الحركة الديمقراطية الاجتماعية (الماركسية) في روسيا القيصرية أصبحت، في الواقع الفعلي، حزباً «وطنياً» في أوساط الشعوب ـ الأقليات المعبأة، وبصورة خاصة من الناحية السياسية (انظر الفصل السادس). ولم يكن من قبيل المصادفة التاريخية، إذاً، أن يصبح الجورجي (ستالين) حاكماً لروسيا المُثَوْرَنة مثلما كان الكورسيكي (نابليون) حاكماً لفرنسا المثورنة.

كان جميع الليبراليين الأوروبيين بعد عام 1830 يبدون التفهم والتعاطف إزاء حركة التحرير الوطني البولندية التي يتزعمها الوجهاء والنبلاء ضد الحكومة القيصرية التي كانت تحتل الجزء الأكبر من بولندا المقسمة، مع أن الحركة القومية الثورية لم تكن ظاهرة للعيان هناك منذ انتفاضة عام 1863 المهزومة[13]. ومنذ نحو عام 1870 اعتاد هؤلاء، وساندوا، الفكرة الوليدة التي كانت تتبلور آنذاك حول قيام ثورة وشيكة في قلب إمبراطورية يحكمها «الحاكم الأوتوقراطي الفرد لجميع الأقطار الروسية»، لأن النظام القيصري نفسه بدأت تظهر عليه دلائل الوَهَن الداخلية والخارجية، نظراً إلى ظهور حركة ثورية ظاهرة بصورة جليّة، كانت، أول الأمر، تضم، بصورة كلية، المثقفين

(13) كانت الأجزاء التي ضمتها روسيا تشكل قلب بولندا، كما إن القوميين البولنديين، قاوموا ذلك بوصفهم أقلية في موقف ضعيف، في الجزء الذي ضمته ألمانيا، غير أنهم توصلوا إلى تسوية مريحة في الجانب النمساوي مع نظام الهابسبيرغ الملكي الذي كان يحتاج إلى الدعم البولندي للحفاظ على التوازن السياسي بين القوميات المتنافسة فيها.

«الإنتلجنسيا»: ومنهم أبناء النبلاء والوجهاء وشرائح من الطبقة الوسطى والقطاعات المتعلمة الأخرى، بمن فيهم، للمرة الأولى، فئات مهمة من اليهود. وكان الجيل الأول من هؤلاء، أساساً، من الشعبَويين (Narodniks) (انظر، بشكل أساسي، **عصر رأس المال**، الفصل التاسع) الذين سعوا لاستقطاب الفلاحين الذين لم يأبهوا لهم، لكنهم كانوا أكثر نجاحاً في العمليات الإرهابية التي تقوم بها مجموعات صغيرة ـ وتجلى ذلك على نحو مثير عام 1881 عندما نجحوا في اغتيال القيصر ألكسندر الثاني. ومع أن الإرهاب لم يفتّ من عضد العرش القيصري بصورة ملموسة، إلا أنه أعطى انطباعاً مؤثراً على الصعيد العالمي عن الحركة الثورية الروسية، وأسهم في بلورة إجماع شامل ـ إلا في صفوف اليمين المتطرف ـ بضرورة وحتمية اندلاع الثورة في روسيا.

وقد سُحِق «الشعبويون» وتبعثروا بعد عام 1881، مع أنهم انتعشوا في أوائل القرن العشرين في تيار جديد هو الحزب «الاجتماعي الثوري»، إلا أن القرى كانت مستعدة للاستماع إليهم هذه المرة. وسيصبح هؤلاء الحزبَ اليساري الريفي الأساسي، مع أنهم أعادوا إحياء جناحهم الإرهابي الذي اخترقته وتغلغلت فيه الشرطة السرية آنذاك[14]. غير أن هؤلاء، شأنهم شأن جميع الطامحين إلى إشعال ثورة من أي نوع في روسيا، كانوا من الطلاب المجدّين المؤمنين بنظريات مناسبة من الغرب، وبخاصة، تلك التي وضعها، بعد «الأممية الأولى»، أقوى منظري الثورة الاجتماعية: كارل ماركس. وقبل عام 1900، فإن من كانوا سيعتبرون ليبراليين في أي

(14) كان [العميل المزدوج فيينو] آزيف (1869 ـ 1918) يواجه مهمة صعبة ومعقدة: فقد كان عليه أن يقوم باغتيال عدد كاف من الشخصيات الرسمية المرموقة لإرضاء رفاقه من جهة، وتسليم عدد كافٍ من أولئك الرفاق للبوليس السري لإرضاء الشرطة، من دون أن يفقد ثقة أي من الطرفين.

مكان آخر، أُدخلوا في روسيا في عداد الماركسيين، وذلك على الرغم من عدم مواءمة الحلول الوافدة من الغرب، اجتماعياً وسياسياً، للواقع الروسي، إذ إن الماركسية تنبأت، على الأقل، بمرحلة من نمو الرأسمالية قبل أن تطيح بها البروليتاريا.

لم يكن من المستغرب، إذاً، أن تكون الحركات الثورية التي قامت على أنقاض «الشعبوية» في تسعينيات القرن ماركسية الاتجاه، مع أنها لم تنظم نفسها كحزب ديمقراطي اجتماعي روسي أو، بالأحرى، كمجموعة متنافسة أو متعاونة أحياناً من التنظيمات الديمقراطية الاجتماعية تحت مظلة «الأممية» عموماً، حتى أواخر التسعينيات. ومع حلول تلك الفترة، كانت فكرة تأسيس حزب قوامه البروليتاريا الصناعية تستند إلى أساس واقعي، مع أن الدعم الجماهيري الأقوى للديمقراطية الاجتماعية في تلك الآونة ربما كان نشيطاً في أوساط الفقراء المُتَبلْتِرين من العمال الحرفيين اليدويين والتكميليين من الجزء الشمالي من منطقة الـ «بيل» (Pale)، معقل «الرابطة اليهودية» (Jewish Bund) (1897). وقد درجنا على تتبع مسيرة جماعات معينة من الماركسيين الثوريين التي كانت لها الغلبة في ما بعد، وبخاصة تلك التي تزعمها لينين (فلاديمير إيليتش أوليانوف، 1870 ـ 1924) الذي كان شقيقه قد أعدم لدوره في اغتيال القيصر. ومع أهمية ذلك، لعدة أسباب ليس أقلها عبقرية لينين الخارقة للعادة في الجمع بين النظرية والممارسة الثوريتين، يجدر بنا أن نتذكر ثلاثة أمور. ومن ناحية، كان البلاشفة[15] مجرد واحد من عدة تيارات تمحورت حول الحركة الديمقراطية الاجتماعية الروسية (التي كانت، بدورها، متميزة عن الأحزاب الاشتراكية الوطنية في الإمبراطورية). وهم، من

(15) أطلقت عليهم هذه التسمية بعد الأغلبية المؤقتة التي حصلوا عليها في المؤتمر الفعلي الأول للحزب الديمقراطي الاجتماعي الروسي (1903). وفي اللغة الروسية تعني كلمة بولشي(Bolshe) «أكثر»، بينما تعني كلمة مونشي (Monshe) «أقل».

ناحية ثانية، لم يتحولوا في الواقع إلى حزب مستقل إلا عام 1912 عندما أصبحوا هم القوة ذات الأغلبية في أوساط الطبقة العاملة المنظمة. ومن ناحية ثالثة، فإن التمايز بين اتجاهات الاشتراكيين المختلفة لم يكن، بالنسبة إلى الاشتراكيين الأجانب، وربما للعمال الروس العاديين، مفهوماً أو حتى أمراً ثانوياً، بل إن تلك الاتجاهات جميعها كانت تستحق الدعم والتعاطف بوصفها معادية للقيصرية. وكان الفرق الرئيس بين البلاشفة وغيرهم يكمن في أن رفاق لينين كانوا أفضل تنظيماً، وأعظم كفاءة، وأكثر مصداقية[16].

أدركت حكومات القيصر، على نحو لا لبس فيه، أن الاضطراب الاجتماعي والسياسي آخذ بالتصاعد بصورة خطيرة، مع أن قلاقل الفلاحين كانت قد هدأت لعدة عقود بعد الإعتاق. ولم يحاول العرش القيصري التخفيف من النزعة اللاسامية الجماعية، بل شجعها أحياناً ـ وكان لها مساندة شعبية هائلة ـ كما تبيّن موجةُ المذابح المنظمة عام 1881، مع أن هذا الدعم كان في روسيا الكبرى أقل مما كان عليه في أوكرانيا وأقاليم البلطيق حيث كان يتمركز أغلب السكان اليهود. ونظراً إلى ما كانوا يتعرضون له من سوء المعاملة والتمييز، كان هؤلاء يميلون بصورة مضطردة إلى الحركات الثورية. ومن جهة أخرى، كان نظام الحكم، الواعي على المخاطر التي تنطوي عليها الاشتراكية، يتلاعب بتشريعات العمل، بل إنه أنشأ، لفترة وجيزة، منظمات مناوئة للنقابات العمالية نشطت برعاية قوات الشرطة في مطلع القرن العشرين، وهي التي أصبحت في ما بعد هي النقابات العمالية الحقيقية الفعلية. وكانت المذبحة التي جرت لتظاهرة انطلقت من مقر النقابات ذاك هي التي عجّلت بالفعل بثورة

(16) Michael Futrell, *Northern Underground: Episodes of Russian Revolutionary Transport and Communications through Scandinavia and Finland, 1863-1917* (London: Faber and Faber, [1963]), *passim.*

عام 1905، إلا أنه أصبح من الواضح أن الغليان الاجتماعي كان في تعاظم مستمر اعتباراً من عام 1900. كما إن أعمال الشغب من جانب الفلاحين التي كانت شبه خامدة لفترة طويلة، استؤنفت مرة أخرى سنة 1902 أو نحوها، في الوقت نفسه الذي قام فيه العمال بتنظيم ما تطور إلى إضراب عام في روستو على نهر الدون، وفي أوديسا وباكو (1902/ 1903). وفي العادة، توجه النصائح إلى أنظمة الحكم غير المستقرة بأن تتحاشى المغامرة في سياساتها الخارجية. غير أن روسيا القيصرية دفعت نفسها بتهور في هذا المجال، كقوة عظمى (على الرغم من هشاشة خطواتها)، مع الإصرار على أن تؤدي ما تعتقد أنه دور مستحق عليها في الغزو الإمبريالي. وساحة النزال التي اختارتها هي الشرق الأقصى ـ التي كان خط السكة الحديد العابر لسيبيريا قد بني أساساً لاختراقها. والتقى التوسع الروسي هناك وجهاً لوجه مع التوسع الياباني، وعلى حساب الصين في كلتا الحالتين. وكما يحدث عادة في مثل هذه الحملات الإمبريالية، فإنها زادت من تعقيد صورة الصفقات المبهمة الجشعة من جانب المتاجرين المشبوهين. وإذ إن الصين الضخمة المتثاقلة السيئة الطالع كانت هي الوحيدة التي حاربت اليابان، فإن الإمبراطورية الروسية كانت في القرن العشرين هي أول من استهتر بقوة الدولة اليابانية المهولة. ومع أن الحرب الروسية اليابانية عام 1904/ 1905 قد أسفرت عن مقتل 84,000 ياباني وإصابة 143,000[17]، فإنها كانت كارثة مهينة لروسيا ودليلاً جديداً على ضعف العرش القيصري. وبلغ الأمر حداً جعل حتى الليبراليين من الطبقة الوسطى الذين بدأوا بتنظيم صفوفهم كقوة سياسية معارضة منذ عام 1900، يخرجون في تظاهرات عامة. أما القيصر الذي كان يستشعر بوادر الثورة الوشيكة، فقد عجل

(17) M. S. Anderson, *The Ascendancy of Europe, 1815-1914* (London: [n. pb.], 1972), p. 266.

بمفاوضات السلام. إلا أن الثورة اندلعت عام 1905 قبل اختتام المحادثات.

كانت ثورة 1905، كما وصفها لينين، «ثورة بورجوازية بأدوات بروليتارية». وربما كانت عبارة «الأدوات البروليتارية» تبسيطاً مبالغاً فيه، مع أن الإضرابات العمالية الجماهيرية في العاصمة والإضرابات المتعاطفة معها في أغلب المدن الصناعية في الإمبراطورية هي التي أرغمت الحكومة على التراجع وفرضت، مرة أخرى في وقت لاحق، الضغوط التي أفضت إلى منح ما يشبه الدستور في 15 تشرين الأول/ أكتوبر. يضاف إلى ذلك أن العمال، بتجربتهم في القرى، هم الذين قاموا، تلقائياً، بتنظيم أنفسهم على شكل «مجالس» (وبالروسية «سوفياتات» (soviets)). ولم يكن عمل «سوفيات بطرسبرغ لمندوبي العمال» الذي أنشئ يوم 13 تشرين الأول/ أكتوبر يقتصر على أداء دور برلمان عمالي فحسب، بل كان، لفترة وجيزة، السلطة الفعلية الأكثر فعالية في العاصمة الوطنية. وسرعان ما اعترفت الأحزاب الاشتراكية بأهمية هذه المجالس، وشارك بعضها، مثل ليون تروتسكي (Leon Trotsky) (1879 ـ 1940)، بدور مشهود فيها[18]. ومع أن تدخل العمال ـ الذين تركزت تجمعاتهم في العاصمة والمراكز الأخرى الحساسة سياسياً مثلما كان الحال عام 1917 ـ كان حاسماً، فإن ما كسر العمود الفقري للمقاومة القيصرية كان اندلاع الانتفاضات الفلاحية على نطاق واسع في منطقة الأرض السوداء ووادي الفولغا وأجزاء من أوكرانيا، وانهيار القوات المسلحة الذي زاد من حدته العصيان على متن الباخرة البحرية بوتمكين (Potemkin). وكان الاستنفار المتزامن للمقاومة الثورية في أوساط القوميات الصغيرة على القدر نفسه من الأهمية.

---

(18) كان أكثر الاشتراكيين المعروفين آنذاك منفيين في الخارج، ولم يتمكنوا بالتالي من العودة إلى روسيا في الوقت المناسب لينشطوا فيها بصورة فعالة.

أما الطابع «البورجوازي» للثورة، فيمكن اعتباره، بالفعل، أمراً مفروغاً منه. ولم تكن الطبقات الوسطى وحدها هي التي تميل بصورة كاسحة إلى الثورة، وكذلك كان الطلاب (خلافاً لموقفهم في تشرين الأول/ أكتوبر 1917)، وقد احتشدوا للنضال في سبيلها، بل إن الثورة لقيت القبول، من دون معارضة، لدى الليبراليين والماركسيين على حد سواء، باعتبار أنها، عند نجاحها، ستؤدي إلى قيام نظام برلماني بورجوازي غربي، بكل ما ينطوي عليه ذلك من توفر الحريات المدنية والسياسية التي سينشط في إطارها الصراع الطبقي الماركسي في وقت لاحق. وباختصار، فقد كان ثمة إجماع على أن بناء الاشتراكية لن يقوم فوراً على أساس أجندة ثورية، لعدة أسباب أبرزها أن روسيا كانت متخلفة كل التخلف، أي إنها لم تكن مهيأة للاشتراكية، اقتصادياً وسياسياً على حد سواء.

توافق الجميع على هذه النقطة، باستثناء الثوريين الاجتماعيين الذين ظلوا يحلمون بحدوث ما لا يُعقَل حدوثه، وهو تحول الكومونات الفلاحية إلى وحدات اشتراكية. ومن المفارقات أن هذا التوقع لم يتحقق إلا في الكيبوتزات في فلسطين ـ وهي نتاج لأقل أنواع الموجيك (muzhik) [التجمعات الفلاحية] في العالم ـ وهي جماعات اليهود الحضر الاشتراكيين ـ القوميين الذين هاجروا إلى الأراضي المقدسة من روسيا بعد إخفاق ثورة 1905.

غير أن لينين والسلطات القيصرية على السواء أدركوا بوضوح أن البورجوازية الليبرالية ـ أو أي بورجوازية أخرى في روسيا كانت، عددياً وسياسياً، أضعف بكثير من أن تنتزع السلطة من العرش القيصري، مثلما أن القطاع الرأسمالي الخاص الروسي كان أضعف بكثير من أن يتولى تحديث البلاد من دون تدخل أجنبي أو مبادرة من جانب الدولة. ذلك أن السلطة، حتى في ذروة الثورة، لم تقدم غير تنازلات سياسية متواضعة تقل كثيراً عن الدستور البورجوازي الليبرالي

المنشود، ولا تتعدى برلماناً (دوما) (Duma) منتخباً بطريقة غير مباشرة، مع صلاحيات محدودة في الشؤون المالية، وغير واردة إطلاقاً في ما يتعلق بالحكومة و«القوانين الأساسية»؛ وبعد انحسار الجَيَشان الثوري، وفشل الاقتراع العام وفق التقسيمات الجديدة للدوائر الانتخابية في توليد برلمان مسالم بما فيه الكفاية، تم إبطال أغلب مواد الدستور عام 1907. ولم يكن ذلك في واقع الأمر عودة إلى الحكم الأوتوقراطي، بل إلى نجاح العرش القيصري في إعادة تأسيس نفسه وتركيز أركانه.

ولكن كان من الممكن، كما حدث عام 1905، الإطاحة به. وكان العنصر الجديد في موقف لينين مقابل منافسيه المناشفة (Mensheviks) هو إدراكه بأن من الممكن، في حالة ضعف أو غياب البورجوازية، أن تُصنع الثورة البورجوازية، إذا جاز التعبير، من دون البورجوازية. وسوف تصنعها الطبقة العاملة المنظمة التي سيقودها حزب طليعي منضبط من الثوريين المحترفين - وكان ذلك هو إسهام لينين الهائل في سياسات القرن العشرين - بمساندة من الفلاحين المحرومين من الأرض الذين كانوا قد أظهروا آنذاك طاقاتهم الثورية المضمرة. وكان ذلك، بصورة عامة، هو الموقف اللينيني حتى عام 1917. وكانت الفكرة القائلة بأن بوسع العمال في حالة غياب البورجوازية، الاستيلاء على السلطة وحدهم والمضي قدماً نحو المرحلة الثالثة، وهي الثورة الاجتماعية (أي «الثورة الدائمة») قد برزت لفترة وجيزة خلال الثورة - حتى وإن كان الهدف منها تحفيز ثورة بورليتارية في الغرب، لأن النظام الاشتراكي الروسي، كما كان يُعتقد، لم يكن من دونها قادراً على الحياة. وقد استشرف لينين هذه الإمكانية، غير أنه رفضها باعتبارها غير عملية.

كان المنظور اللينيني ينطلق من تنامي الطبقة العاملة، مع استمرار طبقة الفلاحين كقوة ثورية، ومن الحشد، والتحالف، أو

على الأقل التحييد، لقوى التحرر الوطني التي كانت من الموارد الثورية باعتبارها معادية للعرش القيصري. (ومن هنا كان إصرار لينين على حق تقرير المصير، حتى وإن تم تطبيقه بالانفصال عن روسيا، مع أن تنظيم البلاشفة كان يشمل «عموم روسيا»، أي إنهم، بعبارة أخرى، كانوا تنظيماً واحداً لا قومياً). وكانت البروليتاريا تتنامى بالفعل، لأن روسيا كانت قد دخلت مرحلة كاسحة من التصنيع الواسع النطاق في السنين العشر التي سبقت عام 1914؛ وكان المهاجرون الشباب الوافدون من الأرياف إلى المصانع في موسكو وبطرسبرغ يميلون، على الأرجح، إلى الراديكاليين البلاشفة لا إلى المناشفة المعتدلين، ناهيك بعمال الفحم والحديد والنسيج في مخيماتهم الغارقة في الدخان والطين، في مناطق الدونيت، والأورال، وإيفانوفو، الذين كانوا، على الأرجح، يميلون إلى البلشفية. وبعد بضع سنوات من انهيار الروح المعنوية في أعقاب هزيمة ثورة 1905، تصاعدت موجة جديدة من الاضطرابات البروليتارية مرة أخرى عام 1912، وازدادت الأوضاع سوءاً في مذبحة ذهب ضحيتها 200 من العمال المضربين في حقول الذهب (المملوكة لبريطانيا) في سيبيريا على نهر لينا.

ولكن هل بوسع الفلاحين أن يظلوا ثوريين؟ لقد كان رد فعل الحكومة القيصرية على 1905، في عهد الوزير القدير الحازم [بيوتر] ستوليبن (Pyotr Stolypin)، هو إنشاء جبهة قوية محافظة من الفلاحين، مع العمل، في الوقت نفسه، على رفع الإنتاجية الزراعية، مع الانخراط في حركة تعادل، في السياق الروسي «حركة الإغلاق» البريطانية. وجرى تفكيك الكومونات الفلاحية بصورة منظمة، وقسمت إلى ملكيات خاصة للأراضي، لصالح طبقة عريضة من الفلاحين المقاولين من ذوي العقلية التجارية هم الكولاك (kulak). وإذا كان ستوليبن قد كسب رهانه على «القوة والاتزان»، والاستقطاب الاجتماعي قد تنامى بين أثرياء القرى وفقرائها، فإن

التفاوت الطبقي الريفي الذي أعلنه لينين كان سيتبلور بالفعل؛ غير أن لينين الذي واجه الواقع الفعلي، أدرك، بفهمه المعتاد وموقفه المتزمت تجاه الواقع السياسي، أن ذلك لن يساعد الثورة. ولا نعلم ما إذا كانت تشريعات ستوليبن ستحقق النتائج السياسية المتوقعة في المدى البعيد بعد أن أُخِذَ بها في الأقاليم الجنوبية الأكثر تشبعاً بالروح التجارية، وبخاصة أوكرانيا، وإلى حد أقل من ذلك في المناطق الأخرى[19]، ولكن بما أن ستوليبن نفسه قد عُزل من حكومة القيصر عام 1911، واغتيل بعد ذلك بوقت قصير، وبما أن القيصر لم يكن مقدراً له عام 1906 أكثر من ثماني سنوات من السلم، فإن هذه المسألة ستظل أكاديمية نظرية.

والواضح أن هزيمة ثورة 1905 لم تفضِ إلى ولادة بورجوازية قادرة على أن تكون بديلاً للقيصرية، ولا إلى منح العرش القيصري أكثر من سنوات معدودات من الراحة. وفي الفترة الممتدة بين عامي 1912 و1914، كانت البلاد تعج بالقلاقل الاجتماعية. وكان لينين على يقين من أن الوضع الثوري قد آن أوانه مرة أخرى. وفي صيف عام 1914، لم يكن يقف في طريقه غير السطوة والولاء الشديدين اللذين كان يتمتع بهما القيصر من جانب الجهاز البيروقراطي، والشرطة، والقوات المسلحة التي لم تُصَب معنوياتها بالانهيار أو بالصدمة ـ كما حدث بين عامي 1904 و1905[20]. وربما كان من المعيقات الأخرى الروح السلبية التي سادت مثقفي الطبقة الوسطى الروسية الذين تخلوا، بعد أن أضعفت روحهم المعنوية هزيمة عام 1905، عن

(19) Teodor Shanin, *The Awkward Class; Political Sociology of Peasantry in a Developing Society: Russia 1910-1925* (Oxford: Clarendon Press, 1972), p. 38 n.

(20) إنني أتبنى الحجج التي ساقها ل. هايمسون (L. Haimson) في المقالات الريادية التي نشرها في: *Slavic Review*, vol. 23 (1964), pp. 619-642 and vol. 24 (1965), pp. 1-22, and «Problem of Social Stability in Urban Russian 1905-17».

الراديكالية السياسية، وانجرفوا مع اللاعقلانية ونزعات الطليعة الثقافية.

وكما حدث في العديد من البلدان الأوروبية الأخرى، أدى اندلاع الحرب إلى التخفيف من الغليان الاجتماعي والسياسي التراكمي. وعندما اقتربت الحرب من نهايتها، غدا من الواضح بصورة مطردة أن القيصرية قد حكم عليها بالزوال، فسقطت عام 1917.

بحلول عام 1914، كانت الثورة قد هزت إمبراطوريات العالم القديمة كافة، من حدود ألمانيا حتى بحر الصين. وكما أظهرت الإهاجات المصرية وحركة التحرير الوطني الهندية، فقد بدأت الثورة تنهش إمبراطوريات الإمبريالية الجديدة، سواء منها الرسمي وغير الرسمي. غير أن نتائجها لم تكن قد اتضحت بعد في أي مكان، كما إن أحداً لم يُولِ أهمية كبيرة للشرارات التي كانت تلتمع في ما سماه لينين «المادة القابلة للاشتعال في حلبة السياسة العالمية». ولم يكن واضحاً آنذاك أن الثورة الروسية ستتمخض عن قيام نظام شيوعي ـ هو الأول في التاريخ ـ وستصبح الحدث المحوري الأول في عالم السياسة في القرن العشرين، مثلما كانت الثورة الفرنسية هي الحدث المحوري في سياسات القرن التاسع عشر. ومع ذلك، كان من الواضح تماماً أنه، من بين جميع الهزات في منطقة الزلازل الاجتماعية، فإن اندلاع ثورة في روسيا كان سيولد مضاعفات دولية جسيمة. وحتى الفورة المنقوصة المؤقتة عام 1905 ـ 1906، خلقت نتائج مثيرة وفورية. وقد مهدت بالتأكيد لاندلاع الثورتين الفارسية والتركية، وربما عجلت بالصينية، كما إنها، بحفزها الإمبراطور النمساوي على إعلان حق الاقتراع العام، قد حولت، عالم السياسة المضطرب في إمبراطورية الهابسبيرغ وربما زعزعته. ذلك أن روسيا كانت «دولة كبرى»، وواحداً من الأركان الخمسة التي يقوم عليها النظام الدولي المتمركز في أوروبا. وعندما يؤخذ بالاعتبار البلد الأصلي فحسب، فإن روسيا كانت هي الدولة الأوسع، والأكثر

سكاناً، والأغنى بالموارد. وكان لابدّ لثورة اجتماعية في ذلك البلد أن تترك آثاراً عالمية بعيدة الأثر، وللسبب نفسه الذي جعل الثورة الفرنسية، دون بقية الثورات العديدة في أواخر القرن التاسع عشر، هي الثورة الأعظم أهمية على الصعيد الدولي.

غير أن المضاعفات المضمرة لثورة روسية ستكون أوسع بكثير من تلك التي كانت لثورة 1789. إن مجرد الاتساع المادي الجغرافي وتعدد القوميات في إمبراطورية ممتدة من المحيط الهادي حتى حدود ألمانيا يعني أن انهيارها سيؤثر في منظومة من الدول تمتد على قارتين، أكثر بكثير مما سيؤثر في دولة هامشية أو منعزلة في أوروبا أو آسيا. وبحكم أن روسيا كانت، على نحو بارز، تتصدر عالم الغزاة والضحايا، والمتقدمين والمتخلفين، فإن أصداء ثورتها ستتردد في كلتا القارتين. وقد كانت روسيا، في آنٍ معاً، دولة صناعية رئيسة، واقتصاداً فلاحياً قروسطياً من الناحية التقانية؛ قوة إمبريالية، وشبه ـ مُستعمرَة؛ مجتمعاً كانت منجزاته الفكرية والثقافية تتفوق على نظائرها في مجالات الثقافة والفكر الراقية في العالم الغربي، ولكن الجنود الفلاحين الذين نشأوا في هذا المجتمع فغروا أفواههم دهشة عام 1904/ 1905 إزاء المعدات الحديثة التي كانت لدى آسريهم اليابانيين. وباختصار، فإن أي ثورة روسية قد تبدو، في الوقت نفسه، مهمة بالنسبة إلى القائمين على تنظيم الطبقة العاملة في الغرب، وللثوريين في الشرق، في ألمانيا والصين.

لقد كانت روسيا القيصرية نموذجاً لجميع تناقضات العالم في عصر الإمبراطورية. وكل ما كانت تحتاجه هذه التناقضات لتنفجر في انتفاضات متزامنة هو حرب عالمية كانت أوروبا تتوقعها وتجد نفسها عاجزة عن الحيلولة دونها.

الفصل الثالث عشر

من السلام إلى الحرب

في سياق النقاش [يوم 27 آذار/ مارس 1900] أوضحت... أنني أفهم السياسة العالمية على أنها تقتصر على دعم ومساندة المهمات التي ترتبت على توسع صناعتنا، وتجارتنا، وقوة العمل، والنشاط والذكاء لدى شعبنا. لم تكن لدينا النية لانتهاج سياسة عدوانية من أجل التوسع. وكان كل ما نريده حماية المصالح الحيوية التي اكتسبناها، في السياق الطبيعي للأحداث، في أرجاء العالم.

المستشار الألماني فون بولاو، 1900[1]

ليس من المؤكد أن امرأة ما ستفقد ابنها إذا ما توجه إلى الجبهة؛ فالواقع أن منجم الفحم أو تحويلة خط السكة الحديد هما موقعان أكثر خطراً من معسكر الجنود.

برنارد شو، 1902[2]

---

(1) Fürst von Bülow, *Denkwürdigkeiten* (Berlin: [n. pb.], 1930), pp. 415-416.

(2) Bernard Shaw, *Collected Letters, 1898-1910* (London: [n. pb.], 1972), p. 260.

سوف نمجّد الحرب ـ الوسيلة الوحيدة لتنظيف العالم ـ والنزعة العسكرية، والانتماء الوطني، والإيماءات المدمرة لجالبي الحرية، والأفكار الجميلة التي تستحق الموت من أجلها، وكذلك تحقير المرأة.

ف. ت. مارينيتي، 1909[3]

منذ آب/ أغسطس 1914، أخذت الحرب العالمية تكتنف حياة الأوروبيين، وتشحنها بالمخاوف وتلقي عليها بظلالها. ولحظة إعداد هذه الدراسة، [1987] كان أغلب الناس الذين تجاوزوا السبعين في القارة الأوروبية قد عانوا خلال حياتهم جانباً من اثنتين من الحروب على الأقل، وجميع من تجاوزوا الخمسين، باستثناء السويديين، والسويسريين، والإيرلنديين الجنوبيين والبرتغاليين، جانباً من حرب واحدة على الأقل. بل إن من ولدوا منذ عام 1945، أي منذ أن صمتت المدافع عبر الحدود الأوروبية، لم يعرفوا بالكاد عاماً واحداً لم تكن فيه رحى الحرب دائرة في هذا الموقع أو ذاك من المعمورة، وعاشوا حياتهم بأكملها وقد خيم عليهم الشبح الأسود لحرب ثالثة، نووية، ونزاعات دولية أبلغتهم جميع حكوماتهم تقريباً أنه لم يحل دون اندلاعها إلا المنافسة غير المحدودة لضمان الهلاك المتبادل المشترك، فكيف نستطيع أن نصف هذه الفترة بأنها مرحلة من السلام، حتى وإن كان العالم قد تجنب الحرب الكونية لفترة تماثل في طولها حرباً كبرى خاضتها الدول الأوروبية في ما بينها بين عامي 1871 و1914؟ ويعود ذلك، كما لاحظ الفيلسوف توماس هوبز (Thomas Hobbes) (1588 ـ 1679) إلى أن:

---

(3) Filippo Tommaso Marinetti, *Marinetti, Selected Writings*, Edited with an Introd., by R. W. Flint: Translated by R. W. Flint and Arthur A. Coppotelli (New York: Farrar, Straus and Giroux, [1972]), p. 42.

الحرب لا تتكون من المعارك فحسب، ولا من الأعمال القتالية؛ بل من فترة زمنية تكون فيها الإرادة لخوض المعركة قائمة ومعروفة بما فيه الكفاية[4].

ترى من يستطيع إنكار أن ذلك هو الوضع في العالم منذ عام 1945؟

بيد أن ذلك لم يكن وضع العالم عام 1914: فقد كان السلم هو الإطار السوي المتوقع الذي دارت فيه الحياة الأوروبية. ومنذ عام 1815، لم تنشب حروب تشمل جميع الدول الأوروبية. ومنذ عام 1871، لم تأمر دولة أوروبية قواتها المسلحة بإطلاق النار على جنود دولة أخرى في تلك القارة. وقد اختارت الدول الكبرى ضحاياها من بين الضعفاء، ومن العالم غير الأوروبي، مع أنها ربما استهانت بمقاومة خصومها: إذ سبّب البُوير للبريطانيين متاعب غير متوقعة، وحقق اليابانيون مكانتهم كقوة كبرى بإلحاقهم الهزيمة بروسيا عام 1904/ 1905 بسهولة تدعو إلى الدهشة. وعلى أرض الضحية الممكنة الأقرب والأوسع، وهي الإمبراطورية العثمانية التي كان قد داهمها التفكك منذ أمد بعيد، كانت الحرب احتمالاً قائماً بالفعل، لأن رعاياها من الشعوب كانوا يسعون إلى تأسيس أو تعزيز كيانها كدول مستقلة، ودارت، بالتالي، الحروب في ما بينها، وجرّت الدول الكبرى إلى معمعة الصراع القائم بينها. وقد عُرِّفت منطقة البلقان بأنها برميل البارود الأوروبي، وكانت، هي بالفعل، البقعة التي بدأ فيها الانفجار العالمي عام 1914. غير أن مصطلح «المسألة الشرقية» كان من البنود الشائعة المتداولة في أوساط الدبلوماسية الدولية. ومع أنها قد تسببت في سلسلة متوالية من الأزمات العالمية لنحو قرن من الزمان، بل في حرب دولية مهمة (هي حرب القرم)، إلا أنها لم

(4) Leviathan, Part I, Chap. 13.

تخرج تماماً عن نطاق السيطرة، وخلافاً لبلدان الشرق الأوسط منذ عام 1945، كانت منطقة البلقان بالنسبة إلى الأوروبيين الذين لم يعيشوا فيها، تنتمي إلى أجواء قصص المغامرات كتلك التي وضعها للناشئة المؤلف الألماني كارل ماي (Karl May) (1842 ـ 1912) أو كانت من حكايات الأوبرايتات. وتجسدت صورة حروب البلقان في أواخر القرن التاسع عشر في مسرحية برنارد شو **أسلحة ورجال** (*Arms and the Man*)، (التي حولها مؤلف موسيقي من فيينا إلى مسرحية موسيقية مميزة بعنوان **جندي الشوكولاته** (*The Chocolate Soldier*) عام 1908. وقد كانت التنبؤات تشير، بطبيعة الحال، إلى إمكانية نشوب حرب أوروبية عامة. ولم تشغل هذه القضية الحكومات وأركان الحكم فحسب، بل شغلت أوساط الرأي العام كذلك. ومنذ أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، أخذت الأعمال القصصية واستشرافات المستقبل، وبخاصة في بريطانيا وفرنسا، ترسم صورة غير واقعية على العموم لحرب مقبلة، بينما هلل الفيلسوف نيتشه، على نحو مهووس، ولكن بنبرة تنبؤية، للنزعة العسكرية المتعاظمة في أوروبا، وتكهن بنشوب حرب «ستقول نَعَمْ للبرابرة، وحتى للحيوان المتوحش الحبيس في نفوسنا»[5]. وفي التسعينيات، وصل القلق من الحرب حداً استدعى انعقاد سلسلة من «مؤتمرات السلم العالمي (الشامل)» التي كان من المقرر عقد المؤتمر الحادي والعشرين منها في أيلول/ سبتمبر 1914 ـ وإنشاء جائزة نوبل للسلام (1897). والمؤتمر الأول من «مؤتمرات السلام» في لاهاي (1899)، والاجتماعات الدولية لممثلي الحكومات المتشككين غالباً، والاجتماع الأول من عدة اجتماعات منذ ذلك الحين أعلنت فيه التزامها الأكيد، ولكن النظري، بمُثُل السلام السامية. وفي التسعينيات، كانت الحرب قد اقتربت وبدأت بوادرها تظهر للعيان.

---

(5) *Wille Zur Macht*, p. 92.

أما في مطلع العقد الأول من القرن العشرين، فقد غدت، ببعض أشكالها، أمراً مفروغاً منه.

غير أن اندلاعها لم يكن أمراً **متوقعاً** في واقع الأمر. وحتى في الأيام الموئسة الأخيرة من الأزمة العالمية في آب/ أغسطس 1914، فإن رجال الدولة لم يكونوا عند اتخاذهم الخطوات المفضية إلى الهلاك، يعتقدون أنهم قد بدأوا حرباً عالمية. وكان لابد من إيجاد معادلة ما، كما حدث غالباً في الماضي. ولم يكن معارضو الحرب كذلك يعتقدون أن الكارثة التي تكهنوا بوقوعها كانت تداهمهم الآن. وفي نهاية شهر تموز/ يوليو، وبعد أن أعلنت النمسا الحرب على صربيا، اجتمع زعماء الاشتراكية الدولية وقد ساورهم القلق العميق، مع أنهم كانوا مازالوا يؤمنون باستحالة الحرب الشاملة، وبإمكانية الوصول إلى حل سلمي للمشكلة. «إنني، شخصياً، لا أعتقد أن حرباً عامة ستندلع»، على حد قول فكتور أدلر (1852 ـ 1918)، زعيم الديمقراطيين الاجتماعيين في إمبراطورية الهابسبيرغ في 29 تموز/ يوليو[6]. وحتى من وجدوا أنفسهم يضغطون على زر الدمار، فإنهم لم يفعلوا ذلك لأنهم أرادوا ذلك، بل لأنه لم يكن لهم حيلة في غير ذلك. وكان من هؤلاء الإمبراطور وليام الذي سأل جنرالاته في اللحظة الأخيرة عما إذا كان بالإمكان مَوْضَعة الحرب محلياً في أوروبا الشرقية بالامتناع عن مهاجمة فرنسا وروسيا ـ ليبلغه أولئك بأن ذلك ليس خياراً عملياً لسوء الحظ. أما أولئك الذين صنعوا آلات الحرب وضغطوا على أزرارها، فقد وجدوا أنفسهم يبصرون دواليبها الطاحنة ذاهلين غير مصدقين. ومن الصعب على من ولد بعد عام 1914 أن يتصور عمق الاعتقاد المتجذر في نسيج الحياة قبل الطوفان بأن الحرب الكونية لن تقع «بالفعل».

---

(6) Georges Haupt, *Socialism and the Great War; the Collapse of the Second International* (Oxford: Clarendon Press, 1972), pp. 220 and 258.

بالنسبة إلى أكثر الدول الغربية، وفي الجانب الأغلب من الفترة الممتدة بين عامي 1871 و1914، كان نشوب حرب أوروبية ذكرى تاريخية أو تدريباً نظرياً على مستقبل مبهم الملامح. وكانت الجيوش في تلك المجتمعات تتولى في هذه الفترة مهمات مدنيّة أساساً. وبحلول ذلك الوقت، غدت الخدمة العسكرية والتجنيد الإجباري هما القاعدة في جميع الدول ذات المكانة، ماعدا بريطانيا والولايات المتحدة، مع أنه لم يجرِ في الواقع تجنيد جميع الشباب؛ ومع ظهور الحركات الاشتراكية الجماهيرية، كان الجنرالات والسياسيون يتوجسون أحياناً ـ وهم واهمون في ذلك كما تبين لاحقاً ـ من وضع السلاح بين أيدي البروليتاريين الثوريين المحتملين. وفي ما يتعلق بالمجندين العاديين الذين كانت الخدمة عندهم تعني السخرة أكثر مما تعني أمجاد الحياة العسكرية، غدا الانضمام إلى الجيش من مؤشرات العبور التي تدل على أن الولد قد شب عن الطوق ودخل طور الرجولة، وتعقبه سنتان أو ثلاث سنوات من التدريب والأعمال الشاقة التي لا يخفف منها إلا انجذاب الصبايا المعهود للبزة العسكرية. وبالنسبة إلى الضباط المحترفين غير المكلفين، كانت الخدمة مع الجيش مهنة من المهن. وكانت، للضباط، لعبة يلعبها البالغون، ورمزاً لمكانتهم مقابل المدنيين، ولخصائصهم الرجولية ومنزلتهم الاجتماعية. أما الجنرالات، فكانت بالنسبة إليهم، كالعادة، حلبة للصراعات السياسية وللغيرة والتنافس المهني، وذلك ما نجده مدوّناً وموثقاً بوفرة في مذكرات القادة العسكريين.

من ناحية أخرى، لم تكن الجيوش بالنسبة إلى الحكومات مجرد قوات تتصدى للأعداء داخل البلاد وخارجها فحسب، بل أداة لضمان الولاء، والحماس النشط من جانب المواطنين الذين يتزايد قلق الدولة من تعاطفهم مع الحركات الجماهيرية الساعية إلى تقويض النظام الاجتماعي والسياسي. وربما كانت الخدمة العسكرية، بالإضافة إلى المدارس الابتدائية، هي الآلية الأقوى تحت تصرف الدولة

لتلقين السلوك السياسي المناسب، وبصورة أكثر أهمية، لتحويل سكان القرى إلى مواطنين (مُوالين) في الدولة/ الأمة. وقد علَّمت المدارسُ والخدمةُ العسكرية الإيطاليين أن يفهموا، هذا إذا لم يتحدثوا، اللغةَ (الوطنية) الرسمية، وحوّل الجيشُ السباغيتي الذي كان في السابق هو الوجبة الإقليمية الرئيسة في الجنوب الفقير المحروم، إلى مؤسسة لعموم الإيطاليين. أما في ما يتعلق بالمواطنين المدنيين، فإن الاستعراضات العسكرية المسرحية الملونة التي كانت تقام في الشوارع قد ضاعفت من مشاعر الاستمتاع والاستلهام والانتماء الوطني لديهم بما كانت تتضمنه من المسيرات، والاحتفالات، والرايات المرفوعة، والمعزوفات الموسيقية. وربما كانت الفرق الموسيقية العسكرية المنتشرة في كل زمان ومكان هي الجانب الأكثر شيوعاً وإثارة للسكان غير العسكريين الذين كان من الصعب عليهم أن يتصوروا المتنزهات العامة والمناسبات الرسمية خالية منها في أوروبا بين عامي 1871 و1914.

كان الجنود، والبحارة إلى حد أقل، يقومون بطبيعة الحال بمهامهم الأصلية بين حين وآخر. وقد يستنفرون لمواجهة القلاقل والاحتجاجات في حالات الاضطراب والتأزم الاجتماعي. وكانت الحكومات، وبخاصة تلك التي كانت تأبه للرأي العام ولمشاعر ناخبيها، تتوخى الحرص وتعمل على أن لا يخاطر الجنود بإطلاق النار على زملائهم المواطنين: فإن قيام الجنود بإطلاق النار ستكون له عواقب سياسية وخيمة، مثلما أن امتناعهم عن فعل ذلك سيؤدي، كما حدث في بطرسبرغ عام 1917، إلى نتائج أسوأ من ذلك. ومع ذلك، فقد حُشد الجنود لهذه الغاية عدة مرات، وخلّف القمع العسكري خلال تلك الفترة عدداً لا يستهان به من الضحايا في أوساط الأهالي، حتى في دول أوروبا الوسطى والغربية التي ساد الاعتقاد بأنها لم تكن تتحفز للثورة، مثل بلجيكا وهولندا. وربما كانت أعداد الضحايا مرتفعة بالفعل في دول مثل إيطاليا.

وإذا كان القمع، في النطاق المحلي، نشاطاً مأموناً بالنسبة إلى الجنود، فإن الحروب التي نشبت بين حين وآخر، ولاسيما في المستعمرات، كانت أكثر خطراً. وكانت المخاطر، في الواقع، طبية أكثر منها عسكرية، فقد قتل 379 جندياً وأصيب 1600 آخرون فقط من أصل 274,000 أميركي جندوا للحرب الأميركية ـ الإسبانية عام 1898، لكن أكثر من 5000 لاقوا حتفهم بسبب الأمراض الاستوائية. ولم يكن مستغرباً في هذه الحالة أن تحرص الحكومات على دعم البحوث الطبية التي أسهمت، في تلك الفترة، في تحقيق بعض السيطرة على الحمى الصفراء، والملاريا، والأوبئة الأخرى في الأراضي التي كانت لا تزال تسمى «مقبرة الرجل الأبيض». وبين عامي 1871 و1908؛ خسرت فرنسا ما معدله ثمانية ضباط في السنة، في عملياتها الاستعمارية في مناطق كان من بينها إقليم تونكين التي وقعت فيه أكثر الإصابات، وقتل فيه أكثر من نصف الضباط الثلاثمئة الذين شاركوا في تلك المعارك التي استمرت سبعة وثلاثين عاماً[7]. ولا ينبغي التقليل من خطورة هذه الحملات، ولاسيما أن الخسائر في أوساط الضحايا كانت فادحة على نحو لا تناسب فيه. ذلك أن مثل هذه الحروب، حتى بالنسبة إلى الدول المعتدية، لم تكن نزهة رياضية. وقد أرسلت بريطانيا إلى جنوب أفريقيا 450,000 جندي بين عام 1899 و 1902، قتل منهم 29,000 من المصابين بجروح، وتوفي 16,000 جراء المرض، وبكلفة تعادل 220 مليون باوند. ولا يمكن الاستهانة بهذه الأكلاف. ومع ذلك، فإن عمل الجندي في البلدان الغربية كان، على العموم، أقل خطراً مما كان عليه عمل فئات معينة من العاملين المدنيين، مثل عمال النقل (وبخاصة في البحر)، والمناجم. وفي غضون السنوات الثلاث الأخيرة من عقود السلام

---

(7) Gaston Bodart, *Losses of Life in Modern Wars* (Oxford: The Clarendon Press, 1916), pp. 153 ff.

الثلاثة التي سبقت الحرب، قتل، كل سنة، ما معدله 1430 من عمال المناجم البريطانيين، ولحقت الإصابات بما معدله 165,000 آخرين (أي 10 في المئة من القوى العاملة). ومع أن معدلات الإصابة في المناجم البريطانية كانت أعلى مما هي في بلجيكا والنمسا، فإنها كانت دون ذلك في فرنسا، وأقل بنحو 30 في المئة مما كانت عليه في ألمانيا، ولا تزيد بأكثر من الثلث عما كانت عليه في الولايات المتحدة[8]. وفي جميع الأحوال، لم تكن المخاطر البشرية والمادية الأعظم التي تهدد الحياة محصورة في البزّة العسكرية.

وهكذا، إذا استثنينا حرب بريطانيا في جنوب أفريقيا، فإن حياة الجندي والبحار في أي دولة عظمى كانت حياة يكتنفها السلام، مع أن ذلك لم يكن هو الحال بالنسبة إلى جيوش روسيا القيصرية التي خاضت حرباً مريرة ضد الأتراك في سبعينيات القرن التاسع عشر، وأخرى كارثية ضد اليابانيين عام 1904/ 1905؛ كما لم يكن كذلك بالنسبة إلى اليابانيين الذين خاضوا حرباً ظافرة ضد كل من الصين وروسيا. وقد سجلت ذكريات تلك الحروب في المذكرات والمغامرات غير الحربية للعضو السابق في الكتيبة الحادية والتسعين في الجيش الإمبراطوري الملكي النمساوي، وهو الجندي الشجاع شايك (Schwejk) (الذي ابتكره المؤلف [ياروسلاف هاسيك (Jaroslav Hasek) في الرواية المعنونة **مذكرات الجندي الشجاع شايك** (*Die Abenteuer des braven Soldaten Schwejk*)] عام 1910) وكان أعضاء هيئة الأركان يستعدون للحرب بالطبع كما يقتضي الواجب. وفي العادة، ارتكز ذلك الاستعداد لدى أكثرهم على اعتماد نسخة منقحة عن آخر حرب رئيسة جربها، أو مازال يذكرها، آمرو كليات الأركان التي درسوا فيها. وقد جهز البريطانيون، بوصفهم

(8) H. Stanley Jevons, *The British Coal Trade* (London: K. Paul, Trench, Trubner & Co., Ltd, 1915), pp. 367-368 and 374.

القوة البحرية الأعظم، مشاركة متواضعة في الحرب البرية، مع أنه قد اتضح بصورة متزايدة للجنرالات الذين كانوا ينسقون التعاون مع الحلفاء الفرنسيين خلال السنوات التي سبقت عام 1914 أن المطلوب منهم كان أكثر من ذلك بكثير. ولكن المدنيين، على العموم، هم الذين تنبأوا بالتحولات الرهيبة في طبيعة الحروب بفعل التقانة العسكرية التي تباطأ في فهمها الجنرالات، بمن فيهم أميرالات السلاح البحري النابهون. وقد لفت فريدريك إنجلز ـ الذي كان من هواة الأمور العسكرية ـ إلى بلادة هؤلاء أكثر من مرة. غير أن المتموّل اليهودي إيفان بلوك (Ivan Bloch) نشر عام 1898 في بطرسبرغ كتاباً في ستة مجلدات بعنوان **الجوانب التقنية، والاقتصادية والسياسية للحرب القادمة** (*Technical, Economic and Political Aspects of the Coming War*)، وهو كتاب تنبؤي تكهن فيه بالمأزق العسكري الذي قد تواجهه حرب الخنادق، مما سيؤدي إلى إطالة أمد الصراع، وإنهاك الأطراف المتحاربة جراء تعاظم الكلفة وفداحة الخسائر البشرية والاقتصادية، ووضعها على أبواب الثورة الاجتماعية. وسرعان ما ترجم الكتاب إلى العديد من اللغات، غير أنه لم يترك أي آثار على التخطيط العسكري. ومع أن بعض المراقبين المدنيين أدركوا الطابع الكارثي للحرب القادمة، فإن الحكومات المتبلدة راحت تتسابق بحماس لتجهيز نفسها بالأسلحة ذات التقانة الجديدة التي ستضمن لها النصر. وكانت تقانة القتل التي شملتها عملية التصنيع في منتصف القرن التاسع عشر، متقدمة على نحو لافت في ثمانينيات القرن (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الرابع، القسم الثاني)، لا بسبب الثورة التي حدثت في سرعة النار وقوتها في الأسلحة الخفيفة والمدفعية فحسب، بل كذلك بتطوير السفن الحربية عن طريق استخدام محركات طوربينية أكثر كفاءة، ومدرعات أكثر فعالية وقدرة على الحماية، واستيعاب أعداد أكبر من المدافع. وبالمناسبة، فقد تطورت تقانة قتل المدنيين باختراع «الكرسي

الكهربائي» (1890)، مع أن الجلادين ومنفذي الأحكام خارج الولايات المتحدة ظلوا أوفياء لأساليب الإعدام القديمة المجرَّبة، مثل الشنق وضرب العنق.

كان من النتائج الواضحة لذلك أن الاستعدادات للحرب غدت أكثر كلفة، وبخاصة أن الدول تنافست في ما بينها لتحتل مرتبة متقدمة أو، على الأقل، أن لا تتخلف عن مواكبة الدول الأخرى في هذا المضمار. وقد بدأ سباق التسلح بداية متواضعة في أواخر الثمانينيات، وتسارع في القرن الجديد، لاسيّما في السنوات الأخيرة التي سبقت الحرب. واستقر الإنفاق العسكري البريطاني في السبعينيات والثمانينيات، من حيث نسبته من مجمل الميزانية العامة ومعدل الإنفاق للفرد الواحد من السكان. إلا أنه ارتفع من 32 مليون باوند عام 1887 إلى 44,1 مليون عام 1898/ 1899، وزاد على 77 مليوناً عام 1913/ 1914. ولم يكن من المفاجئ أن نشهد توسعاً مشهوداً في سلاح البحرية، وهو الجناح العسكري الأكثر تقدماً من الناحية التقنية في آلة الحرب، والذي يعادل قطاع الصواريخ في المفاهيم الحديثة. وقد كان يكلف الدولة 11 مليون باوند عام 1885، أي مستوى الإنفاق نفسه الذي كان عليه عام 1860، غير أنه ارتفع أكثر من أربعة أضعاف عام 1913/ 1914. وفي تلك الأثناء، تضخم الإنفاق على الأسطول الحربي الألماني بصورة مذهلة: إذ ارتفع من 90 مليون مارك في السنة في أواسط التسعينيات، إلى نحو 400 مليون مارك[9].

كان من نتائج هذا التوسع أن الإنفاق استلزم إما رفع الضرائب، أو الاستدانة بفوائد ضخمة، أو كليهما. غير أن النتيجة الأخرى

---

(9) W. Ashworth, «Economic Aspects of Late Victorian Naval Administration,» *Economic History Review*, vol. XXII (1969), p. 491.

المعادلة للأولى أهمية، والتي يجري التغاضي عنها غالباً، هي أن هلاك بلدان شتى قد غدا من المنتجات الجانبية للصناعات الثقيلة الضخمة. وقد حاول ألفريد نوبل وأندرو كارنيغي، وهما اثنان من الرأسماليين أصبحا من أصحاب الملايين من صناعة المتفجرات والفولاذ على التوالي، التعويض عن ذلك بتسخير جانب مما لديهما من ثروة لقضية السلام. وأدى التعايش التكافلي بين الحرب والإنتاج الحربي بصورة حتمية إلى تحول في العلاقات بين الحكومة من جهة، والصناعة من جهة أخرى. وكما لاحظ فريدريك إنجلز عام 1892، «بما أن الحرب غدت فرعاً من فروع الصناعة العملاقة (*grande industrie*). . . فإن الصناعة العملاقة. . . أصبحت ضرورة سياسية»[10]. وفي الاتجاه المعاكس، أصبحت الحكومة سنداً جوهرياً لبعض فروع الصناعة، فمن يشتري الأسلحة غير الحكومة؟ ولم تكن السوق هي التي تحدد السلع التي تنتجها الصناعات، بل المنافسة التي لا تنتهي بين الحكومات لكي تؤمن لنفسها إمدادات كافية من الأسلحة الأكثر تقدماً، وبالتالي الأكثر فعالية. يضاف إلى ذلك أن الحكومات لم تكن بحاجة إلى الأسلحة المنتجة فعلياً فحسب، بل إلى القدرة على إنتاجها على نطاق واسع حسبما تتطلبه الحرب عندما تقتضي الضرورة؛ ويعني ذلك أن على الحكومات أن تضمن محافظة صناعاتها على قدرة إنتاجية أوسع بكثير من المتطلبات في أوضاع السلام.

كانت الدول، إذاً، مرغمة بشكل أو بآخر على تأمين وجود صناعات وطنية قوية للأسلحة، وأن تتحمل جانباً كبيراً من كلفة الارتقاء بها من الناحية التقنية، وأن تضمن لها استمرار الأرباح. وبعبارة أخرى، كان عليها أن توفر الحماية لتلك الصناعات ضد العواصف التي تهدد مسيرة المشروع الاقتصادي الرأسمالي وهو

---

(10) Marx-Engels *Werke*, XXVIII (Berlin: [n. pb.], 1969), p. 491.

يخوض غمار السوق الحرة والمنافسة الحرة التي لا يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه. وربما دخلت هذه الحكومات نفسها حلبة إنتاج السلاح بطبيعة الحال، وقد فعلت ذلك في الواقع منذ زمن بعيد. غير أنه قد آن الأوان آنذاك للحكومات - ولحكومة الليبراليين/الأحرار في بريطانيا على الأقل - لتبادر باتخاذ الترتيبات اللازمة مع مشروعات القطاع الخاص. وفي الثمانينيات، استأثر منتجو الأسلحة في القطاع الخاص بما يزيد على ثلث العقود لتزويد القوات المسلحة بالإمدادات، وارتفعت النسبة إلى 46 في المئة في التسعينيات، وإلى ستين في المئة في العقد الأول من القرن العشرين: وفي هذا السياق، كانت الحكومة مستعدة لمنح هؤلاء المنتجين ثلثي العقود(11). ولا عجب، إذاً، أن تغدو شركات التسليح من الشركات الصناعية العملاقة، أو تنضم إليها، فسارت الحرب والتركّز الرأسمالي جنباً إلى جنب. وفي ألمانيا، كان كروب، ملك المدافع. يستخدم 16,000 عامل وموظف عام 1873، و24,000 عام 1890 أو نحوه، و45,000 عام 1900 أو نحوه، وما يقارب 70,000 عام 1912 يوم كانت مشاغل كروب تنتج خمسين ألفاً من مدافعها المشهورة. وفي بريطانيا، كانت شركتا آرمسترونج وويِتوورث تستخدمان في مصانعهما الرئيسة في نيوكاسل 12,000 رجل، ارتفع عددهم عام 1914 إلى 20,000 - أو أكثر من 40 في المئة من جميع العاملين في الصناعات المعدنية في إقليم تاينسايد - عدا العاملين في 1500 من الشركات الصغيرة التي تعتمد على مقاولات فرعية من الباطن مع مصانع آرمسترونغ. وكانت هذه الأطراف جميعها تحقق الأرباح.

وعلى غرار «المجمعات العسكرية - الصناعية» الحديثة في الولايات المتحدة، لم يكن لتلك التركزات الصناعية العملاقة شأن

(11) Clive Trebilcock, «Spin-Off,» in British Economic History: Armaments and Industry, 1760-1914,» *Economic History Review*, vol. 22 (1969), p. 491.

يذكر لولا سباق التسلح بين الحكومات. ومن المغري، على هذا الأساس، أن نحمِّل «تجّار الموت» أولئك (وقد شاع استخدام هذه العبارة في حملات دعاة السلام) مسؤولية «حرب الفولاذ والذهب» كما وصفها صحفي بريطاني في ما بعد. ألم يكن من المنطقي بالنسبة إلى صناعة الأسلحة أن تشجع التسارع في سباق التسلح، باختراع جوانب النقص، أو «مواطن الضعف» الوطنية التي لا يمكن التخلص منها إلا بعقود مقاولات مغرية؟ لقد نجحت شركة ألمانية متخصصة بصنع الرشاشات في وضع ملاحظة في صحيفة (*Le Figaro*) مفادها أن الحكومة الفرنسية كانت تخطط لمضاعفة ما تملكه من المدافع الرشاشة. وسرعان ما طلبت الحكومة الألمانية ما قيمته 40 مليون مارك من تلك الأسلحة بين عام 1908 و1910، مما رفع قيمة أسهم الشركة بنسبة تتراوح بين 20 و32 في المئة[12]. كما إن شركة بريطانية طرحت حججاً مفادها أن حكومتها قد أساءت التقدير واستهانت ببرنامج إعادة التسلح البحري الألماني، فربحت إثر ذلك 250,000 باوند عن كل سفينة مدرّعة بنتها الحكومة البريطانية، مما ضاعف من حجم أسطولها البحري. وأفلح شخص أنيق مشبوه مثل اليوناني باسيل زاخاروف الذي كان يعمل لحساب شركة فيكرز (ومنح في ما بعد لقب «فارس» للخدمات التي قدمها للحلفاء في الحرب العالمية الأولى)، في إبرام صفقات باعت فيها صناعات الأسلحة في الدول الكبرى منتجاتها البالية المتقادمة أو غير الضرورية إلى بلدان كانت تتهافت دائماً على ابتياع تلك المعدات في أميركا اللاتينية أو الشرق الأدنى. وباختصار، كانت تجارة الموت العالمية الحديثة تشق طريقها إلى الأمام.

(12) Jan Romein, *The Watershed of Two Eras: Europe in 1900*, Translated by Arnold J. Pomerans (Middletown, Conn.: Wesleyan University Press, 1978), p. 124.

غير أنه لا يمكننا أن نفسر الحرب العالمية بنظرية المؤامرة بين تجار السلاح، حتى عندما بذل الفنيون قصارى جهدهم لإقناع الجنرالات والأميرالات البارعين بتنظيم المواكب العسكرية أكثر من براعتهم في العلوم بأن كل شيء سيضيع إذا لم يأمروا بابتياع آخر طراز من البنادق أو السفن الحربية. ومن المؤكد أن مما زاد من تفجر الوضع تراكم الأسلحة الذي وصل إلى مستويات مخيفة في السنوات الخمس التي سبقت الحرب. ومن المؤكد كذلك أنه قد جاءت لحظة، على الأقل في صيف عام 1914، عندما لم يكن بالإمكان رد الآلة الصلبة الحاشدة لقوى الموت على أعقابها. غير أن ما دفع أوروبا إلى الحرب لم يكن المنافسة في التسلح بهذا المعنى، بل الوضع الدولي الذي دفع بالدول إلى هذا السباق.

II

لم يتوقف الجدل حول أصول الحرب العالمية الأولى منذ آب/ أغسطس 1914. وفي معرض الإجابة عن هذا السؤال، ربما لم تُهرَق كميات من الحبر، أو تُقطع أشجار لصنع الورق، أو تُستخدم آلات طابعة أكثر مما تم بالنسبة إلى أي قضية أخرى في التاريخ - بما في ذلك المناقشات حول الثورة الفرنسية. وقد أثيرت المناقشات، مرة بعد مرة، مع تغير الأجيال وتبدل السياسات الدولية. وما إن دخلت أوروبا معمعة تلك الكارثة، حتى راحت الأطراف المتحاربة تتساءل في ما بينها عن أسباب إخفاق الدبلوماسية العالمية في الحيلولة دون وقوعها، ويتهم الواحد منها الآخر بالمسؤولية عنها، وبدأ خصوم الحرب بطرح تحليلاتهم على الفور. والثورة الروسية عام 1917 التي نشرت الوثائق السرية للعهد القيصري، اتهمت الإمبريالية بأكملها. أما الحلفاء المنتصرون، فقد جعلوا من حجتهم الحصرية حول شعور الألمان بِـ «الذنب جراء الحرب» حَجَرَ الأساس في معاهدة السلام في فرساي عام 1919، وعززوا ذلك بطوفان هائل من الوثائق

والكتابات الدعائية التاريخية، ولكن ضد تلك الأطروحة أساساً. وقد أحيت الحرب العالمية الثانية مرة أخرى، تلك المساجلات التي أثيرت مجدداً في وقت لاحق عندما حاول مؤرخو اليسار في [ما كان] جمهورية ألمانيا الاتحادية تأكيد روايتهم الخاصة لمسؤولية ألمانيا، في محاولتهم النأي بأنفسهم بعيداً عن السياسات المحافظة والمواقف القومية النازية المتطرفة المعهودة. ولم تتوقف، لأسباب واضحة، الحجج المختلفة حول المخاطر التي تهدد السلام العالمي، منذ هيروشيما وناغازاكي، في محاولة لتحديد أوجه الشبه بين الحربين العالميتين الماضيتين والاستشراف الراهن للتطورات الدولية المقبلة. وفيما فضّل الدعاويون المقارنة مع سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية، كان المؤرخون يعثرون، بصورة متزايدة، على المزيد من أوجه الشبه بين اضطرابات الثمانينيات والعقد الأول من القرن العشرين. وغدت أصول الحرب العالمية الأولى، مجدداً، من القضايا المهمة الساخنة الملحّة. وفي ظل تلك الظروف، ينبغي على أي مؤرخ يحاول، كغيره من مؤرخي تلك الفترة، تفسير الأسباب الكامنة وراء اندلاع الحرب العالمية الأولى، أن يخوض لجّة هائجة عميقة الغور.

بوسعنا، مع ذلك، أن نيسر هذه المهمة، باستبعاد الأسئلة التي لا يفترض في المؤرخ الإجابة عنها. وفي مقدمة تلك الأسئلة ما يخص «الذنب جرّاء الحرب»، وهو من الأحكام الأخلاقية والسياسية، ولكنه لا يهم المؤرخين إلا كقضية هامشية. وإذا كنا معنيين بالأسباب التي حوّلت مئة عام من السلام في أوروبا إلى فترة من الحروب العالمية، فإن التساؤل عن الطرف الملوم في ذلك يظل مسألة تافهة، مثله مثل أهمية السؤال عما إذا كان لوليام الفاتح مبرر قانوني سليم لغزو إنجلترا ليتسنى لنا أن نعرف الأسباب التي دفعت المحاربين إلى الانطلاق من اسكندنافيا لغزو مناطق عديدة في أوروبا في القرنين العاشر والحادي عشر.

من الممكن بالطبع، تحديد المسؤوليات عن الحروب، فلا تنكر إلا قلة قليلة من المراقبين، مثلاً، أن موقف ألمانيا في ثلاثينيات القرن العشرين كان، في جوهره، عدوانياً وتوسعياً، وأن موقف خصومها كان دفاعياً في جوهره. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن حروب التوسع الإمبريالي في تلك الفترة، مثل الحرب الأميركية ـ الإسبانية عام 1898، وحرب جنوب أفريقيا بين عامي 1899 و1902 قد سببتها بريطانيا والولايات المتحدة لا ضحايا الغزو. ويعرف الجميع في كل الأحوال أن حكومات الدول في القرن التاسع عشر، مهما بلغ حرصها على علاقاتها العامة، كانت تعتبر الحرب من خطط الطوارئ البديلة المعتادة في السياسة الدولية، وكانت من النزاهة بحيث اعترفت بأن المبادرات العسكرية هي من جملة الخيارات المتاحة لها. ولم تكن وزارات الحرب، حتى ذلك الحين، قد حُوِّلت في جميع أنحاء العالم، باستخدام مصطلح ملطَّف، إلى وزارات دفاع.

غير أنه من المؤكد، بصورة مطلقة، أن الحكومات في جميع الدول الكبرى قبل عام 1914، لم تكن تريد حرباً أوروبية عامة ـ ولا نزاعاً عسكرياً محدوداً مع إحدى الدول الأوروبية الكبرى الأخرى، كما حدث في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر. ويتجلى ذلك بصورة قاطعة في أن مطامح الدول الكبرى السياسية المتضاربة، بعضها مع بعض، في أقاليم الغزو، وتقسيم الغنائم الكولونيالية في ما وراء البحار، والمواجهات في ما بينها، إنما كانت تتم تسويتها على الدوام بنوع من الترتيبات السلمية. وكان يجري نزع الفتيل حتى في الأزمات الأكثر خطورة، مثل تلك التي نشبت حول المغرب عامي 1906 و1911. وعشية الحرب عام 1914، لم تكن الصراعات الاستعمارية الكولونيالية تثير أي مشكلات مستعصية لدى مختلف الدول المتنافسة ـ وقد استخدمت هذه الحقيقة، بطريقة غير مشروعة إطلاقاً، للادعاء بأن المنافسات الإمبريالية لم يكن لها دور في اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ولم تكن تلك الدول، بطبيعة الحال، مسالمة على الإطلاق في جميع الحالات، أو ميالة إلى السلم. وقد هيأت نفسها لحرب أوروبية - وأحياناً بطريق الخطأ[13] - حتى في الحالات التي بذلت وزارات الخارجية فيها قصارى جهدها لتحاشي ما اعتبرته، بالإجماع، كارثة وشيكة. ولم تكن ثمة حكومة تسعى، في أوائل القرن العشرين، إلى بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها إلا بالحرب أو بالتهديد الدائم بالحرب، كما فعل هتلر في ثلاثينيات القرن. بل إن ألمانيا التي حاولت رئاسة الأركان فيها، من دون جدوى، المناداة بهجوم استباقي ضد فرنسا بينما كانت حليفتها روسيا التي أنهكتها وأقعدتها الحرب، ثم الهزيمة، ثم الثورة بين عامي 1904 و1905، تقول إن ألمانيا اغتنمت الفرصة الذهبية لضعف فرنسا وعزلتها المؤقتة لطرح مطالبها الإمبريالية باحتلال المغرب. وكانت تلك المطالبة أمراً يمكن تَدَبُّره، ولم يكن أي طرف مستعداً للبدء بحرب رئيسة من أجله، بل إن أحداً لم يحاول ذلك على الإطلاق. وكان الإمبراطور العجوز فرانسيس جوزيف، لدى إعلانه اندلاع الحرب لرعاياه المقهورين، صادقاً تماماً حين قال: «إنني لم أكن راغباً في حدوث ذلك» (Ich hab es nicht gewollt)، مع أن حكومته هي التي حرّضت فعلياً على شن تلك الحرب.

كل ما يمكن قوله في هذا المقام أن الحرب، في لحظة محددة من عملية الانزلاق البطيئة إلى الهاوية، بدت حتمية ومحتومة إلى حد دفع بعض الحكومات إلى الاعتقاد بأن أفضل الخيارات المتاحة، أو أقلها ضرراً، هو المبادرة ببدء الصراع. وقد زعم بعض المحللين أن ألمانيا كانت تترقب تلك الفرصة منذ عام 1912، غير أن من

(13) بل إن الأميرالاي ريدر زعم أن هيئة أركان الحرب في سلاح البحرية الألماني عام 1914 لم تكن لديها خطة لشن هجوم على بريطانيا، انظر: Admiral Raeder, *Struggle for the Sea* (London: [n. pb.], 1959), pp. 135 and 260.

المستبعد أن تجيء تلك اللحظة قبل عام 1914. ومن المؤكد أنها لاحت في سياق الأزمة النهائية في تلك السنة، ومهد لها اغتيال أرشيدوق نمساوي غير متصل بالموضوع، على يد طالب إرهابي في زاوية بعيدة في أحد أقاليم البلقان. وكانت النمسا تدرك أنها ستواجه خطر نشوب حرب عالمية إذا ما استأسَدتْ على صربيا، بينما جعلت ألمانيا التي قررت تقديم الدعم الكامل لحليفتها، من ذلك الاحتمال أمراً مؤكداً. «إن كفة الميزان تميل إلى ما ليس في مصلحتنا» كما صرح وزير الحرب النمساوي في السابع من تموز/ يوليو. ألم يكن من الأفضل بدء الحرب قبل أن يتزايد ميلان الكفة؟ وقد تبنت ألمانيا الحجة نفسها. وبهذا المعنى المشدد فقط، يمكن أن يكون لمصطلح «الإحساس بالذنب جرّاء الحرب» أي دلالة محددة. ولكن مفهوم السلام، كما أثبتت الأحداث اللاحقة، وخلافاً لأزمات سابقة، كان قد ألغي في صيف 1914 من قاموس جميع الدول الكبرى - بما فيها بريطانيا التي توقع منها الألمان، بنوع من الفتور، أن تبقى على الحياد لتتاح لهم فرصة أفضل لإلحاق الهزيمة بفرنسا وروسيا على حد سواء[14]. ولم تكن أي من الدول الكبرى ستوجه رصاصة الرحمة للسلام عام 1914 إلا إذا اقتنعت تماماً بأنها ستصيبه في مقتل.

من هنا، فإن المشكلة في تقصي أصول الحرب العالمية الأولى لا تكمن في اكتشاف «المعتدي». إنها تكمن في طبيعة الأوضاع العالمية المتردية بصورة مطردة، والتي كانت على نحو متزايد، خارج سيطرة الحكومات، فأخذت أوروبا تجد نفسها وقد انقسمت، تدريجياً، إلى كتلتين من الدول الكبرى. وكانت كل من هاتين الكتلتين، خارج إطار الحرب، جديدة بحد ذاتها. ويعود ذلك،

(14) كانت الخطة الألمانية شليفن (Schlieffen) لعام 1905 تقضي بتوجيه ضربة خاطفة قاضية لفرنسا، تليها ضربة مماثلة لروسيا. وكانت الأولى تعني غزو بلجيكا، مما سيعطي بريطانيا ذريعة لدخول الحرب التي كانت قد التزمت بها بالفعل منذ أمد بعيد.

أساساً، إلى أن الساحة الأوروبية قد شهدت ظهور إمبراطورية ألمانية موحدة، أُسست بفعل الدبلوماسية والحرب على حساب بلدان أخرى (انظر **عصر رأس المال**، الفصل الرابع) بين عامي 1864 و1871، ومحاولتها حماية نفسها من الخاسر الرئيس، وهو فرنسا، بأن تعقد في فترة السلام أحلافاً انقلبت في ما بعد إلى أحلاف مضادة. ومع أن الأحلاف نفسها تنطوي على إمكانية الحرب، فإنها لا تضمنها ولا تجعلها أمراً محتملاً. والواقع أن المستشار الألماني بسمارك الذي ظل، بلا منازع، بطل العالم في لعبة الشطرنج الدبلوماسية المتعددة الأطراف لنحو عشرين عاماً بعد عام 1871، قد كرس نفسه بصورة كلية، وناجحة، للمحافظة على السلام بين القوى الكبرى وأنساق التكتلات بين الدول الكبرى لا تمثل في العادة تهديداً للسلام إلا إذا التحمت الأحلاف المتعارضة وتحولت إلى ترتيبات دائمة، ولاسيّما حين تفضي النزاعات بين الدول إلى مجابهات تخرج عن نطاق السيطرة. وذلك هو ما حدث في القرن العشرين الجديد. ولكن السؤال المهم المطروح هو: لماذا؟

ومع ذلك، كان ثمة فرق أساسي واحد بين التوترات الدولية التي أفضت إلى الحرب العالمية الأولى، وتلك التي قد تكمن وراء حرب ثالثة كان الناس يحاولون تحاشيها في ثمانينيات القرن العشرين. ومنذ عام 1945، لم يكن هناك شك على الإطلاق حول الخصوم الرئيسين في أي حرب عالمية ثالثة: الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. ولكن لم يكن من الممكن التنبؤ بطبيعة هذه المصفوفة في ثمانينيات القرن التاسع عشر بالمقارنة مع ما أصبحت عليه عام 1914، وصحيح أنه كان من الممكن استشفاف بعض التحالفات والعداوات المحتملة. إن ألمانيا وفرنسا ستكونان في جبهتين متعارضتين، لأسباب منها أن ألمانيا كانت قد اقتطعت وضمت أجزاء واسعة من فرنسا (الألزاس ـ اللورين) بعد انتصارها عام 1871. كما لم يكن من الصعب التكهن باستدامة التحالف بين

ألمانيا والنمسا ـ هنغاريا الذي اصطنعه بسمارك بعد عام 1866، لأن التوازن الداخلي في الإمبراطورية الألمانية الجديدة قد جعل من الجوهري الحفاظ على إمبراطورية الهابسبيرغ المتعددة القوميات. ذلك أن تفككها إلى شظايا قومية، كما عرف بسمارك ذلك حق المعرفة، لن يؤدي إلى انهيار نظام الدولة في أوروبا الوسطى والشرقية فحسب، بل كذلك إلى تدمير قاعدة «ألمانيا الصغيرة» التي تهيمن عليها بروسيا. والواقع أن هذين التطورين كليهما حدثا بعد الحرب العالمية الأولى. وكان الملمح الدبلوماسي الأكثر استدامة في الفترة بين عامي 1871 و1914 هو «التحالف الثلاثي» عام 1882 الذي كان في الحقيقة تحالفاً ألمانياً نمساوياً، لأن الطرف الثالث، وهو إيطاليا، سرعان ما غيرت وجهتها وانضمت في ما بعد إلى المعسكر المناوئ لألمانيا عام 1915 .

اتضح مرة أخرى أن النمسا، المتورطة في البلقان المضطربة بحكم كونها دولة متعددة القوميات، وبشكل أعمق من أي وقت مضى منذ استيلائها على البوسنة ـ هرسيغوفينيا عام 1878، قد وجدت نفسها في موقف معارض لروسيا في تلك المنطقة[15]. ومع أن بسمارك بذل قصارى جهده للمحافظة على علاقات وثيقة مع روسيا، فقد كان من المرجح أن تضطر ألمانيا عاجلاً أم آجلاً، إلى الخيار بين فيينا وبطرسبرغ، ولم يكن يسعها إلا اختيار الأولى. يضاف إلى ذلك أنه ما إن تتخلى ألمانيا عن الخيار الروسي، كما حدث في أواخر الثمانينيات، فإن من المنطقي أن تتقارب فرنسا

(15) كانت الشعوب السلافية الجنوبية، جزئياً تحت مظلة النصف النمساوي من إمبراطورية الهابسبيرغ (السلوفيين والكرواتيين الدلماسيين)، وجزئياً تحت مظلة النصف الهنغاري (الكرواتيين وبعض الصرب)، وجزئياً كذلك تحت مظلة الإدارة العامة الإمبراطورية (البوسنة ـ هيرسيغوفينيا). أما البقية، فكانت ممالك صغيرة مستقلة (صربيا، بلغاريا، وبلدية مونتنيغرو الصغيرة)، وتحت الحكم التركي (مقدونيا).

وروسيا ـ وذلك ما فعلته الدولتان بالفعل عام 1891. وكان فريدريك إنجلز قد توقع منذ الثمانينيات إبرام مثل هذا الحلف الذي سيتصدى لألمانيا بالطبع. وبحلول مطلع التسعينيات، كانت مجموعتان من الدول الكبرى تواجه إحداهما الأخرى على امتداد الساحة الأوروبية.

ومع أن ذلك زاد التوتر في العلاقات الدولية، فإنه لم يجعل الحرب الأوروبية العامة أمراً محسوماً لا مناص منه، لأن النمسا لم تكن معنية بالقضية التي تنازعت عليها فرنسا وألمانيا (وهي الألزاس ـ اللورين)، كما إن القضايا التي تهدد بإثارة الخلاف بين النمسا وروسيا (أي مدى النفوذ الروسي في البلقان) لم تكن ذات أهمية بالنسبة إلى ألمانيا. وكان بسمارك قد ألمح ذات يوم إلى أن البلقان كلها لا تستحق التضحية بواحد من جنود المدفعية البوميرانيانيين. ولم تكن ثمة خصومة حقيقية بين فرنسا والنمسا، ولا بين روسيا وألمانيا. وفي هذه الناحية، فإن القضايا التي كانت موضع خلاف بين فرنسا وألمانيا لم تكن، على الرغم من استدامتها، تستحق، في نظر أغلب الفرنسيين، شن الحرب. وكذلك كان الحال بالنسبة إلى القضايا الخلافية بين النمسا وروسيا، مع أنها كانت تنطوي على مخاطر أكثر، كما ظهر عام 1914، ولكنها لم تبرز إلا بصورة متقطعة. وأسفرت ثلاثة تطورات عن تحويل نظام التحالف ذاك إلى قنبلة موقوتة: وضع دولي متقلب ومضعضع بسبب أطماع الدول الكبرى ونشوء مشكلات جديدة أمامها، ومنطق التخطيط العسكري الذي فرض الجمود بصورة دائمة على مواقف الكتلتين المتعاديتين، واندماج قوة كبرى خامسة، هي بريطانيا، في إحدى الكتلتين. (ولم يكن أحد يأبه لإيطاليا المواربة التي لم تدخل في عداد الدول الكبرى بغير الأريحية الدولية). وبين عامي 1903 و1907، أدهشت بريطانيا الجميع، مثلما أدهشت نفسها، بانضمامها إلى المعسكر المعادي لألمانيا. ويمكن أن نفهم أصول الحرب العالمية الأولى بالرجوع إلى بروز هذه الخصومة الأنجلو ـ ألمانية.

أدهش «التوافق الثلاثي» أعداء بريطانيا وحلفاءها على حد سواء. ولم تكن لبريطانيا في الماضي أي تقاليد أو أسباب دائمة للخلاف مع بروسيا. ويصدق ذلك على بروسيا العظمى التي أصبحت الآن الإمبراطورية الألمانية. ومن جهة أخرى، كانت بريطانيا هي الخصم التلقائي لفرنسا في جميع الحروب التي جرت في أوروبا تقريباً منذ عام 1688. ومع أن الأمر لم يعد كذلك، لأن فرنسا، على الأقل، لم تعد لديها القدرة للهيمنة على القارة الأوروبية، فإن الخلاف بين الدولتين أخذ يظهر للعيان على نحو متزايد، لأن البلدين كليهما كانا يتنافسان كقوتين إمبرياليتين على البقاع نفسها وعلى النفوذ نفسه. ومن ثم لم تتسم العلاقات بينهما بالود حول مصر التي كان يطمع فيها الجانبان، ولكن مصيرها آل إلى البريطانيين (ومعها قناة السويس التي حُفرت بتمويل فرنسي). وخلال أزمة الفاشودا عام 1898، بدا وكأن الدماء كانت ستُهرق عندما التقت القوات الكولونيالية البريطانية والفرنسية المتنافسة وجهاً لوجه في عمق الأراضي السودانية. وعند تقاسم أفريقيا، كانت الغنائم التي تحصل عليها إحدى الدولتين غالباً ما تتم على حساب نصيب الأخرى. أما بالنسبة إلى روسيا، فإن الإمبراطوريتين البريطانية والقيصرية كانتا على عداء دائم في البلقان وحوض البحر الأبيض المتوسط حول ما يسمى «المسألة الشرقية»، وحول المناطق المبهمة الملامح، الواقعة في وسط آسيا وغربها بين الهند والأراضي القيصرية، والتي نشبت حولها نزاعات مريرة: أفغانستان، وإيران، والمناطق المطلة على الخليج العربي. وكانت مطامح الروس في القسطنطينية ـ وبالتالي في البحر الأبيض المتوسط -والتوسع الروسي باتجاه الهند، كابوساً ثقيل الوطأة على وزراء الخارجية البريطانيين، بل إن الدولتين خاضتا، وجهاً لوجه، الحرب الأوروبية الوحيدة التي شاركت فيها بريطانيا في القرن التاسع عشر (حرب القرم)، علاوة على أن حرباً روسية ـ بريطانية كانت توشك على الاندلاع في سبعينيات القرن.

ونظراً إلى النمط المعهود للدبلوماسية البريطانية، كانت الحرب مع ألمانيا احتمالاً طفيفاً وبعيداً قد لا يستحق غير التجاهل. ذلك أن إبرام حلف دائم مع أي دولة في القارة الأوروبية كان أمراً لا ينسجم مع سياسة المحافظة على توازن القوى ـ وهو الهدف الرئيس للسياسة الخارجية البريطانية. وقد يعتبر التحالف مع فرنسا أمراً مستحيلاً، ومع روسيا أمراً لا يمكن تصوره أو التفكير فيه. بيد أن المستحيل أصبح أمراً واقعاً: إذ ارتبطت بريطانيا برباط دائم مع فرنسا وروسيا ضد ألمانيا، وسوّت جميع خلافاتها مع روسيا إلى حد وافقت فيه بالفعل على احتلال روسيا للقسطنطينية ـ وهو العرض الذي تبدد مع اندلاع الثورة الروسية عام 1917، فكيف حدث هذا التحول المذهل ولماذا؟

لقد حدث التحول بسبب التغير الذي طرأ على كل من اللاعبين وقواعد اللعبة الدبلوماسية الدولية التقليدية. ومن ناحية، اتسعت كثيراً رقعة الميدان الذي تجري فيه اللعبة. كما إن التزاحم بين القوى الكبرى الذي كان في السابق (باستثناء بريطانيا) ينحصر أساساً في أوروبا والمناطق المحاذية لها، قد بدا الآن عالمياً وإمبريالياً ومقدراً له ـ خارج الجزء الأعم الأغلب من الأميركيتين ـ أن يضمن التوسع الإمبريالي للولايات المتحدة، حصرياً، وفقاً لِـ «مبدأ مونرو» في واشنطن. وإذا كانت النية تسوية النزاعات الدولية قبل أن تتفاقم وتبلغ حد المواجهة في ساحات الحرب، فإن ذلك كان سيحدث، على الأرجح، في غرب أفريقيا والكونغو، في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وفي الصين في التسعينيات، وفي المغرب (1906، 1911)، مثلما كان سيحدث حول جثة الإمبراطورية العثمانية الآخذة بالتفسخ، والأوْلى من ذلك حول أي من قضايا أوروبا غير ـ البلقانية. يضاف إلى ذلك، أن ثمة لاعبين جدداً في الميدان: الولايات المتحدة التي كثفت مساعيها التوسعية في المحيط الهادي مع تجنب التدخل في الساحة الأوروبية،

وكذلك اليابان. والواقع أن تحالف بريطانيا مع اليابان (1902) كان الخطوة الأولى الممهدة لقيام «التوافق الثلاثي». ويعود ذلك إلى أن وجود هذه القوة الجديدة، التي ستثبت بعد قليل قدرتها على إلحاق الهزيمة فعلاً بروسيا القيصرية في ساحة الحرب، قد خففت من التهديد الروسي لبريطانيا، وعززت، بالتالي، من الموقف البريطاني. كما زادت من احتمالات نزع الفتيل من النزاعات الروسية ـ البريطانية القديمة.

لقد أدت عولمة لعبة القوة الدولية تلك، تلقائياً، إلى تحول في أوضاع الدولة التي كانت، حتى ذلك الحين، هي القوة الكبرى الوحيدة التي ترنو إلى تحقيق أهداف سياسية عالمية حقيقية. وليس من المبالغة القول إن مهمة أوروبا في إطار الحسابات الدبلوماسية البريطانية كانت، في الجانب الأغلب من القرن التاسع عشر، في أن تلزم الهدوء ليتسنى لبريطانيا مواصلة أنشطتها، الاقتصادية أساساً، في بقية أنحاء العالم. وكان ذلك هو جوهر المعادلة المعهودة التي تتوازن فيها موازين القوة في أوروبا مع السلام البريطاني (Pax Britannica) العالمي الذي يضمنه الأسطول الحربي الوحيد القادر على الانتشار والسيطرة على المحيطات والطرق البحرية في العالم أجمع. وفي منتصف القرن التاسع عشر كان الأسطول البريطاني بمفرده أضخم من جميع الأساطيل الأخرى في العالم، مجتمعة، غير أنه لم يعد كذلك في أواخر القرن.

ومن جهة أخرى، فإن اللعبة الدولية كانت، مع ولادة اقتصاد رأسمالي عالمي، تدور حول رهانات مختلفة. ولا يعني ذلك أن الحرب، إذا جاز لنا استخدام عبارة [كارل فون] كلوزفيتس [Karl von Clausewitz] (1780 ـ 1831) الشهيرة بتصرف ـ كانت حتى ذلك الحين مجرد استمرار للمنافسة الاقتصادية، ولكن بوسائل أخرى. وكان ذلك هو الموقف الذي أغرى المؤمنين بالحتمية

التاريخية في تلك الفترة، ربما لأنهم، على الأقل، شهدوا كثيراً من الأمثلة على التوسع الاقتصادي باستخدام البنادق والسفن المزودة بالمدافع. ومع ذلك، فإن هذا الموقف يغلب عليه التبسيط المُخِلّ، فإذا كان على النمو الرأسمالي والإمبريالية أن يتحملا مسؤولية الانزلاق المنفلت صوب الصراع العالمي، فإن من المستحيل القول بأن كثيراً من الرأسماليين كانوا من تجار الحرب الواعين. وبوسع أي دراسة موضوعية لصحافة التجارة والأعمال، وللمراسلات الخاصة والتجارية وتصريحات الناطقين بلسان القطاعات البنكية، والتجارية، والصناعية، أن تبين بشكل قاطع أن أغلبية أصحاب الأعمال التجارية كانوا يرون أن السلام الدولي يعمل لصالحهم. والحقيقة أن الحرب نفسها كانت مقبولة طالما أنها لا تتدخل في سير «العمل كالمعتاد»، وأن الاعتراض الرئيس من جانب عالم الاقتصاد الشاب مينارد كينز (وهو ليس من دعاة الإصلاح الراديكاليين في مجال اختصاصه) على الحرب لم يكن لأنها تسببت فقط في مقتل أصدقائه، بل لأنها أدت، بصورة حتمية، إلى الحيلولة دون وضع سياسة اقتصادية قائمة على أساس «العمل كالمعتاد». وبطبيعة الحال، كانت هناك جمهرة من ذوي النزعة الحربية ودعاة التوسع الاقتصادي، غير أن الصحفي الليبرالي نورمان آنجل (Norman Angell) (1872 ـ 1967) قد عبر بالتأكيد عن الإجماع في أوساط أصحاب المصالح: إن الاعتقاد بأن الحرب تخدم مصلحة رأس المال إنما تمثل **الوهم الكبير** (The Great Illusion)، وذلك هو العنوان الذي أطلقه على كتابه الصادر عام 1912.

ما الذي يدفع الرأسماليين ـ وحتى أرباب الصناعة، ربما باستثناء منتجي الأسلحة ـ إلى زعزعة السلام العالمي، وهو الإطار الأساسي لما كانوا يتمتعون به من ازدهار وتوسع، كما إنه يمثل البيئة الموائمة للمعاملات التجارية والمالية الحرة التي كانوا

يعتمدون عليها؟ وغني عن البيان أن المنتفعين من المنافسة العالمية لم يكن لديهم ما يتذمرون منه. ومثلما أن حرية اختراق الأسواق العالمية لا تلحق الضرر باليابان في أيامنا هذه، فإن الصناعة الألمانية كانت راضية بهذا الوضع قبل عام 1914. أما الخاسرون، فقد كانوا يميلون إلى مطالبة حكوماتهم باتخاذ إجراءات لتأمين الحماية الاقتصادية، مع أن ذلك كان بعيداً كل البعد عن المناداة بالحرب. يضاف إلى ذلك أن الخاسر المحتمل الأول، وهو بريطانيا، رفضت حتى تلك المطالب، وبقيت مصالحها التجارية ملتزمة التزاماً حازماً بالسلام، على الرغم من تخوفها الدائم من المنافسة الألمانية، والذي عبرت عنه بصورة مدوّية في تسعينيات القرن، ومن اختراق رأس المال الألماني والأميركي الفعلي للأسواق المحلية البريطانية. أما بالنسبة إلى العلاقات الأنجلو ـ أميركية، فحدِّث ولا حرج. وإذا كانت المنافسة الاقتصادية وحدها هي العنصر الممهد للحرب، فإن المزاحمة الأنجلو ـ أميركية كانت، منطقياً، ستمهد الطريق للنزاع العسكري بين البلدين ـ وذلك ما شعر به بعض الماركسيين في فترة ما بين الحربين. غير أن هيئة الأركان الإمبراطورية البريطانية كانت، منذ مطلع القرن العشرين، قد استبعدت من حساباتها تماماً أي خطة طوارئ، لحرب أنجلو ـ أميركية، حتى وإن كانت مجرد احتمال بعيد كل البعد. ومن هنا، استبعدت تلك الإمكانية استبعاداً تاماً.

إلا أن تطور الرأسمالية دفع العالم بصورة حتمية باتجاه المنافسة بين الدول، والتوسع الإمبريالي، والنزاع، والحرب. وفي أعقاب سبعينيات القرن التاسع عشر، كما أشار المؤرخون:

ربما كان الانتقال من الاحتكار إلى المنافسة هو العامل الوحيد الأهم في تهيئة الأجواء المواتية لنمو المشروعات الصناعية والتجارية الأوروبية. وكان التوسع الاقتصادي، بحد ذاته، صراعاً اقتصادياً ـ

وصراعاً يرمي إلى وضع حد فاصل بين القوي والضعيف، وإحباط بعض المتنافسين وتشجيع آخرين، وتفضيل الدول الجديدة الجائعة على حساب القديمة. وانحسرت أجواء التفاؤل بمستقبل يحمل معه تقدماً غير محدود، وأخلت السبيل لحالة من اللايقين والتشكك والكرْب، بالمعنى الكلاسيكي لهذه المصطلحات. وتعزز هذا الموقف وأدى، بدوره، إلى زيادة حدة المنافسة السياسية، وإلى تكامل هذين الشكلين من المنافسة السياسية الاقتصادية»[16].

مجمل القول إن العالَم الاقتصادي لم يعد، كما كان في منتصف القرن، نظاماً شمسياً يدور حول كوكب واحد، هو بريطانيا العظمى. وإذا كانت معاملات العالم المالية والتجارية مازالت، وبصورة مطردة في الواقع، تمر عبر لندن، فمن الواضح أن بريطانيا لم تعد هي «مَشْغَل العالم»، ولا سوق الاستيراد الرئيسة فيه. وعلى العكس من ذلك، كانت بوادر ضعفها التدريجي النسبي ظاهرة للعيان. وقد أخذ عدد من الاقتصادات الصناعية الوطنية يزاحم بعضه بعضاً. وفي ظل هذه الظروف، ارتبطت المنافسة الاقتصادية ومواقف الدول السياسية، وحتى العسكرية، برباط لا فكاك منه. وكان ظهور النزعة الحمائية مجدداً خلال الكساد الكبير هو النتيجة الأولى لذاك الاندماج. فمن وجهة نظر رأس المال، قد يكون الدعم السياسي أمراً جوهرياً لإبعاد المنافسة الأجنبية، وربما كان جوهرياً كذلك في أجزاء من العالم يدب فيها التنافس بين مشروعات الاقتصادات الصناعية الوطنية نفسها. أما من منظور الدول، فقد غدا الاقتصاد هو، في آنٍ معاً، الأساس والمحك للقوة على الصعيد الدولي. وغدا من المستحيل، منذئذٍ، تصور «دولة كبرى» لا تكون، في الوقت نفسه،

---

(16) David S. Landes, *The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present* (London: Cambridge U. P., 1969), pp. 240-241.

«اقتصاداً أكبر». ويتضح هذا التحول في نهوض الولايات المتحدة والضعف النسبي لروسيا القيصرية.

والسؤال المطروح، في الاتجاه المعاكس، هو: ألا تتضمن النقلة في القوى الاقتصادية التي نجم عنها التغير في ميزان القوى السياسي والعسكرية، منطقياً، إعادة لتوزيع الأدوار على المسرح العالمي؟ لقد كان ذلك هو الرأي الشائع في ألمانيا، التي منحها نموها الصناعي المذهل ثقلاً دولياً أكبر بكثير مما كان لروسيا. ولم يكن من قبيل المصادفة المحضة أن الأنشودة الوطنية القديمة «إطلالة على الراين»، الموجهة تحديداً ضد الفرنسيين خلال تسعينيات القرن، قد تراجعت بسرعة لتحل مكانها الأغنية الأكثر تعبيراً عن المطامع العالمية: ألمانيا فوق الجميع (Deutschland Über Alles) التي أصبحت، بالفعل، وإن بصورة غير رسمية، هي النشيد الوطني الألماني.

إن ما أضفى بعداً خطيراً على هذا التماهي بين القوتين الاقتصادية والسياسية ـ العسكرية لم يقتصر على المزاحمة الوطنية للاستئثار بالأسواق العالمية والموارد المادية، أو للسيطرة على مناطق مثل الشرقيْن الأدنى والأوسط غالباً ما كانت تتداخل فيها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. ومنذ ما قبل عام 1914، كانت البترودبلوماسية عاملاً حاسماً في الشرق الأوسط الذي تقاسمت مصيره بريطانيا وفرنسا، وشركات النفط الغربية (غير الأميركية حتى ذلك الحين)، والوسيط الأرمني كالوست غلبنكيان (Calouste Gulbenkian) (1869 ـ 1955) الذي كان يستأثر لنفسه بنسبة خمسة في المئة. ومن جهة أخرى، كان التغلغل الاقتصادي والاستراتيجي الألماني في الإمبراطورية العثمانية مصدر قلق للبريطانيين، وأسهم في انضمام تركيا إلى ألمانيا خلال الحرب. غير أن عنصر الجدّة في هذا الوضع، بالإضافة إلى ذاك التلاحم بين البعدين الاقتصادي

والسياسي، هو انفلات المنافسة الدولية خارج نطاق السيطرة، حتى في المناطق التي كانت قد قسمت فيها البقاع المتنازع عليها، سلمياً، إلى «مناطق نفوذ» وكان مفتاح السيطرة عليها، كما أدركها بسمارك الذي كان له القوس المُعَلَّى فيها بين عامي 1871 و1889، يتمثل في التحديد الدقيق للأهداف المقصودة. ذلك أن الحسابات والتسويات على حد سواء ستكون ممكنة التحقيق طالما كانت الدول في وضع يمكنها من تحديد أهدافها بدقة ـ سواء أكانت تعديلاً في حدود الدولة، أو زيجة لأحد أفراد الأسرة الحاكمة، أو «تعويضاً» محدداً للتقارب مع دولة أخرى. وفي كلتا الحالتين، كما أثبت بسمارك بين عامي 1862 و1871، لم يكن من المستبعد نشوب نزاع عسكري محدود النطاق.

غير أن السمة البارزة في التراكم الرأسمالي هي أنه لا حدود له. إن «الحدود الطبيعية» لمؤسسات مثل ستاندرد أويل (Standard Oil)، دوتش بنك (Deutsche Bank)، وشركة دو بيرز دياموندز (De Beers Diamonds) للآلئ (الماس) تقع في آخر المعمورة، بل هي في حدود قدرتها على التوسع. وكان هذا الجانب في أنماط السياسات العالمية الذي أدى إلى زعزعة أركان السياسة الدولية التقليدية. وفيما ظل التوازن والاستقرار هما الشرط الأساسي لعلاقة الدول الأوروبية بعضها ببعض، فإن الدول الأكثر مسالمة بينها لم تكن تتورع عن شن الحرب ضد البلدان الضعيفة. والمؤكد، كما رأينا، أنها كانت تحرص على إبقاء نزاعاتها الكولونيالية تحت السيطرة. ولم يكن يبدو عليها مطلقاً الاستعداد لتقديم سبب لحرب رئيسة (casus belli)، ولكنها مهدت بلا شك لتشكيل كتل دولية ثم عسكرية في ما بعد: وقد بدأت الكتلة الأنجلو ـ فرنسية ـ روسية بـ تفاهم ودي (Entente Cordiale) أنجلو ـ فرنسي عام 1904، وكان في جوهره صفقة إمبريالية تخلى بموجبها الفرنسيون عن مطالبتهم

بمصر مقابل مساندة بريطانيا لهم في مطالبتهم بالمغرب ـ وهو البلد الضحية الذي كانت ألمانيا تسلط أنظارها عليه كذلك. ومع ذلك، كانت الدول كافة ومن دون استثناء تنزع إلى التوسع والغزو، بل إن بريطانيا التي كانت أساساً في وضع دفاعي، لأن مشكلتها كانت تتلخّص في صد المتطفلين الجدد وحماية هيمنتها العالمية التي لم يكن ينازعها فيها منازع حتى ذلك الحين، أقدمت على مهاجمة جمهوريات أفريقيا الجنوبية؛ كما إنها لم تتورع عن تقاسم مستعمرات إحدى الدول الأوروبية، وهي البرتغال، مع ألمانيا. وفي محيطات العالم، كانت جميع الدول أسراباً من أسماك القرش، وذلك ما كان يعرفه جميع رجال الدولة.

بيد أن ما جعل العالم مكاناً أكثر خطراً إنما كان المعادلة الضمنية التي يتساوى فيها التوسع الاقتصادي غير المحدود مع القوة السياسية. وقد تم القبول بهذه المعادلة بصورة لا واعية. وعلى هذا الأساس، طالب إمبراطور ألمانيا لدولته بـِ «مكان تحت الشمس» في تسعينيات القرن. وكان بوسع بسمارك أن يطرح مطلباً مماثلاً، لكنه في واقع الأمر استحوذ لألمانيا الجديدة على مكان أكثر اتساعاً وسطوة في العالم مما تمتعت به بروسيا على الإطلاق. وقد تمكن بسمارك من تحديد أبعاد طموحاته، وحرص على تجنب الدخول في متاهات لا ضابط لها ولا رابط، بينما كانت عبارة وليام الثاني تلك مجرد شعار ليس له مضمون ملموس. وقد طرحت، ببساطة، مبدأ التناسب: إن قوة اقتصاد بلد ما تتناسب طردياً مع عدد سكانه، وتنعكس في المرتبة التي تحتلها هذه الدولة في العالم. ولم تكن ثمة حدود نظرية للمرتبة التي تحس تلك الدولة أنها تستحقها، وذلك وفقاً لما تشي به العبارة الأخرى المشبعة بالتطرف القومي: «ألمانيا اليوم، والعالم بأكمله غداً» (Heute Deutschland, morgen die ganze Welt). وقد تجد هذه الديناميّة غير المحدودة تعبيراً عنها في البلاغيات السياسية، والثقافية والقومية ـ العنصرية: إلا أن القاسم

المشترك بين هذه العناصر الثلاثة كان يتمثل في ضرورة التوسع في اقتصاد رأسمالي كانت مؤشراته الإحصائية في تصاعد مطّرد. وبغير ذلك، لم تكن لهذا الشعار دلالة أبلغ من اعتقاد المفكرين البولنديين في القرن التاسع عشر مثلاً بأن لبلادهم (التي لم تكن موجودة آنذاك) رسالة ومهمة ربّانية في العالم.

من الوجهة العملية، لم يكن مكمن الخطر في أن ألمانيا كانت تطمح بشكل ملموس إلى أن تحتل موقع بريطانيا كقوة عالمية، مع أن البلاغيات التي يطلقها الإهاجيون القوميون كانت تنضح بنبرة معادية لبريطانيا. وقد كان الخطر يتمثل في أن أي قوة عالمية كانت تتطلب، بالضرورة، أسطولاً عالمياً. ومن هنا، شرعت ألمانيا (1897) ببناء أسطول حربي هائل كان من سماته المميزة أنه لم يكن يمثل الدول الألمانية القديمة بل الدولة الألمانية الموحدة الجديدة حصرياً، مع طاقم من الضباط الذين لم يكونوا من اليونكرز (junkers) البروسيين أو الفئات الأخرى من المحاربين الأرستقراطيين التقليديين، بل الطبقات الوسطى الجديدة، أي الأمة الجديدة. وقد أنكر الأميرالاي [ألفريد فون] تيربتز (Alfred von Tirpitz) (1930 ـ 1849) أنه كان يخطط لبناء أسطول قادر على إلحاق الهزيمة بالأسطول البريطاني، زاعماً أنه إنما كان يريد قوة بحرية تكون مصدر تهديد للبريطانيين، وترغمهم على تعزيز مكانة ألمانيا العالمية، وبخاصة مطالبها الكولونيالية. وبالإضافة إلى ذلك، ألا يتوقع من دولة في أهمية ألمانيا أن يكون لها أسطول يعكس هذا القدر من الأهمية؟

غير أن بناء هذا الأسطول كان، بالنسبة إلى بريطانيا، يفرض تحدياً إضافياً على أسطولها المنتشر في بقاع الأرض، وتواجهها أساطيل الدول المنافسة، قديمها وحديثها، التي تفوقه حجماً وعدداً (مع أن اتحادها كان غير قابل للتصديق على الإطلاق). وكان الأسطول البريطاني في وضع حرج، لأنه مضطر للالتزام بهدفه الأكثر

تواضعاً وهو مواجهة أضخم أسطولين، بعده، مجتمعين (أي «راية الدولتين»). وخلافاً للأساطيل الأخرى، كانت قواعد الأسطول الألماني جميعها في بحر الشمال، قبالة بريطانيا. ولم يكن له هدف غير التصدي للأسطول الإنجليزي. وفي نظر بريطانيا، كانت ألمانيا قوّة قارّية في المقام الأول. وكما أشار جيو ـ سياسيون من ذوي النفوذ، مثل السير هالفورد ماكندر (Halford Mackinder) (1904)، فإن الدول الضخمة من هذا النوع تتمتع بميزات مهمة بالمقارنة مع جزيرة متوسطة الحجم. ومصالح ألمانيا البحرية الشرعية كانت هامشية بصورة واضحة، بينما كانت الإمبراطورية البريطانية تعتمد اعتماداً كلياً على طرقها البحرية. وقد تخلت في الواقع عن القارات الأخرى (باستثناء الهند) لجيوش الدول التي كانت الأرض من مكوناتها الرئيسة. وحتى لو لم يقم الأسطول الألماني بأي شيء على الإطلاق، فإنه، لا محالة، سيسد مسالك السفن البريطانية، وسيجعل من الصعب، بل من المستحيل، سيطرة بريطانيا البحرية على المياه التي تعتبر حيوية ـ مثل حوض البحر المتوسط، والمحيط الهندي، والطرق البحرية عبر الأطلسي. وأصبح الأسطول الذي كان رمزاً لمكانة ألمانيا الدولية ومطامحها العالمية غير المحددة، قضية حياة أو موت بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية. ويمكن أن تُترك المياه الأميركية ـ وقد تُركت بالفعل عام 1901 ـ للولايات المتحدة الصديقة، ومياه الشرق الأقصى للولايات المتحدة واليابان، لأنه لم تكن لهاتين الدولتين، حتى ذلك الحين، غير مصالح إقليمية لم تكن في جميع الأحوال غير متوائمة مع المصالح البريطانية. غير أن الأسطول الألماني، كان يسعى إلى توسيع نطاقه الإقليمي، ويمثل تهديداً للجزر البريطانية وللمكانة العالمية للإمبراطورية البريطانية. وكانت بريطانيا ترمي إلى المحافظة على الوضع القائم، بينما تهدف ألمانيا إلى تغييره. وسيكون ذلك، بصورة حتمية، وإن لم تكن مقصودة، على حساب بريطانيا. وفي ظل هذه الظروف، وفي إطار

التنافس الاقتصادي بين الصناعتين في هاتين الدولتين، لم يكن من المستغرب أن تنظر بريطانيا العظمى إلى ألمانيا بوصفها العدو المحتمل الأكثر خطراً. وكان من المنطقي أن تحاول التقرب من فرنسا ـ وبعد أن قلمت اليابان أظافر الخطر الروسي ـ من روسيا. وضاعفت بريطانيا من محاولاتها تلك بعد أن أسفرت هزيمة روسيا، لأول مرة في التاريخ القريب، عن تحطيم موازين القوة في القارة الأوروبية، وهو ما كانت وزارات الخارجية البريطانية تعتبره أمراً مفروغاً منه. وقد أظهرت تلك التطورات ألمانيا بوصفها القوة العسكرية المهيمنة على أوروبا، مثلما كانت، من الوجهة الصناعية، هي القوة الأكثر سطوة وهيبة. وكان ذلك هو المهاد الذي نشأ فيه «التفاهم الثلاثي» المذهل الذي جمع بين إنجلترا وفرنسا وروسيا.

استغرق انقسام أوروبا إلى كتلتين متصارعتين نحو ربع قرن، منذ التحالف الثلاثي (1882) حتى انتهاء التفاهم الثلاثي (1907). ولا حاجة بنا إلى تقصّي هذه الفترة، أو ما تلاها من تطورات، عبر متاهة من الأحداث التفصيلية التي حفلت بها. وقد كانت تلك، بمجملها، دليلاً على أن مواطن الاحتكاك بين الدول في الفترة الإمبريالية كانت، في آنٍ معاً، ظاهرة عالمية ووباءً مستوطناً، وأن جميع الأطراف، ولاسيما البريطانيون، لم يكونوا يعرفون الوجهة التي ستأخذهم إليها التيارات المتقاطعة لما لهم وللقوى الأخرى من مصالح، ومطامح، ومخاوف. وعلى الرغم من أن الشعور السائد آنذاك هو أن تلك التيارات كانت تدفع بأوروبا إلى حرب كبرى، فإن أياً من الحكومات لم تكن تعرف ما يتوجب عليها أن تفعله إزاء ذلك. وأخفقت جميع المحاولات، مرة بعد أخرى، في تفكيك نظام الكتل ذاك، أو على الأقل التخفيف منه بسلسلة من الانفراجات بين محاور تلك الكتل: بين بريطانيا وألمانيا، وألمانيا وروسيا، وألمانيا وفرنسا، وروسيا والنمسا. أما الكتل التي عززتها خطط استراتيجية متشددة للتعبئة والحشد، فقد ازدادت تصلباً، وأخذت القارة

الأوروبية بأسرها تنزع إلى القتال على نحو لا ضابط له، عبر سلسلة من الأزمات الدولية التي لم يحل بينها وبين الانفجار، بعد عام 1905، وبصورة مطردة، إلا سياسة الوقوف على شفير الهاوية، أي التهديد بالحرب.

واعتباراً من عام 1905، أخذ التخلخل الذي أصاب الوضع الدولي في أعقاب موجة الثورات الجديدة في المناطق الهامشية للمجتمعات «البورجوازية» المكتملة، يضيف مادة جديدة قابلة للاحتراق إلى عالم ملتهب يوشك على الانفجار. ذلك أن الثورة الروسية عام 1905 التي أصابت الإمبراطورية القيصرية بالكساح المؤقت، شجعت ألمانيا على توكيد مطالبتها بالمغرب، مع التلويح بالعصا في وجه فرنسا. واضطرت برلين إلى التراجع في مؤتمر آلخيسيراس [في إسبانيا] (كانون الثاني/ يناير 1906) عندما وقفت بريطانيا إلى جانب فرنسا لأسباب منها أن نشوب حرب كبرى لأغراض كولونيالية استعمارية لم يعد أمراً جذاباً من الناحية السياسية، ومنها أن الأسطول الألماني شعر بأنه كان آنذاك أضعف بكثير من أن يخوض الحرب ضد الأسطول البريطاني. ثم إن الثورة التركية قامت بعد ذلك بعامين بتحطيم الترتيبات التي كانت قد أجريت بمنتهى الحرص والعناية للحفاظ على التوازن الدولي في الشرق الأوسط الدائم التفجّر. واغتنمت النمسا الفرصة لتضم البوسنة - هيرسيغوفينا رسمياً (وكانت تقتصر على إدارتها في السابق)، مما أثار أزمة مع روسيا لم يمنعها من التفاقم إلا تهديد ألمانيا بتقديم دعم عسكري للنمسا. أما الأزمة الثالثة التي دارت حول المغرب عام 1911، فلم تكن ذات صلة بالثورة، بل كانت لها صلة وثيقة بالإمبريالية - وبالعمليات المشبوهة التي أقدم عليها أرباب التجارة النهابون الذين أدركوا ما تنطوي عليه من إمكانات متعددة الأوجه. وقد أرسلت ألمانيا سفينة حربية مجهزة للاستيلاء على ميناء أغادير في جنوب المغرب للحصول على «تعويض» من فرنسا عن «حماية»

الأخيرة الوشيكة للمغرب، غير أنها أرغمت على الانسحاب جراء ما بدا أنه تهديد بريطاني بخوض الحرب إلى جانب فرنسا. وليس من المهم ما إذا كان ذلك هو المقصود أو غير ذلك.

لقد أظهرت أزمة أغادير أن المواجهة أو ما يشبه المواجهة بين دولتين من الدول العظمى ستضع كلتيهما على شفا الحرب. وعندما استمر تداعي الإمبراطورية التركية، مع غزو إيطاليا لليبيا واحتلالها عام 1911، وتضافر جهود صربيا وبلغاريا واليونان لطرد تركيا من شبه جزيرة البلقان عام 1912، كانت جميع الدول الكبرى قد سادها الجمود، إما بسبب عدم رغبتها في استعداء حليف محتمل هو إيطاليا التي لم تكن قد أعلنت الانخراط في معمعة المشكلات التي لا يمكن السيطرة عليها بين بلدان البلقان. وقد أثبتت عام 1914 أن هذه الدول كانت محقة في ما ذهبت إليه. فمن موقف السكون والجمود ذاك، شهدت تلك الدول عملية طرد تركيا تقريباً من أوروبا، ونشوب حرب ثانية بين البلدان المنتصرة القَزَميّة أثناء إعادة رسم خارطة البلقان عام 1913. وكان أقصى ما تستطيع فعله هو إقامة دولة مستقلة في ألبانيا (1913) - في ظل أمير ألماني كما هو معهود، مع أن الألبانيين، بقدر اهتمامهم بهذه المسألة، كانوا يحبذون أن يتولى أمرهم أرستقراطي إنجليزي غريب الأطوار غدا في ما بعد شخصية محورية في روايات المغامرات التي وضعها [الروائي البريطاني] جون بوتشان (John Buchan) [1875 - 1940]. أما الأزمة البلقانية التالية، فقد بدأت في 28 حزيران/ يونيو عندما قام وريث العرش النمساوي، الأرشيدوق فرانز فرديناند بزيارة سراييفو، عاصمة البوسنة.

غير أن ما زاد من تفجير الوضع، في تلك الفترة تحديداً، هو أن السياسات الداخلية في الدول العظمى كانت تدفع سياساتها الخارجية إلى منطقة الخطر. وبعد عام 1905، كما رأينا (في الفصلين الرابع والثاني عشر) كانت الآليات السياسية للمحافظة على استقرار

أنظمة الحكم تتصدع بصرير متعاظم. وغدا من الصعوبة بمكان فرض السيطرة، ناهيك بالاحتواء والدمج، على التحشدات والتحشدات المضادة في صفوف الرعية خلال عملية تحولهم إلى مواطنين ديمقراطيين. والسياسات الديمقراطية نفسها كانت تتضمن عنصر مخاطرة عالية، حتى في بريطانيا الحريصة كل الحرص على المحافظة على الطابع السري لسياساتها الخارجية، لا بعيداً عن البرلمان فحسب، بل عن حكومة الليبراليين كذلك. وما حوّل أزمة أغادير من مناسبة لتبادل المنافع إلى مواجهة لا غالب فيها ولا مغلوب إنما كان خطبة عامة ألقاها [رئيس الوزراء البريطاني] لويد جورج (Lloyd George) (1863 ـ 1945) بدا فيها أنه لم يكن ثمة خيار أمام ألمانيا إلى الحرب أو التراجع. أما السياسات غير الديمقراطية فكانت أسوأ من ذلك. ألم يكن يوسع المرء أن يقول: «إن السبب الرئيس للانهيار المأسوي في أوروبا في تموز/ يوليو 1914 إنما كان يكمن في عجز القوى الديمقراطية في وسط أوروبا وشرقها عن فرض السيطرة على العناصر ذات النزعة العسكرية في مجتمعاتها، وإرغام حكامها الأوتوقراطيين على الخضوع لمشيئة الرعايا الديمقراطيين الأوفياء، لا لنصيحة مستشاريهم العسكريين المستهترين»؟[17] والأسوأ من ذلك، ألم يكن بوسع الدول التي كانت تواجه مشكلات داخلية مستعصية أن تتوخى المراهنة على حلها بتحقيق انتصارات في الخارج، وبخاصة عندما أبلغها خبراؤها العسكريون أنه طالما أن الحرب كانت آتية ومؤكدة لا ريب فيها، فقد آن أوانها الآن؟

من المؤكد أن ذلك لم يكن هو الحال في بريطانيا وفرنسا، على الرغم مما كانتا تعانيانه من متاعب. ولعله كان كذلك في

---

(17) Donald Cameron Watt, *A History of the World in the Twentieth Century* (London: Hodder & Stoughton, 1967), I, p. 220.

إيطاليا، مع أن نزوع الإيطاليين إلى المجازفة لم يكن، لحسن الحظ، كافياً بحد ذاته لشنّ الحرب. وكيف، إذاً، كان حال ألمانيا؟ إن المؤرخين مازالوا يتحاجّون حول أثر السياسات الداخلية في ألمانيا على سياستها الخارجية. ويبدو من الواضح أن الإهاجات الشعبية اليمينية قد شجعت وساعدت في سباق التسلح التنافسي وبخاصة في البحر (وذلك ما حدث في جميع الدول). ومن المزاعم التي ترددت آنذاك أن التململ في الأوساط العمالية والتقدم الذي حققه الديمقراطيون الاجتماعيون في مجال الانتخابات قد دفع النخب الحاكمة إلى المبادرة بتخفيف المتاعب الداخلية بتحقيق نجاح ما على الصعيد الخارجي. ومن المؤكد أنه كان هناك عدد كبير من المحافظين، مثل دوق راتيبور (Duke of Ratibor) الذين اعتقدوا أن ثمة حاجة للحرب لتشدّ من أزر النظام القديم مثلما فعلت بين عامي 1864 و1871[18]. غير أن ذلك قد لا يتعدى التخفيف من الموقف المتشكك الذي كان المدنيون قد اتخذوه من حجج المولعين بالقتال. وهل كان ذلك هو الوضع في روسيا؟ والجواب هو: نعم، لأن العرش القيصري الذي استعاد بعض هيبته بعد عام 1905 بتقديم تنازلات متواضعة في سياق اللبْرَلة السياسية، ربما أدرك أن الاستراتيجية المثلى للنهوض وترسيخ دعائم الحكم إنما تكمن في تعزيز النزعة القومية في روسيا الكبرى وتمجيد قوتها العسكرية. ولولا ولاء القوات المسلحة الحماسي، لكان الوضع بين عامي 1913 و1914 في واقع الأمر أقرب إلى الثورة أكثر من أي وقت آخر في الفترة الممتدة بين عامي 1905 و1917. غير أن روسيا 1914 لم تكن تريد الحرب. ومع ذلك، وبفضل سنوات قليلة من الحشد العسكري

---

(18) Lady Algernon Gordon Lennox, ed., *The Diary of Lord Bertie of Thame, 1914-1918* (New York: George H. Doran Company, [1924]), pp. 352 and 355.

الذي كان الجنرالات الألمان يتخوفون منه، كان من الممكن أن تفكر روسيا بالحرب عام 1914، وذلك ما لم يكن واضحاً في مخططاتها قبل ذلك ببضع سنوات.

ومهما يكن من أمر، فقد كانت ثمة دولة واحدة لم يكن بوسعها إلا أن تراهن وتغامر بوجودها كله في مقامرة عسكرية، ألا وهي النمسا التي كانت، من دونها، محكوماً عليها بالهلاك. ذلك أن هنغاريا التي تنازعتها منذ أواسط تسعينيات القرن مشكلات وطنية مستعصية منها تلك المتعلقة بالسلافيين الجنوبيين، كانت تبدو عصية وخطيرة لثلاثة أسباب. **الأول** أنها لم تقتصر على إثارة المتاعب مثل غيرها من القوميات المنظمة سياسياً في الإمبراطورية المتعددة القوميات التي تتنافس في ما بينها للتمتع بالامتيازات، بل زادت من تعقيد الأوضاع لأنها تتعلق كذلك، وفي الوقت نفسه، بحكومة فيينا المرنة لغوياً، وبحكومة بودابست التي تواصل سياسة «التمجير» الشرسة. ولم تقتصر إهاجات السلافيين الجنوبيين في هنغاريا على الامتداد إلى النمسا، بل زادت كذلك من تفاقم العلاقات الصعبة دائماً بين نصفي الإمبراطورية. والسبب **الثاني** هو أن مشكلة السلافيين النمساويين لم يكن من الممكن فصلها عن السياسات البلقانية، بل إنها كانت منشبكة بها على نحو لا فكاك منه منذ عام 1878 جراء احتلال البوسنة. يضاف إلى ذلك أن دولة سلافية جنوبية مستقلة هي صربيا قد تغري السلافيين المنشقين في الإمبراطورية، (علاوة على مونتينغرو، وهي دولة صغيرة جبلية مَلْحمية الملامح تضم رعاة الماعز وحملة البنادق المولعين بالغزو، والأمراء ـ الأساقفة، المغرمين بالنزال والمبارزة وأخذ الثأر، وبنظم الملاحم الشعرية البطولية). أما السبب **الثالث** فهو أن انهيار الإمبراطورية العثمانية كان يعني، ضمنياً، أن إمبراطورية الهابسبيرغ ستلاقي حتفها كذلك، إلا إذا استطاعت أن تثبت بما لا يقبل الشك أنها مازالت هي القوة العظمى التي لا تدانيها أي قوة أخرى في البلقان.

لم يكن غافريلو برنشيب (Gavrilo Prinčip) (1894 ـ 1918) الذي اغتال أرشيدوق فرانز فرديناند يتصور، حتى اللحظة الأخيرة من حياته، أن فعلته الصغيرة تلك ستحرق بلهيبها العالم. وكانت الأزمة الأخيرة عام 1914 غير متوقعة على الإطلاق، ومهولة، وشبحيّة إذا استرجعنا أيامها لأنها، في سياق السياسة النمساوية، كانت، في جوهرها، مجرد حادث يتطلب، في نظر فيينا، «تأديب صربيا» وتعليمها درساً لن تنساه. وبدت الأجواء الدولية هادئة آنذاك. ولم تكن أي من وزارات الخارجية تتوقع أي متاعب في حزيران/ يونيو 1914، فقد اغتيلت شخصيات عامة في فترات متقطعة على مدى العقود الماضية. بل إن أحداً لم يكن من حيث المبدأ يأبه كثيراً إذا ما بطشت دولة عظمى بجارٍ صغيرٍ مُتعِب. وقد وضعت منذ ذلك الحين نحو خمسة آلاف كتاب لتفسير ما قد يبدو غير قابل للتفسير: كيف، في خلال ما يزيد قليلاً على خمسة أسابيع بعد سراييفو، وجدت أوروبا نفسها تخوض غمار تلك الحروب الضروس[19] ويبدو الجواب المباشر الآن وضحاً وتافهاً في آنٍ معاً: لقد قررت ألمانيا تقديم الدعم الكامل للنمسا، أي، بعبارة أخرى، أن لا تنزع الفتيل من ذلك الوضع. وتوالت بقية الأحداث بعد ذلك تباعاً على نحو لا رجعة فيه. ومع حلول عام 1914، كانت «أيّ» مجابهة بين الكتل ـ مما كان متوقعاً فيه في الماضي أن تقوم دولة أخرى بالتراجع ـ كافيةً لتضع هذه الكتل على شفير الحرب. ولم يكن من الممكن الرجوع إلى الوراء بعد أن وصلت إلى حد معين جميع الاستنفارات وعمليات تجييش القوات العسكرية التي لم تكن مثل تلك المجابهة من دونها «قابلة للتصديق». ولم يعد بوسع «الردع» أن يردع، بل لم يعد بوسعه إلا أن يدمّر. ومع حلول عام 1914، كان «أي» حادث، مهما

(19) باستثناء إسبانيا، واسكندنافيا، وهولندا، وسويسرا، شاركت جميع الدول الأوروبية في ما بعد في تلك الحرب، بالإضافة إلى اليابان والولايات المتحدة الأميركية.

كان عشوائياً ـ وحتى لو كان عملاً أقدم عليه طالب إرهابي غير كفؤ في زاوية مغمورة في أوروبا ـ كافياً يفضي إلى مثل تلك المجابهة، إذا ما حملته محمل الجد واحدة من الدول المنتمية إلى نظام الكتل والكتل المضادة. وهكذا اندلعت الحرب، وقد تندلع مرة أخرى في ظل ظروف مماثلة.

مجمل القول إن الأزمة الدولية والأزمة الداخلية اجتمعتا سوياً في السنوات الأخيرة قبل عام 1914. وروسيا التي أخذت تهددها الثورة الاجتماعية مرة أخرى، والنمسا التي غدت مهددة بالتصدع الذي أصاب إمبراطورية تعددية لم يعد من الممكن السيطرة عليها سياسياً، وحتى ألمانيا التي استقطبتها، وربما هددتها بالكساح، الانقسامات السياسية التي كانت تعتمل فيها، نقول إن هذه الدول الكبرى الثلاث كانت تميل إلى موقف القادة العسكريين فيها وما يطرحونه من حلول، بل إن فرنسا التي جمع بين مواطنيها رفضهم دفع الضرائب لتوفير تمويل كاف لعمليات إعادة التسليح الواسعة النطاق (وكان من الأسهل تمديد فترة التجنيد الإجباري لثلاث سنوات)، انتخبت عام 1913 رئيساً للجمهورية كان يدعو إلى الثأر من ألمانيا، ويطلق نداءات تقرب من المناداة بالحرب. وكان في ذلك يردد ما يراه الجنرالات الذين كانوا آنذاك يتخلون عن الاستراتيجية الدفاعية، ويهيئون أنفسهم، بروح تفاؤلية قاتلة، لهجوم عاصف يعبرون به نهر الراين. أما البريطانيون فكانوا يفضلون السفن الحربية على الجنود: وكان للأسطول شعبية واسعة على الدوام. وكان الليبراليون/ الأحرار، يعتبرونه رمزاً قومياً وحامياً للتجارة. وخلافاً لتشكيلات الجنود، كانت للإنذارات البحرية جاذبية سياسية خاصة. ولم تدرك غير قلة قليلة من البريطانيين، بمن فيهم السياسيون، أن خطط المشاركة في الحرب إلى جانب فرنسا تقتضي وجود جيش ضخم، ويليها التجنيد في ما بعد، بل إنهم في واقع الأمر لم يتصوروا أن المجابهة ستكون أكثر من حرب بحرية وتجارية أساساً.

ومع أن الحكومة البريطانية ظلت مسالمة حتى اللحظة الأخيرة ـ أو بالأحرى ترفض اتخاذ موقف يهدد بالانقسام داخل حكومة الليبراليين/ الأحرار، فإنها لم تستطع البقاء خارج دوامة الحرب. ومن حسن الحظ أن الغزو الألماني لبلجيكا الذي جرى الإعداد له منذ أمد بعيد وفق «خطة شليفن»، أعطى لندن مبرراً أخلاقياً للضرورات الدبلوماسية والعسكرية.

ولكن، كيف سيكون رد فعل الجماهير الأوروبية إزاء حرب لا يمكن أن تكون إلا حرباً جماهيريةً، لأن جميع الدول المشاركة فيها، ما عدا بريطانيا، استعدت لخوضها بجيش عرمرم وجحافل ضخمة من المجندين؟ ففي شهر آب/ أغسطس عام 1914، بل حتى قبل اندلاع القتال، كان 19 مليوناً، وربما ستتعاظم أعدادهم إلى 50 مليوناً، من الرجال المسلحين يقفون وجهاً لوجه على جانبي الحدود[20]. ترى، ماذا سيكون موقف هؤلاء عندما يدق النفير، وكيف ستكون آثار تلك الحرب على المدنيين، وبخاصة إذا طال أمد الحرب، وذلك ما تخوّف منه بعض العسكريين الدهاة ـ مع أنهم لم يحسبوا حساباً لذلك في مخططاتهم؟ وكان البريطانيون على وعي تام بهذه القضية، لأنهم اعتمدوا بصورة حصرية على المتطوعين لتعزيز جيشهم المحترف المتواضع المؤلف من 20 فرقة (مقابل 74 لفرنسا، و94 لألمانيا، و108 لروسيا). ويعود ذلك إلى أن طعام الطبقات العاملة البريطانية كان يعتمد على شحنات المواد الغذائية الواردة من وراء البحار، والمعرضة دائماً للحصار. كما إن الحكومة في سنوات ما قبل الحرب واجهت حالة لا مثيل لها من التوتر والغليان في أوساط عامة الناس، ووضعاً متفجراً في إيرلندا. وعلى حد تعبير الوزير الليبرالي جون مورلي (John Morley) (1838 ـ 1928)، فإن

(20) Chris Cook and John Paxton, *European Political Facts, 1848-1918* (London: Macmillan, 1978).

«مناخ الحرب لا يكون مواتياً للاستقرار في نظام حكم ديمقراطي يقترب المزاج العام فيه من أجواء عام 48[18]»[21] غير أن الأجواء الداخلية كان لها دورها كذلك في التضييق على الحكومات في الدول الكبرى الأخرى. ومن الخطأ الاعتقاد أن الحكومات هرعت إلى الحرب عام 1914 للتهرب أو للتخفيف من أزمات اجتماعية داخلية. وقد كان من جملة حساباتها، في أفضل الحالات، أن الشعور الوطني سوف يقلل من المقاومة الجدية وعدم التعاون.

وكانت الحسابات صحيحة في هذا المجال، فالمعارضة الليبرالية، والإنسانية والدينية للحرب لم تكن تستحق الذكر في واقع الأمر، مع أن الحكومات (باستثناء الحكومة البريطانية في ما بعد)، لم تكن تعترف بحق الشخص في رفض أداء الخدمة العسكرية على أساس الضمير وحرية المعتقد. وكانت التنظيمات العمالية والاشتراكية التزمت عام 1907 بإعلان إضراب عام عالمي ضد الحرب. غير أن السياسيين المتصلبين لم يأخذوا ذلك مأخذ الجد، مع أن أحد المتهورين اليمينيين أقدم على اغتيال الزعيم الاشتراكي والخطيب الفرنسي الكبير جان جوريس (Jean Jaurès) (1859 - 1914) قبل الحرب ببضعة أيام، فيما كان يقوم بمحاولة مستميتة لإنقاذ السلام. وقد وقفت الأحزاب الاشتراكية الرئيسة ضد إعلان الإضراب، بينما اعتقد عدد قليل منها بأن الإضراب سيكون له جدواه. وفي جميع الحالات، ومثلما توقع جوريس، «إذا وقعت الحرب، فلن يكون بمقدورنا أن نفعل أي شيء»[22]، بل إن وزير الداخلية الفرنسي، كما

---

(21) ثمة مناقشة مطولة لهذا الأمر في: Norman Stone, *Europe Transformed, 1878 -1919* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983), p. 331, and A. Offner, «The Working Classes, British Navel Plans and the Coming of the Great War,» *Past & Present*, vol. 107 (May 1985), pp. 204-226,

(22) Haupt, *Programm und Wirklichkeit: Die internationale Sozialdemokratie vor 1914*, p. 175.

رأينا، لم يكترث أو يهتم باعتقال المناضلين الخطيرين المعادين للحرب الذين كانت الشرطة قد حرصت على إعداد قائمة بأسمائهم لهذا الغرض. أما المنشقون القوميون فلم يشكلوا عاملاً خطيراً بصورة مباشرة. وباختصار، فإن النداء الذي وجهته الحكومات لحمل السلاح لم يواجه أي مقاومة جدية.

غير أن الحكومات جانبت الصواب في ناحية حرجة واحدة: فقد فوجئت تماماً، مثلما فوجئ معارضو الحرب، بموجة الحماس الوطني والقومي الاستثنائي العارم الذي أبداه عامة الناس لخوض صراع، بحيث سيسقط منهم عشرون مليوناً بين قتيل وجريح، بالإضافة إلى ملايين أخرى لا حصر لها من الأطفال الرضع والمدنيين الذين سيودي بهم الجوع والمرض. وقد قدرت السلطات الفرنسية أن ما يتراوح بين خمسة إلى ثلاثة عشر في المئة من المجندين قد هربوا من الخدمة: والواقع أن 1,5 في المئة فقط منهم قد فعلوا ذلك عام 1914. وفي بريطانيا، حيث برزت ضد الحرب معارضة سياسية قوية عميقة الجذور في التقاليد العمالية والليبرالية والاشتراكية، تطوع 750,000 شخص في الأسابيع الثمانية الأولى للحرب، ومليونان في الأشهر الثمانية التالية[23]، أما الألمان، كما هو متوقع، فلم يكن بوسعهم عصيان الأوامر. (كيف يستطيع الواحد منا أن يقول إننا لم نكن نحب وطننا الأم عندما سيقول عشرات الآلاف من رفاقنا بعد الحرب: «لقد أُنعم علينا بوسام الشجاعة»). وذلك هو ما كتبه أحد المناضلين الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان بعد أن أُنعم عليه بوسام الصليب الحديدي عام 1914[24]. وقد أقر

(23) Marc Ferro, *La grande guerre, 1914-1918* ([Paris]: Gallimard, 1969), p. 23.

(24) Wolfgang Emmerich, *Proletarische Lebensläfe: Autobiography* (Reinbek (bei Hamburg): Rowohlt, 1974-75), II, p. 104.

الزعيم الاشتراكي النمساوي فكتور أدلر بأنه «حتى في صراع القوميات، تبدو الحرب وكأنها شكل من أشكال الخلاص، والأمل بأن شيئاً مختلفاً سيطل علينا»[25]. وحتى في روسيا، حيث كان من المتوقع أن يهرب مليون مجند من الخدمة العسكرية، لم يتخلف عن أداء هذه المهمة غير بضعة آلاف من أصل 15 مليوناً لبوا النداء. لقد اندفعت الجماهير وراء رايات دولهم، واطّرحوا جانباً نداءات قلة قليلة من الزعماء الذين عارضوا الحرب، في المجال العام على الأقل. واندفعت شعوب أوروبا مهرولة بحماس بالغ عام 1914، وإن لفترة وجيزة، لكي تَذْبَحَ وتُذْبَح. بيد أنها بعد الحرب العالمية الأولى لم تكرر ذلك على الإطلاق.

لقد فوجئت الحكومات بالتوقيت، ولكنها لم تفاجأ بواقع الحرب التي كانت أوروبا قد تهيأت لها كما يفعل الناس عند قدوم العاصفة الرعدية. وكان قدومها، على نحو ما، يمثل نوعاً من التنفيس والفرج، ولاسيما بالنسبة إلى الشباب من الطبقة الوسطى ـ وللرجال أكثر مما كان للنساء ـ وبنسبة أقل للعمال، والأقل بالنسبة إلى الفلاحين. ومثلما تفعل العاصفة الرعدية، بددت الحرب سُحب التوقع المدلهمة وأعادت الصفاء إلى الجو. وكانت تعني نهاية لتفاهات المجتمع البورجوازي وضحالاته، والطابع التدرّجي لمساعي التحسين والتطور في القرن التاسع عشر، والسكون والنظام المسالم الذي كان يمثل يوتوبا القرن العشرين الليبرالية التي تنبأ بها، وندد بها، نيتشه، ومعها «النفاق الشاحب المتداول في أوساط علية القوم»[26]. وكانت تعني أن الستار ارتفع، بعد انتظار طويل في قاعة المسرح، عن مسرحية دراماتيكية

(25) Haupt, *Programm und Wirklichkeit: Die internationale Sozialdemokratie vor 1914*, p. 253 n.

(26) *Wille zur Macht*, p. 92.

مثيرة وعظيمة اكتشف المتفرجون أنهم هم الممثلون فيها. لقد كانت الحرب هي القرار.

ترى، هل تم إدراكها واستيعابها بوصفها عبوراً لحدود تاريخية ـ وواحداً من تلك التواريخ النادرة الدالة على تَمَرْحُل الحضارة الإنسانية التي تتجاوز في أهميتها الأغراض التعليمية؟ ربما كان الجواب بالإيجاب، على الرغم من التوقعات الواسعة الانتشار آنذاك بأن الحرب ستكون قصيرة الأمد، وأن الحياة ستعود إلى مجاريها في المستقبل وإلى الوضع «السويّ» المشابه لما كانت عليه عام 1913. وتعكس هذه التوقعات الآراء المدونة التي كانت قيد التداول عام 1914. والواقع أن التغير الكلي كان مضمراً في أوهام الشباب الذين اجتمعت فيهم الحماسة الوطنية والنزعة العسكرية، فأقبلوا على الحرب «كما يقبل السابحون على الوثبة المطهِّرة في لجة البحر»[27]. ولعل الإحساس بأن الحرب تمثل حقبة داثرة كان يتجلى في أقوى صوره في عالم السياسة، مع أنه لم تكن ثمة غير قلة قليلة تدرك بوضوح، مثلما فعل نيتشه في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أن عصر الحروب الوحشية [ungeheure]، والفورات [Umstürze]، والتفجرات» قد بدأ الآن[28]، بل إن عدداً أقل من اليساريين الذين طرحوا تفسيرهم الخاص للحرب، قد رأوا فيها بصيصاً من الأمل، وذلك ما فعله لينين. وبالنسبة إلى الاشتراكيين، كانت الحرب كارثة مباشرة ومزدوجة: فقد انهاروا وتولاهم العجز المفاجئ كحركة كانت قد كرست نفسها للقضايا الأممية وللسلام. كما إن موجة الاتحاد تحت الرايات القومية والانتماء الوطني وفي ظل الطبقات الحاكمة، قد غلبت واكتسحت، وإن بصورة مؤقتة، الحركات الحزبية، وحتى

(27) Rupert Brooke, «Peace,» in: Rupert Brooke, *The Collected Poems of Rupert Brooke* (New York: John Lane Company, 1915).

(28) *Wille zur Macht*, p. 94.

البروليتاريا الواعية طبقياً، في البلدان المتحاربة. أما في أوساط رجال الدولة في أنظمة الحكم القديمة، فكان ثمة شخص واحد على الأقل أدرك أن كل شيء قد تغيّر. وقد أعرب عن هذا الموقف إدوارد غري (Edward Grey) (1862 ـ 1933) عندما شاهد انطفاء النور في مبنى وايتهول [مقر الحكومة البريطانية] في لندن عشية اليوم الذي دخلت فيه بريطانيا وألمانيا ساحة الحرب: «ها قد أخذت الأنوار بالانطفاء في جميع أرجاء أوروبا، ولن تضاء المصابيح مرة أخرى في حياتنا».

ومازلنا، منذ عام 1914، نعيش في عالم الحروب الوحشية، والفورات، والتفجرات الذي تنبأ به وتحدث عنه نيتشه. ومازال الدارسون والمهتمون يستحضرون الفترة التي سبقت عام 1914 بنوع من الوُطان والحنين بوصفها عصراً مشوباً بما يشبه الذهب، يمثل النظام والسلام، والمستقبل الذي لا تحف به الإشكالات. ومثل هذا الاسترجاع المُتَخيَّل للأيام الخوالي يمت بصلة لتاريخ العقود الأخيرة من القرن العشرين [التي أُلِّف فيها هذا الكتاب] لا العقود الأولى. ولا يُعنى مؤرخو الفترة التي سبقت انطفاء الأضواء بتلك الأيام. ذلك أن همهم المحوري الذي تدور حوله تحليلات هذا الكتاب، لابدّأن يتركز على فهم وتبيان الكيفية التي أطل بها عصر السلام، والحضارة البورجوازية الواثقة، والثروة المتعاظمة، والإمبراطوريات الغربية، حاملاً معه، بصورة حتمية، جنين الحرب، والثورة، والأزمة التي وضعت حداً لنهاية ذلك العصر.

خاتمة

Wirklich, ich lebe in finsteren Zeiten!
Das arglose Wort ist töricht. Eine glatte Stirn
Deutet auf Unempfindlichkeit hin. Der Lachende
Hat die furchtbare Nachricht
Nur noch nicht empfangen.

حقاً، إنني أعيش زمناً حالك الظلمة!
الكلمة البريئة عمل أحمق. والجبين الأملس
ينم عن التبلّد. أما الرجل الذي يضحك
فلم تبلغه الأخبار الرهيبة إلى الآن.

برتولت بريخت (Bertolt Brecht)، 1937 /1938[1]

تُستحضر العقود الزمنية السالفة بوصفها عهداً طويلاً، ويكاد يكون ذهبياً، من الحركة المتجهة قدماً إلى الأمام ومن دون انقطاع. ومثلما أننا، على ما يرى هيغل، لا نبدأ بفهم حقبة ما إلا بعد انسدال الستار عليها، (إن بومة مينيرا لا تفرد جناحيها إلا عند الغسق)، فإننا كذلك نعترف بالجوانب الإيجابية عندما ندخل مرحلة

(1) Bertolt Brecht, «An die Nachgeborenen,» in: Bertolt Brecht, *Hundert Gedichte, 1918-1950* (Berlin: [Aufbau-Verlag, 1955]), p. 314.

جديدة لاحقة، وسرعان ما نشرع بتأكيد ما تنطوي عليه من مصاعب بمقارنتها، بصورة قوية، بما جاء قبلها.

ألبرت أ. هيرشمان، 1986[2]

لو ترددت كلمة «الكارثة» على ألسنة الناس من الطبقات الوسطى الأوروبية قبل عام 1913، لكانت بالتأكيد تتعلق بواحد من الأحداث الجسيمة التي قد يتعرض لها الناس بعد عمر طويل وحياة هادئة على العموم، مثل الحريق الذي شبّ في مسرح كارلثياتر في فيينا عام 1881 خلال عرض أوبرا الموسيقار أوفنباخ «حكايا هوفمان»، وذهب ضحيته نحو 1500 شخص، أو غرق الباخرة «تيتانيك» مع مثل هذا العدد من الضحايا. ومن المرجح أن الكوارث الأكثر جسامة التي داهمت حياة الفقراء كانت ستجذب قدراً أقل من الاهتمام العام ـ ومن بينها زلزال مسّينا عام 1908، وهو أضخم بكثير وأكثر تعرضاً للإهمال من الهزات الأرضية الأكثر تواضعاً في سان فرانسيسكو عام 1905 ـ وكذلك المخاطر المستمرة التي تهدد حياة البشر وأبدانهم وصحتهم، وتخيم على مصائر الطبقات الكادحة.

ومن المؤكد أن هذه الكلمة أصبحت، بعد عام 1914، تعني نكبات أخرى أعظم بكثير مما أصاب أكثر الناس مناعة في حياتهم الشخصية. والحرب العالمية الأولى لم تكن «يوم البشرية الأخير»، كما وصفها كارل كراوس في مسرحيته الشعبية الخفيفة. غير أن البالغين الذين عاشوا جانباً من حياتهم قبل الفترة الممتدة بين عامي 1914 و1918 وبعدها في أي بقعة في أوروبا، وبشكل متزايد، في أرجاء واسعة من العالم غير الأوروبي، لابدّ أنهم لاحظوا أن الزمن قد تغير أيما تغيّر.

---

(2) Albert O. Hirschman, *The Political Economy of Latin American Development: Seven Exercises in Retrospection* (La Jolla, Calif.: Center for U.S.-Mexican Studies, University of California, San Diego, [1986]), p. 4.

كان التغير المباشر الأكثر وضوحاً هو أن تاريخ العالم بدأ الآن وكأنه يمضي قدماً عبر سلسلة من الفورات الزلزالية والنوازل البشرية. ولم يحدث قط أن نمط التقدم أو التغير المستمر كان أكثر عبثيةً مما كان عليه في حياة من عاشوا حربين عالميتين، وموجتين عالميتين من الثورات بعد كل من الحربين، وفترة من حملات جماعية، وثورية جزئياً، للتخلص من الاستعمار في العالم، وحملتين هائلتين لطرد الشعوب انتهتا بالإبادة، وأزمة اقتصادية واحدة على الأقل كانت من الحدة بحيث أثارت الشكوك حول مستقبل الأنظمة الرأسمالية التي لم تكن الثورات قد أطاحت بها لحد الآن. وقد أصابت هذه الثَّوَرانات قاراتٍ وبلداناً بعيدة كل البعد عن ساحات الحرب والفوران السياسي الأوروبي. وبطبيعة الحال، كان على التاريخ أن يمضي قدماً عبر تلك الفورات كلها.

وقبل عام 1914، كانت جميع الكميات التي تقاس أعدادها بالملايين، خارج نطاق الفلك، تتعلق بأعداد جميع السكان في أقطار العالم، وببيانات الإنتاج، والتجارة، والمال. ومنذ عام 1914، اعتدنا أن نحسب أعداد الضحايا بهذه الأرقام المهولة، ومنها الإصابات حتى في الحروب المحلية (إسبانيا، كوريا، فييتنام) ـ أما الحروب الأكبر، فتقاس أعداد الإصابات فيها بعشرات الملايين ـ وأعداد المهجرين قسرياً أو المنفيين (من اليونانيين، والألمان، والمسلمين في شبه القارة الهندية، والكولاك)، وحتى أعداد من قضوا في المجازر والإبادة الجماعية (الأرمن واليهود)، ناهيك بصرعى المجاعات والأوبئة. وإذ إن هذه الأعداد الهائلة ليست مدونة في سجلات دقيقة، وليس بوسع العقل البشري استيعابها، فإنها تظل عرضة للنقاش. غير أن النقاش يدور حول الملايين أو نحو ذلك. كما إن مثل هذه الأرقام الفلكية لا يمكن تفسيرها، ناهيك بتبريرها، بالزيادة المتسارعة في سكان العالم في القرن العشرين، فأكثر هذه الخسائر البشرية وقعت في مناطق لم تشهد تزايداً سريعاً في النمو السكاني.

كانت المجازر بهذا الحجم تفوق التصور في القرن التاسع عشر، وأضخم بكثير من تلك التي ارتكبت بالفعل، أو التي حدثت في العالم البربري المتخلف خارج نطاق الرقيّ و«الحضارة الحديثة»، الذي كان مقدراً له أن يتراجع القهقرى في وجه التقدم الشامل، وغير المتوازن. إن فظاعات الكونغو والأمازون، وهي متواضعة الحجم بالمقاييس الحديثة، كانت صدمة لعصر الإمبراطورية ـ كما تؤكد شهادة [الروائي] جوزيف كونراد في [رواية] **قلب الظلمة** (*Heart of Darkness*) لأنها تبدو كما لو كانت نكوصاً من جانب رجال متحضرين إلى عصور الهمجية الأولى. والحالة التي اعتدنا عليها، وغدا فيه التعذيب، مرة أخرى، جزءاً من الأساليب التي تنتهجها الشرطة في بلدان تعتز بسجلّها في ميدان التمدّن، لن تثير الاشمئزاز العميق في الأوساط السياسية فحسب، بل إنها ستعتبر، بحق، رِدةً إلى العهود البربرية التي تناقض كل ما نلمسه من تطور وفق السجلات التاريخية منذ أواسط القرن التاسع عشر.

بعد عام 1914، أصبحت الكوارث الجماعية والأساليب البربرية، جزءاً متوقعاً لا يتجزأ من العالم المتمدن. وبلغ ذلك حداً احتجبت معه جوانب التقدم المذهل المستمر في المجال التقني وفي قدرات الإنسان الإنتاجية، وحتى في نواحي التحسن المشهودة في التنظيم البشري الاجتماعي في الكثير من بقاع العالم. وغدا من المستحيل تجاهل هذه التطورات في القفزات الهائلة التي حققها الاقتصاد العالمي في الربع الثالث من القرن العشرين. وفي ما يتصل بالتحسن المادي لأغلب البشر، ناهيك بفهم الإنسان وسيطرته على الطبيعة، لا يسعنا بعد النظر في تاريخ القرن العشرين إلا أن نعتبر التقدم الذي تحقق فيه أكثر من ذاك الذي شهده القرن التاسع عشر. وحتى بعد أن قتل أو هرب الملايين من الأوروبيين، فإن من بقي منهم على قيد الحياة غدوا أكثر عدداً، وأطول قامة، وأفضل صحة، وأطول عمراً. وعاش أكثرهم حياة أفضل. وثمة أسباب واضحة تدفعنا

إلى التوقف عن الاعتقاد بأن تاريخنا يجسد التقدم. وحتى عندما يشهد القرن العشرون تقدماً مشهوداً لا يمكن إنكاره، فإن التنبؤات لا تنم عن تصاعد مستمر، بل عن كارثة محتملة، بل وشيكة: حرب عالمية مدمرة أخرى أكثر فتكاً، أو كارثة بيئية، أو تقانة قد تؤدي انتصاراتها إلى جعل الأرض مكاناً غير صالح لعيش الجنس البشري، أو أي كابوس آخر مهما تعددت أشكاله. وقد علمتنا تجربتنا مع قرننا هذا أن نعيش في أجواء نبوئية تنذر بنهاية العالم.

لكن هذه التجربة، بالنسبة إلى جمهرة المتعلمين المرتاحين في عالم البورجوازية ممن عاشوا فترة الكارثة والتشنجات الاجتماعية تلك، لم تكن تبدو أول الأمر مصيبة حملتها الصدفة، أو طوفاناً اجتاح الأرض واكتسح كل ما في طريقه من دون تمييز. لقد كانت، في نظرهم، موجهة تحديداً إلى نظامهم الاجتماعي والسياسي والأخلاقي. وكانت نتائجها المحتملة التي فشلت الليبرالية البورجوازية العاجزة في الحيلولة دونها، هي الثورة الاجتماعية الجماهيرية. ذلك أن الحرب في أوروبا لم تؤدِّ فقط إلى الانهيار أو نشوب الأزمات في كل دولة أو نظام حكم شرقي نهر الراين وحدود جبال الألب الغربية، بل أسفرت كذلك عن الإطاحة بنظام الحكم في دولة بادر الثوار فيها، بصورة مدبرة ومنظمة، إلى تحويل هذا الانهيار إلى محاولة لدحر الرأسمالية على صعيد العالم، وتدمير البورجوازية وإقامة مجتمع اشتراكي. وكان ذلك هو النظام البلشفي الذي تولى زمام الحكم في روسيا بعد انهيار النظام القيصري. وكانت الحركات البروليتارية الجماهيرية الساعية لتحقيق هذا الهدف موجودة، كما رأينا، في أغلب بقاع العالم المتقدم، مع أن السياسيين في البلدان البرلمانية قد خلصوا إلى أن هذه الحركات لا تشكل تهديداً للوضع القائم. غير أن تزامن الحرب، والانهيار، والثورة الروسية قد حول هذا التهديد إلى خطر مباشر يكاد يكون داهماً وكاسحاً.

إن خطر «البلشفية» لم يهيمن على تاريخ السنين التي أعقبت الثورة الروسية عام 1917 فحسب، بل على تاريخ العالم بأكمله منذ ذلك الحين، وإنه أضفى على الصراعات الدولية طابع الحروب الأهلية والأيديولوجية لفترة طويلة بعد ذلك. كما ظل حتى أواخر القرن العشرين مهيمناً على ملاسنات المواجهة بين القوى العظمى في العالم، وبشكل أحادي على الأقل، مع أن نظرة سريعة إلى عالم الثمانينيات من القرن العشرين ستظهر لنا أن ذلك الخطر لم يعد وارداً في صورة الثورة العالمية الوحيدة التي توشك، وفقاً للمفردات المتداولة، على الانقضاض على «اقتصادات السوق المتقدمة» في العالم. كما إن الصورة لا تطابق المفهوم الشائع عن خطر يتولى تنسيقه وتوجيهه مركز واحد، بهدف بناء نظام اشتراكي شمولي واحد رافض، أو غير راغب، للتعايش مع الرأسمالية. لقد تشكل تاريخ العالم منذ الحرب العالمية الأولى في ظل لينين، المتخيَّل أو الحقيقي، مثلما تشكل تاريخ العالم الغربي في القرن التاسع عشر في ظل الثورة الفرنسية. وقد خرج من هذه الظلال في ما بعد، ولكن ليس بصورة كاملة. ومثلما كان السياسيون، حتى في عام 1914، يُعملون الفكر حول ما إذا كانت السنوات التي سبقت الحرب تماثل عام 1848، فإن أي انقلاب يطيح بأي نظام حكم في أي من بقاع العالم في الغرب أو العالم الثالث كان في ثمانينيات القرن العشرين يستهدف الآمال، أو يثير المخاوف، من «القوة الماركسية».

لم يصبح العالم اشتراكياً، مع أن ذلك كان أمراً محتملاً بين عامي 1917 و1920، بل أمراً حتمياً في المدى البعيد، ومتوقعاً لا من جانب لينين وحده، حتى ذلك الحين على الأقل، بل من جانب من كانوا يمثلون ويتولون السلطة في أنظمة الحكم البورجوازية. ولأشهر قليلة، كان يبدو على الرأسماليين، أو على الأقل على المفكرين الناطقين باسمهم، والإداريين، أنهم قد استسلموا وهيأوا أنفسهم لموت رحيم، فيما كانوا يواجهون حركات الطبقة العاملة الاشتراكية

التي تعاظمت سطوتها بعد عام 1914، بل إنها، في بعض البلدان مثل ألمانيا والنمسا، كانت القوة الوحيدة المنظمة القادرة على مساندة الدولة بعد انهيار أنظمة الحكم القديمة. وكان أي شيء أفضل من البلشفية، بما في ذلك التخلي عن العروش سلمياً. ولم تكن المساجلات الكثيفة (حتى في عام 1917) حول نوع القطاعات الاقتصادية التي ستطالها الاشتراكية، وحجم ما سيصار إلى التنازل عنه لصالح البروليتاريا، مجرد مناورات تكتيكية لكسب الوقت. وقد تبين أنها كذلك عندما ثبت أن فترة الخطر الجسيم، المتخيَّل أو الحقيقي الذي يهدد النظام، كانت من القصر بحيث لم يكن الوضع يستدعي اتخاذ أي خطوات جذرية بهذا الشأن.

وإذا ما استرجعنا أحداث الماضي، سنرى أن موجة الفزع والهلع كان مبالغاً فيها. ذلك أن لحظة الثورة العالمية المضمرة لم تترك خلفها غير نظام حكم شيوعي وحيد في بلد ضعيف ومتخلف بصورة استثنائية، وكانت أصوله وثرواته الاقتصادية تكمن في مساحته الهائلة، وموارده التي ستجعله من القوى السياسية الكبرى في المستقبل. كما تركت خلفها عدداً معتبراً من الثورات المضمرة التحديثية والفلاحية والمعادية للإمبريالية، في آسيا بالدرجة الأولى في ذلك الوقت. وأقرت تلك الثورات بانتسابها إلى الثورة الروسية، وإلى أجزاء من حركات ما قبل عام 1914 الاشتراكية والعمالية التي وقفت إلى جانب لينين ثم انقسمت في ما بعد. وفي البلدان الصناعية، كانت هذه الحركات الشيوعية، على العموم، تمثل أقلية من الحركات العمالية حتى الحرب العالمية الثانية. وكما أوضحت التطورات اللاحقة، فإن الاقتصادات والمجتمعات في «اقتصادات السوق المتقدمة» كانت عصيّة إلى أبعد الحدود. ولو لم تكن كذلك، لما خرجت من دون أن تمسها الثورات الاجتماعية من خضم العواصف البحرية التي امتد تاريخها نحو ثلاثين سنة، وكان من المتوقع أن تدمر أعتى السفن. لقد حفل القرن العشرون بالثورات

الاجتماعية، ومن المحتمل أن يندلع المزيد منها قبل نهايته؛ غير أن المجتمعات الصناعية المتقدمة كانت أكثر مناعة من غيرها، إلا إذا داهمتها الثورة بوصفها نتيجةً جانبية لهزيمة أو غزو عسكري.

وهكذا، تركت الثورات قلاع الرأسمالية العالمية الرئيسة واقفة سليمة من دون أضرار، مع أن المدافعين عنها حسبوا ذات يوم أنها توشك على الانهيار. وتصدى النظام القديم لهذا التحدي. وقد فعلت ذلك، بل كان يتعين عليها أن تفعل ذلك، بأن حوّلت نفسها إلى شيء مختلف كل الاختلاف عما كانت عليه عام 1914. ذلك أن الليبرالية البورجوازية كانت في حيرة تامة بعد عام 1914، عندما واجهت ما دعاه المؤرخ الليبرالي المرموق إيلي هاليفي (Elie Halévy) «الأزمة العالمية»، فإما أن تتنحى، أو يكتسحها الطوفان. والبديل عن هذا وذاك هو أن تتأقلم لتصبح على غرار الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية غير البلشفية، وغير الثورية، و«الإصلاحية» التي برزت بالفعل في أوروبا الغربية بوصفها الضامنة الرئيسة للاستمرارية الاجتماعية والسياسية بعد عام 1917، وتحولت من ثم من أحزاب معارضة إلى أحزاب حكومية فعلاً أو تعتزم أن تكون كذلك. وباختصار، فإنه كان يتوجب عليها إما أن تختفي أو تتخفى، غير أنها لم تكن قادرة على التصرف بشكلها القديم.

إن الإيطالي جيوفاني جيوليتي (Giovanni Giolitti) (1842 - 1928) (انظر الفصل الرابع) يمثل مصير الفئة الأولى. وقد نجح نجاحاً باهراً، كما رأينا، في «إدارة» النشاط السياسي الإيطالي في أوائل العقد الأول من القرن العشرين: مصالحة الحركة العمالية ثم ترويضها، وشراء الدعم السياسي، والمخادعة والتحايل، وتقديم التنازلات، وتحاشي المواجهات. غير أن هذه الحيل خذلته خذلاناً تاماً في أوضاع بلاده المتفجرة اجتماعياً بعد الحرب. وقد أعيد الاستقرار في المجتمع البورجوازي على يد عصابات مسلحة من

الطبقة الوسطى من «القوميين» والفاشيين الذين شنوا حرباً طبقية، بالمعنى الحرفي للكلمة، ضد حركة عمالية غير قادرة وحدها على صنع الثورة، وقد ساندهم السياسيون (الليبراليون)، من دون جدوى، على أمل إدماجهم في نظامهم السياسي. وفي عام 1922 استولى الفاشيون على دفة الحكم، ومن ثم قضي على الديمقراطية، والأحزاب البرلمانية، وقدامى السياسيين الليبراليين. وكانت الحالة الإيطالية واحدة من عدة حالات من هذا النوع. وفي الفترة بين عامي 1920 و1939، اختفت جميع الأنظمة الديمقراطية البرلمانية تقريباً في أغلب الدول الأوروبية، سواء منها الشيوعية وغير الشيوعية[3]. وهذه الحقيقة تتحدث عن نفسها بنفسها. لقد قضي على الليبرالية، على ما يبدو، لمدة جيل كامل.

ويمثل جون مينارد كينز (وقد ناقشنا ذلك في الفصل السابع)، نموذجاً للخيار الثاني، وهو أدعى للاهتمام، لأنه ظل طيلة حياته نصيراً فعلياً للحزب الليبرالي البريطاني وعضواً واعياً، من المنظور الطبقي، لما كان يسميه طبقته الخاصة، أي «البورجوازية المتعلمة». لقد كان كينز العالم الاقتصادي منذ شبابه مؤمناً بصورة جوهرية بما هو متعارف عليه، واعتقد، بحق، أن الحرب العالمية الأولى كانت، في آنٍ معاً، عديمة الجدوى ونقيضةً للاقتصاد الليبرالي، ناهيك بالحضارة البورجوازية. وكان، بصفته مستشاراً محترفاً لحكومات الحرب بعد عام 1914، لا يفضل، بأي حال من الأحوال، الانقطاع عن مواصلة سياسة «العمل كالمعتاد». ورأى، بصورة منطقية مقنعة،

---

(3) في عام 1939، لم يكن ممكناً في دول أوروبا السبع والعشرين إطلاق صفة الديمقراطية البرلمانية إلا على: المملكة المتحدة، وجمهورية إيرلندا الحرة، وفرنسا، وبلجيكا، وسويسرا، وهولندا وأربعة بلدان اسكندنافية (لا يمكن إدخال فنلندا ضمنها إلا بالكاد). وباستثناء المملكة المتحدة، وجمهورية إيرلندا الحرة، والسويد، وسويسرا، فإن تلك الديمقراطيات جميعها انقرضت مؤقتاً جراء الاحتلال أو التحالف مع ألمانيا الفاشية.

مرة أخرى، أن رئيس حكومة الحرب الكبير (الليبرالي) لويد جورج كان يدفع بريطانيا إلى خراب اقتصادي بتسخير كل شيء لتحقيق نصر عسكري[4]. وقد أثار في نفسه الفزع، لا الدهشة، أن يرى أجزاء واسعةً من أوروبا ومما اعتبره حضارة أوروبية وهي تتهاوى تحت وطأة الهزيمة والثورة. وخلص مرة أخرى، وفي الاتجاه الصحيح، إلى أن معاهدة السلم التلاعبية المسيسة غير المسؤولة التي فرضها المنتصرون ستقوّض كل الفرص لاستعادة الاستقرار الرأسمالي في ألمانيا وفي أوروبا على أسس ليبرالية. غير أن كينز، بعد أن شهد اندثار «الحقبة الجميلة» التي تمتع بها مع أصدقائه في كامبريدج وبلومزبيري قبل عام 1914، إلى غير رجعة، كرس كل ما لديه من ألمعية فكرية وكفاءة وبراعة أسلوبية ودعائية للعثور على الوسائل الكفيلة بإنقاذ الرأسمالية من نفسها.

لقد أقدم كينز، بالتالي، على ثَوْرَنَة الاقتصاد، وهو العلم الاجتماعي الأكثر قرباً وتماهياً مع اقتصاد السوق في عصر الإمبراطورية، كما إنه العلم الذي تفادى الإحساس المأزوم الواضح كل الوضوح في العلوم الاجتماعي الأخرى (انظر الفصل الحادي عشر). وكانت الأزمة، السياسية أولاً ثم الاقتصادية، هي القاعدة التي أعاد كينز على أساسها النظر في السُّنن التي تواضعت عليها الليبرالية. وأصبح، من ثم، يدعو إلى اقتصاد تديره وتسيطر عليه الدولة. على الرغم من ولاء كينز المؤكد للرأسمالية، فإن جميع وزارات المالية في جميع الدول الصناعية المتقدمة قبل عام 1914 اعتبرت هذا البرنامج الاقتصادي مدخلا إلى النظام الاشتراكي.

إن كينز يستحق التنويه بصفة خاصة لأنه وضع الصيغة الأكثر

---

(4) كان موقفه في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية مختلفاً كل الاختلاف بطبيعة الحال.

نفوذاً من الناحيتين الفكرية والسياسية لمقولة مؤداها أن ديمومة المجتمع الرأسمالي لن تتحقق إلا إذا تولت الدول الرأسمالية السيطرة والإدارة، وحتى التخطيط، في قطاعات كبيرة من إجمالي اقتصاداتها، وحولتها إلى اقتصادات يتضافر فيه القطاعان العام والخاص. وقد راق هذا الدرس بعد عام 1944 للإصلاحيين والحكومات والدعاة الديمقراطيين الاجتماعيين والديمقراطيين الراديكاليين الذين تبنوه بحماس وحاولوا تطبيقه، إلا إذا كانوا، مثل الاسكندنافيين، قد بادروا بارتياد هذا السبيل بصورة مستقلة. ذلك أن جميع الأطراف كانت قد تعلمت المقولة التي نعت الرأسمالية المحددة بالمصطلحات والشروط الليبرالية قبل عام 1914، خلال الفترة الممتدة بين الحربين والكساد العالمي. كما تعلمها كذلك حتى أولئك الذي رفضوا صوغها في أطر نظرية جديدة. وبعد أربعين سنة من أوائل الثلاثينيات في القرن العشرين، كان المفكرون المنادون بإقامة اقتصادات السوق الحرة الخالصة مجرد أقلية من الأقليات. ويضاف إلى هؤلاء أصحاب الأعمال التجارية الذين يزيد منظورهم من صعوبة تمييز الأصلح لنظامهم بصورة إجمالية بالمقارنة مع غيره، لأنهم يضعون نصب أعينهم المصالح الخاصة لشركاتهم وصناعاتهم.

كان من الواجب تعلّم مثل هذا الدرس، لأن البديل في فترة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين لم يكن الانتعاش الذي سيجلبه السوق، بل كان الانهيار. ولم يكن ذلك، كما أمل الثوريون، هو «الأزمة النهائية» للرأسمالية، بل ربما كان البديل هو الأزمة الاقتصادية الحقيقية الوحيدة المهددة للنظام حتى ذلك الحين في تاريخ نظام اقتصادي ينشط، أساساً، عبر سلسلة من التقلبات الدائرية.

من هنا، فإن السنين الممتدة بين بداية الحرب العالمية الأولى وذيول الحرب العالمية الثانية كانت فترة حافلة بالأزمات والتشنجات

الخارقة للعادة في التاريخ. ويمكن النظر إليها باعتبارها العهد الذي انهار فيه النمط العالمي لعصر الإمبراطورية تحت وطأة الانفجارات التي كان يعمل بهدوء على توليدها في سنوات السلم والازدهار الطويلة. وكان ما انهار واضحاً كل الوضوح: إنه نظام العالم الليبرالي ومجتمع القرن التاسع عشر البورجوازي باعتباره، إذا جاز التعبير، سِدْرة المنتهى والمعيار الذي تتطلع إلى مضاهاته ومحاكاته جميع أنواع «الحضارة». وكانت تلك، أساساً، هي حقبة الفاشيّة. وقد بقي شكل المستقبل غامضاً حتى أواسط القرن، بل إن التطورات الجديدة، على الرغم من أنها ربما كان من الممكن استشرافها، كانت مختلفة كل الاختلاف عما اعتاد عليه الناس في حقبة التشنجات، حتى أنهم لم يدركوا ما كان يدور حولهم إلا بعد نحو جيل كامل من الزمان.

II

ربما كانت الفترة الأكثر ثورية التي شهدها الجنس البشري على الإطلاق هي العقود التي تلت فترة الانهيار والانتقال تلك من حيث التحولات التي تترك آثارها على البشر في العالم - وهم يتكاثرون بنسبة غير مسبوقة، حتى في التاريخ الماضي للعالم المصنّع. ولأول مرة منذ العصر الحجري، لم يعد سكان العالم هم من يعيشون على الزراعة وتربية الماشية. وفي جميع أرجاء المعمورة، ما عدا (حتى ذلك الحين) جنوب الصحراء في أفريقيا والربع الجنوبي من آسيا، أصبح الفلاحون في عداد الأقلية، وأقلية ضئيلة في الدول المتقدمة. وقد حدث ذلك في غضون جيل واحد فحسب، من هنا، فإن بلدان العالم كلها، وليس الدول «المتقدمة» القديمة وحدها، غدت حضرية، بينما تعوْلمت التنمية الاقتصادية أو أعيد توزيعها، عالمياً، بطريقة لم يكن تصورها ممكناً قبل عام 1914. وبفضل محرك الاحتراق الداخلي، والترانزيستور، وحاسب الجيب، والطائرة التي

غدت تشاهد في كل مكان، ناهيك بالدراجة الهوائية المتواضعة، أخذت التقانة المعاصرة لتلك الفترة تتغلغل في جميع أرجاء المعمورة التي فتحت أبوابها للتجارة بطريقة لم تخطر على بال أحد عام 1939. وتزعزعت، على نحو مثير، أركان البنى الاجتماعية، بما فيها العائلة التقليدية والأسرة، لاسيّما في مجتمعات الغرب الرأسمالية المتقدمة. وبوسعنا الآن، بنظرة استرجاعية، أن نفهم أن جانباً كبيراً من العوامل التي أسهمت في تفعيل المجتمع البورجوازي في القرن التاسع عشر كانت في الواقع موروثة ومكتسبة من ماضٍ أدى تطوره في ما بعد إلى القضاء عليه. وحدث ذلك كله على مدًى فترة وجيزة لا تصدق، وفق المقاييس التاريخية ـ أي في حدود ذاكرة من ولدوا خلال الحرب العالمية الثانية ـ نتيجة لازدهار التوسع الاقتصادي العالمي ـ وهو ازدهار هائل واستثنائي غير مسبوق على الإطلاق. وبعد مئة عام من إصدار ماركس وإنجلز «البيان الشيوعي»، بدا أن ما تنبأوا به حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية قد تحقق ـ ما عدا إطاحة البروليتاريا بالرأسمالية ـ على الرغم من أن مريدي هذين المفكرين أصبحوا يديرون دفة الحكم في ثلث مجتمعات العالم.

من الواضح أن هذه الفترة هي التي كان فيها القرن التاسع عشر وما صاحبه يعيش ماضياً لم يعد يحدد ملامح الحاضر مباشرة، مع أن ذاك القرن وأواخر القرن العشرين لم يكونا بالطبع جزءاً من فترة التحولات الثورية الطويلة التي اكتنفت البشرية ـ والطبيعة ـ وكانت بوادرها الثورية واضحة للعيان في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وقد يلاحظ المؤرخون المصادفة الغريبة المتمثلة في أن الازدهار الهائل في القرن العشرين حدث بعد مئة سنة بالضبط من الازدهار العظيم في منتصف القرن التاسع عشر (1850 ـ 1873، 1950 ـ 1973)، وبالتالي، فإن فترة المتاعب الاقتصادية العالمية، منذ عام 1973 في أواخر القرن العشرين، قد بدأت بعد مئة سنة أيضاً من «الكساد الكبير» الذي استهللنا هذا الكتاب بمناقشته. غير أنه ليس ثمة

صلة بين هاتين الحقيقتين، إلا إذا استطاع أحد المحللين أن يكتشف في الحركة الاقتصادية آلية دائرية تولد مثل هذا التواتر الزمني المتّسق: ومن غير المحتمل أن يتم ذلك، فأغلبنا لا يريدون، ولا يحتاجون، العودة إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر لتفسير ما كان يقلق العالم في الثمانينيات أو التسعينيات من القرن العشرين.

بيْد أن عالم القرن العشرين ظل يتشكل على يد القرن البورجوازي، وبخاصة عصر الإمبراطورية الذي قمنا باستعراضه وتحليله في هذا الكتاب. إنه يتشكل بالمعنى الحرفي للكلمة. وهكذا، على سبيل المثال، فإن الترتيبات المالية العالمية التي مهدت لقيام الإطار الدولي للازدهار العالمي في الربع الثالث من القرن العشرين إنما صاغها رجال كانوا قد بلغوا سن الرشد عام 1914، وتشبّعوا تماماً بتجربة الخمس وعشرين سنة الأخيرة من تفسخ عصر الإمبراطورية. وفي سبعينيات القرن العشرين، توفي آخر رجال الدولة أو الزعماء الوطنيين الذين كانوا قد بلغوا سن الرشد عام 1914 (مثل ماو، تيتو، فرانكو، وديغول). والأهم من ذلك، فإن عالم اليوم قد تشكل بما يمكنه تسميته بالمشهد التاريخي الذي خلفه عصر الإمبراطورية وانهيارها.

إن الجانب الأبرز والأكثر وضوحاً في هذا الإرث هو انقسام العالم قسمين: كتلة اشتراكية (أو بلدان تزعم أنها كذلك)، وكتلة تمثل بقية العالم. ويهيمن شبح كارل ماركس على ثلث الجنس البشري بسبب التطورات التي حاولنا أن نرسم معالمها (في الفصلين الثالث والخامس والثاني عشر ـ من هذه الدراسة). وأيا كانت التنبؤات حول مستقبل البقعة الممتدة من بحر الصين إلى وسط ألمانيا، ومناطق أخرى في أفريقيا والأميركيتين، فإن من المؤكد أن أنظمة الحكم التي تدّعي أنها تجسد التكهنات التي طرحها كارل ماركس لم تكن واردة في جملة الاستشرافات المستقبلية حتى ظهور

الحركات الاشتراكية العمالية الجماهيرية التي تحولت نماذجها وأيديولوجيتها بالتالي إلى مصدر للإلهام للحركات الثورية في المناطق المتخلفة التي كانت تعاني التبعية والاستعمار الكولونيالي.

كان الجانب الآخر الواضح في ذاك الإرث هو عولمة النمط السياسي العالمي. وإذا كانت «منظمة الأمم المتحدة» في أواخر القرن العشرين تضم أغلبية عددية من الدول التي أصبحت تسمى بلدان «العالم الثالث» (وهي، بالمناسبة، دول لا تتعاطف معها الدول «الغربية») فإن ذلك يعود إلى أنها، في مجملها، من مخلفات تقسيم العالم بين القوى الإمبريالية في عصر الإمبراطورية. وإذا كان تجريد الإمبراطورية الفرنسية من مستعمراتها قد أسفر عن قيام نحو عشرين دولة جديدة، والبريطانية عن نشوء عدد أكبر؛ فإن هذه الدول جميعها، وعلى الأقل في أفريقيا (التي كانت عام 1987، تضم أكثر من خمسين دولة تتمتع، اسمياً، بالاستقلال والسيادة) تعيد إنتاج الحدود التي رسمتها حملات الغزو والمفاوضات بين القوى الاستعمارية. ولولا التطورات التي حدثت في تلك الفترة، لما استطاعت أكثر هذه الدول، ولا كان متوقعاً منها أن تكون قادرة في نهاية القرن العشرين، على أن تتدبر شؤون الشرائح المتعلمة والمعاملات الحكومية فيها باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

وثمة جانب آخر أقل وضوحاً من إرث عصر الإمبراطورية ذاك، فقد أُطلقت على تلك البلدان جميعها ـ وغالباً ما أطلقت هي على نفسها ـ صفة «الأمة». ويعود ذلك، كما حاولنا أن نوضح، إلى أن أيديولوجية «الأمة» و«القومية»، وهي مُنْتَج أوروبي من القرن التاسع عشر، يمكن استخدامها كأيديولوجية للتحرر من الاستعمار، وقد استوردتها، بهذه الصفة، النخب المتَغَرْبِنة في الشعوب الخاضعة للاستعمار. كما إن ذلك يعود إلى أن مفهوم «الدولة/ الأمة»، خلال تلك الفترة، كما عرضنا في الفصل السادس، أصبح في تلك الفترة

متداولاً ومتاحاً لأي جماعة، مهما كان حجمها، تود استخدامه وتعريف نفسها به، وليس فقط للشعوب الكبيرة أو المتوسطة الحجم ـ وذلك هو الاستخدام الذي كرّسه رواد «مبدأ الجنسية» كأمر مفروغ منه في القرن التاسع عشر. وقد كانت أكثر البلدان التي برزت على الساحة الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر (وأعطيت صفة «الأمة» منذ إعلان الرئيس [الأميركي] ولسون) ذات حجم أو حجم سكاني متواضع، بل كانت، منذ بدء التخلص من الاستعمار، ضئيلة الحجم[5] وبقدر استيعاب السياسات غير الأوروبية للفكرة القومية، فإن ميراث عصر الإمبراطورية مازال حاضراً وماثلاً للعيان.

وهو حاضر كذلك في التحولات التي طرأت على العلاقات العائلية الغربية، ولاسيّما ما يتصل بانعتاق المرأة. وما من شك في أن تلك التحولات قد تعاظمت واتسعت منذ منتصف القرن العشرين إلى حد غير معهود من قبل، غير أن عصر الإمبراطورية كان، في الواقع، هو الفترة التي برزت فيها «المرأة الجديدة» كظاهرة بالغة الأهمية، وأصبحت فيها الحركات الجماهيرية السياسية والاجتماعية المناصرة لتحرير المرأة، من جملة قضايا أخرى، قوة سياسية، ومن أبرزها الحركات العمالية والاشتراكية. وربما كانت الحركات النسائية قد دخلت مرحلة جديدة أكثر ديناميّة في ستينيات القرن العشرين، وقد يكون ذلك من نتائج التزايد في أعداد النساء، وبخاصة المتزوجات اللواتي دخلن مجال العمل بأجر خارج المنزل، غير أنها مجرد مرحلة واحدة في سلسلة من التطورات التاريخية التي تعود أصولها، لأغراض عملية، إلى تلك الفترة التي نعالجها، لا قبل ذلك.

(5) في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، كان عدد السكان في اثنتي عشرة دولة أفريقية أقل من 600,000 نسمة، وفي اثنتين من هذه الدول أقل من 100,000 نسمة.

يضاف إلى ذلك، أن عصر الإمبراطورية، كما حاولنا أن نوضح في هذا الكتاب، قد شهد مولد المعالم الأبرز المميزة للثقافة الجماهيرية في المجتمع الحضري الحديث، والتي تتراوح بين انتشار رياضات المتفرجين على الصعيد العالمي، وتطور الصحافة وصناعة السينما. ووسائل الإعلام الحديثة، حتى من الوجهة الفنية، ليست مبتكرات جوهرية، بل هي تطويرات أسهمت في التطبيق والانتشار الواسع لاثنتين من الوسائل الأساسية التي استحدثت خلال عصر الإمبراطورية: وهما إعادة الإنتاج الآلية للصوت، والصور المتحركة. إن عهد «جاك أوفنباخ» ليست له استمرارية مع الحاضر شبيهة بالاستمرارية التي تربط بين «فوكس» الشاب، و«زوكور»، و«غولدوين»، و«هِزْ ماسترز فويس».

III

ليس من الصعب اكتشاف السبل التي تتشكل فيها حياتنا، أو تستمر، بفعل المؤثرات التي تحدرت إلينا من القرن التاسع عشر على العموم، ومن عصر الإمبراطورية على وجه الخصوص. وبوسع المراقب أن يملأ القائمة بما يشاء، ولكن هل يمثل ذلك كل ما يتراءى لنا عندما نستحضر تاريخ القرن التاسع عشر؟ إن من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن نسترجع بروح محايدة ذلك القرن الذي شكل منعطفاً مصيرياً في تاريخ العالم لأنه خلق الاقتصاد الرأسمالي العالمي الحديث. وبالنسبة إلى الأوروبيين، فقد حمل شحنة عاطفية خاصة لأنه، أكثر من أي فترة مضت، يمثل العهد الأوروبي في تاريخ العالم. وهو، بالنسبة إلى البريطانيين منهم، عصر فريد، لأن بريطانيا كانت محور ذلك العصر وليس من ناحية الاقتصاد فحسب. أما في ما يتعلق بأميركا الشمالية، فقد كان هو القرن الذي لم تعد فيه الولايات المتحدة مجرد جزء هامشي بالنسبة إلى أوروبا. وبالنسبة إلى بقية شعوب العالم، كان ذلك القرن هو العصر الذي

وصلت فيه مسارات التاريخ الماضي، مهما كان طولها وبريقها المتميز، إلى طريق مسدود بالضرورة. وما حدث لهذه الشعوب، أو ما فعلته منذ عام 1914، كان متضمَّناً في ما حدث لها في الفترة الممتدة بين الثورة الصناعية وعام 1914.

لقد كان قرناً حوّل العالم، لا بقدر أكبر مما حوّله القرن العشرون، بل بصورة أكثر حدة، لأن مثل هذا التحول الثوري الموصول كان أمراً جديداً آنذاك. وإذا نظرنا إلى الوراء، لطالعنا قرن البورجوازية والثورة ذاك وهو يجيش ويرتفع وينخفض أمام أبصارنا، كأسطول نيلسون البحري الذي يتأهب للانقضاض، بما فيه ما لا نراه: البحارة المخطوفون الذين يسيّرونه ويشغّلونه، القصار القامة، الفقراء، السكارى الذين أدمتهم السياط، يقيمون أَوَدَهم بالكعك اليابس الذي نخره الدود. إذا نظرنا إلى الوراء، لعرفنا أن أولئك الذين صنعوه، والجماهير المتعاظمة العدد والمترامية على مد النظر التي شاركت في بناء الغرب «المتقدم»، كانت تدرك أنه كان مقدراً لها أن تحقق إنجازات باهرة، وتعتقد أنه كان مقدراً لها أن تحل جميع المشكلات التي تواجه البشرية، وتزيل كل العقبات التي قد تعترض سبيلها لتحقيق هذه الأهداف.

لم يشهد التاريخ، قبل تلك الآونة وبعدها، قرناً كان الرجال والنساء العمليون يحملون فيه مثل هذه التطلعات اليوتوبية السامية للحياة على الأرض: سلام، وثقافة تعم أرجاء المعمورة كلها عن طريق لغة عالمية واحدة، وعلوم لا تقتصر على الاستكشاف، بل تطرح بالفعل حلولاً لأكثر المسائل الجوهرية حول الكون، وإعتاق النساء من تاريخهن القديم برمته، وتحرير الإنسانية من خلال تحرير العمال، والتحرر الجنسي، ومجتمع الوفرة، وعالم يقدم فيه كل امرئ بحسب طاقته، ويأخذ بحسب حاجته. ولم تكن تلك مجرد أحلام من جانب الثوريين، فقد كان تحقيق اليوتوبيا عبر التقدم، من

عدة نواح جوهرية، متجذراً في ذلك القرن. ولم يكن أوسكار وايلد مازحاً ولا هازلاً عندما قال إنه إذا خلت خارطة للعالم من «اليوتوبيا» فإنها لا تستحق غير الإهمال. وكان يتوجه بحديثه هذا، في الوقت نفسه، إلى داعية التجارة الحرة ريتشارد كوبدن (Richard Cobden) (1804 ـ 1865) وإلى الاشتراكي شارل فوريه (Charles Fourier) (1768 ـ 1830)، وإلى الرئيس [الأميركي] يوليسيس غرانت (Ulysses Grant) (1822 ـ 1885)، وإلى كارل ماركس (Karl Marx) (الذي لم يرفض الأهداف اليوتوبية، بل الخطط اليوتوبية فقط)، وإلى سان سيمون (Saint-Simon) (1760 ـ 1825) الذي لا ينتسب مذهبه «الصناعاتيّ» (Industrialism) إلى الرأسمالية ولا إلى الاشتراكية، لأنه قد يتنازعه الطرفان. غير أن الطريف الجديد في جميع أنواع اليوتوبيا النموذجية في القرن التاسع عشر هو أن التاريخ فيها لن يؤول إلى حالة من التوقف والسكون.

لقد توقعت البورجوازية عهوداً من التحسن اللامحدود، في المجالات الفكرية، والمادية، والأخلاقية، عبر التقدم الليبرالي؛ أما البروليتاريون، أو من اعتبروا أنفسهم ناطقين باسمهم، فتوقعوا ذلك عبر الثورة. غير أن الطرفين كانا يتوقعان ذلك، لا عبر آليّةٍ تاريخية تلقائية، بل من خلال الجهد والنضال. فالفنانون الذين عبروا أعمق التعبير عن المطامح الثقافية للقرن البورجوازي وأصبحوا، إذا جاز التعبير، الأصوات الممثلة لمثله العليا، كانوا، مثل بيتهوفن الذي كان عبقرياً خاض معركته بالنضال حتى النصر، وتصدى بموسيقاه لقوى القَدَر الغاشمة، وتكللت سمفونياته الكورالية بانتصار الروح الإنسانية المتحررة.

في عصر الإمبراطورية، كما رأينا، كانت ثمة أصوات اشتفَّت نتائج مغايرة ـ وكانت، في آنٍ معاً ـ عميقة ومؤثرة في أوساط الطبقات البورجوازية. غير أن تلك الفترة بدت لأكثر الناس في

الغرب، على العموم، وكأنها تجسد وعود ذلك القرن أكثر من أي فترة أخرى، فكان الوعد الليبرالي يتمثل في التحسن المادي، التعليم، والثقافة. أما الوعد الثوري فيرتكز على بروز الحركات العمالية والاشتراكية الجديدة، واستجماع قوتها، واستشراف انتصارها الحتمي في المستقبل. ولبعض الأشخاص، كما حاولنا أن نبين في هذا الكتاب، كان عصر الإمبراطورية عصراً يشوبه القلق والخوف بصورة متعاظمة. ومن المؤكد تقريباً أنه كان عصر الأمل لأغلب الرجال والنساء في ذلك العالم الذي حولته البورجوازية.

ذلك الأمل هو ما نتطلع إليه عندما ننظر إلى الوراء. ويمكننا أن نشارك فيه، ولكن ببعض التشكك والريبة، فقد رأينا كثيراً من وعود اليوتوبيا وقد تحققت من دون أن تؤتي ثمارها المرتقبة. ألسنا نعيش في عصر تمكنت فيه الاتصالات الحديثة، ووسائل المواصلات والنقل، ومصادر الطاقة، في الدول الأكثر تقدماً، من إلغاء التمايز بين المدينة والريف، وذلك ما كان يُعتقد أنه لن يتحقق إلا في مجتمع استطاع أن يذلل مشكلاته كافة؟ غير أن مجتمعنا كما هو واضح كل الوضوح لم يستطع ذلك. وقد شهد القرن العشرون كثيراً من لحظات التحرير والابتهاج الاجتماعي إلى حد لم يعد معه قادراً على الوثوق بدوامها. بيد أن ثمة فسحة للأمل، لأن الإنسان حيوانٌ آمِل، بل إن ثمة فسحة للآمال الكبار كذلك. وعلى الرغم من جميع المظاهر والتحيزات التي تتحرك في الاتجاه المعاكس، فإن الإنجازات الحقيقية في القرن العشرين في مجالات التقدم المادي والفكري - وأقل من ذلك بكثير في مجالات التقدم الثقافي والأخلاقي - لا سبيل إلى إنكارها، وهي مؤثرة على نحو خارق للعادة.

ولكن هل ثمة فسحة للأمل الأكبر، وهو خلق عالم يعيش فيه سوياً رجال ونساء أحرار، تحرروا من الخوف والحاجة المادية، حياة طيبة في مجتمع صالح؟ ولم لا؟ لقد علمنا القرن التاسع عشر أنه لا

يمكن إشباع الطموح إلى مجتمع كامل عن طريق تصاميم جاهزة مسبقاً للعيش، سواء على النحو الذي ارتآه روبرت أوين (Robert Owen) (1771 ـ 1858) أو المورمونيون (Mormons) أو غيرهم؛ وقد يراودنا الشك في أنه حتى لو كان المستقبل سيتشكل وفقاً لتلك التصاميم الجديدة، فإننا لا نعرف، أو نستطيع اليوم أن نحدد طبيعته وشكله. ولن يكون الهدف من السعي إلى خلق ذلك المجتمع الكامل إيقاف التاريخ، بل فتح احتمالاته المجهولة المبهمة ليستشفها جميع الرجال والنساء. وبهذا المعنى، فإن من حسن حظ الجنس البشري أن الطريق إلى اليوتوبيا ليس مسدوداً.

غير أن هذا الطريق، كما نعلم، قد يُسَدُّ ويُغلق، بالتدمير الشامل، وبالعودة إلى العهود البربرية، وبتقويض الآمال والقيم التي كان يتطلع إليها القرن التاسع عشر. وقد علّمنا القرن العشرون أن مثل هذه الأمور قد تحدث. والتاريخ، وهو القوة الإلهية المسيطرة على القرنين كليهما، لم يعد، كما اعتاد أن يفكر الرجال والنساء، يضمن للإنسانية أن ترتحل إلى الأرض الموعودة، بصرف النظر عما يعنيه ذلك، ناهيك بالوصول إليها. وقد تكون النتيجة غير ذلك. ونحن نعلم أن ذلك ممكن، لأننا نعيش في عالم خلقه القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من ضخامة منجزاته، فإنها ليست في مستوى الأحلام والتوقعات في تلك الآونة.

ولكن إذا لم نعد نعتقد بأن التاريخ سيضمن لنا النتائج الصحيحة، فإنه لن يضمن لنا النتائج الخطأ كذلك. إنه يقدم لنا الخيارات، من دون أي تقدير واضح لاحتمالات خياراتنا. وثمة دلائل ملموسة على أن العالم سيكون أفضل حالاً في القرن الحادي والعشرين. وإذا نجح العالم في أن لا يدمر نفسه بنفسه، فإن مثل هذا الاحتمال سيكون أكثر ترجيحاً. بيد أنه لن يرقى إلى مستوى اليقين. والحقيقة اليقينية الوحيدة حول المستقبل هي أنه سيفاجئ حتى أولئك الذين نظروا في أعمق أعماقه.

الثبت التعريفي

آبَرتهايد (apartheid): سياسة التمييز العنصري كما كانت تُنَفّذ سابقاً في جمهورية جنوب إفريقيا، وحالياً في تعامل الاحتلال الإسرائيلي مع الفلسطينيين وتقضي هذه السياسة بأن تعيش الجماعات البيضاء، والإفريقية، والآسيوية، والملوَّنة، والعرقية، والدينية منفصلةً بعضُها عن بعض بحيث تُطوِّر كل منها مجتمعها وثقافتها بمعزل عن الأخرى. وقد أعلنت الكثرة الكاثرة من شعوب العالم شجبها لهذه السياسة. ولفظة apartheid أفريقانية (Afrikaans) معناها «الانفراد» أو «الانعزال».

أتْـمَـتـة (automatio/ automatization): عـلـم تـشـغـيـل الآلات وتوجيهها بحيث يُسْتغنَى في ذلك، كلياً أو جزئياً، عن عمل الإنسان أو إشرافه. ويتمّ ذلك بوسائل ميكانيكية معقدة كالأجهزة الإلكترونية التي تحلّ محلّ حواس الملاحظة عند الإنسان وتوفر عليه عناء التكرار وبذل الجهد.

احتكار (monopoly): في علم الاقتصاد، حالة يكون فيها العرض الكلّيّ لأي سلعة أو خدمة محصوراً بفرد أو شركة. وبكلمة أخرى، الاحتكارُ حالةٌ لا يتعيّن فيها على البائع أن يتنافس مع منافس قريب أو مع سلع أو خدمات قريبة بوصفة البائعَ الوحيد، ضمن سوق معينة، لسلة أو خدمة ما. وهذا هو احتكار البيع. وهو نوعان: خاصّ وعام. والاحتكار الخاص هو الذي يفرضه على السوق فردٌ أو

شركة تحقيقاً لأكبر قدر ممكن من الربح، أو الذي يفرضه تجمُّع المنتجين في ما يُعرف بـ «الكارتل» (cartel) حيناً، وبـ «التراست» (trust) حيناً آخر تخفيفاً لوطأة التنافس في ما بينهم. والاحتكار العام هو الذي تتولاّه الدولة نفسُها تحقيقاً لغرض ماليّ أو اجتماعي. وثمة إلى جانب احتكار البيع احتكار أقلّ شيوعاً هو احتكار الشراء، وفيه تحتكر الدولة أو إحدى الشركات ذات الامتياز حقّ شراء الإنتاج المحلي من سلعة ما.

أرستقراطية (aristocracy): حكومة النخبة، وتتألف عادةً من طبقة نبلاء وراثية صغيرة تتمتع بامتيازات خاصة. وتطلق اللفظة أيضاً على الطبقة العليا أو على الأقلية المتمتعة بهذه الامتيازات.

أزمة اقتصادية (economic crisis): إحدى مراحل الدورة الاقتصادية، وفيها تنكمش الحركة الصناعية والتجارية، وتتناقص الدخول، وتنتشر البطالة، وتهبط الأسعار، ويتضخم المخزون السِّلعي، وتتشدَّد المصارف في سياسة الإقراض رافعةً سعر الفائدة. ولعل أخطر أزمة اقتصادية عرفها العالم هي الأزمة التي وقعت عام 1929 واستمرت حتى عام 1939 والتي تُعرف بـ «الأزمة الاقتصادية العظمى»، أو «الكساد الكبير».

إسبيرانتو (esperanto): لغة دوليةٌ صُنْعيّة بُنيت على أساس الكلمات المشتركة في اللغات الأوروبية الرئيسة. اخترعها عام 1887 العالم اللغوي البولندي الدكتور زامنهوف (Zamenhof) الذي اتخذ لنفسه اسماً مستعاراً هو الدكتور إسبيرانتو (أي المُفعَم بالأمل). ويزيد عدد الناطقين بالإسبيرانتو اليوم على مئة ألف شخص. وهناك أكثر من مئة مجلة تُنْشَر بهذه اللغة. وقد صدر بها حتى الآن ما ينوف على 30,000 كتاب، معظمها مترجَم.

أسرة كروبّ (Krupp family): أسرة ألمانية كانت مصانعها الحربية القائمة في مدينة أسِّن بمنطقة الرّور، المصدر الرئيس لتسليح

القوات الألمانية في الحرب الفرنسية البروسية (عام 1870) وفي الحربين العالميتين الأولى والثانية. أبرز رجالها مؤسِّسُها فريدريك كروب (1787 ـ 1826)، وابنُهُ ألفريد كروب (1812 ـ 1887).

اشتراكية طوباوية (utopian socialism): اسم يُطلق على عدد من الحركات الاشتراكية التي ظهرت في مطالع القرن التاسع عشر للميلاد ودعت إلى الأخذ بنهج في الحياة جديد مبني على إلغاء الملكيّة الشخصية. وإنما كان كارل ماركس وفريدريك إنجلز أول من أطلق على هذه الحركات اسم «الاشتراكية اليوتوبية» تمييزاً لها عن «الاشتراكية العلمية» التي دعوا إليها والتي انطلقت من المفهوم المادي للتاريخ ومن فكرة الصراع بين الطبقات.

إعلان الإعتاق؛ إعلان تحرير الأرقّاء (emancipation proclamation): إعلان أصدره الرئيس أبراهام لنكولن في أول كانون الثاني/يناير 1863، أثناء الحرب الأهلية الأميركية مُلْغياً به الاسترقاق (slavery) في الولايات الأميركية الجنوبية، وداعياً الزنوج المحرَّرين إلى الامتناع عن استخدام العنف إلا في حال الدفاع عن النفس. وقد فتح هذا الإعلان أبواب الجيش الأميركي في وجه المتطوّعين السُّود فانضم إلى صفوفه منهم نحو 180,000 رجل.

إغراق (dumping): في علم الاقتصاد، بيع المنتجات بمقادير ضخمة وبأسعار أدنى من سعر السّوق ابتغاء التخلّص من الفائض أو التغلُّب على المنافسة، وبخاصة في ميدان التجارة العالمية. ومن الظواهر الملازمة للإغراق عادةً لجوء المنتج إلى اعتماد سعرين مختلفين للسلعة الواحدة، أحدهما خاصّ بالسوق المحلية ويكون في أكثر الأحيان أعلى من تكاليف الإنتاج، والآخر خاص بالسوق الخارجية ويكون في كثير من الأحيان أدنى من تكاليف الإنتاج.

إقطاعية/ نظام إقطاعي (feudalism/ feudal system): النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي سادَ أوروبا ابتداءً من القرن

التاسع إلى القرن الرابع عشر للميلاد. يقوم على أساس العلاقة بين السيِّد المُقْطِع (lord) (الأمير أو الملك) وبين التابع المُقْطَع (vassal) (ومن يدينُ له بالولاء من المزارعين والفلاحين والأقنان أو عبيد الأرض «serfs»). وبموجبه يمنَحُ المُقْطِع تابعَهُ أرضاً (إقطاعةً feud *or* fee *or* fief) فيستغلّها هذا لقاء خراج محدَّد وخدمات معيّنة يقدّمها إلى السيِّد الذي يشمله بحمايته. وقد اتخذت الإقطاعية عَبْرَ العصور أشكالاً مختلفة، ولا تزال تؤلف حتى اليوم قوةً سياسية واجتماعية في مواطن عديدة من العالم.

إمبراطورية (empire): دولة مؤلفة من عدة بلدان أو دول تهيمن عليها أو تحكمها أقوى دول المجموعة. وقد شهد التاريخ ظهورَ عدد كبير من الإمبراطوريات وسقوطها كالإمبراطوريات المصرية، والرومانية، والعربية، والعثمانية، وغيرها. وفي العصر الحديث أنشأت بريطانيا العظمى وهولندا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وغيرها إمبراطوريات استعمارية واسعة زالت كلها من الوجود. يقوم على رأس الإمبراطورية حاكم يُعرف بـ الإمبراطور (emperor) وهي كلمة لاتينية الأصل (imperator) معناها القائد أو الحاكم. بَطُلَ استعمال لقب «الإمبراطور» في أوروبا طوال بضع عشرات من السنين. حتى إذا كان عام 800 للميلاد تُوِّج شارلمان إمبراطوراً، وبذلك ظهرت إلى الوجود الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وبعد عام 1800 عرفت فرنسا وألمانيا واليابان وروسيا أباطرة حكموها في وقت من الأوقات أو آخر.

أميركا اللاتينية (Latin America): اسم عامّ يُطلق عادةً على عشرين جمهوريةً مستقلة في العالم الجديد. وهذه الجمهوريات تشمل ثمانية عشر بلداً لغتها القومية الإسبانية، والبرازيل التي ينطق أهلها البرتغالية، وهايتي التي تُعتبر الفرنسيةُ لغتَها القومية. وهذه الدول تغطّي ما يزيد على 95 في المئة من مجموع أراضي نصف الكرة

الغربي الواقعة إلى الجنوب من حدود المكسيك الشمالية. ويقدَّر عدد سكان أميركا اللاتينية بثلاثمئة مليون نسمة. وأكثر بلدانها ازدحاماً بالسكان البرازيل فالمكسيك، تليهما ـ بدءاً بالأعلى ـ الأرجنتين، وكولومبيا، وبيرو، وفنزويلا، وتشيلي، وكوبا، وإكوادور، وغواتيمالا، وبوليفيا، وهايتي، والجمهورية الدومينيكية، والسَّلفادور، وأوروغواي، وهندوراس، وبارغواي، ونيكاراغوا، وكوستاريكا، وباناما.

إنتاج (production): في علم الاقتصاد، اسم جامع لمختلف الجهود التي تُبذل من أجل توفير السِّلع والخدمات. وبتعبير أدقّ: كلُّ نشاط يؤدي إلى خلق منفعة جديدة، أو يساعد على إشباع الحاجات. وعناصر الإنتاج ثلاثة هي الأرض والعمل ورأس المال؛ أما الأرض فتشمل موارد الطبيعة كلها: الأرضَ نفسها، والثروة المعدنية التي في باطنها، والموارد المائية بوصفها مصدراً للقوة المحركة ووسيلةَ للنقل والريّ. وأما العمل فيشمل ضروب الجهد البشري المتراوح ما بين الأعمال اليدوية البسيطة التي لا تحتاج إلى براعة أو ذكاء، والأعمال الفنية أو العقلية التي تحتاج إلى براعة وذكاء. وأما راس المال فيشمل كل مال ناتج عن عمل إنساني سابق ومُعَدٍّ لإنتاج أموال جديدة، وتندرج تحته الآلات والمعدات، والمباني، والسِّلع الجاري صنعها، وموجودات السِّلع عند الصناعي وبائع الجملة وبائع التجزئة. وبعض علماء الاقتصاد يضيف إلى هذه العناصر الثلاثة عنصراً رابعاً هو التنظيم، ومهمّتُهُ دراسة السّوق، ورسم سياسة الإنتاج، وإقامة التوازن بين عناصر الإنتاج الثلاثة الأولى، والعمل على زيادة إنتاجيّة العامل من دون زيادة مقابلة في كمية العمل.

انتخاب (election): تعبير سياسي يُقصد به قيام المواطنين المؤهلين للاقتراع باختيار من يَرونه مناسباً من بين المرشحين لتمثيلهم في المجالس النيابية والبلدية (أو في رئاسة الجمهورية).

ويُعتبر المجتمع الأثيني القديم أول مجتمع اعتمد مبدأ الانتخاب أساساً للحكم الديمقراطي. والانتخاب في الدول الحديثة قد يكون مباشراً أو غير مباشر. وفي الانتخاب المباشر يقوم الناخبون باختيار ممثليهم بأنفسهم مباشرةً. في حين يقومون في الانتخاب غير المباشر باختيار عدد من المندوبين يتولون باسمهم اختيار أعضاء البرلمان. وقد يكون فردياً أو بالقائمة، ففي الانتخاب الفردي تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية (constituencies) صغيرة وتنتخب كل دائرة نائباً واحداً يمثلها في البرلمان. أما في الانتخاب بالقائمة فتقسم البلاد إلى دوائر انتخابية كبيرة وتنتخب كل دائرة عدداً من النواب يمثلها في البرلمان. ثم إن الانتخاب قد يكون بالأغلبية البسيطة وفيه يدخل البرلمان من فاز بالعدد الأكبر من الأصوات، وقد يكون بالأغلبية المطلقة وفيه لا يدخل البرلمان إلا من فاز بأكثر من 50 في المئة من الأصوات. وبعض القوانين الانتخابية يعتمد مبدأ التمثيل النسبيّ (proportional representation) أيضاً.

أنثروبولوجيا؛ علم الإنسان (anthropology): علم يبحث في أصل الجنس البشري وتطوره وأعراقه وعاداته ومعتقداته وثقافاته. وهو ينقسم إلى فرعين رئيسين: الأنثروبولوجيا الطبيعية والأنثروبولوجيا الثقافية، فأما الأنثروبولوجيا الطبيعية فتعنى بدراسة الإنسان القَبْتاريخي والإنسان الحديث والعمليات النشوئية التي أدت إلى تطورهما. وأما الأنثروبولوجيا الثقافية فتعنى بدراسة مختلف الثقافات التي أنشأها الإنسان عبرَ التاريخ، وهي تتفرع إلى شُعَب أربع، هي علم الآثار وعلم الأعراق البشرية، والأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم اللغة. ويُعتبر جوهان بلومنباخ أبا الأنثروبولوجيا الحديثة.

انطباعيّة (impressionism): مذهب في الرسم ازدهر في فرنسا في ما بين العام 1867 والعام 1886، على وجه التخصيص، على يد مجموعة من الفنانين «الثوريين» الذين ضاقوا ذرعاً بالقواعد الأكاديمية

التقليدية والموضوعات التوراتية الميثولوجية والتاريخية. والواقع أن من أبرز ما يميِّز الانطباعيين هَجْرَهم «المحترَف» أو «الأستديو» وانطلاقهم إلى أحضان الطبيعة يصوّرون شواطىء البحار، والخمائل، والأشجار الملفَّة، وإلى معالم الحياة المدينيّة العصرية. ومن أبرز الانطباعيين إدوارد مانيه، وكلود مونيه، وبيار أوغست رينوار، وأغار ديغا، وكميل بيسّارو.

أوبريت؛ أوبرا خفيفة (operetta; light opera): أوبرا قصيرة خفيفة تنطوي عادةً على حبكة روائية رومانطيقية ويتخلّلها حوارٌ كلامي ومشاهد راقصة. يُعتبر المؤلف الموسيقي الفرنسي جال أوفنباك مبتدعَ الأوبريت. ومن ألمع نجوم الأوبريت أيضاً المؤلف الموسيقي النمساوي جوهان ستراوس الأصغر (1825 ـ 1899).

بُرج إيفل (eiffel tower): برج حديدي في باريس. أنشأه (1887 ـ 1889) المهندس الفرنسي ألكسندر غوستاف إيفل لمناسبة معرض باريس العالمي الذي أقيم عام 1889 احتفالاً بذكرى انقضاء مئة عام على الثورة الفرنسية. بلغ ارتفاعه عند إنشائه 984 قدماً (300 متر)، أي نحواً من ضعفي ارتفاع هرم خوفو في الجيزة أو ارتفاع قبة كاتدرائية القديس بطرس في روما. وقد زِيدَ هذا الارتفاع، عام 1959، إلى 1,052 قدماً (حوالي 320 متراً).

بلاشفة (Bolsheviks): اسم يُطلق على أعضاء الجناح المتطرف من حزب العمال الاجتماعي الديمقراطي الروسي (Russian Social-Democratic Workers' Party)، وهو الجناح الذي استولى على السلطة في روسيا (25 تشرين الأول/أكتوبر 1917) بزعامة لينين بعد نشوب الخلاف بينه وبين الجناح المعتدل الذي عُرف أصحابه بالمناشفة (Mensheviks) (عام 1903). وقد أطلق البلاشفة على أنفسهم، ابتداءً من آذار/مارس 1918، اسم الحزب الشيوعي الروسي (البلاشفة) (Russian Communist Party) (Bolsheviks). وفي عام

1952 عُدِّل الاسم فأصبح «الحزب الشيوعي السوفياتي» (Communist Party of the Soviet Union). ولفظ «البلاشفة» مأخوذ عن الكلمة الروسية Bolsheviki ومعناها «فريق الأكثرية».

بنثامية (benthamism): فلسفة جيريمي بنثام، كما وضعها في كتابه **مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع** (*An Introduction to the Principles of Morals and Legislation*)، وخلاصتها أن المتعة هي غايةُ الحياة الأساسية، وأن هدف القانون هو تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس.

بورجوازية (bourgeoisie): طبقة اجتماعية تتألف من التجار والصناعيين، تمييزاً لها عن الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي، وعن المزارعين، وعن الأُجَراء أو العاملين لقاء أجر أو راتب. ويُطلق اسم البورجوازية، توسّعاً، على الطبقة الوسطى. أما في النظرية الماركسية فالبورجوازية ترداف الطبقة الرأسمالية.

بيئيّات؛ علم البيئيّات؛ علم التبيُّؤ؛ علم الأحياء البيئيّ (ecology also bio-ecology or bionomics or environmental biology): فرع من علم الأحياء يُعنىَ بعلاقة المتعضيّات بعضها ببعضها الآخر، وبعلاقتها ببيئتها الطبيعية. ينقسم عادةً إلى فرعين رئيسين: بيئيّات الحيوان وبيئيّات النبات. وهو يدرس، في المقام الأول، المناخ الجغرافي الملائم لحياة النوع، كما يدرس مسألة الغذاء لصلتها الوثيقة بالبيئة، ومسألة التكاثر والتناسل لأن هذه الظاهرة كثيراً ما تؤدي إلى مشكلات خاصة بالغذاء يُضطر معها أفراد النوع إلى اتخاذ واحد من ثلاثة سُبُل: التكيّف مع البيئة بالحدّ من التكاثر، أو الهجرة إلى موطن آخر، أو البقاء من غير تكيُّف وبذلك يسير النوع في طريق الانقراض. ومن هنا يتضح أن استمرارية نوع ما، في بيئة ما، رهن بقدرة ذلك النوع على التكيف مع بيئته الطبيعية والبيولوجية. ومن هذه المنطلقات نفسها يدرس علم البيئيّات البشري علاقة

الإنسان ببيئته الطبيعية، كما يدرس مشكلات معقّدة أخرى كالهجرة من الأرياف إلى المدن، ونشوء المجتمعات الصناعية، وغير ذلك من المسائل الناشئة عن التطور الاجتماعي المتسارع.

بيروقراطية (bureaucracy): من جملة المفاهيم التي طورها العالم الاجتماعي ماكس فيبر. ويشير إلى مؤسسة يتوزّع فيها السلطة عدد كبير من المكاتب أو الدواوين. تتميز بالروتينية وبتمسّك الموظفين بالإجراءات الجامدة المعقّدة التي تحدُّ من فعالية الجهاز الإداري وتعوق بالتالي إنجاز الأعمال والمعاملات. والكلمة الإنجليزية، كما هو واضح، مركبة من لفظين اثنين هما bureau ومعناها المكتب أو الديوان وcracy ومعناها الحكم أو الحكومة. وعلى هذا، تكون الترجمة الحرفية لها هي «حُكم المكاتب» أو «حكومة الدواوين».

بيوريتانية/ تَطَهُّرية (puritanism): حركة اجتماعية ولاهوتية ضمن الكنيسة البروتستنتية في إنجلترا والولايات المتحدة الأميركية. نشأت في إنجلترا في أواخر القرن السادس عشر بوصفها حركةً إصلاحية متأثرةً بالكالفنيّة ومستهدفةً تبسيط طقوس العبادة وشعائرها والدعوة إلى التعلّق المتزمّت بأهداب الفضيلة. انفصلت في القرن السابع عشر عن كنيسة إنجلترا وقاومت الملك تشارلز الأول مقاومةً أدّت إلى نشوب الحرب الأهلية الإنجليزية (عام 1642). وقد حَملها المهاجرون الإنجليز إلى نيو إنجلند في أميركا الشمالية، حيث تمتّعت حتى القرن التاسع عشر بسلطة أخلاقية كبيرة.

تجربانية/ مذهب حسيّ (empiricism): مذهب فلسفي يقول بسبق التجربة الحسية على العقل، ويقصُر المعرفة على ما يمكن إدراكه بالاختبار الحسيّ، رافضاً كلَّ ما لا يُستطاع التحقّق منهُ عن هذه الطريق. ومن ممثلي هذا المذهب بين القدماء أرسطو ولوسيّبوس (Leucippus) وديموقريطس (Democritus) وأبيقور (Epicurus). ومن

ممثليه بين المُحْدَثين فرانسيس بيكون (Bacon) وجون لوك (Locke) ودايفد هيوم (Hume) وغيرهم. ولفظة empiricism مشتقة من لفظة empeiria اليونانية ومعناها التجربة أو الخبرة.

تشيخوف، أنطون بافلوفيتش (Chekhov Anton Pavlovich): (1860 ـ 1904): كاتب مسرحي ومؤلف أقاصيص روسي. يُعتبر أحد أبرز نجوم القصة القصيرة. وأحد أبرز ممثلي المدرسة الواقعية في الأدب الروسي في أواخر القرن التاسع عشر. أشهر مسرحياته **العم فانيا** (*Uncle Vanya*) (عام 1897). و**الشقيقات الثلاث** (*The Three Sisters*) (عام 1901)، و**بستان الكرز** (*The Cherry Orchard*) (عام 1903).

تعبيرية/ مذهب تعبيري (expressionism): مذهب في الفن يستهدف، في المقام الأول، التعبير عن المشاعر أو العواطف والحالات الذهنية التي تثيرها الأشياء أو الأحداث في نفس الفنان. وفيه تحرَّف صُور العالم الحقيقي بحيث تتلاءم مع هذه المشاعر والعواطف والحالات، وذلك من طريق تكثيف الألوان، وتشويه الأشكال، واصطناع الخطوط القوية والمُغايَرات (contrasts) المثيرة. وترتبط التعبيرية بالفن الألماني في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على الرغم من أن ملامحها تتبدّى في بعض الأعمال الفنية التي ترقى إلى العصر الوسيط.

تنوير/ حركة التنوير (enlightenment): حركة فكرية ظهرت في أوروبا في القرن الثامن عشر. شكّت في المعتقدات الموروثة، وبخاصة المعتقدات الدينية، وأكّدت التفكير العقلاني والطريقة العلمية جاعلةً أول مرتكزاتها الإيمان بأن الجنس البشري يستطيع، عن طريق العقل، الاهتداءَ إلى المعرفة والفوزَ بالسعادة في آنٍ معاً. أبرز ممثليها: ليسنغ (Lessing) في ألمانيا، وهيوم (Hume)، ونيوتن (Newton) في إنجلترا، وديديرو (Diderot)، ودالامبير

(d'Alembert)، وفولتير (Voltaire)، ومونتيسكيو (Montesquieu)، وروسو (Rousseau)، وسائر الإنسيكلوبيديين (Encyclopedists) في فرنسا.

ثورة أميركية (american revolution): ثورة المستعمرات الأميركية السابقة على بريطانيا (1775 ـ 1783) في عهد الملك جورج الثالث. انتهت بانفصال تلك المستعمرات (وكان عددها ثلاث عشرة) عن بريطانيا ونشوء الولايات المتحدة الأميركية. سببها المباشر فرض السلطة البريطانية ضرائب مختلفة على أبناء تلك المستعمرات بدعوى تحميلهم قسطاً من نفقات الدفاع عنها. تولى القيادة العسكرية فيها جورج واشنطن تدعمه العناصر المعتدلة والمتطرّفة التي رَجَحَتْ كفتّهُا على كفّة العناصر الموالية لبريطانيا بُعَيْد اندلاع الثورة (عام 1775) وإثر إعلان الاستقلال (عام 1776) بخاصة. انتهت بمعاهدة باريس التي عُقدت في 3 أيلول/ سبتمبر 1783 والتي اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال الولايات المتحدة الأميركية. تدعى أيضاً الحرب الثورية (revolutionary war) وحرب الاستقلال الأميركي (war of american independence) وحرب الاستقلال (war of independence).

ثورة تشرين الثاني/ أكتوبر (october revolution): الثورة الروسية الاشتراكية التي أدّت إلى استيلاء الحزب البَلْشفي على الحكم، بقيادة فلاديمير لينين، وإلى قيام الاتحاد السوفياتي، وذلك في اليوم السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر (25 تشرين الأول / أكتوبر وفقاً للتقويم الروسي القديم) من عام 1917. وتفصيل الأمر أن النظام القيصري كان قد أُسقط قُبيل ذلك في آذار/ مارس (شباط/ فبراير وفقاً للتقويم الروسي القديم) من عام 1917 وحلّت محلَّ الحكومة الإمبراطورية مؤسستان حاكمتان هما «الحكومة الموقتة» و«مجلس سوفيات بتروغراد» الذي شُكِّل من أعضاء الأحزاب الاشتراكية والعمال والجنود. وبين شباط/ فبراير وتشرين الأول/أكتوبر عُدِّلت «الحكومة

الموقتة» خمس مرات، من غير أن يشارك فيها الحزب البلشفي البتة. حتى إذا كان الخامس والعشرون من شهر تشرين الأول/ أكتوبر قام البلاشفة بانقلاب أطاح بتلك الحكومة وأنشأوا حكومة جديدة مؤلفة من مفوَّضين بلاشفة. تُعرف أيضاً بـ «ثورة نوفمبر» و«ثورة عام 1917 الروسية».

ثورة فرنسية (french revolution): سلسلة من الانتفاضات السياسية والاجتماعية الدامية عصفت بفرنسا في ما بين عام 1789 وعام 1799. بدأت بهجوم الثوار على سجن الباستيل (14 تموز/يوليو 1789) وانتهت بقيام القنصلية في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1799. من أبرز أسبابها تركُّزُ السلطة السياسية في يد الملك والنبلاء ذوي الامتيازات، وفقرُ الفلاحين ورزوحهم تحت نير الاستبداد الإقطاعي، وإفلاسُ الدولة بعد سلسلة طويلة من الحروب، وتعاليمُ فلاسفة القرن الثامن عشر (وبخاصة روسو ومونتيسكيو) الداعية إلى الحرية والديمقراطية، ونجاحُ الثورة الأميركية على نحو أثار مشاعر الفرنسيين وأوقع في نفوسهم الأمل في التخلّص من أوضاعهم السيئة. من أهم نتائجها إلغاء الإقطاعية، وإعلان حقوق الإنسان، وتأميم أملاك الكنيسة، ونشوب الحروب الثورية، والإطاحة بالنظام الملكي، وقيام الجمهورية الفرنسية الأولى. شعارها: «الحرية، المساواة، الإخاء» (liberté, égalité, fraternité).

جمالية (aestheticism): القول بأنّ الجمال هو المبدأ الأساسي، وبأن سائر المبادىء كالخير وغيره من المبادىء الأخلاقية مشتقة منه. وقد يُقصد بـ «الجمالية» أيضاً الاهتمام المغالى فيه بالشؤون الجمالية على حساب الاعتبارات الأخلاقية أو الاعتبارات العملية.

جمعية فابيّة (fabian society): جمعية إنجليزية أنشئت عام 1884 ابتغاء تحقيق الاشتراكية، لا من طريق الإطاحة بالدولة الرأسمالية، ولكن من طريق الإصلاحات التدريجية. كان لها أثرٌ كبير

في نشوء حزب العمال البريطاني من أعضائها البارزين جورج برنارد شو (Shaw)، وهربرت جورج ولز (Wells). يرمز اسمها إلى ما اتسمت به سياستها من أناة وحذر واجتناب لخوض المعارك الحاسمة، وذلك على طريقة القائد الروماني فابيوس مكسيموس.

حرب فرنسية بروسية (franco-prussian war): حرب بين فرنسا وبروسيا (1870 ـ 1871) غزت فيها الجيوش البروسية الأراضي الفرنسية وحققت انتصارات حاسمة في سيدان (Sedan) وستراسبورغ (Strasbourg) وميتز (Metz) فطالب الباريسيون بتخلّي نابليون الثالث عن العرش، وأُعلنت الجمهورية الثالثة (4 أيلول/سبتمبر 1870)، وتوِّج الملك فيلهلم الأول (أو غليوم الأول) (Wilhelm I) إمبراطوراً على ألمانيا، وذلك في قصر فرساي نفسه (18 كانون الثاني/يناير 1871). وبموجب معاهدة فرانكفورت (Treaty of Frankfurt) (10 أيار/مايو 1871) التي أنهت هذه الحرب تخلّت فرنسا عن الألزاس واللورين (Alsace and Lorraine) لألمانيا ووافقت على دفع غرامة حربية مقدارها خمسة مليارات فرنك.

حروب ثورية فرنسية (french revolutionary wars): سلسلة من الحروب (1792 ـ 1802) خاضتها فرنسا الثورة ضد تحالفين أوروبيين شُكِّلا لمقاتلتها. تألف التحالف الأول عام 1792 من النمسا وبروسيا، ثم انضمت إليه سردينيا (عام 1792) وبريطانيا وإسبانيا والنذرلند/هولندا (الأراضي المنخفضة) عام 1793. وبعد سلسلة من الانتصارات والهزائم رجحت كفة فرنسا، فاضطرت بروسيا وهولندا وإسبانيا إلى عقد الصلح معها (عام 1795). وعقب انتصار نابليون في حملته الإيطالية (1796 ـ 1797) عقدت سردينيا الصلح (عام 1796) وتبعتها النمسا (عام 1797). أما بريطانيا فاحتفظت بسيادتها البحرية في المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. وتألف التحالف الثاني ضد فرنسا عام 1798 من بريطانيا، وروسيا، والنمسا، ونابولي،

والبرتغال، وتركيا. ولكن روسيا سرعان ما انسحبت منه (عام 1799). وبعد عودة نابليون من مصر إلى أوروبا (عام 1799) حققت القوات الفرنسية انتصارات حاسمة، فاستسلمت تركيا (عام 1800)، وتبعتها النمسا ونابولي والبرتغال (عام 1801)، وعقدت بريطانيا الصلح مع فرنسا في أميان (Amiens) (عام 1802)، ولكن النزاع بين الدولتين ما لبث أن استؤنف عام 1803 في الحروب النابوليونية. ولقد كان من نتائج هذه الحروب انتشار مبادىء الثورة الفرنسية في بلدان أوروبية كثيرة، وبروز نابوليون بونابرت زعيماً عسكرياً وسياسياً لفرنسا.

حرية التجارة (free trade): سياسة اقتصادية تمتنع فيها الدولة عن فرض القيود التي تعوق انتقال السِّلع، من واردات وصادرات، بين بلد وآخر، وإنْ لم تَعْنِ بالضرورة تخلّي الدولة عن رقابتها على هذه الواردات والصادرات أو عن حقها في فرض الرسوم على الأولى وتشجيع الأخرى بمختلف ضروب الدعم. وحرية التجارة مبنية من الوجهة النظرية على أساس ما ذهب إليه آدم سميث (Smith) (1723 ـ 1790) من أن تقسيم العمل (division of labor) بين البلدان يؤدي إلى التخصص وزيادة الفعالية والإنتاج، ويُفضي بالتالي إلى تحقيق أكبر قدر من الثروة والسعادة.

حرية الصحافة (freedom of the press): انعدام الرقابة الحكومية على الصحف وغيرها من المنشورات. وفي البلدان الديمقراطية يضمن الدستور هذه الحرية ويجعلها في مأمن من الاعتداء. بيد أن حكومات هذه البلدان كثيراً ما تعمد إلى الحد من حرية الصحافة، أو تعطيلها، وفي الأزمات والفترات المصيرية وهو ما فعلته حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، مثلاً، في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

حزب الأحرار (liberal party): حزب سياسي بريطاني انبثق عام 1868، رسميّاً، عن حزب الْهويغ وارتبط اسمه بالدعوة إلى حرية

التجارة. من أشهر زعمائه غلادستون الذي حمل لواء حركة إصلاحية واسعة في الحقول السياسية والاجتماعية والتربوية، ومنهم أيضاً لويد جورج. وقد انشقّ حزب الأحرار على نفسه غيرَ مرة، فضَعُف أثره في السياسة البريطانية، وحلّ محله حزب العمال، في أواخر العقد الثاني من القرن العشرين، بوصفه الحزبَ العامل من أجل الإصلاح في بريطانيا.

حزب جيروندي/ جيرونديون (gironde /girondins): حزب فرنسي جمهوري معتدل أدى دوراً هاماً في فترة معيّنة (1791 ـ 1793) من الثورة الفرنسية. عُرف بهذا الاسم لسيطرة عدد من نواب محافظة جيروند (Gironde) عليه. عارضت فئةٌ منه إعدام الملك لويس السادس عشر (عام 1793) فاتُّهمت بالتواطؤ مع الملكيين. أطاح به اليعاقبة (Jacobins) وأعدموا عدداً كبيراً من زعمائه (عام 1793).

حقّ الاقتراع (suffrage): حقّ التصويت في الانتخابات النيابية والبلدية وما إليها. وهو حق تكفله القوانين لجميع الراشدين ابتداءً من سنّ الثامنة عشرة في بعض البلدان أو ابتداءً من سن الحادية والعشرين في بعضها الآخر. ومن البلدان عددٌ لا يتمتع فيه المواطن بهذا الحق إلا عند بلوغه الخامسة والعشرين. ولا يُستثنى من هذا الحق، عادةً، غير المعتوهين وبعض المجرمين. وكان حق الاقتراع، حتى فترة قصيرة من الزمن، مقصوراً على فئة من المواطنين دون غيرهم.

حقّ الاقتراع النسائي (woman suffrage): حق المرأة في التصويت في الانتخابات النيابية والبلدية وما إليها. كانت نيوزيلندا هي السبّاقة إلى ذلك (1893) ثم تلتها أستراليا (1902) وفنلندا (1906) والنروج (1913). وفي عام 1917 مُنحت المرأة حق الاقتراع الكامل في الاتحاد السوفياتي، ثم مُنحَتْهُ في بريطانيا في ما بين عام 1918 وعام 1928. أما في الولايات المتحدة الأميركية فلم تَنَل المرأة هذا

الحق إلا عام 1920 (وكانت قبل ذلك تتمتع بحق الاقتراع في بعض الانتخابات البلدية فقط). واليوم تتمتع المرأة بحق الاقتراع كاملاً في كثير من بلدان العالم وفي بعض البلدان العربية.

داروينية (darwinism): مذهب تشارلز داروين في أصل الأنواع وتطوّرها. وهو يقول بأن الكائنات الحية تنزع إلى إنتاج مواليد تختلف اختلافاً طفيفاً عن آبائها، وبأن عملية الاصطفاء الطبيعي تُفضي إلى بقاء الأصلح أو الأكثر تكيُّفاً مع البيئة، وبأن ذلك كله يؤدي في نهاية المطاف إلى ظهور أنواع جديدة لم تكن معروفة من قبل. وقد بسط داروين مذهبه هذا في كتابه المهم في أصل الأنواع (*On the Origin of Species*) الذي أثار عند نشره عام 1859 عاصفة هوجاء في الدوائر العلمية والفلسفية والدينية جميعاً فهلّل له قومٌ وسفّهه آخرون. ومع ذلك فإن الإجماع منعقد اليوم بين الباحثين على أن هذا الكتاب قد أحدث ثورة كاملة في التفكير البيولوجي، وأنه أقام فكرة التطوّر (evolution) على أسس جديدة مكّنتها من الصّمود حتى الآن في وجه كثير من الحملات النقدية التي وجِّهت إليها.

ديمقراطية (democracy): طريقة في الحكم يمارس فيها الشعبُ السلطة من خلال انتخابه لممثّليه في البرلمان باقتراع حُرّ، سرّي عادةً، يشارك فيه جميع المواطنين البالغين سنّ الرشد. وهذه هي الديمقراطية السياسية. أمّا الديمقراطية الاجتماعية فتقوم على مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين على قدم المساواة، وتسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بينهم. والديمقراطية السياسية عريقة في القدَم، وقد مارسها الإغريق في دولهم المدينيّة (city-states)، وبخاصة في أثينا، ولكنهم حرموا النساء والعبيد من التمتّع بالحقوق السياسية التي انطوت عليها. والواقع أن الديمقراطية الحديثة مَدينةٌ في تكوينها ـ في المقام الأول ـ للتجربة الدستورية البريطانية (الصراع بين الملك والبرلمان) وللثورتين الأميركية والفرنسية.

ذرائعية؛ براغماتية (pragmatism): فلسفة أميركية راجت في الربع الأول من القرن العشرين. وضعت العملَ فوق العقيدة، والخبرة فوق المبادىء الثابتة واتخذت من النتائج العملية مقياساً لتحديد قيمة الفكرات وصدقها. أسّسها تشارلز بيرس، وطوّرها وليام جيمس وجون ديوي.

رأس المال (capital): عموماً، الثروةُ النقدية التي تُرصد للقيام بمختلف المشروعات الإنتاجية. أما بالمعنى الاقتصادي الدقيق فيُقصد برأس المال مجموع الأموال التي يملكها المجتمع في فترة زمنية معيّنه بما فيها الأرض، والدخل الناتج، والمواد الأوليّة، ووسائل الإنتاج، والسلع المُنْتَجة. يقسم علماء الاقتصاد رأس المال، عادةً، إلى قسمين رئيسين: رأس المال الثابت (fixed capital)، ويُراد به تلك الأموال التي لا يطرأ عليها، خلال استخدامها عمليات الإنتاج، إلى تغيُّر طفيف لا يكاد يُذكر، بحيث يكون في الإمكان إعادة استخدامها من جديد للأغراض نفسها؛ ومن الأمثلة على ذلك الآلات والمباني والسكك الحديد ورأس المال الدائر أو المتداول (circulating capital)، ويُراد به تلك الأموال التي يطرأ عليها، خلال استخدامها في عمليات الإنتاج، تغيُّر جوهري يجعل من المتعذر علينا، بعدُ، أن نستخدمها في عمليات الإنتاج من جديد؛ ومن الأمثلة على ذلك المواد الأولية على اختلاف أنواعها. وفي ميدان الأعمال، يُطلق تعبير رأس المال العامل (working capital) على الأصول السائلة أو شبه السائلة كالحسابات النقدية في المصارف، والديون التي للشركة، وأوراق القبض ناقصاً الالتزامات الجارية.

شوفينيّة (chauvinism): الغلوّ في الوطنية. وهو تعبير يُقْصد به بخاصة، الوطنية المتعصبة ذات الطابع العُدْواني، أو العسكري، أو الاستعماري، أو العرقيّ. واللفظة مشتقة من اسم نيكولا شوفان (Nicolas Chauvin) وهو جندي فرنسي عُرف بوطنيّته المُفرْطة

وبإعجابه الشديد بنابليون بونابرت وإخلاصه الأسطوري له.

طليعيون (avant-garde): اسم عامّ يُطلق، في الفن بخاصة، على كل جماعة تبتدع أسلوباً جديداً أو أصيلاً في التعبير الفني. ويستخدم كذلك في التحليلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والمصطلح فرنسي الأصل، وهو يشمل مختلف المدارس الفنية التي خرجت على العمود التقليدي ابتداءً من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر حتى اليوم.

عثمانية، إمبراطورية (ottoman empire): إمبراطورية إسلامية أسّسها عثمان الأول، عام 1299 للميلاد، في آسيا الصغرى وجعل من مدينة بورصة عاصمةً لها (عام 1326). وبعد استيلاء السلطان محمد الفاتح على القسطنطينية، عاصمة البيزنطيين (عام 1453) أصبحت هذه المدينةُ هي عاصمة الإمبراطورية العثمانية. بلغت أوج مجدها في عهد السلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1566). شملت أراضيها ـ في أقصى اتساعها ـ تركيا، وسوريا، والعراق، وفلسطين، ومصر، وأجزاء من شبه جزيرة العرب وشمال إفريقيا، وشبه جزيرة البلقان، وأجزاء من الروسيا وهنغاريا. بعد ذلك دبَّ الضَّعف إلى جسم الإمبراطورية العثمانية فعُرفت برَجُل أوروبا المريض. خاضت الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا فهُزمت وانهارت. عاصمتها: الآستانة أو إستانبول.

غرب ضار (wild west): الجزء الغربي من الولايات المتحدة الأميركية في الفترة التي جرى فيها استيطانُهُ والتي كان خلالها غير خاضع لسلطان القانون.

فاشيّة/ فاشيستيّة (fascism): نظام أو حركة أو فلسفة سياسية تمجّد الدولةَ والعِرْق وتدعو إلى إقامة حكم أوتوقراطي مركزيّ على رأسه زعيم دكتاتوري، وإلى السيطرة على كل شكل من أشكال النشاط القومي. ويُطلق اسم الفاشيّة بخاصة على نظام الحكم

الإيطالي في عهد موسوليني (1922 ـ 1943). والواقع أن موسوليني كان أول من استخدم لفظة «الفاشيّة» عام 1919. وأياً ما كان، فقد بلغت الفاشيّة ذروتها في ألمانيا في ظلّ أدولف هتلر. أما اللفظة نفسها فمشتقّة من اللفظة اللاتينية fascis ومعناها «الحزيمة» أو مجموعة القضبان المحزومة على فأس. وكانت الحزيمة شعارَ السلطة في روما القديمة.

فلسفة وضعية (positivism): مذهب فلسفي وضعه أوغست كونت حوالي عام 1830. وهذا المذهب يُعنى بالظواهر والوقائع اليقينية وحَسْب، مُهملاً كلَّ تفكير تجريدي أو ميتافيزيقي، ويعتمد في المقام الأول على نتائج العلوم الطبيعية الحديثة. ويذهب كثيرٌ من الباحثين إلى أن فرانسيس بيكون (1561 ـ 1626) هو رائد «الوضعية» الأول، بسبب من تأكيده ضرورة الملاحظة والتجريب، وهو موقف ردّده من بعدُ كلّ من جون لوك، ودايفد هيوم.

فَوْضَوية (anarchism): نظرية سياسية تقول بأن الحرية الفردية يجب أن تكون مُطْلقة، وبأنّ جميع أشكال السلطة الحكومية غير مرغوب فيها ولا ضرورة لها البتّة. وتنادي بإلغاء الرأسمالية والملكية الخاصة وبإقامة مجتمع مرتكز على التعاون الطوعي بين الأفراد والجماعات. والفوضوية قديمة تحدَّث عنها أفلاطون في كتاب **الجمهورية** (*The Republic*). ولقد لقيت رواجاً غير يسير، في أواخر القرن التاسع عشر، وبخاصة في أوساط المثقّفين في فرنسا وروسيا وإيطاليا وإسبانيا في المقام الأول. ويُعتبر الفرنسي برودون (Proudhon) أحد أبرز دعاة الفوضوية. والواقع أنه هو الذي استحدث هذه اللفظة في القاموس السياسي. ومن أشهر الفوضويين أيضاً الروسي ميخائيل باكونين (Bakunin).

فولكلور/ مأثورات شعبية (folklore): عادات شعب ما وتقاليده وحكاياته وأساطيره وأقواله المأثورة وأغانيه ورقصاته المتحدّرة عبر

العصور من جيل إلى جيل، كما تتجلى عند قطاعات ذلك الشعب التي لم تفسدها المَدَنية والمؤلفة في المقام الأول من بسطاء الناس. ويُطلق اللفظ أيضاً على دراسة ذلك كله وتحليله على نحو مقارن، أو على نحو غير مقارن. وتعاظمت عناية العلماء بالفولكلور خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وهو يدرَّس اليوم في معظم الجامعات الأميركية، وفي كثير من الجامعات الأخرى، إذ ينكبّ الباحثون على تحليل أساليبه واستكناه أغراضه ومضامينه ودلالاته الاجتماعية وأبعاده السيكولوجية. ولفظة فولكلور معناها في الأصل «المعرفة التقليدية lore لشعب folk من الشعوب».

فيدراليّة/ نظام فيدرالي (federalism): نظام من الحكم تتحد فيه دولتان أو أكثر بحيث تحتفظ الحكومة المركزية بسلطات أساسية معيَّنة من مثل حقّ تقرير السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية والسياسة الاقتصادية، تاركةً للدول التي يتألف منها الاتحاد نوعاً من الاستقلال الذاتي في سائر الشؤون. وأهمّ ما يترتب على قيام الدولة الفيدرالية أو الاتحادية تنازلُ الدول الأعضاء عن سيادتها الخارجية، وفقدانُها شخصيتها الدولية، وصيرورتُها مجرَّد أقسام دستورية داخل دولة الاتحاد. ومن أبرز الأمثلة على الدولة الاتحادية في العصر الحديث الاتحاد السويسري، والولايات المتحدة.

قِنانة/ سخرة (serfdom): رقيق يعمل على أرض سيِّد إقطاعي وتنتقل ملكيّته من هذا السيِّد إلى أيما سيِّد آخر قد تؤول ملكية تلك الأرض إليه. ومن الثابت أن القنانة انتشرت انتشاراً واسعاً في أوروبا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب (عام 476م.) وأنها كانت معروفة في إنجلترا قبل الفتح النورمندي (عام 1066م.). وكان الأقنان يكسبون حريتهم بإحدى طرق أربع: الإعتاق، أو شراء الحرية بالمال، أو الخدمة العسكرية، أو الموت، والواقع أن القنانة زالت من الوجود في معظم أجزاء القارة الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر للميلاد.

كنيسة أنجليكانية (Anglican church): كنيسة إنجلترا الرسمية. يرأسها كبير أساقفة كانتربري (Canterbury). انفصلت عن الكنيسة الكاثوليكية عندما سحَبَ الملك هنري الثامن اعترافه بسلطة البابا وأعلن نفسه رئيساً أعلى لكنيسة إنجلترا (عام 1534).

كينزية، اقتصاد؛ اقتصاد جديد (keynesian economics; new economics): جون ماينارد كيْنز، وهو عالم اقتصادي بريطاني، وأحد أبرز علماء الاقتصاد في العصر الحديث. كان له آراء بَسَطها في كتابه الشهير **النظرية العامة في العمالة والفائدة والمال** (*General Theory of Employment Interest and Money*) (عام 1936) بغية تحقيق العمالة الكاملة (full employment). وخلاصة هذه الآراء أن البطالة هي نتيجة الطلب غير الكافي على السلع والخدمات لأن أرباب العمل لا يمكن أن يستخدموا العمال في إنتاج سلع غير قابلة للبيع. وأن التثمير، الخاضع للتقلّبات في سعر الفائدة وللتوقّعات المختلفة في ما يتصل بالمستقبل، هو العامل الدينامي الذي يقرّر مستوى النشاط الاقتصادي. ومن هنا كان في إمكان المبادرة الحكومية، في هذا المجال، أن تعود بالاقتصاد إلى حالة العمالة الكاملة. ومن طريق تغيير السياسات الضريبية والتوسع في الإنفاق العام تستطيع الحكومة أن تؤثر، على نحو مباشر، في الطلب على السّلع والخدمات. ومن طريق التحكّم بسعر الفائدة تستطيع، على نحو غير مباشر، أن تؤثر في مستوى التثمير الخاص.

ماركسية (marxism): النظام السياسي والاقتصادي الذي وضعه كارل ماركس وفريدريك إنجلز. تقوم على أساسين فلسفيين: المادية الجَدَلية، والمادية التاريخية. وهي تقول بأن المجتمع الرأسمالي يستند إلى استغلال البورجوازية للبروليتاريا. وتذهب إلى أن الشيوعية ـ وهي المظهر السياسي للماركسية ـ سوف تتحقق عندما يُفضي الصراع الطبقي على إطاحة دكتاتورية البروليتاريا بالنظام الرأسمالي، وعندما

ينشأ عن سقوط «الدولة» مجتمعٌ لا طبقات فيه. ويُعتبر لينين وليون تروتسكي وماو تسي تونغ أكبر شارحي الماركسية.

مسألة شرقية (eastern question): مسألة دولية نشأت عن تفسّخ الإمبراطورية العثمانية في البلقان وشرق البحر الأبيض المتوسط في القرن التاسع عشر، وتنافس الدول الأوروبية على اقتطاع أجزاء من أراضيها وتشجيع الشعوب المنضوية تحت لوائها على الاستقلال عنها. من أبرز مظاهرها ثورة الصِّرب (Serbs) على تركيا (1804 ـ 1813) و(1815 ـ 1817)، وثورة اليونان عليها (عام 1821 ـ 1829) والنزاع الذي نشب إثرها بين محمد علي والسلطان، وحرب القرم (Crimean War) بين تركيا وروسيا (1853 ـ 1856)، والحرب الروسية التركية (Russo-Turkish) (1877 ـ 1878) والحرب البلقانية (Balkan War) (1912 ـ 1913) التي انتهت بتمزّق أوصال الإمبراطورية العثمانية في أوروبا. وتُعتبر معاهدة لوزان (Lausanne) (عام 1923) التي تخلّت تركيا بموجبها عن جميع الأراضي غير التركية التي كانت تؤلف جزءاً من الإمبراطورية العثمانية نهايةً للمسألة الشرقية.

مصْنع (factory): مبنى، أو عدد من المباني، مجهّز بالمعدّات أو الآلات وبالأيدي العاملة التي تنتج نوعاً معيّناً من السِّلع. والمصنع مؤسسة حديثة العهد نسبياً. فإلى وقت قريب كانت السِّلع كلها تُنْتَج في البيوت، حتى إذا إذِنَ القرن السابع عشر بالانقضاء نشأت مدن جديدة حول مناجم الفحم الحجري، وبدأ الناس يعملون معاً في مصانع صغيرة. وسرعان ما نمت هذه المصانع وتكاثرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعد انبلاج عصر الثورة الصناعية (Industrial Revolution) فنشأت المدن الصناعية الكبرى وأخذ الناس ينزحون من الأرياف إلى تلك المدن ليعملوا في المصانع الجديدة. وإنما نشأت المصانع الأولى في إنجلترا، ثم انتشرت بعد ذلك في مختلف البلدان الأوروبية لتعمّ العالم كله بعد فترة يسيرة.

مهاجرون (les émigrés): اسم يُطلق على جمهرة النبلاء الفرنسيين اللذين فرّوا من فرنسا خلال ثورة عام 1789 وراحوا يتآمرون، وهم في المنفى، على الحكومة الثورية ملتمسين العونَ الأجنبي الذي يمكّنهم من القضاء على الثورة وإحياء النظام القديم. والواقع أنهم أنشأوا بزعامة أخي الملك لويس السادس عشر، الكونت دو بروفانس (Comte de Provence) (الملك لويس الثامن عشر في ما بعد) والبرنس دو كونديه (Prince de Condé) وغيرهما جيشاً من المهاجرين ساعد الدولَ الأجنبية في حروبها ضدّ فرنسا. وقد أقلق نشاطهم هذا الحكومةَ الثورية، فطلبت إليهم العودة إلى الوطن قبل كانون الثاني/يناير 1792 وإلاّ حُكم عليهم بالإعدام بوصفهم خونةً، وصادرت في العام نفسه ممتلكاتهم جميعاً. حتى إذا كانت سنة 1802 أصدر نابليون بونابرت عفواً شمل كثرة المهاجرين الكاثرة فرجع عددٌ غير يسير منهم إلى فرنسا.

مؤتمر باريس (congress of Paris): مؤتمر عُقد في باريس عام 1856 للتفاوض في أحكام الصلح عقبَ حرب القرم. اشتركت فيه تركيا والروسيا وبريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا وغيرها، وانتهى بتوقيع معاهدة باريس عام 1856.

مؤتمر برلين (congress of Berlin): مؤتمر عقده في برلين (13 حزيران/يونيو ـ 13 تموز/ يوليو 1878) ممثلو الدول الأوروبية الكبرى، برئاسة بسمارك، لحلّ الأزمة الدولية التي نشبت بسبب من معاهدة سان ستيفانو (San Stefano) التي كانت قد عقدت في 3 آذار/مارس 1878، بين روسيا والدولة العثمانية إثر الحرب الروسية التركية (1877 ـ 1878). وقد ألغى المؤتمر هذه المعاهدة واستعاض عنها بمعاهدة جديدة عُرفت بمعاهدة برلين، مُرضياً بذلك بريطانيا (بحرمان روسيا من المكاسب التي منحتها إياها معاهدة سان ستيفانو وبالإبقاء على الإمبراطورية العثمانية دولةً أوروبية) ومُرضياً النمسا ـ

(Bosnia and Herzegovina)، ممّا عزّز نفوذها في البلقان. ولكن المؤتمر أخفق في تحقيق آمال شعوب البلقان نفسها في الحرية والاستقلال وبذلك وضع الأساس لأزمات مُقبلة شهدتها شبه جزيرة البلقان.

موسوعيون/ إنسيكلوبيديون (encyclopedists): المشاركون في وضع **الموسوعة الفرنسية** أو **المعجم العقلاني للعلوم والفنون والحرَف** (*Encyclopédie ou Dictionnaire raisonné des sciences, des arts et des métiers*) (1751 ـ 1772). وبخاصة محرّراها ديدرو (Diderot) ودالامبير (d'Alembert) وكبار معاونيهما من أمثال فولتير (Voltaire) ومونتيسكيو (Montesquieu) وروسو (Rousseau). ويُعتبر الموسوعيون أبرز ممثلي حركة التنوير في فرنسا. وقد كان لتعاليمهم التحرّرية وآرائهم الثورية أثر عظيم تخطّى حدود فرنسا إلى عدد من بلدان العالم.

ميثاقية (chartism): حركة عمالية إنجليزية نشطت في القرن التاسع عشر على أساس المبادئ التي اشتمل عليها ميثاق الشعب (people's charter) الذي وضعه الزعيم الراديكالي اللندني وليام لوفيت (Lovett) عام 1838؛ ومن أبرز هذه المبادئ الاقتراع السري، وإلغاء شروط الملكية المفروضة على المرشحين لعضوية البرلمان، وجعلُ ولاية البرلمان عاماً واحداً. وتُعتبر الميثاقية أول حركة عمالية قومية النطاق انبثقت عن الاحتجاج ضدّ المظالم الاجتماعية الناشئة عن النظام الصناعي الجديد في بريطانيا.

نازيّة (nazism): أيديولوجية حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني (Nationalsozialistische Deutsche Arbeiterpartei) أو الحزب النازي (وليست لفظتا «النازي» و«النازية» غير اختصار لاسم حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني هذا). وَضَع أدولف هتلر هذه الأيديولوجية متأثراً بالفاشيّة الإيطالية وبَسَطها في كتابه **كفاحي**. وقوام

النازية سيطرةُ الدولة على الاقتصاد، والقوميةُ العنصريةُ القائلة بأن العِرق الآريّ سيد الأعراق جميعاً، وضرورةُ توسيع رقعة ألمانيا الإقليمية. وقد برزت النازية في ألمانيا مع بروز هتلر (عام 1933) وسقطت بسقوطه.

نظرية المعرفة (epistemology also theory of knowledge or gnosiology): فرع من الفلسفة يبحث في المعرفة (knowledge) طارحاً ثلاثة أسئلة هامة. أولها: ما المعرفة؟ وثانيها: ما أصل المعرفة، ومصدرها؟ (وبكلمة أخرى كيف نصل إلى المعرفة؟). وثالثها: هل يستطيع العقل البشري الوصول إلى المعرفة؟ وقد اختلفت إجابات الفلاسفة عن هذه الأسئلة تبعاً لاختلاف مذاهبهم، فبالنسبة إلى السؤال الأول قال بعض الفلاسفة إن المعرفة هي إدراك الأشياء كما هي في الواقع بواسطة آلات البدن والعقل. وقال بعضهم الآخر إن المعرفة هي إدراك الأشياء وَفْقَ ما يَظْهر لنا، لأن كل ما نعرفه عن العالم والأشياء الخارجية، سواء أكان ذلك من طريق الحواس أو من طريق التأمل الفكري ليس إلاّ خيالاً يولّده العقل. وبالنسبة إلى السؤال الثاني، قال الفلاسفة التجريبيون إن مصدر المعرفة هو الإدراك بالحواس، وإن المعرفة كلّها تنبع من التجربة. وقال الفلاسفة العقليون إن التجربة التي تحصل بواسطة الحواسّ مُوْهِمة ومضلِّلة لأن ما يَظهر للعقل بواسطة الحواس لا يعدو أن يكون مظهرَ الأشياء الخارجي الخدّاع لا ماهيّتها الحقّة، وإن المعرفة إنما تُحصَّل من طريق الفكر. وبالنسبة إلى السؤال الثالث أكد الفلاسفة التجريبيون والعقليون جميعاً ثقتهم بقدرة العقل البشري على معرفة الأشياء، برغم اختلافهم في تعيين السبيل إلى هذه المعرفة. ومن هنا جاز القول إنهم يمثلون، بالنسبة إلى هذه المسألة، مذهب اليقين. ولكن فريقاً آخر من الفلاسفة لم يأخذ بمذهب اليقين هذا، بل آثر الأخذ بأحد مذهبين آخرين: مذهب الشك، وهو ينكر قدرة العقل على الوصول إلى المعرفة ويكتفي بهذا الإنكار؛ ومذهب

النقد، وهو لا يكتفي بمجرد الإنكار أو الشك من غير تعليل، بل يعمد إلى البحث في حدود المعرفة ويحاول إقامة الدليل على إمكان الفوز بها.

ثبت الأعلام

«عصر الثورة»، «عصر رأس المال»، «عصر الإمبراطورية»

آدمز، جون (Adams, John) (1735 ـ 1826): ثاني رئيس للولايات المتحدة الأميركية (1797 ـ 1801).

آدمز، جون كوينسي (Adams, John Quincy) (1767 ـ 1848): سادس رئيس للولايات المتحدة الأميركية (1825 ـ 1829).

إبسن، هنريك (Ibsen, Henrik) (1828 ـ 1906): شاعر وكاتب مسرحي نرويجي. يُعتبر أحد أعظم الكتاب المسرحين في كل العصور.

ابن رُشد (Averroës) (1126 ـ 1198 م.): فيلسوف عربي أندلسي. حاول التوفيق بين الشريعة الإسلامية والفلسفة اليونانية في فصل المقال في ما بين الشريعة والحكمة من اتصال.

ابن سينا (Avicenna) (980 ـ 1037 م.): طبيب وفيلسوف عربي. تجاوزت مصنّفاته المئة من أشهرها كتاب القانون في الطب.

أدلر، ألفريد (Adler, Alfred) (1870 ـ 1937): طبيب نفساني نمساوي. يُعتبر مؤسس «علم النفس الفردي».

إدوارد السابع (Edward VII) (1841 ـ 1910): ملك بريطانيا وإيرلندا (1901 ـ 1910): ابن الملكة فكتوريا وخليفتها. تولى العرش وهو في الستين من العمر.

أديسون، توماس آلفا (Edison, Thomas Alva) (1847 ـ 1931): مخترع أميركي. اخترع الفونوغراف والإضاءة الكهربائية وأسهم في تطوير التلغراف وغيره.

أديناور، كونراد (Adenauer, Konrad) (1876 ـ 1967): سياسي ألماني. مستشار ألمانيا الغربية (1949 ـ 1963).

أرسطو (Aristotle) (384 ـ 322 ق. م.): فيلسوف يوناني. يُعدّ واحداً من أعظم الفلاسفة في جميع العصور.

آركرايت، ريتشارد (Arkwright, Richard) (1732 ـ 1792): مخترع إنجليزي. أدخل تحسينات على المغزل الآلي.

آرنولد، ماثيو (Arnold, Matthew) (1822 ـ 1888): شاعر وناقد إنجليزي.

إسماعيل باشا (Ismail Pasha) (1830 ـ 1895): خديوي مصر (1863 ـ 1879). تمَّ في عهده فتح قناة السويس. خُلع عن العرش عام 1879.

الأفغاني، جمال الدين (Al-Afghani, Jamal-ud-din) (1838 ـ 1897): مصلح ديني مسلم. نادى بالوحدة الإسلامية الشاملة.

آفوغادرو، أميديو (Avogadro, Amedeo) (1776 ـ 1856): فيزيائي وكيميائي إيطالي.

الأكويني، القديس توما (Aquinas, Saint Thomas) (1225 ـ 1274): راهب وفيلسوف ولاهوتي إيطالي. وضع مذهباً فلسفياً يُعرف بـ «التومائية».

ألفييري، فيتوريو (Alfieri, Vittorio) (1749 ـ 1803): شاعر وزعيم وطني إيطالي. عبّر في آثاره عن تمجيده للحرية.

ألكسندر الأول (Alexander I) (1777 ـ 1825): قيصر روسيا (1801 ـ 1825). في عهده غزا نابليون بونابرت روسيا (عام 1812).

ألكسندر الثاني (Alexander II) (1818 ـ 1881): قيصر روسيا (1855 ـ 1881). حرَّر الأقنان أو عبيد الأرض.

إلليس، هنري هافلوك (Ellis, Henry Havelock) (1859 ـ 1939): عالم نفس بريطاني. عُني بدراسة السلوك الجنسي.

إليزابيث الثانية (Eilzabeth II) (1926 ـ): ملكة بريطانيا وإيرلندا الشمالية (1952 ـ).

إمانويل كَنْت (Kant, Immanuel) (1724 ـ 1804): فيلسوف ألماني. يُعتبر أحد أعظم الفلاسفة في جميع العصور. من آثاره نقد العقل العملي.

أمبير، أندريه ماري (Ampère, André Marie) (1775 ـ 1836): رياضي وفيزيائي فرنسي. يُعتبر أبا المغنطيسية الكهربائية.

إمرسون، رالف والدو (1803 ـ 1882): فيلسوف وشاعر أميركي. يُعرف مذهبه بِـ «مذهب التعالي».

إنجلز، فريدريك (Engels, Friedrich) (1820 ـ 1895): فيلسوف اشتراكي ألماني. أسهم مع كارل ماركس في وضع البيان الشيوعي.

أندرسن، هانز كريستيان (Andersen, Hans Christian) (1805 ـ 1875): شاعر وروائي دنماركي. وضع حكايات خرافية للأطفال.

أندروس، توماس (Andrews, Thomas) (1813 ـ 1885): كيميائي وفيزيائي إيرلندي. أثبت أن جميع الغازات قابلة للإسالة.

أنـغـر، جـان أوغـسـت دومـيـنـيـك (Ingres, Jean Auguste Dominique) (1780 ـ 1867): رسـام فـرنـسـي. يُـعـتـبـر أحـد زعـمـاء المدرسة الكلاسيكية الفرنسية في الرسم.

آنغستروم، أنْدرس جوناس (Angstrom, Anders Jonas) (1814 ـ 1874): فيزيائي وفلكي سُويدي. يُعتبر رائد المطيافية أو التحليل الطيفي.

إهـرنـبـورغ، إيـلـيـا (Ehrenburg, Ilya) (1891 ـ 1967): روائـي سوفياتي أدّى دوراً بارزاً في تطوّر الفكر السوفياتي بعد ستالين.

أوبـنـهـايـمـر، يـولـيـوس روبـرت (Oppenheimer, Julius Robert) (1904 ـ 1967): فيزيائي نووي أميركي. أسهم في إنتاج القنبلة الذرية.

أوجـيـنـي (Eugénie) (1826 ـ 1920): إمبـراطـورة فـرنـسـا (1853 ـ 1870) بوصفها زوجة نابليون الثالث.

أورويـــل، جـــورج (Orwell, George) (1903 ـ 1950): روائـــي إنـجـلـيـزي. أشـهـر روايـاتـه: مـزرعـة الـحـيـوان (Animal Farm) (عـام 1945).

أوستن، جين (Austen, Jean) (1775 ـ 1817): روائية إنجليزية. عُنيت بتصوير حياة الطبقة المتوسطة.

أوغُـسْـطـيـن، الـقـديـس (Augustine, Saint) (354 ـ 430 م.): لاهوتي وفيلسوف كاثوليكي. حاول التوفيق بين الفكر الأفلاطوني والعقيدة النصرانية.

أونـامـونـو، مـيـغـيـل (Unamuno, Miguel de) (1864 ـ 1936): كاتب وشاعر وفيلسوف إسباني. يُعد رائداً من رُوّاد الفلسفة الوجودية.

أويـن، روبـرت (Owen, Robert) (1771 ـ 1858): اشـتـراكـي

ومصلح اجتماعي بريطاني. كان رائداً في تأسيس الجمعيات التعاونية.

إيخمان، أدولف (Eichmann, Adolf) (1906 ـ 1962): زعيم نازي. اختطفه الصهاينة ثم أعدموه.

إيرفنغ، واشنطن (Irving, Washington) (1783 ـ 1859): كاتب قصصي أميركي. عدّه بعضهم «أبا الأدب الأميركي» وعدّه آخرون «مخترع الأقصوصة».

أيزنهاور، دوايت (Eisenhower, Dwight) (1890 ـ 1969): جنرال أميركي. الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية (1953 ـ 1961).

إيستمان، جورج (Eastman, George) (1854 ـ 1932): مخترع أميركي. أنتج آلة تصوير يدوية صغيرة دعاها «كوداك».

إيفل، ألكسندر غوستاف (Eiffel, Alexandre Gustave) (1832 ـ 1923): مهندس فرنسي. بنى برج إيفل في باريس (عام 1889).

إيلوار، بول (Eluard, Paul) (1859 ـ 1952): شاعر فرنسي. يُعتبر أحد أبرز شعراء حركة المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي.

إيليوت، ت. س. (Eliot, T. S.) (1888 ـ 1965): شاعر وناقد إنجليزي. يُعتبر أحد أبرز ممثلي الشعر الحديث.

إيليوت، جورج (Eliot, George) (1819 ـ 1880): روائية إنجليزية. من أشهر آثارها سايلاس مارنر (Silas Mariner) (عام 1861).

إيميت، توماس (Emmet, Thomas) (1764 ـ 1827): محامٍ إيرلندي. أحد زعماء الحركة الاستقلالية في بلاده.

إينشتاين، ألبرت (Einstein, Albert) (1879 ـ 1955): فيزيائي أميركي. ألماني المولد. صاحب نظرية النسبية. مُنح جائزة نوبل في الفيزياء عام 1921.

الباب العالي (Sublime Porte): اسمٌ كان يُطلق قديماً على الحكومة العثمانية في إستانبول.

باخ، يوهان سيباستيان (Bach, Johann Sebastian) (1685 ـ 1750): مؤلف موسيقي ألماني. عُرف بغزارة الإنتاج.

باريس، موريس (Barrès, Maurice) (1862 ـ 1923): روائي وسياسي فرنسي.

باستور، لويس (Pasteur, Louis) (1822 ـ 1895): كيميائي وبيولوجي فرنسي. كشف دور الجراثيم في الإصابة بمختلف الأمراض.

باغانيني، نيكولو (Paganini, Nicolo) (1782 ـ 1840): مؤلف موسيقي إيطالي. عُرف بشخصيته الرومانطيقية المغامرة وبراعته في العزف على الكمان.

بافلوف، إيفان بيتروفيتش (Pavlov, Ivan Petrovich) (1849 ـ 1936): فسيولوجي روسي. منح جائزة نوبل في الفيسيولوجيا والطب لعام 1904.

باك، بيرل (Buck, Pearl) (1892 ـ 1973): روائية أميركية. مؤلفة الأرض الطيبة (The Good Earth) (عام 1931).

بالمرستون، اللورد (Palmerston, Lord) (1784 ـ 1865): سياسي بريطاني. رئيس الوزراء (1855 ـ 1858) و(1859 ـ 1865). أدّى دوراً بارزاً في الشؤون الأوروبية.

بـايـرون، جـورج غـوردون (لـورد) (Byron, George Gordon) (1788 ـ 1824): شاعر إنجليزي. قاتل دفاعاً عن استقلال اليونان.

بيتهوفن، لـودفيك فـان (Beethoven, Ludwig van) (1770 ـ 1827): مؤلف موسيقي ألماني. يُعتبر أحد أبرز عباقرة الموسيقى في جميع العصور.

برانديللو، لويجي (Pirandello, Luigi) (1867 ـ 1936): روائي وكاتب مسرحي إيطالي. مُنح جائزة نوبل في الآداب لعام 1934.

بـراونـيـنـغ، جـون (Browning, John) (1800 ـ 1859): زعـيـم أميركي. دعا إلى إلغاء الاسترقاق، أُعدم.

براونينغ، روبرت (Browning, Robert) (1812 ـ 1889): شاعر إنجليزي. يتميز شعره بالرقة والتعاطف مع البائسين.

بـرايـت، ريـتـشـارد (Bright, Richard) (1789 ـ 1858): طـبـيـب بريطاني. شخّص التهاب الكلْية المزمن.

بـريـخـت، بـرتـولـت (Brecht, Bertolt) (1898 ـ 1956): شـاعـر وكاتب مسرحي ألماني. قال بأن المسرح وسيلة للتعليم لا للتسلية وبأنه منبر اجتماعي وأيديولوجي. يُعتبر من أبرز ممثلي «المذهب التعبيري» المسرحيين وأشهر دعاة «المسرح الملحمي». ومن أهم آثاره: حياة غاليليو (The life of Galileo) (عام 1942).

برزيليوس، البارون جونس جاكوب (Berzelius, Jons Jakob) (1779 ـ 1848): كيميائي سويدي. اكتشف عدداً من العناصر.

برغسون، هنري (Bergson, Henri) (1859 ـ 1941): فيلسوف فرنسي. قال بأن في العالم المادي قوةً كامنة تعمل على تطوير جميع المتعضِّيات والكائنات. وقد دعا هذه القوة «دفعة الحياة» أو «الدافع

الحيوي» (élan vital). أشهر آثاره: التطوّر الخلاق (L'Evolution Créatrice) (عام 1907). مُنح جائزة نوبل في الآداب لعام 1927.

برليوز، هكتور (Berlioz, Hector) (1803 ـ 1869): مؤلف موسيقي فرنسي. يغلب على أعماله الطابع الرومانطيقي.

برناردين دو سان بيار، جاك هنري (Bernardin de Saint-Pierre, Jacques Henri) (1737 ـ 1814): روائي فرنسي.

برودون، بيار (Proudhon, Pierre) (1809 ـ 1865): اشتراكي فرنسي. شجَب الملكية الشخصية.

بروست، مارسيل (Proust, Marcel) (1871 ـ 1922): روائي فرنسي. يعد أحد أبرز ممثلي «الرواية النفسية». أشهر آثاره سُباعية دعاها بحثاً عن الزمن المفقود (A la recherche du temps perdu) (1913 ـ 1927). وقد كان لهذه الرواية الكبيرة التي تُعتبر من أعظم الروائع في الأدب العالمي كله، أثر بعيد في تطور الفن الروائي.

بروكنر، أنطون (Bruckner, Anton) (1824 ـ 1896): مؤلف موسيقي نمساوي.

برونتي، إميلي (Brontë, Emily) (1818 ـ 1848): روائية إنجليزية. مؤلفة مرتفعات وذَرينغ (Wuthering Heights) (عام 1847). وشقيقة شارلوت برونتي.

برونتي، شارلوت (Brontë, Charlotte) (1816 ـ 1855): روائية إنجليزية. مؤلفة جين أيير (Jean Eyre) (عام 1847).

بريتون، أندريه (Breton, André) (1896 ـ 1966): شاعر فرنسي. مؤسس المذهب السُّريالي.

بريجنيف، ليونيد (Brezhnev, Leonid) (1906 ـ 1982):

سياسي سوفياتي. السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفياتي (1964 ـ 1982): رئيس مجلس السوفيات الأعلى (1977 ـ 1982).

بـريـسـتـلـي، جـوزيـف (Priestley, Joseph) (1733 ـ 1804): لاهوتي وكيميائي بريطاني. أيّد الثورة الفرنسية فأُحرق مختبره وهاجر إلى أميركا (عام 1794).

بريل، لويس (Braille, Louis) (1809 ـ 1852): معلم فرنسي ضرير. ابتكر طريقة في الكتابة خاصة بالعميان.

بسمارك، الأمير أوتو فون (Bismarck, Prince Otto von) (1815 ـ 1898): سياسي ألماني. أول مستشار (أو رئيس وزراء) للإمبراطورية الألمانية (1871 ـ 1890).

بطرس الأول؛ بطرس الأكبر (Peter I, Peter the Great) (1672 ـ 1725): قيصر روسيا (1682 ـ 1725). جعل من روسيا دولةً أوروبيةً ذات شأن.

بـل، ألـكـسـنـدر غـراهـام (Bell, Alexander Graham) (1847 ـ 1922): مخترع أميركي. اسكوتلندي المولد. اخترع التلفون (عام 1876).

بلان، لويس (Blanc, Louis) (1811 ـ 1882): اشتراكي فرنسي.

بـلانـك، مـاكـس (Planck, Max) (1858 ـ 1947): فـيـزيـائـي ألماني. وضع «نظرية الكم» quantum theory.

بـلـزاك، أونـوريـه دو (Balzac, Honoré de) (1799 ـ 1850): روائي فرنسي. يُعتبر أحد أركان المدرسة الواقعية.

بلفور، آرثر جيمس (Balfour, Arthur James) (1848 ـ 1930): سياسي بريطاني من أركان حزب المحافظين. رئيس الوزراء (1902 ـ

1905). وزير الخارجية (1916 ـ 1919). صاحب وعد بلفور المشؤوم. مثّل بريطانيا في أول اجتماع عقدته عصبة الأمم (عام 1920). أما وعده الشهير فقد أصدره في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917 لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، فكان فاتحة الكوارث التي نزلت بالفلسطينيين والعرب كلهم.

بلومنباخ، يوهان (Blumenbach, Johann) (1752 ـ 1840): عالم أنثروبولوجي ألماني.

بليك، وليام (Blake, William) (1757 ـ 1827): شاعر ورسام إنجليزي. تتّسم أعماله بالطابع الرمزي.

بن بيلا، أحمد (Ben Bella, Ahmad) (1918 ـ): سياسي جزائري. رئيس الجمهورية (1963 ـ 1965).

بنثام، جيريمي (Bentham, Jeremy) (1748 ـ 1831): فيلسوف إنجليزي. قال بأن السعادة هي غاية الحياة الأساسية.

بنيديكت الخامس عشر (Benedict XV) (1854 ـ 1922): بابا روما (1914 ـ 1922): شجب فظائع الحرب العالمية الأولى.

بو، إدغار آلان (Poe, Edgar Allan) (1809 ـ 1849): كاتب وشاعر أميركي. يعد أحد أبرز كتاب الأقصوصة في العالم.

بوارنية، جوزفين دو (Beauharnais, Joséphine de) (1763 ـ 1814): إمبراطورة فرنسا بوصفها زوجة نابليون بونابرت (1804 ـ 1809).

بوانكاريه، جول هنري (Poincaré, Jules Henri) (1854 ـ 1912): فيزيائي ورياضي وعالم فلك فرنسي.

بوتشيني، جياكومو (Puccini, Giacomo) (1858 ـ 1924):

مؤلف موسيقي إيطالي. حظيت أوبراته بنجاح شعبي منقطع النظير.

بودلير، شارل (Baudelaire, Charles) (1821 ـ 1867): شاعر فرنسي. تميّز شعره بطابع إباحي. أهم آثاره: أزهار الشر.

بورقيبة، الحبيب (Bourguiba, al-Habib) (1903 ـ 2000): زعيم سياسي تونسي. رئيس الجمهورية (1957 ـ 1987).

بوسويل، جيمس (Boswell, James) (1740 ـ 1795): محامٍ وكاتب اسكوتلندي.

بوشكين، ألكسندر (Pushkin, Alexander) (1799 ـ 1837): شاعر وروائي وكاتب مسرحي روسي. يُعتبر أبا الأدب الروسي الحديث.

بوفوار، سيمون دو (Beauvoir, Simone de) (1908 ـ 1986): كاتبة وروائية فرنسية. شريكة جان بول سارتر.

بوفون، الكونت جورج لويس لوكليرك دو (Buffon, Comte Georges Louis Leclerc de) (1707 ـ 1788): كاتب وعالم طبيعي فرنسي.

بوليفار، سيمون (Bolivar, Simon) (1783 ـ 1830): زعيم عسكري وسياسي فنزويلي. حرّر بلاده من الاستعمار الإسباني.

بولينياك، جول دو (الأمير) (Polignac, Jules de) (le Prince) (1780 ـ 1847): سياسي فرنسي. رئيس الوزراء (1829 ـ 1830). عجّلت سياسته الرجعية في نشوب ثورة العام 1830.

بومارشيه، بيار أوغسطين كارون دو (Beaumarchais, Pierre Augustin Caron de) (1732 ـ 1799): كاتب مسرحي فرنسي.

بومبيدو، جورج (Pompidou, Georges) (1911 ـ 1974): سياسي فرنسي. رئيس الجمهورية (1969 ـ 1974) خلفاً للرئيس ديغول.

بومدين، هواري (Boumedienne, Houari) (1925 ـ 1978): زعيم سياسي جزائري. رئيس الجمهورية (1965 ـ 1978).

بونابرت، جوزيف (Bonaparte, Joseph) (1768 ـ 1844): أكبر إخوة نابليون بونابرت. ملك نابولي (1806 ـ 1808). ملك إسبانيا (1808 ـ 1813).

بيرتون، السير ريتشارد (Burton, Sir Richard) (1821 ـ 1890): مستشرق بريطاني. ترجم كتاب ألف ليلة وليلة إلى الإنجليزية.

بيرك، إدموند (Burke, Edmund) (1729 ـ 1797): سياسي بريطاني. عُرف بعدائه للثورة الفرنسية.

بيرنز، روبرت (Burns, Robert) (1759 ـ 1796): شاعر اسكوتلندي. نظم باللهجة الاسكوتلندية.

بيسارو، كميل (Pissarro, Camille) (1830 ـ 1903): رسام فرنسي. يُعد أحد زعماء المدرسة الانطباعية.

بيفن، أرنست (Bevin, Ernest) (1881 ـ 1951): سياسي بريطاني. وزير الخارجية (1945 ـ 1951).

بيكاسو، بابلو (Picasso, Pablo) (1881 ـ 1973): رسام ونحّات إسباني. قضى الشطر الأعظم من حياته في فرنسا. يُعتبر أغزر فناني القرن العشرين إنتاجاً وأكثرهم إبداعاً. عُرف بولعه باستكشاف الفكرات والأشكال الجديدة. أسس هو وجورج براك (Braque) المذهب التكعيبي. ومن أشهر آثاره: آنسات آفينيون (les Demoiselles

d'Avignon) (عام 1907)، و ثلاثة موسيقيين (Three Musicians) (عام 1921)، و المرأة الباكية (La femme qui pleure) (عام 1937).

بيكون، فرانسيس (Bacon, Francis) (1561 ـ 1626): سياسي وفيلسوف إنجليزي. يُعتبر أحد رواد العلم التجريبي الحديث.

بيكيت، صاموئيل (Beckett, Samuel) (1906 ـ 1989): روائي وكاتب مسرحي إيرلندي. مُنح جائزة نوبل في الأدب عام 1969.

بيل، تشارلز (Peale, Charles) (1741 ـ 1827): رسام أميركي. عُرف برسومه التي خلّد بها زعماء الثورة الأميركية.

بين، توماس (Paine, Thomas) (1737 ـ 1809): سياسي من زعماء الثورة الأميركية. بريطاني المولد. من آثاره: كتاب حقوق الإنسان (Rights of Man) (عام 1791).

بينيت، آرلوند (Bennett, Arnold) (1867 ـ 1931): روائي وكاتب مسرحي إنجليزي. صوّر مصاعب الحياة في المصانع الإنجليزية.

تاليران ـ بيريغور، شارل موريس دو (Talleyrand-Périgord, Charles Maurice de) (1754 ـ 1838): سياسي وأسقف فرنسي. تولى وزارة الخارجية فترة طويلة في عهود جمهورية وملكية عديدة.

تروتسكي، ليون (Trotsky, Leon) (1879 ـ 1940): زعيم ثوري سوفياتي. أصرَّ على ضرورة الثورة العالمية الدائمة. اغتيل في المكسيك.

تشابلن، تشارلي سبنسر (Chaplin, Charles Spencer) (Charlie) (1889 ـ 1977): ممثّل هزلي بريطاني. يُعتبر أحد ألمع نجوم السينما العالمية في عهدها الصامت والناطق. عمل في الولايات المتحدة

الأميركية (1913 ـ 1952). من أشهر أفلامه «أضواء المدينة» (City Lights) (عام 1931).

تشارلز الأول (Charles I) (1600 ـ 1649): ملك إنجلترا واسكوتلندا وإيرلندا (1625 ـ 1649). في عهده نشبت الحرب الأهلية (1642 ـ 1652). أُعدم.

تشايكوفسكي، بيتر إيليتش (Tchaikovsky, Peter Illich) (1840 ـ 1893): مؤلف موسيقي روسي. يُعتبر زعيم مؤلفي «الباليه» الكلاسيكية غير المنازع، وأشهر آثاره في هذا الميدان بُحيرة البجع (Swan Lake) (عام 1877). و الحسناء النائمة (Sleeping Beauty) (عام 1890). ولتشايكوفسكي أيضاً بضعُ سيمفونيات أعظمها شأناً السيمفونيا السادسة (عام 1893).

تشرتشل، السير ونستون (Sir Winston Churchill) (1874 ـ 1965): سياسي بريطاني. زعيم حزب المحافظين. يُعتبر أحد أبرز رجال السياسة في العالم خلال الثّلث الثاني من القرن العشرين. رئيس الوزراء (1940 ـ 1945) و(1951 ـ 1955). قاد بريطانيا من حافة الهزيمة إلى النصر في الحرب العالمية الثانية. مُنح جائزة نوبل في الآداب لعام 1953. أشهر آثاره: الحرب العالمية الثانية (The Second World War) (1948 ـ 1953)، وتاريخ الشعوب الناطقة بالإنجليزية (A History of the English-Speaking Peoples) (1956 ـ 1958).

تشو إن لاي (Chou En-lai) (1898 ـ 1976): زعيم شيوعي صيني. رئيس الوزراء (1949 ـ 1976). يُعتبر أحد بُناة جمهورية الصين الشعبية.

تشيخوف، أنطون بافلوفيتش (Chekhov, Anton Pavlovich) (1860 ـ 1904): كاتب مسرحي ومؤلف أقاصيص روسي. يعتبر إمام القصة القصيرة في العصر الحديث.

تمثال الحرية (Statue of Liberty): تمثال ضخم قائم على جزيرة الحرية (Liberty Island) في مرفأ مدينة نيويورك. يمثِّل امرأة ترفع بيمناها مشعلاً وتحمل بيُسراها لوحاً منقوشاً عليه «4 تموز/يوليو 1776» وهو التاريخ الذي صدر فيه «إعلان الاستقلال» الأميركي. يبلغ ارتفاعه (باستثناء قاعدته) حتى أعلى المشعل 46 متراً وخمسة سنتيمترات. وقد صنعه النحّات الفرنسي بارتولدي من صفائح نحاسية ضخمة وقدّمه الشعب الفرنسي هدية إلى الولايات المتحدة الأميركية (عام 1886).

تنيسون، ألفريد (Tennyson, Alfred) (1809 ـ 1892): شاعر إنجليزي. يُعتبر أعظم شعراء العصر الفكتوري.

تواين، مارك (Twain, Mark) (1835 ـ 1910): كاتب هزلي أميركي. أشهر آثاره: مغامرات توم سويَر (The Adventures of Tom Sawyer) (عام 1876).

تورغنيف، إيفان (Turgenev, Ivan) (1818 ـ 1883): روائي وكاتب مسرحي روسي. عُرف بنزعته التحررية.

تورغو، آن روبير جاك (Turgot, Anne Robert Jacques) (1727 ـ 1781): سياسي وعالم اقتصاد فرنسي. وزير المال (1774 ـ 1776) في عهد الملك لويس السادس عشر.

تولوستوي، ليو (Tolstoy, Leo) (1828 ـ 1910): روائي وفيلسوف أخلاقي ومصلح اجتماعي روسي. يُعتبر أحد أعظم الروائيين في العالم كله، وقد تميزت آثاره بعمق تحليله للإنسان ككائن اجتماعي. رفض في أواخر حياته مؤسسات المجتمع وفيها الملكية الشخصية والدولة نفسها. أبرز روائعه الحرب والسّلم (War and Peace) (1865 ـ 1869).

تيرنر، جوزيف مالورد وليام (Turner, Joseph Mallord

(William (1775 ـ 1851): رسام بريطاني. اتسمت آثاره بطابع رومانطيقي.

جاكار، جوزيف ماري (Jacquard, Joseph Marie) (1752 ـ 1834): مخترع فرنسي. اخترع النّول الآلي الكامل (عام 1801).

جاكسون، آندرو (Jackson, Andrew) (1767 ـ 1845): جنرال وسياسي أميركي. الرئيس السابع للولايات المتحدة الأميركية (1829 ـ 1837).

جبران، جبران خليل (Gibran, Gibran Khalil) (1883 ـ 1931): كاتب وشاعر ورسام لبناني. تميزت أعماله بسعة الخيال وبالثورة على التقاليد.

جفرسون، توماس (Jefferson, Thomas) (1743 ـ 1826): سياسي أميركي. الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأميركية (1801 ـ 1809). يُعتبر الواضع الرئيس لوثيقة إعلان الاستقلال.

جناح، محمد علي (Jinnah, Mohammad Ali) (1867 ـ 1948): سياسي هندي مسلم. مؤسس دولة باكستان وأول رئيس لها (1947 ـ 1948).

جورج الثالث (George III) (1738 ـ 1820): ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا (1760 ـ 1820): في عهده نشبت الثورة الأميركية (1775 ـ 1783).

جورج الرابع (George IV) (1762 ـ 1830): ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا (1820 ـ 1830). عُرف بانغماسه في الملذات.

جوزيف الثاني (Joseph II) (1741 ـ 1790): ملك ألمانيا (1764 ـ 1790) ورأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة (1765 ـ 1790).

جوزيف، فرانز (Joseph, Franz) (1830 ـ 1916): إمبراطور النمسا (1848 ـ 1916) وملك المجر (1867 ـ 1916). في عهده أنشئت إمبراطورية «النمسا ـ المجر» (عام 1867).

جونسون، لندون (Johnson, Lyndon) (1908 ـ 1973): سياسي أميركي. الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية (1963 ـ 1969). تولى الرئاسة بعد مصرع جون كنيدي.

جيد، أندريه (Gide, André) (1869 ـ 1951): كاتب وناقد فرنسي. مُنح جائزة نوبل في الآداب عام 1947.

جيريكو، جان لويس أندريه تيودور (Géricault, Jean Louis André Théodore) (1791 ـ 1824): رسام فرنسي. برع في رسم الوجوه والجياد.

جيمس، هنري (James, Henry) (1843 ـ 1916): روائي وناقد أميركي. شقيق وليام جيمس.

جيمس، وليام (James, William) (1842 ـ 1910): فيلسوف وعالم نفس أميركي. طوَّر الفلسفة الذرائعية أو البراغماتية.

خروتشوف، نيكيتا (Khrushchev, Nikita) (1894 ـ 1971): زعيم سوفياتي. رئيس الوزراء (1958 ـ 1964). شنَّ الحرب على الستالينية.

داروين، تشارلز روبرت (Darwin, Charles Robert) (1809 ـ 1882): عالم طبيعة بريطاني. صاحب النظرية الداروينية. أشهر آثاره في أصل الأنواع (On the Origin of Species) (عام 1859).

دافيد، جاك لويس (David, Jacques Louis) (1748 ـ 1825): رسام فرنسي. حظيت رسومه التاريخية بشعبية واسعة في عصره.

دالامبير، جان لو رون (d'Alembert, Jean Le Rond) (1717 ـ

1783): فيلسوف وفيزيائي ورياضي فرنسي. شارك في تحرير الموسوعة الفرنسية.

دالتون، جون (Dalton, John) (1766 ـ 1844): فيزيائي وكيميائي بريطاني. وضع أول نظرية ذرية عملية، وكان أول من وصف عمى الألوان.

دانتون، جورج جاك (Danton, Georges Jacques) (1759 ـ 1794): أحد زعماء الثورة الفرنسية. أُعدم بالمقصلة.

دانتي، آليغييري (Dante, Alighieri) (1265 ـ 1321): كبير شعراء إيطاليا. صاحب ملحمة الكوميديا الإلهية (Divina Commedia) (1308 ـ 1320).

داوتي، تشارلز مونتاغو (Doughty, Charles Montagu) (1834 ـ 1926): مستكشف إنجليزي. قام برحلة إلى شبه الجزيرة العربية (1876 ـ 1878).

دريفوس، ألفريد (Dreyfus, Alfred) (1859 ـ 1935): ضابط فرنسي يهودي. اتّهم بالخيانة العظمى. شغلت قضيته فرنسا كلها (1894 ـ 1906).

دوبوسي، كلود (Debussy, Claude) (1862 ـ 1918): مؤلف موسيقي فرنسي. أحد أبرز ممثلي المدرسة الرمزية في الموسيقى.

دوديه، ألفونس (Daudet, Alphonse) (1840 ـ 1897): قاصّ وروائي فرنسي.

دوركهايم، إميل (Durkheim, Emile) (1858 ـ 1917): فيلسوف فرنسي. أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث.

دوستويفسكي، فيودور ميخائيلوفيتش (Dostoevski, Feodor

(Mikhailovich (1821 ـ 1881): روائي روسي. أشهر آثاره الإخوة كرامازوف (The Brothers Karamazov) (عام 1880).

دوشان، مارسيل (Duchamp, Marcel) (1887 ـ 1968): رسام فرنسي. أحد مؤسسي المدرسة الداديّة والمدرسة السُّريالية.

دولاكروا، أوجين (Delacroix, Eugène) (1798 ـ 1863): رسام فرنسي. يُعتبر زعيم المدرسة الرومانطيقية في الرسم.

دوماس، ألكسندر (Dumas, Alexandre) (1802 ـ 1870): روائي فرنسي. وضع عدداً كبيراً من الروايات التاريخية. يُعرف بـ «دوماس الأب».

دوميه، أونوريه (Daumier, Honoré) (1808 ـ 1879): رسام ونحّات فرنسي. اشتهر برسومه الكاريكاتورية البارعة.

دونيزيتي، غايتانو (Donizetti, Gaetano) (1797 ـ 1848): مؤلف موسيقي إيطالي. وضع أكثر من ثلاثين أوبرا.

ديديرو، دنيس (Diderot, Denis) (1713 ـ 1784): فيلسوف وموسوعي فرنسي. شارك في تحرير الموسوعة الفرنسية.

ديزرائيلي، بنيامين (Disraeli, Benjamin) (1804 ـ 1881): سياسي بريطاني. رئيس الوزراء (عام 1868) و(1874 ـ 1880). اشترى حصة مصر من أسهم قناة السويس (عام 1875).

ديكارت، رينيه (Descartes, René) (1596 ـ 1650): فيلسوف وفيزيائي ورياضي فرنسي. يعتبر مؤسس الفلسفة الحديثة.

ديكنز، تشارلز (Dickens, Charles) (1812 ـ 1870): روائي إنجليزي. تميّز أسلوبه بالدعابة البارعة والسخرية اللاذعة.

ديمولان، كميل (Desmoulins, Camille) (1760 ـ 1794): أحد زعماء الثورة الفرنسية. عُرف باعتداله ومقاومته للتطرف. أُعدم.

راسل، برتراند (Russell, Bertrand) (1872 ـ 1970): رياضي وفيلسوف إنجليزي. من آثاره: تحليل المادة (The Analysis of Matter) (عام 1927).

رامبو، آرثر (Rimbaud, Arthur) (1854 ـ 1891): شاعر فرنسي. تأثر به شعراء المدرسة الرمزية. هجر الشعر وهو بعدُ شاب وعاش عيش المغامرين.

روبسبيار، مكسيمليان دو (Robespierre, Maximilien de) (1758 ـ 1794): أحد أبرز رجال الثورة الفرنسية. بدأ عهد الإرهاب فقضى على معظم خصومه السياسيين. أعدم بالمقصلة.

رودان، أوغست (Rodin, Auguste) (1840 ـ 1917): نحات فرنسي. تنزع آثاره إلى التعبير عن «فكر» تجريدي الطابع.

روسو، جان جاك (Rousseau, Jean Jacques) (1712 ـ 1778): كاتب فرنسي. كان لآرائه السياسية أثرٌ كبير في تطور الديمقراطية الحديثة. أشهر آثاره العقد الاجتماعي.

روسّيني، جيبواتشينو أنطونيو (Rossini, Gioacchino Antonio) (1792 ـ 1868): مؤلف موسيقي إيطالي. وضع أربعين أوبرا في أربعين عاماً.

روكفلر، جون دايفسون (Rockefeller, John Davison) (1839 ـ 1937): رجل مال وأعمال أميركي. سيطر على صناعة تكرير النفط في الولايات المتحدة الأميركية. يُعرف بِـ «جون روكفلر الأب».

ريكاردو، دايفد (Ricardo, David) (1772 ـ 1823): عالم

اقتصاد إنجليزي يُعتبر مؤسس المدرسة الكلاسيكية في علم الاقتصاد.

ريكامييه، مدام جولييت (Récamier, Madame Juliette) (1777 ـ 1849): سيدة فرنسية. اشتهرت بصالونها الأدبي الذي كان ملتقى رجال الفكر والأدب والسياسة.

ريلكه، رينر ماريا (Rilke, Rainer Maria) (1875 ـ 1926): شاعر نمساوي ـ ألماني. يعتبر أحد عمالقة الأدب الحديث.

ساد، المركيز دو (Sade, Marquis de) (1740 ـ 1814): روائي فرنسي. عُني بتصوير حالات الانحراف الجنسي.

السادات، محمد أنور (Sadat, Muhammad Anwar) (1918 ـ 1981): زعيم عسكري وسياسي مصري. رئيس الجمهورية (1970 ـ 1981) خلفاً للرئيس جمال عبد الناصر. اغتيل.

سارتر، جان بول (Sartre, Jean Paul) (1905 ـ 1980): روائي وكاتب مسرحي وفيلسوف فرنسي. يعتبر زعيم المدرسة الوجودية الفرنسية.

سان أكزوبيري، أنطوان دو (Saint-Exupéry, Antoine de) (1900 ـ 1944): طيار وكاتب فرنسي. أشهر آثاره: طيران الليل (Vol de nuit) والأمير الصغير (Le Petit Prince)

سان جوست، لويس أنطوان ليون دو (Saint-Just, Louis Antoine Léon de) (1767 ـ 1794): أحد زعماء الثورة الفرنسية. أعدم بالمقصلة.

سان سيمون، الكونت دو (Saint-Simon, Comte de) (1760 ـ 1825): فيلسوف اشتراكي فرنسي. دعا إلى إلغاء السلطة السياسية.

سانتيانا، جورج (Santayana, George) (1863 ـ 1952): شاعر

وفيلسوف أميركي. إسباني المولد. صاحب كتاب حياة العقل (The Life of Reason) (عام 1905).

سترافنسكي، إيغور (Stravinsky, Igor) (1882 ـ 1971): مؤلف موسيقي روسي. يُعد أحد أعظم الموسيقيين في القرن العشرين.

ستراوس، جوهان (Strauss, Johann) (1825 ـ 1899): مؤلف موسيقي نمساوي. وضع عدداً من الأوبريتات وأكثر من مئة وخمسين فالساً.

ستراوس، ريتشارد (Strauss, Richard) (1864 ـ 1949): مؤلف موسيقي ألماني. يعتبر أحد أركان المذهب التعبيري في الموسيقى.

سترندبيرغ، أوغست (Strindberg, August) (1849 ـ 1912): روائي وكاتب مسرحي سويدي. كان ذا أثر كبير في تطور المسرحية الأوروبية والأميركية.

صن يات صن (Sun Yat-sen) (1866 ـ 1925): سياسي وزعيم ثوري صيني. مؤسس الجمهورية الصينية ورئيسها المؤقت (1911 ـ 1912).

ستندال (Stendhal) (1783 ـ 1842): روائي فرنسي. أشهر آثاره الأحمر والأسود (Le Rouge et le noir) (عام 1830).

ستيفنسون، جورج (Stephenson, George) (1781 ـ 1848): مهندس ومخترع بريطاني. يعتبر رائداً في صناعة القاطرات البخارية.

سرفانتس سافيدرا، ميغل دو (Cervantes Saavedra, Miguel de) (1547 ـ 1616): روائي إسباني. مؤلف رواية دون كيشوت (Don Quixote).

سميث، آدم (Smith, Adam) (1723 ـ 1790): فيلسوف

اجتماعي وعالم اقتصاد اسكوتلندي. يُعتبر مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي. أهم آثاره: بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها (An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations).

سورا، جورج (Seurat, Georges) (1859 ـ 1891): رسام فرنسي. يُعتبر زعيم المدرسة الانطباعية المُحدثة (neoimpressionism).

سوريل، جورج (Sorel, Georges) (1847 ـ 1922): مفكر فرنسي. تأثرت الفاشية والنازية ببعض آرائه.

سوكريه، أنطونيو (Sucre, Antonio) (1795 ـ 1830): زعيم ثوري جنوب أميركي. ساعد بوليفار على تحرير المستعمرات الإسبانية في أميركا الجنوبية.

سولجينيتسين، ألكسندر (Solzhenitsyn, Aleksandr) (1918 ـ 2008): روائي سوفياتي. مُنح جائزة نوبل في الأدب لعام 1970.

سييس، إمانويل جوزيف (Sieyès, Emmanuel Joseph) (1748 ـ 1836): كاهن وثوريّ فرنسي.

شاتوبريان، الفيكونت فرانسوا رينيه دو (Chateaubriand, François René de) (1768 ـ 1848): كاتب وزعيم سياسي فرنسي. اتسم أدبه بالطابع الرومانطيقي.

شارل العاشر (Charles X) (1757 ـ 1836): ملك فرنسا (1824 ـ 1830). أُكره على التخلي عن العرش.

شامبوليون، جان فرانسوا (Champollion, Jean François) (1790 ـ 1832): عالم آثار فرنسي. حلَّ طلاسم اللغة الهيروغليفية المصرية.

شبنغلر، أوسفلد (Spengler, Oswald) (1880 ـ 1936): فيلسوف ألماني. قال بأن الحضارة الغربية المعاصرة هي في طريقها إلى الموت.

شتاين، غيرترود (Stein, Gertrude) (1874 ـ 1946): كاتبة أميركية. تميّز أسلوبها بالتكرار والإيغال في التبسيط.

شتاينبيك، جون (Steinbeck, John) (1902 ـ 1968): روائي أميركي. اتسمت آثاره بطابع واقعي. منح جائزة نوبل في الآداب لعام 1962.

شريدان، ريتشارد (Sheridan, Richard) (1751 ـ 1816): كاتب مسرحي إنجليزي. برع في تأليف الكوميديا الاجتماعية.

شفايتزر، ألبرت (Schweitzer, Albert) (1875 ـ 1965): طبيب ولاهوتي ألماني. مُنح جائزة نوبل للسلام لعام 1952.

شلي، بيرسي بيش (Shelley, Percy Bysshe) (1792 ـ 1816): شاعر إنجليزي. يُعتبر أحد كبار الشعراء الرومانطيقيين الإنجليز. مات غرقاً.

شلينغ، فريدريك (Schelling, Friedrich) (1775 ـ 1854): فيلسوف ألماني. ارتبط اسمه بالحركة الرومانطيقية.

شو، جورج برنارد (Shaw, George Bernard) (1856 ـ 1950): كاتب مسرحي إنجليزي. إيرلندي المولد. تزخر أثاره بالظّرف والسّخرية.

شوبان، فريدريك فرانسوا (Chopin, Frédéric François) (1810 ـ 1849): مؤلف موسيقي وعازف بيانو بولندي. تتميز آثاره بنبرة رومانطيقية ساحرة.

شوبرت، فرانز (Schubert, Franz) (1797 ـ 1828): مؤلف موسيقي نمساوي. يُعتبر أحد أعظم الموسيقيين الرومانطيقيين.

شوبنهاور، آرثر (Schopenhauer, Arthur) (1788 ـ 1860): فيلسوف ألماني. أهم آثاره: العالم إدارة وفكرة (The World as Will and Idea) (عام 1819).

شومان، روبرت (Schumann, Robert) (1810 ـ 1856): مؤلف موسيقي ألماني. تأثر ببيتهوفن وشوبرت.

شونبرغ، أرنولد (Schonberg, Arnold) (1874 ـ 1951): مؤلف موسيقي أميركي. عُرف بتحرره من قيود الشكل الموسيقية التقليدية.

شيانغ كاي شيك (Chiang Kai-shek) (1887 ـ 1975): قائد عسكري صيني. حاكم الصين (1928 ـ 1949). رئيس جمهورية الصين الوطنية (1949 ـ 1975).

شيلر، يوهان (Schiller, Johann) (1759 ـ 1805): شاعر وكاتب مسرحي ألماني. من أشهر آثاره مسرحية فيلهام تل (Wilhelm Tell) (عام 1804).

شينييه، أندريه (Chénier, André) (1762 ـ 1794): شاعر فرنسي. أُعدم بالمقصلة خلال الثورة الفرنسية.

صاند، جورج (Sand, George) (1804 ـ 1876): روائية فرنسية. برعت في تصوير الحياة الريفية.

طاغور، السير رابندراناث (Tagore, Sir Rabindranath) (1861 ـ 1941): شاعر هندي. منح جائزة نوبل في الآداب لعام 1913.

الطَّهطاوي، رِفاعة (Al-Tahtawi, Rifa'a) (1801 ـ 1873): عالم وصحافي ومترجم مصري. زار فرنسا، وكتب تخليص الإبريز في

تلخيص باريز. يعتبر رائد النهضة الفكرية الحديثة في مصر.

عبد القادر الجزائري (الأمير) (Abd-el-Kader) (1808 ـ 1883): زعيم عربي جزائري. قاد المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي لبلاده نحو عشرين سنة. وسجن خمس سنوات في فرنسا، ثم رحل إلى الشرق العربي إلى أن استقر به المقام عام 1856 في دمشق، وفيها توفي ودفن.

عرابي باشا، أحمد (Orabi Pasha, Ahmad) (1841 ـ 1911): زعيم عسكري مصري. أعلن الثورة على الخديوي توفيق (عام 1882).

غاريبالدي، جوسيبي (Garibaldi, Giuseppe) (1807 ـ 1882): قائد عسكري وبطل قومي إيطالي. يُعتبر أحد صانعي الوحدة الإيطالية وأحد أبرز رجال حرب العصابات في العصر الحديث. حرَّر صقلية ونابولي من حكم آل بوربون (عام 1860) ثم ضمهما إلى الأراضي التي حرّرها كافور (Cavour) في الشمال وبذلك نشأت المملكة الإيطالية (عام 1861).

غاريسون، وليام لويد (Garrison, William Lloyd) (1805 ـ 1879): زعيم أميركي. دعا إلى إبطال الاسترقاق.

غاليليه، غاليليو (Galilei, Galileo) (1564 ـ 1642): فيزيائي وعالم فلك ورياضيات إيطالي. يُعتبر في رأي كثير من الباحثين واضع أُسس العلم التجريبي الحديث. أيّد نظرية كوبرنيكوس (Copernicus) القائلة بأن الأرض وسائر الكواكب تدور حول الشمس، فنقمت عليه الكنيسة وحاكمته فاضطر، مُرغَماً، إلى إعلان تراجعه عن هذا التأييد.

غاما، فاسكو دا (Gama, Vasco da) (1460؟ ـ 1524): ملاح

ومستكشف برتغالي. كان أول من قام برحلة بحرية إلى الهند من طريق رأس الرجاء الصالح (Cape of Good Hope) (1497 ـ 1498)، مفتتحاً بذلك الطريقَ البحرية من أوروبا الغربية إلى الشرق.

غاي لوساك، جوزيف لويس (Gay-Lussac, Joseph Louis) (1778 ـ 1850): كيميائي وفيزيائي فرنسي. اكتشف عنصر البورون (عام 1809).

غاي، جون (Gay, John) (1685 ـ 1732): شاعر وكاتب مسرحي إنجليزي.

غاينزبورو، توماس (Gainsborough, Thomas) (1727 ـ 1788): رسام إنجليزي. اشتهر بلوحاته الريفية.

غب، هاملتون ألكسندر (Gibb, Hamilton Alexander) (1895 ـ 1971): مستشرق إنجليزي. عُني بتعريف الغربيين بالتراث الإسلامي.

غراي، تشارلز (Grey, Charles) (1764 ـ 1845): سياسي إنجليزي. رئيس الوزراء (1830 ـ 1834). ألغى الاسترقاق (عام 1833).

غروز، جان باتيست (Greuze, Jean Baptiste) (1725 ـ 1805): رسام فرنسي. عُرف بلوحاته ذات الموضوعات العاطفية والأخلاقية.

غرين، غراهام (Greene, Graham) (1904 ـ 1991): روائي وكاتب مسرحي إنجليزي. من آثاره: الأميركي الهادئ (Quiet American) (عام 1955).

غوبلز، جوزيف (Goebbels, Joseph) (1897 ـ 1945): زعيم نازي ألماني. وزير الدعاية (ابتداء من عام 1933). انتحر.

غوته، يوهان فولفغانغ فون (Goethe, Johann Wolfgang von)

(1749 ـ 1832): شاعر ألماني. يعتبر أعظم الشعراء الألمان في جميع العصور.

غوتييه، تيوفيل (Gautier, Théophile) (1811 ـ 1872): شاعر وروائي فرنسي. يعتبر من أركان المدرسة البرناسية.

غوڈوين، وليام (Godwin, William) (1756 ـ 1836): فيلسوف اجتماعي بريطاني. مهّد السبيل لظهور الحركة الأدبية الرومانطيقية في إنجلترا.

غوركي، مكسيم (Gorki, Maxim) (1868 ـ 1936): روائي وكاتب مسرحي سوفياتي. عُني بتصوير حياة الكادحين.

غوستاف الثالث (Gustavus III) (1746 ـ 1792): ملك السُّويد (1771 ـ 1792). رعى الفنون وعزَّز حرية التجارة.

غوغان، أوجين هنري بول (Gauguin, (Eugène Henri) Paul) (1848 ـ 1903): رسام فرنسي. عَمل فترةً في تاهيتي (1891 ـ 1893) و(1895 ـ 1901) حيث أنشأ مَرْسماً له. يُعتبر أحد أبرز ممثلي الانطباعية المتأخرة (postimpressionism). من أشهر أعماله لوحة عنوانها: «من أين نجيء؟ ـ من نحن؟ ـ إلى أين نذهب؟» (d' Où venons nous? -Que sommes nous? - Où allons nous?) (عام 1897).

غوغول، نيكولاي فاسيلييفيتش (Gogol, Nikolai Vasilievich) (1809 ـ 1852): روائي وكاتب مسرحي روسي. يعتبر أحد أبرز الأدباء الروس في القرن التاسع عشر.

غويا، فرانسيسكو دو (Goya, Francisco de) (1746 ـ 1828): رسام إسباني. شجبَ في آثاره الحربَ والتعصّب.

غيفارا، أرنستو «تشي» (Guevara, Ernesto) (1928 ـ 1967): ثائر أرجنتيني. شارك في الثورة الكوبية، ثم قاد حرب العصابات في بوليفيا حتى أسرِهِ واستشهاده عام 1967.

غيبون، إدوارد (Gibbon, Edward) (1737 ـ 1794): مؤرخ إنجليزي. يعتبر أشهر المؤرخين الإنجليز في عصره.

فاراداي، مايكل (Faraday, Michael) (1791 ـ 1867): كيميائي وفيزيائي بريطاني. اكتشف بعض الظواهر الكهربائية والمغنطيسية.

فاغنر، ريتشارد (Wagner, Richard) (1813 ـ 1883): مؤلف موسيقي ألماني. أدخل الدراما في الأوبرا.

فاليري، بول (Valéry, Paul) (1871 ـ 1945): شاعر فرنسي. يُعتبر أحد أبرز أركان المدرسة الرمزية.

فان غوغ، فنسنت (Van Gogh, Vincent) (1853 ـ 1890): رسام هولندي. يعتبر أحد أعظم الرسامين في جميع العصور.

فاوست (Faust): في الأساطير الألمانية، منجّم باع روحه للشيطان لقاء حصوله على الشباب والمعرفة. ومع تراخي الأيام تحوَّل فاوست التاريخي إلى أسطورة استوحاها أدباء كثيرون من أبرزهم مارلو (Marlowe) وغوته (Goethe) وغيرهما.

فرانسيس الثاني (Francis II) (1768 ـ 1835): آخر أباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدَّسة (1792 ـ 1806). في عهده حُلت هذه الإمبراطورية.

فرانكلين، بنيامين (Franklin, Benjamin) (1706 ـ 1790): سياسي وعالم أميركي. قام بتجارب عديدة في حقل الكهرباء.

فرانكو، فرانشسكو (Franco, Francisco) (1892 ـ 1975):

جنرال إسباني. دكتاتور إسبانيا (1939 ـ 1975).

فرديناند الأول (Ferdinand I) (1793 ـ 1875): إمبراطور النمسا (1835 ـ 1848). استبد بأمر الدولة في عهده المستشار مترنيخ.

فرديناند السابع (Ferdinand VII) (1784 ـ 1833): ملك إسبانيا (عام 1808) و(1814 ـ 1833). في عهده فقدت إسبانيا إمبراطوريتها في العالم الجديد.

فريدريك وليام الثالث (Frederick William III) (1770 ـ 1840): ملك بروسيا (1797 ـ 1840). هزمه نابليون بونابرت في معركة فيينا (عام 1806).

فريدريك وليام الثاني (Frederick William II) (1744 ـ 1797): ملك بروسيا (1786 ـ 1797). قاوم الثورة الفرنسية وخاض الحرب ضدّها (1792 ـ 1795).

فريدريك وليام الرابع (Frederick William IV) (1795 ـ 1861): ملك بروسيا (1840 ـ 1861). عُرف بكرهه للأنظمة الدستورية.

فريزر، السير جيمس جورج (Frazer, Sir James George) (1854 ـ 1941): عالم أنثروبولوجي بريطاني. صاحب كتاب الغصن الذهبي (The Golden Bough) (عام 1890 ـ 1915).

فكتور إمانويل الأول (Victor Emmanuel I) (1759 ـ 1824): ملك سردينيا (1802 ـ 1821). تخلّى عن العرش (عام 1821).

فكتور إمانويل الثاني (Victor Emmanuel II) (1820 ـ 1878): آخر ملوك سردينيا (1849 ـ 1861)، وأول ملك تربّع على عرش إيطاليا المتحدة (1861 ـ 1878).

فكتوريا (Victoria) (1819 ـ 1901): ملكة بريطانيا العظمى

(1837 ـ 1901) وإمبراطورة الهند (1876 ـ 1901). اتسعت في عهدها رقعة الإمبراطورية البريطانية.

فلوبير، غوستاف (Flaubert, Gustave) (1821 ـ 1880): روائي فرنسي. يُعتبر، في رأي كثير من النقاد، رائدَ الواقعية في الأدب الحديث. ينمّ أسلوبه عن كدح موصول في سبيل الكمال الفنّي. تأثّر به جويس (Joyce) وكونراد (Conrad). أشهر آثاره: مدام بوفاري (Madame Bovary) (عام 1857).

فليندرز، ماثيو (Flinders, Matthew) (1774 ـ 1814): ملاح إنجليزي. جاب المحيط الهادئ الجنوبي.

فورد، هنري (Ford, Henry) (1863 ـ 1947): صناعي أميركي. أحد رواد صناعة السيارات.

فورييه، جان باتيست جوزيف (Fourier, Jean Baptiste Joseph) (1768 ـ 1830): فيزيائي فرنسي. قام بتجارب مهمة في موضوع الحرارة.

فورييه، شارل (Fourier, Charles) (1772 ـ 1837): عالم اقتصاد فرنسي. رائد من رواد الاشتراكية.

فوكس، تشارلز جيمس (Fox, Charles James) (1749 ـ 1806): سياسي بريطاني. عارض سياسة جورج الثالث وأيّدَ المستعمرات الأميركية.

فوكنر، وليام (Faulkner, William) (1897 ـ 1962): روائي أميركي. مُنح جائزة نوبل في الآداب عام 1949.

فولتا، الكونت أليساندرو (Volta, Alessandro) (1745 ـ 1827): فيزيائي إيطالي. اخترع البطارية الكهربائية (عام 1800).

فولتير (Voltaire) (1694 ـ 1778): فيلسوف فرنسي. يُعتبر أحد أكبر رجال الفكر في القرن الثامن عشر.

فونت، فيلهلم ماكس (Wundt, Wilhelm Max) (1832 ـ 1920): فيسيولوجي وعالم نفس ألماني. أنشأ أول مختبر لعلم النفس (عام 1879).

فويرباخ، لودفيغ (Feuerbach, Ludwig) (1804 ـ 1872): فيلسوف ألماني. تتلمذ على هيغل (Hegel) ولكنه انتهى إلى أن يصبح من أعنف منتقدي فلسفته. تأثر كارل ماركس بكثير من آرائه المادية.

فيتزجيرالد، إدوارد (Fitzgerald, Edward) (1809 ـ 1883): شاعر إنجليزي. نقل رباعيات الخيام إلى الإنجليزية (عام 1859).

فيخته، يوهان غوتليب (Fichte, Johann Gottlieb) (1762 ـ 1814): فيلسوف ألماني. طوَّر مثالية كَنْت (Kant) مبتدعاً مثالية مُطلْقة لا تعترف إلاّ بحقيقة واحدة هي الأنا أو الذات (ego). عُرف بنزوعه إلى الاشتراكية، وبحماسته للقومية الألمانية.

فيلهلم الأول (Wilhelm I) (1797 ـ 1888): ملك بروسيا (1861 ـ 1888) وإمبراطور ألمانيا (1871 ـ 1888). في عهده تحققت الوحدة الألمانية (عام 1871).

فيني، ألفريد دو (Vigny, Alfred de) (1797 ـ 1863): شاعر فرنسي. يُعتبر أحد أبرز الأدباء الرومانطيقيين الفرنسيين.

كابوتي، ترومان (Capote, Truman) (1924 ـ 1984): روائي وكاتب مسرحي أميركي.

كاثرين الثانية (Catherine II) (1729 ـ 1796): إمبراطورة روسيا (1762 ـ 1796). أصلحت الإدارة. وسعت نطاق الإمبراطورية.

كارترايت، إدموند (Cartwright, Edmund) (1743 ـ 1832): مخترع إنجليزي. صنع أول نول آلي (عام 1785).

كارلايل، توماس (Carlyle, Thomas) (1795 ـ 1881): كاتب ومؤرخ وفيلسوف إنجليزي.

كارنو، نيكولا ليونارد سادي (Carnot, Nicolas Léonard Sadi) (1796 ـ 1832): فيزيائي فرنسي.

كارنيغي، أندرو (Carnegie, Andrew) (1835 ـ 1919): متموّل أميركي. وقف أموالاً طائلة للأغراض التربوية.

كازانوفا، جيوفاني (Casanova, Giovanni) (1725 ـ 1798): مغامر وكاتب ومقامر وزير نساء إيطالي.

كاسيلراي، الفيكونت (Castlereagh, Viscount) (1769 ـ 1822): سياسي بريطاني. وزير الخارجية (1812 ـ 1822).

كافكا، فرانز (Kafka, Franz) (1883 ـ 1924): روائي نمساوي. تميزّت آثاره بتصوير قلق الإنسان الحديث.

كافنديش، هنري (Cavendish, Henry) (1731 ـ 1810): كيميائي وفيزيائي بريطاني. اكتشف الهيدروجين.

كافور، الكونت كاميلو بنسو دي (Cavour, Camillo Benso di) (1810 ـ 1861): زعيم وطني إيطالي. يعتبر الصانع الحقيقي للوحدة الإيطالية.

كالفن، جون (Calvin, John) (1509 ـ 1564): لاهوتي فرنسي. مؤسس المذهب الكالفني. نشر راية الإصلاح البروتستنتي في فرنسا ثم في سويسرا.

كامبل، ألكسندر (Campbell, Alexander) (1788 ـ 1866): قسّ أميركي. أسّس هو وأبوه توماس فرقة «حواريي المسيح».

كامبل، توماس (Campbell, Thomas) (1763 ـ 1854): قسّ أميركي. والد ألكسندر كامبل. أسس هو وابنه ألكسندر فرقة «حواريي المسيح».

كانوفا، أنطونيو (Canova, Antonio) (1757 ـ 1822): نحات إيطالي. مؤسس المدرسة الكلاسيكية الحديثة في النحت.

كانينغ، جورج (Canning, George) (1770 ـ 1827): سياسي بريطاني. رئيس الوزراء (عام 1827). ناصر قضية الاستقلال في اليونان وأميركا اللاتينية.

كراب، جورج (Crabbe, George) (1754 ـ 1832): شاعر إنجليزي. نادى بالإصلاح الاجتماعي.

كرايزي هورس (Crazy Horse) (1842؟ ـ 1877): زعيم هندي أميركي أحمر. قاوم البيض وقاتلهم فقُتل.

كروم، جون (Crome, John) (1768 ـ 1821): رسام إنجليزي. عُني بتصوير الريف الإنجليزي.

كرومويل، أوليفر (Cromwell, Oliver) (1599 ـ 1658): زعيم سياسي وعسكري إنجليزي. هزم الملكيين وأعلن الجمهورية (عام 1653).

كرومويل، ريتشارد (Cromwell, Richard) (1626 ـ 1712): زعيم سياسي وعسكري إنجليزي. ابن أوليفر كرومويل وخليفته (1658 ـ 1659). خُلع.

كلاوزيفيتس، كارل فون (Clausewitz, Karl von) (1780 ـ

1831): جنرال ومُنظِّر عسكري بروسي. دعا إلى الحرب الكليّة الشاملة.

كنيدي، روبرت (Kennedy, Robert) (1925 ـ 1968): سياسي أميركي. شقيق جون كنيدي. اغتيل.

كواسيمودو، سالفاتور (Quasimodo, Salvatore) (1901 ـ 1968): شاعر وناقد ومترجم إيطالي. مُنح جائزة نوبل في الآداب لعام 1959.

كوبدن، ريتشارد (Cobden, Richard) (1804 ـ 1865): سياسي ونائب في البرلمان البريطاني. من مؤسسي الرابطة المعارضة لقانون القمح.

كوبر، جيمس فينيمور (Cooper, James Fenimore) (1789 ـ 1851): روائي أميركي. صوّر الصراع الدامي بين الغزاة البيض والهنود الحمر.

كوربيه، غوستاف (Courbet, Gustave) (1819 ـ 1877): رسام فرنسي. يعتبر أحد زعماء المدرسة الواقعية.

كورنواليس، تشارلز (Cornwallis, Charles) (1738 ـ 1805): جنرال إنجليزي. قائد القوات البريطانية أثناء الثورة الأميركية.

كورناي، بيار (Corneille, Pierre) (1606 ـ 1684): شاعر مسرحي فرنسي. يعتبر أحد أعظم المسرحيين الكلاسيكيين في تاريخ الأدب كله.

كورو، جان باتيست كميل (Corot, Jean Baptiste Camille) (1796 ـ 1875): رسام فرنسي. يُعتبر من رواد المدرسة الانطباعية.

كوري، بيار (Curie, Pierre) (1859 ـ 1906): كيميائي فرنسي.

مُنح جائزة نوبل في الفيزياء (بالمشاركة)، عام 1903، تقديراً لعمله في حقل النشاط الإشعاعي.

كوري، ماري (Curie, Marie) (1867 ـ 1934): كيميائية فرنسية. بولندية المولد. مُنحت جائزة نوبل في الكيمياء، عام 1911، لاكتشافها الراديوم والبولونيوم.

كوزان، فكتور (Cousin, Victor) (1792 ـ 1867): فيلسوف فرنسي. يعتبر أشهر المفكرين الفرنسيين في عصره.

كوسيغين، ألكسْي (Kosygin, Aleksei) (1904 ـ 1980): سياسي سوفياتي. رئيس الوزراء (1964 ـ 1980) خلفاً لنيكيتا خروتشوف.

كوفييه، جورج ليوبولد (Cuvier, Georges Léopold) (1769 ـ 1832): عالم حيوان فرنسي. يُعَد رائد علم التشريح المقارن.

كوك، جيمس (Cook, James) (1728 ـ 1779): ملاح ومستكشف بريطاني. قام باكتشافات مهمة في أستراليا ونيوزيلندا.

كولردج، صاموئيل تايلور (Coleridge, Samuel Taylor) (1772 ـ 1834): شاعر رومانطيقي إنجليزي. يُعتبر من أعظم المنظِّرين الأدبيين في عصره.

كولمبوس، كريستوفر (Columbus, Christopher) (1451 ـ 1506): ملاح إيطالي. اكتشف أميركا (عام 1492) من غير أن يدري أنه فعل ذلك.

كوليت (Colette) (1873 ـ 1954): روائية وأديبة فرنسية. تميزت بالتحليل البارع للعواطف والمتع الحسيّة.

كوناي، فرانسوا (Quesnay, François) (1694 ـ 1774): عالم

اقتصاد فرنسي. يعتبر مؤسس المدرسة الفيزيوقراطية.

كونت، أوغست (Comte, Auguste) (1798 ـ 1857): رياضي وفيلسوف فرنسي. مؤسس الفلسفة الوضعية (Positivism).

كوندورسيه، المركيز دو (Condorcet, Marquis de) (1743 ـ 1794): رياضي وفيلسوف. أدّى دوراً بارزاً في الثورة الفرنسية. انتحر.

كونيو، نيكولا جوزيف (Cugnot, Nicolas Joseph) (1725 ـ 1804): مهندس ميكانيكي فرنسي. يُعتبر رائد صناعة السيارات.

كويسلينغ، فيدكن (Quisling, Vidkun) (1887 ـ 1945): سياسي نرويجي. ألف حكومة موالية للنازيين (1940 ـ 1945) خلال الاحتلال الألماني للنرويج. أُعدم.

كيبلنغ، ريدارد (Kipling, Rudyard) (1865 ـ 1936): شاعر وروائي إنجليزي. عُرف بتمجيده للاستعمار البريطاني.

كيتس، جون (Keats, John) (1795 ـ 1821): شاعر إنجليزي. يُعتبر أحد زعماء المدرسة الرومانطيقية.

كيركغارد، سورين (Kierkegaard, Soren) (1813 ـ 1855): فيلسوف ولاهوتي دنماركي. يُعتبر مؤسس الفلسفة الوجودية.

كيلر، هيلين (Keller, Helen) (1880 ـ 1968): مؤلفة أميركية. أُصيبت بالعمى والصمم وهي في الثانية من عمرها.

كينغ، مارتن لوثر (King, Martin Luther) (1929 ـ 1968): زعيم أسود أميركي. مُنح جائزة نوبل للسلام لعام 1964. اغتيل.

لا فاييت، المركيز دو (La Fayette, Marquis de) (1757 ـ

1834): جنرال وسياسي فرنسي. قاتل في صفوف الأميركيين أثناء حرب الاستقلال (1777 ـ 1782).

لامارك، جان باتيست (Lamarck, Jean Baptiste) (1744 ـ 1829): بيولوجي فرنسي. وضع مذهباً في التطوّر العضوي يُعرف بـ «اللاماركية».

لابلاس، المركيز دو (Laplace, Marquis de) (1749 ـ 1827): عالم فلك ورياضيات فرنسي. درس حركة القمر والمشتري وزُحل.

لاغرلوف، سلمى (Lagerlof, Selma) (1858 ـ 1940): روائية سويدية. مُنحت جائزة نوبل في الآداب لعام 1909.

لافوازييه، أنطوان (Lavoisier, Antoine) (1743 ـ 1794): كيميائي فرنسي. يُعتبر مؤسس الكيمياء الحديثة.

لامارتين، ألفونس دو (Lamartine, Alphonse de) (1790 ـ 1869): شاعر وسياسي فرنسي. يُعتبر أحد أكبر شعراء المدرسة الرومانطيقية الفرنسية.

لامب، تشارلز (Lamb, Charles) (1775 ـ 1834): كاتب وناقد إنجليزي. يُعد أحد أبرز كتاب المقالة في الأدب الإنجليزي.

لندبرغ، تشارلز (Lindbergh, Charles) (1902 ـ 1974): طيار أميركي. أول من قام بالطيران منفرداً عبر المحيط الأطلسي (عام 1927).

لندن، جاك (London, Jack) (1876 ـ 1916): روائي أميركي. عُرف بنزعته الاشتراكية.

لنكولن، أبراهام (Lincoln, Abraham) (1809 ـ 1865): الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأميركية (1861 ـ 1865). شنَّ الحرب على الولايات الجنوبية الثائرة وألغى الاسترقاق.

لوثر، مارتن (Luther, Martin) (1483 ـ 1546): راهب ألماني. تزعَّم حركة الإصلاح البروتستنتي في ألمانيا.

لوران، أوغست (Laurent, Auguste) (1807 ـ 1853): كيميائي فرنسي. اكتشف عدداً من المركبات العضوية.

لوركا، فيديريكو غارسيا (Lorca, Federico Garcia) (1898 ـ 1936): شاعر وكاتب مسرحي إسباني. يُعتبر أحد أشهر الأدباء في العصر الحديث.

لورنس، توماس إدوارد (Lawrence, Thomas Edward) (1888 ـ 1935): ضابط بريطاني. قاتل في صفوف العرب ضد الأتراك في الحرب العالمية الأولى.

لوك، جون (Locke, John) (1632 ـ 1704): فيلسوف إنجليزي. عارض نظرية الحق الإلهي وقال بأن الاختبار أساس المعرفة.

لويس الثامن عشر (Louis XVIII) (1755 ـ 1824): ملك فرنسا (1814 ـ 1815) و(1815 ـ 1824).

لويس الخامس عشر (Louis XV) (1710 ـ 1774): ملك فرنسا (1715 ـ 1774). خسر الفرنسيون في عهده معظم ممتلكاتهم وراء البحار.

لويس السادس عشر (Louis XVI) (1754 ـ 1793): ملك فرنسا (1774 ـ 1792). في عهده نشبت الثورة الفرنسية (عام 1789). أُعدم بالمقصلة (عام 1793).

لويس فيليب (Louis Philippe) (1773 ـ 1850): ملك فرنسا (1830 ـ 1848). تخلّى عن العرش إثر ثورة 1848.

لويس، سنكلير (Lewis, Sinclair) (1885 ـ 1951): روائي أميركي. مُنح جائزة نوبل في الآداب لعام 1930.

لي، تريغيف (Lie, Trygve) (1896 ـ 1968): سياسي نرويجي. أول أمين عام للأمم المتحدة (1946 ـ 1952).

ليست، فرانز (Liszt, Franz) (1811 ـ 1886): مؤلف موسيقي هنغاري. يعتبر أحد أشهر الموسيقيين الرومانطيقيين في عصره.

ليفنغستون، دايفد (Livingstone, David) (1813 ـ 1873): مبشّر ومستكشف اسكوتلندي. عمل في أفريقيا الوسطى. اكتشف شلالات فكتوريا (عام 1855).

لينين، فلاديمير إيليتش (Lenin, Vladimir Illitch) (1870 ـ 1924): زعيم الثورة الشيوعية في روسيا ومؤسس الاتحاد السوفياتي. طوَّر الماركسية لتواجه مشكلات القرن العشرين.

ليوبولد الأول (Leopold I) (1790 ـ 1865): أول ملوك بلجيكا المستقلة (1831 ـ 1865).

ليوبولد الثاني (Leopold II) (1747 ـ 1792): رأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة (1790 ـ 1792). يعتبر أحد أبرز «الطغاة المستنيرين» في عصره.

ماتزيني، جوسيبّي (Mazzini, Giuseppe) (1805 ـ 1872): ثائر وبطل قومي إيطالي. عمل من أجل إيطاليا موحدة جمهورية النظام.

ماجلّان، فرديناند (Magellan, Ferdinand) (1480 ـ 1521): ملاح برتغالي. يعتبر أول من قام برحلة بحرية حول العالم.

ماديسون، جيمس (Madison, James) (1751 ـ 1836): سياسي أميركي. الرئيس الرابع للولايات المتحدة الأميركية (1809 ـ 1817).

مارا، جان بول (Marat, Jean Paul) (1743 ـ 1793) من زعماء الثورة الفرنسية. اغتيل.

ماركس، كارل (Marx, Karl) (1818 ـ 1883): فيلسوف اجتماعي ألماني. أشهر آثاره: رأس المال (Das Kapital) (1867 ـ 1895).

ماركوز، هربرت (Marcuse, Herbert) (1898 ـ 1979): فيلسوف أميركي. ألماني المولد. دعا إلى إحداث تغييرات ثورية في المؤسسات الاجتماعية.

ماري أنطوانيت (Marie Antoinette) (1755 ـ 1973): ملكة فرنسا (1774 ـ 1793) بوصفها زوجة لويس السادس عشر. أُعدمت.

ماري لويس (Marie Louis) (1791 ـ 1847): ملكة فرنسا بوصفها زوجة نابليون بونابرت الثانية (1810 ـ 1815).

مارينيتّي، فيليبو توماسو (Marinetti, Philippo Tommaso) (1876 ـ 1944): شاعر وروائي وكاتب مسرحي إيطالي. يُعتبر مؤسس المدرسة المستقبليّة (futurism).

ماكسويل، جيمس كلارك (Maxwell, James Clerk) (1831 ـ 1879): فيزيائي اسكتلندي. يُعتبر، أحياناً، أعظم الفيزيائيين بعد نيوتن.

مالتوس، توماس روبرت (Malthus, Thomas Robert) (1766 ـ 1834): عالم اقتصاد إنجليزي. دعا إلى كبح التزايد المتعاظم في عدد سكان العالم عن طريق ضبط النسل.

مالرو، أندريه (Malraux, André) (1901 ـ 1976): روائي وكاتب وسياسي فرنسي. أشهر آثاره رواية المصير البشري (La Condition humaine) (عام 1933).

مانزوني، أليساندرو (Manzoni, Alessandro) (1785 ـ 1873) شاعر وروائي واقعي إيطالي.

ماو تسي تونغ (Mao Tse-tung) (1893 ـ 1976): زعيم صيني. انتصر على قوات شيانغ كاي شيك وأسس جمهورية الصين الشعبية (عام 1949).

مترنيخ، الأمير كليمنس فون (Metternich, Prince Klemens von) (1773 ـ 1859): سياسي نمساوي. مستشار النمسا (1809 ـ 1848). قاوم الحركات التحررية.

محمد بن عبد الوهاب (Mohammad Ibn-Abdil-Wahhab) (1703 ـ 1792): مصلح ديني مسلم. أسس الوهابية، المذهب الرسمي في المملكة العربية السعودية.

محمد علي (Mohammad Ali) (1769 ـ 1849): والي مصر (1805 ـ 1848). مؤسس الأسرة العلوية التي حكمت مصر حتى العام 1952.

محمود الثاني (Mahmud II) (1785 ـ 1839): سلطان عثماني (1808 ـ 1839). قضى على الإنكشارية (عام 1826).

مدحت باشا (Midhat Pasha) (1822 ـ 1883): سياسي عثماني. يعتبر أعظم رجال الإصلاح العثمانيين في القرن التاسع عشر.

مُصَدَّق، محمد (Mosaddeq, Mohamad) (1880 ـ 1967):

زعيم سياسي إيراني. رئيس الوزراء (1951 ـ 1953). أمّم شركة البترول البريطانية الإيرانية (عام 1951).

مصطفى الرابع (Mustafa, IV) (1779 ـ 1808): سلطان عثماني (1807 ـ 1808). عُرف برجعيته. خُلع عن العرش.

مِل، جون ستيوارت (Mill, John Stuart) (1806 ـ 1873): عالم اقتصاد إنجليزي. نادى بالحرية الفردية ودعا إلى الأخذ بمذهب المنفعة.

ملفيل، هرمان (Melville, Herman) (1819 ـ 1891): روائي أميركي. عُني بتصوير حياة البحر. أشهر رواياته موبي ديك (Moby Dick)

مندل، غريغور يوهان (Mendel, Gregor Johann) (1822 ـ 1884): راهب نمساوي. يُعتبر مؤسس علم الوراثة.

مندلسون، فيليكس (Mendelssohn, Felix) (1809 ـ 1847): مؤلف موسيقي ألماني. تتميز أعماله بغنائية مُفعَمة بالحيوية.

موباسّان، غي دو (Maupassant, Guy de) (1850 ـ 1893): كاتب أقصوصة فرنسي. يُعتبر رائد الأقصوصة الفرنسية الأول.

موروا، أندريه (Maurois, André) (1885 ـ 1867): كاتب فرنسي. اشتهر بكتابة سِيَر الأعلام.

مورياك، فرانسوا (Mauriac, François) (1855 ـ 1970): روائي فرنسي. مُنح جائزة نوبل في الآداب لعام 1952.

موزار، فولفغانغ (Mozart, Wolfgang) (1756 ـ 1791): مؤلف موسيقي نمساوي. يُعتبر أحد أعظم عباقرة الموسيقى.

موسوليني، بينيتو (Mussolini, Benito) (1883 ـ 1945): زعيم إيطاليا الفاشية (1922 ـ 1943). هُزمت قواته في الحرب العالمية الثانية. أعدم.

موسيه، ألفريد دو (Musset, Alfred de) (1810 ـ 1857): شاعر وكاتب فرنسي. يُعتبر أحد أبرز وجوه الحركة الرومانطيقية الفرنسية.

مولر، أوتو (Muller, Otto) (1874 ـ 1930): رسام ألماني. يُعَد أحد أركان المدرسة التعبيرية الألمانية.

موليير (Molière) (1622 ـ 1673): كاتب مسرحي وممثل فرنسي. يعتبر أحد أعظم الكوميديين في جميع العصور.

مونتسكيو (Montesquieu) (1689 ـ 1755): كاتب وفيلسوف سياسي فرنسي. أشهر آثاره: روح القوانين (L'Esprit des Lois) (عام 1748).

مونتيسوري، ماريا (Montessori, Maria) (1870 ـ 1952): مربية إيطالية. عُنيت بدراسة مشكلات الأطفال المتخلّفين عقلياً.

مونرو، جيمس (Monroe, James) (1758 ـ 1831): سياسي أميركي. الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأميركية (1817 ـ 1825). وضع «مبدأ مونرو».

ميرابو، الكونت دو (Mirabeau, Comte de) (1749 ـ 1791): سياسي وثائر فرنسي. يُعْرف بـ «خطيب الثورة الفرنسية».

نابوليون الأول؛ نابوليون بونابرت (Napoleon I, Napoleon Bonaparte) (1769 ـ 1821): إمبراطور فرنسا (1804 ـ 1815). دوَّخ بفتوحاته أوروبا. هُزم هزيمة حاسمة في واترلو (عام 1815) فنُفي إلى جزيرة سانت هيلانة.

نابوليون الثالث (Napoleon III) (1808 ـ 1873): رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية (1848 ـ 1852). إمبراطور فرنسا (1852 ـ 1870). هُزم في الحرب الفرنسية البروسية فخُلع عن العرش (عام 1870).

ناي، ميشال (Ney, Michel) (1769 ـ 1815): مارشال فرنسي. قاتل تحت لواء نابوليون بونابرت في النمسا وألمانيا وإسبانيا وروسيا.

نلسون، هوراشيو (Nelson, Horatio) (1758 ـ 1805): أميرال بريطاني. لمع نجمه في الحروب ضد فرنسا الثورية والنابوليونية.

نهرو، جواهرلال (Nehru, Jawaharlal) (1889 ـ 1964): زعيم وطني هندي. يُعتبر أحد بناة الهند الحديثة. رئيس الوزراء (1947 ـ 1964).

نيكر، جاك (Necker, Jacques) (1732 ـ 1804): سياسي فرنسي. تولى وزارة المالية في عهد الملك لويس السادس عشر.

نيكولا الأول (Nicholas I) (1796 ـ 1855): قيصر روسيا (1825 ـ 1855). عُرف برجعيته الشديدة. سحق ثورة الديسمبريين (عام 1825).

نيوتن، السّير إسحق (Newton, Sir Isaac) (1643 ـ 1727): رياضي وفيزيائي إنجليزي. وضع قانون الجاذبية العام وقوانين الحركة.

هازلت، وليام (Hazlitt, William) (1778 ـ 1830): كاتب إنجليزي. اتّسم أسلوبه بالبساطة والبعد عن التكلف الفني.

هامرشولد، داغ (Hammarskjold, Dag) (1905 ـ 1961): سياسي سويدي. الأمين العام للأمم المتحدة (1953 ـ 1961). توفي بحادثة طائرة.

هاملتون، ألكسندر (Hamilton, Alexander) (1757 ـ 1804): سياسي أميركي. شارك في حرب الاستقلال.

هاندل، جورج فريدريك (Handel, George Frederick) (1685 ـ 1759): مؤلف موسيقي إنجليزي. وضع أكثر من أربعين أوبرا.

هايدغر، مارتن (Heidegger, Martin) (1889 ـ 1976): فيلسوف ألماني. يُعتبر من مؤسسي الفلسفة الوجودية.

هايدن، فرانز جوزيف (Haydn, Franz Joseph) (1732 ـ 1809): مؤلف موسيقي نمساوي. وضع مئة وأربع سيمفونيات.

هايني، هينريتش (Heine, Heinrich) (1797 ـ 1856): أحد أعظم الشعراء الألمان الغنائيين.

هتلر، أدولف (Hitler, Adolf) (1889 ـ 1945): زعيم ألمانيا النازية. أدت سياسته التوسعية إلى نشوب الحرب العالمية الثانية. انتحر.

هكسلي، توماس هنري (Huxley, Thomas Henry) (1825 ـ 1895): بيولوجي إنجليزي. كان من أشد المتحمسين لنظرية داروين.

هكسلي، جوليان (Huxley, Julian) (1887 ـ 1975): بيولوجي ومؤلف إنجليزي. أول مدير لمنظمة اليونسكو (1946 ـ 1948).

همسون، كنوت (Hamsun, Knut) (1859 ـ 1952): روائي

وكاتب مسرحي وشاعر نرويجي. يُعتبر أبرز زعماء الثورة الرومانطيقية المُحدثة في الأدب النرويجي.

همنغواي، إرنست ميلر (Hemingway, Ernest Miller) (1899 ـ 1961): روائي أميركي. مُنح جائزة نوبل في الآداب عام 1954. انتحر.

هو تشي منه (Ho Chi Minh) (1890 ـ 1969): زعيم فيتنامي. رئيس جمهورية فيتنام الشمالية (1954 ـ 1969). قاتل الفرنسيين والأميركيين.

هوبز، توماس (Hobbes, Thomas) (1588 ـ 1679): فيلسوف إنجليزي. أيّد الحكم الملكي المطلق.

هوغو، فكتور ماري (Hugo, Victor Marie) (1802 ـ 1885): شاعر وروائي وكاتب مسرحي فرنسي. أشهر آثاره رواية **البؤساء** (*Les Misérables*) (عام 1862).

هيغل، غيورغ فيلهلم فريدريش (Hegel, Georg Willhelm Friedrich) (1770 ـ 1831): فيلسوف ألماني. صاحب «المنطق الجدلي».

هيلا سيلاسي (Haile Selassie) (1892 ـ 1975): إمبراطور إثيوبيا (1930 ـ 1974). خُلع عن العرش.

واشنطن، جورج (Washington, George) (1732 ـ 1799): بطل حرب الاستقلال الأميركية (1775 ـ 1783). أول رئيس للولايات المتحدة الأميركية (1789 ـ 1797).

واط، جيمس (Watt, James) (1736 ـ 1819): مخترع اسكوتلندي. أدخل تحسينات أساسية على الآلة البخارية.

وايلد، أوسكار (Wilde, Oscar) (1854 ـ 1900): شاعر وروائي وكاتب مسرحي إيرلندي. يُعتبر من أبرز القائلين بنظرية «الفن للفنّ».

دوق ولينغتون، آرثر ولسلي (Wellington, Duke of) (1769 ـ 1852): جنرال بريطاني. هزم نابوليون بونابرت في معركة واترلو (عام 1815).

ووردزوورث، وليام (Wordsworth, William) (1770 ـ 1850): شاعر إنجليزي. يُعتبر كبير شعراء الحركة الرومانطيقية الإنجليزية.

وولف، فرجينيا (Woolf, Virginia) (1882 ـ 1941): روائية إنجليزية. أصيبت باضطراب عقلي فانتحرت.

ويزلي، جون (Wesley, John) (1709 ـ 1791) واعظ إنجيلي إنجليزي. أسس الكنيسة الميثودية (المنهجية) في إنجلترا.

ياسبرز، كارل (Jaspers, Karl) (1883 ـ 1969): فيلسوف وجودي ألماني.

ييتس، وليام بتلر (Yeats, William Butler) (1865 ـ 1939): شاعر وكاتب مسرحي إيرلندي. مُنح جائزة نوبل في الآداب لعام 1923.

الجداول

إريك هوبْزْباوْم

عصر الإمبراطورية

1875 ـ 1914

الجدول (1)

الدول والسكان 1880 ـ 1914 (مليون نسمة)

		1880	1914
مبر/مم	*المملكة المتحدة	35,3	45
جم	*فرنسا	37,6	40
مبر	*ألمانيا	45,2	68
مبر	*روسيا	97,7	(1910)161
مبر/مم	*النمسا	37,6	51
مم	*إيطاليا	28,5	36
مم	إسبانيا	16,7	20,5
مم، 1908 حجم	البرتغال	4,2	5,25
مم	السويد	4,6	5,5
مم	النرويج	1,9	2,5
مم	الدنمارك	2,0	2,75
مم	هولندا	4,0	6,5
مم	بلجيكا	5,5	7,5
جم	سويسرا	2,8	3,5
مم	اليونان	1,6	4,75
مم	رومانيا	5,3	7,5
مم	الصرب	1,7	4,5
مم	بلغاريا	2,0	4,5
مم	مونتينغرو	-	0,2
مم	ألبانيا	0	0,8
مبر	فنلندا (في روسيا)	2,0	2,9
جم	الولايات المتحدة الأميركية	50,2	(1910) 92
مبر	اليابان	c.36	53
مبر	الإمبراطورية العثمانية	c.21	c.20
مبر	الصين	c.420	c.450

دول أخرى حسب الحجم وعدد السكان:

أكثر من 10 ملايين	البرازيل، المكسيك
أكثر من 5 ـ 10 مليون	فارس، أفغانستان، الأرجنتين
2 ـ 5 مليون	التشيلي، كولومبيا، بيرو، فنزويلا، سيام
أقل من 2 مليون	بوليفيا، كوبا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، أوروغواي

ـ مبر = إمبراطورية، مم = مملكة، جم = جمهورية القوى الأوروبية الكبرى

الجدول (2)

الزحف الحضري في أوروبا في القرن التاسع عشر 1800 ـ 1890

	عدد المدن (10,000 نسمة فأكثر)			إجمالي السكان الحضر (النسبة المئوية)		
	1800	1850	1890	1800	1850	1890
أوروبا	364	878	1709	10	16,7	29
الشمال والجنوب*	105	246	543	14,9	26,1	43,4
الوسط+	135	306	629	7,1	12,5	26,8
البحر المتوسط++	113	292	404	12,9	18,6	22,2
الشرق δ	11	34	133	4,2	7,5	18
إنجلترا/ ويلز	44	148	356	20,3	40,8	61,9
بلجيكا	20	26	61	18,9	20,5	34,5
فرنسا	78	165	232	8,8	14,5	25,9
ألمانيا	53	133	382	5,5	10,8	28,2
النمسا/ بوهيميا	8	17	101	5,2	6,7	18,1
إيطاليا	74	183	215	14,6	20,3	21,2
بولندا	3	17	32	2,4	9,3	14,6

* اسكندنافيا، المملكة المتحدة، هولندا، بلجيكا

+ ألمانيا، فرنسا، سويسرا

++ إيطاليا، إسبانيا، البرتغال

δ النمسا/ بوهيميا، بولندا

المصـــــدر : Jan de Vries, *European Urbanisation 1500 - 1800* (London, 1984), Table 3.8.

الجدول (3)

الهجرة إلى أراضي الاستيطان الأوروبية 1871 ـ 1911 (مليون نسمة)

السنوات	المجموع	بريطانيا/ إيرلندا	إسبانيا/ البرتغال	ألمانيا/ النمسا	مناطق أخرى
1871 ـ 1880	3,1	1,85	0,15	0,75	0,35
1881 ـ 1890	7,0	3,25	0,75	1,8	1,2
1891 ـ 1900	6,2	2,15	1,0	1,25	1,8
1901 ـ 1911	11,3	3,15	1,4	2,6	4,15
	27,6	10,4	3,3	6,4	7,5

وجهة الهجرة (مليون نسمة)

السنوات	المجموع	الولايات المتحدة	كندا	الأرجنتين/ البرازيل	أستراليا/ نيوزيلاندا	مناطق أخرى
1871 ـ 1880	4,0	2,8	0,2	0,5	0,2	0,3
1881 ـ 1890	7,5	5,2	0,4	1,4	0,3	0,2
1891 ـ 1900	6,4	3,7	0,2	1,8	0,45	0,25
1900 ـ 1911	14,9	8,8	1,1	2,45	1,6	0,95
	32,8	20,5	1,9	6,15	2,5	1,7

مستقاة من: A. M Carr Saunders, *World Population* (London, 1936),

نظراً إلى الفرق بين مستويات الهجرة الداخلة والخارجة، يجب أن يتشكك القارئ في مصداقية هذه الحسابات.

الجدول (4)

الأمّية

1850	بلدان الأمية المنخفضة أقل من 30 في المئة لدى البالغين	أمية متوسطة 30 ـ 50 في المئة	أمية عالية أكثر من 50 في المئة
	الدنمارك	النمسا	هنغاريا
	السويد	الأراضي التشيكية	إيطاليا
	النرويج	فرنسا	البرتغال
	فنلندا	إنجلترا	إسبانيا
	أيسلندا	إيرلندا	رومانيا
	ألمانيا	بلجيكا	جميع البلقان واليونان
	سويسرا	أستراليا	بولندا
	هولندا		روسيا
	سكوتلاند		الولايات المتحدة (غير البيض)
	الولايات المتحدة (البيض)		بقية أنحاء العالم

1913	بلدان الأمية المنخفضة أقل من 10 في المئة	متوسطة 10 ـ 30 في المئة	عالية أكثر من 30 في المئة
	(كما هو أعلاه)	شمال إيطاليا	هنغاريا
	فرنسا	شمال غرب يوغوسلافيا (سلوفينيا)	وسط إيطاليا وجنوبها
	إنجلترا		البرتغال
	إيرلندا		إسبانيا
	بلجيكا		رومانيا
	النمسا		جميع البلقان واليونان
	أستراليا		بولاند
	نيوزيلاندا		روسيا
			الولايات المتحدة (غير البيض)

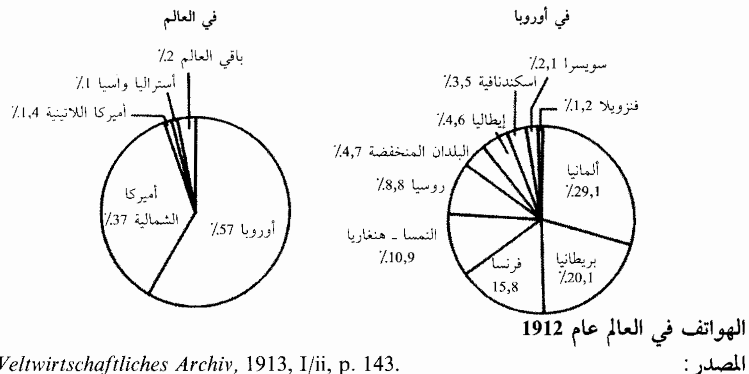
الجدول (5)
الجامعات (عدد المؤسسات)

	1875	1913
أميركا الشمالية	c.360	c.500
أميركا اللاتينية	c.30	c.40
أوروبا	c.110	c.150
آسيا	c.5	c.20
أفريقيا	0	c.5
أستراليزيا	2	c.5

الحداثة

الصحف المطبوعة في العالم، نحو عام 1880

(**المصدر**: البيانات مستمدة من M. G. Mulhall, *The Progress of the World Since the Beginning of the Nineteenth Century* (London, 1880, reprinted 1971), p. 91.).



الهواتف في العالم عام 1912

المصدر: *Weltwirtschaftliches Archiv,* 1913, I/ii, p. 143.



إجمالي العالم (بالألف)	12,453
الولايات المتحدة	8,362
أوروبا	3,239

الجدول (6)
التوسع في استخدام الهواتف في بعض المدن

	1895	المرتبة	1911	المرتبة
ستوكهولم	4,1	1	19,9	2
كريستيانيا (أوسلو)	3	2	6,9	8
لوس أنجلوس	2	3	24	1
برلين	1,6	4	5,3	9
هامبورغ	1,5	5	4,7	10
كوبنهاغن	1,2	6	7	7
بوسطن	1	7	9,2	4
شيكاغو	0,8	8	11	3
باريس	0,7	9	2,7	12
نيويورك	0,6	10	8,3	6
فيينا	0,5	11	2,3	13
فيلادلفيا	0,3	12	8,6	5
لندن	0,2	13	2,8	11
سانت بطرسبرغ	0,2	14	2,2	14

المصدر: *Weltwirtschaftliches Archiv,* 1913, I/ii, p. 143.

الجدول (7)
النسبة المئوية لمناطق الدول المستقلة عام 1913

أميركا الشمالية	32 في المئة
أميركا الوسطى والجنوبية	92,5 في المئة
أفريقيا	3,4 في المئة
آسيا	70 في المئة باستثناء روسيا الآسيوية
	43,2 في المئة بما فيها روسيا الآسيوية
أوقيانيا	0 في المئة
أوروبا	99 في المئة

المصدر: أُستخدّمت الإحصاءات من *League of Nations International Statistics Yearbook* (Geneva, 1926).

الجدول (8)
الاستثمارات البريطانية في الخارج: النسبة المئوية للمساهمة

	1870 ـ 1860	1913 ـ 1911
الإمبراطورية البريطانية	36	46
أميركا اللاتينية	10,5	22
الولايات المتحدة الأميركية	27	19
أوروبا	25	6
مناطق أخرى	3,5	7

المصـــــــدر: C. Feinstein cited in: M. Barratt Brown, *After Imperialism* (London: Meinemann, 1963), p. 110.

الجدول (9)
الإنتاج العالمي من السلع الاستوائية الرئيسة، 1880 ـ 1910

	1880	1900	1910
الموز	30	300	1,800
الكاكاو	60	102	227
القهوة	550	970	1,090
المطاط	11	53	87
ألياف القطن	950	1,200	1,770
الجوت	600	1,220	1,560
بذور الزيت	-	-	2,700
قصب السكر الخام	1,850	3,340	6,320
الشاي	175	290	360

المصـــــــدر: P. Bairoch, *The Economic Development of the Third World Since 1900* (London: Methuen 1975), p. 15.

الجدول (10)

الإنتاج العالمي والتجارة العالمية 1781 ـ 1971 (1913= 100)

	الإنتاج	التجارة
1781 ـ 1790	1,8	(1780) 2,2
1840	7,4	5,4
1870	19,5	23,8
1880	26,9	(1881 ـ 5) 38
1890	41,1	(1891 ـ 5) 48
1900	58,7	(1901 ـ 5) 67
1913	100,0	100
1929	153,3	(1930) 113
1948	274,0	103
1971	950,0	520

المصـــــدر: W. W. Rostow, *The World Economy: History and Prospect* (London: [n. pb.], 1978), Appendices A and B.

الجدول (11)

الشحن: الحمولة بالأطنان (فقط الناقلات التي تزيد حمولتها عن 100 طن) بآلاف الأطنان

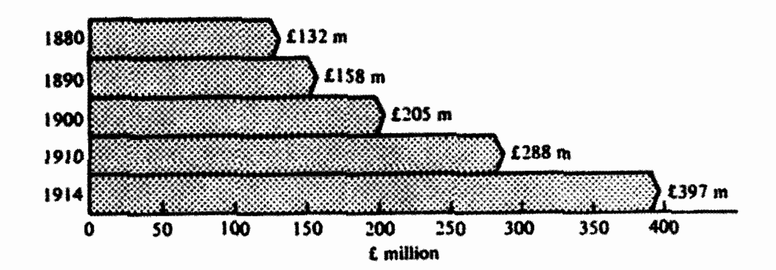
	1881	1913
الإجمالي العالمي	18,325	46,970
بريطانيا العظمى	7,010	18,696
الولايات المتحدة	2,370	5,429
النرويج	1,460	2,458
ألمانيا	1,150	5,082
إيطاليا	1,170	1,522
كندا	1,140	1,735*
فرنسا	840	2,201
السويد	470	1,047
إسبانيا	450	841
هولندا	420	1,310
اليونان	330	723
الدنمارك	230	762
النمسا ـ هنغاريا	290	1,011
روسيا	740	974

* British dominions.

المصـــــدر: Mulhall, *Dictionary of Statistics* (London, 1881) and *League of Nations, International Statistics Yearbook 1913,* Table 76.

سباق التسلح

الإنفاق العسكري من جانب الدول الكبرى (ألمانيا، النمسا ـ هنغاريا، بريطانيا العظمى، روسيا، إيطاليا، وفرنسا) 1880 ـ 1914



المصدر: *The Times Atlas of World History* (London: [Hammond], 1978), p. 250.

الجدول (12)
الجيوش (بآلاف الأفراد)

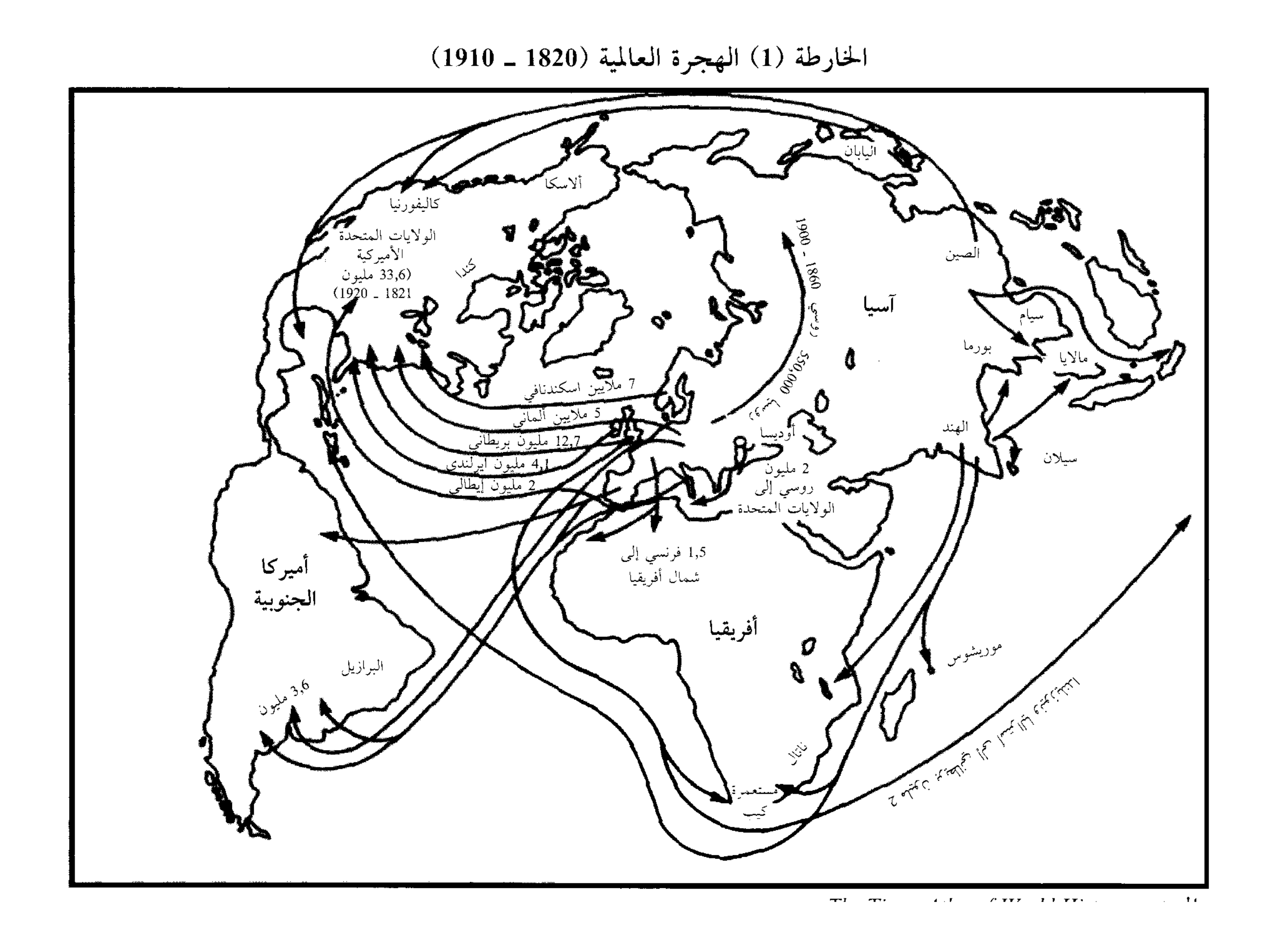
	1879 حالة السلام	1879 حالة الاستنفار	1913 حالة السلام	1913 حالة الاستنفار
بريطانيا العظمى	136	c.600	160	700
الهند	c.200	ـ	249	
النمسا ـ هنغاريا	267	772	800	3,000
فرنسا	503	1,000	1,200	3,500
ألمانيا	419	1,300	2,200	3,800
روسيا	766	1,213	1,400	4,400

الجدول (13)
البحرية (من حيث أعداد السفن الحربية)

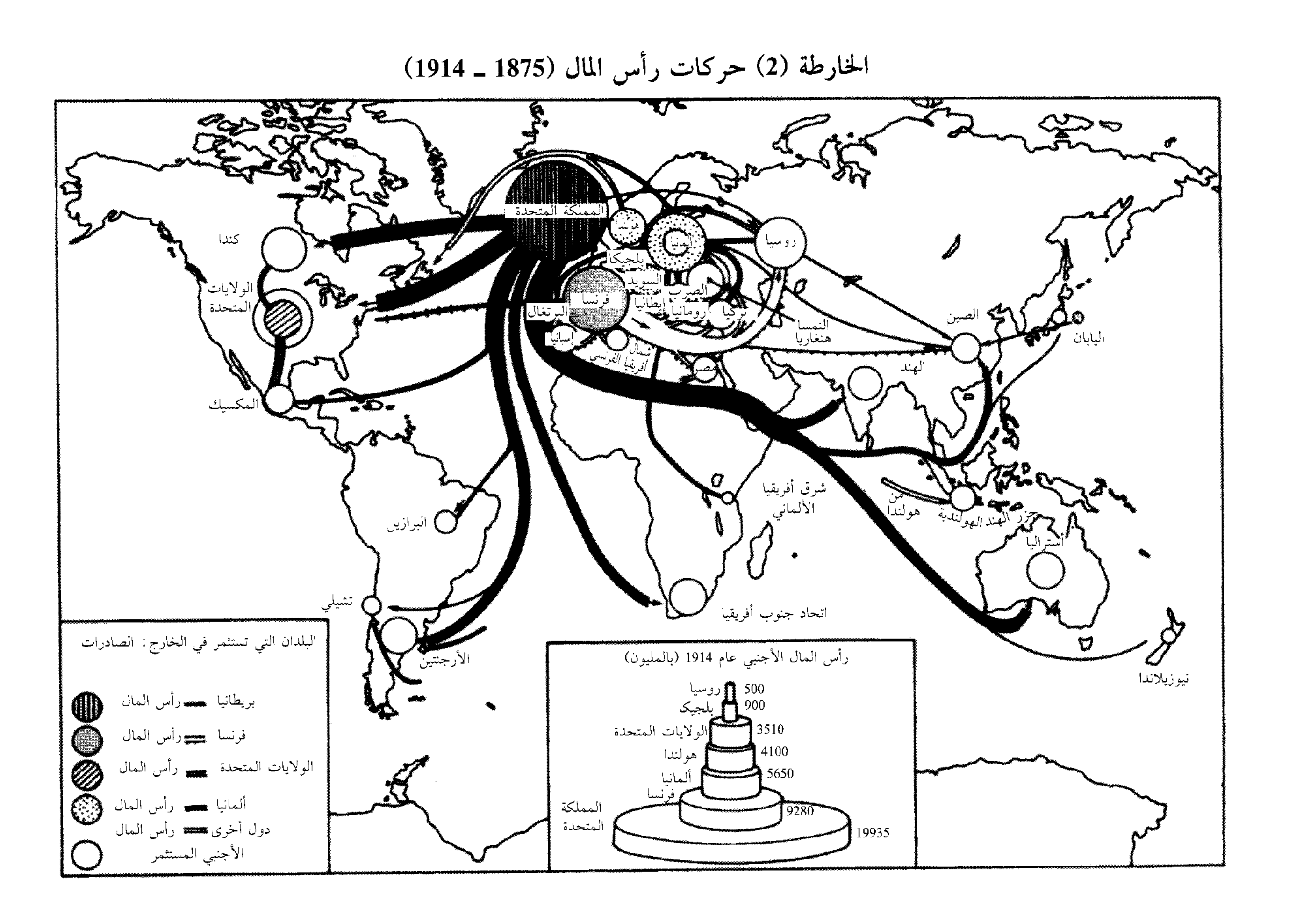
	1900	1914
بريطانيا العظمى	49	64
ألمانيا	14	40
فرنسا	23	28
النمسا - هنغاريا	6	16
روسيا	16	23

الخرائط

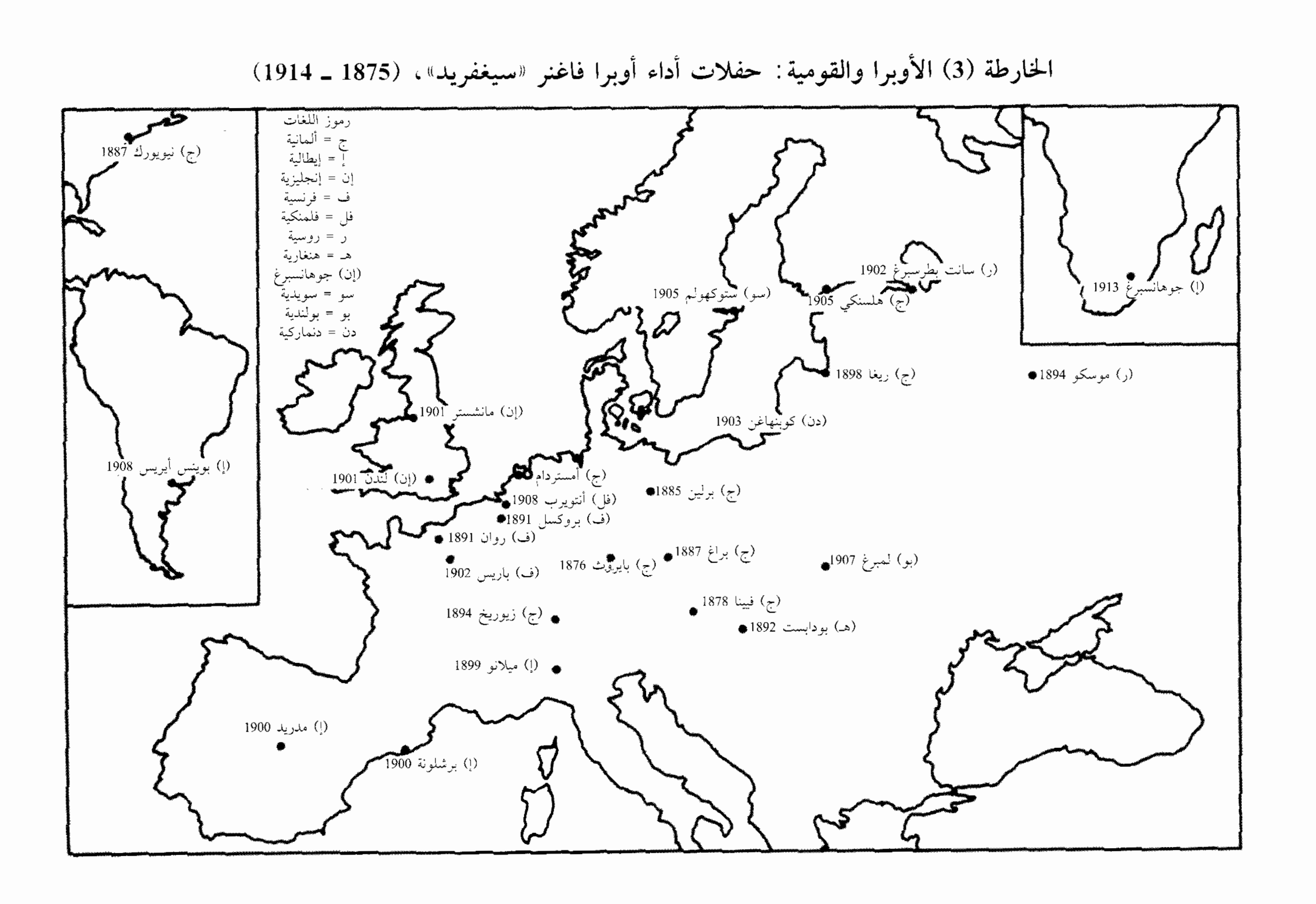
الخارطة (1) الهجرة العالمية (1820 ـ 1910)



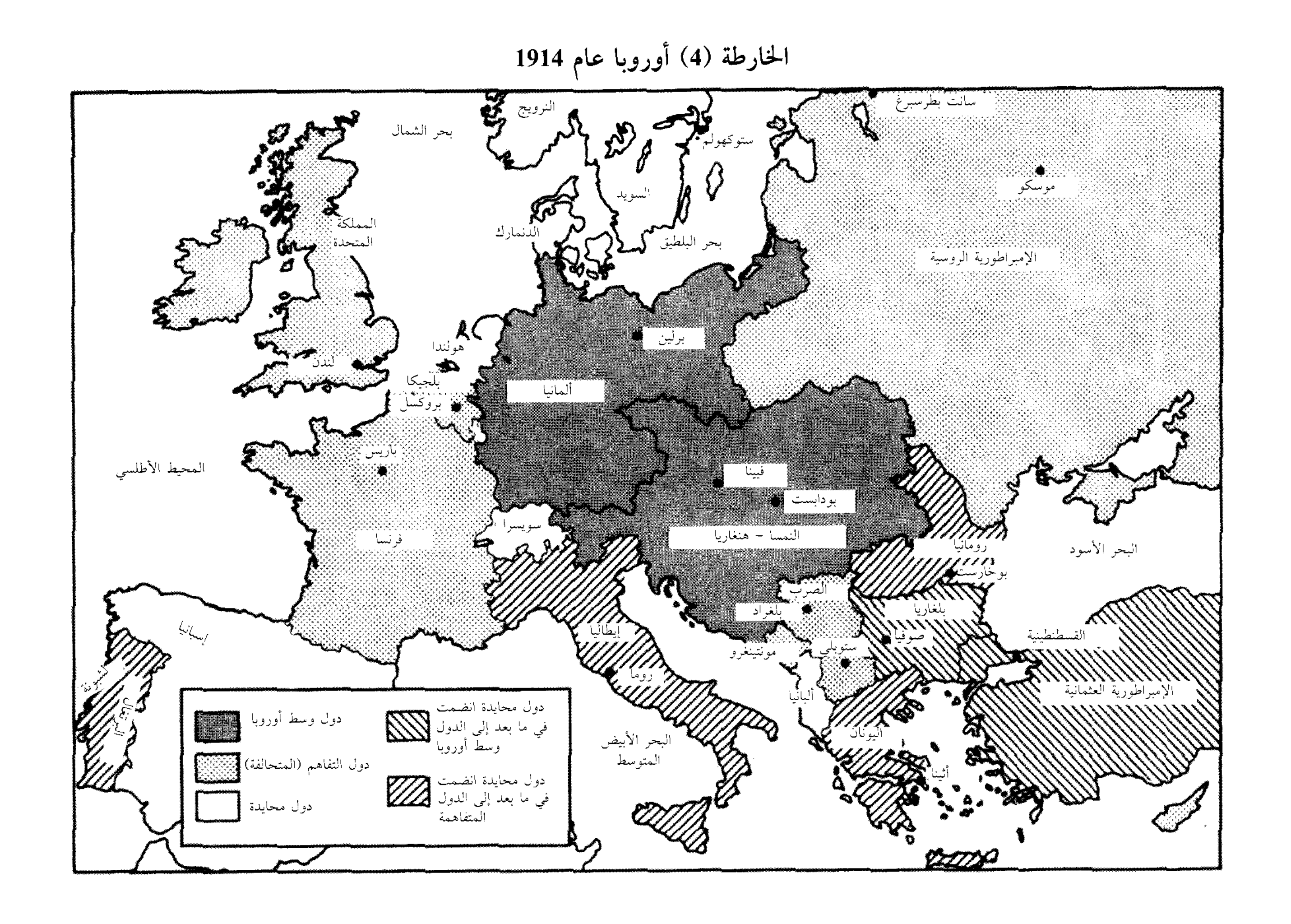
الخارطة (2) حركات رأس المال (1875 ـ 1914)



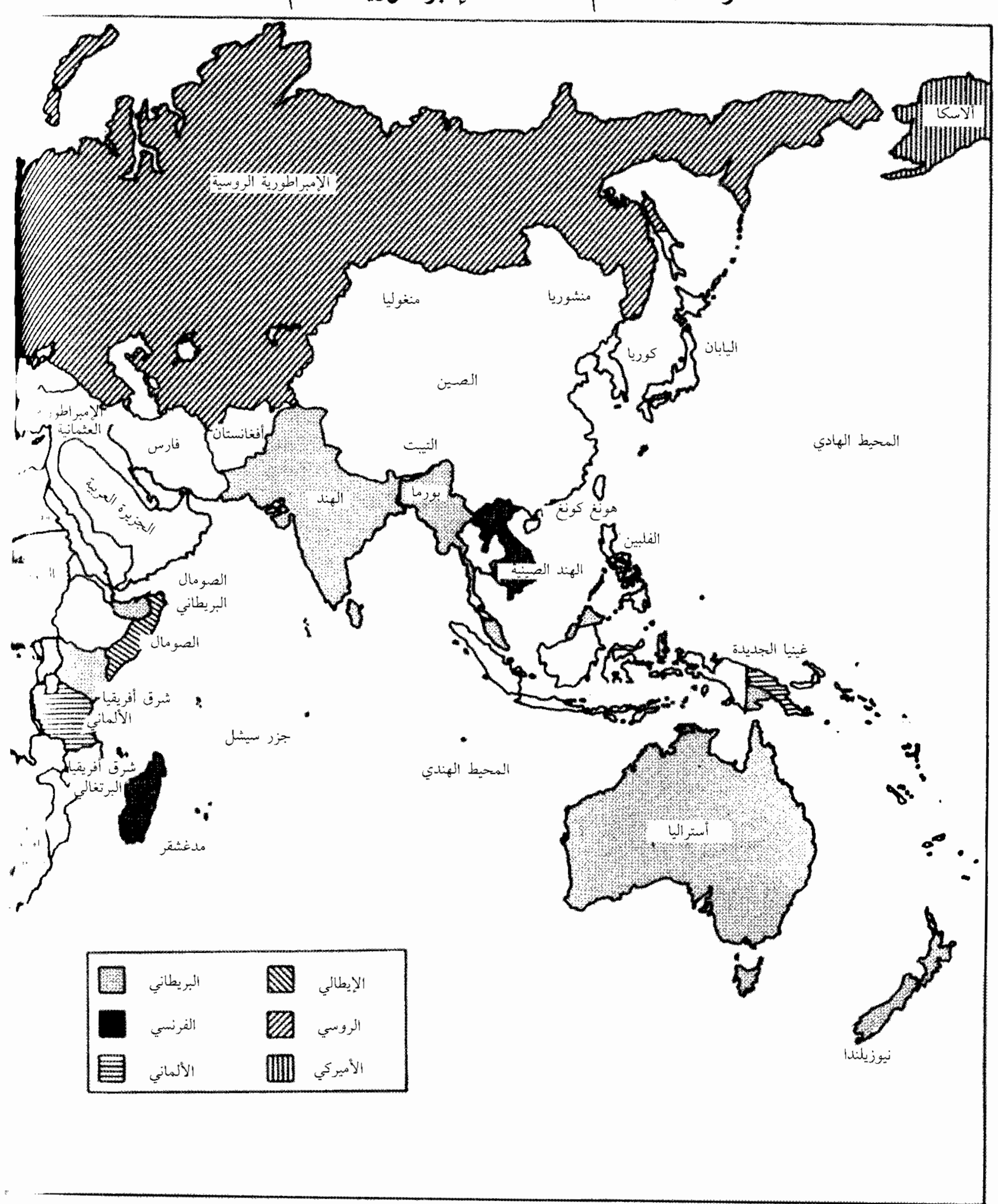
الخارطة (3) الأوبرا والقومية: حفلات أداء أوبرا فاغنر «سيغفريد»، (1875 ـ 1914)

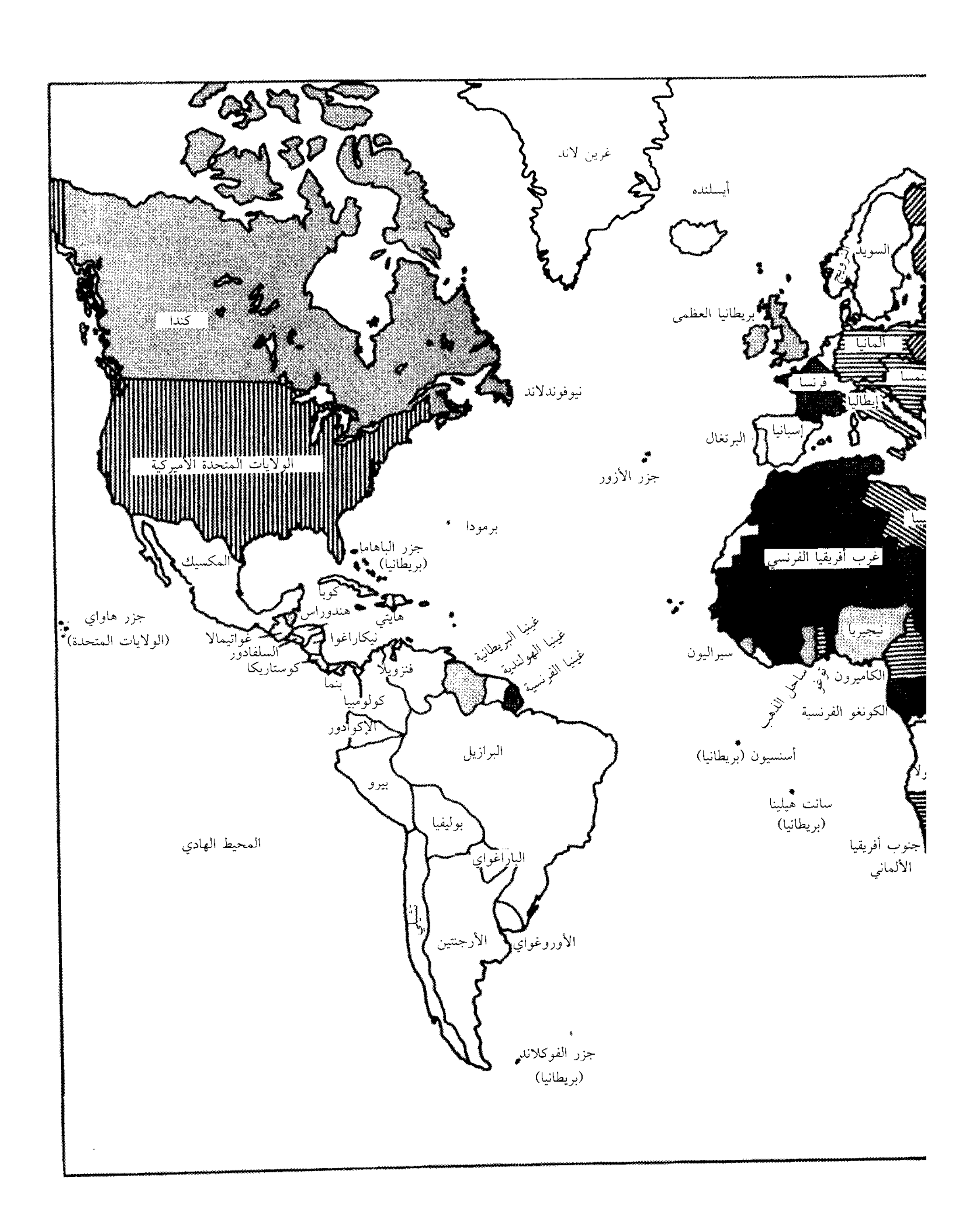


الخارطة (4) أوروبا عام 1914



الخارطة (5) العالم منقسماً: الإمبراطوريات عام 1914





غرين لاند
أيسلنده
السويد
بريطانيا العظمى
كندا
المانيا
فرنسا
إيطاليا
نيوفوندلاند
إسبانيا
البرتغال
الولايات المتحدة الأميركية
جزر الأزور
برمودا
جزر الباهاما
(بريطانيا)
غرب أفريقيا الفرنسي
المكسيك
كوبا
هندوراس
هايتي
جزر هاواي
(الولايات المتحدة)
غواتيمالا
السلفادور
نيكاراغوا
كوستاريكا
غينيا البريطانية
غينيا الهولندية
غينيا الفرنسية
سيراليون
نيجيريا
الكاميرون
ساحل الذهب
بنما
فنزويلا
كولومبيا
الكونغو الفرنسية
الإكوادور
البرازيل
أسنسيون (بريطانيا)
بيرو
سانت هيلينا
(بريطانيا)
بوليفيا
المحيط الهادي
الباراغواي
جنوب أفريقيا
الألماني
الأرجنتين
الأوروغواي
جزر الفوكلاند
(بريطانيا)

المراجع

Books

Abrams, Mark Alexander. *Condition of the British People*. London: [n. pb.], 1946.

Adams, W. S. *Edwardian Portraits*. London: Secker & Warburg, 1957.

Anderson, Benedict. *Imagined communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso, 1983.

Anderson, M. S. *The Ascendancy of Europe, 1815-1914*. London: [n. pb.], 1972.

Anthony, Katharine. *Feminism in Germany and Scandinavia*. New York: H. Holt and Company, 1915.

Bächlin, Peter. *Der film als Ware*. Basel: [n. pb.], 1945.

Baird, William Raimond. *American College Fraternities: A Descriptive Analysis of the System of the Colleges of the United States with a Detailed Account of Each Fraternity*. New York: [n. pb.], 1890.

Bairoch, P. *Commerce extérieur et développement économique de l'Europe au XIXè siècle*. Paris: [n. pb.], 1976.

———. *De Jéricho à Mexico: Villes et économie dans l'histoire*. [Paris]: Gallimard, 1996.

———. *The Working Population and its Structure*. Bruxelles: Centre d'économie politique de l'Université libre de Bruxelles, 1968.

Balio, Tino (ed.). *The American Film Industry.* Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1985.

Barraclough, Geoffrey. *An Introduction to Contemporary History.* New York: Basic Books, 1964.

Belloc, Hiliaire. *The Modern Traveller.* London: [n. pb.], 1898.

———. *Sonnets and Verse.* London: [n. pb.], 1954.

Benedict, Burton. *The Anthropology of World's Fairs: San Francisco's Panama Pacific International Exposition of 1915.* London; Berkeley: Scolar Press, 1983.

Benoist, Charles. *De l'organisation du suffrage universel.* Paris: [Firmin-Didot], 1895.

Bernal, J. D. *Science in History.* New York: Hawthorn Books, [1965].

Blank, David M. [and] George J. Stigler. *The Demand and Supply of Scientific Personnel.* New York: National Bureau of Economic Research, 1957.

Bobinska, Celina and Andrzej Pilch (eds.). *Employment-Seeking Emigrations of the Poles World-Wide XIX and XX C.* [Krakow]: Panśtwowe Wydawn. Naukowe, 1975.

Bodart, Gaston. *Losses of Life in Modern Wars.* Oxford: The Clarendon Press, 1916.

Bodley, John Edward Courtenay. *The Coronation of Edward the Seventh; A Chapter of European and Imperial History.* London: Methuen & Co. 1903.

Böhm - Bauerk, Eugen von. *Zum Abschluss des Marxschen Systems.* Berlin: [n. pb.], 1986.

Bourbaki, Nicolas. *Eléments d'histoire des mathématiques.* Paris: Hermann, 1960.

Boyer, Carl. *A History of Mathematics.* New York: Wiley, [1968].

Brecht, Bertolt. *Hundert Gedichte, 1918-1950.* Berlin: [Aufbau-Verlag, 1955].

Brooke, Rupert. *The Collected Poems of Rupert Brooke.* New York: John Lane Company, 1915.

Brix, E. *Die Umgangsprachen in Altzwischen Agitation und Assimilation: Die Sprachenstatistik in den zisleithanischen Volkszählungen 1880-1910*. Vienna, Cologne and Graz: [n. pb.], 1982.

Brown, Michael Barratt. *The Economics of Imperialism*. Harmondsworth: Penguin Education, 1974.

Brunetta, Gian Piero. *Storia del cinema italiano, 1895-1945*. Roma: Editori riuniti, 1979.

Bryant, Margaret. *The Unexpected Revolution: A Study in the History of the Education of Women* and Girls in the Nineteenth Century. London: University of London, Institute of Education, 1979.

Bülow, Fürst von. *Denkwürdigkeiten*. Berlin: [n. pb.], 1930.

Cadbury, Edward. *Women's Work and Wages; A Phase of Life in an Industrial City*. London: T. F. Unwin, 1906.

Cambridge Modern History. Cambridge: [n. pb.], 1902.

Cassis, Youssef. *Les banquiers de la City à l'époque édouardienne: 1890-1914*. Genève: Libr. Droz, 1984.

Charrier, Edmée. *L'évolution intellectuelle féminine*. Paris: A. Mechelinck, 1931.

Chaumel, Guy. *Histoire des cheminots et de leurs syndicats*. Paris: M. Rivière, 1948.

Chesneaux, Jean [et al.]. *Mouvements populaires et sociétés secrètes en Chine aux XIXe et XXe siècles*. Paris: F. Maspero, 1970.

Cipolla, Carlo M. *Literacy and Development in the West*. Baltimore, Md.: Penguin Books, [1969].

Cohen, Gary B. *The Politics of Ethnic Survival: Germans in Prague, 1861-1914*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981.

Cole, G. H. D. *A History of the Labour Party from 1914*. London: Routledge & K. Paul, [1948].

Cook, Chris and John Paxton. *European Political Facts, 1848-1918*. London: Macmillan, 1978.

Cortesi, Luigi. *Il socialismo italiano tra riforme e rivoluzione. Dibattiti congressuali del PSI, 1892-1921*. Bari: Laterza, 1969.

Crew, D. *Bochum: Sozialgeschichte einer Industriestadt*. Berlin and Vienna: [n. pb.], 1980.

Crouzet, F., W. H. Chaloner and W. M. Stern (eds.). *Essays in European Economic History, 1789-1914*. London: Edward Arnold, 1969.

Davies, Wallace Evan. *Patriotism on Parade; The Story of Veterans' and Hereditary Organizations in America, 1783-1900*. Cambridge: Harvard University Press, 1955.

Descamps, Paul. *L'éducation dans les écoles anglaises*. Paris: Bureaux de la «Science sociale», 1911.

Dicey, A. V. *Law and Public Opinion in the Nineteenth Century*. London: [n. pb.], 1905.

Dictionnaire de spiritualité. Paris: [n. pb.], 1979.

Dnneman, F. *Die Naturwissenschaft in ihrer Entwicklung und ihrem Zummenhange*. Leipzig and Berlin: [n. pb.], 1913.

Dogliani, Patrizia. *«La Scuola delle reclute»: L'Internazionale Giovanile Socialista dalla fine dell'Ottocento alla prima guerra mondiale*. Turin: [s. n.], 1983.

Dommanget, Maurice. *Eugène Pottier: Membre de la Commune et chantre de «l'Internationale»*. Paris: E. D. I., Etudes et documentation internationales, 1971.

———. *Histoire du premier mai*. Paris: Editions de la Tête de feuilles, 1972.

Dunne, Finaly Peter. *Mr. Dooley's Philosophy*. New York: R. H. Russell, 1900.

———. *Mr Dooley Says*. New York: C. Scribner's Sons, 1910.

Emmerich, Wolfgang. *Proletarische Lebensläfe: Autobiography*. Reinbek (bei Hamburg): Rowohlt, 1974-1975.

The Encyclopedia of Missions. New York and London: Funk & Wagnalls Company, 1904.

Encyclopedia of World Art. New York: [McGraw-Hill], 1960.

Escott, T. H. S. *Social Transformations of the Victorian Age*. London: Seeley and Co., 1897.

Evans, Richard J. *The Feminists: Women's Emancipation Movements in Europe, America, and Australasia, 1840-1920*. London: Croom Helm, 1977.

Fay, C. R. *Cooperation at Home and Abroad*. [London]: 1908; 1948.

Ferro, Marc. *La grande guerre, 1914-1918*. [Paris]: Gallimard, 1969.

Fleck, Ludwik. *Genesis and Development of a Scientific Fact*. Edited by Thaddeus J. Trenn and Robert K. Merton; Translated by Fred Bradley and Thaddeus J. Trenn; Foreword by Thomas S. Kuhn. Chicago: University of Chicago Press, 1979.

Fliche, A. and V. Martin. *Histoire de l'église. Le pontificat de Pie IX*. 2ème éd. Paris: [Bloud et Gay], 1964.

Foster, R. F. *Lord Randolph Churchill, A Political Life*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1981.

Flint, John E. and Glyndwr Williams. *Perspectives of Empire*. Essays Presented to Gerald S. Graham. New York: Barnes & Noble Books, [1973].

Flora, Peter. *State, Economy and Society in Western Europe 1815-1975: A Data Handbook, I*. Frankfurt; London and Chicago: [n. pb.], 1983.

Futrell, Michael. *Northern Underground: Episodes of Russian Revolutionary Transport and Communications through Scandinavia and Finland, 1863-1917*. London: Faber and Faber, [1963].

Gandhi, Mahatma. *Collected Works*. [Delhi]: Publications Division, Ministry of Information and Broadcasting, Govt. of India, [1958].

Gervinus, Georg Gottfried. *Geschichte der poetischen national-literatur der Deutschen*. [n. p.]: [n. pb.], 1836-1842. 5 vols.

Giedion, S. *Mechanisation Takes Command.* New York: [n. pb.], 1948.

Gillispie, Charles Coulston. *The Edge of Objectivity; An Essay in the History of Scientific Ideas.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960.

Girouard, Mark. *The Victorian Country House.* New Haven: Yale University Press, 1979.

Glaser, Ernst. *Im Umfeld des Austromarxismus.* Vienna: [n. pb.], 1981.

Göhre, Paul (ed.). *Das Leben eines Landarbeiters.* Munich: [n. pb.], 1911.

Gollwitzer, Heinz. *Die gelbe Gefahr: Geschichte eines Schlagworts: Studien zum imperialitischen Denken.* Göttingen: [n. pb.], 1962.

Gompers, Samuel. *Labor in Europe and America.* New York: London, Harper & Brothers, 1910.

Gretton, R. H. *A Modern History of the English People.* London: G. Richards Ltd., 1913-.

Guttsman, W. L. *The British Political Elite.* London: MacGibbon & Kee, 1963.

———. *The German Social Democratic Party, 1875-1933: From Ghetto to Government.* London; Boston: Allen & Unwin, 1981.

Hanson II., John R. *Trade in Transition: Exports from the Third World, 1840-1900.* New York: Academic Press, 1980.

Harvard Encyclopedia of American Ethnic Groups. Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University, 1980.

Haupt, Georges. *Programm und Wirklichkeit: Die internationale Sozialdemokratie vor 1914* (Neuwied 1970).

———. *Socialism and the Great War; the Collapse of the Second International.* Oxford: Clarendon Press, 1972.

———, Michael Lowy and Claudie Weill. *Les marxistes et la*

question nationale, 1848-1914: Etudes et textes. Paris: F. Maspero, 1974.

Headlam, Cecil (ed.). *The Milner Papers*. London: Cassell & Company, [1931-1933].

Headrick, Daniel R. *The Tools of Empire: Technology and European Imperialism in the Nineteenth Century*.

Herbert, Eugenia W. *Artists and Social Reform: France and Belgium 1885-1898*. New Haven: [n. pb.], 1961.

Hilferding, Rudolf. *Das Finanzkapital*. Vienna: [n. pb.], 1909; 1923.

Hirschman, Albert O. *The Political Economy of Latin American Development: Seven Exercises in Retrospection*. La Jolla, Calif.: Center for U. S.-Mexican Studies, University of California, San Diego, [1986].

Historical Statistics of the United states, from Colonial Times to 1957. Washington: [n. pb.], 1960.

History of the Hungarian Labour Movement: Guide to the Permanent Exhibition of the Museum of Hungarian Labour Movement. Budapest: The Museum, 1983.

Hobsbawm, Eric. *Communist Cartoons: Cartoons from The Communist, 1921-22*. 2nd rev. ed. London: J. Klugmann Pictorials, 1982

———, and Terence Ranger (eds.). *The Invention of Tradition*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983.

Hobson, J. A. *Imperialism: A Study*. New York: J. Pott & Company, 1902.

———. ———. [New York: J. Pott & Company, 1902].

Hohorst, G., J. Kocka and G. A. Ritter. *Sozialgeschichtliches Arbeitsbuch: Materialien zur Statistik des Kaiserreichs 1870-1914*. Munich: [n. pb.], 1975.

Holl, J. C. *La jeune peinture contemporaine*. Paris: [s. n.], 1912.

Honey, John Raymond de Symons. *Tom Brown's Universe: The*

Development of the English Public School in the Nineteenth Century. New York: Quadrangle; New York Times Book Co., 1977.

Howarth, T. E. B. *Cambridge Between Two Wars*. London: Collins, 1978.

Hughes, Jonathan. *The Vital Few; American Economic Progress and its Protagonists*. London; New York: Oxford University Press, [1973].

Hunter, Robert. *Socialists at Work*. New York: The Macmillan Company, 1908.

Hynes, William G. *The Economics of Empire: Britain, Africa, and the New Imperialism, 1870-95*. London: Longman, 1979.

James, William. *The Principles of Psychology*. [New York]: Dover Publications, [1950].

Jelavich, Peter. *Munich and Theatrical Modernism: Politics, Playwriting, and Performance 1890 - 1914*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1985.

Jevons, H. Stanley. *The British Coal Trade*. London: K. Paul, Trench, Trubner & Co., Ltd, 1915.

John, Hans-Georg. *Politik und Turnen: die deutsche Turnerschaft als nationale Bewegung im dt. Kaiserreich von 1871-1914*. Ahrensburg bei Hamburg: Czwalina, 1976.

Johnston, Harry. *A History of Colonization of Africa by Alien Races*. Cambridge: [n. pb.], 1913; 1930.

Katz, Friedrich. *The Secret War in Mexico: Europe, The United States, and the Mexican Revolution*. Chicago: University of Chicago Press, 1981.

Kautsky, K. *La Questione Agraria*. Milan: [n. pb.], 1959.

Kiernan, V. G. *European Empires from Conquest to Collapse, 1815-1960*. Leicester: Leicester University Press, 1982.

Knight, Donald R. *The Exhibitions, Great White City, Shepherds Bush, London:* 70th Anniversary, 1908-1978. New Barnet: The Author, 1978.

Kohn, Caroline. *Karl Kraus*. Stuttgart: Metzler, 1966.

Laing, S. *Modern Science and Modern Thought*. London: Chapman and Hall, 1896.

Landes, David S. *Revolution in Time: Clocks and the Making of the Modern World*. Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 1983.

———. *The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present*. London: Cambridge U.P., 1969.

Die langen Wellen der Konjunktur. Beiträge zur Marxisitischen Konjunktur-und Krisentheorie von Parvus, Karl Kautsky, Leo Trotski und Ernest Mandel. Berlin: [n. pb.], 1972.

Langer, William L. *The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902*. New York; London: A. A. Knopf, 1935.

Lawson, W. R. *John Bull and His Schools: A Book for Parents, Rate-Payers, and Men of Business*. Edinburgh and London: [n. pb.], 1908.

Le Bras, Gabriel. *Etudes de sociologie religieuse*. Paris: Presses universitaires de France, 1955. 2 vols.

League of Nations. Secretariat. Economic, Financial and Transit Dept. *Industrialization and Foreign Trade*. [Geneva]: League of Nations, 1945.

Lennox, Lady Algernon Gordon (ed.). *The Diary of Lord Bertie of Thame, 1914-1918*. New York: George H. Doran Company, [1924].

Leoni, Aldo. *Sociologia e geografia religiosa di una diocesi; saggio sulla pratica religiosa nella diocesi di Mantova*. Romae: Apud aedes Universitatis Gregorianae, 1952.

Lequin, Yves. *Les ouvriers de la région lyonnaise (1848-1914)*. Lyon: Presses universitaires de Lyon, [1977].

Leroy, Maxime. *La coûtume ouvrière*. Paris: M. Giard & E. Brière, 1913.

Lesourd, J.-A. [et al.]. *Nouvelle histoire économique*. Paris: A. Colin, 1976.

Vol. 1: *Le XIXe siècle*.

Leviné-Meyer, Rosa. *Leviné*. London: [n. pb.], 1973.

Levy, Paul. *Moore: G. E. and the Cambridge Apostles*. Oxford: [n. pb.], 1981.

Lewis, W. Arthur. *Growth and Fluctuations, 1870-1913*. London; Boston: G. Allen & Unwin, 1978.

Lieuwen, Edwin. *Arms and Politics in Latin America*. New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1961.

Ludmerer, Kenneth M. *Genetics and American Society: A Historical Appraisal*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, [1972].

Lyashchenko, P. I. *History of the Russian National Economy*. New York: [n. pb.], 1949.

MacDougall, William. *An Introduction to Social Psychology*. London: [n. pb.], 1908.

Macrosty, Henry W. *The Trust Movement in British Industry, A Study of Business Organisation*. London, New York: Bombay, and Calcutta, Longmans, Green, 1907.

Maitron, Jean. *Le mouvement anarchiste en France*. Paris: F. Maspero, 1975.

——— et Georges Haupt (eds.). *Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier international*. Paris: Éd. ouvrières, 1971.

Marinetti, Filippo Tommaso. *Marinetti, Selected Writings*. Edited with an Introd., by R. W. Flint, Translated by R. W. Flint and Arthur A. Coppotelli. New York: Farrar, Straus and Giroux, [1972].

Marsh, David Charles. *The Changing Social Structure of England and Wales, 1871-1951*. London: Routledge & Paul, [1958].

Marshall, Alfred. *Official Papers*. London: Macmillan and Co., Limited, 1926.

———. *Principles of Economics*. London and New York: Macmillan and Co., 1890.

Marx, Karl. *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte*.

Mathias, Peter. *Retailing Revolution: A History of Multiple Retailing in the Food Trades Based upon the Allied Suppliers Group of Companies*. [London]: Longmans, [1967].

Mayer, Arno J. *The Persistence of the Old Regime: Europe to the Great War*. New York: Pantheon Books, 1981.

Mayeur, J. J. *Les débuts de la IIIe république 1871-1898*. Paris: [s. n.], 1973.

Mayr, Georg von. *Statistik und Gesellschaftslehre*. Tübingen: Mohr, 1924.

Michels, Robert. *Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie*. Leipzig: W. Klinkhardt, 1911.

Mill, John Stuart. *Dissertations and Discussions*. London: [n. p.], [n. d.].

———. *Ultilitarianism, On Liberty and Representative Government*. [n. p.]: Everyman edn, 1910.

M. N. Roy's Memoirs. Bombay; New York: Allied Publishers, [1964].

Mommsen, Hans. *Nationalitätenfrage und Arbeiterbewegung*. Trier: [Karl-Marx-Haus], 1971.

Mommsen, Wolfgang J. *Max Weber and German Politics, 1890-1920*. Chicago: University of Chicago Press, 1984.

Mosca, Gaetano. *The Ruling Class = Elementi di scienza politica*. Translation by Hannah D. Kahn; Edited and rev., with an Introd. by Arthur Livingston. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1980, 1939.

Mulhall, Michael G. *The Dictionary of Statistics*. London; New York: G. Routledge and Sons, 1892.

Mumford, Lewis. *The City in History: its Origins, its Transformations, and its Prospects*. New York: Harcourt, Brace & World, [1961].

Nettl, J. P. *Rosa Luxemburg*. London; New York: Oxford U. P., 1966.

Neumann-Spallart, F. X. *Übersichten der Welwirthschaft, Jg. 1881-82*. Stuttgart: [n. pb.], 1981.

Nora, Pierre (ed.). *Les Lieux de mémoire*. [Paris]: Gallimard, 1984. (Bibliothèque illustrée des histoires, ISSN 0757-7486; 3)

Vol. 1: *La république*.

Nehru, Jawaharlal. *The First Sixty Years*. New York: John Day Co., [1965].

Nunberg, H. and E. Federn (eds.). *Minutes of the Vienna Psychoanalytical Society, I: 1906-1908*. New York: [n. pb.], 1962.

Ostrogoski, M. *Democracy and the Organization of Political Parties*. Translated from the French by Frederick Clarke, with a Preface by the Right Hon. James Bryce. New York: Macmillan Co., 1902.

Pearl, Raymond. *Modes of Research in Genetics*. New York: Macmillan Co., 1915.

Pelling, Henry. *Popular Politics and Society in Late Victorian Britain: Essays*. London, Melbourne: Macmillan, 1968.

Pfetsch, Frank R. *Zur Entwicklung der Wissenschaftpolitik in Deutschland 1750-1914*. Berlin: [n. pb.], 1974.

Planck, Max. *Scientific Autobiography, and Other Papers; with a Memorial Address on Max Planck*. New York: Philosophical Library, [1949].

Plaschka, R. G. and K. H. Mack (eds.). *Die Aufldes Habsburggerreiches: Zusammenbruch und Neuorientierung im Donauraum*. Vienna: [n. pb.], 1970.

Platt, D. C. M. Finance, *Trade, and Politics in British Foreign Policy 1815-1914*. Oxford; London: Clarendon P., 1968.

Plekhanov, Georgii Valentinovich. *Kunst und Literatur*. Berlin: Dietz, 1955.

Pollard, Sidney. *Peaceful Conquest: The Industrialization of*

Europe, 1760-1970. New York: Oxford University Press, 1981.

Puhle, H. J. Politische *Ararbewegungen in kapitalistischen Industriegesellschaften*. Göttinger: [n. pb.], 1975.

Raeder, Admiral. *Struggle for the Sea*. London: [n. pb.], 1959.

Raphael, Max. *Von Monet zu Picasso. Grundzüge einer Aesthetik und Entwicklung der modernen Malerei*. Munich: [n. pb.], 1913.

Ritter, G. A. and J. Kocka. *Deutsche Sozialgeschichte. Dokumente und Skizzen Band II 1870-1914*. Munich: [n. pb.], 1977.

Rocco, Alfredo. *What Is Nationalism and what do the Nationalists Want?* Rome: [n. pb.], 1914.

Roderick, G. W. *The Emergence of a Scientific Society*. London: Macmillan; New York, St. Martin's P., 1967.

Rolland, Romain. *Jean-Christophe in Paris*. New York: H. Holt and Company, 1911.

Romein, Jan. *The Watershed of Two Eras: Europe in 1900*. Translated by Arnold J. Pomerans. Middletown, Conn.: Wesleyan University Press, 1978.

Roos, Hans. *History of Modern Poland: From the Foundation of the State in the First World War to the Present Day*. London: Eyre & Spottiswoode, 1966.

Rosenberg, William G. *Liberals in the Russian Revolution; The Constitutional Democratic Party, 1921 - 1917*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, [1974].

Rostow, Walt Whitman. *The World Economy: History and Prospect*. London: [n. pb.], 1978.

Ruppert, W. (ed.). *Die Arbeiter: Lebensformen, Alltag und Kultur*. Munich: [n. pb.], 1986.

Russell, Bertrand. *Our Knowledge of the External World as a Feld for Scientific Method in Philosophy*. London: G. Allen & Unwin Ltd., [1926].

Salomon, J. J. *Science and Politics*. London: [n. pb.], 1973.

Salvadori, Massimo. *Karl Kautsky and the Socialist Revolution, 1880-1938*. Translated by Jon Rothschild. London: NLB, 1979.

Sanson, Rosemonde. *Les 14 juillet: 1789-1975: Fête et conscience nationale*. [Paris]: Flammarion, 1976.

Seton-Watson, Hugh. *The Russian Empire, 1801-1917*. Oxford: Clarendon P., 1967.

Shanin, Teodor. *The Awkward Class; Political Sociology of Peasantry in a Developing Society: Russia 1910-1925*. Oxford: Clarendon Press, 1972.

Shaw, Bernard. *Collected Letters, 1898-1910*. London: [n. pb.], 1972.

Schmoller, G. *Was verstehen wir unter dem Mittelstande? Hat er im 19. Jahrhundert zu oder abgenommen?* Göttinger: [n. pb.]. 1907.

Schorske, Carl E. *Fin-de-siècle Vienna*. London: [n. pb.], 1980.

Schröder, Wilhelm Heinz. *Arbeitergeschichte und Arbeiterbewegung: Industriearbeit u. Organisationsverhalten im 19. u. fruhen 20. Jh.* Frankfurt/Main; New York: Campus Verlag, 1978.

Schulze-Gaevernitz, G.V. *Britischer Imperialismus und englischer Freihandel zu Beginn des zwanzigsten Jahrhunderts*. Leipzig: Duncker & Humblot, 1906.

Seal, Anil. *The Emergence of Indian Nationalism: Competition and Collaboration in the Later Nineteenth Century*. London: Cambridge U.P., 1971.

Semmel, Bernard. *Imperialism and Social Reform; English Social-Imperial Thought, 1895-1914*. London: G. Allen & Unwin, [1960].

Seton-Watson, Hugh. *Nations and States: An Enquiry into the Origins of Nations and the Politics of Nationalism*. London: Methuen, 1977

Skidelsky, Robert. *John Maynard Keynes*. London: [Croom Helm], 1983.

A Sociological Yearbook of Religion in Britain. [London]: SCM Press, 1968.

Sombart, Werner. *Die deutsche Volkswirthschaft im 19. Jahrhundert und im Anfang des 20. Jahrhunderts*. Berlin: [n. pb.], 1903.

———. *Warum gibt es in den Vereinigten Staaten keinen sozialismus?*. Tübingen: J. C. B. Mohr (P. Siebeck), 1906.

Sorel, Georges. *Reflections on Violence*. [n. p.]: [n. pb.], 1908.

Southworth, Constant. *The French Colonial Venture*. London: P. S. King & Son, Ltd., 1931.

Steinberg, Hans-Josef. *Sozialismus und deutsche Sozialdemokratie*. Hannover: Verlag für Literatur und Zeitgeschehen, 1967.

Stone, Norman. *Europe Transformed, 1878-1919*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983.

Storia del Marxismo, 1890-1905. Turin: [n. pb.], 1979.

Vol. II: *IL marxismo nell'età della seconda Internazionale*.

Sutter, Jean. *L'eugénique: Problèmes, méthodes, résultats*. Paris: Presses universitaires de France, 1950.

Taylor, Lonn and Ingrid Maar. *The American Cowboy*. Washington, D.C.: American Folklife Center, 1983.

Thomas, R. *Hinton. Nietzsche in German Politics and Society, 1890-1918*. Manchester: [n. pb.], 1984.

Tilly, Louise A. and Joan W. Scott. *Women, Work, and Family*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1978.

Touchard, Jean. *La gauche en France depuis 1900*. Préf. de René Rémond; compléments de Michel Winock. Paris: Seuil, 1977.

Treue, W. and K. Mauel (eds.). *Naturwissenschaft, Technik und Witschaft im 19 Jahrhundert*. Göttinger: [n. pb.], 1976.

Veblen, Thorstein. *The Theory of the Leisure Class; An Economic Study in the Evolution of Institutions*. New York: The Macmillan Company; London, Macmillan & Co., Ltd., 1899.

Vincent, Guy. *L'école primaire française: Etude sociologique*. Lyon: Presses universitaires de Lyon, 1980.

Wallas, Graham. *Human Nature in Politics*. London: A. Constable and Co., Limited, 1908.

Waltershausen, Sartorius. Deutsche Wirtschaftgeschichte 1815-1914. 2nd ed. Jena: [n. pb.], 1923.

———. *Die italienischen Wanderarbeiter*. Leipzig: [n. pb.], 1903.

Watt, Donald Cameron. *A History of the World in the Twentieth Century*. London: Hodder & Stoughton, 1967.

Webb, Herbert Laws. *The Development of the Telephone in Europe*. London: Electrical Press Limited, [1911].

Webb, Sidney and Web Beatrice. *Industrial Democracy*. London; New York: Longmans, Green & co., 1897.

Weber, Max. *Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre*. Tübingen: [n. pb.], 1968.

Webster, C. (ed.). *Biology, Medecine and Society 1840-1940*. Cambridge: [n. pb.], 1981.

Wehler, Hans Ulrich. *Das deutsche Kaiserreich, 1871-1918*. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, [1973].

Weintraub, Rodelle (ed.). *Bernard Shaw and Women*. Pennsylvania: Pennsylvania State University, 1977.

Wells, D. A. *Recent Economic Changes, and their Effect on the Production and Distribution of Wealth and the Well-Being of Society*. New York: D. Appleton and Company, 1889.

Wells, H. G. *Anticipations of the Reaction of Mechanical and Scientific Progress upon Human Life and Thought*. New York and London: Harper & Bros., 1902.

———. *The Time Machine*. London: [n. pb.], 1895.

———. *Tono-Bungay; A Novel*. New York: Duffield & Company, 1909.

Wilke, Adolf. *Alt-Berliner Erinnerunge*. Berlin: [n. pb.], 1930.

Willard, Claude. *Les guesdistes; le mouvement socialiste en France, 1893-1905*. Paris: Editions sociales, [1965].

Williams, Henry Smith. *The Story of Nineteenth-Century Science*. New York: London, Harper & Brothers, 1900.

Williams, William Appleman. *The Tragedy of American Diplomacy*. Cleveland: World Pub. Co, 1959.

Wilsher, Peter. *The Pound in your Pocket, 1870-1970*. London: Cassell, 1970.

Winkler, H. A. (ed.). *Nationalismus in der Welt von Heute*. Göttinger: [n. pb.], 1982.

Wohl, Robert. *The Generation of 1914*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979.

Woytinsky, W. *Die Welt in Zahlen*. Berlin: [n. pb.], 1926.

Wright, Mary Clabaugh (ed.). *China in Revolution: The First Phase, 1900-1913*. New Haven: Yale University Press, 1968.

Zeldin, Theodore. *France, 1848-1945*. Oxford: Clarendon Press, 1973-77.

Periodicals

Ashworth, W. «Economic Aspects of Late Victorian Naval Administration.» *Economic History Review*: vol. XXII, 1969.

Bairoch, P. «Geographical Structure and Trade Balance of European Foreign Trade from 1800 to 1970.» *Journal of European Economic History*: vol. 3, 1974.

Beer, Max. «Der neue englische Imperialismus.» *Neue Zeit*: vol. xvi, 1898.

Below, Georg von. «Die neue historische Methode.» *Historische Zeitschrift:* vol. 81, 1896.

Ben-David, Joseph. «Professions in the Class Systems of Present-Day Societies.» *Current Sociology*: vol. 12, 1963-1964.

Bonnet, Serge, Charles Santini and Hubert Barthélémy. «Appa-

rtenance politique et attitude religieuse dans l'émigration italienne en Lorraine sidérurgique.» *Archives de sociologie des religions*: no 13, 1962

Cain, P. J. and A. G. Hopkins. «The Political Economy of British Expansion Overseas.» *Economic History Review*: vol. 33, 1980.

Duocastella, R. «Géographie de la pratique religieuse en Espagne.» *Social Compass*: vol. 12, 1965.

Fitzpatrick, David. «The Geography of Irish Nationalism, 1910-1921.» *Past and Present*: no. 78, Feb. 1978.

Floud, Roderick. «Witschafliche und soziale Einflüsse auf die Korpergrossen von Europäern seit 1750.» *Jahrbuch für Witschaftsgeschichte*: 1985.

Heiberg, Marianne. «Insiders/Outsiders: Basque Nationalism. European Journal of Sociology.» *Archives Européennes de sociologie*: vol. 16, 1975.

Hintze, Otto. «Uber individualistische und kollektivistische Geschichtsauffassung.» *Historische Zeitschrift*: vol. lxxviii, 1897.

Hobsbawm, E. J. «La diffusione del Marxismo (1905 - 1890).» *Studi Storici*: vol. 15, 1974.

Keddie, Nikki. «The Iranian Revolution in Comparative Perspective.» *American Historical Review*: vol. 83, 1983.

Kindleberger, Charles. «Group Behavior and International Trade.» *Journal of Political Economy:* February 1951.

Pollard, Sidney. «Capital Exports 1870-1914: Harmful or Beneficial?» *Economic History Review*: vol. XXVIII, 1985.

Ross, Edward A. «Social Control VII: Assemblage.» *American Journal of Sociology*: vol. 2, 1896-1897.

Rubinstein, W. D. «Wealth, Elites and the Class Structure of Modern Britain.» *Past & Present:* vol. 76, 1977.

Trebilcock, Clive. ««Spin-Off,» in British Economic History:

Armaments and Industry, 1760-1914.» *Economic History Review*: vol. 22, 1969.

Willlet, John. «Breaking Away.» *New York Review of Books*: 28 May 1981.

Zolberg, A. R. «The Making of Flemings and Walloons: Belgium, 1830-1914.» *The Journal of Interdisciplinary History*: 1974.

Conferences

Seventh International Economic History Congress, Edinburgh 1978: Four «A» Themes. Edinburgh: [n. pb.], 1978.

الفهرس

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- خ -

- د -

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

- ز -

- س -

ـ ف ـ

ـ ق ـ

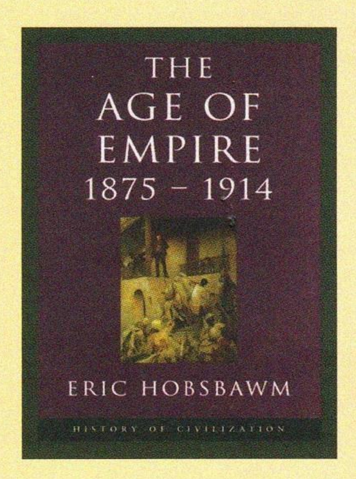
ـ ك ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

عصر الإمبراطورية

(1875 ـ 1914)



- **أصول المعرفة العلمية**
- **ثقافة علمية معاصرة**
- **فلسفة**
- **علوم إنسانية واجتماعية**
- **تقنيات وعلوم تطبيقية**
- **آداب وفنون**
- **لسانيات ومعاجم**

بعد **عصر الثورة**، و**عصر رأس المال** يواصل المؤرخ إريك هوبْزباوْم في **عصر الإمبراطورية** تحليله الموسوعي لصعود الهيمنة الإمبريالية الغربية وتعاظمها واكتساحها جميعَ بقاع المعمورة، بما فيها المجتمعات العربية والإسلامية. وفيما كانت هذه المجتمعات تدفع ثمناً فادحاً جرّاء الغزو الإمبريالي وتدخُلُ قائمةَ الضحايا، فإن ما تجلّى في العالم الغربي من مظاهر التوسع الاقتصادي والتقدم العلمي والتقني والارتقاء وشيوع السلام، إنما كان يخفي انهيار الحقائق الفكرية اليقينية القديمة التي بشّر بها وأكدها المفكرون والفنانون والعلماء والمبدعون بمغامراتهم الاستكشافية في أصقاع العقل البشري وأعماق النفس الإنسانية. وما لبث ذلك العصر أن تداعى مع نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914، واندلاع الثورة الروسية بعد ذلك بثلاث سنوات، ليبدأ بعدها «تاريخ القرن العشرين الوجيز»، في كتاب **عصر التطرفات** الذي سيصدر عن المنظمة العربية للترجمة.

- **إريك هوبْزباوْم**: ولد في الإسكندرية عام 1917 وتابع دراسته في فيينا وبرلين ولندن وكامبريدج. عضو في الأكاديمية البريطانية والأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم، رئيس جامعة بيركبيك في لندن.

من مؤلفاته التي تُرجمت إلى لغات عديدة:
The Age of Capital; *The Age of Empire*; *The Age of Extremes*; *The Age of Revolution*; *Bandits*; *Industry and Empire*; *Primitive Rebels*, and *How To Change the World: Tales of Marx and Marxism*.

- **د. فايز الصُيّاغ**: عالم اجتماع من الأردن، زميل زائر في مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الجامعة الأردنية، عمل أستاذاً، لعدة سنوات، في جامعة تورنتو الكندية. له مؤلفات ومترجمات بالعربية والإنجليزية في المجالات الاجتماعية والتنموية والثقافية.



المنظمة العربية للترجمة

الثمن: 25 دولاراً
أو ما يعادلها


ISBN 978-9953-0-1836-2
9 789953 018362